

# **ANNEX A**

## **(CONFIDENTIAL)**

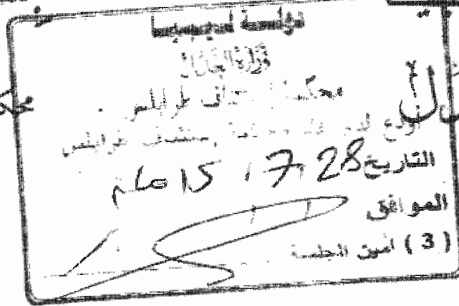
د ح 3

①

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دولة ليبيا

وزارة العدل



محكمة استئناف طرابلس المدنية  
دائرة الجنايات الرابعة عشر

بالجلسة المنعقدة علناً بتاريخ 12 شوال 1436 هـ الموافق 28/7/2015 م .  
وبمقر محكمة استئناف طرابلس برئاسة المستشار الأستاذ ناجي محمد الزين .  
وعضوية المستشارين الأستاذين عبد القادر عوض قدور والهديت بشير بياح بادعي .  
وحضور الأستاذ أ. الهديت أحمد السور وكيل النيابة العامة .  
وبحضور السيد أحمد رمضان الروبجل كاتب الجلسة .  
أصدرت الحكم الآتي

في الجنايات المقيدة بالسجل العام تحت رقم 2630/2012 م . لسنة 2012 م .  
وبسجلات النيابة تحت رقم 25/2013 م كلى .

المرفوعة من ① - النيابة العامة بمكتب النائب العام .  
② المدعى بالحق المدعى / محمد علي قذح مقيم بهاتمة ③ المدعى بالحق المدعى / صلاح محمد مختار يقيم بطرابلس .  
④ المدعى بالحق المدعى / محمد الوالقاسم عبد الله طرابلس .

- ① سيف الإسلام معمر القذافي - ابن صفيه الكراد بن مواليد 1972 م . يقيم بطرابلس .
- ② عبد الله محمد السنوسي عامر . - بصولة العجلى . 1951 م .
- ③ البغدادي علي الحمودي . - قمره فو . 1950 م .
- ④ منور ضو أ. البراهيم منور . - أمينة الفالسي . 1956 م .
- ⑤ - أبو زيد عمر أحمد دودة . - عليا عامر . 1944 م .
- ⑥ ميلاد سالم ميلاد دمان . - فاضلة نادی . 1953 م .
- ⑦ محمد الوالقاسم الزوي . - يزة الهيد . 1942 م .
- ⑧ محمد أحمد منور الشريف . - لاهة بلعو . 1937 م .
- ⑨ عيسى الوقيشي الهادي الكبير . - السائلة قريبات . 1955 م .
- ⑩ منذر مختار الفقيهي . - الخامسة محمد . 1954 م .
- ⑪ عبد الحفيظ محمود الزليطني . - هورية شرميط . 1938 م .

②

- ⑫ - محاسن علي فرج الدليو - ابن - غزالة الشاس - من مواليد 1953 م. يقيم بالعزيرية
- ⑬ - رضوان الهادي الهادي - .. الحاتمة محمد - .. 1956 م. .. بغيران
- ⑭ - بشير علي حميدان - .. فطيمة خليفة - .. 1955 م. .. طرابلس
- ⑮ - عبد الحميد أوصية عمار - .. فاضلة أحمد - .. 1952 م. ..
- ⑯ - جبريل عبد الكريم الكاديني - .. حاتمة عبد القادر - .. 1944 م. ..
- ⑰ - عبد العاطي ابراهيم العبيدي - .. راحة ابو فرج - .. 1939 م. .. القبة
- ⑱ - محمد ابو بكر الذيب - .. فاضلة محمد سهل - .. 1965 م. .. طرابلس
- ⑲ - البروك محمد البروك سعود - .. سائلة عمر - .. 1955 م. .. الرعيبات
- ⑳ - عبد المجيد سالم المزغني - .. شريفة منصور - .. 1958 م. .. طرابلس
- ㉑ - عمران محمد الفرجاني - .. سعدة شلفيت - .. 1953 م. ..
- ㉒ - علي المقطوف فليته الزاوي - .. ففيلة الشركس - .. 1946 م. ..
- ㉓ - نور الهادي الجفلاوي - .. فاضلة محفوظ - .. 1955 م. ..
- ㉔ - جمال علي اصبعة النشاند - .. خيرية محمد - .. 1945 م. ..
- ㉕ - عبد الله ابو القاسم الثعلاني - .. عائشة عبد السلام - .. 1967 م. .. الزواية
- ㉖ - محسن الهادي الموصي - .. فاضلة الفاهر - .. 1966 م. .. طرابلس
- ㉗ - محمد فليانة الواعر - .. فاضلة سالم - .. 1955 م. ..
- ㉘ - ابو عجيل محمد خير سعود - .. سائلة بركة - .. 1951 م. ..
- ㉙ - سعيد ابراهيم الفرياني - .. خديجة جبريل - .. 1953 م. ..
- ㊱ - محمد أحمد فو الخاش - .. دحية فخر العري - .. 1952 م. ..
- ㊲ - عويدات محمد نور النوي الوفزة - .. غزالة علي الحبيد - .. 1960 م. ..
- ㊳ - عمار البروك التايين - .. بركة محمد - .. 1949 م. .. ترمونة
- ㊴ - عامر علي مادي العياني - .. عائشة عبد الله - .. 1963 م. .. قهرين غشير
- ㊵ - محمد رمضان اشتطيه - .. سائلة عبد السلام - .. 1980 م. .. سوق الجمعة
- ㊶ - عبد الرحمن عبد السلام التفاضي - .. هنية عقيل - .. 1973 م. .. طرابلس
- ㊷ - علي عبد السلام اللبيد - .. فاضلة حسني - .. 1977 م. ..
- ㊸ - عبد الرؤوف سعود الزور - .. عدنان ابو عجيله - .. 1974 م. ..



③

## المحكمة الاتهام

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة وحيت ان النيابة اسندت  
للمتهمين كونهم بتاريخ 2011/2/15 وما بعده في عموم ارضاء ليبيا :

المتهمون من الأول وحتى الرابع والثلاثون :  
أرشدوا في أرض الدولة أفعالا أترعى إلى التفریب والنهب وقتل الناس فزافاً  
بقصد الاعتداء على سلامة الدولة بأن قام الأول والثاني والثالث والرابع  
والخامس والعاشر والحادي عشر والثامن عشر والواحد والثلاثون والثاني والثلاثون  
بتوفير الدعم المالي :

وقام الثاني والثالث والرابع والعاشر والثاني عشر والرابع عشر والواحد والعشرون  
والثالث والعشرون بتزويد القوة العربية لتابعة لكل واحد منهم وزودها بالسلاح والذخيرة  
وقام الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والثامن والسابع عشر والعشرون  
والواحد والثلاثون والثالث والثلاثون بتزويد كل واحد منهم بالذخيرة والذخيرة  
الجنسية البنية :

وعمل الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والثامن والعشرون  
والثاني عشر والثالث والعشرون والثاني والثلاثون على تشكيل جماعات قبلية  
مسلحة ومدها بخدمات الأسلحة والعتاد ودعمها لوجستياً :

واشتراك الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والعشرون  
والسادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون في تفجير  
المركبات بالمواد المتفجرة لتفجيرها عن بعد :

وجهنز الأول والثاني والسادس عشر فقط لتفجير السجون المعجوز بها عدد من  
المعارضين وطعنوا بالمواد اللازمة للتنفيذ :

واشتراك الأول والثاني والسادس عشر في استعمال الطيران القاتل لقرى  
الهدف مدنية وطعنوا بالمواد المحفورة دولياً :

وقام الأول والثاني والثالث والواحد والعشرون باستخدام القاطرات  
واللانشات والزورق البحرية المدنية في تفجير الموانئ البحرية ومهاجمة



(4)

سفن المساعدات وقصف الهوائيات (هوائيات البث الإذاعي في ممراته) وضرب المواقع المدنية (محكمة بنغازي وساعة التعزير).

وشكل الأول والثالث والخامس جيشاً إلكترونياً وفلاياً إعلامية بتتبع شبكة المعلومات والقنوات الفضائية رسائل وفحائبات وصول معرفة على القتل.

وروج الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والثاني عشر والخامس عشر والرابع والثلاثون الغارات والمؤتمرات العقلية بين عناصر الكتائب والمتطوعين.

وعمل الثالث والرابع على الاستيلاء على ممتلكات المواطنين من الثائرين على النظام وعرض الأول والثاني على القصف العشوائي للمدن التي شاركت على النظام واستخدموا في ذلك حواريين سكود ذات القوة التدميرية واسعة النطاق.

وعمل الثاني على نشر الغاز السام (الأمونيا) بمنطقة عمليات البريقة وتفجير محطة وقود يشارع جمال عبد الناصر بمدينة بنغازي ولم يتخذ التدابير اللازمة حيال معسكرين ومواقع يوجد بها عسكريين ومتطوعين مع علمه المؤكد بأنها معرفة للقصف من قبل طيران الحلف الأطلسي.

واقصف الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس في اجتماع بتاريخ 13/11/2011م على قطع المياه والكهرباء عن المدن التي شاركت على النظام (ممراته، الزاوية، ليرشاني) ونفذ الخامس ما اتفقوا عليه.

وعمل الأول والثالث على قطع امدادات النفط على المنطقة الشرقية. وكان الأول والثاني فريقين الهندسة العسكرية قام بتفجير محطة البوستر بحقل السدرة التابع إلى شركة الخليج العربي للنفط وقتل القائمين بالحراسة.

وامتنع الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس السابع عدة اجتماعات قرروا فيها سحق وقتل المتظاهرين في طرابلس ومنع وصولهم إلى الساحة الخضراء سابقاً بأي شكل من الأشكال وتشكيل الجماعات المسلحة وتجهيزها لهجوم المدن التي شاركت على النظام وعمل الثاني عشر على حرف مركبات تابعة للجيش إلى كتائب عسكرية بحران أمنية والحرس الشبيبي. وشكل الأول والثاني والثالث فلياً للقتل والتفجير التي وبث الفتنة في المنطقة الشرقية التي شاركت على النظام تؤكد الثالث ما دارتها.

وكل ذلك يرمح إلى القتل والنهب والتخريب اعتمد على سلامة أبناء الشعب الليبي

(5)

وعلى النحو المبين تفصيلاً بالأوراق .

المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والحادي عشر والسادس عشر والثامن عشر والعشرون والثلاثون والواحد والثلاثون والثاني والثلاثون : —

(١). ارتكبوا أفعالاً غاية في إثارة حيرة أهلية في البلاد وتفتيت الوحدة الوطنية والسعي للفرقة بين مواطني الدولة الليبية بأن شكل الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والثامن والتاسع والثامن عشر والثاني عشر والعشرون والثلاثون والثاني والثلاثون جماعات قبلية مسلحة وزودوها بمختلف أنواع الأسلحة ودعموها لوجستياً وصرفوا العناصم لها الأثوار والهنج والمزايا والمكافآت لهاجمة وقتل أبناء قبائل ومناطق مجاورة وغير مجاورة تاركة على النقام.

وقام الأول والثالث والخامس بإعداد المادة الإعلامية المخرقة على الفتنة والقتل وبثوها عبر القنوات الفضائية الليبية عن طريق آخرين منهم أيوسف شاكير وعمر القهاس أيوسف بن هالة المراتي، مما أدى إلى قدر بوه .  
في حين قام الثالث بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة ودفع الأموال بسطاء لمتمسك هذه الجرائم بغير ما قدمه ووجه الأول ففبايات عبر الفبايات الليبية تحريض على الفتنة والحرب الأهلية.

وأقل لها تقياً بأمر عمليات تاررغاء عقيد / على / محمد موقوف الزبيدي وعرضه على هاجمة وقتل أهالي ممراتة ومن ذلك قوله (( هذه فرصتكم وممراتة ينقرون باليكم نقرة دونية يرونكم بميد وسنوات وأنتم تقبعونهم وعروكم من كل شيء . وهذه فرصتكم للانتقام ونيل حقوقكم المغتربة من ممراتة . ))

وعقد الثالث اجتماعاً بقيادات قبائل جنزور وورثانة بتاريخ ١٨/٨/٢٠١١م

معرضهم على قتال القبائل التي تاررت على النظام مدعياً ارتكابها لأفعال القتل والنهب والسلب والاعتقالات والحرق في مدينت ممراتة وعمرات . وعلى النحو المبين بالأوراق .

(٢). اتفقوا وشخصاً آخرين على تشكيل جماعات مسلحة وتكون كل واحد منهم حماية مسلحة لقتل الناس جزافاً بتهمة الاعتداء على سلامة الدولة وإثارة حرب أهلية وتفتيت الوحدة الوطنية والسعي للفرقة بين المواطنين وعلى النحو المبين بالأوراق .



6

## المتهمون الأول والثاني والرابع و

(1) - اشتركوا بطريقة التعذيب والاتفاق والمساعدة على قتل نفس عمداً بأن اتفقوا على إعداد مجموعات من الشوريين (القبائل العفرية) وكثائب النفيل أبو عمر وطارق وفارس الأمية والاستخبارات العسكرية والأمن الداخلي والأمن الخارجي والشرطة والحرس الثوري والحرس الشعبي والتشكيلات الأمنية وزودوهم بالأسلحة والدفاع لقمع المتظاهرين في أماكن متفرقة من مدينة بنغازي كجسر سليمان وشارع جمال عبد الناصر وسيد حسين وعند كتيبة النفيل أبو عمر ثم أمرهم بإطلاق النار في مواجهة المتظاهرين بقتلهم وقد نتج عن ذلك إصابة المجن عليهم المدينة أسمائهم بالكشف المرفق بعدد (107) يبدأ باسم ناهي جمعه الكوافي وينتهي باسم صالح فتاح العربي بإلهاباته التي أودت بحياة ثم على النوايين يستقرير لعنة الشرية المرفقة بالأوراق... حالة كون الجريمة قد جلت بناء على هذا التعذيب والاتفاق والمساعدة وعلى النوايين بالأوراق.

(2) - اشتركوا بطريقة التعذيب والاتفاق والمساعدة على قتل نفساً عمداً بأن استنفروا مجموعات من مدن ترونة وبن وليد وسرت وأقوى من احياء طرابلس وعلى الافى منطقة ابوسليم وكذلك مجموعة من منتسبي كتائب النظام والجهزنة وسلموهم الأسلحة والذخيرة مختلفة الأنواع وأمرهم بالانتشار داخل مدينة طرابلس وقتل كل من يعارض والد الأول فقتلوا العديد من المجن عليهم المدينة أسمائهم بالكشف المرفق وعدد لهم (155) والذي يبدأ بالاسم محمود على السمين وينتهي بالاسم سراج الدين على محمد مراد في مناطق عدة من مدينة طرابلس طريق المطار والطريق السريع وغرغور وباب العزيزية بعد ان تم إطلاق النار عليهم بأمر الأول وعلى مرأى ومسمع منه حالة كون الجريمة قد وقعت بناء على هذا التعذيب والاتفاق والمساعدة وعلى النوايين تنفيلاً بالأوراق.

(3) - مشرعوا في قتل نفس عمداً بطريقة التعذيب والاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا مجموعات وعلى النوايين المذكورة وزودوها بالأسلحة والذخيرة ثم أمرهم بإطلاق النار في مواجهة المتظاهرين في أماكن متفرقة من مدينة بنغازي على النوايين المذكورة بقتلهم وقد نتج عن ذلك إصابة المجن عليهم خالعوحي صالح الشيفي، وعمر منور الودلي



(7)

معتز صالح عميدان، سمير سليم المسلاتي، محمد محمد العوفي، عبد الله التريش العتيابي  
فتحي الشقيب العبيدي، هزرة مفتاح الزليتن، عبد العزيز سعيد العربي، جمال هيبه العربي  
وقد غاب أنظر فعلهم لأسباب لا دخل لإرادتهم فيها إلا وهي عدم الدقة في التعريب  
واسعاف المجن عليهم وتلقيهم العلاج وعلى النحو المبين بتقارير الطب الشرعي والتقارير  
الطبية المرفقة بالأوراق.

\* المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والرابع عشر -

(1) - اشتركوا بطريقة التعريض والاتفاق والمساعدة على قتل نفس عمدًا بأن اتفقوا  
على قتل المتظاهرين بمدينة طرابلس وفواعيلها المتظاهرين بالساحة الحمراء والمتجهين  
إليها للاعتصام فيها بأن زودوا تابعيهم بالأسلحة والذخيرة وأمرهم بإطلاق النار  
تجاههم بنقد القتل لمنع وصولهم ووقف المظاهرات وقد نتج عن ذلك إصابة المجن  
عليهم المبينة اسمائهم بالكشف المرفق وعددهم (71) والذي يبدأ باسم صالح خليفة  
الهادي وينتهي باسم فريج عبد العزيز عبد الله بالإحصائيات المبينة بتقارير العفنة  
التشريعية المرفقة بالأوراق والتي أختتمت إلى وفاتهم مالة كون الجريمة قد وقعت بنفاء  
على هذا التعريض والاتفاق والمساعدة وعلى النحو المبين بالأوراق.

\* المتهمون الأول والثاني والثالث والخامس والثامن والعاشر والواحد والعشرون -

(1) - أدخلوا مهاجرين غير شرعيين إلى البلاد ثم أفرجوا عنهم منها بأن عملوا على جلب مهاجرين  
أفارقة من دول الطوق الأفريقية وغيرهم من المتواجدين بالبلاد وقاموا بتجسيصهم في أماكن  
متعددة منها مرافأسيدي بلاد ثم وضعواهم على متن قوارب حديدية أبحرت بهم تجاه أوروبا مالة كون  
الثاني والثالث والخامس والعاشر والواحد والعشرون من المعهود عليهم العمل في حراسة  
المنافذ والموانئ والحدود ومراقبتها وتكون الفعل قد شترتب عنه حدوث الوفاة وعلى النحو  
المبين بتقارير العفنة التشريعية المرفقة بالأوراق وتكونهم ارتكبوا جرائم مقبالة وعلى  
النحو المبين تفصيلاً بالأوراق.

(2) - اشتركوا بطريقة التعريض والاتفاق والمساعدة على قتل نفس عمدًا وذلك بأن  
اتفقوا على إخراج مهاجرين غير شرعيين من جنسيات أفريقية من البلاد وهزروا  
مراكب حديدية لا تتوفر فيها شروط الأمن والمثانة وبعلاقة لها بنقل الركاب وعملوها  
باعدد كبيرة من المهاجرين بها يربى على موتها لتبحر نحو أوروبا مما نتج عنه غرق المراكب

(8)

ومقتل العشرات من الافارقة غرقا كنتيجة متوقعة ارتفوها وعلى النحو المبين بتقارير اللجنة التشريعية المرفقة بالاوراق.

٥٠. المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر والرابع والثلاثون و

(١١). جلبوا وروءوا مواد مخدرة ومؤثرات عقلية وذلك بأن وفروها وزعموها وعملوا على وضعها في مأكّل ومشرب العناصر التابعة لهم متفرقة اعتدائها على المتظاهرين وجرحوها على المدن الكثيرة ثارت على النظام وتم ضبط هذه المواد لدى أسرى وجرحى وبملا بسى قتلى تلك العناصر وبأما كّن قتل كثيرها بعد مفادرتهم لها وبالكشف على المخطوط منها تبين أنها مدرجة تحت البند (١٢) من الجدول رقم (١) والبند (٩) من الجدول رقم (٢) الخاص بالمؤثرات العقلية والبند (١٥٩) من الجدول رقم (٢) الملحق بجميعها بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية لإفافة إلى المخدر (١١٨-DF) الذي أقر الثالث تولى الثاني أمر عليه من إحدى دول أوروبا الغربية بقيمة تقدر قيمتها ما بين اثنين إلى أربعة مليون دينار وعمل الثاني عشر على ادخالها عبر منفذ بحري وأقر الثاني بتوزيعه وعلى النحو الثابت بتقارير الخبرة وأذونات الصرف العادية في جهاز الإمداد الطبي المرفقة مالة كون الجريمة ارتكبت في زمن الحرب وترتب عليها وقوع الضرر وعلى النحو المبين تفصيلاً بالاوراق.

(٢). عازوا مواد مخدرة ومؤثرات عقلية وذلك بأن كان تحت سلطتهم وبتقارير عملهم كميات كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية وبالكشف على المخطوط منها تبين أنها مدرجة تحت البند (١٢) من الجدول رقم (١) والبند (٩) من الجدول رقم (٢) الخاص بالمؤثرات العقلية والبند (١٥٩) من الجدول رقم (٢) الملحق بجميعها بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية لإفافة إلى المخدر (١١٨-DF) الذي أقر الثاني بميازنة وعلى النحو الثابت بتقارير الخبرة وأذونات الصرف العادية في جهاز الإمداد الطبي المرفقة مالة كون الجريمة ارتكبت في زمن الحرب وترتب عليها وقوع الضرر وعلى النحو المبين تفصيلاً بالاوراق.

٥١. المتهمون الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس و

اشتركوا بطريقة التعريض والاتفاق على مواقفة آخرين بالقوة والتهديد وذلك بأن



9

اتفقوا على الاغتصاب كمنهج لولاء الثورة فخلال أحداث ثورة السابع عشر من فبراير وعرفوا عناصرهم على ارتكابه فقاموا بهواقعة الرجال والنساء المبنية أسماؤهم بالأوراق وآخرين مجهولين من المتظاهرين والمعارفين المعجوزين بالسجون أدنى منازلهم التي دخلوها عنوة ماله كون الفعل قد عمل باستعمال القوة والتهدية بالسلاح وكون الفعل قد تكبر عدة مرات وفي أوقات مختلفة تنفيذاً لدفع الجرم واعدوا على الفور القابض بتقارير الطب الشرعي والتقارير الطبية المرفقة بالأوراق.

المتهمون الأول، الثالث، الرابع؛

اشتركوا بطريقة التعريض والإتفاق في الاستيلاء على منقول مملوك للغير بطريقة الإكراه وذلك بأن اتفقوا على الاستيلاء على المواد الغذائية والمنزلية من الشركات الوطنية المملوكة للأفراد والشركات الأجنبية ومن ثم بيع هذه المواد للممول على سيولة نقدية وأموال العناصر التابعة لهم بذلك فدخلوا مسلحين إلى مقر شركة المحيط لتسويق وتوزيع المواد الكهربائية والمنزلية ومخازنها وأستولوا على المنقولات المبنية ومخازنها ونوعاً وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجن عليه فالدم محمد الجلالوي كما دخلوا إلى مقر شركة البحر المتوسط للاستيراد وسائل النقل وتجهيز الورش والمخازن ووسائل السلامة المهنية وأستولوا على المركبات المبنية نوعاً وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجن عليه محمد علي روفان قدح بعد أن ضربوا العاملين بالشركة وعجزوا لهم حالة كون السرقة عملت باستعمال العنف ضد الأشياء وكان الجناة يعملون وقت ارتكابها سلاحاً قاتلاً كما أنها عملت من أكثر من ثلاثة اشخاص وكون الفعل قد تكبر عدة مرات وفي أوقات مختلفة تنفيذاً لدفع الجرم واعدوا على الفور القابض بتقارير الطب الشرعي والتقارير الطبية المرفقة بالأوراق.

المتهمون الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع، التاسع،

العاشر، الثالث والعشرون؛

اشتركوا بطريقة التعريض والإتفاق في عجز وجبس الناس بالقوة والتهدية وذلك بأن اتفقوا على عجز حرية الآلاف من الليبيين من المعارفين والمنتمين للهدن التي ثارت على النقام وأموال العناصر التابعة إليهم بذلك مما نتج عنه عجز حرية الآلاف من الليبيين المذكورة أسماء العديد منهم بتحقيقات النيابة العامة وكشوفات ومكاتبات ومعاظرة الاستدلال التي أجرتها لجان التحقيق المشكلة والمرفقة بالأوراق من القهر حقيقة أو زوراً بأنهم



10

من المتألفين للنظام وأوردوا السجون دون معاملة كما زعموا تنفيذ ما انتهت إليه لجان التحقيق بشأن ما خلا عسيل الثبات منهم لعدم ثبوت معارضتهم للنظام عالقة كون الفعل بالنسبة لجميع المتهمين عدا الأول قد وقع من موقف عمومي متعدياً في ذلك عدد السلطات المتعلقة بوظيفته، وكون الفعل قد تكرر عدة مرات وفي أوقات مختلفة تنفيذ الدافع ما جرم واحد وعلى النواحيين تقبيلاً بالأوراق.

المتهمون الأول، والثاني، الثالث، الرابع، الخامس، الحادي عشر، الخامس عشر، الثامن عشر، العشرون، الواحد والثلاثون، الخامس والثلاثون، السادس والثلاثون، السابع والثلاثون، الثامن والثلاثون.

أعد ثواباً جسيماً بماله عام إذ قاموا بإجراء معاملات مالية بالغفلة للإضرار المتبعة في النظام المالي للدولة لخلوها من فواتير تفصيلية من الشركات الموردة ومن حيث ما يبرام العقود لمغالفتها للائحة الإدارية وقانون الرقابة والرف بالتمانة للقانون المالي للدولة وللجنة الحسابات والميزانية والموازنات وقانون الميزانية العامة مطابقاً ضمراً جسيماً بماله العام والمحدد قيمته بالنسبة لكل واحد منهم بتقرير الخبرة المالية المرفق وعلى النواحيين تقبيلاً بالأوراق.

المتهم الرابع عشر وعده.

حالة كونه مرفقاً ما اغتلس ما لا عاماً مسلماً إليه يحكم وظيفته وذلك بأن استولى على مبلغ وقدره اثني عشر ألف دينار شلم إليه لصفه على أفراد الدوريات التابعة له إلا أنه استولى عليه وعلى النواحيين بالأوراق.

المتهمون الأول، الثاني، الخامس، السابع.

أما نواحي العينية الشعب العربي الليبي بأن ومن الأول المتقاهرين في جميع أنحاء البلاد (بالمجرذات والعملاء والفروخ) من خلال مطالباته المرمية والعينية كما وصفهم الثاني عند لقائه بعشده من المؤيدين للنظام في بنغازي (بالمجموعات القدرية... عملاء المخابرات الإسرائيلية والأمريكان) كما وصفهم السابع بالمجرذات في كلمة ألقاها فيما يعرف باقتال 2 مارس لسنة 2011م ويكمنهم مطالبات ويشتبهون إلى القاعدة في تبريح له لوكالات رويترز واسوشيتد برس عالقة كون الأول والخامس شريكاً بطريقة الاتفاق على الإهانة العلنية للشعب العربي الليبي بأن اتفق على ذلك مع كل من (يوسف شاكير

المقتهمون جميعاً الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون والثامن  
والثلاثون

وقد استهم الى غرفة الاتهام محكمة جنوب طرابلس لتتولى اما النظم الى محكمة  
الجنايات لمعاقبتهم بمقتضى القيد والوصف الواردين بقرار الاتهام  
وف الجلسة تمسكت بطلبها... والغرفة بعد ان نظرت الدعوى على النحو الوارد  
بمعاذ لمساقتها أصدرت بجلسة 19 ذوالحجة 1434 الموافق 24/10/2013م  
قرارها الذي قضى بمنزلة بأحالة المتهمين الى محكمة الجنايات لتتولى على الفور  
بمقتضى القيد والوصف الواردين بقرار الاتهام وأدلة الاتبات المرفقة



12

## اجراءات المحاكمة

- اتحدد لنظر الدعوى أمام هذه المحكمة جلسة 2014/3/24م وفيها لم يجلب الأول من محبسه، ومضرب الثاني ولم يحضر من يدافع عنه، ومضرب الثالث ولم يحضر من يدافع عنه ولم يحضر الرابع ولم يجلب ومضرب الخامس ولم يحضر من يدافع عنه، ولم يحضر السادس، ومضرب السابع ولم يحضر من يدافع عنه ومضرب الثامن ولم يحضر من يدافع عنه ومضرب التاسع والعاشر والحادي عشر ولم يحضر من يدافع عنهم، ومضرب الثاني عشر ومضرب معه الحامي سيف ابو عدالة مفوضية المحاماة العامة ومضرب الثالث عشر ومضرب معه الحامي على الذويك مفوضية المحاماة العامة، ومضرب الرابع عشر ومضرب معه الحامي الحامي سيف ابو عدالة مفوضية المحاماة العامة ومضرب الخامس عشر ومضرب معه الحامي ابراهيم ابو عائشة بتوكيل مرفق بالأوراق، ومضرب السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ولم يحضر دفاعهم ومضرب التاسع عشر وطلب من المحكمة انتداب حامي يتولى الدفاع عنه ومضرب العشرون والواحد والعشرون والثاني والعشرون ولم يحضر دفاعهم ولم يحضر الثالث والعشرون ولم يجلب من محبسه ولم يحضر المتهم الرابع والعشرون والخامس والعشرون والسادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون ولم يجلبوا من محبسه ومضرب عنهم جميعاً الحامي خالد الفرغان، ولم يحضر المتهم الثلاثون ولم يعلن حيت تبين انه مفرج عنه، ومضرب المتهم الواحد والثلاثون والثاني والثلاثون والثالث والثلاثون والرابع والثلاثون ولم يحضر دفاعهم، ولم يحضر الخامس والثلاثون ولم يعلن حيت تبين انه مفرج عنه ومضرب معه الحامي ابراهيم ابو عائشة بتفويض من الحامي الراحل رفان قعيبات ولم يحضر المتهم السادس والثلاثون ولم يعلن ومضرب معه الحامي ابراهيم ابو عائشة بتفويض من الحامي الراحل رفان قعيبات ولم يحضر المتهم السابع والثلاثون... النيابة العامة ذكرت ان الظروف الانسانية تحول دون حضور المتهم الاول وأن المؤتمر الوطني العام أصدر قانون بتعديل المادتين (241 و242) من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اصبح يجوز محاكمة المتهم عبر الاثر المغلقة وطلب ممثل النيابة العامة التأجيل حتى يتسنى ربط قاعة المحكمة بطرابلس بقاعة المحكمة بمدينة الزنتان حتى يتسنى محاكمة المتهم الاول عبر الاثر المغلقة، ولأعلان بقية المتهمين المفرج عنهم - حامي المتهم الخامس ذكر ان موكله افرج عنه من قبل الاثر الاستثنائية، لان أمر الافراج لم ينفذ وطلب الافراج عن موكله، كما طلب ذلك دفاع المتهمين الثاني عشر والثالث عشر... واعتبرت النيابة العامة على طلب الافراج وقالت انه تم التحقيق مع المتهمين عن



13

وقائع افرم وتقرر بمسهم... وقاله المتهم الثاني ان ما تملكه لم يتمكن من ثرا بارتته الا مرتين وطلب  
تكمينه من تكليف محامي للدفاع عنه... فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٥١٤/٤/١٤  
يجلب المتهمين اللذين لم يلبوا واعلارن المتهمين المفترجين عنهم ومحضر الدفاع وتكليف اذرة  
الحماقة العامة لانتداب محامي يتولى الدفاع عن المتهم التاسع عشر... و بجلسة ٢٥١٤/٤/١٤  
لم يحضر الاول ولم يجلب، ومحضر الثاني ولم يحضر من يدافع عنه، ومحضر الثالث ومحضره الحامي  
على اعتبار، ولم يحضر الرابع ومحضر للدفاع الحامية مبروكة الذويبي ومحضر الخامس ولم يحضر  
دفاعه ولم يحضر السادس ولم يجلب ومحضر المتهم السابع والثامن والتاسع والعاشر ولم يحضر  
دفاعهم ومحضر الحادي عشر ومحضره محاميه أنس البوشقاله ومحضر الثاني عشر والثالث عشر  
والرابع عشر ولم يحضر دفاعهم، ومحضر الخامس عشر ومحضره محاميه ابراهيم ابو عاتشة  
ولم يحضر السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ولم يحضر دفاعهم وطلب الاخير  
انتداب محامي للدفاع عنهم قبل المحكمة ومحضر المتهم العشرون ومحضره محاميه صلاح امقياي  
ومحضر المتهم الواحد والعشرون ولم يحضر محاميه ومحضر الثاني والعشرون ومحضره محاميه أنس البوشقاله  
ولم يحضر المتهم الثالث والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون والسادس والعشرون  
والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون ولم يجلبوا ولم يحضر المتهم  
الثلاثون ومحضره الحامي عامر خزام وقال ان موكله مفرج عنه وهو موجود خارج البلاد للعلاج  
وان ظروفه الصحية صعبة ورافقت عافقة مستعذات طو الى على تقارب طبيه فاعقب المتهم  
تتبع ما ذكره... ومحضر المتهم الواحد والثلاثون ولم يحضر دفاعه ومحضر الثاني والثلاثون  
ومحضره محاميه ومحضر المتهم الثالث والثلاثون ومحضره الحامي صلاح امقياي ومحضر  
المتهم الرابع والثلاثون ومحضره الحامي محمد الكيش ولم يحضر المتهم الخامس والثلاثون  
ومحضره الحامي ابراهيم ابو عاتشة بتفويض من الحامي رفقات قصيبات، ولم يحضر المتهم السادس  
والثلاثون ومحضره الحامي ابراهيم ابو عاتشة، ولم يحضر السابع والثلاثون ومحضره  
الحامي صلاح امقياي وقال ان موكله سوف يحضر في جلسات قادمة... النيابة العامة  
قدمت تقرير عام عن وعدة الفلاحين الشريعة التفائية يفيد ان هناك ظروف أمنية  
تمنع من جلب المتهمين المحبوسين خارج مدينة طرابلس وطلبت من المحكمة تعجيل  
نظر المادة الأولى من القانون رقم 7 لسنة ٢٠١٤م التي تنص على جواز محاكمة  
المتهمين عبر الدوائر المغلقة اذا تعذر جلبهم وأخفاة ممثل النيابة العامة انه يطلب تعجيل

14

عن حق المتهم الأول المجرى بمؤسسة الإمداد والتأجيل بالزنتان والتمهين الرابع والثالث والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون والسادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون المجرى بمؤسسة الإمداد والتأجيل المجرى بمدينة ممراته وكونه بآنه ثم ربطه قاعدة المحكمة مع مدينتي الزنتان وممراته وقدم ممراته من القانون رقم 7 لسنة 2014م في شأن تعديل قانون الإجراءات الجنائية... محامي المتهم الخامس عشر كمر طلبه السابق بتنفيذ قرار الإفراج عن موكله الصادر بتاريخ 2013/12/15م كما طلب تكمينه من تهوير محاضر تحقيق النيابة العامة... محامي المتهم العشرون والثالث والثلاثون طلب الإفراج عن موكله لأنهما في ذات المركز القانوني للمتهم الثلاثون المخرج عنه قاعدة وأنهما ليسا من رموز النظام السابق... وطلب محامي المتهم الثامن والثلاثون إفلاء سبيل سوكه تنفيذ القرار الهيئة الاستئنافية... وطلب محامي المتهم الثالث الإفراج عن موكله بأي ضمان لأن صحته ليست جيدة كما طلب تكمينه من تهوير الأوراق ومما في التحقيق وطلب محامي المتهم الرابع والثلاثون تكمينه من تهوير محاضر الدعوى نظرا لكثرةها وإن الإفراج عليها أمر مقدر... كما طلب ذلك محامي المتهم الرابع... ومحامي المتهم الحادي عشر والتمهين الثامن والعشرون طلب التأجيل للإفراج وأعد الدفاع... وقال المتهم الواحد والعشرون رد على سؤال المحكمة عن طلباته قال أنه يطلب الإفراج عنه تنفيذ الأمر الإفراج الصادر بتاريخ 2013/8/15م المتهم الثاني طلب معاملته إسوة بغيره من المساجين وأنه يتعرض لسوء المعاملة، وقال المتهم السادس عشر إن دفاعه لم يتصل به، وقال المتهم الثالث أنه يلتحق بمحاميه يوم الجمعة وهو أمر غير كاف، وطلب المتهم السابع الإفراج عنه نظرا لكبر سنه، وقال المتهم التاسع أنه غير هينة ففائية وقال أنه انشق عن النظام في شهر رمضان وإن المستشار مهنى عبد الجليل يعلم بالانشقاق وطلب سماع شهادته وإفراج عنه وطلب المتهم الثامن تكمينه من الانتقال بمحاميه... وطلب المتهم الثامن عشر الإفراج عنه بأي ضمان قاعدة وإن أمه قد وافقها العنية منذ ثلاثة أيام... النيابة العامة ردت على طلب الهيئة الدفاع تهوير محاضر التحقيق بأن النيابة العامة تقرض على هذا الطلب لأن تهوير المحاضر يؤدي إلى تسريها وقال إن مكتب النائب العام يمكن كل من يحضر من الإفراج على أوراق الدعوى، كما أن الزيارة متاحة لكل من يطلب وإن المتهم الثاني قد تمت زيارته من أسرته... وإن أي متهم يتعرض لسوء المعاملة في مكانه تغذيهم تقرير بذلك وانتهى ممثل النيابة العامة إلى أنه يطلب أن يكون الإفراج قهرا



15

وفي تمام الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة 2014/4/24م كحضر المتهمين الأول والرابع والسادس والسادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون غير الدائرة المغلقة تنفيذ الحكم المارة الثمانية من القانون رقم 7 لسنة 2014م في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وعلى النيابة إعلان المتهمين المفرغ عنهم وتمكين هيئة الدفاع من الإفراج على جميع أوراق الدعوى مع استنساب المتهمين... وبما لجلسة المذكورة. حضر الأول غير الدائرة المغلقة ولم يحضر من يدافع عنه وقال إن الله يدافع عنه وحضر الثامن وحضر معه المحامي على الفصح وذكروا أنه وكل من اقارب المتهم للدفاع عنه غير أنه يعتبر عن القيام به لك لا بسباب صحية وسباب أخرى... ولما طلب المتهم تمكينه من توكيل محام، يتولى الدفاع عنه ولو من غير اللبيين... وحضر المتهم الثالث وحضر معه المحامي على الفصح وكذلك الشامي على الفصح... وحضر الرابع غير الدائرة المغلقة وحضر معه محاميته مبروكه الدويبي وحضر الخامس وحضر معه المحامي على الفصح، وحضر السادس غير الدائرة المغلقة وحضر معه المحامي على الفصح وحضر السابع وحضر معه المحامي سليمان العزيمي وكذلك الحامية ربيع حمودة وحضر الثامن وحضر معه المحامي أبو بكر الشريف، وحضر التاسع ولم يحضر دفاعه وحضر العاشر وحضر معه المحامي الهادي الجياشي وحضر المتهم الحادي عشر وحضر معه المحامي انس ابوشعالي وكذلك المحامي يوسف عيسى بتوكيل لرفق بالجلسة، وحضر المتهم الثاني عشر وحضر معه محامي حسين ابو علاء وطلب الإفراج عن موكله لأن أمه قد توفيت ولأنه سيف وانتم الإفراج من قبل الهيئة الاستئنافية... وحضر المتهم الثالث عشر وحضر معه المحامي على الدويبي وحضر المتهم الرابع عشر وحضر معه المحامي ابراهيم ابو عائشة وطلب الإفراج عن موكله وتمكينه من توكيل أوراق الدعوى وحضر المتهم الخامس عشر وحضر معه المحامي ابراهيم ابو عائشة وحضر المتهم السادس عشر وحضر معه المحامي الهادي الجياشي، وحضر المتهم السابع عشر وحضر معه المحامي سليمان العزيمي وطلب اعادة موكله لدى الطبيب لبيان حالته الصحية التي يعانى منها... وحضر المتهم الثامن عشر ولم يحضر محاميته ونفسه كحضره وحضر التاسع عشر ولم يحضر من يدافع عنه وتبين وهو مدراسة لادارة الحاماة العامة بشأن انتداب محامي يتولى الدفاع عنه، وحضر المتهم العشرون وحضر معه المحامي الهادي الجياشي والمحامي صلاح امقالي، وحضر المتهم الواحد والعشرون وحضر معه المحامي أبو بكر الطيب وتكرر طلبه الإفراج عن موكله، وحضر المتهم الثامن والعشرون وحضر معه المحامي انس ابوشعالي، ولم يحضر المتهم الثالث والعشرون وحضر معه المحامي الهادي الجياشي وقال إن موكله مرضي



**LBY-OTP-0051-0019**

(17)

القائم عشرون والرابع عشرون والواحد والعشرون والثاني والثلاثون. وتأجيل نظر الدعوى للجلسة 2014/5/11 مع استمرار حبس المتهمين على الإفراج عنهم. وبالجلسة المذكورة حضر المتهم الأول عبر الدائرة المغلقة ولم يحضر من يدافع عنه. وحضر الثاني وحضر معه المحامي عبد الكريم الهاجني مؤمن وحضر الثالث وحضر معه دفاعه المحامي علي الفبح، وحضر الرابع عبر الدائرة المغلقة وحضر معه محاميته ببروكة الروبي، وحضر الخامس وحضر معه المحامي علي الفبح، وحضر المتهم السادس عبر الدائرة المغلقة وحضر معه محاميه علي الفبح وحضر المتهم السابع وحضر معه المحامي سليمان العزالي ورابعه حمودة وحضر الثامن وحضر معه محاميه أبو بكر الشريف، وحضر المتهم التاسع ولم يحضر من يدافع عنه ونفسه. وحضر محاميه ولم يحضر المتهم العاشر ولم تجلب وحضر عنه المحامي الهادي الجياشي وحضر المتهم الحادي عشر وحضر معه محاميه يوسف عريبي، وحضر الثاني عشر ولم يحضر من يدافع عنه وحضر الثالث عشر وحضر معه المحامي علي الذويالي وحضر الرابع عشر ولم يحضر محاميه وحضر الخامس عشر برفقة محاميه إبراهيم ابوعائشة الذي طلب الإفراج عن موكله وقال ان قرار المحكمة في الجلسة السابقة لم يتناول، وحضر المتهم السادس عشر وحضر معه محاميه الهادي الجياشي وحضر المتهم السابع عشر وحضر معه المحامي سليمان العزالي وحضر المتهم الثامن عشر ولم يحضر محاميه ودكتور احمد ملائكة الذي مرضى وتقدر عليه الحضر، وحضر المتهم التاسع عشر وحضر معه المحامي علي الذويالي برفقة المحاماة العامة وقال ان المحامي المكلف بالفراج عن المتهم منع من الدفوع، وحضر المتهم العشرون وحضر معه المحامي علاء امقيلع والمحامي الهادي الجياشي وحضر المتهم الواحد والعشرون وحضر معه محاميه السابق وحضر المتهم الثاني والعشرون ولم يحضر محاميه محاميه، ولم يحضر المتهم الثالث والعشرون وحضر عنه المحامي الهادي الجياشي، وحضر المتهم الرابع والعشرون والخامس والعشرون ولم يحضر محاميهما وحضر المتهم السادس والعشرون عبر الدائرة المغلقة وحضر معه المحامي الهادي الجياشي وحضر السابع والعشرون عبر الدائرة المغلقة وحضر معه محاميه الهادي الجياشي، وحضر الثامن والعشرون عبر الدائرة المغلقة ولم يحضر محاميه، وحضر المتهم التاسع والعشرون عبر الدائرة المغلقة وحضر معه المحامي الهادي الجياشي، ولم يحضر المتهم الثلاثون، وحضر المتهم الواحد والثلاثون وحضر معه المحامي الهادي الجياشي، وحضر المتهم الثاني والثلاثون وحضر معه المحامي عبد القيس وحضر المتهم الثالث والثلاثون وحضر معه محاميه علاء امقيلع وحضر الرابع والثلاثون وحضر معه محاميه السابق حمزة ولم يحضر بقية المتهمين وحضر عن كل واحد منهم محاميه



18

محامي المتهمة الثانية قال ان القضية كبيرة ومتشعبة لوقت طويل للاطلاع وطلب تزويدهم بالاقراص  
الدمجية عن أوراق الدعوى حتى يتسنى له الاطلاع وطلب محامي المتهمة الثالثة تمكينه  
من تقديم قائمة بشهود الذنوب لصالح المتهمة الثالثة والرابع والخامس والسادس، ومحامي  
المتهمة الواحد والعشرون قدم قائمة بشهود الذنوب ولهم (عبد الرزاق محمد اجباريت وسعود البراهيم  
عبد الصمد ومحمد الهادي محمد، ومحامي المتهمة العشرون والثالثة والثلاثون والسابع والثلاثون  
طلبوا الاذن له بالرافعة عن موكلهم، ومحامي المتهمة الثانية قدم شهادة ميلاد لموكله تفيد  
انه من مواليد عام 1937م وان تجاوز السبعين ويغاش من امراض وطلب معرفة على الطبيب  
ومحامي المتهمة الحادية عشر قال انه مستعد لتقديم دفاعه في الجلسة القادمة، محامي المتهمة  
السابعة عشر قال ان موكله كبير في السن وطلب السماح له بالامارت شهود من مقل النيابة  
العامة قال ان كل من تقدم بطلب للحصول على القرص المرن المعلق بأوراق الدعوى  
منع له وعن الشهود قال ان النيابة العامة تطلب الاطلاع على التوائم المقدمة حتى يتسنى  
لها الرد من المتهمة الاولى قال انه ليس لديه طلبات، المتهمة الثانية طلبت تمكينه من الانتقال  
بمهامه الاعضى وطلب بقية المتهمين تمكينهم من الانتقال بدافعهم ومن فقامت الجلسة قررت  
المحكمة تمكين النيابة الدفاع من الحصول على الاقراص الدمجية، كما قررت رفض طلب  
محامي المتهمة الخامس عشر الافراج عن موكله، ورفض طلب محامي المتهمة الواحد والعشرون  
الاستماع لشهادة الشهود لعدم بيان الوقائع المطلوب الشهادة عليها، كما قررت تكليف  
ادارة الحراسة العامة انتداب محامي يتولى الدفاع عن المتهمة التاسع، كما قررت تأجيل نظر  
الدعوى لجلسة 25/5/2014م كغير محامي المتهمة الاول وطلب المتهمة العاشرة  
وارفاق التقرير الطبي الخاص بالمتهمة الثالثة والعشرون وبالجلسة المذكورة  
حضر الاول عبر الدائرة المعلقة ولم يحضر من يدافع عنه، وحضر السادس والرابع والعشرون والخامس  
والعشرون والسادس والعشرون والسابع والعشرون والثالث والعشرون والعاشر والعشرون  
عبر الدائرة المعلقة عن محضرهم بمدينة مراكش وحضر مع كل واحد منهم محاميه وحضر المحضر العاشر ولم  
يحلب وحضر محاميه الهادي الجياشي، وحضر المحضر الثالث والعشرون وتبين انه مودع بدفعة الامراض  
النفسيه بأمر من المحكمة ولم يحضر الثلاثون والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون  
وغير علمهم بموعده الجلسة وحضر دفاعهم وحضر بقية المتهمين بناء على المحكمة وحضر مع كل واحد منهم محاميه  
السابعة وحضره عدالتنا، والقاسم عشر لم يحضر من يدافع عنهما، وبسؤال المحكمة للمتهمين



١٩

الحاضرين بنقاعة المحكمة وغير الدائرة المغلقة للدين عن دفاعهم عما أسند اليهم بقرار الاتهام الذي تلى عليهم بالجلسة. أنكروا جميعاً التهم المسندة اليهم وقالوا انها تهم ملفقة وغير صحيحة ولا أساس لها من الصحة، وذكر انهم السادس على وجه التحديد انه كان يقوم بواجبه في حماية الدولة، وذكر الثالث ان النيابة العامة أسندت له تهم لم يقترنها ولم توأجه بها عند التحقيق معه، كما ذكر ذات القول انهم التاسع والواحد والعشرون... وطلبت النيابة العامة التأجيل لعرض أدلة الدعوى ضد المتهمين... وطلبت هيئة الدفاع على المتهمين توزير قرار الاتهام على المتهمين حتى يتسنى لهم معرفة التهم المنددة لهم بوضوح ويمكنهم الرد عليها لأن التهم المسندة اليهم تهم فظيرة وعقوبتها لا تقل عن الإعدام، كما طلبت هيئة الدفاع تفكيكها من تمويرها غير الاستدلال لأنها تتضمن أدلة ضد المتهمين... وطلبت محامي المتهم التاسع الافراج عن موكله لأنه عضو هيئة قضاية ولا يجوز حبسه ومحاكمته إلا بعد الرجوع إلى المحكمة من لجنة رفع الكفالة وقدم تأييداً لطلبه عائدة مستنداً في طوابع على صورة من قرار المجلس الأعلى للقضاء بشأن ترقية المدعى العادي الوعشي... واعترفت النيابة العامة على طلب الافراج وقالت ان القانون رقم 38 لسنة 2008م في شأن الاجراءات الخاصة بالموكمة الانتدابية ينص على انه رفع المدعى عن الجرائم المرتكبة من احوال النظام السابق ليتوقف على أي قيد سوسوتملك محامي المتهم بطلبه وقدم محامي المتهم الواحد والعشرون قائمة بأسماء شهود النفي اللذين يطلب الاستماع لشهادتهم وقال انه سبق وان تم تقديم هذه القائمة في الجلسة الماضية وحفظت من المحكمة لعدم بيان الوقائع المطلوب سماع الشهادة بشأنها وقد بينه ان هذا الطلب سوف يتم في الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى للجلسة 14/6/2014م لطلب النيابة العامة لتقديم مرافعتها وعرض أدلة الاتبات في الدعوى... وطلبت محامي المتهم الواحد والعشرون للإعلان شالدين النفي عبد الرزاق أبارت محمد الذي تقابل على النيابة العامة احالة صور من قرار الاتهام إلى مؤسسات العلاج والتأهيل لتوزيعه على المتهمين وتمكين هيئة الدفاع من تمويرها من جمع الاستدلال في القضية مع استمرار حبس المتهمين غير المحققة عنهم وعلاهم يوم الجلسة وبالجلسة المذكورة حضر المتهم الاول غير الدائرة المغلقة وعرضه الخامس عبد السلام الخماش عفيو الحاماة العاشر كما حضر المتهم السادس والرابع والعشرون والخامس والعشرون والسادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون غير الدائرة المغلقة وعرضه كل واحد منهم محاميه، ولم يحضر المتهم العاشر ولم يحضره محاميه، ولم يحضر المتهم الثالث والعشرون وتبين انهم مدعى بمصلحة الافراج عن القضية الوازي بقرارين المحكمة

والمحضر المتهم الثلاثون والثلاثون والسابع والثلاثون  
 رغم اللزوم ومنع عنهم دفاعهم ومنع المقاتل عنهم كهيئة الدفاع المكونة من محامي  
 على الجاني ومعه المحكم ثمثا (وعن رتيبة المتهمين ومنع مع كل واحد منهم ما يراه وبمواجهة المتهمين  
 الاول والثاني والثالث اسند اليهم بقرارات الاتهام والافالة التي تلي عليهم والذي وزع عليهم  
 ايضا قال الاول انه دام النيابة اعترف ببعض التهم وانكر بعضها وانكر الثاني ما اسند اليه  
 وقال انه لا يعتبر ما قام به جرائم لانه كان يعمل في دولة قائمة وكان يدير في الدولة يقوم  
 بواجبه وانكر الثالث عشر ما اسند اليه وقال انها تهم ملفقة ولا أساس لها من الصحة  
 وانهم لا يقرن اية مخالفة أقرت بالمال العام... النيابة العامة توافقت حيث شرعت  
 جانباً من أدلة الاتبات في الدعوى التي تروى انها تثبت التهم في حق المتهمين وطلعت  
 في ختام مرافعتها الى طلب تطبيق مواد الاتهام وانزال أقصى عقوبة على المتهمين  
 هيئة الدفاع على المتهمين طلبت التأجيل حتى يتسنى لهم الاطلاع على اوراق الدعوى وعدد  
 الدفاع وقالوا ان اوراق ومستندات الدعوى كثيرة جداً وانهم يحتاجون الى وقت طويل للاطلاع  
 كما طلبوا بتزويد المتهمين بقائمة أدلة الدعوى حتى يتسنى لهم الرد عليها وقال المتهم  
 الثاني انهم يفتقدون الى اقلام وأوراق لكتابة ردودهم على التهم... وتمسك محامي  
 المتهم التاسع بطلبه الافراج على موكله بشكولة انه عضو هيئة قضائية ولا يجوز القبض  
 عليه ومما كتمه الا بعد المحول على اذن من لجنة رفع الكفالة وهو ما لم يتحقق... وطلب محامي  
 المتهم الواحد والعشرون الاستماع لشهادة شاكدي النفس (عبد الرزاق محمد عمارات محمد المهدي شقمان)  
 وقدم محامي المتهم الرابع والثلاثون طلب يلتزم فيه الاستماع لشهادة الشاهد (مغير محمد الجبر وال...)   
 واعتذرت النيابة العامة على طلب الافراج عن المتهم التاسع متمسكة بردها السابق  
 كما اعتذرت على طلب هيئة الدفاع توزيع أدلة الاتبات على المتهمين لعدم امكانية ذلك  
 وفي ختام الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة 2014/8/18 م وعلى هيئة  
 الدفاع الاستعداد لتقديم دفاعها حسب ترتيب المتهمين، وارجاء سماع شهادة الشاكدين  
 (عبد الرزاق عمارات محمد المهدي شقمان) الى الجلسة القادمة والاذن لمحامي المتهم الرابع والثلاثون بإعلان  
 شاهد النفس الذي ذكره في طلبه وعلى النيابة العامة وحاطبة مؤسسة الاطلاع  
 والتأجيل بتزويد المتهمين بأوراق واقلام حتى يتمكنوا من تدوين ردودهم على التهم  
 المصدرة اليهم وتسليمها الى هيئة الدفاع مع استمرار حبس المتهمين غير الافراج عنهم عليهم



وفي التاريخ المحدد تأجلت الدعوى الإدارية لجلسة 2014/10/12م لتقدير العقادها  
نتيجة الوضع الراهن بمدينة طرابلس... وبما لجلسة المذكورة لم يحضر الأول ولا من بعده  
منه... وحضر الثاني وحضره الحامي أحمد نشاد و إبراهيم أبو عائشة... وحضره محاميه  
على الفصح... ولم يحضر الرابع... وحضر الخامس... وحضره محاميه على الفصح... وحضر السادس  
العزاني... وحضر السابع... وحضره محاميه السابيت... وحضر الثامن... ولم يحضر محاميه... وحضر التاسع... وحضره  
محاميه... ولم يحضر العاشر... وحضر الحادي عشر... وحضره محاميه انس البوشعالي... وحضر الثاني عشر  
والثالث عشر... ولم يحضر الرابع عشر... ولم يحضر من بعده... وحضر الخامس عشر... وحضره محاميه إبراهيم أبو عائشة  
وحضر السادس عشر... وحضره محاميه... وحضر السابع عشر... وحضره محاميه سليمان العزاني... وحضر الثامن عشر  
عشر... وحضره محاميه... وحضر التاسع عشر... ولم يحضر محاميه... وحضر العشرون... وحضره  
محاميه الهادي الجياشي... وكذلك الحامي علاء مكيال... وحضر الواحد والعشرون... وحضره الحامي  
أبو بكر الطبيب... وحضر الثاني والعشرون... وحضره محاميه انس البوشعالي... ولم يحضر المحققين الثالث  
والعشرون... وحضر التاسع والعشرون... وحضر الثلاثون... وحضره محاميه الهادي الجياشي... وحضر  
المتهم الواحد والثلاثون... وحضره محاميه... وحضر الثاني والثلاثون... وحضره محاميه علاء مكيال... ولم  
يحضر بقية المتهمين... وسوقدة النيابة العامة تقرير من صادر عن الشرطة المختصة بربطه بالانقرة  
المعلقة بين المحكمة ومؤسسات الادعاء بهمة من وزيره... وفيه ان هناك دواعب فنية  
لم تمكنها من عملية الربط نتيجة الاقرار التي لحقت بحفلات الارسل والبريد... وبمقابل المحكمة  
لهيئة الدفاع عما اذا كان احد منهم جالس للدفاع... فطلب محامي المتهم الثامن التأجيل لادلائه بشود  
الذين... كما طلب ذلك الحامي الحادي عشر... المتهمين العشرون والثلاثون... والسابع والثلاثون  
وقال انه يريد حجة دفاعه الى ما بعد فراغ المحكمة من الاستماع لشهادة الشهود... وطلب محامي  
المتهم الثاني والثلاثون التأجيل لسماع شهادة الشهود... ولم أحضر المحمد أبو فرارة وسعد  
مغربية الرحيم وقال انه جميعا... وقال محامي المتهم السابع عشر انه يريد حجة دفاعه الى ما بعد  
عن موكله على طبيب نفس مفضل للتحقق من وعيه وادراكه... محامي المتهم الثاني طلب التأجيل  
للادعاء ولتدافع الدفاع كما طلب ذلك محامي المتهمين الثالث والرابع والخامس... وبقيت  
الحكمة للمتهمين الثالث... البغدادى الممودى والوزير دودرة... ودفاعهما بفهم الدعوى  
رقم 177 لسنة 2012... المتهم فيها المتهم الثالث... الى هذه الدعوى... وفهم العقبة رقم 73 لسنة 2012م  
المتهم فيها الخامس الى الدعوى الماثلة... وأمر بقية من هم من هيئة الدفاع الى المتهمين منهم... ولا فائدا



(١٢)

للإطلاع والمواد الدفاع... وفي قتام الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة 2014/11/2م  
كطلب محامي المتهم الثاني والثلاثون لإعلان شهادة النفي، وكذلك كطلب محامي المتهم الثامن  
والرابع والثلاثون لإعلان الشهود، والسماح لهيئة الدفاع بتسليم موكلهم نسخ من أدلة  
الاثبات عن طريق إدارة مؤسسة العلاج والتأهيل مع استمرار حبس المتهمين وعليهم  
وبالجلسة المذكورة لم يحضر الأول والعاشر والثالث والعشرون والثلاثون والخامس  
والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون وعشرين المتهمين مجوسين  
تحت الحراسة ومنع مع كل واحد منهما محاميه، المتهم الثالث عشر والثامن عشر والتاسع  
عشر فلم يحضر دفاعهم... وطلب المحامي الماخر من المتهم الثاني - محمد الشريف - الاستماع لشهادة  
شاهد النفي ولها على مزج عون والشاهد على المادق حسن فاستمعت المحكمة لشهادتهما  
على النحو الوارد بعدد الجلسة... كما طلب المحامي الماخر من المتهم الواحد والعشرون عمران  
الفرجاني الاستماع لشهادة شاهد النفي عبد الرزاق احمد عبارات ومحمد الهادي شقمان  
فاستمعت المحكمة لشهادتهما على النحو الوارد بعدد الجلسة... كما طلب المحامي الماخر من  
المتهم الثاني والثلاثون - عمار النابضي - الاستماع لشهادة الشالدين مختار سعيد ساسو وعلى  
محمد النور... فاستمعت المحكمة لشهادتهما على النحو الوارد بعدد الجلسة... وعقب ذلك  
طلبت هيئة الدفاع اللذين استمعت المحكمة لشهودها التأجيل لإعداد الدفاع... كما طلب  
المحامي الماخر من المتهم الرابع والثلاثون التأجيل لإعلان شهادة النفي الموجود خارج ليبيا... فقررت  
المحكمة تأجيل نظر الدعوى كطلب هيئة الدفاع لاستكمال الإطلاع وإعلان شهود النفي  
بجلسة 2014/11/11م وفيها لم يحضر الأول ولا من يدافع عنه كما لم يحضر المتهم الثالث  
والعشرون والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون  
واحد وعشرين وعشرين مع كل واحد منهم دفاعه... وبوجهة المتهم العاشر منذر الغنيسي  
بما أشد إليه بقرار الاتهام ذكرانه قام بتحريك رجال الأمن بناء على تعليمات  
أمين الأمن العام في ذلك الوقت وانفق وقتا طويلا في الاعتاشة لعناصر الأمن وهو يبلغ  
بسيط وانكروا بنية التهم وهي أنهم أذبال وأخرج المهاجرين وأخذوا أرواحهم وثمة  
مجزرة في المواطنين... وطلب محامي المتهم الثالث الاستماع لشهادة كل من بشير  
على خليفة ومحمد التومي... فاستمعت المحكمة لشهادتهما على النحو الوارد بعدد  
الجلسة وعقب ذلك طلب محامي الثالث التأجيل لاستكمال الإطلاع والاستعداد للدفاع

كما طلب ذات الغلب بقية هيئة الدفاع حيث فلبوا الزيد من الرجل لفرض استكمال  
الاطلاع وعلل ان شهود النصف عدائى المتهم الثانى والثلاثون - عمار النابيه  
الذى ذكر انه مستعد لبدء الدفاع... النيابة العامة اعترضت على سماع شهود النصف  
لانها شهادات غير متباعدة في النزاع وتؤكد بتطبيق قرار الاتهام... وباعادة مواجهة  
المتهم الثانى والثلاثون - عمار المبروك النابيه - مما اسند اليه بقرارات الاتهام المسلم له  
انكرها اسند اليه... وتؤكد النيابة العامة بقلبها تطبيق قرار الاتهام في حق المتهم والنزاع  
اقصى عقوبة به... ومما يوجب دفع بانتفاء اركان الجريمة المسندة للمتهم وهي جريمة  
اثارة الحرب الادلية وتفتيت الوحدة الوطنية بمتولة انه لم يتم تكوين اية جماعة  
قبلية مسلحة وان دوره كان دورا اجتماعيا يرمى الى ساعدة شباب المنطقة... وان موكله  
لم يتلم اية مبالغ باليه وان من استلمها هو شخص يدعى (عمار عربي) وان دور موكله  
اقترع على ترافقة الشخص المذكور الى محل عمل المتهم الرابع (محمود) الذى سلمه المبلغ ورفاق  
المالى بان النيابة العامة لم تقدم اى دليل يثبت ارتكاب موكله للجريمة التى اسندتها له  
وانها اقترعت على اسد اقوال موكله في التحقيقات وهي اقوال لا تعتبر اعترافا بالجريمة  
التي اسندتها له وخلفى الى طلب براءة موكله مما نسب اليه واعتبارها معاملة  
بأقصى حدود الرأفة وقدم مذكرة بقاءه من أهل وصورة ارفقت اهلها بعلم لهوى  
وسلمت صورتها للنيابة العامة تفهمت شرعا للدفع الى اثارها امام المحكمة  
خاصة بالدفع بانتفاء اية مبرة من صور المسالمة الجنائية في حق موكله وخلفى من فتاها  
الى غلبه السابق... كما قدم حافطة مستندات مؤات على افادات حادثة عن المجلس  
البلدى تتركونه تفيد ان المتهم عمار المبروك النابيه لم يكن منسق للقيادات الشعبية  
بتركونه وانه من وجهاء المنطقة وكان له دور في مساعدة الثورة... وشهادات مكتوبة  
منسوبة لعدد من الاشخاص تفيد ان المتهم قام بمساعدة عمار النابيه ورافقه حادثة  
عن عمار عربي بعفته منسق القيادة الشعبية بتركونه مواجهة لمرحس لشخص  
يشأن اعادة تلك جعل الشبهة بتركونه لحماية الثورة وناشدنا برسالة اخرى  
حادثة عن دت المحرر بشأن قتل العدة المسالمة بقية فسمائة الذبنا لتفدية  
معلومات منقطة تتركونه... وتؤكد به فومع الشبهة والمكتوبه... جعل النيابة  
العامة رد على ما دفع به محامى المتهم بالتول ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذ من



(24)

واقافت النيابة العامة ردًا على ما دفع به محامي المتهم في شأن انتفاء الدليل الذي يثبت ارتكاب  
المتهم للجريمة المسندة إليه... بأن هذا الدفع غير سديد لأن الشهادات التي أوردتها في  
قائمة أدلة الاتبات تثبت وقوع المتهم في تشكيل الجفيل القباى من قبيلته الحرات  
وأنه عين شقيقه (محمد) أمّ له... وفلقت النيابة إلى قلب اللغات عن ما دفع به  
رأى المتهم وقالت أنه لا يمت بلة للهيئات القباية... والمتهم قال أن النيابة  
العامة قتت معه ليلًا وأنه لم يشكل أى جفيل وقلب برأته مما نسب إليه... محامى  
المتهم السابع عشر دكر أنه جالز للرافعة ومسؤول المحكمة للمتهم السابع عشر... عبد العاطى  
ابراهيم العبيد عن ما اسند اليه بقرار الاتهام الذى تلى عليه وسلم له انكر ما اسند اليه وقال  
ان دوره اقتصر على احوالة البرقيات السرية كجهة الاقتصاص فقط... النيابة العامة تمسكت  
بقرار الاتهام وطلبت توقيع اثنى عشرة على المتهم... محامى المتهم طلب ايواء موكله  
بالتشفى لأن حالته الصحية سيئة... وقال ان المتهم لم يقيم بأى عمل منافع لشوة  
السابع عشر من فبراير وأنه يفتى إلى قبيلة العبيدات وهي من أولى القبائل التي  
خضعت على النظام وأنه لم يقيم بأى عمل في شأن جلب المرتزقة ولم يكن له أى دور  
في هذا العمل وبالدق أن هذه الجريمة غير قائمة في حقه... وفلمى إلى طلب ايواء  
موكله باحدى الهيئات وبرأته مما نسب إليه... النيابة العامة اعترفت على طلب  
ايواء المتهم بصحة قائمة وقالت ان التقرير القباى الخاص به لم يرد به ان المتهم  
يعانى من أى مرض عفاى وأنه فاقت للادراك... وردت على ما دفع به محامى المتهم  
من انتفاء الجريمة في حقه بأنه غير سديد ودكرت بأن المتهم كان جالزاً جريمة  
جلب المرتزقة لكونه قام باحوالة الرسائل المشفرة التي كانت يرسلها القائم بسفارة  
ليبيا بأوغندا في شأن المرتزقة حيث يتوهم المتهم بذلك تشفيرها عن طريق مرؤسه  
ثم يتوهم باحوالها للمتهم الثانى للاقتصاص مما يجعله شريكاً في هذه الجريمة  
المتهم انكر ما نسب إليه وطلب البرائة وقال أنه غير واعي لما يقول... محامى  
المتهمين العشرون والثالث والثلاثون قال أنه جالز للرافعة... وباعادة مواجهة  
المحكمة للمتهمين بما اسند اليهما بقرار الاتهام الذى سبق تلاوته عليهما وتسليمه  
لهما انكر ما نسب اليهما... النيابة العامة تمسكت بقرار الاتهام وطلبت  
توقيع عتوبة على المتهمين... محامى المتهمين دفع بأن موكله ليس من رموز النظام العايق



(25)

ولم يكن لهما أي دور في جلب وتجهيز المرتزقة ولم يكن لهما أي دور في منع الجنسية  
للمرتزقة وإن المتهم العشرون هو فابز رواتب وإن دوره يقتصر على تسليم الرواتب  
للعسكريين في ككله وليس من اقتضاه فحص مستنداتهم ولو ياتهم للتأكد من  
أنهم مرتزقة من عدمه ... أما موكله المتهم الثالث والثلاثون فإنه لم يقوم بأي عمل  
لتجهيز المرتزقة ومدهم بالوثائق وغيرها، كما أن موكله لم يقترب بأي عمل فيه تقديم  
للمال العام، كما لم يتقرب بأي عمل يستهدف منع الناس من ممارسة حقوقهم السياسية  
لأنه لم تكن هناك حقوق سياسية زمن النظام السابق وفلسف أي طلب الحكم ببراءتهما  
مما نسب إليهما واعتبارهما ملتهما بأقبح ظروف الرأفة ... كما طلب الإفراج عنهما  
تحقيقاً للمساواة بينهم وبين المتهمين المفرج عنهم كونهم من ذات الركن القانوني  
الذيابة العامة ردت على مدفعيه محامي المتهمين بأنه غير سديد وإن ما اسند للمتهمين  
تأبته في حقهما حيث قام المتهم العشرون بدفع مبالغ مالية للمرتزقة بككله وقام  
الثالث والثلاثون بحمل احتياجات المرتزقة من المواد التموينية وغيرها ولو كانا يعملان  
حالين في جريمة جلب وتجهيز المرتزقة وفعلت الذبابة إلى التمسك بطلبها  
السابق ... المتهم العشرون قال أنه لم يكن يعلم بأن العسكريين الموجودين بككله  
مرتزقة لأنهم حملوا أرقام عسكرية وبطاقات شخصية وأنه فابز رواتب دوره  
يقتصر على سداد مرتبات العسكريين الذين لهم أرقام عسكرية وفلسف أي طلب ببراءته  
مما نسب إليه وطلب المتهم الثالث والثلاثون البراءة وقال أنه لم يرتكب  
أي جريمة وأنه عرض طوعية للتحقيق معه ... وفي ختام الجلسة قررت المحكمة  
تأجيل نظر الدعوى بالجلسة 2014/12/28 م وإلى من تبقى من هيئة الدفاع تقديم  
دفاعهم على المتهمين ... وبالجلسة المذكورة لم يحضر الأول والثالث والعشرون  
والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون والعاشر  
بقية المتهمين محبوسين تحت حراسة الشرطة وحضر فريق الدفاع على المتهمين وتبين  
أن الدعوى مؤجلة لطلب فريق الدفاع ... فريق الدفاع عن المتهم الثاني والثالث والرابع  
والخامس والسادس والثامن والثاني عشر طلبوا المزيد من التأجيل للاطلاع والاستعداد  
للدفاع ... المحامي النفس البوشقاله الكاخر عن المتهم الحادي عشر عبد الحفيظ الزليتنين  
ذكر أنه مستعد للدفاع ... وبإعادة مراجعة المحكمة للمتهم بما اسند إليه بتزوير الاتهام الذي

(26)

سبق تلاوته عليه وتسليمه له انكر ما نسب اليه... وتسكت النيابة العامة بتطبيق قرار  
 الاتهام وظلمت توقيع اثنى عشرية على المتهم... محامي المتهم دفع بأن موكله ليس من  
 اعداء النقام السابق وأنه كان يشغل منصب وزير المالية... واتفقوا اعداء ثورة السابع  
 عشر من فبراير كان يتلقى التعليمات والاوامر من جهات أخرى إلى منه حيث كان المتهم  
 الثالث دون يده التعليمات بكونه الاول... وأنه لم ير كتاب أى فعل يشكل جريمة  
 ولم يقدم بتوفير الدعم المالى او الرقود او الاغذية للكتاب القذافي... واتفقوا الدفاع  
 بأن النيابة العامة تتحمل بين مفهوم الدولة والنقام... وفعل محامي المتهم الى طلب  
 تمكين موكله من اعلان توبته في شأن تهمته بتدبير المال العام وبراءته من بقية  
 التهم... النيابة العامة تسكت بادلة الاثبات التي ساققتها ضد المتهم والتي تنبت  
 ادر كتابه لما نسب اليه ووافقت بأن المتهم كان عريضاً على توفير الدعم المالى للكتاب  
 القذافي به ليل انه تحمل فرصة للخلاص من دقيقتة حيث عرف عن عليه المتهم الثالث  
 الاقالة من العمل الا انه أقر بأن البقاء عنده من اجل ان يوفر الدعم المالى للكتاب القذافي  
 التي كانت تقوم بقتل الليبيين... المتهم قال انه رضى الاقالة من منبهه لانه كان  
 يريد تكييفه بهام منصب نائب امين اللجنة الشعبية العامة ولو أقر من منبهه  
 وطلب الحكم ببراءته مما نسب اليه... محامي المتهم الثالث عشر رفوان الها الى  
 ذكر انه مستعد لبدء الدفاع... وبمواجهة المتهم الثالث عشر لها أسند اليه بقرار  
 الاتهام الذي سبق تلاوته عليه وتسليمه له انكر ما نسب اليه... وتسكت النيابة  
 بتطبيق قرار الاتهام وظلمت توقيع اثنى عشرية على المتهم... محامي المتهم دفع بانتفاء  
 ادركان الجريمة في حق موكله لأنه كانت بادلة ممازرت الاسلحة والذخيرة بادلة  
 الاستخبارات وأنه كان يسلم الاسلحة بناء على ادونات المرفق الماددة عن رئيس  
 الجهاز ونائبه... وأنه لم يكن على علم بموضوع تفويض الركبات ولم تنتج ارادته  
 لتل هذا الفعل كما ان موكله رجل عسكري ونحضر للأوامر... وفعل محامي الى طلب  
 براءته مما نسب اليه واعتباطيا معاملة بأثنى خرون الرأفة والرحمة وطلب  
 السماح له بفتح فترة شارحة لدعوة من الجلسات القادمة... النيابة  
 رفضت على ما دفع به محامي المتهم بأنه دفاع غير سديد وان المتهم كان يقوم بحرف  
 الاسلحة والذخائر للجبهات المسلحة وان الادعاء بأنه كان ينفذ تعليمات رئيس



لا يعفيه من المسؤولية لانه حسب ما استقر عليه قضاء المحكمة العليا ان الاوامر غير الشرعية  
لا يجوز تنفيذها وان العسكري اذا نفذ هذه التعليمات يكون مسؤولاً عن فعله. وافادت  
النيابة العامة بأن المتهم كان يعلم بأن المكونات التي يتم تنفيذها سيتم تغييرها في اماكن  
عامّة وبما التالى فان المتهم بمسؤوليته في هذه الجريمة يكون قد قدم ارتكابه افعال  
التفريب وقتل الناس جزاراً. وفعلت النيابة الى القول بأن النعمة ثابتة في  
حق المتهم اذ ان اعترافه... المتهم قلب براءته مما نسب اليه وطلب الانحراف عنه  
- وقال محامي المتهم السادس عشر انه جازم للمرافعة... وبسؤال المحكمة للمتهم السادس  
عشر جبريل الكاديكي عن ما نسب اليه بقرار الاتهام الذي سبق تلاوته عليه وشليبه  
له... أنكر المتهم التهم المسندة اليه... وتمسكت النيابة العامة بقرار الاتهام وفعلت  
توقيع احدى عتريقة على المتهم... محامي المتهم دفع بأن التهم المسندة للمتهم لا اساس لها  
لانه لم يكن هناك طيران خلال فترة ثورة السابع عشر من فبراير عند طيران حلف النينو  
الذي قام به مدير المجموعة الرادارية وتدمير الطائرات وبما التالى فانه لا يمكن القول  
بأن طائرات ليبية قامت بتفجير المواقف المدنية لتقدر ذلك من الناحية الواقعية  
وافادة الى ان موكله رفض الامر الصادر اليه بفرض مصادرة ممتلكاته المدنية لانها توجد  
في منطقة سكنية... كما دفع بأن تهمة تفخيخ السجون هي تهمة مدنية لانها مجرد فكرة  
وان موكله لم يلبثت بالمتهم الثاني بحورة شخفيه او عن طريق الهاتف للتفكير معه  
عن هذه الفكرة والتي لم تنفذ... وفعل محامي المتهم السادس عشر الى طلب الحكم ببرائة المتهم  
مما نسب اليه وعترياً فيما معاملته بأحدى ظروف الرأفة... وذكر بأنه سوف يقدم مذكرة  
ختامية يدافع فيها بشكوكها دفعه بالشرع... النيابة العامة ردت على محامي المتهم  
بأن القول ان هناك عدة طائرات جوية نفذت على المواقف المدنية بقنابل غير موجهة  
وان المتهم كان المسؤول عن هذه الطائرات التي نفذها الطيران التابع للقوات  
كما انه وضعت خطة لتفجير السجون وقتل المساجين بواسطة قنابل جوية كانت  
بحوزة المتهم ونسبة ذلك لطيران حلف الفاتر وانتهت النيابة الى التمسك بقرارها  
وفعلها السابق... وطلب للمتهم البرائة وقال انه لم تقم اية طائرة بتفجير المواقف  
المدنية ولم يبرأ من امر بتفجير الطيران... محامي المتهمين السادس عشر والعشرون والسابع  
والعشرون والتاسع والعشرون الهادي الجياشي ذكر انه جازم للمرافعة... ويعود اوجه التهمين



المذكورين بما أسند إليهم بقرار الاتهام الذي سبقت تلاوته عليهم وتسليمه لهم انكروا جميعاً ما نسب اليهم... النيابة العامة تقسدت بقرار الاتهام وظلمت توقيع احدى عقوبة عليهم... ما من المتهمين دفع بأن موكله عرض عليهم تفخيخ المركبات الا انهم وبعد اللقاء بالمدعى عبد السلام صموده تعللوا له بعدم وجود إمكانية فنية لتفخيخ هذه المركبات لانها تحتاج الى اجهزه صانعة يقال من نوع خاص وبمعدلات مرتفعة لهم من قبل المتهم عبد الله العنوس اظهروا للقيام بعملية التفخيخ الا انهم اتفقوا على بشكاري طريقة فنية تحول دون انفجار هذه السيارات وبطل هذه العملية التي استخدموها لم تفجيرية سيارة من السيارات التي قاموا بتفخيخها وذكر الدفاع ان السيارة التي انفجرت اقام فندق بتسقي بينفازي ليست من بين السيارات التي قام بتفخيخها موكله وانها ليس سيارة افرى كانت ماثلة بحمل بداخلها مواد متفجرة (جلايئة) وان هذه المعلومات استقالتا من شبكة المعلومات الدولية... وادان بأن المتهم السابع والعشرون محمد الواسع - لعلاقة له بمرفوع الاتهام وانه لم يشترك في عملية التفخيخ ولم يشاركها مطلقاً فلم يدعى الدفاع الى قلب الحكم ببراءة موكله مما نسب اليهم واعتباراً طامعاً منهم بأحدى ظروف الرأفة... النيابة العامة ردت على ما دفع به محامي المتهمين بأنه غير سديد لأن المتهمين قاموا بتجهيز المركبات وتفخيخها ولهذا يجد دانه يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون وان المناط بهم التفجير غير لهم وان هناك بعداً كبيراً من السيارات تم تفخيخها وفلمت النيابة الى التمسك بأدلة الاتبات المرفقة وتطبيق قرار الاتهام على المتهمين اللذين ظلموا جميعاً الحكم ببراءتهم مما نسب اليهم... بقية فريق الدفاع طلبوا التأجيل لاستكمال الاطلاع والاستعداد للدفاع وبعضهم لا يملكون شهود النفس... فقررت المحكمة في تمام الجلسة تأجيل نظر الدعوى لجلسة 2015/1/11 وعلى من تبقى من هيئة الدفاع تقديم دفاعهم مع تقديم محامي المتهم الثامن عشر الماي فريج قاجوم الخمس دينا رأياً لفا درته الجلسة قبل انتهائها وقبل سماع دفاعه على المتهم... وفيها لم يحضر المتهم الاول وعرض للدفاع عنه المحامي عبد السلام الخناش عن إدارة المرافعة العامة كما لم يحضر المتهم العاشر ولم يحجب ولم يحضر المتهم الثالث والعشرون والثلاثون والخامس والثلاثون والسابع والثلاثون... وعرض فريق الدفاع على المتهمين عدداً من المتهم التاسع والخامس والسابع عشر والواحد والعشرون والثالث والعشرون والثلاثون والخامس والثلاثون

(29)

والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون كما اظهرت بقية المتهمين محبوسين تحت الحراسة  
وطلب مماي، المتهم الثاني، احمد نشاد، اجل اخر لاعلان شهود النفي والاستعداد للدفاع  
واعترفت النيابة عن هذا الغلب لأن الشهود الذين يطلبهم الدفاع كما ذكر لنفي تهمة تفجير  
اجري محفات الوقت بيننازي والنيابة لم تستند للمتهم تهمة تفجير الخطة وانما هو كان مجرد  
تحقيق لهذه الجريمة وان شهادة الشهود غير متعجبه وخافت النيابة العامة بأن الدفاع يجوزته  
جميع المستندات وان في امكانه تقديم دفاعه به ثمن التدرج بأمر لا جدوى منها والهدوء  
منها المماثلة وطلب ممثل النيابة العامة من المحكمة الاستغناء عن سماع شهود النفي  
لانه يجوز لها قانونا الامتناع عن سماع شهود اذا تقدر الامر بهم... وأمر مماي، المتهم الثاني  
على طلبه... وطلب مماي، المتهم الخامس عشر، الاستماع لشهادة شائد النفي مخلوف الفغير  
عبد السلام فاستمعت المحكمة لشهادته على النحو الوارد بعد من الجلسة... وتيق ذلك  
طلب الخامس التأجيل لتقديم دفاعه... كما طلب التأجيل مماي، المتهم الثالث... محامية  
المتهم الرابع... شهور فو... قالت انها جالسة للمرافعة... وبإعادة سؤال المحكمة للمتهم  
عما اسند اليه بقرار الاتهام الذي سبق ثلاثه عليه وتعليقه له انكر بانسب اليه  
وقال انه لا يعترف بهذه التهم والله كان يقوم برأيه... النيابة العامة فسكت  
بتطبيق قرار الاتهام وطلبت توقيع احدى عقوبة على المتهم... محامية المتهم دفعت  
ببطلان الحبس الاحتياطي وقالت ان النيابة العامة عنتت مع موكليها وهو في حالة  
حبس بافل... كما دفعت بانتفاء اركان الجرائم المسندة للمتهم وقالت ان افعالها  
كانت مشروعة والله كان ينفذ القانون وان المقامرات التي خرجت لم تكن عليه  
بل كانت مباحة كما انها مقامرات غير مبرجة بها... وخافت بأن النيابة لم تقدم أي دليل  
يثبت مستوطنتي في هذه المقامرات وان علف الدعوى مخلو امن وجود تنازير  
الطبيب الشرعي للقتلى مما يعني ان هذه الواقعة غير صحيحة... وفي شأن تهمة جلب  
المرتزقة ومنعهم الجنسية قالت ان هذه التهمة لا اساس لها لأن منع الجنسية  
هو من اختصاص مصلحة الجوازات ولا علاقة لوقليها بهذا الموضوع... وفي شأن تهمة جلب  
ومترويع الخمدراست قالت ان هذه التهمة لا اساس لها ايضا لأن موكليها اسلمه عند وقين  
ادويه وقد بقيان في مكتبه الى ان تم وقف الموقع من قبل طيران الفيتو افانكا الى  
انه لا يوجد دليل على ان هذه المراد هي مواد مخدرة... وفي شأن تهمة الاستيلاء على



(30)

على ممثلات الغير بالقوة... قالت ان الوقت الذي استغته النيابة على الواقعة غير منتهية وان الواقعة لا تعتبر جريمة القتل... ومن شأن لقمة الواقعة الغير بالقوة قالت انها ترجى ابدى دفاعها عن المتهم بشأنها الى حين عقد المحكمة جلسة سرية سوف تلت بمامية المتهم الى قلب الحكم ببراعة موكلاهما انصب اليه كما طلبت التبريع لها بتقديم مذكرة دفاعها في جلسة قادمة... النيابة العامة... ردت على بادفتت به بمامية المتهم الرابع بأن جميع هذه الدفوع غير صحيحة لأن المتهم اعترف بجميع الوقائع المسندة اليه في شأن قتل المتقالتين... وطلب الرتبة... وتشكيل البدائل القبلية وغيرهما من الجرائم... وانما مثل النيابة العامة القول بأنه اذا كان المتهم يرى أن قتل المتقالتين كان دفاعاً على النقام فان ذلك يعتبر رتبة ولا يغير وصف الفعل من انه جريمة يعاقب عليها القانون، كما انه لا يجوز الاستيلاء على اموال الناس بحدثة تنفيذ الاور لأن الاور غير المشروعة لا يجوز تنفيذها... وفعلت النيابة الى التمسك بادلة الاثبات التي ساقها ضد المتهم الرابع وطلبت توقيع احدى عقوبة عليه... المتهم قال انه اعمد مذكرة للدفاع عن نفسه يطلب من المحكمة السماح له بتلاوتها امامها فمحت له المحكمة بقراءة نائب حيت ذكر ان عمر النيابة الماخر بالبلد وغيره من انصار النيابة اللذين عقوا معه دكروا له انهم وزملائهم من المحققين والمهاجرين والقبائل كانوا من الداعمين للشواروالة لو انقر النقام كانوا جميعاً في السجون وبهذه القول فانهم يكونون فلولاً له ولا يجوز رأى منهم التدقيق معه لأنه لا يجوز ان يكون الانسان فلولاً وحكم في وقت واحد وأن ما قام به من افعال كان تنفيذاً لوجباته وقيدته وواجب الممانعة على الدولة ولا يعترف بأن هذه الافعال جرائم يعاقب عليها القانون وقدم المذكرة التي قام بتلاوتها وطلب ارفاقها بملف الدعوى وانتهى الى قلب الحكم ببرارته مما نصب عليه... معام... المتهم الثامن والعشرون على المقطوف الزواى ذكر انه مستعد للمرافعة وبما عداة سؤال المتهم عما أشد اليه بقرار الاتهام والامالة الذي سبق تلاوته عليه وتسليمه له انكر ما نسب اليه... والنيابة العامة لم تكت بقرار الاتهام والامالة وطلبت توقيع احدى عقوبة على المتهم... ومعام... المتهم دفع بأن موكله لم يرتكب أى فعل يشكل جريمة يعاقب عليها القانون لأن قيامه بحلب كمية من الاسلحة الى شرعها من الامن الخارجى بناء على تعليمات رئيس الجهاز كذا الفعل بفرض جعله لا يجعل المتهم مرتكباً لجريمة

(31)

تكوين ودعم الجحافل القبلية لأنه لم يتم تسليم هذه الأسلحة للجحافل القبلية وإنما  
أعزها إلى مفرطها... كما أن قيادته باستدعاء بعض الأشخاص للمفهوم للاعتقال مع المتهم  
الخامس بمكتبه بناء على طلبه لا يجعله مشترفاً لجريمة تشكيل الجحافل القبلية لأنه لم يثبت  
أنه كان طرفاً في هذه الاجتماعات وأنه مفرطاً... وعلى الرغم من طلب برأئته المتهم مما نسب إليه  
النيابة العامة تمسكت بأدلة الاتبات المرفقة بقرار الاتهام والتي تثبت ارتكاب المتهم  
للتهم المسندة إليه... المتهم قال إن السكرتير الشخصي للتميم الوزير دورته وليس كما  
ذكرت النيابة العامة وأنه لم يرتكب أية جريمة وطلب برأئته مما نسب إليه... مما  
= المتهمين الرابع والعشرون جمال بن حميد القاسم والخامس والعشرون عبد الله بن القاسم الشعلان  
والثامن والعشرون أبو عجيل محمد خير سعود قال أنه يريد أن يستوفى من النيابة  
العامة عما إذا كان تم إجراء الخبرة الفنية للسيارات التي أسند للمتهمين أنهم قاموا بتنفيذها  
= فإجابات ممثل النيابة العامة بأنه لم يتم إجراء خبرة فنية على هذه السيارات... ولكننا  
طلب الدفوع التأجيل لكي يقدم دفاعه في الجلسة القادمة... وطلب ببقاء من عز من  
= هيئة الدفاع التأجيل لاستكمال الإطلاع وأعداد الدفوع... فتمت الموافقة على التأجيل  
الجلسة 25/1/2015م وعلى من تبقى من هيئة الدفاع تقديم دفاعها على المتهمين مع استمرار  
عيسهم... وبالجلسة المذكورة لم يحضر الأول وعز مامي السابك كما لم يحضر المتهم العاشر  
= والثالث والعشرون والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع  
والثلاثون... وعز بقية المتهمين مجوسين تحت الحراسة وعز فريق الدفاع على المتهمين  
الذين لم يقدموا دفاعهم... وتبين أن الدعوى في جلسة لهم لتقديم دفاعهم... مما  
= الثاني قال أنه في طور توثيق شهادات مكتوبة وأنه عند ما يفرغ من جميع هذه الشهادات  
سوف يقدم دفاعه وطلب أجل أفر... وتمسك مماي المتهمين الثالث والخامس والسادس  
بطلبه السابك وهو راجع إلى ما بعد أن ينتهي بقية المتهمين من تقديم دفاعهم... مما  
= المتهم الرابع تمسكت بدفعها السابقة وأخافت بأنها تطلب تمكينها من إعادة الترافع  
في شأن دقمة قتل المتقاربين المسندة لموظفها بعد أن تتمكن من الإطلاع على تقارير  
الطب الشرعي الخاصة بالجنج عليهم وطلبت التأجيل للجلسة القادمة... مماي المتهم الثامن  
وكذلك مماي المتهمين العاشر والواحد والعشرون والواحد والثلاثون قالوا أنهم في طور  
إعداد الدفوع وطلبوا أجل أفر لأستكمال الإطلاع وأعداد الدفوع... كما طلب دت الطلب



32

بقية من عشرين فريق الدفاع على المتهمين... الخامس الحاضر من المتهم التاسع عشر المبرور  
محمد المبرور... مسعود قال انه مستعد للرافعة... وبإعادة سؤال المتهم عما أُسند إليه  
بقرار الاتهام الذي سبق تلاوته عليه وتسليمه له انكر ما نسب اليه... وتمسكت النيابة بقرار  
الاتهام وأدلة الاتبات في حق المتهم وظلمت توقيع أقصى عقوبة على المتهم... محامي المتهم  
قال ان لديه دفع عام ينطبق على موكله وعلى غيره وهو ان المتهم كان موظفا عاما في دولة قائمة  
وكان يقوم بوجبات وظيفته وبما التالى فان أفعاله لا تعد جريمة وفقا للمادة (69) من  
قانون العقوبات... كما دفع ببطلان حبس موكله وبطلان القبض عليه لأنه تم من أشخاص  
لا يملكون صفة أمورا الفيدرالية القضاة وقاموا بالقبض بدون إذن من السلطة المختصة ان  
من قام بالقبض هم مجموعة مسلحة من عناصر اللجنة الامنية الذين لا يملكون صفة أمورا الفيدرالية  
القضاة... كما دفع بانتفاء اركان الجريمة المسندة للمتهم لأن النيابة العامة عند ما عرفت  
معهم لم تواجهه بأدلة الدعوى وكرها... كما دفع ببطلان اعتراضات المتهم واقواله امام  
النيابة العامة لأنها صدرت منه تحت الاكراه لأنه تم تهديده بالانتقام من اقله اذا  
عمل على اقواله امام النيابة العامة عن اقواله التي ادلى بها امام اللجنة الامنية وقد  
قامت النيابة العامة بالتحقيق معه بحضور عناصر اللجنة الامنية حسبما هو ثابت بالدفتر  
وما يعنى ان المتهم ادلى باقواله تحت الاكراه فوفا من عناصر اللجنة الامنية الذين كانوا  
بمرفقة المحقق... وظلمت محامي المتهم الى طلب الحكم بسيرة المتهم مما نسب اليه واقباضها  
معاملته بأقصى ظروف الرأفة والرحمة... النيابة العامة ردت على مادفع به محامي  
المتهم من ان عمله كان مشروعا لأنه كان يقوم بوجبات وظيفته وأنه كان ينفذ التعليمات  
والادبر... بأنه دفع غير سديد لأن الموقف سواء كان مدنيا او عسكريا لا يجوز له تنفيذ التعليمات  
والادبر اذا كانت غير مشروعة ومخالفة للقانون وان تنفيذ الامر غير المشروع لا يعفى  
الموقف من العقاب اذ لا طاعة للرئيس في معصية القانون وهو ما استقر عليه نظام الحكم  
العليا... كما انه لا حجة له ما دفع به محامي المتهم في شأن بطلان الحبس لأن المتهم  
كان متدفقا عليه من قبل الثوار لدى المجلس العسكري بحاد ووان مكتب النائب العام  
أصدر تعليماته بأمانة المتهم وعند ما تم اقالته قام المكتب بالتحقيق معه وأمر بالقاء القبض  
عليه وعيجه مما يعفى ان إجراءات القبض عليه وعيجه قد تمت وفقا للقانون... وان كان معتل  
النيابة العامة القول بأن ما اسند للمتهم ثابت في حقه كونه ساهم في تمويل الجماعة المسلحة

33

التي كانت متمركزة بمنطقة الجوش حيث مهن في مدابا أو الاسامة والعناد... وفعلت النيابة الى  
التملاء بقلبها السابق... وأمر محامي المدعى على دفعه... وطلب المدعى البرورة وقال انه  
تعرض للاكراه من الماسكين... ومما في التهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون والثامن  
والعشرون قال انه مستعد للعرف... وبإعادة سؤال التهمين عما اسند اليهم بقرار الاتهام  
والإعالة الذي سبقت ثلاثته عليهم وتسليمهم لهم... انكروا جميعا بالنسبة اليهم... ونسكت  
النيابة العامة بقرار الاتهام وأدلة الاتبات وفعلت توقيع احدى عقوبة على المدعى... ومما في  
التهمين قال ان لديه دفع عامة لعامة موكلية الثلاث ودفع فاعل بالمهم الثامن والعشرون  
وعن المدعى العامة قال انه يدفع بانتقاء الدليل في حق موكليه لأن النيابة العامة عولت  
في اسناد القيمة لهم على اعترافات بعضهم على بعض وهذه الاعترافات حسب ما استقر عليه قضاء  
الحكمة العليا لا تقبل شهادة وانما هو مجرد قرينة لا تخلص بحداثها كسند للدانة... كما دفع بانتقاء  
أركان الجريمة المسندة للتهمين لأن جريمة التهريب ليست من جرائم المخدرات والسلوك كما  
دلت النيابة العامة وانها من جرائم الفرر وهي لا تقوم الا اذا فعل الفعل المادي وهو الاتلاف  
وان يكون بتمسك التهريب وان يكون بتمسك الاعتداء على سلامة الدولة حسبما استقر عليه قضاء المحكمة  
العليا... واخاف بأن الواقعة المسندة للتهمين لم تتحقق على ارض الواقع مما يعني ان الركن المادي  
للجريمة غير متحقق... كما ان الركن المعنوي والتفكير الخاص وهو الاعتداء على سلامة الدولة غير  
متحقق ايضا لأنه لم تكن هناك دولة الادولة القذافي وبما ان التهمين موقوفين في هذه  
الدولة فلا يتصور ان يقوموا بالاعتداء عليها... كما دفع بأنه لا يوجد دليل فني يثبت ان المواد  
التي وضعت في السيارات هي مواد متفجرة وبما ان هذه المسألة مسألة فنية فانه لا يجوز انباتها  
بغير طريقة الخبرة الفنية وبما ان هذه الجريمة تكون غير نائمة من اساسها... كما دفع بانقلاب  
قانون المعنوي على موكليه وهو القانون رقم 2 لسنة 2002م لأن الجريمة التي اسندت اليهم  
قد فعلت قبل نفاذ القانون وانهم ليسوا من اعداء القذافي ولهذا فانه يقلب السماح  
لهم بالان توبيخهم... وفعلت الدفاع الى طلب الحكم اعليا واعتياظا ببرورة التهمين  
مما نسب اليهم واعتياظا بالسماح لهم باعلان توبيخهم... النيابة العامة ردت على ما دفع  
به محامي المدعى بأنه غير سديد لأن التهم ثابتة على التهمين اذ قد ان اعترفوا بهم على انفسهم  
واعترفوا به بعضهم على بعض وهو ما يكفي لاثبات القيمة في حقهم... اما في شأن جريمة  
التهريب والتول بأنهما من جرائم الفرر وليست من جرائم السلوك فانه ايضا دفع غير سديد لأن



34

اعترافه بالذهاب الى المتهم الرابع... منور هو... لا سلام مبلغ مالي مقدرة (500,000) خمسمائة الف دينار وانه اشترك في تشكيل مجلس مسلح بقرهونه يسمى مجلس الشقيقة ومجلس اخر بطنابلس وادخاف بأن ما قام به المتهم هون جرائم الخطر والملوك وانه مجرد ارتكاب المتهم للفعل تتحقق به الجريمة دون نظر لتحقيق النتيجة ووقوع الضرر وانه المتهم كانه عاون اللصوص عمار حريبه وناثيا له وفلحق مثل النيابة العامة الى طلب المحكمة على المتهم بأقصى عقوبة... المتهم... انه لم يقيم بتفتيت الوحدة الوطنية بل انه كان يعمل على التمثل الرضوي والاطاع بين القبائل والمناطق كما انه لم يشارك في توزيع الاسلحة ولم يستلم اية اموال وانكر بانسب اليه وطلب الافراج عنه لانه يعاني من مرض السكري واللفظ وقرحة لده حاد في المتهم الرابع والثلاثون (محمدرضا شطيبه) أصح على طلبه المأبئ منه اجل كاف لاعتلان شاهد النفس الموجود خارج ليبيا بجمهورية مصر العربية بعناية مواعيد المسافة المنصوص عليها في قانون المرافعات... النيابة العامة اعترفت على هذا الطلب وقالت ان الشاهد الذي يطلب محامي المتهم الرابع والثلاثون الاستماع لشهادته هو عبد قولة رئيس مجلس عسكري في طرابلس وبالقائه للاقعة له بالاقعة التي عاين عليها المتهم وهي ترويح الخدرات بين عناصر كتائب القذافي بهجور تادور ناعس ومحامي المتهم على طلبه... وطلب بقتية من جهاز من فريت الدفاع على المتهمين المنزلة من التأجيل لاستكمال الاطلاع والاستعداد للدفاع... وفي ختام الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة 2014/11/30م كطلب هيئة الدفاع لاستكمال الاطلاع والاستعداد للدفاع... وبما الجلسة المذكورة لم يحضر المتهم الادلى ولم يحضر من يدافع عنصراً عن بقتية المتهمين بموسين تمت عراسة الشرطه كما لم يحضر كل من المتهمين الثالث والعشرون والمتهم الثلاثون والمتهم الخامس والثلاثون والمتهم السادس والثلاثون والمتهم السابع والثلاثون وتبين انه أرفق بلفظ الدعوى ما يفيد اعلان المخرج عنهم تبين انها اعلانات مفعلة فقررت المحكمة السير في الدعوى في غيبته كما حضر

(35)

فريق الدفاع عن المتهمين... وتبين ان الدعوى مؤجلة كقلب حصة الدفاع عن المتهمين  
لاستكمال الاطلاع والاستعداد للدفاع والاعلان لشهود النفع... وطلب مما سمع  
المتهم الرابع عشر الاستماع لشهادة الشاهد عبد المولى فليفة الرابع ومحمد شعبان  
بن زهره فاستمعت المحكمة لشهادتهما على النحو الوارد بعدد الجلسة وعقب  
ذلك طلب دفاع المتهم الرابع عشر التأجيل لاعداد الدفاع... كما طلب بقتية فريق  
الدفاع على المتهمين المنزلة من التأجيل لاستكمال الاطلاع والاستعداد للدفاع بدجة  
ان الدعوى تقم كمية كبيرة من المستندات والتحقيقات وان الاطلاع عليها  
والإدخلة بها يحتاج الى وقت طويل... وعترحت النيابة على هذا الطلب وذكر  
ممثلها ان البعض من فريق الدفاع يستهدف المرافعة وتأخير النفل في الدعوى والله لايسير  
الطلبات التأجيل المنكرة خاصة وان المحكمة استجابت لجميع طلبات هيئة الدفاع فيما يتعلق  
تصوير المرافعة وتليم الاقران الدمج وقامت النيابة الى انها تطلب من المحكمة استعمال سلطتها  
وفي تمام الجلسة قررت المحكمة لتأجيل جلسة 2014/12/14 وعلى من تبقى من هيئة الدفاع تقديم دفاعها  
وفيها لم يضر الا لول والعشرون والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون  
فقررت المحكمة السير في الدعوى في غيبتهم... كما عترت هيئة الدفاع عددا مما سمع المتهم العاشر  
والحاد عشر والرابع عشر والواحد والعشرون والثلاثون والسادس والعشرون  
والثامن والعشرون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون... وطلبت مماعة المتهم الرابع  
مير كهدوى الاستماع لشهادة الشاهد عبد المولى فليفة الرابع ومحمد رجب وادى الخامس ابراهيم مكارم...  
فاستمعت المحكمة لشهادتهما على النحو الوارد بعدد الجلسة... كما طلب مما سمع المتهم السادس  
الاستماع لشهادة الشاهد عبد المولى فليفة الرابع ومحمد رجب... فاستمعت المحكمة لشهادتهما على النحو الوارد  
بعدد الجلسة... وعقب ذلك طلبت مماعة المتهم الرابع التأجيل للاطلاع واعداد الدفاع  
كما طلب ذلك مما سمع المتهم السادس... وطلب مما سمع المتهم الخامس التأجيل الى الجلسة  
بأدعة صراحة المحلية مع المستشارين عبد الجليل عن الدور الذى قام به المتهم الخامس... وطلب مما سمع  
المتهم الثالث عشر ضم مافرا الاجتماعات التى عقدتها موكلة مع ممثل الادعاء المقدم التى عقدت فيها عن ضرورة  
اجراء حل ودياق نزيه الدم... والاستماع لشهادة ممثل الادعاء العام للاسم المقدم والعلين الراضين  
وعترحت النيابة على هذا الطلب وقالت انها ارفقت بها ورات  
الدعوى جميع المرافعات المتعلقة بالاجتماعات التى عقدتها موكلة المتهم الثالث عشر ومفكرة



36

الشفعية التي دون فيها ملاحظات. كما ان بلتهم اعترفوا بالاعمال التي قام بها وان من شأن  
التقابل للاستماع لشهادة شقيقات مياسيه كبيره ان يؤفر النقل في الدعوى وهي شهادت  
غير منتجة في الدعوى... وأمر بحامي المتهم على طلبه... وطلب محامي المتهم الثاني الاستماع لشهادة  
الدكتور على العزالي وعبد الرحمن السريحي وعبد الحفيظ غوقة... واعترفت النيابة على هذا  
الطلب بمقتولة انها شهادت غير منتجة في الدعوى... محامي المتهم السابع... مع عبد الوالقاسم الزوي  
دكرانه جاليز للرافقة... وبمادة مواجهة المتهم بقرار الاتهام والرافقة انكر ما نسب اليه  
وتمسكت النيابة العامة بتوقيع ائتمن معتوبة على المتهم... ودفع محامي المتهم بعدم جواز نشر  
الدعوى في حق موكله لأنه كان يشغل وظيفة أمين مؤتمن الشعب العام وهو يعادل رئيس  
المؤتمن الوطني العام حاليا وهذه اللفة لا يجوز التحقيق معه الا باذن من السلطة  
التشريعية وهو لم تفعله النيابة العامة... كما دفع ببطلان التحقيق الذي اجريته النيابة  
مع موكله لأنه عتقت معه ليلاً وتم حبسه اديرا، كما دفع ببطلان الحبس الاحتياطي للمتهم  
لأن النيابة العامة افرجته عن المتهم افرجا هوريا بعد ان تبين لها ببطلان حبسه ولم يتم  
باخلاء سبيله وهو ما يجعل حبسه باطلاً ولذا البطلان يسري الى التحقيق معه وما نتج  
عن هذه التحقيقات من أدلة... كما دفع بأن موكله لم يتم بتشكيل جعل قبله ولم يتم بالتعريف  
على القتل... وفحص الى طلب الحكم ببرائة المتهم معانص اليه وعدم جواز نشر الدعوى  
عنه... المحامي سليمان الغزالي عن فريق الدفاع عن المتهم السابع تمسك بما دفع به زميله  
كما دفع بأن علف الدعوى لا يوجد به أي دليل يثبت قيام موكله بتشكيل الجافل القبلية  
كما دفع بانتفاء التهم الجنائي في حق موكله لانتفاء عنصر العلم والارادة وفحص الى طلب  
برائة موكله معانص اليه... واحتياطيها معاملة بأتمى فردن الرافقة... النيابة العامة  
ردت على ما دفعت به هيئة الدفاع عن المتهم السابع من شأن عدم جواز نشر الدعوى هذه لعدم  
حدود اذن برفع الدعوى هذه... بأنه دفع غير سديد لأن القانون رقم 38 لسنة 2012م  
في شأن بعض الاجراءات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية فهي على عدم اشتراط صدور الاذن  
لرفع الدعوى والتحقيق مع المتهم في الجرائم المرتكبة خلال احداث ثورة السابع عشر  
من فبراير... وفي شأن الدفع ببطلان التحقيق مع المتهم وحبسه... قالت انه دفع غير سديد  
لأن المتهم كان حيواً على ذمة قضية اقروا انتفاء التحقيق معه، وان التحقيق معه ليلاً يرجع  
لفردن عمل النيابة العامة وان ذلك لا يمس من صحة التحقيق... ورافقت النيابة بأن المتهم نظم ونظم

(37)

الاجتماعات التي تقرر فيها قمع المتقاتلين ما يجعل الجريمة قائمة من هذه الجوانب المادية والمعنوية.  
 وقسمت فريق الدفاع عن المتهم بدعوى وقلب تمكينه من تقديم مذكرة قضائية بدعائه... وقلب المتهم  
 الجوراء وقال انه لم تعرض على قتل المتقاتلين ولم يشكل معانيل قبلية... ومما يثبته المتهم التاسع  
 قال انه مستعد لايه الدفاع... وبإعادة موجهة المتهم التاسع بما أسند اليه بقرارات الاتهام انكر ما نسب  
 اليه... وتسلكت النيابة العامة بتعبير قرارات الاتهام وانزال اقصى عقوبة على المتهم...  
 مما يثبته المتهم بدعوى جواز سماع الدعوى لرفعها من جهة لا معة لها لأن انفاء النيابة العامة يستمدون  
 من اتهامات سابقة للمتهم من النائب العام وان النائب عيّن بطريقة مخالفة للقانون حيث عين من  
 المؤقت الوطني العام دون ان يكون معقلاً لهذا التعيين ودن اقتضاها تعيين النائب  
 العام يكون من المجلس الأعلى للقضاء وبما التالى فانه لا معة للنائب العام ولا لانفاء النيابة  
 العامة في التحقيق ورفع الدعوى... كما دفع بعدم جواز رفع الدعوى على موكله لأنه اعد انفاء  
 الهيئات القضائية ولم تستصدر النيابة العامة ادنايا بالتحقيق معه ورفع الدعوى لزمه  
 من جهة رفع الحماية الممنوحة عليها في قانون نظام القضاء... كما دفع بطلان حبس موكله  
 ودفع بانتفاء الدليل الذي يثبت انه كان لوكله دور في تشكيل المعانيل قبلية وأنه انقم للثورة  
 اعتباراً من تاريخ 2011/8/25 م... وأنه كان له دور في الصلح بين الدولة والى سجناء  
 ابوسليم كما كان له دور في وقت بيع المدرسة البنية ببريطانيا... وفلما كان المتهم الى  
 طلب الحكم بعد جواز سماع الدعوى من قمت موكله وبرأيه معانيل اليه... النيابة العامة  
 ردت على ما دفع به مما يثبته المتهم في شأن عدم جواز سماع الدعوى وعدم جواز رفع الدعوى  
 على المتهم بأنه بوجهيه دفع غير صحيح... لأنه جرى العرف على ان النائب العام يعين  
 من السلطة التشريعية في البلاد كونه من الوقائت السيارية حيث كان يعين من النظام  
 السابقة من ما ليس بمؤقت الشعب العام وبعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 1962  
 من على سلطة في البلاد وهو المجلس الوطني الانتقالي ثم المؤقت الوطني العام وهي  
 جهات مخففة فيما للقانون... وفيما يدعى عدم جواز رفع الدعوى على المتهم لعدم دور  
 اذن بالتحقيق معه ورفع الدعوى فله لكونه من انفاء الهيئات القضائية فان هذا الدفع  
 غير مسدود لأن القانون رقم 38 لسنة 2012 م في شأن تشريع بعض الاحكام المتعلقة  
 بالرحلة الانتقالية هي مراعاة على عدم وجوب الكحول على اذن التحقيق ورفع الدعوى  
 ضد أي شخصي متهم بجرائم خلال فترة ثورة السابع عشر من فبراير مهما كانت الافة التي عملها



(38)

كون جريمة التخريب من جرائم المملوك او الخطر مستفاد من عبارة نص المادة (202) من قانون العقوبات التي تنص على انه يعاقب بالاعدام كل من ارتكب في ارض الدولة فعلاً يرمي الى التخريب او النهب او قتل الناس جزافاً بغير الاسباب على سلامة الدولة. فكل فعل يستهدف به فاعله التخريب و قتل الناس جزافاً تقع به هذه الجريمة وان لم تتحقق النتيجة وبما ان المتهمين كانوا يستهدفون بتفخيخ المركبات حصول التخريب و قتل اكبر عدد من الناس بغير الاعتداء على سلامة الدولة بالاربعاء الى المجتمع الدولي ان هناك متطرفين وارتكاب في ليبيا وليس ثورة لدفع المجتمع الدولي لتفسير مرقفه من الثورة اللبية وبما ان التالى فان هذه الجريمة تكون متحققة الاركان في جانب المتهمين... أما ادعاء الدفاع من عدم وجود دولة في فترة ارتكاب الجريمة فانه دفع غير صحيح فالدولة كانت قائمة باركانها الثلاث... كما وردت النيابة العامة عن ما دفع به محامي المتهم الثامن والعشرون انه ليس له أي دور في الجريمة المندة للمتهمين... بأنه ايضاً دفع غير صحيح لأن المتهم الثامن والعشرون كان شريكاً لبقية المتهمين في ارتكاب الجريمة لأنه هو من كان يعطي التعليمات وينفذ الاجتهادات لارتكاب هذه الجريمة بحكم وظيفته كرئيس لوحدة الشئون النفسية وقامت النيابة العامة الى التمسك بطلبها السابق... وأمر الدفاع على دفعه السابقة وقد ما فتئت مستنداته على ما على مجموعة من براءات المحكمة العليا قال انها تزيد دفعه المتهمون فطلبوا البراءة... ونسواك المحكمة لبقية من غير من فريق الدفاع ما اذا كان احد لم يستعد للدفاع فتمسكوا جميعاً بطلباتهم السابقة وهي التزيم من التأجيل متى تمكنوا من استكمال الاطلاع والاستعداد للدفاع... ففتررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة 2015/218 وعلى من تبقى من هيئة الدفاع تقديم دفاعهم مع استمرار حبس المتهمين وتمكين محامية المتهم الرابع من الاطلاع على تقارير الطب الشرعي المرتقة بملف الدعوى... وبما ان الجلسة المذكورة لم يحضر الاول ولا من يدافع عنه... كما لم يحضر العاشر ولم يحلب عد لم يحضر الثالث والعشرون وتبين انه بموجب بصحة الرأى للأراض النفسية بأمر من المحكمة... كما لم يحضر الثالثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون... وهو بقية المتهمين مغضوبين تحت عراسة الشرطة ومن فريق الدفاع عنهم... كما حضر للمحامي عبد الجليل البزغين مدعياً بالكت الذي نيابة عن المدعى صلاح محمد مختار وتبين ان الدعوى كانت مؤجلة كطلب هيئة الدفاع للاطلاع... ومحامي المتهم الثاني - أحمد نشاد - قدم شهادة مكتوبة منسوبة للسيد اعقيل

مسئول (مقبل) وطلب التأجيل لسماع شهادة الشاهد على الاعتراف. وقال ان هذا الشاهد وعده بالكفر  
 فيما لو استدعته المحكمة. وضاف بأن سماع شهادة الشهود هو أمر ضروري، وأنهم يكملون ما تقررت  
 النيابة في القيام به... وقال المتهم الثاني ان النيابة العامة دلست على المحكمة ومنها اقتضات  
 من الشهود ما يخدم قضيتهم ولم تستمع للشهود الحقيقيين الذين كان لهم علاقة به وبعمله. وضاف  
 بأنه يعامل معاملة سيئة في السجن وان تعليمات المحكمة ينقله من السجن الانفرادي لم تتفقد...  
 مقتل النيابة العامة. اعترض على طلب الدفاع التأجيل لسماع شهود النفي وقال ان شهود  
 الشهود لا علاقة لهم بالوقائع موضوع الدعوى وان اقوالهم مجرد شهادات ضمن الميرة والسلوك  
 للمتهمين وهو أمر يخرج عن موضوع الدعوى، وطلب رفع حد لها فلتة هيئة الدفاع وعدم  
 التأجيل مجددًا لسماع الشهود... محامي المتهم الثالث على الفج قال انه سوف يكون  
 مستعدًا للدفاع عن موكله في الجلسة القادمة... وطلب ضم التقرير الطبي النفسي الخاص بموكله  
 وشكاكيات النيابة بارفاقه... محامي المدعى بالحق المدعى قدم حفيضة ادعاء بالحق المدعى من أجل ومرة  
 ارفقت أعلامها بالاوراق وملمت صورتها لما ية المدعى عليه. فهو هو ابراهيم على سبيل الامثلة  
 انتهى فيها الى طلب الحكم لموكله بالزام المدعى عليه بأيدفع له مبلغ سبعة عشر مليون دينار يمثل قيمة  
 السيارات والشاحنات التي استولى عليها... ومبلغ فسخ ملايين دينار كفونج عن الفرار المعنوي  
 المدعى عليه... كما قدم حافضة مستندات حقوق على ما دون على ظهرها وتسلمت بها قده...  
 معامية المتهم الرابع طلبت التأجيل للاطلاع على حفيضة الادعاء بالحق المدعى وكذلك  
 الاطلاع على التقارير الطبية الخاصة بتقلى المقاضرات واعداد الدفاع في الجلسة القادمة  
 محامي المتهم الخامس وكذلك للمتهم السادس طلب التأجيل لاعداد الدفاع وقال انه  
 سوف يكون مستعدًا للدفاع في الجلسات القادمة وطلب ايضا السماح له بارفاق نصي المقابلة  
 مع الدكتور على العلوي ونصي المقابلة مع المستشار مكي عبد الجليل الذين تم تأنيها عن دور  
 ابو زيد دور... محامي المتهم الثامن النوض قال ان الخامس الراحل وعده بتكليفه من الاطلاع  
 على ميزانية جمعية الدعوة الاسلامية وأنه سوف يقدم دفاعه عن المتهم في الجلسة القادمة  
 بقية من مفر من فريق الدفاع على المتهمين كبروا طلبهم السابقة بعضهم من الزيد من الرجال  
 واملات شهود النفي... والنيابة العامة اعترضت على طلب التأجيل لأن هيئة الدفاع تخرج  
 للمفالة وطلبت النيابة حجز الدعوى للحكم مع السماح لتربية الدفاع بأيدع حد كرات بدفاهم  
 وفي ختام الجلسة قررت المحكمة أولاً قفل باب سماع شهادة شهود النفي بعد الجلسة



(40)

القادمة... ثانياً... الاذن للمدعى المتهم الخامس بإرفاق التسجيلات الفوتية التي أشار إليها والتز رفع بمضمونها في الجلسة... ثالثاً... تكاليف النيابة العامة بإرفاق الملف الذي أشار إليه بالتهم الثالث... ومتابعة موضوع عيسى المتهم الثاني... وعلى المتهم العاشرون بإرفاق تأجيل نظر الدعوى بجلسة 2015/2/22 م وكان هيئة الدفاع تقديم دفاعها مع استمرار عيسى المتهم الثاني وعليهم... وبما الجلسة المذكورة... لم يحضر الأول والرابع والسادس والثالث والعشرون والثلاثون والرابع والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون... وأعز بقيتهم وعضو فريق الدفاع منهم عدا مدعى المتهم الواحد والعشرون... وعضو المدعى عبد الجليل البنزغلي عن المدعى بالحق المدعى (علاج نخار) وعضو المدعى محمد الاسطى عن المدعى بالحق المدعى محمد عيسى قدح وقد مدعى المتهم شهادة مكتوبة منسوبة للقائد على العلاءي ونال أنه سوف يقدم أهل الشهادة في الجلسة التادمة... وطلب تكاليف النيابة العامة بالانتقال إلى دولة مصر لسماع شهادة المدعى زهير أدهم حول واقعة تلقيم ميناء برقة وواقعة الهجرة غير الشرعية... كما طلب السماح له بتقديم تسجيل للمقابلة الادعية مع الشفن المذكور... وتصلت المدعى الحاضر عن المدعى بالحق المدعى (علاج نخار) بطلبات بوكله وطلب تأمينه من الاستماع للشهود حول واقعة استيلاء المدعى عليه المتهم الرابع منصور خو أبراهيم على أموال بوكله... وقد قدم المدعى الحاضر عن المدعى بالحق المدعى محمد قدح... صحيحة إعادة إعلان من أهل وهو تدين قال أنه سبق وأن تقدم بها إمام الغرفة وطلب إعادة إعلانها للدفاع المدعى عليها بالحق المدعى المتهم الثالث... البغدادي المدعى عن المتهم الرابع منصور خو... وقد سلمت الحكمة صورتين من الصحيفة للدفاع المدعى عليها على سبيل الإعلان... وتصلت بطلب بوكله الوارد بصحيفة الإعداد بالحق المدعى معادى المتهم الثالث والخامس والسادس قال أنه كان ينبغي المترافع وتقديم دفعه على بوكليه الثلاث بهذه الجلسة... لأنه نوع ببقتهم صحيفة الإعداد بالحق المدعى إفادة إلى أنه يطلب توفير منفعة فسيحة بقاعة الحكمة حتى يتمكن له طرح أوراقه والاستندات التي يريد الاستعانة بها في مرافعة أمام الحكمة وأنه سوف يكون مستعد للمرافعة في الجلسة القادمة... مما يؤيد المدعى عليه بالحق المدعى منصور خو... طلبت التأجيل للاطلاع على الصحيفة وأفادت بأنها لم تتمكن إيفاء من الاطلاع على التقارير الطبية الخامسة بقتلي المقاتلات وأن النيابة العامة لم تكنها من ذلك... اعترفت النيابة العامة على مادام المدعى الحاضر وقالت أن النيابة العامة لم تجيب أية ورقة على الدفاع وأنه نفسها الخبير للاطلاع

(41)

على هذه التقارير... محامي المتهم الثاني قال ان من بين التهم المسندة لموكله هي تهمة  
هدم المال العام وقال انه تحمل على الجيرانية العمومية كجمعية الدعوة الاسلامية وأنه في  
ظور الاطلاع عليها وسون يقدم دفاعه على موكله عند ما ينتهي من الاطلاع... محامي المتهم الثاني  
عشر والرابع عشر قال انه سوف يقدم دفاعه في الجلسة القادمة... محامي المتهم الخامس عشر  
قال انه مستعد للترافع... وباعادة مواجهة المتهم الخامس عشر بما اسند اليه بقرار الاتهام  
والامالة المدسقة ثلاثه عليه وتسليمه له انكر وانسب اليه... وتسكنت النيابة العامة  
بقرار الاتهام في شأن المتهم وقائمة أدلة الانتابات وطلبت توقيع احدى عتوبه عليه  
محامي المتهم قال ان النيابة العامة اسندت لموكله تهم تكوين وتسليم المجموعات القبلية وترويج  
الهدرات وتبديد المال العام وجلب المتزقة ومنع الجنسية لهم رغم انه لا صلة لموكله بكل  
هذه الاعمال وأنه لا يوجد أي دليل بأوراق الدعوى يثبت ارتكابه لها فلا علاقة له بمنع  
الجنسية للمتزقة لأنه ليس جهة منع جنسية، كما انه لم يتم بتشكيل اية مجموعات قبلية وأنه  
لا توجد هذه المجموعات اطلاقاً، كما انه لا دور له في تفخيخ الركبات لأنه لم يكن هناك ركبات  
مفخخة في السابق بل ان الركبات المفخخة نشهه في الوقت الحاضر مثل ما حصل بفندق  
(كورنقيا) بطرابلس وغيرها، كما ان موكله لم يتم مطلقاً بترويج الهدرات وان قرار التزادون  
ليس من المؤثرات العقلية المخور تناولها بل هو مجرد عقار طبي مسكن وقدم تأييد له فقه  
تقرير فنت قال انه صدره شبكة المعلومات الدولية... ودفع به بالان استجواب المتهم  
من قبل النيابة العامة لأنه تم من غيبة محاميه وفقاً للمادة (184) من قانون الاجراءات  
الجنائية الصوري... وادان بأن اعترافات بعض المتهمين على موكله لا تلغ دليل ضده لأنه  
لا يجوز ان لا يقول متهم على متهم دليل على الادانة... وفلحقه الى طلب براءة موكله  
مما نسب اليه والافراج عنه واعتياضاً معاملةه بأقضى مخزون الرأفة كما طلب  
السماح له بتقديم مذكرة يد فاعده... النيابة العامة تسكنت بأدلة الانتابات التي  
ساقها والتي تثبت ارتكابات المتهم التهم المسندة اليه ووافقت ان الادلة التي عولت عليها  
في اسناد التهم للمتهم كانت نتيجة تحقيقات قامت بها مع المتهم وغيره من المتهمين ولم  
تقتض في اسناد التهم الى تحقيقات اجراها التوار او غيرهم رغم ان الشانون رقم 30 لسنة  
2012م في شأن تقرير بعض الاجراءات المتعلقة بالسرعة الانتقالية اخص على  
الحاضر التي تقدمها لكاتب الثوار حنة مافر الاستدلال التي بحريها وأمرى القبط القفاي



42

وإذ إن مقتل النياية العامة بأن التهم تابتة في حق المتهم أفدأت من اعترافاته وعترفات  
 المتهم الثاني - عبد الله الموسى - عنه وكذلك المترنات وأقوال العقيد - اسماعيل الكروي  
 رئيس جهاز مكافحة المخدرات في العهد السابق الذي ذكر أن المتهم كان يظلم منه المترنات  
 القليلة وفعلت النياية إلى التمسك بظلمها السابق... وتمسك بمحامي المتهم بدفوعه  
 وتمسك المتهم بدفوع محاميه وقال أنه عسكري ينفذ التعليمات وتقدم محامي المتهم ما فتة  
 مستندات طواد على شهادات مكتوبة... محامي المتهم الرابع والثلاثون قال أنه سوف  
 يقدم دفاعه في الجلسة القادمة... وبقيت فريق الدفاع عدد من دكتروهم لم يقدموا دفاعهم  
 طلبوا المؤجل من التأجيل لأعداد الدفاع فتقررت المحكمة في قيام الجلسة تأجيل زعفر  
 الدعوى جلسة 2015/318 م كقلب هيئة الدفاع لتقديم دفاعها... مع السماح لمحامي المتهم  
 الثاني بتقديم التمسك الإلزامي للدعوى - زهير ادشم - والمتراجع بضمونه في الجلسة  
 وتقرير محامي المتهم الواحد والعشرون أبو بكر الطيب الخمسين ديناراً لتفنيه عن الجلسة  
 بدون عذر مع استمرار حبس المتهمين وجلبهم جميعاً... وبما الجلسة المذكورة لم يحضر الأول  
 والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون... وعرض  
 بقية المتهمين... كما عرض فريق الدفاع عنهم... وعرض محامي المتهم الأول... ولحم كهر محامي المتهم  
 الثاني... وعرض محامي المدعى بالحق المدعي - علاج مختار - ومحامي المدعي بالحق المدعي محمد قدح  
 فريق الدفاع على المتهم الثالث المتكون من المحامي على الرفيع والمحامي على محمد لعبار  
 دترانهم مستنداً للمتراجع... وبإعادة سؤال المحكمة للفتهم عن ما أسند إليه بقرار الاتهام  
 الذي سبق ثلاثته عليه وتسليمه له... إنكرها جميعاً... وتمسكت النياية العامة بقرار  
 الاتهام وأدلة التثبت المرفقة... لمحامي الأول للفتهم... دفع بطلان قرار الاتهام  
 والإحالة لدوره من غير ذي صلة لأن النائب العام يُعين من المؤتمر الوطني العام في حين  
 أن التمسك بتعيينه هو المجلس الأعلى للقضاء مما يجعل أعماله باقاة بما فيها قرار إحالة  
 المتهم للمحاكمة... ودفع بأن تحققت النياية معيب لأنها سمعت أقوال المتهم كشاهد  
 وليس كمتهم ثم دانت بشهادته ولهذا نخل كحقوقه... ودفع بعدم انطباق نص المادة (202)  
 من قانون العقوبات على الأفعال المسندة للفتهم لأن الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة  
 تشتمل على التهريب وأن يكون يتعدى الإقرار بالدولة... وهو ما لم يفتهم به المتهم فهو  
 ليس عسكرياً ولا إحالة له بأعمال التهريب أو القتل فهو انصاف مدني... ودفع بأن تهمته

(43)

القتل العمدان أسندتها النيابة العامة للمتهم لا أساس لها لأن هذه الجريمة تشتمل على توفر  
ركن خاص وهو اتجاه نية الجاني لأزدياق روح الجاني عليه وهو ما لم يقع به المتهم فقد كانت  
هناك مجموعات متناحرة ولا يعرف من قتل من إغافة إلى أن المتهم انشغل من ولا علاقة  
له بأعمال الجيش .... ودفع بأن تهمة الاستيلاء على الممتلكات الخاصة غير ثابتة  
في حق موكله لأنه لم يهدر دية قرارات أو تعليمات تقتضي بالاستيلاء على الممتلكات  
الخاصة كما أنه ليس لديه قوات ولم يرسل أية قوة للاستيلاء على الأموال الخاصة ...  
ودفع بأن تهمة محاصرة المدن وقطع المياه والكهرباء عنها لا علاقة للمتهم بها لأن هذه العمل  
كانت بتعليمات مباشرة من رأس النظام معمر القذافي ... أما قطع إمدادات الوقود فقد  
كانت بسبب القرارات الدولية ... ودفع بأن تهمة عقد الاجتماعات لقطع المظاهرات  
تهمة لا أساس لها من الصحة لأنه لا يوجد أي دليل يثبت حضور المتهم لثل هذه الاجتماعات  
وإن الاجتماعات التي حضرها اتفقت على توفير الامكانيات المالية ولربأب الهدم والحفاظ  
على البلاد وهو ما أكدته المستشار مصطفى عبد الجليل في التسجيل الذي سوف يقدمه وينسب  
به هذا الاتهام ... ودفع بأنه لا علاقة لموكله بتهمة إمداد المارة الإسلامية المحرقة على القننة  
القبلية لأنه في هذه الامكانات تتولاها يعرف بالهيئة العامة لإمدادات الجماهيرية التي كان يرأسها  
عبد الله منصور وكانت لها ميزانية فاعية بها يعرف منها على القائمين بالأعمال الإسلامية ... ودفع  
بأنه لا علاقة لموكله بتهمة جلب المندرات لأن هذا لم يتم اعتراف بأنه لم يكن قام بجلب  
المندرات وتوزيعها ... ودفع أيضا بأنه لا علاقة لموكله بتهمة تكوين مجموعات مسلحة لأنه لا علاقة  
لطبائ الجبان الثوريه وهي لا تتبعه ... كما ان المتهم لم يقيم بتوزيع السلاح بل ان السلاح وزع بأمر من  
معمر القذافي بعد خطابه الشهير الذي امر فيه بفتح مخازن الأسلحة أمام القبائل الليبية فكان السلاح  
يوزع في كل مكان حتى القتلى وهو أمر شائع بأمر منه ... وأقام الدفاع بأن قانون الشريعة الثوريه  
رقم ١٩٩٥ م ينص على اعتبار فظايات وتوجيهات وتعليمات القذافي بمثابة القانون وهو ما يجعل  
المتهم وسواء من المتهمين ملزمين بتنفيذ هذه التعليمات ولا خيار لهم في ذلك وبذلك فإن التهم  
الأسندة للمتهم مع وجود هذه التعليمات غير صحيحة وإن المخالفة في حقيقتها هي مخالفة نظام في حرية  
اشخاص ... وفلما كان المان الذي طلب الحكم ببراءة المتهم معاً اسند اليه واحتياطيا معاملة بأقصى  
مرونة الرأفة ... الامانة القضاء للمتهم الثالث ... قال ان لديه دواع عامة ولديه دواع حتى العقيدة  
الماتلة والعقيدة المفهومة لها وعن الدواع العامة دفع ببطالان تسليم المتهم من السلطات التونسية



44

لمخالفة للمادة الرابعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان... افانقة الى مخالفة السلطات  
اللبية لاتفاق التسليم المبرم مع تونس حيث لم تكن المتهم من الاستغاثة بعاصي اجنبي... ودفع  
ببطلان القبض على المتهم... كما دفع بأن جميع تصرفات المتهم والاعمال التي قام بها هي اعمال موظف  
ولا تعتبر جرائم لأن المتهم كان يعتقد انه يقوم بعمله وفقاً للقانون... وفيما يخص الدعوى  
رقم 68 ك 2012 م دفع باستقاء قيمة الاضرار بالمال العام عيال المتهم لأنه كان مغفلاً واستخدم  
المال شركة افريقيا لتجاوز العقوبات الناشئة عن القرارات الدولية من اجل استيراد كميات من  
الوقود الذي لا يستخدم في الاغراض العسكرية نظراً للاغراض المدنية وان المتهم كان يتوخى من  
هذا الاجراء المالح العام مما يعني ان هذه الجريمة غير قائمة في حقه لأنه لم يقم بالاشيلاء على  
المال العام... وفي شأن الدعوى المدنية المرفوعة تباعاً للدعوى الجنائية المذكورة دفع باعتباره  
المدعى تاركين لدعواهم... او الحكم ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمت المدعى به...  
وفي شأن الدعوى الجنائية رقم 30 ك 2012 م دفع باستقاء الركن الغوري للجرائم المسندة للمتهم  
لأنه لم يثبت ان تصرفاته كانت تستند في الاضرار بالدولة لأنه كان من ضمن النظام المياسي  
للدولة الذي هو احد عناصر الدولة ولا يتصور ان يصح للمتهم الاضرار بالدولة التي تتواجد القائلين  
عليها... كما دفع بأن ما قام به المتهم من توفير الاموال وعقد الاجتماعات لا يعتبر جريمة لأن  
هذه الاعمال من واجبات وظيفته... افانقة الى انه كان مكرهاً لأنه كان ينفذ التعليمات العادية  
اليه من رأس النظام وابنه المتهم الاول، ودفع بأن موكله لم يوجهه اعد بارتكاب اعمال الانتقام  
وان ما حدث من هذه الاعمال كانت تصرفات شفهية عن المقنوعين ولا يتصور ان المتهم يرتكب قبل هذه  
المقائير... كما دفع بأن المتهم لم يؤمر بتحويل اية قوة عمومية ولم يقم بتشكيل جرحل قبلي ولم يفر  
الاموال لحمل هذه الجحافل... وفي شأن الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحق المدني - محمد ج  
دفع بعدم قبولها لأن الفعل فيها يتطلب تحقيقه وذلك يؤخر الفعل في الدعوى الجنائية وفعلهم الى  
طلب برائة موكله مع انساب اليه... واعتباراً فيما ساءلته بأفهم موجبات الرأفة والرحمة  
النيابة العامة ردت على ما دفع به فريقت الدفاع على المتهم الثالث بأن هذه الدفوع غير صحيحة  
في مجملها لأن النيابة العامة عكفت مع المتهم بهذه الةة وليس بعفته شاهد وان الجرائم المسندة  
للمتهم ثابتة في حقه لأنه هو من كان يقم للاعتماات بقمع المقائيرات، وقام بتشكيل جرحل  
قبلي ووفر له ولغيره من الجحافل الاموال... كما حرض على الانتقام، ووفر الاموال لجليل المرتزقة وطلب  
المخدرات، وتوفير المعدات للتشكيلات المسلحة، واشترك في الاجتماعات التي تنبر فيها بممارسة المدن

(45)

وقطع المياه والكهرباء عنها وفقدت... إلى غير ذلك من الأفعال التابطة بأدلة الإثبات المرتبطة. وكان  
مثل النيابة العامة بأن قول فريق الدفاع بأن المتهم كان ينفذ تعليمات رأس النظام وأنه غير مسؤول  
عنها... قال إن هذا الدفع غير سديد لأن قضاة المحكمة العليا جردوا على أن من ينفذ تعليمات غير مشروعة  
يسأل عنها وفعلت النيابة إلى التمسك بطلبها السابق... وأمرت هيئة الدفاع على دفعها  
وأكدت على أن تنفيذ التعليمات يفي القصد الجنائي... المتهم طلب البراءة... كما طلب عرفة على  
الدفاع للبرافى النسبة لأنه ما ربحا في من أكتئاب و... وافى شتى نتيجة لسلوك النيابة في التحقيق  
مع... معاملة المتهم الرابع دفعت بأن الكثير من التقارير الطبية التي أرفقتها النيابة لإثبات  
تهمة القتل تحت موكلا لا تطلع كدليل لأن العديد منها تشير إلى أن المتوفين قد ماتوا بسبب حوادث عرضية  
مثل الحرق والدمى بالة تقيله إلى غير ذلك... وان بعض هذه التقارير تشير إلى أن المتوفين  
قد ماتوا خارج الفترة المحددة بقرار الاتهام وبالتالي فإنها تطلب براءته من هذه التهمة...  
شأن الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى محمد ق2 - دفعت بطلب إعلان عديمة الدوى للجهل بالحق  
المدعى به... وتمسكت بدفعها السابقة... محامى المدعى بالحق المدعى (صلاح مختار) أصدر على طلبه  
السابق استجواب المدعى عليه حول الواقعة محل الدعوى... كما طلب ضم ملف التقييم رقم 228 ك2012م  
ادعاء عسكري وتسلط بطلبات موكله... كما تسلط محامى المدعى محمد ق2 بطلبات موكله وقال  
إن صحيفة الادعاء تضمنت بياناً وافياً ووافياً بوقائع الدعوى والحق المدعى به وهو ما يفي عنها  
أي تجهيل تدعيه حماية المدعى عليه... النيابة العامة تسكت بطلبها السابق حيال المتهم الرابع  
محامى المتهمين الخامس والسادس طلب السماح له بالترافع عنهما في جلسة قادمة كما طلب ذلك  
كل من محامى المتهم الثانى والثالث... محامى المتهم الثانى عشر قال إنه مستعد للترافع عن موكله  
وبإعادة مواجهة المتهم الثانى عشر عامر الديوب بما أسند إليه بقرار الاتهام الذى سبق ثلاثته عليه  
وتسليمه له... إنكروا أسند إليه... النيابة العامة تسكت بقرار الاتهام وقائمة أدلة الإثبات  
محامى المتهم دفع بطلب إعلان قرار الإحالة لأن موكله أفرج عنه من قبل الهيئة الاستئنافية  
بجلسة 2013/8/6 إلا أن هذا القرار لم ينفذ واستمر حبسه وحالته للفرقة محبوساً  
تم ائيل إلى المحكمة حبوساً... كما دفع بأن تهمة القتل الجرائى المسندة لموكله غير ثابتة  
لانتفاء الدليل في محقه لكونه إنكروا في جميع مراحل التحقيق وإن النيابة عولت في اسناد هذه  
التهمة للمتهم لقيامه بتسليم مجموعة من السيارات التابعة لخدمة الجمارك إلى بعض الجهات  
الامنية والعسكرية وهو أمر غير صحيح لأن الإدارة التي يرأسها المتهم هي إدارة مدنية



46

وربما علاقة لها بالاسلمة اضافة الى ان السيارات التي اخذت من العامة اخذت عنوة بدون موافقة  
 المتهم... اما فيما يخص توجيه مجموعة من العناصر التابعين لجماعة الجمارك لجهات القتال  
 فذكر ان موكله كان في هذه المسألة ينفذ التعليمات الواردة من الجهات العليا ولا يملك خيارا  
 خيارا... وفي شأن تهمة جلب وتزويج المتمردين دفع بانتقاء الدليل في حق موكله لعدم تحرير  
 المحاوية من ميناء الخمس البدعي بأن موكله سقل خروجها من الميناء والتي ذكر انها تحتوي عبوة  
 حلووسة وعدم تحرير هذه المحاوية وعرض محتوياتها على الخبرة تجعل الادعاء بأنها مؤثرات  
 قتالية مجرد ادعاء مرسى يعوزه الدليل مما يجعل الركن المادي لهذه الجريمة منتهى.. وقال  
 ان اقوال موكله حول هذا الموضوع هي مجرد سرد للوقائع ولا تعتبر من قبيل الاعتراف  
 بالتهمة... وعن تهمة منع الغير من ممارسة حق سياسي ذكر ان هذه التهمة مجردة عن الدليل  
 وان موكله لم يعمد على عمل يستهدف منع أي شخص من ممارسة حقه السياسي كما ذكر انه زمن  
 القذافي لم يكن هناك حققت سياسية فقد كانت القذافي محفوفة وكان العمل السياسي  
 محصور خارج مؤسسات النظام.. اضافة الى ان هذه الجريمة من جرائم الشكوى ولم يتقدم أحد  
 بشكوى ضد موكله انه منعه من ممارسة حقه السياسي.. وقال في الدفاع ان قلب جريمة موكله  
 من التهمة المنسوبة اليه.. واعتبرا فيما معاملة بالتصريحات في الرأفة... النيابة العامة  
 ردت على ما دفع به محامي المتهم بأنها ادعاء غير صحيحة وان جريمة جلب وتزويج المتمردين  
 ثابتة في حق المتهم اخذت من شهادة الشاهد يوسف الرافعي الرافعي.. الذي ذكر ان المتهم كان  
 رئيس لجنات الخمس المصوب وهو المصوب (نوري اليزيدية) ليوم واحد لكي يقوم بتسهيل خروج  
 المحاولات التي كانت معبأة بحبوب الهلوسة حيث تم اخراج مائة عاوية بدون تفتيش  
 ثم بعد المدير السابق لعملة سوانه عندما واجهت النيابة العامة المتهم باقوال الشاهد  
 برفعه بتهمة خلع الدولة وأنه صدرت اليه تعليمات من المدعي (عاشور ترميل) بادخال حبوب  
 الهلوسة.. كما ان تهمة ميازة المتمردين لا يشترط قيامها بالحيازة الفعلية للمؤثر المتمردين بل  
 يكفي ان تكون هذه المؤثرات تحت سلطان المتهم وهو ما جعل هذه التهمة ثابتة في حقه  
 كما ان تهمة القتل الجراف قائمة في حقه لثبوت قيامه بالزج بعناصر جماعة الجمارك في صحنات  
 القتال وقيامه باعداد تعليمات بتسليم عدد من السيارات التابعة لادارته لعدد من التشكيلات  
 العسكرية التي كانت تقوم بقتل أبناء الشعب الليبي مثل اللواء الاول مدفعية واللواء 2 و3  
 معترف وفعلت النيابة ان التمسك بهاها السابقة... وأمر محامي المتهم على دفعه... والمتهم

47

طلب البعثة وقال انه رطل وخطي وانه مقلوم... محامي المتهم الرابع عشر ومحامي المتهم الرابع  
 والثلاثون دكرا انهما سوف يقدمان دفاعهما في الجلسة القادمة... رقيقة من عشرين هيئة الدفاع  
 ممن لم يقدموا دفاعهم ظلوا التأجيل لاعداد الدفاع... وفي ختام الجلسة قررت المحكمة تقرير محامي  
 احمد نشاد كخمسين ديناراً لتفقيه عن الجلسة بدون عذر... وتأجيل نظر الدعوى جلسة 22/3/2015  
 م كقلب هيئة الدفاع لتقديم دفاعهم... وبما الجلسة المذكورة لم يحضر الاول ولا من يدافع  
 عنه ولم يحضر الرابع والسادس ولم يحلبا وعفرت محامية المتهم الرابع، ولم يحضر محامي المتهم  
 السادس، كما لم يحضر المتهم العاشر ولم يحلب وعفرت محامية، ولم يحضر المتهم الثالث والعشرون وتبين  
 انه مودع بمهمة الامراض النفسية بأمر من المحكمة وعفرت محامية... ولم يحضر المتهم الثلاثون كما لم  
 يحضر المتهم الثالث والثلاثون ولم يحلب لفرونة العفة ولم يحضر المتهم الخامس والثلاثون والسادس  
 والثلاثون والسابع والثلاثون وتبين انه سبق للمحكمة وان سارت في الدعوى في غيبتهم لغت  
 اعملا منهم لهم والمثم الثلاثون... وعفرت رقيقة المتهمين وعفرت مع كل واحد منهم محامية... عد محامي  
 المتهم السادس وكذلك محامي المتهم الثامن عشر الذي ارسل متوقفا عنه لم يبد عذراً لتفقيه وكذلك  
 محامي المتهم الواحد والعشرون، وعفرت محامي الذي بالحق المدعي صلاح المختار ومحامي الذي بالحق  
 المدعي محمد قدح... وتبين ان الدعوى موجهة كقلب هيئة الدفاع لتقديم دعواها... وقدم محامي  
 المتهم الثاني قرص مدمج قال انه يحوي تسجيل لمقابلة ادعية مع المدعى خير ادهم ومقابله  
 مع المستشار مصطفى عبد الجليل، ومقابله مع رئيس ادارة المخابرات مصطفى فوج ومقابله مع اللواء  
 عبد الفتاح يونس وذكروا هذه المقابلات مرربها معلومات عن ادوار قام بها المتهم الثاني وغيره  
 من المتهمين وانه يطلب اذانتها للديابة العامة لتتولى تفريغها حتى يتسنى للمحكمة وفريت الدفاع  
 على المتهمين الاطلاع عليها وايدى الدفاع على طوتها... الديابة العامة اعترفت على هذا القلب  
 وقالت ان الغرض منه هو ازالة امد الفصل في الدعوى ولا تخدم الدعوى لأن النهم المسندة للمتهم  
 ثابتة في هذه بأدلة كثيرة لا تؤثر فيه هذه المقابلات... وأمر محامي المتهم على طلبه... محامي  
 المتهم الثالث على اعبار انظم الى طلب محامي المتهم الثاني، كما طلب ذلك محامي المتهم العاشر الهادي  
 الجياشي... محامي الذي بالحق المدعي صلاح المختار) نفسك بطلبات موكله... وتمسك محامي  
 المدعي بالحق (محمد قدح) بطلبات موكله وذلك في حضور محامية المتهم الرابع، وكذلك محامي  
 المتهم الثالث... محامي المتهم الثامن طلب التأجيل لأنه تحمل على مستندات مالية تتعلق  
 بالنهم المسندة لموكله وانه لم يعمل الاطلاع عليها... محامي المتهم الرابع عشر طلب اجلاً اخر لاعداد



(48)

الدفاع... كما طلب المحامي الحاضر عن المتهم الثامن عشر النوفى التأجيل دون ابداء عدد مقبول لغياب المحامي الأول... كما طلب دات الطلب المحامي النوفى الحاضر عن المتهم الواحد والعشرون... معامس المتهم العشرون قال انه مستعد لبدء الدفاع... وبإضافة مواجهة المتهم بها أسند إليه بقرار الاتهام والمثبتة ثلاثته عليه وتسليمه اليه أنكرها... وتمسكت النيابة العامة بقرار الاتهام وطلبت توقيع أقصى عقوبة على المتهم... ومعامس المتهم دفع بأن تهمة تجهيز المرتزقة المسندة لموكله غير ثابتة في محقه وان واقعة قيامه بالذهاب الى المجموعة المسلحة الموجودة بكله ودفع بالغناية لهم بفرض ثبوتها لا تجعله مرتكباً لهذه الجريمة لأنه لم يكن يعلم ان من سلمهم الاسلحة مرتزقة افارقة لكونهم كانوا يحملون أرقاماً عسكرية ليبية ويحملون بطاقات شخصية ليبية... خافه الى انه كان ينفذ تعليمات رؤسائه المتهم الثاني ومساعد المتهم الخامس عشر عبد الحميد عمار فهما من طلبا منه الذهاب الى هذه المجموعة وبالنسبة فان هذه التهمة غير قائمة في محقه... وعن تهمة الاضرار بالمال العام فانها ايضاً غير قائمة في محقه المتهم لأنه بحسب تقرير الخبرة فان السرقة عن صرف الاموال هو المتهم الثالث ما يعني ان الجريمة غير قائمة في محقه المتهم وفالمعنى الى طلب براءة للتهمة مما نسب اليه... النيابة العامة تمسكت ببرودة السابقة على هذه المذموم والتي سبقت اتارتها من المحامي الاول للتهمة المحامي صلاح مقياس... المتهم قال انه دفع الاموال لاشخاص يحملون ارقاماً عسكرية وهويات ليبية وانه لم يكن يعرف انهم مرتزقة افارقة وانه كان ينفذ تعليمات المتهم الثاني ومساعد وان المبلغ الذي سلمه هو مبلغ ضئيل وطلب براءته من هذه التهمة... معامس المتهم الواحد والثلاثون قال انه مستعد للترافع وبمواجهة المتهم بها أسند اليه بقرار الاتهام الذي سبق ثلاثته عليه وسلم له انكر جميع هذه التهمة... وتمسكت النيابة العامة بقرار الاتهام وطلبت توقيع أقصى عقوبة على المتهم ومعامس المتهم دفع بانتفاء جريمة التخريب والقتل العنصري المسندة اليه لأنها جريمة مستحيلة في محقه لأنه لا يملك توفير الدعم المالي لأية مجموعة مسلحة ولم يتم بتوفير أية أموال... وان الاموال الموجودة بحساب مكتب الاتصال بالجان الثورية يتم صرفها بتعليمات من مندوب الجبان الثوري ونائبه وان الاموال التي كانت تصرف من اللجنة الشعبية العامة حسب تقرير الخبرة وطالما ان المتهم لم يتم صرف الاموال وان ذلك ليس من الاعيان فان الجريمة تكون في حكم المستحيلة في محقه وهو ما يوجب انتفاء براءته منها... بما تهمة جلب المرتزقة وتجهيزهم ومنع الجنسية لهم فانها غير ثابتة في محقه لأنه لا يوجد في اوراق الدوى

(49)

شهادة رأى مرتزق يدكر فيها أن المتهم عويدات غندور هو من جلبه من بلده تشاد إلى النيجر  
أو غير ذلك... كما لا يوجد بملف الدعوى شهادة رأى مرتزق يدكر فيها أن المتهم هو من منحه  
الجنسية إغافة إلى أن الجنسية تمنح من إدارة الجوازات والجنسية والمهم لا يعمل بها إلا بمرقة  
له بها... أما ما ادعته النيابة من أن المتهم قام بتجهيز المرتزقة فإن النيابة العامة تكثت  
في اسناد هذه التهمة على أقوال الشاهد الوحيد عبد الله الغزدي - وهي شهادة لا ترفع لأثبات  
التهمة على المتهم لأن ما ذكره الشاهد لم يجر فحريات وفحريات ولا يمكن أن تكون اليها في ثبات  
التهمة على المتهم والدليل على عدم صحة ما ذكره الشاهد أن النيابة العامة لم تقم بمواجهة المتهم  
بالشاهد وباالتالي فإنه يطلب ببراءة المتهم من هذه التهمة... أما عن تهمة ائارة  
الحرب الأهلية التي أسندتها النيابة للمتهم فأنها أيضاً غير ثابتة في حق المتهم لأن المتهم لم يكون  
أية مجموعة قبلية مستقلة، كما أنه لم يشكل أية جماعة مسلحة به ليل أنه لم يدكر أي شاهد  
بأنه كان ضمن جماعة مسلحة شكلها المتهم عويدات غندور وباالتالي فإنه يطلب ببراءة  
المتهم من هذه التهمة... وعن تهمة الاغترار بالمال العام دفع بأنها غير قائمة في حق  
موكله أيضاً لأنه كان يشغل وظيفة رئيس الشؤون الإدارية والمالية بمكتب الانتقال بالبحان  
الشورية ولم يكن من علاحياته صرف الأموال... كما أن المتهم افاد أنه لم يكن بمكتب الانتقال  
بالبحان الشورية لا تخضع لتأثير الرقابة أو ديوان الحراسة لأن أمواله عبارة عن هبات  
من اللجان الشعبية العامة إغافة إلى الشركات الخاصة السلوك للمكتب وبهرن من ريعها  
على نشاطاته - وباالتالي فإنه يطلب ببراءة من هذه التهمة... أما عن تهمة منع الغير  
من ممارسة حق سياسي قال أن هذه التهمة هي تهمة جوء والإمعة لها وإن منع الناس  
من ممارسة الحقوق السياسية هو من اختصاص رجال الأمن والمهم ليس منهم إغافة إلى أنه  
لم يثبت أن شخفاً تقدم بشكوى ضد المتهم - عويدات غندور - يدعى فيها أنه منع من ممارسة  
حقه السياسي ما يعنى أن هذه التهمة غير قائمة في حقه وباالتالي فإنه يطلب ببراءة  
من هذه التهمة... وفلن يحامى المتهم إلى طلب براءة المتهم من التهم المسندة إليه وأخيراً  
معاملته ببرجبات الرأفة والرفقة والسماح له بإيداع مذكرة بدفاعه... النيابة العامة  
ردت على ما دفع به محامى المتهم بأن كل ما ذكره الدفاع هو غير صحيح وأن التهم ثابتة في حق  
المتهم أفد أن شهادة الشاهد الوحيد عبد الله بركة الغزدي - والشاهد بشير محمد سعد النازدي -  
من أن المتهم كان يترافق بمرقة عمليات اللجان الشورية بمكتب الانتقال وأنه كان يترافقاً بها



(50)

التي تقرر فيها اشراك عناصر اللجان الثورية في قمع المظاهرات في طرابلس وبنغازي وادام  
الغرفة كما هو يتبين من تحركات عناصر اللجان الثورية في الميدان بواسطة أجهزة الاستخبارات  
هذه العناصر قامت بأعمال قمع وقتل للمتظاهرين في طرابلس وبنغازي وانهم اشتهروا في بنغازي  
باصحاب القبعات الصفراء وان اياهم كان يستقروا في اللجان الثورية في شراء المركبات  
وتوزيعها على عناصر اللجان الثورية التي مكنت هذه العناصر من ممارسة دورها في قمع  
المظاهرات وقتل المتظاهرين مما يعني ان هذه السمعة ثابتة على المتهم... اما في شهادة  
الشاهد... صبيح عبد الله بركة العزوي... فانه تلوح بشهادته على انهم دون ان تطلب منه النيابة  
معلومات على المتهم وهو ما يؤكده محقق الدلائل... رفعت النيابة العامة الى القضاة بدفعها  
وطلبها الصابغة... وادعى محامي المتهم على دفعه وقال ان مادته النيابة لا يتولى على  
تسفيه دفعه... والمتهم طلب البراءة وقال انه لا يعرف الشاهد صبيح بركة العزوي...  
ولم يسبق له وان الشاهد... الشاهد يشير بعد التاديع هو الرئيس النقلي للجنة الانتقال بالجان  
الثورية لسنوات طويلة وهو المسؤول عن اعماله وانه لم يهد راية افعال وانه ترك بحساب  
مكتب الانتقال مبلغ خمسة ملايين دينار وانه دوره قد اقتصر على السلام عليك فقط وعلى  
الى القضاة ببراءته... محامي المتهم الرابع والثلاثون طلب اجلا اخر لتقديم الدفاع سوف  
تقام الجلسة قررت المحكمة رفض طلب محامي المتهم الثاني في شأن تفريغ القرص المدمج  
وتفريغ الماي على الفصح وايوب بكر الطيب وخرج قاجوم بمبلغ خمسين دينارا لتفويضهم عن  
الجلسة بدون حضور ورفع جلسة المحاكمة الى يوم 2015/3/3 م واما من تبقى من هيئة الدفاع  
تقديم دفاعها واستمرار حبس المتهمين وعلى النيابة متابعة تنفيذ قرارات المحكمة  
في شأن المتهم الثاني وشبهه... وبما الجلسة المذكورة لم يحضر الاول ولا من يقتله... كما لم يحضر  
المتهم الثلاثون والثالث والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع  
والثلاثون... وادعى محاميهم كما هو مقرر في الدفاع عنهم عداد الدفاع الخامس والسادس  
والثالث عشر والثاني والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون... كما هو مقرر محامي  
المدعي بالحق المدني صلاح مختار ومحمي المدعي بالحق المدني محمد قذح... وتبين ان المدعى  
مؤهلة كغالب نزيق الدفاع لتقديم دفاعه... وقال محامي المتهم الثاني انه اكل الاطلاع  
على أوراق المدعى وانه سوف يقدم دفاعه في الجلسة القادمة... وتمسك بمعية المتهم الرابع  
بدفعها... ودفعها المدعيان بالحق المدني لتسلك كل واحد منهما بطلبات موكله... وقال

51

محامي المتهم الثاني انه سوف يقدم دفاعه في الجلسة القادمة. ومحامي المتهم التاسع تمسك به نوعه السابقة وقال انه يضيف الى دفاعه السابقة دفع جديدة تتصل في انه يدفع ببطلان شهادة الشاهد الهادي اميرش. فذ موكله لأنها انتشرت منه كترشاد انه أدلى بها في ظروف غير طبيعية. وأنه لا يجوز الاخذ بها لأنه لم يتمكن من مناقشة الشاهد كما دفع بعدم جواز سرمان القانون بأمر رجعي. وأخاف بأن موكله مريض ويمكن ان يتعرض للشلل اذ لم يتم الكشف عليه بجهاز الرنين المغناطيسي وطلب تكليف النيابة بمقابلة الموضوع مع ادارة المؤسسة. وأخاف بأنه يتسكك به نوع زعمائه في شأن بطلان بصريات القبطى والتحقق... النيابة العامة ردت على ما ذكره دفاع المتهم مول ببطلان شهادة العقيد الهادي اميرش بأنه دفع غير صحيح لأن الشاهد سمعت شهادته من عدة لجان تحقيق بكتيب النائب العام وأنه أدلى بشهادته بطلت ارادته ودون اكراه وان ما يشهد ذلك ان الوقائع التي ذكرها في شهادته ثبت صحتها بأدلة اخرى. اما في فصر من ما ذكره الدفاع من عدم جواز سرمان القانون بأمر رجعي فان ذلك يقتصر على التواحد الموضوع دون الاجرائية المتعلقة برفع الدعوى وان القانون رقم 55 لسنة 2012 في شأن تقرير بعض الاعكام الخاصة بالمرحلة الانتقالية لم يرفع أى قيد على تحرير الدعوى الجنائية ضد من اقترفوا جرائم إبان أحداث ثورة السابع عشر من فبراير وفلدى مثل النيابة الى التمسك بدورهم السابقة... المتهم قال انه يوجد خلاف بينه وبين الشاهد الهادي اميرش لكنه حقت معه ما كان يعمل بجهاز الرقابة على خلفية مخالفات مالية ارتكبها وأنه لا يجوز الاخذ بشهادته فذ. وأخاف بأنه يعمل امين حقوق الانسان بمؤتمر الشعب العام وله علاقة له بالاعمال العسكرية وان النيابة العامة تتعامل عليه وتريد ان تتنقم منه وفلدى الى طلب بترارته مما نسب اليه. محامي المتهم الرابع عشر قال انه سوف يقدم دفاعه في الجلسة القادمة... محامي المتهم الثامن عشر محمد ابوبكر النقيب قال انه مشغول للمرافعة... وبإعادة مواجهة المتهم بالمتهم المستند اليه بقرار الاتهام الذي سبق ثلاثه عليه وتسلية له انكر فذ. المتهم وقال انها لهم ملفقة وغير صحيحة. وأنه لا يقترن بها... والنيابة تمسكت بقرار الاتهام وطلبت توقيع اثنى عشرية على المتهم... محامي المتهم قدم مذكرة بدفاعه من أصل وطورة أرفقت أملاها بالاوراق وسلمت صورها للنيابة...



(52)

فلم يفيها إلى طلب برائة موكله مما نسب إليه سوا احتياطيا معاملة بآقنى ضرر في  
الرفقة والرحمة... وترافع بمفهوم مذكرته حيث دفع بانتفاء أركان جريمة القتل  
والقتل الجزافي التي استندتها النيابة العامة لموكله لأنه لم يرتكب أي عمل من  
أعمال القتل ولم يقدم أية مساعدة لمن ارتكب مثل هذه الأفعال... كما أن  
الركن المعنوي لجريمة القتل المنصوص عليها في المادة (202) من قانون العقوبات  
غير متحقق في حق موكله لأن هذه المادة تشترط تفرقه جنائي عام وهوية القاتل وقصد  
جنائي خاص وهو قصد الإضرار بالدولة وهو ما لم يتحقق في حق موكله... فهو لم يكن يفعل  
يشهد في تخريب مؤسسات الدولة كما أن ما قام به من صرف كان لأغراض مشروعة وهو  
توفير السلع التموينية والخدمات لعموم الشعب وتوفير مواد الإلتئام للسكان المقيمين بمناطق  
الاشتباكات المسلحة... ووافق بأن موكله كان مكرها وكان ينفذ تعليمات رئيسه المباشر  
المتهم الثالث وأنه يحكم بكونه الموظف لا يمكنه الانتفاضة هذه التعليمات ولا يمكنه رفضها  
لأن ذلك سوف يعرضه لعقوبات شديدة قد تصل إلى الإعدام وفقا للقانون التعبدية  
حيث كانت البلاد في حالة حرب، إضافة إلى أن ما تبنته من نية المتهم هو أنه امتنع  
عن الكفور للعمل لمدة ثلاثة أيام بعد اندلاع أحداث الثورة وبعد أن رجع للعمل امتنع عن  
تنفيذ التعليمات بحرف الأموال بالتمالفة للقانون وهو ما جعل المتهم الثالث يسحب  
من موكله اختصاص التوقيع وهو أمر يجب أن يحسب له وفلم يالدفع في مقام ترافقه  
إلى التمسك بمذكرة دفاعه ودفعه الشنوية وطلب برائة موكله مما نسب إليه سوا احتياطيا  
معاملة بآقنى ضرر في الرفقة والرحمة تقدير لظروفه الإعتناية وأنه يعمل أسرة كبيرة  
النيابة العامة قد ردت على ما دفع به محامي المتهم بأن هذه الأنواع غير صحيحة وأن التهم المنسوبة  
للمتهم ثابتة في حقه أفدأ من الكم الكبير من الرسائل وأقواله التي أصدرها ووقع  
عليها وكانت تنص بحرف بألف مائة كبيرة لأشخاص وجهات كانت تقوم بأعمال قتل  
وأضرار لآبناء الشعب الليبي وأجهاض ثورة السابع عشر من فبراير ومن هذه  
الرسائل التي أصدرها المتهم وهي على سبيل المراسلة الموجهة إلى بحرف ليبيا المترتبة بشأن  
حرف مبلغ مليون دينار فقد للدهو محمد سعيد العشاشا لتفعية الاعتياجات ذات الفئة العاجلة  
وقد كان لهذا الشنوي دور في جلب المرتزقة... ومنها الكتاب الذي يطلب فيه التهم بحرف مبلغ  
للدهو محمد بشير سعد يقدر بثلاثة ملايين دينار، والكتاب رقم 2489 المؤرخ في 23/5/2011

53

الذي يتقصد به صرف مبلغ مليون دينار للحرس الشعب ومبلغ مليون دينار للواء التاسع وثلاثة ملايين دينار للعالم اللواء 2 - 2 - 2 - وغير هذا كثير وقد كانت ادوار العرف هذه التي امر بها المتهم لغرض توفير الاموال لهذه الجهات التي تقوم بقتل أبناء الشعب ولا جهاض ثورة السابع عشر من فبراير اغافة الى انها حددت ضريبة جميعا بالمال العام حسب التابيت بتقرير الخيرة رقم 55 ك 2012 ... وافاد ممثل النيابة العامة بأنه لا يقبل من المتهم التذرع بأنه كان ينفذ تعليمات المتهم الثالث لأن تنفيذ التعليمات المخالفة للقانون لا يعنى معذرها ومنفذها من طائفة القانون وان قضاء المحكمة العليا قد استقر على انه لا يجوز للعوقف ان يطعن رئيسه في امر مجرمه القانون لأنه لا مائة لرئيس في مخالفة القانون ... كما ان قضاء المحكمة العليا وكذلك الفتوى والقضاء المتأخر جرى على تعريف الامر غير المشروع بأنه ذلك الامر الذي يستهدف انتهاك الحقوق الأساسية للانسان ... وفعلت النيابة العامة الى التمسك بتوقيع أتهمي عنصرية على المتهم وامر محامي المتهم على دفعه ... والمتهم طلب البراءة وقال انه لم يعد عنه أي سلوك يشكل جريمة وان الرسائل التي تحتج بها النيابة العامة كانت لاخبار المحكمة الخال اليها الرسالة بعدم تنفيذ التعليمات دون ان يكون له دور فيها وفعلت الى أن النيابة العامة تتزعم الى الانتقام منه وأنه يقوض أمره الى الله تعالى ... محامي المتهم الرابع والثلاثون كثر طلبه المابيت ونظام الجلسة قررت المحكمة انهاء الحامي - فوج قاجوم - من الغرامة التي أوقعتها عليه بالجلسة الماضية ... وتأجيل نظر الدعوى بالجلسة 12/14/2015 وعلى دفاع المتهمين الثاني والخامس والسادس والثامن والعاشر والرابع عشر والرابع والثلاثون تقديم دفاعهم بالجلسة القادمة مع استمرار مجلس المتهمين وطلبهم ... وفيها لم يحضر الأول وحضر دفاعه كما لم يحضر الثالث والعشرون والثلاثون والثالث والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون ... وأعرض بقتلهم ... ومعرض بقتل الدفاع عنهم محامي المتهم التاسع والحادي عشر والخامس عشر والسادس عشر والرابع والعشرون والخامس والعشرون، كما عرض محامي المدعى بالحق المدعى صلاح خنار ومحامي المدعى بالحق المدعى على قديم ... محامي المتهم الثامن قال انه مستعد للمرافعة ... وبإعادة مواجهة المتهم الثامن بما أسند اليه بقرار الاتهام الذي سبق تلاوته عليه وتعليقه له وانكر ما نسب اليه ... والنيابة العامة تمسكت بقرار الاتهام وأدلة الاثبات وظللت توقيع أتهمي عنصرية على المتهم ... محامي المتهم قال انه يدفع بطلان إجراءات التحقيق من وجهتي أولهما ان النيابة العامة استمعت للمتهم كشاهد ثم وجهت له في نهاية قوله ثلاث



54

تهددون أن تحلله من يمينه وأمرت بحبسه واستمر بموجباً لم تسجوبه إلا بعد مئة سنة من القبض عليه مما يجعل إجراءات التحقيق معه باطلة وفقاً للمادة (112) من قانون الإجراءات الجنائية، وتانيهما أن تحرير المستندات قد تم بالمخالفة لأحكام قانون الإجراءات الجنائية حيث لم يتم دراجها في ماضو التحقيق، كما دفع بأن قرار الإحالة مخالف لمبدأ المشروعية حيث أنهم المتهم بتشكيل مجموعة قبلية مسلحة رغم أن المادتين (202 و 201) من قانون العقوبات لم يرد فيها النص على مجموعات قبلية وعبارة سلامة أبناء الشعب الليبي وبالتالي فإن قرار الإحالة قد أسند للمتهم وقائع لم ينص القانون على تجريدها مما يجعل الاتهام مخالف لمبدأ المشروعية. وعن تهمة توفير الدعم المالي قال إن هذه التهمة للأساس لها لأن موكله كان أميناً لجمعية الدعوة الإسلامية وأن الأموال التي صرفتها الجمعية كانت لأشخاص وجهات تابعة للجمعية وعلى الأغراض المحددة في قانون النشأ هذه الجمعية وليست للفرع المذكور بقرار الاتهام وعن تهمة جلب المرتزقة قال إن هذه التهمة غير ثابتة لأن المتهم لم يقيم بحكم منصبه طوال مدة الأحداث بأي فعل يشكل الركن المادي لجريمة جلب المرتزقة أو تجهيزهم وبالتالي فإنه يطلب برأئته منها... وعن تهمة الاتفاق على تشكيل عمليات مسلحة قال إن هذه التهمة غير ثابتة في حق موكله لأن المتهم لم يقيم بحكم منصبه طوال مدة الأحداث بأي فعل يشكل الركن المادي لجريمة جلب المرتزقة أو تجهيزهم وأنه لا يوجد في الأدلة أي شبهة تشير إلى ذلك وبالتالي فإنه يطلب برأئته منها... وعن تهمة الاتفاق على تشكيل عمليات مسلحة فإن هذه التهمة غير قائمة في حق موكله لأنه لا يوجد لأداء اتفاق جنائي بين المتهم وغيره من المتهمين على ارتكاب مثل هذا الفعل لأن الاتفاق الجنائي يقتضي أن يتفق أطراف الجريمة على ارتكابها كما وصفها القانون، كما أن موكله لم يشكل أي عمليات مسلحة ولم يتفق مع أي شخص على ذلك ولم يتم التفتيش مع أي شخص ذكر أنه كان يفتش المجموعة مسلحة شكلها المتهم وبالتالي فإنه يطلب برأئته من هذه التهمة... وعن تهمة إضلال وإخراج المهاجرين غير الشرعيين قال إن هذه التهمة للأساس لها لأنه لا علاقة للمتهم بجلب الإغارقة وإياداة تهجيرهم من ليبيا ولم يرد اسمه في التفتيشات في شأن هذه الواقعة وبالتالي فإنه يطلب برأئته من هذه التهمة... وعن تهمة إجراء معاملات مالية بالمخالفة للقانون قال إن هذه التهمة غير قائمة في حق موكله لأن جمعية الدعوة الإسلامية جمعية قاصه ولا تخضع لأحكام القانون المالي للدولة وذلك بصريح نص المادة الرابعة من قانون النشأ الجمعيه رقم 58 لسنة 2012 م، وإن تقرير

55

الحقوق قال انه لا يجوز الاعتداد بما ورد فيه لادانة المتهم لأنه تقرير باطل لأن الجبرين اللذين اعدها  
لم يعلننا المتهم بموعد اعراض الجبيرة وان الجبيرة تمت في غيبة المتهم، اخافة الى ان ما ورد في  
التقرير جاء لصالح المتهم حيث ورد فيه ان البالغ الذي صوفتها جمعية الدعوة الاسلامية تمت  
تسويتها وبيان كيفية صرفها ولا توجد مشكلة بها... وعن الأدلة التي اعتمدت عليها النيابة  
العامة قال انها جميعاً لا تقبل لإثبات التهم المستندة لوكله لأفضه المستندات التي ارفقتها  
النيابة العامة صورية فئوية (أعجوبة لها في الإثبات)، وان تقرير الجبيرة باطل للسبب الذي  
ذكره آنفاً وان شهادة الشهود والشهادة السالدة الصديق احمد الدردار ليس فيها ما يدل  
على ان المتهم ارتكب فعلاً مجرماً وهو ما يرجح طرحتها... أما شهادة السالدة الصديق  
الدردار فانها ايضاً لا تقبل لادانة المتهم لأنها شهادة واحدة، ولأنه توجد بينه وبين  
المتهم مجموعة حيث قام برفع عدة دعاوى ضد جمعية الدعوة الاسلامية امام دائرة  
التقاضي الادنى بمحكمة استئناف طرابلس واما محكمة طرابلس الالبتة ثبوت  
ولأنه شانه مجروح في عدالة كونه فاعله بجهاز الامن الخارجي وكان عضواً وعضو  
التقاضي... وفصل محامي المتهم من مقام مرافقته الطويلة الى طلب براءة المتهم مما نسب  
اليه، واحتمالاً انتداب فيبر حساني تكون مهمته فعلى الميزانية العمومية لجمعية  
الدعوة الاسلامية لتعديد البالغ التي عرفت وفيما عرفت، ومن باب الاعتياد الكلى  
معاملة المتهم بأقصى معروف الرأفة والرفقة وقدم نايه الدفاع الميزانية العمومية لجمعية  
الدعوة الاسلامية ومجموعة موافقة مستندات طواها على قانون النشأة الجمعية  
وبعض القرارات الداخلية، وافادات حادثة عن جهات دولية تشيد بعمل جمعية  
الدعوة الاسلامية ورئيسها (المتهم) وشهادات مكتوبة حادثة عن مجموعة من  
الكل من منطقة النواحي الاربعة يشهدون فيها بحسن سيرة المتهم وأنه لم يقم بأي  
عمل منالذي لتورة السابع عشر من فيبرير... كما قدم مذكرة دفاعه شرح فيها  
دفعه التي اشار اليها في مرافقته أرفقت اعلمها بالأوراق... وسلمت صورتها للنيابة  
العامة... ومثل النيابة العامة رد على ما دفع به محامي المتهم في خصوص بطلان التعذيب  
بأنه دفع فير صديق لأن النيابة العامة أستمعت للمتهم كشاهد ثم بعد ان تبين لها ارتكابه لجرائم  
نهبته الى انه متهم وهو امر لا مخالفة فيه للقانون، كما ان النيابة لم تمتع دفاع المتهم من حضور  
جلسات التحقيق والقانون لا ينص على وجوب حضور جلسات التحقيق، اذ في خصوص تقرير



(56)

المستندات قال ان النيابة العامة تخلت عليها من ديوان ما كان يعرف باللجنة الشعبية العامة وغيره من الامانات العامة وانها قامت بتصفيتها وتحويلها لملف الدعوى وهو يعتبر بمثابة القرينة لها وبالتالي فان النيابة تطلب رفض هذا الدفع... وفي مفهوم ما اتاره الدفاع حول نص المادة (202) من قانون العقوبات قال ان الاستناد على الشعب يقتل عند ارادة الدولة وان تشكيل الجماعات القبلية التي كانت المتهم فيها يعد مثمر من مقاصد التخريب والاستناد على سلامة الدولة وانه يعتبر عملاً مجرماً حسب نص المادة (202) من قانون العقوبات... أما في مفهوم ما اتاه الدفاع حول الشهود قال ممثل النيابة العامة ان قانون الإجراءات الجنائية لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وان القانون بمازله حكمه ان تكون عقيدتها من أي دليل وان كون الشاهد فاسداً لا يمنع من لايقتح في شهادته ولا يعتبر عمله جريمة ترد به شهادته كما ان الشاهد لم يكن خفياً للمتهم لأن الدعوى التي رفعها قد جمعتها الدعوى تستهدف مفاعلتها كشخص معنى ولا يعني انه يخاضع للمتهم في فهمه اضافة الى ان الدعوى التي يتخذ عنها الدفاع رفضت في عام 2012م أي بعد زوال حصة المتهم في رئاسة الجمعية، أما قول الدفاع بان الشهود وشهادتهم باطلة لأنها كانت ملقنة لهم وان أجوبتهم كانت عن اسئلة انمائية قال ان هذا الادعاء هو قول برسل والنيابة العامة لم تلق الشهود ولم يؤمن لهم بأية اجابة بل كانت اجوبتهم صريحة ومترسلة من تلقاء انفسهم وبدون مقاطعة او انكار... وفلسي ممثل النائب الى طلب رفض دفع محامي المتهم والتسليم بطلبه السابق، وأصر محامي المتهم على دفعه... وقال المتهم انه بريء وانه لم يرتكب أية جريمة به ليل انه لم يغادر البلاد وانه لم يقترب أي فلاح قد يله بل قدمها طوال مدة عقود وانه لا يعترف بهذه التهم وطلب الحكم ببراءته وقال انه ينو في أرو الى الله تعالى... محامي المتهم العاشر الهادي الجياشي قال انه مستعد لتقديم مرافعة رابعة مادة مواجهة المتهم العاشر منذ الغيب... بما أسند اليه بترار الاتهام والإحالة الذي سبق تلادته عليه وتسليمه له انكر جميع التهم المسندة اليه... النيابة العامة تقسبت بترار الاتهام وأدلة الاتبات وطلبت انزال أقصى عقوبة على المتهم... ومحاكم المتهم دفع بانتفاء جرمية التخريب وقتل الناس جرفاً فخرجت موكله وقال ان هذه الافعال لم تقع أصلاً وانه لا حاجة له لاتبات انتفاء اركان الجريمة... وافاد انه صق مع التسليم الجدي بحول هذه الافعال فان المتهم لم يكن يستهدف الاضرار بالدولة بل كان بهدف تحقيق الأمن وحماية النظام ولا يقتل

57

ان يكون المتهم يهدف الى الرضاة بالدولة لأن موقفهما ولا يصح ان يسعى لاسقاطهما، وعن  
تهمة توفير الدعم التي قال ان موكله لم يكن له أي دور في هذا الهدف ولم يعرف درهماً واحداً  
على أعمال التخريب والقتل، وعن تهمة تخريب القوة العمومية قال ان رجال الأمن والشرطة  
كانوا يشهدون حفظ الأمن وليس التخريب لقتل الناس جزافاً، والمتهم بهذا العمل كان  
يقوم بواجباته الوظيفية في حماية أمن البلاد من أعمال الفوضى والشغب وتخريب المؤسسات  
وان نكوهه عن القيام بهذا الواجب يعد اغلاطاً منه بواجبات وظيفته يعرضه للعقاب وبالتالي  
فان هذه التهمة تكون غير قانونية وهي تهمة فارغة من مضمونها ويتعين برائة منها، اما بالنسبة  
لتهمة ادخال المهاجرين غير الشرعيين وادراجهم من ليبيا قال ان هذه التهمة غير صحيحة  
وانه يتعدى النيابة ان تأتي بهاجروا احد يقول ان من ادخله الى ليبيا او اخرجه منها المتهم  
(مستر الغنيم) وادعان بأنه لا دور لموكله في هذا الفعل وان من قاموا به اعترفوا به تقبلاً  
وان المتهم عمل على انقاذ المهاجرين عند ما علم بفرقهم وقام بالارخ النيابة عن ذلك، اما عن  
تهمة احتجاز الآلاف من اللبيين قال ان هذه التهمة غير ثابتة في حق موكله وان لم يهدر  
أحد من القبض او احتجاز أي شخص وان من قام بهذا العمل هي لجان القبض فهي من قامت  
باعداد القوائم واقتصر دور المتهم على تقييم هذه القوائم والعمل لا يشكل اية جريمة، وعن  
تهمة منع الغير من ممارسة حق سياسي قال انها تهمة لا اساس لها وانها كانت المقصود  
بها منع المظاهرات الغير مرفقة فانها كانت مرفقة في العهد الملكي والعهد السابق والى  
ما قاله ان تكون غير مشروعة متى خرجت بدون اذن السلطات وكانت تستهين اشارة الشغب  
وظلم الدفاع الى طلب براءة المتهم مما نسب اليه واحداً يظلم معاملته بأقصى حقوق البرأفة  
والرحمة... النيابة العامة ردت على ما دفع به محامي المتهم بأن هذه الدفوع غير صحيحة وان  
المتهم كان مسؤولاً عن جميع ما حدثت بالأمن العام وان كان طرفاً في اعداد الخطط الأمنية التي كانت  
تصمم على سعة أي نشاط او حركة من شأنها الاخلال بالأمن وكانت الازمجة الامنية تنفذها  
كما ان المتهم اعترف بأنه ارسل قوات للقتال بممراته، واعترف بأنه سلم خميس القذافي مركبات  
للهنول بها لمدينة الزاوية، كما ان المتهم كان خالفاً لعمليات الهجرة غير الشرعية حيث عمل على  
عبادة مجموعة من الضباط الحكوميين في تقايها الهجرة غير الشرعية للعمل للاستفادة من خبرتهم في هذه  
العمليات، وكذا ذلك توفير التوريب والمرائب المستعملة في هذه العمليات، وادعان مثل النيابة  
انه لا رجعة للمتهم في القول بأنه كان ينفذ التعليمات لأن تنفيذ التعليمات الغير مشروعة لا يعفى عنها من



58

العقابة، وأن هناك فرق بين النقام والدولة، وأن القانون يعاقب على الجرائم الواقعة من النقام على أفراد الشعب... وفلاحي يمثل النيابة إلى التمسك بطلبه السابق... وأمر محامي المدعى على دفعه واعتنق بحقه في تقديم مذكرة بدفاعه... المتهم قال أنه لم يشترك في أي اجتماعات تتعلق بالتقديس للفقهاء الهنود ولم يدر أي تعليقات في هذا الشأن، كما أنه لم يدر أي تعليقات بخروج أية سفينة محملة بالهجرة غير الشرعية وطلب بمرأته من التهم المسندة إليه... محامي المتهم الرابع والثلاثون - محمد رمضان أشطيه - قال أنه مساعد للمرافعة... وبإعادة مواجهة المتهم بما أسند إليه بقرارات الإتهام الذي سبق تلاوته عليه وتسليمه له انكروا نسب إليه، وطلبت النيابة العامة ترقية اتهم معتوبة على التهم... ومحامي المتهم دفع بعدم انطباق حكم المادة (202) من قانون العقوبات... لأن المتهمين جميعاً كانوا يهدون إلى الدفاع على النقام الذي كانوا ينفذون أنه شرعي ولم تكن أفعالهم بتهدد الاعتداء على سلامة الدولة وأن النص القانوني المنطبق على الوقائع هو حكم المادة (323) من قانون العقوبات التي تتناول العقاب على أعمال التخريب المرتكبة لغرض آخر غير الاعتداء على سلامة الدولة وطلب تعجيل التقييد والوقف من المادة (202) إلى المادة (323) من قانون العقوبات... كما دفع بانتفاء الركن المادي للجريمة التخريب المسندة لوكله لأنه اتهم بترويج المخدرات بين عناصر الكتائب وهم بشرح حيث إن التخريب لا يقع إلا على الأموال ولا يقع على الأشخاص ولأن المادة (202) من قانون العقوبات تقتضي وقوع فعل مادي من المتهم ووقوع التخريب وأن يكون بتهدد الاضرار بالدولة وكل هذه الأركان غير متحققة... كما دفع بانتفاء رتبة تشريع المخدرات في هذه موكله لأن المادة (34) من قانون المخدرات تشترط القيام بالجريمة أن يكون قد الجاني من جلب المخدرات أو تغيبها أو استفراجها أو ترويجها أو تجار بها وهذا لا قد غير متحققة وبالتالي فإن هذه الجريمة غير قائمة... أخافة إلى أن الشاهد على الزبيدي الذي عولت النيابة على شهادته في إسناد التهمة لوكله ذكر أنه استلم المؤثرات العقلية من فابريين من إدارة الاستخبارات بتاريخ شهر 2/2011م وهو تاريخ سابق لنقل المتهم للعمل لمحو عمليات تاويرغاء وبالتالي فإن شهادته لا تعلق لإدانة لوكله بهذه التهمة خاصة وأن الشاهد ميلاد الاشيكج لم يدر أنه سألته المتهم محمد رمضان أشطيه يدفع المواد المخدرة في الشاي ووافق بأن التهمة غير قائمة أيضاً لأن العقار هو مقدار الترامادول وهذه النوع من العقاقير لم يعتبر من المؤثرات العقلية إلا في عام 2012م حيث صدر قرار بأخافته للجدوال بالحقبة بقانون المخدرات وبالتالي فإن الجريمة تكون غير متحققة الوجود... كما أن الشاهد على الزبيدي

(59)

دكتور في شهادته بأنه سلم المواد المخذرة التي استلمها كخلفه في قيادة محور تاورغاء وهو الرائد  
عميد بوزتايه زوج عاتشه القذافي الذي ابلغه باذنية صوب الهاوسية في الشاي لأن لها  
تأثير على الجنود حيث لا يشعرون بالخاطر المزدخبة بهم ويقدمون على ارتكاب اعمال لا يمكن  
ان يتصوروا على ارتكابها في حالتهم الطبيعية... وبالتالي فان اذنية الجوب في المشروبات  
المساخنة للجنود كان يتم تنفيذ الاوامر القاطع. الرائد عميد بوزتايه ولا يمكن للمتهم  
رفض تنفيذ هذه الاوامر وبالتالي فان فعل المتهم لا يشكل جريمة لأن تفاد المحكمة  
العليا جرى على ان منقذ الامر لا يعاقب اذا كان يعتقد انه عمل مشروع مثل الاوامر الهادفة  
من القارة العسكرية بجنودهم... وفي شهادة الشاهد اكرم الجعفرى ذكر ان هذه الشهادة  
غير قابلة للتقديم لأن المتهم فابط صغير يشرف على الطعام عندما يرد في التحقيقات وكيف يمكن  
تسلم له اموال لجلب مواد مخدرة... ثم ان الشاهد بنى شهادته على السماع وليس على الشهادة  
وبالتالي فان شهادته لا يصح التعويل عليها واتخاذها دليل للإدانة... وعن الاعتراضات المنسوبة  
للمتهم ذكر المدافع بأنها لا تعتبر اعتراضات بل هي سرد للوقائع وان الاعتراضات المصولة هو الاقرار بالجريمة  
واركانها عينا يصف عليها القانون... وفعلهم محاسن المتهم في قتالهم بارتفاع الطويلة الى طلب  
الحكم ببررة المتهم مما نسب اليه... واعتبارها معاملة بائنة ممنوعة بالرفقة والبرعمة  
النيابة العامة قالت ان ما اسند للمتهم ثابت في حقه حسب شهادة على الزبيدي امر محور  
تاورغاء واليوم الجعفرى... حيث ذكر الاول ان امر محور تاورغاء. الرائد عميد بوزتايه ابلغه بأنهم  
يتومنون باذنية المواد المخذرة في المشروبات الساخنة التي تعد للقاتلين لأن لها تأثير كبير عليهم  
حيث يقدمون على القيام بافعال لا يقومون بها في الاموال العادية... وأنه مقرر في الطعام الخاص  
بالتاوع وقلب كروب من الشاي فاخبر مشرف الطعام وهو فاطمة يدعى شطبيه بأن التمر من  
به شاي عند ابي فيه اقراص مخدرة... وذكر الشاهد الثاني انه يعمل ببناء طرابلس وأنه مقرر في البناء  
عسكري باللواء 32... معزز يدعى (مدير زبيطه) وشاهد داخل مركبته مبالغ مالية كبيرة فسأله  
عنها وما اذا كانت مرتبات فرد عليه بقوله ان النقيب محمد شطبيه أرسله لشخص يدعى (الهديت)  
يعمل بالفنادق البشرية لشراء كمية من صوب الهاوسية ثم ذهب المدعو مدير زبيطه برفقة  
المدعو الهديت - وبعده هوالى ساعدين مقرر افشاه بالسيارة كمية كبيرة من صوب الهاوسية  
وقرعات عشيش قسملها (علاش لدا) فرد عليه (كيف تبني الجيش تقا تل) وان هذا الفعل  
من المتهم يجعله مرتكباً لجريمة التخريب وقتل الناس جزافاً لأن ترويض المخذرات بين عناصر



(60)

كتائب القذافي معطاهم سير تكون تحت تأثير تناول هذه المواد افعال فظيعة من قبيل القتل والاعتقالات والتخريب المدمر وغير ذلك. كما ان فعله بجعله قاتلاً في جريمة ترديج المخرجات وفان مثل النيابة العامة انه لا يعنف المتهم من العقاب القدرج بأنه كان ينفذ تعليمات رئيسه لأن نقاء الحكمة العليا جرى على انه لا يجوز للعوقف ان ينفذ رئيسه في تنفيذ الامر المخالفة للقانون، وان قتل هذه الارواح يعاقب بدمرها ومنفذها وتكونت النيابة ايضاً ان جريمة التخريب المماثل عليها بالمادة (202) من قانون العقوبات من جرائم السلوك وان ترديج المخرجات أدت الى افعال فظيعة لا تتطلبها العمليات العسكرية مثل الاعتقالات والنهب والقتل وتلف الممتلكات وبالقالي فان ترديج المخرجات الذي كان يلتمس هنا لعائيه قد آلت الى ممول التخريب... وفعلت النيابة الى رفض دفعي بحامي المتهم والنسك بطلبها السابق... وأمر بحامي المتهم على دعوته واحتفظ بحقه في تقديم مذكرة به قاعه... وطلب المتهم البررة وقال انه لم يقترف أي فعل من مآثرته النيابة العامة وقال بحامي المتهم الواحد والعشرون بأنه مستعد للمرافعة... وبمواجهة المتهم بمرات الغرواني بها أسند اليه بقرار الاتهام والإعماله الدعاسيق ثلاثه عليه وتسليمه له انكر مانسب اليه... ونسكت النيابة العامة بقرار الاتهام وأدلة الاتبات وطلبت توقيع أقصى عقوبة على المتهم... وبحامي المتهم دفع ببطلان الحبس الاحتياطي للتمتع لأن موكله أفرج عنه من قبل الهيئة الاستئنافية لأن النيابة لم تفرج عنه... كما دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المتهم مسكر ومات المحتسب بنظر الدعوى هذه هو النقاء العسكري... كما دفع ببطلان قرار الإعماله لبطلان تعيين النائب العام حيث عين من المؤتمر الوطني العام في حين ان المختص بتعيين النائب العام هو المجلس الأعلى للنقاه... وعن الموضوع قال انه يدعي بانتقاء تهمته التخريب والقتل الجراف في حقه موكله بانتقاء الدليل بشأنها... أما تهمته إدخال المهاجرين غير الشرعيين الى ليبيا واخراجهم منها غير قائمة في حقه المتهم لأن الشهادات التي عولت عليها النيابة العامة لا دليل فيها لأن الشهود لم يدكروا اسم المتهم على انه قاتل في هذه العملية، وبعض الشهود ذكروا اسم المتهم بغير ثقة عالية إضافة الى ان النيابة العامة لم تواجه المتهم بهؤلاء الشهود ولم تسألهم عما اذا كانوا يعرفون المتهم من عدمه... كما ان أحد الشهود ذكر ان المسؤول عن عمليات الهجرة غير الشرعية هو المدعو زهير ادلم... ومن تهمته قتل المهاجرين غير الشرعيين قال انها غير قائمة لأن التهم الجنائي الخاص وثبوتية الزهاق روح المجن عليه غير مدققة



(61)

لأن من قام بأعمال الهجرة غير الشرعية كان يطمح لاستلام المهاجرين إلى حين وصولهم إلى وجهتهم وحولوا إلى باربانتقاء الشد الجنائي الخاضع لتتبع جريمة القتل  
 وما في حمة قتل المتناشرين قاتلها غير قائمة لأن المتهم لم يشترك في قمع أي مقاومة  
 ولم يوجه أية قوة في هذا العدد. وفعلت في براءة المتهم من جميع التهم المسندة إليه وقضاياها  
 معاملته بأقن ظروف الرأفة... النيابة العامة ردت على الدعوى بعدم إقتضاها من  
 الحكمة بأنه دفع غير صحيح لأن التقاء القاتل هو التقاء صاحب المولادة العامة إقانة  
 إلى أن التهم أرتكبت إجرامية مع انطوائ من مدنيين مما يجعل الإقتضا من منقذ للحكمة  
 وعن التهم قال إنه الشهود أكدوا على قلوب التهم عبران القرحان في عمليات الهجرة غير  
 الشرعية وبالتالي فإن هذه التهمة تكون ثابتة في حقه... رطلعت النيابة العامة إلى التمسك  
 بطبها السابق... وأمر بحاجب المتهم على دعوة... المتهم قال إنه يورث وأنه لم يدر أية  
 تقنيات بخروج أية جرافة للمهاجرين وأنه حاول إقناع المهاجرين وأنه من الضحايا  
 الشرفاء الذين خدموا الوطن وغلب البراءة... حامي التهم الرابع عشر يشير عبيد قال  
 أنه مستعد للمرافقة... وبإعادة تواجهة التهم بما أسند إليه بشر الإتهام والرجالة الذي  
 سبق للإدانة عليه وتسلمه له إنكرته التهم... وتسلمت النيابة بقرار الإتهام و  
 قائمة الاتيانت وتسلمت توقيع اتهم عتوبة على التهم... وحامي التهم دفع ببطلان  
 قرار الإتهام والرجالة لأن التهم اقترح منه من قبل الهيئة الاستئنافية لأن هذه الإثبات  
 نفذ تنفيذ أمور بإصية إعادة النيابة التحقيق معه بتهمة جلب وترويج المخدرات وتوحيذات  
 الوقائع السابقة وميسة وقدمه هيوسا برغمان التفتيت معه لا يستدعي استعرا حيسه وبالتالي  
 فإن حيسه يكون باطلا دون بطلان ياحت ما تلاه من اجراءات... كما دفع بعدم انطباق القيد  
 والوصف لأن الأفعال المتأسدتها سلفه التحقيق لا تتوفى ولا تكون لأن الثاني لجريمة  
 القتل الجرافي لأن عتوبة التهم للفرقة الاسمية والاشتران على دوريات الاستخبارات  
 هي مجرد مهام لجمع المعلومات وحماية الرافق الجوية ولم يترتب عليها قتل المتناشرين  
 مما يفت عدم انطباق الوصف والقيد الذي ديفته النيابة على الوقائع المسندة للتهم  
 ودفع بانتفاء أركان جريمة التخريب والقتل الجرافي المسندة للتهم... لأن التهم لم ترتكب  
 أي فعل يهدف إلى التخريب وقتل الناس وإن القوة التي كان يشرف عليها التهم بأمر على  
 من أعمال التخريب أو قتل المتناشرين بل كانت تقوم بتأمين الرافق الجوية، إضافة إلى



(62)

تسيير الدوريات، كانت تنفيذ التعليمات رؤسائه المتهمين الثاني والخامس عشر، كما أن توزيع الأموال على عناصر الدوريات لم يكن يستهدف دفعهم لقتل المتظاهرين... كما أن عضوية اللجنة الأمنية لم يكن يتعد أمر تكاثف أفعال التعذيب أو قتل الناس أو الاعتداء على سلامة الدولة به ليل أنه قام بدعم الثوار وتوابعهم بحسب له، ودفع بانتقاد تهمة الاشتراك في قتل المتظاهرين لأن المظاهرات كانت في شهر من فبراير ومارس من عام 2011م في حين أن المتهم كلف بالاشتراك على الدوريات في شهر مايو ويونيو 2011م وأنه خلال فترة المظاهرات كانت عضواً بالغرفة وإن الدوريات كانت تخرج بتعليمات من المتهمين الثاني والسادس والخامس عشر وعلاوة لوكله بها وبما أن النيابة لم تبين وجه اشتراك المتهم في هذه الجريمة فإنها تكون منفية في حقه ولا أساس لها... وعن تهمة تزويج المُنذَرين قال إن لا دور لوكله في هذه الجريمة وإن النيابة لم تات بأي دليل يثبت ارتكاب المتهم لهذه الأفعال وبالتالي فإنه يطلب ببراءته من هذه التهمة... وعن تهمة اختلاس المال العام قال إن هذه التهمة غير قائمة أيضاً لأن البالغ المالية التي استلمها لم ينفها إلا مستلماً عليها بل بقيت عمدة في حوزته ولم يتمكن من تسويتها نتيجة لإحداث الثورة وعن تهمة عدم المظاهرات قال إنها غير قائمة في حق المتهم لأنه انكسر حاله ولم يبق بالقدس لأداء مظاهرة إفاقة إلى أن المظاهرات كانت مخطوفة بموجب قانون صدر في عام 1956م والمهم لا يتصور أن يمنع الممنوع، كما أن المتهم ضابطاً ينبغي ألا يشارك في التعليمات وإن رفضه لهذه التعليمات سوف يعرضه للعقاب النوب... وفلم يمس المتهم إلى طلب الحكم ببراءة المتهم ما نسب إليه واعتباطياً معاملة بالتهمة موجهات الرأفة النيابة العامة ردت على ما دُفع به مما يمس المتهم بأن ما ذكره غير صحيح وإن التهمة ثابتة في حق المتهم لأنه كان امرأاً لدوريات الاستخبارات وأنه اقرباً أنه وزع هذه الدوريات على مناطق التوتير مثل فتلوم وسوق الجمعة، كما أنه ثبت أن الدوريات التابعة للمتهم قامت بالتقدم للمُتظاهرين وقتل العديد منهم واعتجاز حرية الكثيرين منهم أما عن تهمة تزويج المُنذَرين ذكرت النيابة أن هذه المُنذرات قد سلمت للغرفة الأمنية الذي كان المتهم عضواً فيها لكن تتولى توزيعها على عناصر الأمنيه وبالتالي فإن المتهم يكون مسؤولاً عن تزويج المُنذرات... كما أن المتهم اعترف باستلامه مبلغ خمسة وعشرين ألف دينار من المتهم عبد الحميد عمار وأنه أعده من هذا المبلغ تسعة عشرة

(63)

الفديناسروبنية المبلغ قام بتوزيعه على عناصر الدوريات التابعة له وقلعت  
النيابة الى طلب رفض دفع محامي المتهم والتسليم بطلبها السابق... وطلب  
البراءة وقال انه لم يرتكب أي فعل يشكل جريمة... وفي تمام الجلسة قررت  
الحكمة رفع جلستها الى اليوم التالي الاثنين 2015/4/13م لاستكمال مرافعة بقية فريق الدفاع  
على المتهمين مع استمرار حبسهم... وبما الجلسة المذكورة لم تكفر الاول ولم تجلب الرابع والخامس  
والثالث والثلاثون... كما لم تكفر الثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع  
والثلاثون رغم إعلانهم، وأعرض بقتيتهم وحضر من فريق الدفاع محامي المتهم الثاني ومحاكمة المتهمين  
الرابع والخامس والسادس... ومحامي المتهمين الثاني عشر والرابع عشر، وحضر محامي المتهم الثاني  
بتفويض عن المتهم الثامن عشر وحضر محامي المتهم التاسع عشر ولم تكفر بقتيتهم... ومحامي المتهم الثاني  
قال انه مستعد للمرافعة... وبما عادة مواجهة المتهم بما نسب اليه بقرار الاتهام والإدانة الذي سبق  
ثلاوته عليه وتعليقه له... أنكر جميع التهم المندرجة اليه وانه لا يعترف بها... والنيابة العامة  
تمسكت بقرار الاتهام وقائمة أدلة الإثبات وطلب توقيع أقصى عقوبة على المتهم...  
ومحامي المتهم قال ان موكله كان موقفا في الدولة وانه لا صحة لما ذهبت اليه النيابة العامة من ان  
الدولة غير النظام وان الدولة هي الدولة او النظام القائم وان المتهم باعتباره كان موقفا في هذه الدولة  
كان يقوم بواجباته الوظيفية وان المادة (69) من قانون العقوبات نصت على انه لا عقاب على من ارتكب  
فعلا تنفيذ الواجب نص عليه القانون... وان الاحتمالات التي قد لها التهم واشترك فيها كانت  
تطبيقا لقانون التعيين العامة وقانون الحراسة والحماية وانه كان ينفذ واجباته الوظيفية  
المنصوص عليها في هذه القوانين والتي لو تقاسم في تنفيذها كان سيتعرض لعقوبة الاعدام، وفي  
شأن قيمة توفير الدعم المالي قال ان الرموال التي وفرتها التهم كانت لامتيازات العمل للادارة  
التي يرأسها وهو وهو معروف ومشروعة، كما ان الترات العرقية التي حررتها كانت من مقتنيات وقبيلة  
وليس على مجرماً... وعن قيمة جلب المرتزقة المسندة للتهم قال انها قيمة غير صحيحة لأن  
اتفاقية جنيف عرفت المرتزقة بأنه من يتم تجنيده للقتال في نزاع مسلح مقابل الممول مبلغ  
ما لا يبد له احد اطراف النزاع بشرط أن يشترك فعليا في النزاع وان لا يكون من رعايا  
احد الاطراف او متوطنا في اقليم يسيطر عليه احد اطراف النزاع... وبما ان المرتزقة الذي  
يجلبهم في الدعوى الراهنة كانوا من قبائل الزنغاوة والهامبيد بحسب اعترافات المتهمين  
الاول والثالث وانه هم مفردوا لأجل مقاتلة النيبو وبالتالي فانهم لا يعتبرون من



(64)

من المرتزقة حسب اتفاقية جنيف وبالتالي فإن تهمة جلب المرتزقة لاقت للحقيقة بملء وبقين  
التقاء ببراعة المتهم منها... وعن تهمة تشكيل الجحافل القبلية قال أنها غير صحيحة لأنه  
لم يثبت مشاركة المتهم في الاجتماع الذي أقر فيه القذافي بتشكيل الجحافل القبلية  
وأنه لم يشكل جحفل قبلي من أبناء قبيلته - المقارعة - كما أن القذافي لم يلقب منه ذلك  
كما أن تزويد الجحافل بالأسلحة كان بأمر من معمر القذافي باعتباره القائد الأعلى  
 للقوات المسلحة ولا يمكن لأحد أن يرفض تنفيذ هذه الأوامر مما يعني أن هذه التهمة غير  
قائمة ويتعين براءة المتهم منها... وعن تهمة تفخيخ المركبات وتجهيزها قال أنها غير قائمة  
في حق المتهم لأن المتهمين بالفلوج فيها وهم المتهم سعيه الغرياني وعمال الشالندو عبد الله  
الشلالاني أنكر ذلك وبالتالي لا يمكن إلا أن يقال أنهم ضد المتهم، إضافة إلى الأمر لم يتجاوز  
عد الأعمال التخريبية وأن التفجيرات لم تحمل رفق السيارة التي انفجرت في بنغازي وأنه  
لم يثبت أنها من ضمن السيارات التي تم تفخيخها في طرابلس وطرابلس أن الأمر لم يتجاوز الأعمال  
التخريبية فإن الجريمة تكون غير قائمة في حق المتهم وهو ما يوجب براءته منها... وعن تهمة  
تفخيخ السجون قال أن هذه التهمة غير قائمة في حق موكله لأنه هو من أخبر النيابة عنها  
ولو كان ضالعا فيها لما قام بأخبار النيابة عنها، وأنه كان يماطل المتهم الأول في تنفيذ  
هذه العملية لعدم اقتناعه بها وأنه لم يقم بأي عمل للتجهيز لتنفيذها، وبما أن هذه العملية  
لم تنفذ فإن تفسير في حكم الجريمة المستحيلة وهو ما يوجب براءة المتهم منها... وعن  
تهمة استخدام الطيران القتالي في ضرب الأهداف المدنية... قال أن هذه التهمة غير  
قائمة في حق موكله لأنه لا علاقة له بهذا النوع من السلاح وأن المتهم صبر على الكلام  
أعترف بمسؤوليته عن هذا الفرع من القوات المسلحة الليبية والذي ذكر بأن التعليمات  
بضرب أهداف مدنية كانت تنفذ التعليمات القذافي التي نقلها - أصدر بيان - ولم يرد رسم  
المتهم الثاني في هذه العملية كل الإفلات وبالتالي فإنه يلقب ببراءة موكله من هذه التهمة  
لاقتناعه بملته بها... وعن تهمة استخدام الطائرات لضرب محكمة بنغازي ومحكمة المدن ومنع دخول  
سفن الأمانة... قال أن هذه التهمة غير قائمة في حق موكله لأن اللواء زهير ادعم أنه في أقواله  
أن جميع عمليات القوات البحرية كانت تتم بأمر من ركن القوات البحرية وأنه كان المسؤول  
عنها وأنه هو من يحدد التعليمات لهذه القوات لتنفيذ أوامر القائد الأعلى وأنه كان  
يمنع من إيباير يمنع دخول الأسلحة للمعارضين... وبالتالي فإنه لا رده لاثام المتهم هذه التهمة... وعن

65

استقاط الألفام على ميناء ممراتة قال ان التابيت بأقوال شهود الواقعة أن الفاشرة التي  
 ألفت هذه الألفام كانت تحمل شارة العليب الأحمر وان الألفام كان بها مقلعة لها رأس مذبذب  
 لكي تنفوس في الأرض مما يعني ان هذا الفعل من عمل قوات الفيتو لأن ليبيا لا تملك هذا  
 النوع من الفاشرات أو الألفام مما يعني أن الجريمة غير قائمة في وقت المتهم لأنه لم يكن  
 وعن تهمة جلب وترويع المذرات قال ان هذه التهمة غير قائمة في وقت المتهم لأنه بالنسبة لعقار  
 الترامادول الذي اتهم بملكه بجلبه أضيف الى الجدول الملحق بتاتون المذرات في عام 2012م  
 وانه وقت جلبها لم يكن جلبها ونقاطها وتداولها أمراً مجزأً أما بخصوص المؤثرات العقلية  
 التي ضبطت مع عناصر لتأشب القذافي داخل سبعين الهدى بممراتة هربت اليهم من فارتج المؤسسة  
 ولم تكن بحوزتهم أثناء القتال أما المواد التي ضبطت وعززت من قبل اتحاد الثوار بممراتة  
 فانها عززت بطريقة غير صحيحة وان لا يمكن ولا يصح الاعتماد بها إضافة الى ان الكثير منها  
 هي لعقار الترامادول الغير مدرج بالجدول الملحق بتاتون المذرات وبالتالي فإنه يطلب الحكم  
 ببرائته من هذه التهمة لعدم ثبوتها وعن تهمة استخدام حواريين اسكود... قال ان هذه التهمة  
 لا اساس لها لأن هذه الحواريين غير موجودة حيث أن النيابة أسست التهمة على رأي باعته  
 على الرغم من ان ليبيا سلمت هذه الحواريين الى الولايات المتحدة الاميركية وبالتالي فان هذه  
 التهمة لا اساس لها وعن تهمة نشر الفان السام قال ان هذه التهمة غير قائمة وغير معتولة لأنه  
 لم يحمل أي تسريب للفان وأن النيابة أسستها على رأي باعته أقواله غير قابلة للتقرير وبالتالي  
 فإنه يطلب براءة المتهم منها عن تهمة قطع المياه والكهرباء عن ممراتة والرفقتان... قال ان  
 هذا الاتهام أهله في الاعتناق الذي عقد في 2011/3/13 وعرضه عدد من المتهمين من بينهم الثاني  
 والثالث غير ان المتهم الثاني لم يكن معنياً بتنفيذ هذه التعليمات لأن المتهم الثالث ذكر ان الاعتناق  
 تناول عدة نقاط من بينها رفع دعوى امام محكمة العدل الدولية ومراجعة بيان أمانة الخارجية  
 وقطع الاتصالات على المدن التي بها سبب وقد كانت التعليمات تقتضي بأن تنفذ هذه التعليمات  
 كل جهة حسب اقتضاها وبما ان مسألة قطع المياه والكهرباء ليست من اختصاص الادارة  
 التي يرأسها المتهم والثاني من اقتصاص امانة المرافقة وبالتالي فان المتهم لم تكن له  
 اية علاقة بالدور في هذه العملية وبالتالي فإنه يطلب التنازل ببراءته منها وعن تهمة  
 تنجيس محطة البوستر... قال ان هذه العملية نفذت من قبل المفقة الدفائية الكفرة  
 بتعليمات من اللجنة المؤقتة للدفاع وبالإشارة لوكالة هذه العملية من قريب أو بعيد وبالتالي



(66)

فأنه يطلب بمراعاة من هذه التهمة... وعن تهمة سحق المتقاهرين في طرابلس... قال ان هذه التهمة غير ثابتة في حق المتهم لأن الشاهد... فالدعوى... الشريفة... ذكر ان المتهم الأول سيف الإسلام معمر القذافي في اليوم الذي أقيم فيه هرب معمر القذافي إلى فنزويلا اجتماع مع عدد من المسؤولين بمكتب رئيس كتبة أحمد المقرين... البرني... أشكال... ليس من بينهم عبد الله الموسوي وكان يحث على استعمال السلاح لقمع المظاهرات... كما اجتمع بأمر الجحافل بالكتيبة وطلب منهم الخروج إلى الساحة الخضراء لقمع المظاهرات... وبالتالي فإنه لا علاقة للمتهم الثاني بهذا الموضوع فاقعة وأنه ثبت من شهادة أحد الشهود ان المتهم الثاني لم يكن متواجداً خارج مدينة طرابلس والتعامل إليها يوم 20/2/2011م مما يعني ان هذه التهمة غير ثابتة في حق المتهم... وعن تهمة تشكيل خلايا للتعبير بالمنطقة الشرقية... قال ان هذه التهمة غير ثابتة في حق المتهم لأن المتهم الأول اعترف بأنه هو المسؤول عن المنطقة الشرقية وأنه هو من كان يدير أليها التعليمات ويوفر لها الأسلحة وبالتالي فلا علاقة لوكله بهذه التهمة... وعن تهمة قتل المتقاهرين في بنغازي... قال ان هذه التهمة غير ثابتة في حق المتهم لأن الثابت ان المتقاهرين الذين سقطوا في بنغازي سقطوا في ثلاث أماكن هي منطقة السكابلية سيدي حسين... وعند جسر جليانة وأمام كتبة النفيل... وأن المتقاهرين الذين سقطوا عند السكابلية يسئل عنها من أرسل للناس رسائل عبر أجهزة الهاتف المحمولة ودعاهم للخروج في مظاهرات وهي ذات الجهة المشبوهة التي أطلقت النار تجاه القوات الأمنية من وسط المتقاهرين مما استنفرت القوات الأمنية وعرض المتهم الثاني ودفعهم للرد على مصادر البيرني... أما من سقط من المتقاهرين عند جسر جليانة فإن من تأم بذلك هم عامر البكان الثوري الخافقة لإشراف المدعى ناصر الحصون التي كانت ترأه المتقاهرين وقربية منهم اما عناصر الأمن والقابضة للمتهم الثاني فقد كانت بعيدة عن المكان وقال ان النيابة العامة تركت الناعل الأول المدعى ناصر الحصون وأسندت الاتهام للمتهم الثاني بدون وجه حق... أما من سقط من المتقاهرين امام كتبة النفيل فإن من أصدر الأوامر بإطلاق النار على المتقاهرين كان هو المساعد معمر القذافي الذين كان متوجداً بمقر الكتبة وكثر للناس بأن والده أرسلها لعملاً ومسؤولاً عن بنغازي كل المشكلة... واشترك معه في إصدار أمر الكتبة موسى العواوي اما المتهم فلم يكن موجوداً في بنغازي بل كان في طرابلس وإن ما ذكره موسى العواوي غير صحيح وإن اقواله متناقضة وانتهى إلى ان موكله المتهم الثاني غير

67

مسئول عن أحداث بنغازي وقلب برائته منها... وعن تهمة أستنفار مجموعات مسلحة  
من ترهونة وبنغازي وابوسليم قال ان هذه التهمة يستل عنها الاتهام الأول - سيف الاسلام وممر  
القذافي وورثة العلاقة للتهمة الثاني بهذا الامر... وعن تهمة الهجرة غير الشرعية قال ان هذه العمليات  
كانت تتم تحت اشراف زكريا ادهم وبنين بال وممر القذافي حيث نقل عن الاخير قوله (هم يبعثونا  
في العواريخ وعضائهم لهم العواريخ البشرية) وعلاقة موكله بهذه العمليات التي كانت  
تتم ايضا بعمليات من ممر القذافي وبنين سيف وبنين ألكة المتهم - عمران الفرفاني - حيث ذكر  
ان عمليات الهجرة غير الشرعية كانت تتم بأمر نونية وبالتالي فانه يطلب الحكم ببرائة المتهم من  
هذه التهمة... وعن تهمة الانتقاب قال ان هذه التهمة تؤكد الاتهام وانه ينكر اجاملة  
وتفصيلاً وينكر علمه بوجود سياسية منهجية من النظام باعمال الانتقاب وانه لا علم له بوجود  
تعليمات حول هذه الافعال وانها جريمة لا دليل عليها وان وقعت فهي افعال شخصية ولم تتم  
بتعليمات من الدول وقلب برائة المتهم من هذه التهمة... وعن تهمة احتجاز الآف من  
الناس من المعارضين للنظام... قال ان المسؤول عنها هو المدعو فحيس القذافي وشقيقه للقم  
الدين تغلاي والد هما طنج الطلاق سراج من ثبت برائته من المعجزتين بدرجة انهم  
سوف يرجعون بجبهات القتال... وافاقاً الى ان العهد الدولي لحقوق الانسان يجيز  
احتجاز الاشخاص عناقاً على السلم الداخلي العام وبالتالي فان التهم بمرء من هذه  
التهمة... وعن تهمة الاضرار بالمال العام قال ان هذه التهمة غير قائمة في حق  
موكله لأنه لم يمت بأي صرف للمال العام يؤدي الى تدميره وان تقرير الخبرة لا يلمح  
كدليل في الدعوى لأن الجيرين لم يبيناني تقريرهما عمليات الحرف الثلاثة للقانون  
وبالتالي فانه يطلب برائة المتهم من هذه التهمة أيضاً... وعن تهمة إهانة الشعب  
الليبي قال ان المتهم لم يرتكب هذه الجريمة وانه كان يتصد بعبارة المجموعات المسلحة  
تلك المجموعات التي تقوم بالتخريب وهو قول منطقي وصحيح... وافان بأن منع القاضين  
الغير مرفقة لا يعتبر جريمة حسب العهد الدولي للكرات العامة وبالتالي فانه يطلب برائة  
المتهم من هذه التهمة... وعن مقام مراقبة مامي التهم الثاني الطريقة قدم عاقبة مسندات  
طواد على مجموعة من الشهادات المكتوبة المنسوبة لكل من السالمة على الهلالي وعقل  
عصيف وعبد الرزق الفراء وعبد الحميد الكزة وعمر ابو شريعة والسوسى الوزى وزكريا  
ادهم وعلى كنة وعلى ابو بكر منصور والهامى العمودات... وجميع هذه الشهادات تنور حول



(68)

أن المتهم - عبد الله السنوسي - كان له دور إيجابي في محاولة إيجاد حل سلمي محقق الدماء في ليبيا. وربما يتعلق بأن المتهم لم يعد بتقليبات لهؤلاء الشهود بالقيام بأية أعمال. وقال الدفاع أنه يتصل به دفعه وبالمستندات التي قدمها كما يتصل به دفعه زعمائه فيما يتعلق بطلان إجراءات القبض والحبس الاحتياطي. وخلص إلى قلب براءة المتهم من كل ما نسب إليه. واعتباطيا معاملة بأقصى ظروف الرأفة وأعتنفت بحقه في تقديم مذكرة بدفعه. والنيابة العامة قالت إن ما ذكره الدفاع غير صحيح وإن ملف الدعوى يعج بالأدلة التي تثبت ارتكاب المتهم للتهمة المسندة إليه، حيث يوجد بالحلف الكثير من المستندات التي تثبت قيام المتهم بدفعه بالغالبية كبيرة لعبد الواحد نور وغيرهم من قادة المرتزقة الذين جلبوا القتل أبناء الشعب الليبي. كما أن ملف الدعوى يحوي الكثير من أدوات صوء الأسلحة التي أصدرها المتهم للحافل القبلية وغيرهما من المجموعات المسلحة، وإضاف

ممثل النيابة العامة أنه وإن كان مقتار الترامادول لم يكن في عام 2011 من ضمن المؤثرات العقلية المبررة بموجب قانون المخدرات إلا أن هذا العقار يعتبر من المؤثرات وإن جلبه وتوزيعه يعتبر عنصر في الركن المادي لجريمة التخريب وقتل الناس جبراً لأن من يتعاطاه سوف يقوم بأعمال تصنف على أنها من أعمال التخريب والقتل مثل الانتهاك والقتل والإعتقال وقد ثبت ارتكاب عناصر كتائب القذافي لأعمال تخريب من قبيل الأعمال المشار إليها تحت تأثير تناولهم لهذه المواد التي قام المتهم بجلبها وتوزيعها بينهم. وسوذكر ممثل النيابة العامة أيضاً بأنه لا صحة لما ذكره الدفاع من أن الدولة هي النظام الذي يدير أن الدولة كيان مستقل عن نظام الحكم وإن من يعنى على الشعب يكون قد أعتمد على الدولة وفعلت النيابة العامة إلى التمسك بفائقة أدلة الإثبات وأصرت على قلبها السابق. وأمر مماليق المتهم على دفعه. والمتهم قال أنه ينكر كل ما قاله ممثل النيابة العامة وإن كل ما كذب عنه في التوقيعات غير صحيح ولم يقله وإنه يطلب تخفيف ممثل النيابة العامة وطلب تمكينه من إعداد مذكرة بدفعه وثلافتها بالجلسة كما طلب البراءة. وظلت حماية المتهمين الخامس والسادس التأجيل وقالت أنها سوف تقدم دفاعها في الجلسة القادمة. وقدم مماليق المتهم الثاني عشر مذكرة بدفعه موكله انتقم فيها إلى الحكم ببراءة من التهم المسندة إليه واعتباطيا معاملة بأقصى موعبات الرحمة والرأفة وتسلم بها وبدفعه الشفوية التي أبدتها

69

الحامس أحمد نساد المحاضر عن المتهم الثاني عشر محمد الديب - بتوجيه من الحامس أ لإميل قدم مذكرة معدة من المتهم تقضي أن وعد دفاعه عن نفسه انتفى فيها إلى قلب برأته من التهم المسندة إليه وأعتباطاً بمعادلتها بأننى ضرر الرأفة والرحمة ونفسك بها وبهذ كثرته السابقة ونفوسه الشنوية - وفي مقام الجلسة قررت المحكمة رفع جلستها إلى يوم 20/4/2015م كطلب محامية المتهمين الخامس والسادس لتقديم دفاعها - وعلى النيابة بيان سبب عدم جلب المتهم الأول وإرفاق التقرير الطبي النهائي للمتهم نور الهادي الجملادى مع استمرار حبس المتهمين وجلبهم - وبالجلسة المذكورة لم يحضر الأول، كما لم يحضر الرابع ولم يحضر كما لم يحضر العاشر والثالث والعشرون والثالث والثلاثون، كما لم يحضر الثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون رغم إعلانهم وكانت المحكمة قد قررت السير في الدعوى في غيابهم، وأعرضت عنهم ومضت في وقت الدفاع محامى المتهم الثالث ومحاكمة المتهمين الرابع والخامس والسادس، كما حضر محامى المتهمين الثاني عشر والرابع عشر، ومضى محامى المدعى بالحق المدعى (علاج مختار) ومحامى المدعى بالحق المدعى (محمد قح) وتبين أن الدعوى مؤجلة كطلب محامية المتهمين الخامس والسادس لإعداد الدفاع ومقاتلة محامية المتهم الخامس أنها تطلب فرقة أخرى لإعداد دفاعها عن المتهم الخامس وأنها مستعدة للترافع عن السادس - وبموجب جهة بها أسند إليه بقرار الاتهام والإدانة التكرار جاعلاً وقال أنها تهم برسطة ولا أساس لها - ونفسكت النيابة بقرار الاتهام وأدلة الإثبات وطليت توقيع أقصى عقوبة على المتهمين - ومحامية المتهم دفعت ببطلان القبض على موكلها لأن من قام بالقبض عليه لا يحمل صفة مأمر القبض (القائد) ولتجاوز عبء المدة التأويلية - أما من عمت الموضوع فأنها تدفع بانتفاء التهم المتعلقة بجلب الخدرات وترويجها - والافتحاف لأنها أدرجت في قرار الاتهام رغم أن النيابة لم تتحقق مع المتهم بشأنها، وفي شأن تشكيل المجموعات المسلحة قالت أن هذه التهمة لا أساس وأن النيابة لم تقدم عليها أى دليل - إضافة إلى أن النيابة العامة لم تحقق معها بشأنها، وعن تهمة اعتجاز حرية الآلاف من المعارضين قال أن هذه التهمة غير ثابتة في حق المتهم وأن موكلها لم يكن له أى دور في اعتجاز المعارضين، وعن تهمة التمدد للمقاتلين قالت أن هذه التهمة غير قائمة لأن ما قام به المتهم هو من صميم واجباته وأن المقاتلين كانت غير شرعية لأن المقاتلين هم من خرجوا للقضاء بدون إذن من السلطات وأن من حق الدولة التقدي لهم، وعن تهمة جلب الخدرات وترويجها قالت أن هذه التهمة غير ثابتة في حق موكلها لأنه انكرها وأن النيابة العامة لم تتحقق مع المتهم بشأنها بل أن المتهم



70

وتكون التوترات العقلية جليها فاطمة يدعى - قاله الكرسي - لا يتبعه ولا علاقة له به بل هو يتبع جهة أخرى، وعن نقطة الانعقاب قالت ان هذه النقطة للأساس لها لأن النيابة لم تحقق مع المتهم بشأنها فافهم أكيد أن النيابة تقول على شهادة الطبيب محمد الميشتي - وهي قاعدة لا يجوز الاعتماد بها لأنه غير مختص بالبحث في مثل هذه المسائل لأن ذلك من اختصاص الطب الشرعي وليس من اختصاص أطباء النساء - وفعلت حماية المتهم إلى طلب براءة موكلها مما نسب إليه وأعتابها معاملته بأقصى حدود الرأفة... النيابة العامة ردت على ما دفعت به حماية المتهم فيما يتعلق بعدم التحقيق مع المتهم بأن هذه الرفع غير صحيح لأن النيابة واجهت المتهم بجميع التهم كما واجهته بالأدلة وهو جدير كاف، وفيما يتعلق بتهمته بترويع الخدشات ذكرت النيابة العامة أنها ثابتة في حق المتهم لكونه كان يقوم بحلب الخدشات والتوترات العقلية من المدعى اسماعيل الكرسي لترويعها بين عناصر جهاز الاستخبارات، وعن نقطة قتل المثاقشرين قال مثل النيابة العامة أنها ثابتة في حق المتهم لأنه كان يقود دوريات الاستخبارات وتخضع لتعليماته كما أنه كان يترأس الفرقة وكان المسؤول عن التقدير للمقاتلات السامية... وعن نقطة الانعقاب قال ان هذه النقطة ثابتة بشهادة محمد العلاق الذي أكد ان النقام كان يستخدم الانعقاب كنهج من النهج للثورة، وقال مثل النيابة العامة ان شهادة الطبيب محمد الميشتي شهادة صحيحة ويجوز الركون إليها في إثبات وقائع الانعقاب لأن ما ذكره هو وقائع تاريخية كان هو شاهد العيان عنها، وفعلت النيابة العامة إلى التمسك بطلبها السابق وأمرت بحماية المتهم على التمسك به فوعها... المتهم قال ان التهم التي اتهمته بها النيابة العامة هي مجرد أقوال مرسله وأنه لم يرتكب أي فعل مجرم وأنه كان يقوم بعمله حسب القانون وأنه لا علاقة له بحلب الخدشات والدخائل وطلب براءته من جميع التهم... النيابة العامة قد تمت تقرير طبي عن المتهم الثالث البقدي محمد رديف أنه بصفة جيدة، وتقرير طبي خاص بالمتهم الثالث والعشرون - نوري الهادي الجفلاوي - جاء فيه بأن المتهم يعاني من انتهام عقلي حاد وأنه غير قادر كلياً ولا يستطيع التحكم في تصرفاته... كما قدم مثل النيابة العامة الكتاب رقم 8-9-1648 المؤرخ في 2015/4/14 الصادر عن رئيس جهاز الشرطة القضائية يدكر فيه بأنه يتقدم على الجهاز طلب المتهم الأول لقرار المحكمة لأنه موجود لدى مجموعة مساحة بمدينة الزنتان خارجة على الشرعية والقانون... وتمسك مثل النيابة العامة بهذه المستندات... دفاع المدعى بالحق المدعى - علاج مختار تمسك بطلبها ببراءته... ومما يحث المدعى

71

(محمد قدح) طلب تعديل قيمة التعويض المؤقت المذكور في صحيفة الادعاء بالحف  
 المدعى في مواجهة محامي المدعى عليه بالحكم الثاني وكذلك الثالث الى مبلغ مائة  
 وعشرين ديناراً بدلاً من القيمة السابقة وهي مائة دينار وتسلت بصحيفة الادعاء بالحف  
 المدعى... محامي المتهم الثالث طلب التأجيل للاطلاع على التقرير الطبي الخاص بموكله  
 والدعوى منه النيابة بالجلسة ودفع بعدم قبول الدعاوى المدنية المرفوعة ضد موكله لأنها  
 تحتاج الى تحقيق وان ذلك من شأنه ان يؤثر النزل في الدعوى الجنائية، وأدفعها، كما طلبت  
 حماية المدعى عليه الرابع أيضاً في الدعوى المدنية المرفوعة ضد موكلها لعدم وجود أساس  
 لها... محامي المتهم الثاني عشر قدم حافضة مستندات طوالت مذكورة مقدمة من المتهم تتضمن  
 ردة على التهم الموجهة له، ومجموعة من الشهادات المكتوبة منسوبة لعدد من موظفي جماعة  
 الكمارك ومن جيران المتهم تدور جميعها حول أن المتهم يتمتع بسيرة حسنة وسعة ضيقة، وأنه أصدر  
 تعليمات سرية لموظفي جماعة الكمارك بعدم الالتحاق بجبهات القتال وممارسة الثوار، وأن القائمة  
 التي وصلت الى الفرقة الأمنية أفدت تحت الففط والآخر هو ان المتهم كان في جازة عند اعادة  
 الكشوفات وتسلسل بها وبعد ذكره دفاعه التي قدمها في الجلسة الحادية ودفعه لشقويه  
 ومحامي المتهم الرابع عشر قدم مذكرة بدفاع موكله من أهل وصورة أرفقت أصلها  
 بالأوراق وسلمت صورتها للنياية العامة انتهي في فتاها الى طلب براءة المتهم مما  
 نسب اليه واعتباطيا معاملته بأرضي ظروف الرأفة والرحمة... كما قدم حافضة مستندات  
 طوالت على مذكرة معمة من المتهم تتضمن رده على التهم المبنية اليه ومجموعة من الشهادات  
 المكتوبة المنسوبة لعدد من الأشخاص يشهدون فيها بأن المتهم قدم لهم مساعدات  
 أثناء القبض عليهم... وتسلسل بها قدومه ودفعه الشقوية... كما تبين ان محامي  
 المتهم التاسع أودع لدى قلم كتاب المحكمة مذكرة بدفاع موكله انتهي فيها الى طلب  
 براءة المتهم مما نسب اليه واعتباطيا عدم جواز نظر الدعوى لإزالة التهمة من غير ذي حفة  
 ومن باب الاعتياط الألى بفلان التحقيق مع المتهم لأنه نتائج اجراءات باطللة... كما أودع  
 حافضة مستندات طوالت على شهادات مكتوبة من جيران المتهم تقيم انه من ذوي الافلاك  
 والسيرة الحسنة وأنه لم يرقم بأيدي أي شخص... وصورة من قانون نظام التقاعد وتعدلانه  
 ومذكرة معمة من المتهم تتضمن رده على التهم الموجهة له... المتهم الثالث قال ان  
 ماورد بصحيفة الادعاء بالحكم الثاني غير صحيح وأنه لم يدر راية تعليمات لأى شخص بالاستيلاء



72

على محتلمات أية شركة وقلب رافعي الدعوى المدنية هذه... وفي تمام الجلسة قررت المحكمة السير  
 في الدعوى في غيبة المتهم الأول... وتأجيل نظر الدعوى لجلسة 2015/5/3 م على أن تكون آخر جلسات  
 المرافعة مع استمرار حبس المتهمين وعليهم وبالجلسة المذكورة لم يحضر الأول والثلاثون  
 والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون حيث سبق للمحكمة  
 وأن سارت في الدعوى في غيبتهم... كما لم يحلب الرابع والخامس والعاشر ولم يحلب أيضا  
 الثالث والعشرون والثالث والثلاثون لفرؤنها الأهلية... وفهر من فريق الدفاع بمامي  
 المتهم الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والعاشر والثالث  
 عشر والسادس عشر والسابع عشر والتاسع عشر والعشرون والثالث والعشرون والرابع والعشرون  
 والخامس والعشرون والسادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع  
 والعشرون ولم يحضر بقيتهم... كما حضر مامي الذي بالحك المنف - محمد قدي ومامي الذي بالحك  
 المنف علاج المختار... وتبين أن الدعوى مؤهلة لقلب حماية المتهم الخامس لتقديم دفاعها والتي  
 طلبت التأجيل مجدداً ودون أن تستكمل لإفلاها على أوراق الدعوى فيما يخص المتهم الخامس  
 وإنها غير مستعدة للترافع في هذه الجلسة وتقلب منوها على آخر... وقال المتهم الخامس أنه سبق  
 له وأن كلف عدد من المحامين في السابق الاتهم انسجوا نتيجة لقرضهم للتهديد وأنه منع من  
 مقابلة محاميه على انفراد حيث تهرؤسسة العلاج لإدارة السجن على حضور شرطي معه أثناء  
 مقابلة محاميه لإخافة إلى وضع أجهزة تهديد وإخاف بأنه علم من أسرته أنهم كانوا مامي  
 آخر هو الخامس أحمد نشاد وأنه يوكله أمام المحكمة في الجلسة وفي أثناء ذلك حضر الخامس  
 أحمد نشاد وقال أن شقيق المتهم طلب منه أن يقوم بالدفاع على المتهم وقلب التأجيل للإفلاع  
 على ملف الدعوى في شأن المتهم... وطلب المتهم الخامس إلى أنه يطلب تمكينه من مقابلة محاميه  
 على انفراد وتمكينه من كتابة مذكرة توضيحية بدفاعه به كتر فيها بعض المعلومات الخفية  
 التي لا يمكن أنارتها في العلن... مثل النيابة العامة قال أن ماد كتره المتهم غير صحيح وأنه  
 لم يثبت أن أي مامي تقدم بشكوى فتيد أنه لقرض للتهديد... وأن المامي هو المفرد  
 الذي كان يترافع عن المتهم تترك مهمة الدفاع منه لأنه جار عفواً بلجنة صياغة الدستور  
 وإخاف مثل النيابة أن جميع أوراق الدعوى كمؤرة دفاع المتهم في الاقراء من المدعية التي  
 سلمت إليه وأنه من غير المستساخ قلب التأجيل بعد ما يتر بد على سنة من نظر الدعوى، كما أنه  
 لا يجوز للمتهم أن يختار مامي جديد بعد أن أوسكت المحكمة على ختم المرافعة في الدعوى

وفلدى ممثل النيابة العامة الى قلب جيز الدعوى للحكم مع السماح لمحامي المتهم الخامس بتقديم مذكرة  
بدفاعه... وأصر دفاع المتهم على قلبه... محامي المتهم الثالث تسك بدفوعه السابقة وطلب تأجيل  
الدعوى لكي يتمكن من تقديم مذكرة يدافع موكله... وطلب رفض الدعوى المدنية التابعة  
الرفوعة مذ موكله... كما طلبت حماية المتهم الرابع رفض الدعوى المدنية الرفوعة مذ  
موكله... وتسك محامي المدعى بالحق بمصدق... بطلبات موكله... وقال ان الدفع بالتجهيل  
بالمدعى غير صحيح وان العيفة لا يشوبها تجهيل، وافاد بأنه لائحة القول بعدم جواز  
رفع الدعوى لأن قانون الاجراءات الجنائية يجيز لكل متفر من الجريمة ان يقيم نفسه  
مدعيا بالحقوف المدنية طال ان باب المرافعة في الدعوى الجنائية لم يقفل... ومحامي المدعى بالحق  
المدعى حاض مختار تسك بطلبات موكله وقال ان سؤال المتهم المدعى عليه الرابع من الوقائع  
المذكورة في صحيفة ادعاء بالحق المدعى لا يعد من قبيل الاستجواب وقد تأيد آتوله حكم المحكمة  
العليا وأصر على قلبه... وقدم محامي المتهن السابع والسابع عشر مذكرة يدافع موكليه فلهي في  
ختامها الى طلب الحكم ببرائتهما مما نسب اليهما واعتيا طيا معاملتهما بوجبات الرأفة  
والرحمة وتسك بهما ربه فوعة الشفوية... محامي المتهم الثالث عشر قدم مذكرة من المتهم  
تناول فيها ردودا عن التهم الموجهة اليه وأوجه دفاعه عن نفسه وقال انه يتسك بدفوعه  
الشفوية التي ابداه في جلسة المرافعة... ومذكرة دفاعه التي اوردتها بعلمت الدعوى لدى  
قلم كتاب المحكمة وسببته انه المرفقة بها ومذكرة المتهم... محامي المتهم التاسع عشر قال  
انه يؤيد المتهم الخامس فيما ذكره وتسك بدفوعه الشفوية التي ابداه في جلسة المرافعة وقال  
ان لديه المزيد من الدفوع يريد ان يترافع بها ليدان يقدم محامي المتهم الخامس لرافقته  
كما يريد تضمينها في مذكرة دفاع مكتوبة... وفي ختام الجلسة قررت المحكمة بعد المداولة  
تأجيل نظر الدعوى لجلسة 2015/5/25م كفرصة اخيرة لدفاع المتهم الخامس لتقديم دفاعه  
وعلى النيابة تمكين المتهم الخامس من متابعة محاميه على انفراد وتمكينه من كتابة مذكرة دفاعه  
وتقديمها لمحاميه مع استمرار حبس المتهمين وعليهم... وبالجلسة المذكورة لم يحضر الاول  
كما لم يحضر الرابع والسادس والعاشر والثالث والعشرون والثالثون، كما لم يحضر  
الثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون واغفر بقيتهم  
مخفوريين تحت الحراسة... كما حضر فريق الدفاع عنهم عددا محامي المتهم الثامن عشر والثاني عشر



(4)

والثامن عشر والواحد والعشرون والثلاثون... كما حضر محامي المدعى بالحلف المدعى محمد قنح ومحامي المدعى بالحلف المدعى صلاح المختار... وقال فريق الدفاع عن المتهم الخامس انه مستعد للدفاع... وبوجهة المتهم بما أسند اليه بقرار الاتهام والاغالة الذي سبق ثلاثيته عليه وتسليمه له انكرها جميعا وقال انهم تهم مفترقة عليه ومفبركة وأنه لا يعترف بها... وتضمنت النيابة العامة بقرار الاتهام وأدلة الارتباط المرفقة به وظلعت توقيع أقصى عقوبة على المتهم... الحامي أحمد نشاد الحاضر عن المتهم دفع بعد جواز رفع الدعوى على المتهم وعدم قبولها لعدم صدور اذن بالتحقيق معه من السلطة التشريعية وفقا لما نص عليه قانون جهاز الأمن الخارجي... كما دفع بطلان التحقيق مع المتهم لتعريفه للأفواه... كما دفع بأن جميع الاعمال التي صدرت عن المتهم كانت تنفيذ القانون لجهاز الأمن الخارجي، كما دفع بأن قتل المثاقصين في طرابلس كان من عمل اللجان الثورية والحرس الشعبي والثوري وأنه لا علاقة لجهاز الأمن الخارجي بها وهو ما أكدته الفريق الهادي اميريش حيث ذكر ان التعليمات العادية للأجهزة الامنية هي عدم قتل الناس الا انه بعد ان تم قتل التشكيلات غير النظامية (اللجان الثورية والحرس الشعبي) تعاقم الامر وحل القتل... كما دفع بأن تعليمات التي أصدرها المتهم هي التقدير للقاعدة وعمل الفريب وليس للمواطنين الليبيين القاديين وهو أمر مشروع بحسب قانون أمن الجماهير... كما دفع بأن ادارة العمليات التي تتبعها دوريات التبلي لا تتبع الجهاز الذي يرأسه المتهم وانما تتبع الغرفة الامنية العليا بليل ان رئيس الادارة المذكورة بعد السلام حمودة كان مخاطب رئيس الفرقة الامنية العليا الهادي اميريش مباشرة ودون ان يحل هو من المخاطبات للعلم للجهاز الذي يرأسه بلتهم وبالتالي فانه لا يجوز قانونا ان يتحمل المتهم مسؤولية ما قام به عناصر هذه الادارة من دوريات التبلي... كما دفع بأن التعليمات التي كان يصدرها المتهم كانت بناء على المعلومات التي يقدرها من كان يعمل في الميدان وبالتالي فان من يتحمل مسؤولية الامر هو من يقدم هذه المعلومات للمتهم... كما دفع بأن جهاز الأمن الخارجي لم تكن لديه أية أسلحة او ذخائر مما يعني ان مهمة تحريك القوة العنصرية هي مهمة لا أساس لها... وعن نقطة جلب وتجهيز المارقة قال انه يتمسك بدفعه في هذا الشأن الى بقية دون انارة بمناسبة برده عن ذات النقطة للمتهم الثاني وهو انه لم يثبت جلب مارقة حسب التعريف الموضح للمرتزقة في اتفاقية جنيف الامر الذي يعين مع القضاء ببرارة

75

المتهمين لهذه التهمة، وعن تهمة قطع المياه والكهرباء عن المدن المتأثرة. قال إن هذه التهمة لا أساس لها لأن المتهم لم يكن معنياً بتنفيذ هذه التعليمات لأنها ليست من اختصاص الجهاز الذي يترأسه. وعن تهمة تشكيل الجماعل القبلية قال إن المتهم لا دور له في هذه الأمور لأن من سأل من منطقة الرعييات هو اللواء محمد العيسوي، مما دفع توار الرعييات بالإبلاغ توار الفرقتان بأن جماعلة الرعييات يزعمون قطع طريق الإمداد عنهم فدفع ذلك توار الفرقتان إلى الهجوم على الرعييات مما يعني أن الفتنة وقعت قبل قيام المتهم بتشكيل جندل الرعييات وإذ أن هذه التهمة غير قائمة من وجه آخر وهو أن كلمة جندل في المفهوم العسكري تعني جهاز جيش متكامل بأسلحته الثقيلة من البنادق ودبابات ورماح، فقلت على عشر أشخاص أو ما في حكمهم، إضافة إلى أن موكله لم يقدم بتتروبية مجموعة مسلحة بالسلاح. وعن تهمة سبقت المتقاضي من في طرابلس قال إن هذه التهمة لا أساس لها لأن من قام بالتقاضي للمتقاضي هو كتيبة محمد المقرئ في شارع على تعليمات المتهم الأول حسب شهادة المقدم فاله عبد الحق الشريف مدير مكتب التفتيش محمد المقرئ البونين أشكال. وعن تهمة التهجير غير الشرعي قال إن هذه التهمة لا أساس لها لأنها ليست من اختصاص الجهاز الذي يترأسه المتهم إلا شرف على المناقشة البحرية والجوية لواءاتها. وعن تهمة تتروبيج المخدرات قال إن هذه التهمة لا أساس لها ولا دليل عليها كما أنه لم يثبت ضلابة مواد مخدرة وأن التتروبول لم يكن مجرداً تعاطيه في عام 1998م، وعن تهمة الانتقام قال إن هذه التهمة غير ثابتة ولا أساس لها وإن ما ورد بشأنها هو عبارة عن تخاريف من محمد العلاقي ولو كان ما ذكره أو نقله عن موسى كوسه صحيحاً لتقام هذه الأفيير بتوثيق شهادته حول الموضوع ولأن الأمر عبارة عن كذب فإنه لم يفعل، وعن تهمة معجز الناس بالثقة قال إن هذه التهمة مجردة من الدليل إضافة إلى أن العهد الدولي كتحقق الإنسان بحيز اقتجاز الأشخاص في حالة ارتكابهم لأفعال تهدد السلم العام في الدولة. وعن تهمة إهانة الشعب الليبي وتفتيت الوحدة الوطنية قال إن هذه التهمة لا أساس لها لأن الشهود الذين ادعى أن المادة الإعلامية لبونامج (عشيم الوطن) الذي كان يقوده يوسف شاكير كان يعدها بنفسه بالتعاون مع مدير الادعاء عبد الله منصور ولم يذكر الشهود أي دور للمتهم البرزيد دورده مما يعني أنه برئ من هذه التهمة. وعن تهمة منع الغير من ممارسة الحق السياسي بالثقة والتهديد قال إن هذه الاتهام



(76)

للاساس له لأن الحق السياسي الوحيد الذي كانت تكفله القوانين في عهد النظام السابق هو التعبير عن الرأي في التغيرات الشعبية وهذه الكلمة يجب أن المتهم منع أي شخص من ممارستها. أما المظاهرات فإنها لم تكن مشروعة وكانت مقبوضة بالقانون وبالتالي فإن منع المتهم للناس من التظاهر هو تطبيق للقانون. وسوف يندفع المدعى إلى طلب براءة المتهم مما نسب إليه وقدم ما نفى مستندات طرأها على مذكرة مقدمة من المتهم تفنت رده على التهم المسندة إليه، ومجموعة من الشهادات المكتوبة برسالة مادية عن رئيس إدارة العمليات بجهاز الأمن الخارجي موجهة لرئيس الفرقة الأمنية العليا وتسكت بها ويدفعه سابعاً بغيره وبركة دفعه الكافية للدفاع عن المتهم تسكت بالدفع القابل لها زميلها المامي أحمد نشاد وتقدمت بمذكرة يدافعها من أهل ومهورة أرفقت أهلها بالأوراق وسلمت صورتها للنيابة العامة انتهت في فئامها إلى طلب براءة المتهم مما نسب إليه وتسكت بها بعد أن شرافت شفوياً بدفعونها حيث دفعت بانتقاء جميع التهم التي أسندتها النيابة العامة للمتهم وأنها اتهمته لها وأن الشهود اتبوا كذبها وأن ما ورد بقرار الاتهام هو عبارات عامة وغامضة ومحوى تهم لا دليل عليها. كما دفعت بأن الكثير من الأسماء الواردة بقوائم القتلى في المظاهرات طرابلس ثبتت التهم ما توفى أنما أن أفرد خارج مدينة طرابلس وبعضهم ثبت أنها وفيات طبيعية وليس نتيجة إطلاق نارية وبالتالي فإن هذه القوائم نافذة للمدعية والحمد وانها تطلب طرحتها وعدم التحويل عليها. وعن نقطة قطع المياه والكهرباء عن مدن مصراتة والنزتان قالت ان هذه التهمة لا اساس لها لأن بلدية النزتان نفت ان يكون المتهم ابو زيد دورده قد حفر في النزتان ونفت وجود شبكة مياه بالنزتان. اما فيما يخص قطع الكهرباء عن مصراتة قالت ان النيابة ذكرت في قرارها انه تم هذه محطات الكهرباء من الجيش مما يعني ان المتهم لا علاقة له بهذا الأمر وطلبت الحماية إلى القضاء بمذكرة دفاعها وطلبت براءة المتهم مما نسب إليه. النيابة العامة تسكت بأدلة الإثبات التي ساقها بقاءة أدلة الإثبات المرفقة بقرار الاتهام سورده على الدفع بعدم جواز رفع الدعوى على المتهم لعدم دور اذن بالتحقيق معه من السلطة التشريعية القائمة بأنه دفع غير صحيح لأن القانون رقم 38 لسنة 2012 في شأن الاجور ان المتعلقة بالمرحلة الانتقالية هي صراحة على انه لا يتوقف رفع الدعوى على أي قيد ضمني من الجرم خلال فترة ثورة السابع عشر من فبراير مما يجعل هذا الدفع غير صحيح. وعن الدفع

77

بأن أدلة العمليات لا تتبع جهاز الأمن الخارجي قالت أنه دفع غير صحيح لأن الشهود  
الذين هذه الأدلة كانت تتبع جهاز الأمن الخارجي وأن رئيسها عبد السلام حمودة  
كان يعمل بتعليمات المتهم وأنه هو من أمر بتجهيزها بسيارات التندرا وأمر بتسليم  
عناصرها وأمر بتعليماته بنشر الدوريات والتقدم للقائيات وسوء حاله ما ذكره الدفاع غير  
من عدم ثبوت لائحة الاتهام بحق المتهم قال ممثل النيابة العامة إن ما ذكره الدفاع غير  
صحيح وإن هذه التهمة ثابتة بشهادة العديد من الجف عليهم من الرجال والنساء الذين تعرضوا  
للإغتصاب في مراكز الاعتقال التابعة لجهاز الأمن الخارجي وسوء حاله ما ذكره فريق  
الدفاع حول عدم ثبوت التهم في حق المتهم ذكر ممثل النيابة العامة أن كل هذه الدفوع غير  
صحيحة وإن فريق الدفاع يقوم بتعريف شهادات الشهود بالبرود ومضونها بطريقة صحيحة  
وأن التهم ثابتة في حق المتهم في حق الشهود فلو لم يرفع المتهم في وضع الخطأ الأمنية  
التي أدت للتقدم للقائيات وفلوسه في إعطاء التعليمات بفتح القائيات وأمر بنشر الدوريات  
وقيامه بتشكيل مجموعة مسلحة من قبله وسعيه في تسليحها وسعيه في القيام بغرب  
القائيات التي كانت تحيط بهما الزنتان الذي غير ذلك من الجرائم واستعرض ممثل النيابة  
العامة عدد من شهادات الشهود التي تثبت التهم في حق المتهم وفلوسه ممثل النيابة العامة  
الذي طلب توقيع التهم على المتهم... وتصلك فريق الدفاع به نوعه... المتهم قال  
أنه جرم وأنه لم يترقب أي جريمة من الجرائم التي اتهمته بها النيابة العامة وإن التهم سياسية  
ولا أساس لها من الصحة... مما سمع المتهم الثاني لتصلك به نوعه السابقة وقد ذكرت عدت  
من التهم تضمنت رده على التهم الموجهة له وقال أنه في منتصف محقه في تقديم مذكرة دفاع  
موكله... المتهم الثاني قال إن ما نسب إليه من أقوال الحق غيره من الموقنين غير صحيحة وفي  
شأن نفقة تفويض السجون قال أنه عمل بكل جهد على منع تنفيذ هذه العملية وعلى  
مما فعلها... وادّان بأن المتهم جبريل الكاديك... لم يكن له أية علاقة بهذه العملية ولم يفر  
أي اجتماع بشأنها وطلب المبررة... مما سمع المتهم الثالث لتصلك به نوعه الشفوية  
التي أيدتها الجلسة الرفعة وقد ذكرت في دفاعه عن المتهم أحد التهم الدعوى رقم  
2012/2012م والثانية تهم الدعوى رقم 2012/2012م... التهم في حقها... التي طلب  
بمراقبة موكله مما نسب إليه واعتباطيا معاملته بأن تقي فزون الرفعة والرفعة وتصلك بها  
ما في المتأمل بالحق المدعى... مما قد تـ... لتصلك بطلبات موكله الواردة في صحيفة الدعوى وطلبه



78

الشنوءة المعدلة لطلبه الاصل... وتتمسك بمبدأ التدخل بالحق المدني - علاج المختار بطلبات موكله  
وطلب التهم الثالث البراءة... كما طلب عرضه على افعاء للأبراش النفسية لأنه تعرض لفظوا  
نفسية كبيرة أثناء التحقيق معه... وتمسك بحماية المتهمين الرابع والسابع به نوعها وطلبت  
منها فرصة كافية لإيداع مذكرات دفاع موكلها... التهم السابع والتهم المصدرة اليه بما وراى  
لسانه في الكلمة التي القاها بحضور معمر القذافي بتاريخ 2011/3/2 وطلب ببراءة من جميع التهم  
التهم الثامن طلب البراءة... التهم التاسع طلب البراءة وتمسك بحماية به نوعه الشنوءة والمكتوبة  
التي تقدم بها... التهم العاشر قال انه أودع بقلم لكتاب المحكمة مذكرة دفاع موكله يتمسك  
بها وبه نوعه الشنوءة... التهم الحادي عشر طلب البراءة مما نسب اليه وطلب التهم الثاني عشر البراءة  
وتمسك بحماية به مذكرة دفاعه التي قدمها ودفعه الشنوءة... وطلب الثالث عشر البراءة  
وتمسك بمذكرة دفاعه... وطلب الرابع عشر البراءة والافراج عنه وتمسك بحماية به مذكرة دفاعه  
وبه نوعه الشنوءة... وطلب التهم الخامس عشر البراءة وقدم بحماية به مذكرة دفاعه انتقم فيها  
البراءة موكله وحافظه مستندات احتوت على شهادات مكتوبة ومذكرة مقدمة من التهم... والتهم  
السادس عشر قال انه بريء وتمسك بحماية به نوعه الشنوءة وطلب تمكينه من ايداع مذكرة دفاعه  
وحافظه بالمستندات... وطلب التهم السابع عشر البراءة والافراج عنه... وطلب الثامن عشر  
البراءة وتمسك بمذكرة دفاعه ودفع بحماية... وطلب التهم التاسع عشر من الله تعالى وبحماية  
قدم مذكرة دفاعه من أهل وصورة أرفقت أصلها بالأوراق وسلمت لمرورها للنيابة  
العامة فلم يفتأها الى طلب براءة موكله مما نسب اليه واعتيا طيا معاملة  
بأقصر موجبات الرأفة وتمسك بها وبه نوعه الشنوءة... التهم العشرون نفس  
التهم المنسوبة اليه وطلب البراءة وفريق الدفاع عنه تمسك بدفاعه... التهم  
الواحد والعشرون طلب البراءة والافراج عنه وتمسك بدفاع بحماية... التهم الثاني  
والعشرون طلب البراءة التهم الرابع والعشرون ولأنه التهم الخامس والعشرون طلبوا  
البراءة والافراج عنهم وتمسك بحمايتهم يدفع عنهم وطلب تمكينهم من أعلا  
نويتهم ومنا الحكم المادة الثانية من القانون رقم 35 لسنة 2012 م في شأن العنوين بعين  
الجرائم لأن المتهمين يخضعون لأحكامه... التهم السادس والعشرون طلب البراءة  
وقال بحماية انه أودع بقلم لكتاب المحكمة مذكرة دفاع موكله وهو يتمسك بها  
وبه نوعه الشنوءة وطلب براءة موكله مما نسب اليه... التهم السابع والعشرون

طلب البراءة وتمسك بحايه بذكره دفاعه ودفعه الشنوية، المتهم التاسع والعشرون  
 طلب البراءة ونفى التهم المنسوبة اليه وقال بحايه أنه أودع مذكرة يدافع  
 موكله لدى قلم كتاب المحكمة وأنه يتمسك بها ويدفعه الشنوية، المتهم الواحد  
 والثلاثون نفى التهم المنسوبة اليه وقال انه لا يريد بتقرير الحيرة من انه تعرف في  
 مبلغ خمسة ملايين دينار من اموال مكتب الانتقال بالليمان التوريه غير صحيح وأنه استام  
 هذا المبلغ وأودع بحساب المكتب ولم يتعرف فيه وطلب الحكم ببراءته من التهم  
 المنسوبة اليه وقال بحايه أنه أودع مذكرة يدافع موكله لدى قلم كتاب المحكمة  
 وأنه يتمسك بها ويدفعه الشنوية، كما يتمسك بمذكرة الدفاع التي اعد لها المتهم الذي  
 هو استاذ قانون بالجامعة الليبية... المتهم الثامن والثلاثون نفى التهم المنسوبة اليه  
 وقال ان الشهود عدوا الشفهي الذي استلم الاموال وأنه عنوا بقيادة الشفهي ترونه  
 من بين خمسمائة ألف وطلب البراءة وتمسك بحايه يدفعه الشنوية ومذكرة  
 دفاعه... المتهم الرابع والثلاثون طلب البراءة وقال انه ليس من اموال القذافي وازلام  
 النظام وان التهمة هذه مغترفة... وتمسك بحايه يدفعه الشنوية وطلب تمكين  
 موكله من اعلان توبيته وفقاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم 2012 في شأن  
 العنوين بعض الجرائم المتهمون الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع  
 والثلاثون لم يحضروا وعرض ما يسمونه في غيبة في تقديم دفاعه عنهم الا ان المحكمة رفضت  
 تمكينه من ذلك في غيبة موكله اللذين اعلنوا في السابقة ولم يحضروا جلسات نظر الدعوى  
 وفي تمام الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بالجلسة 28/7/2015م  
 وعرفت ان اراد من فريق الدفاع على المتهمين بايداع مذكرات يدافعهم وعوافة  
 مستنداته في غضون ثلاثون يوماً من تاريخ الجلسة مع استمرار حبس المتهمين  
 وتنفيذ هذا القرار أودع فريق الدفاع على المتهمين في الميعاد المحدد  
 مذكرات غتامية يدافع موكلهم تضمنت مشرفاً لدفعهم التي اشاروا لها  
 في مرافعاتهم الشنوية امام المحكمة.



80

## الوقائع

تخلص وقائع الدعوى من أجلها أن وبالقدر اللازم للفعل في موضوعها وبما لا يخرج عن أوراقها فإنه بمناسبة قيام النيابة العامة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة من مستوى النظام السابق خلال فترة ثورة 7 فبراير عبر قيام مكتب النائب العام بالتحقيق معهم وسماع أقوالهم حول هذه الوقائع وبما للتحقيق مع المتهم الثالث (البغدادي) على الحدود في ذكرانه بتاريخ 2011/2/19 م أحيل إليه معضد الاجتماع المتفق في مكتب المتهم السابع محمد الزوي بتاريخ 2011/2/16 م لاتخاذ الاجراءات التنفيذية حياله وقد املاه فوراً إلى امانة الأمن العام للتنفيذ وكرن المقود بعبارة (تقليل الخسائر) الواردة بالمخبر وهو الخسائر البشرية وسواها فأف بأنه عقد اجتماع بمكتبه دعي إليه كل من المتهمين الثاني والخامس والسادس وغيرهم وقد قرر في هذا الاجتماع توزيع اعضاء اللجان الثورية والحرس الثوري والحرس الشعبي ونشرهم بالساعة المخبرية وتكليف كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية خاصة كتيبة محمد القريف) لمنع المظاهرات من الدعوى إلى الساعة المخبرية بأي شكل من الاشكال أي بمعنى اطلاق النار لقمع المظاهرات وعترف بأن دوره كان يقتصر على توفير الدعم اللوجستي لتنفيذ تلك العمليات... وذكر بأن المتهمين الثاني والخامس كانا مصرين على قمع المظاهرات بأي شكل اد كانا يتولان بالمخوف الواحد (لا بد أن نؤروهم العين الحمراء)... وأفاف بأن بتاريخ 2011/3/3 م عقد اجتماع برئاسة محمد القدي في مخبوره وعرفهم المتهم محمد الزوي وبوثرية دورده وعبد الله السوسى وغيرهم تقرر فيه محاصرة المناطق التي يوجد بها شغب قتل الزنتان وممراته والزوايه وعمرانهم من المرتبات والبالغ وتطيشهم واشعارهم بنتائج شغبهم واعترف بأنه قد نفذت هذه الاجراءات حيث قطعت المياه والكهرباء عن ممراته ومنعت السلع التموينية عنها وعن الزنتان وقام الجيش بنصف محطات الكهرباء بممراته... وأفاف بأن المتهم الاول عفر اليه بمكتبه وطلب منه صرف السيولة اللازمة للأجهزة الأمنية والعسكرية واستجابة منه لهذا الطلب قام بتكليف المدعو عثمان الديكي باستلام عهدة مالية مقدارها مئوسون مليون دينار وقد استلم جنر منها مدير حسابات اللواء (32) معزز الذي يتوده المدعو (حميس القدي) حيث تدفل المتهم الاول لعرف هذا المبلغ فوراً لشقيقه واقل به في مخبوره قائلاً له (الاعت جماعتك للاستلام المطلوب) كما استلم المتهم الرابع جزء من هذا المبلغ واعترف بأنه تنفذ التعليمات معمر القدي قام بصرف مبالغ مالية بالعملة المحلية والعملة لعدة اشخاص

(81)

ومعها وان التسليم عادة ما يتم بهدوء مع الشففى المعنى بالانسلام ويعتقد المحفر منه  
 او بمخاضية امانة المالية يتسلم المبالغ للمعنى بسومنها انه قام بحرف مبلغ أحد عشرة مليوناً  
 للمدعو بشير صالح وعشرة ملايين اخرى لذات الشففى لاداء مهمة في اوغندا كما حفر  
 مبلغ عشرة ملايين دينار للمدعو عبد الله منصور اودعها بحساب في دولة موريتانيا كما اعترف  
 بقيامه بحرف مبالغ مالية للمجموعات المسلحة من القبائل التي شكلت لها جماعة المناطق  
 الحاضرة... واعترف بأن معمر القذافي طلب من المقربين منه عشرة افراد من قبائلهم وتسليمهم  
 وامره بتوفير المبالغ المالية اللازمة لهذه المجموعات وقد استجابوا له حيث استجاب له اليوزيد  
 بدوره فيما يتعلق بالرجعيات ومحمد الزوي فيما يتعلق بالشائخ وعيسى الوعيش فيما  
 يتعلق ببشر الغنم ومحمد الشريفة فيما يتعلق بالنواحي الاربعه... وقد حفروا اليه جميعاً وبلغوه  
 بالأعداد التي عشدها كل واحد منهم وقد أبلغهم بضرورة التواصل مع المتهم الرابع لأستلام الأسلحة  
 وفقاً لما تلقى به تعليمات معمر القذافي... واعترف المتهم ايضاً بأن معمر القذافي طلب منه  
 تشكيل جماعة مساعدة من قبيلته (النوايل) وقد عمل على ذلك بالتنسيق مع المدعوفز الحماشي  
 حيث شكلت القوة وقدم لها المال والمركبات... وقيام النيابة العامة بحرف محضر  
 الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2011/7/18 م بحرف منسقى القبائل والذي تناول الاجراءات المتعلقة  
 بالمشود لتفجير منطقة الجبل الغربي اعترف المتهم بعدة محضر الاجتماع وأكده ان الجماعات  
 القبلية دخلت في اشتباكات مع الثوار وقد تترتب على ذلك طعيات نزاعات ونفرت قد يهتق فأصبت  
 نزاعات قديمة بين زواره والعربان والنوايل وأجريت نزاعات قديمة بين التبو والزوي وأجريت  
 نفرت بين ممراته وبين وليه وأعدت نزاعات بين ممراته وتاورنا مؤكدة ان ذلك كله كان  
 نتاج السياسة القبلية التي انتهجها القذافي... واعترف المتهم بأنه ساهم بمبلغ (50) مليون للفريق  
 على الفيتوري و(10) مليوناً ونصف للفريق يوسف ابو حجر ونصف مليون للمدعوعز الدين الهنشري  
 عن ثلثون واربعة مليون لمعفى الزايد عن النواحي الاربعه وبسواك النيابة العامة  
 للمتهم عن مئة الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2011/4/29 م والذي جمعه بالمتهم الخامس اليوزيد بدوره  
 والمتهم العاشر مندر ومقان وغيرهم من قادة الأجهزة الأمنية اعترف بعدة محضر الاجتماع وأنه  
 عقد بطلب من المتهم الاول سيف القذافي وادى المتهم الخامس تحدث في هذا الاجتماع عن عناصر  
 الامن الخارجيين الذين رجعو للعمل بعد ما اتهم للتقاعد... كما اتخذت المتهم العاشر بأن  
 لديه رجال شرطة يدفون القتال بمشاريع طرابلس بهيئة تصون مركبات الشففى استخدمت



82

في دقوله الزاوية... وبسؤال النيابة للمتهم عن قيامه بتشكيل لجنة لوضع اليد على أملاك المنشقين اعترف بأنه أصدر قراراته بأيلولة أملاك المنشقين للدولة... وبسؤال النيابة العامة للمتهم بشأن ما اتبعت بالملف المأخوذة بتاريخ 7/7/2011م اعترف بأنه أمر برفع مبلغ (10) مليون دولار للمدعى بشير صالح ومبلغ (5) مليون دولار للمدعى محمد بشير سعد لرفعها على القوات المسلحة... واعترف المتهم بقيامه برفع مبلغ خمسة ملايين دينار للمدعى منصور فواز المحرم الشعبي... كما اعترف المتهم بأنه في شهر 4/2011م أمر بفتح حساب لصالح قائم معمر القذافي قيد تحت رقم (1276) وأنه صرف من هذا الحساب حتى تاريخ 20/8/2011م مبلغ (165,994,513) دينار... واعترف بأن دوره فيما يتعلق بالجماعات القبلية المسلحة يقتصر على توفير الدعم اللوجستي فيما يخص الإمدادات والمركبات والمعدات ومنها أنه وفر لجنرال النوويل الدعم اللوجستي، كما أن المتهم ضمن الوعديش حفر البية وقد وفروه المال والمركبات والإمدادات كغيره من الجماعات القبلية المسلحة... واعترف المتهم أيضاً بأنه أعطى تعليمات للمتهم الثاني عشر برفع مبلغ مائتا ألف دينار للمدعى عبد السلام الحميد ومبلغ ثلاثون ألف دينار للمدعى عبد السلام حسن وأن ذلك بناء على تعليمات المتهم الأول لرد مهمة في بنغازي، علم أنها مهمة قدرة ووافاف بأن المتهم الأول طلب منه صرف مبلغ مالي للمدعى معمر فركاش لتنفيذ مهمة قدرة في مدينة البيضاء... ووافاف المتهم بأن عمليات الهجرة غير الشرعية تولى امرها المتهم الأول والثاني مدنها كانت تتم بناء على تعليماتهما وأن دوره فيها يقتصر على ترخيص مجموعة من الفبا P المحكوم عليهم من قضايا الهجرة غير الشرعية بناء على اقتراح من المتهم المباشر مندر وفان (فقيص) كما طلب منه ذلك المتهم الأول... كما أن المتهم الواحد والعشرون كان مشاركاً في عمليات الهجرة غير الشرعية حيث تم شحن قوارب صيد قديمة ومنها الكفوشم ورفع الإفارقة على متنها ومن ثم شحنهم إلى أوروبا وقد علم بفرق الكثير منهم... ودكر المتهم أن استخدام الزوارق والقوارب في مهام قتالية وفي اعتراض السفن المساعدة في القادة إلى ميناء مصراته وميناء بنغازي وحرب الإمكان الحيوية بالمدنيين كان يتم باتفاق وتنسيق بين المتهمين الأول والمباشر ومعهما المدعى قلنديبال القذافي ومحمد زويدان أمين المواعلات... واعترف المتهم بأنه سلم المدعى (يوسف شاكيري) مبلغ مالية نقل إلى مائتا ألف دينار كما اشترى له منزل بقرية ليون، ونصف دينار وأن يوسف شاكيري يتبع الأمن الخارجي وأنه يستلم المادة الإعلامية لبرنامجه (عشم الوطن) من المتهم الخامس (يوزيد دودة) وقد كان لهذا

(83)

البرناميج دور في اشارة الفتنة بين اللبيين وكذلك المال بالنسبة لبرناميج حالة الهرزي  
ومعنى قادر بوه اللدين يبتان عبر قضاة اللبية التي يشترط عليها المتهم الاول ووافنا  
بأن الجنوة الموجودة بين اللبيين سبها الله البراميج وانه ان المتهم الخامس كان يقدم المعلومات  
التي يتم توظيفها من قبل يوسف شاكير... وفيما يتعلق بالمحذرات ذكر المتهم انها  
سميت اتلاف الاعدات (صوب الشجاعة) وقد تولى موضوعها المتهم الثاني عبد الله السنوسي  
حيث اتفق على جلبها مبلغ من اثنين الى اربعة ملايين دينار من دول أوروبا الغربية بناء  
على تعليمات من معمر القذافي... وان المتهم الثاني عشر عامر الديو سهل دفولها عن طريق  
الوانغ وانا الواد المذموم كانت من نوع (DF-118) وقد قام المتهم الثاني بتوزيعها على  
جبهات القتال... واعترف المتهم بأن الاموال النقدية التي صرفت من اللجنة الشعبية  
العامه قد صرفت بالمخالفة عن طريق عثمان الديكي ومحمد الديب وانها رشت في راسيتا  
بالمال العام اما الاموال التي صرفت عن طريق المالية فان المسؤولين عن ذلك هم المتهم  
الحادي عشر لأنه كان اميناً للمالية... وبمواجهة المتهم وطلابه على محاضر الاجتماعات  
التي عقدت خلال شهر أغسطس 2011م اعترف بمدة ما يدعيها وان الخطاب التعريضي  
الذي كان مكتوب فيه قبائل جنزور والنهر والسواني والعزيزية على القتال كان تنفيذ  
لتعليمات معمر القذافي واعترف انه كان يعلم ان من شأن خطابه التعريضي ادخال منطقة  
طرابلس وبافولها في حرب الاهلية... وفيما يخص قتل المتظاهرين ذكر ان دعمه المالي  
لهذه العمليات كان بأمر المتهم الاول... كما اعترف بأنه كان يعلم ان تسليم القبائل من  
شأنه أن يؤدي الى الفتنة... واعترف ان دوره في عمليات الهجرة غير الشرعية اقتصر على  
تجميع الفباط الحكوميين في قفايا الهجرة بناء على طلب المتهم الاول والثاني والعاشر...  
وبالتحقيق مع المتهم الثاني (عبد الله السنوسي) من قبل النيابة العامة ذكر انه في اليوم التالي  
لاندلاع المظاهرات في طرابلس التقى برؤساء الأجهزة الأمنية ومن بينهم المتهم الخامس  
واتفقوا على اقامة دوريات مشتركة برئاسة المتهم السادس وان القرار الذي اتخذهما فيما  
كان يقض باعتماد الثوريين في الساحة الخنزاع لمنع المظاهرات من الوصول الى الساحة  
الخنزاع وذكر ان سبب سقوط القتلى في المظاهرات بسبب الاستعمال السيئ للسلاح...  
وبسؤال المتهم من قبل النيابة من أعطى التعليمات للثوريين في بنغازي بقتل المتظاهرين  
على فسر جليانه ذكر ان تأييده عليهم تأييد عام لا أكثر... واعترف المتهم بأن الجحافل



القبليّة اشرف على تشكيلها مسؤولون فقط كان ممثل النوايل يتبع البغدادي المدعوم  
كما ان المتهم الخامس تشكل مجموعة مسلحة... كما شكلت مجموعة مسلحة من قبيلة الحرات  
بقيادة محمد الوعيشي العادق شقيق المتهم التاسع من الوعيشي الذي كان وراء تشكيل هذه  
المجموعة... ووافاف بأن تدخل المتهم السابع (محمد الزوي) فيما يتعلق بالمجموعات القبليّة  
المسلحة كان لرفضه الشرعيّة عليها باعتبارها أمين لوثقة الشعب العام... وباطلاع المتهم  
على مدعى الاجتهاد الذي عقد في 2011/5/8 والذي تناول الزحف على ممرات من قبل مشود قبليّة  
من المناطق المجاورة وتوقيع العتاد والسلاح والمال والإعاشة والمركبات وأنه كلف بتوفير السلاح  
والذخيرة... اعترف بحضور الاجتهاد وأنه لم يكن يريد تسليم الميرة إلا أن القذافي كان مصرّاً  
على ذلك... وبمواجهة المتهم بتهمة ارتكابه لأعمال ترمي إلى التقتيل الجرافي والتهب  
والتخريب المعتاد على سلامة الدولة... اعترف وببر ذلك بأنه كان يدفع عن الدولة القائمة  
واعترف بأن المدعى محمد سعيد القمناط جلب مجموعة من الرفاقرة لجبهة الثوار وأن  
هذه المجموعة ألفت بادارة الاستخبارات وأن قام بتسليحها... كما اعترف بتقيامه بعرف  
صندوقين من الاقراص المخرقة المعروفة باسم (DF-118) إلى المتهم الرابع وصندوق للفريق  
على الفيتوري وأقر للفريق يوسف أبو عجر... واعترف بصفة المكائنات المتعلقة بعرف الذخيرة  
وأنها عرفت جميعاً عن ادارته... واعترف بأن معمر القذافي طلب منه ومن منوره وغيرهما  
عدد فقط لتفجير السجون الموجود بها الثوار ونسبة ذلك لثأرات الثوار... وأنه قد عقد  
اجتماع بفتح ريكسوس جمعه بالمتهمين الرابع والسادس وشخص يدعى شقيب الفرفاني  
الذي وافاف بأنه جهز القتال الجوي والمركبات ووافاف بأن المتهم الاول كان يريد تنفيذ هذه الخطة  
ووافاف المتهم بأن المنهج القبلي اتبع بعد ثورة 17 فبراير وكان للمتهم الاول  
دوره فيه حيث تم احياء الففرت القبليّة وتسليم القبائل لقاتلة قبائل افري كما قام  
المتهم الاول بتسليم مجموعات من منطقة اوسليم نحو اربعة آلاف بشرقيّة  
كما سألهم في ذلك المتهم الرابع... كما قام المتهم الاول بدعم المجموعات التي كانت  
تعمل في المنطقة الشرقيّة... واعترف المتهم الثاني بأن الاول اقل به وطلب منه  
فني له معرفة بتفخيخ السيارات وتفجيرها فأمره تقليماً للمتهم الخامس عشر  
ليبحث عن فني لهذا الغرض وقد علم فيما بعد بتفجير مركبة في بنغازي... كما اعترف  
بأن القبائل التي كان من المقرر استقدها من تفجير السجون تم تجهيزها بقاعدة معتيقة

85)

وانها كانت في عهدة المتهم السادس عشر... وفيما يخص ترويع المحدثات ذكران نوعها هو (DF 118) وانه تم استيرادها من شرق اسيا ودخلت عن طريق ميناء الخمس وانه استلم الحاوية بناء على تعليمات معمر القذافي وسلم جزء منها للفريق على الفيتوري في بنغازي وليد واللويز يوسف ابو عجر ومنهم من... كما قام يعرف المواد المخدرة وتوزعها على الجهات ولكنه لا يعرف مدى تأثيرها وانه كان ينفذ تعليمات معمر القذافي... وفيما يخص قطع المياه على المدن قال انه اعترض على المتهم الثالث عندما قطع المياه عن مدينة مصراته وذكر بان المتهم الثالث شكل محفل من قبيلة التوايل قوامه ستة آلاف فرد وانه علم بحول العديد من عمليات النهب التي تمت من المتطوعين الذين شكلوا عمليات نهب وفيما يخص جلب المرتزقة اعترف المتهم بأنه اجتمع بغليل ابراهيم زعيم حركة العدل والمساواة السودانية وانه اتفق معه على جلب جزء من قواته للقتال مع كتائب القذافي وقد دفع له مبالغ ثلاثة ملايين دولار وقد دخلت القوات وتجمعت في الاطراف كما دخل جزء منها جبهة مصراته وقبض على العديد منهم وقام يعرف بمبالغ مالية لهم كما دفع علاج... كما شاركت مجموعة مسلحة تابعة (الغناوي) قوامها اربعة مائة عنصر في القتال بجبهة مصراته وقد سلم لهم مبالغ ثلاثة ملايين دينار وكان الهدف بناء على تعليمات معمر القذافي وانه سيف اعترف ان الاجتماع الذي تم مع غليل ابراهيم كان بمكتبه بحضر المتهم الرابع منهم هو... ويسأل المتهم حول الجحافل القبلية اعترف بأنه أصدر قرارات بتشكيل هذه الجحافل كما أصدر ادوات يعرف الاسلحة لها واعيانا يقوم المتهم الخامس عشر بالتعرف من تلقاء نفسه... ويسأل المتهم عن المجموعات من الثوريين الذين تقدموا للقضاة من بينغازي ذكر بان المتهم الاول كان هو المسؤول عنهم وان المدعى بشير حريز وثور هل ارعن ومتهور وميالا للغناوي كان دائم الاتصال بالمتهم الاول وانه هو ومجموعته من قاموا بمطاردة المتقاعين والاطلاق النار عليهم عند جسر جليانه وانه كان حاضرا في المكان واعطى التعليمات بمنع المتقاعين من الوصول الى الادعة وقد شاهد عدد منهم ملقون على الارض... ويسأله عن دوره في عمليات الهجوم في الادعة قال انه كان المساعدة في هذه العمليات التي تمت بتعليمات من معمر القذافي كما ساعد في هذا العمل المتهم الاول والمتهم الثامن معمر القذافي بعرفته بالافارقة ويسأله عن دوره في موضوع تفخيخ السيارات اعترف بأنه كلف المتهم عبد الحميد عمار للبحث عن شخص ينصف في هذا الامر مع المدعى السلام محمد صفا بلغة بأنه تم حل على المتهم الرابع والعشرون

مطبعة العدل



86

جمال على السيد الشاهد والمدعون من هو ما بر وعبد السلام حسن وجمال الشاهد وقد علم بتفسير  
مركبة قرب قطة تبيست واقافاً بأنه لا يستطيع نفى المسؤولية عن نفسه وان قتل المتظاهرين  
بشر ليس يسئل عنه المتهم الرابع والقادة الذين كانوا معه ويتوانى الارض فساداً ونهبوا  
وغربوا وتشكوا الاعراض... وفيما يخص اقتباز الحريم ذكر انه كان يعلم بسجن الاراف...  
وبالتحقيق مع المتهم الاول سيف الاسلام مصر القذافي ذكر بأن السياق الذي اتبعه عند  
بد اية المظاهرات في طرابلس هو عدم تمكين الخصم من الانتقام في الساعة الخضراء... ويسؤاله  
عن معلوماته عن الجحافل القبلية أكد علمه بها وان الموضوع حرب والجميع يجب ان يقف  
دفاعاً عن بلادهم وأنه كانت مجموعات من الافارقة تطوعوا للقتال داخل ليبيا... وانكر  
لقائه بالمدعو خليل ابراهيم... ويسؤاله عن مادته المتهم الثاني بشأن تولى العقيد  
عبد السلام حسن بالاشرف على مجموعة من الاشخاص في بنغازي صحتهم القيام  
بعدة تفجيرات افاد بأنه سمع بتنفيذ تفجيرات في بنغازي واقافاً بأنه دوره كان يقتصر  
على التعبئة عبر وسائل الإعلام وأنه كان يحضر في ليلا ونهاراً... ويسؤاله عما ذكره الشاهد  
الهادي اميرش من انه كان يلتقي بالمتهمين الاول والثالث لدراسة الأوضاع  
أكد على صحة ذلك واقافاً بأنه يرى بأن المجموعات التي فرجت عن ولي الأمر هم خوارج  
وبالتالي فان قتالها من القبائل المجاورة لها أمر حسن وأن أدعى إلى حرب أهلية...  
وبالتحقيق مع المتهم الرابع من هو ما بر ابراهيم منصور ذكر انه بتاريخ 2011/2/17 م كان يرفقة المتهم  
الثاني يتفقدان الوضع بمدينة بنغازي وان المتهم الثاني امر بإطلاق النار على المتظاهرين الذين كانوا  
عند السكايي وسيد حسين... واعترف بأنه اتفق مع المتهمين الاول والثاني على توزيع الاسلحة  
على شباب مناطق ابوسليم والهبة وطريق المطار خلال الفترة من 14 إلى 19/8/2011 م الذين  
قد مروا إلى باب العزيزية في شكل مجموعات وان المتهم الاول كان يحثهم على القتال هذه الفترة التي  
فرجت على النظام... واقافاً بأنه في شهر يوليو 2011 م كان متوجه أباً لفرفة الامنية وأنه سمع المتهم  
الثاني يتصل بالمتهم الخامس عشر عبد الحميد عمار ويطلب منه توزيع الأقراص المخدرة على القوات  
بالمجبهات وعند ما سأله عن هذه الأقراص ذكر له بأنها أقراص مخدرة تمنع الشجاعة وأنه سوف  
يرسل له كمية منها وبالفعل أرسل له المتهم الخامس عشر صندوقين يحويان أقراص مخدرة....  
واعترف المتهم بقيامه بتدريب وتسليح مجموعة من الافارقة وان الغرفة الرئيسية كانت توضع  
للمجبهات وان ذلك يتم تحت إشراف المتهم الاول والثاني... وفيما يخص الاجتماع الذي عقد

87

بمكتب المتهم الثالث بحفورة وعملوا على تهمة المتهم الخامس والسابع وغيرهم من قادة الأجهزة الأمنية  
 ذكر بأنه تقر فيه سيطرة الثوريين على الساعة الخمسة ومنع المتقاهرين من الوصول إليها  
 وقد نجحوا في هذا العمل وأدرك ذلك إلى مقتل العديد من المتقاهرين ... وبمراجعة التهمة  
 بها سند إليه اعترفي وبمجرد ذلك بأنه كان يهدف إلى الحفاظ على سلامة الدولة ... وفيما  
 يخص نقطة اعتزاز الحزب لعدد كبير من الناس ... اعترف بتبني سياسة الفاشل شخص بعد  
 التحقيقات معهم وقد عرف من الأمور اجتماع الفرقة الرئيسية الذي عرفه غير المتهمين الخامس  
 والثاني اعترف على الإفراج عنهم فانتهمه الإفراج عنهم على عدم الإفراج عنهم ... وفيما  
 يخص سرقة الأموال بالاعتزاز ... اعترف بأنه اتفق مع المتهم الثالث على وضع اليد على  
 ممتلكات الشركات المملوكة للأفراد وبيعها لتوفير السيولة ولأجل ذلك تأليف  
 له بوضع اليد على الممتلكات المملوكة لشركة المحيط وشركة البحر المتوسط وسواها  
 عن دوره في تشكيل الجحافل القبلية اعترف بتشكيله جحافل قبلية وقيامه بكون الأسلحة  
 لمناطقه وقبائل وأنه كان يعلم بأن ذلك قد يسبب حرب أهلية بين القبائل وذكر بأن ذلك  
 لا يعني شيء ... وبالتحقيق مع المتهم الخامس ابوزيد دوره نفس علمه بالمواد المخدرة  
 التي كان يتم تعاطيها من قبل عناصر الجهاز، كما ذكر علاقته ببعض مرتبة ليبين من مقارنته  
 جهاز الأمن الخارجي وتعرضهم للتعبير والاعتقال، ونفس علمه بالاجتماع الذي عقده معهم  
 القدرات مع القيادات الأمنية والعسكرية وعرض فيه على اعتقال المتقاهرين وقتلهم وانكر  
 قيام ضباط يتبعونه بتفويض مركبات لتفجير ما في بنغازي ... واعترف بمعرفةه للمعروف يوسف  
 مشاكير وأنه كان يلتقيه بمكتبه خلال الأحداث ويقدم له معلومات لبثها عبر وسائل الإعلام  
 في برنامج عشق الوطن، ونفس علمه بإنشاء تشكيل وأعدوا لهم الأمن ... وبالتحقيق  
 مع المتهم السادس - ميلاد سالم دكان - اعترف بأنه بتاريخ 21/2/2011م التقى بالمتهم  
 الثاني في مقر الحرس الشعبي وأبلغه بأنه اتفق مع المتهم الخامس على أن يتولى الأمن الداخلي  
 والأمن الخارجي ومديرية الأمن بطرابلس السيطرة على المدينة ولأجل ذلك توزعت قوات  
 هذه الأجهزة واعترف بأنه كان مسؤولاً عن هذه القوة من الناحية الإدارية ... وفيما  
 بأنه تم الاتفاق بين رؤساء الأجهزة الأمنية طاعة إلى المتهم الأول والثالث على إعطاء  
 الثوريين في الساعة الخمسة ومنع وصول المتقاهرين إليها وأقر أن مقتل العديد من  
 المتقاهرين كان نتيجة لهذا الاتفاق ... واعترف بأنه قام بتنفيذ أوامر القبض التي



88

وردته من لجان التحقيق حيث قام بالقبض على عديسروا ما بين ثلاثمائة الى اربعمائة شخص في مدينة الزواية وطرابلس وان عمليات القبض كانت تتم بالدخول للمنازل عنوة دون اذن من النيابة العامة ... واعترف بتبوت برودة عدد ألف ومئسمائة شخص غير ان المتهم الثاني والرابع وغيرهم رفضوا الافراج عنهم ... وفي شأن الاقراء المندرة ذكر ان المدعو خالد الحراري استلم مليون قرص من المواد المندرة بالتنسيق مع المتهم الخامس ... واعترف بأنه طلب مواد مندرة من المدعو اسماعيل الكرامي رئيس جهاز مكافحة المندرات بناء على طلب المتهم الثاني ليتوم بترويجها بين العناصر التابعة له ... وفيما يخص عمليات الهجرة غير الشرعية ذكر انها كانت تتم باشراف المتهمين الاول والثاني ومعهما المدعو عبد الحميد السائح وعبد الله منصور حيث قاموا بشراء الجرافات المتهاكة ونقلوا على متنها اعداد كبيرة من الافارقة وقد أدى ذلك الى وفاة الكثير منهم ... وادفان المتهم في مصر في قوله بأن المتهم الخامس كان على علم ودراية بكل العمليات التي تتم بمعرفة منتسبيه، وأنه كان المسؤول عن قوة الرعييات ويقوم بتسليحها ... وان المتهم الثالث كان هو المسؤول عن الجحافل والمتطوعين ويدهم لوجستيا بالركبات والاماشية والأموال من تلقاء نفسه وقد شكل جحفل من قبيلته الفوايل ودعمه بالمال والسلاح والركبات وكان لهذا الجحفل موجه الى امازيغ ازورره ... كما ان المتهم التاسع حسني الوعيشي شكل جحفل من قبيلته (بشر الغنم) ضم حوالي ثمانمائة شخص ترأسه شقيقه (محمد الوعيشي) وقد اشترك الجحفل مع ثوار الزنتات ... وادفان بأنه شاهد المتهم الاول والثاني والرابع ومعهما المدعو الهادي اميرش يعتمعون مع المدعو خليل ابراهيم رئيس حركة العدل والمساواة بحبره بقتل المماري ... واعترف بأنه حضر اجتماع من فندق ريكسوس ترأسه المتهم الثاني وعمره الرابع وغيرهم حيث تم في هذا الاجتماع اقتراح خطة لتفجير السجون ... وبالتحقيق مع المتهم السابع محمد أبو القاسم الزوي ذكر انه بتاريخ 2011/2/16 م اجتمع برؤساء الأجهزة الأمنية كما حضر الاجتماع المتهم الخامس والتاسع وغيرهم وقد تم في هذا الاجتماع اعداد تعليمات الى الامن العام بالتقدم والقبض على الشرذمة الفالقة واتخاذ إجراءات عاسفة دون تردد أو إبطاء وقد اعلنت هذه التعليمات الى الامن العام ... واعترف بأنه هو من كتب الكلمة التي القاها في 2 مارس 2011 م ووصف فيها الثوار بالجرذان ... وادفان بأن المتهمين الاول والثاني أمرا ينشر المرتزقة في المنطقة الشرقية ولحامي امرايا طلاق النار على المتظاهرين مما نتج عنه سقوط ضحايا وان قوة كبيرة لعلاقة لها بالاجهزة الأمنية شاركت في قمع المتظاهرين

(89)

منهم شباب من قبائل المحسنة والقردة واولاد سليمان والقارعة بتعريف من المذكورين  
 واخاف بأن المتهم الثالث كان هو المسؤول عن الدعم المالي لفتح الثورة وأنه كان عاملاً لفتح  
 دائمه بالمتهمين الاول والثاني والرابع والخامس وبالتحقيق مع المتهم الثامن محمد  
 الشريف اعترف بأنه دفع مبالغ مالية للدعوى (محمي الدين عوض صالح ومحمد البشاري)  
 لكونهما اعضاء بالقيادة الشعبية الاسلامية وليس لأى أمر اخر. واقرب بأنه وافق على دفع  
 مبالغ مالية للرئيس السنغالي لدفعه للعودة عن استراجه بالجلسة الانتقالي وأنه لهذا الغرض  
 دفع مبالغ ثمانون ألف دولار للدعوى (دريس سيك الذي كان رئيس وزراء في حكومة السنغال  
 وان ما فعله كان في إطار استغلال العلاقات وتوظيفها سياسياً بناء على تعليمات المتهم الثالث  
 كما اعترف بهرفه بلبالغ خفسمائة دينار للحد (غالد تشوش) لاعتياجه وليس لوقفه  
 المعاد للثورة. وبالتحقيق مع المتهم التاسع منى الوحيش المعاد اعترف بمضمو  
 للاجتماع الذي عقد بتاريخ 2011/2/16 برئاسة المتهم السابع والذي حضره المتهم الخامس ايها  
 وغيرهم من القيادات الامنية حيث انتهى الاجتماع الى اصدار تعليمات حاسمة الى امين  
 الامن العام الى القبض على اية بشر مدانة قالة وتطبيق أى تجمع واتحاد اجنوبيات حاسمة  
 بدون تردد وبهواجهته بما ذكره المتهم الثالث والثاني والسادس حول دوره في تكوين جماعة  
 قبلية مسلحة من قبيلته الحزانتية بيشتر الغنم وأنه شكل مجموعة مسلحة من الثوريين تسمى بتشكيل  
 (ناصر) ووقع على رأسه بتدقيقه (عزام) ووفر لها التركيبات. نفى المتهم أى دور له في إنشاء  
 مثل هذه التشكيلات. واعترف بصدقة الرسالة المعادة عنه الموجهة الى المتهم الثالث  
 ويطلب فيها منه توفير السلاح لأحد اعضاء مكتب الاتصال بالجان الثورية يدعى (سالم الغوج)  
 من اصابته الى لحقت به عند تطوعه للقتال ضد الامبريالية العنصرية. وبالتحقيق مع المتهم  
 العاشر منذر مختار الغنيهي ذكر انه انشاء احدات كان يتابع عمل رجال الأمن في الشارع من  
 خلال الاقوال المباشر بهم عبر اللاسلكي واخاف بأنه وقعت فدية امنية لواجهات المظاهرات  
 وذلك بتسيير دوريات ووقف دوريات تابعة لاهل المساجد وبمسؤوله عن التعليمات الواردة  
 بالخطأ الامنية والتي كانت تنص على سحت أى نشاط من شأنه الاخلال بالأمن العام  
 اعترف بأن كلمة السحت تعني مواجعة المتظاهرين وقتلهم وبهواجهته بالاجتماع  
 المعقد بتاريخ 2011/4/2 برئاسة المتهم الثالث وعطوره وعطوره المتهم الخامس وغيرهم  
 اقرب به بصدقة الاجتماع وذكر انه عرض في هذا الاجتماع توفير الامكانيات وتحدث عن



(90)

عناصر الشرطة يتبعونه يخفون القتلى في شوارع طرابلس بعد ليلة ممراته... وأقر بأن قوات الدعم المركزى قاتلت في ممراته... واعترف بأنه أرسل قواته تحوي أسماء ألقب عنصريين عناصر الشرطة إلى المتهم الثلاثون للمشاركة في إنشاء تشكيل واعدوا للهجوم الأمن... كما اعترف بعلمه بعمليات الهجرة غير الشرعية التي تخرج من ميناء طرابلس وأن المتهم الأول يعلم بها وأن المتهم الواحد والعشرون هو من منع الإذن بخروج الجرافة وأخاف بأنه نتج عن عمليات الهجرة مقتل المئات من الافارقة عرقاً... وأخاف المتهم بأن المتهم الأول طلب منه تجهيز قوة من الشرطة للقول لمينى ممراته والزوايه وأنه نفذ هذه التعليمات لأنه لا يستطيع رفض تعليمات المتهم الأول... وهو واجه المتهم بالمستندات الموجهة اليه بشأن تكليف زورق وجرفات بهام عسكرية تشتمل على اعتراض سفن المساعدات التي تنجى المئات الفارقة... وكذلك تتعلق بتعبير جرفات لنقل المهاجرين الافارقة إلى أوروبا أقرب هذه المستندات وأنه قد قام بتكليف الزورق بهام تجاه ميناء ممراته للاعتراض سفن المساعدات والجرفات المحملة بالأسلحة لكي لا تفل للمدينة معاً في محاربتها وأخاف بأن ذلك كاست تنفيذ التعليمات المتهم الأول كما اعترف المتهم بأن المتهمين الأول والثاني طلبا منه إعادة الهدم (مبنى دفنان) وهو خابط كان يعمل بسلك الشرطة وفعل بسبب سجنه لارتكابه جرائم تسهيل الهجرة غير الشرعية وقد تم إعادة المعن للعمل بقرار من المتهم الثالث واشتركت في عمليات الهجرة غير الشرعية تحت اشراف المتهم الأول والثاني وأن المتهم الواحد والعشرون كان يأذن للجرفات التي على متنها الافارقة بالخروج من الميناء... وأقر بأنه أصدر أمراً بالقبض على تسعمائة وسبعة واربعون شخصاً بتاريخ 12/4/2011م... وبالتحقيق مع المتهم الحادي عشر عبد الحفيظ محمود الزليتنى اعترف بأنه لم يكن هنالك قانون للميزانية أثناء أحداث الثورة وكان يتم التصرف بأموال الدولة بشكل غير مطابق للقانون المالي حيث قام مدراء الأمانة الذين لم تكن لهم صفة رسمية باستلام الأموال وتوزيعها على المتطوعين والاعيين للنظام بالهزق المشروعة وغير المشروعة تحت اشراف المباشر لمعمر القذافي وتنفيذ المتهم الثالث... وهو واجهته بما ورد بتقرير الخبيرة من أنه أعدت خزانة جيباً بأموال العام أقرب هذه ما جاء في التقرير معللاً فله بأنه كان ينفذ القرارات الهادئة من المتهم الثالث والمتهم الثامن عشر... وأخاف بأن المتهم الثالث كان يتدخل بحجة الظروف الطارئة مما نتج عنه تجاوزات ومخالفات مالية ومنها نقله مبلغ تسعة وثلاثون مليون دينار من ممتلكات ميزانية المشروبات إلى غير هذه الغرض... وأخاف بأن

(92)

المتهم الثالث كان يدير اليه تعليمات ويطلب منه تنفيذ ما دون مناقشة مسبوقة وبالتحقيق مع المتهم  
القائى عشر - عامر على فرج الدليمو - اعترف بأنه سهل دخول المحاولات المعبأة بالاقراص المندرة  
عن طريق ميناء الخمس بناء على تعليمات من المدعى عاشور تريبيل كاتب عام امانة المالىة  
وانه كان ينفذ تعليمات الدولة ... كما اعترف بتشكيل لجنة تتولى الحاقق منتسبى الجمارك  
للقريب العسكرى والحاققهم بجهات القتال وقد تم ذلك وقتل العديد منهم وان كان ينفذ  
التعليمات ... وبموجبه بالاستندات العادرة عنه التى تشير الى قيامه بتسليم ثمانية وعشرون  
مركبة بجهات عسكرية وامنية ( اللواء التاسع مشاة اللواء 2 وعزز اللواء الاول مدفعية اللواء  
الامن ) نفس تسليمه للمركبات ... وبالتحقيق مع المتهم الثالث عشر رضوان الهادي  
الهالى - ذكر بأنه مكلف من المتهم الاول بادارة المخزن الخاص بالاسلحة المتعلقة بادارة  
الامن الاطلاق واعترف بأنه سلم عدد فوسفاتية بنذقية وستون طلقة لكل بنذقية بناء على  
طلب المتهم الخامس - كما سلمه عددا ثمانية بنذقية اخرى وستون طلقة لكل بنذقية ، كما سلم عدد  
عشرون بنذقية للمدعى عمر الجبرول بناء على ورقة من المتهم الخامس عشر ، كما سلم عدد ثلاث مئة  
للمتهم السابع ومجموعة من الاسلحة تتكون من مسدسات وبنادق سلمها لشباب صغير من طرف  
المتهم الثامن ، كما سلم كمية كبيرة من الاسلحة والدفائر الى ابن المتهم الثانى المدعى محمد  
عبد الله السنوسى ... كما سلم كمية من الاسلحة والدفائر لجنل الكاف الامنى المشكل من  
بناء قبيلة المقارعة وكان يترأسه المدعى عمر الهيد ... كما اعترف بتسليم كمية كبيرة من الاسلحة  
والدفائر لشخص كان تحت تدرج اسمائهم فى قوائم عن طريق بعض المقربين من النظام من  
بينهم شقيق المتهم الثانى المدعى محمد السنوسى الذى كان يعمل مع المتهم الاول ، كما اعترف  
المتهم بأنه صرف اسلحة ودفائر للدوريات التابعة للمتهم السادس ... وفيما يخص  
التعامل مع المرتزقة ذكر ان التعامل معهم كان يتم عن طريق شخص يدعى محمد بن ابو مخلي  
الذى كان يسلم لهما الاسلحة والدفائر بناء على اوراق عادرة من المتهم الثانى والثالث  
عشر ... وقتئذ اقواله بأن ما قام به كان نتيجة لحوفه على حياته مسبوقة وبالتحقيق  
مع المتهم الرابع عشر - بشير على حميدان - ذكر انه بعد اندلاع الاحداث كلف من المتهم الثانى  
بالاشراف على دوريات الاستخبارات وقد وفرت لهم اربعون سيارة نوع تويوتا وكان بينهم  
العشرون يسلم للمتهم السادس مبلغ خمسون الف دينار لويثا بعد خمسين دينار لكل عنصر  
واعترف بأن القوة التابعة له كانت مسلحة بالبنادق وانه وزع الدوريات على مناطق التوثر



(92)

مثل سوق الجمعة وفشلوم ووسط المدينة وكانت التعليمات الهادفة اليهم من رئيس  
الغرفة المتهم السادس وفي التهم المتأخرى هي من المظاهرات بأية كيفية ومنعها من الوصول  
الى الساعة الخضراء بل منعها من التجمع... وأضاف المتهم بأن المتهم الثاني اجتمع بضمائم  
ألاستغبارات ووجه لهم العبارات (انتم جناء وخوافة ومتهربين من مواجهة المظاهرين)  
وصمهم على التقدي لهم بأية طريقة... واعترف باستلامه مبلغ خمسة وعشرين الف دينار من  
المتهم الخامس عشر لصفها على عناصر الدوريات وأنه أعدمها بمبلغ ثلاثة الاف دينار لنفسه  
ووزع الباقي ثم استدرك بأنه استلم مبلغ اثنا عشرة الف دينار دفعها لقائد سيق له هيمنة شقة  
له كان قد وضع عليها يد... وختتم أقواله بأنه سيزور الدوريات بناء على تعليمات المتهم الثاني  
الذي نقلها له المتهم السادس والخامس عشر وكانت تنص بنفع المظاهرين بأية طريقة  
وبالتحقيق مع المتهم الخامس عشر عبد الحميد عمار وأحمد... ذكر أن المتهم الثاني كان يدير عمليات  
جلب الممرات من طريق شخص من الشاطئ يعني عم أحميش حيث كان يكلفه باستقبالهم وإيصالهم الى شمال  
البلاد وتوزيعهم على الجبهات... وأضاف أنه بناء على تعليمات المتهم الثاني استلم مبالغ مالية  
من المدعو بشير سعد ثم يقوم بدورها بتسليمها الى المدعو (محمد غرس الله) حيث سلم له مبلغ  
خمس مائة و تسعمائة الف دولار الذي أعاده بأن هذه المبالغ قام بتسليمها للمدعو خليل  
ابراهيم المسؤول عن تفعيل العدالة والمساواة يدور... وأضاف بأنه سلم المدعو عمر أحميش  
مبلغ ستمائة وستون الف دينار، ومبلغ ثمانون الف دينار، ومبلغ افرمائة الف دينار بناء على تعليمات  
المتهم الثاني لصفها على حيانة مركبات المرتزقة ووقودها وتوفير التموين لهم... كما ان التهم  
التأخرى كلف المتهم العشرون بالانتقال الى المدعو خليل ابراهيم ومجموعته المتمركزين بكلمه لسلام  
كل مرتزقة مبلغ الف دينار... واعترف التهم بأنه سلم مبلغ مائتي الف دينار للمدعو حسين العائبي  
لتأمين اجهزة اتصالات وتجهيز محفل كلف بأعداده من قبيلة الصيحات... كما مر في بناء على تعليمات  
المتهم الثاني مبالغ مالية كبيرة لأصحاب تشاركيات تولت تكوين المجموعات المسلحة التابعة للمتهم  
السادس في الزاوية الغربية ومبالغ اخرى لتشاركيات تولت تكوين جماعة محمد توفيق في ككله  
وفيما يخص المخرات ذكر المتهم انه شاهد كرتونات داخل مكتب المتهم الثاني وأنه علم من مدير مكتب  
المتهم الثاني انها حيوب القلوسة وقد نقلت هذه الكمية بناء على تعليمات المتهم الثاني من قبل مجموعة  
من الامن الداخلي بعد ان استلم منها الفريق على الفيتوري صند وقين... وعن الاجتماعات الامنية  
ذكر ان المتهم الثاني عقد عدة اجتماعات امنية مع المتهم الثالث والرابع والخامس والسادس وغيرهم

(93)

ولكنه لا يعرف فعلى هذه الاعترافات... وبالتحقيق مع المتهم السادس عشر جبريل عبد الكريم الكادى  
اعترف بأنه المسؤول عن السلاح الجوي ومن ثمة السيطرة على العمليات الجوية تابعة إليه وان  
طلقات الطيران الحرس من قاعدة القرطابية كانت تستهدف أرتال الثوارين البريقة ورأس لانوف  
واعترف بأنه كان يتلقى التعليمات من معمر القذافي عن طريق الهريفة وان اعترف بأنه لم يدر  
إليه تعليمات بتعبئة طائرات نوع بوشن بقنابل (500 كجم) واستهدافها على الهدف أرضية  
مختلفة إلا أنه لم يتمكن من تنفيذ هذه الخطة... كما كانه القذافي بتفصيل مخططا مزارينيه وقد  
نقلت طلقة لظائرين نوع (موقوف) اعابها نهاية المخطط... وادفان بأن عدد الطلقات لم يقل الى  
مناظرة واعترف بأنه طلب منه قصف اداة ممراته الكائنة بقلب شينيه وقد كلف طائرة عمودية  
نوع (مح 35) أقلعت من قاعدة الوطنية وقصفت كواشية البرادعة الموجودة عند شاطئ البحر  
واستخدم في ذلك حواريخ حمرة (مح 5) وبالتحقيق مع المتهم السابع عشر عبد العال  
ابراهيم العبيد اعترف بأنه كنت مترد اليه رسا تل مشفرة من عبد الواحد نور رئيس الحركة  
الشعبية لتحرير دارفور تتعلق بحلب المرتزقة لقمع الثوارين ليبيا وان هذه الرسا تل  
كانت تترد الى قسم الشؤون السرية حيث يتم فك شفرتها وعرضها عليه ثم يقوم باعائها  
الى المتهم الثامن وان هذه الرسا تل كانت تترد عن طريق المدعو يوسف مرعوم الذي يعلم بأن له  
علاقة بعمليات جلب المرتزقة... وبالتحقيق مع المتهم الثامن عشر محمد ايو بكر  
الذبيب... ذكر بأنه خلال فترة الاعدات كان الصرف يتم على التجهيزات الامنية والمخافات  
والاعاشة والمركبات وعلى السلاح والعتاد كما تم صرف اموال كثيرة على الجحافل القبلية الى  
شركات من بعض مسؤولي الدولة ومنها جعل قبيلة النوايل الذي شكله المتهم الثالث وهو  
النواحي الرابع الذي اشرف عليه المدعو بلال الزايد ومعهم المتهم الثامن وان عمليات الصرف  
تتم بالمخالفة للقانون المطاى للدولة وقانون ائتمانية بتعليمات من المتهم الثالث  
كما ان الصرف يتم ايضا على الاعلاميين مثل يوسف شاكير وديفا على المعتمدين بالساعة المخضرون  
الذين عيشهم المتهم الاول والثالث وكذلك المدعو عبد الله منصور... وهو وجهته بالمخاضات العادية  
منه في فترة الاعدات والى تفيد يعرف مبالغ مالية لجهاز واشغاع موجهة الى أمانة المالية  
ومعرف ليبيا المركزي اعترف بهدو ما عنه تنفيذ التعليمات المتهم الثالث... كما انه حصة  
الحشد الذي يفيد صرف مبلغ عشرة آلاف دولار لشخص يدعى (محمد جمعة التهمومي)  
الذي استلم المبلغ نيابة عن المتهم السابع ولكنه لا يعلم سبب الصرف... وهو وجهته بشبهة الاقرار



(94)

بالمال العام... اعترف بأنه قام بالعرف بالخيانة لقانون الميزانية والقانون المالي للدولة على جهات أمنية عسكرية ومتطوعين لقمع التوار غير انه لم يكن صاحب القرار بل مجرد قائم للتوقيع وبالتصديق مع المتهم التاسع عشر المبروك محمد المبروك مسعود ذكر بأن المتهم الخامس التقى بمجموعة من سكان قرية السلامات بمدينة الرعييات ومنهم السني أحمد العيش وعلى عمر الفتي ومحمد فليحة عمر وقد قدموا له اسمااء متطوعين لصالح النظام وقد اتفق معهم على ذلك وأرسله معهم الى المتهم الرابع الذي سلمهم عدد (87) بندقية وشملت ذخيرة لكل بندقية واقفاً بأن المتهم اجتمع مع ذات الاشخاص واتفق معهم على تشكيل جحفل من الرعييات والمناطق المجاورة لها واعدت قوائم باسماء المتطوعين واتخذ من منطقة الجوش مقر له وكان الجحفل بأمر المدعو (على عمر الفتي) وقد صدرت له تعليمات بأن يذهب الى المدعو السني أحمد العيش الى الفريق الهادي اميرش وقد ماله قائمة بالاسماء المطلوبة للجحفل وقد عرفت لهم وهي تتنقل في عدد راجعتين (14,5) وعدد اثنين دوشكة واربع قوادف هاون وعدد كبير من القوادف والبنادق واربعة مركبات موضوع عليها راجعات ومدافع (14,5) واعترف المتهم بأنه اتفق مع المتهم الخامس على تسمية التشكيل بتشكيل السمود وان الهدف من تشكيله هو مواجهة التوار في الجبل الغربي... واقفاً بأنه في نهاية شهر يوليو 2011 م بلغ بتعليمات صادرة اليه من المتهم الخامس تقضى بأن يذهب الى معسكر (77) وبالتحديد الى العقيد رضوان فانتقل اليه وسلم منه مركبة مشحونة بصواريخ راجعة وصناديق ذخيرة دوشكة كما استلم مستند الصرف الصادر باسم المتهم الخامس وقد طلب منه نقل هذه الدفائر لمنطقة الجوش وقد املوا ان يتم توزيعها على المتطوعين... واعترف المتهم بأنه ذهب الى مقر المدعو عبد الله منور بنادر على تعليمات المتهم الخامس حيث تسلم منه وقفي بهما سلاح عبارة عن هاون سام (7) المحمولة على الكتف وكان الغرض منها ضرب الطيران المدني الذي كان يستخدم يهبط الزنزان... وفي تمام اقواله اعترف المتهم بها اسند اليه... وبالتحديد مع المتهم العشرون عبد المجيد سالم الزرقي ذكر ان دوره خلال الازمات اعتباراً من نهاية شهر 3/2011 م اقتصر على استلام المبالغ وتسليمها الى المتهم الخامس عشر... واعترف بأنه في شهر أغسطس اتقل به المتهم الخامس عشر وطلب منه الحضور اليه وعند لقائه به سلمه مبلغ ستة وتسعون الف دينار وطلب منه ان يسلمها للعسكريين بمدينة ككلة تابعين الى لواء المغاوير وقد ذهب وسلم كل واحد من العسكريين الف دينار وقد لاحظ انهم يحملون اوراق هوية ليلية الا انهم لا يجيدون الحديث باللفة العربية كما اعترف انه

95

اعتباراً من شهر مارس 2011م كان يسلم يومياً مبلغ خمسون ديناراً لكل عنصر من العناصر التابعة للمتهم السادس، وبمبلغ خمسة وعشرين ديناراً لكل عنصر من عناصر إدارة الاستخبارات والمدين قلعوا من المتهم الثاني بالقدر نحو القبض على التوارس. وبالتحقيق مع المتهم الواحد والعشرون عمرو محمد النمراني... أعترف بعمل عمليات تهريب غير شرعية للميناء طرابلس ومخافة الشباب بإرسال افارقة نحو إيطاليا وأوروبا للضغط عليها لتعديل موقفها من الثورة الليبية. كما يشرف على هذه العمليات المتهم الثاني اخافة الى الكنيال القذافي واستعانوا في ذلك بثلاثة من كبار الاشخاص من ذوي السوابق في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية حيث كان مرافقاً سيد بلال يعرج بالافارقة خلال شهر 3/2011م وكانه سوق للفاسفة... واعترف بفرق قاربين كان على متنهما مئات من الافارقة بسبب الحمولة الزائدة وقد فرقت احدها بميناء طرابلس والآخر بميناء الشباب... وذكروا دوره في تقديم حركة الملاحة للبركات... وبالتحقيق مع المتهم الثاني والعشرون... على المتطرف خليفة الزوي، ذكر انه يعمل بجهاز الان الحارص وان رئيس الجهاز المتهم الخامس خلفه عند اندلاع الثورة بوافقة المدعو طبروك محمد الطبروك الى لقيبة محمد القرني، وذلك لتقريبها لسلامة مركبة محملة بالاسلحة قام بقيادتها الى مقر الجهاز حيث تبين له انها محملة بمئات رشاش نوح (ب ك ت) وأربعون قنبلة يدوية وعناديق صغيرة رشاش... كما طلب منه المتهم الخامس الذهاب الى مقر جهاز تنمية المركز الادارية حيث استلم عدد اثنا عشرة سيارة نوح (مقش لا نمر) وثمانية نوح (شفروليت) وقد وقع ثمانية منها بالجهاز وأودع البقية لدى قريبه خالد الطوباس... ووافق المتهم بأن المتهم الخامس شكل بالتنسيق مع المدعو السن أحمد العيش وعلى عمر الفتى ومحمد خليفة عمر جماعة مسلحة اتخذت من مساكن الجوش مقراً لها، كما كان يزود المدعو يوسف شاكير بمعلومات لتكون موضوع الحفلات التي يقدها في برنامج عشم الوطن... ووافق المتهم بأنه ذكر للمدعو يوسف شاكير بأن برنامجا جديتمير الفتنة بين اللبيين... فأبلغ عنه المتهم الخامس الذي غلب وطلب منه ان يعنى يوسف شاكير ما يطلبه... ووافق بأنه كان يعلم بالاعتقالات التي يفقد لها المتهم الخامس مع قادة الازمزة الاضية قتل المتهم الثاني والرابع وكذلك عبد الله مشهور والتماني خالد والسوس الرزقة وبموجبته بما اسند اليه اعترف بأنه جلب الاسلحة لمقر الجهاز الا انه لم يكن يعلم بأنه سوف يستخدم ضد اللبيين... وبالتحقيق مع المتهم الثالث والعشرون نوري الهادي الجلاوي... اعترف بأنه قدم تقارير برقوق معلومات امنية للمتهم الثاني وذلك لاغير كلنه



(96)

بنشر قوته العمومية التي يبلغ قوامها ألفان و مئتان عشرين مدينته مزارا بلس و مدينته ثمرات  
مشوالة ... كما ان المتهم الخامس عشر طلب منه متابعة من انشقوا عن النظام و مده بأسماء للتحرر  
عنها و قد قام بالابلاغ عن متظاهرين مناهضين للنظام في عمدة، كما يبلغ عن الضباط الذين انشقوا  
على النظام من مديرية امن و مدينته ... كما قام بالقبض على عدة اشخاص قاموا بالتمسك بالكتابة  
على الجدران ... و بالتحقيق مع المتهم الرابع والعشرون - جمال على - عمدة الشاهد اعترف بأنه  
استدعى في شهر مايو 2011 م قبل العقيد صباح الواعر و العقيد سعد الغرياني و ابلفاه تعليمات  
المتهم الثاني التي نقلها لهما العقيد بو عجيله خير الذي يطلب فيها تفخيخ مركبات لإرسالها الى  
مدينة بنغازي و تفجيرها ... ثم التقاه المتهم الثاني بما شره و طلب منه تفخيخ عدد كبير من السيارات  
قائلا له (انها معركة) و على اثر ذلك باشر العمل في تفخيخ المركبات بمنطقة السراج بعد ان وفر له  
المتهم الثاني عدد عشرة اجهزة نبال بها مينة الرغني البات و قد تولى الجانب الفني المتعلق  
باعداد ابرة التحكم لعدد خمسة مركبات نوح شفروليت و هو ندي سوناتا و دبل كابينه حيث قام  
بوضع المادة المتفجرة في تجاويف مختلفة من المركبات و قد قام به لك كل من المتهم التاسع والعشرون  
سعيد الغرياني و المتهم السادس والعشرون محسن الهادي اللومعي و المتهم الخامس والعشرون  
عبد الله ابو التاسم الشعلاني تحت اشراف العميد منصور جابر ... و كانوا يضعون على المواد المتفجرة  
من المتهم الثالث عشر رضوان الهادي ... وان المدعو عادل الجبو كان يحمل المركبات و هو من يتولى  
نقلها الى بنغازي عبر اعزاز ... و اخاف بأنه طلب في احدى المرات نقل كمية المادة المتفجرة  
التي توضع في المركبات الا ان المتهم التاسع والعشرون رفض قائلا له (أنا بنى نقتل دين الله  
بوشنقة) و ذكر ان احدى السيارات التي قاموا بتفخيخها انفجرت اقام فندق تبستي و اعترف  
بأنه استلم مركبة نوح شفروليت مكافأة له مما قام به ... و بالتحقيق مع المتهم الخامس والعشرون  
عبد الله ابو التاسم الشعلاني ... اعترف بما ذكره المتهم (جمال الشاهد) و انه اشترك في تفخيخ مركبتين  
نوح (هواندي سوناتا) كما اشترك معه في ذلك المدعو سعيد الغرياني و المدعو محسن اللومعي  
و كانوا يضعون المادة المتفجرة اسفل الأبواب و الكوفنو الخلفي و أسفل نظام محرك المسافات  
و انه علم من المتهم سعيد الغرياني بأن السيارات سيتم تفجيرها في مدينة بنغازي مسجلا علم من المتهم  
الثاني عبد الله السنوسي ... و بالتحقيق مع المتهم السادس والعشرون محسن الهادي اللومعي  
اعترف بأنه اشترك في تفخيخ عدد خمس سيارات برفقة المتهم سعيد الغرياني و جمال الشاهد  
و عبد الله الشعلاني و اخاف بأن المتهم الخامس ابو زيد محمد و رده كان على علم بما يقومون به

97

= وبالتحقيق مع المتهم السابع والعشرون محمد خليفة الوائلي اعترف بأن المدعو ابو عجيله  
غير طلب منه اعطاب كل من (جمال اللومى وسعيد الفريانى) بالذهاب الى المتهم التاسع  
الذى يريد تكليفهم بمهمة وعند ما ذهبوا معه وامساعده المتهم الخامس عشر الذى طلب منه اللقاء  
بالمدعو عبد السلام حموده وعندها التقوا بالاخير طلب منهم تفخيخ مركبات لتفجير داسر وبالتحقيق  
مع المتهم الثامن والعشرون ابو عجيله محمد فخير سعور اعترف بأن السيد عبد السلام حموده مدير  
ادارة العمليات بجهاز الأمن الخارجى طلب منه ارسال فنيين الى المتهم الثامن وقد نفذ المطلوب  
وعلم ان المهمة هي تفخيخ سيارات وارسالها الى بنغازى لتفجيرها وقتل القطريين الرئيس  
الموجودين ببغداد... وبالتحقيق مع المتهم التاسع والعشرون سعيد ابو الهيثم الفريانى  
اعترف بأنه التقى بالمتهم الثامن على الفراد وكان معه كل من المتهم محمد الوائلي وعبد الله الشعلان حيث  
طلب منهم المتهم الثامن تفخيخ عدد من المركبات لتفجيرها فاباحه بأنه بحاجة الى معدات والاسفانة  
بالمتهم جمال الثالث وانتهى الاجتماع بأن طلب منه المتهم الثامن الاستعداد للعمل هو وعده بأنه  
سوف يوفر له ما يحتاجه... واعترف بالمتهم بأنه اشتركت في تفخيخ خمس مركبات وكان معه كل من المتهم  
جمال الشاهد وعبد الله الشعلان ومحمد اللومى... وان المادة التى استعملوها في التفخيخ هي  
نوع (سا تشكس) وكان يوفرها لهم المتهم رفوان الهامى... وأقر بما نسب له المتهم جمال الشاهد  
من انه رفض انقاص المادة المتفجرة وذكر لهم عبارة (ان بنى نقل دين ايه ابوشنن)  
وقتم قوله بأن المتهم الخامس كان على علم بما يقويون به... وبالتحقيق مع المتهم الثلاثون  
= محمد احمد فخر الحناشى... ذكر بأن المتهم الثالث طلب المدعو فرج الحناشى - بالاشرف  
على جعل النوايل وان كان الاخير كان يتصل به للمطالبة بتوفير المركبات للجعل ومبايع  
عالية للاعاشة وقد استلم المدعو فرج الحناشى عدد من المركبات لايكمنه تحديدها اضافة  
الى مبلغ نصف مليون دينار كما استلم السلاح للجعل من المتهم الرابع... واعترف بالمتهم بأنه  
حضر الاجتماع الذى عقده المتهم الثالث مع قادة الاهدنة والامنية ولهم الهادى احميرش  
وابوزيد دويره وعبد الله السنوسى ومحمود رضى والتهاوى فالد وغيرهم وقد تناولوا الاجتماع  
ثلاثة امور هي: تنفيذ العديد من المستهدفين من المتطوعين... تدريب المتطوعين... الزايل والرتبة  
كما تناولوا اجتماع توفير المركبات ليعامل مناطق غرب طرابلس من اجل الزحف  
على الجبل الغربى... واعترف بأن المتهم الثالث طلبه باستلام قوائم المتطوعين  
تم احوالها بناء على طلب المتهم الثالث للمدعو محمد بشير سعد حيث كان الهدف انشاء قوة



(48)

حماية طرابلس غفسي لها مقر الشركة ... واعترف بأنه اتقل بالمعروف في المناشئ بناء على طلب  
 المتهم الثالث وافد منه التمام عن العدد الذي التحق بجعل النوايل وبلغ به المتهم الثالث.  
 واخاف بأن المتهم شكل لجنة كمرالامول المملوكة للمنشقين برئاسة المدعو بلعيد المشري، والله طلع  
 ايضا بأن يجتمع بعدد من الامن الخارجي والامن الداخلي والتسجيل العقاري لجميع المعلومات  
 على المنشقين ... وبالتحقيق مع المتهم الواحد والثلاثون عويدات عند دور التوقيم بالوجه اعترف بأنه  
 كان يشغل غرفة غرفة العمليات بمكتب اقال الجان التورية واعترف بأن الغرفة كانت تجتمع  
 لوضع اليات لمواجهة الرفع ولتفهم المقاهرات في مدينة طرابلس التي كانت تتفرج بعد صلاة الجمعة  
 وان دوره كان يتمثل في التعرف المالك على الفرق الثورية المنتشرة في مدينة طرابلس واعترف  
 باستلامه لعشرات من المركبات نوع شيفروليت قام بتسليمها للشباب الثوريين العاملين  
 في الميدان ... كما استلم مبلغ مالية من المدعوتان الذي يمكن منها مبلغ مليون دينار تم خصم  
 الف دينار تم تحويل بقية خمسة ملايين دينار وقد صرفت هذه الاموال على المجموعات  
 الثورية التي شكلت دوريات ثابتة ومتحركة مهمتها وقف المقاهرات ... واعترف بأنه عرف  
 مبلغا ماليا لمجموعة من الثوريين كانت تشغل في منطقة أبو سليمان نظير الاعمال التي قاموا بها  
 والتي لا يعرف تفاصيلها ... وبمواجهته بالادعاء ذكر بأن قيامه بعرف الاموال كان لهام  
 توريه وانها تمت بالمائة للتأونات ... وبالتحقيق مع المتهم الثاني والثلاثون عمار  
 الميروك النايضي اعترف بأنه بعد اندلاع ثورة 7 افريل ركب برفقة المدعو عمار عويده  
 الى المتهم الرابع وانهما استلما منه مبلغ خمسمائة الف دينار لفرض الدعم الا من حيث  
 شكلت لجنة للعرف على البويات شترهونه ... واعترف بأنهم شكلوا جفيل من ابناء المنطقة  
 اسمه جفيل الشقينة وضع على رأسه العقيد عمران صالح، كما شكل جفيل اخر من ابناء شترهونه  
 بطلابلس اشرف عليه المدعو عز الدين الهنشيري ... واعترف بأنهم اجتمعوا في شهر يوليو  
 2011 م واستلموا قواهم المتطوعين حيث بلغ عددهم اربعمائة شاب اعالوها للمدعوات  
 عبرش لفرض انشاء الجفيل ... وبالتحقيق مع المتهم الثالث والثلاثون عاصم على مادي  
 العياشي ... ذكر بأن المتهم الخامس عشر طلب معه المعلوم مع شخص لا يعرفه لمساعدته في تحميه  
 احتياجات التموين والاسلحة والذخيرة لعدد مائتي شخص لم يكن يعرف انهم من المرتزقة  
 وبمواجهته بما اسند اليه انكره وأكد على اقواله من انه لم يكن يعرف انهم مرتزقة ... وبالتحقيق  
 مع المتهم الرابع والثلاثون - محمد رمضان الشطيبة ... اعترف بأنه يتبع كتيبة المشاة التابعة

للواء (32) وقد أمر بالالتحاق بجهة ممراتة محور تاوورغاء وقد بقي هناك الى ان تم تحرير من التوار  
 وكان مسؤولاً عن المطعم وقد اعزاليه أمر الكتيبة حميد بوزن تايه عند وقين يحويان عبوة هاونسة  
 امريكية وأمره بوضعها للجنود في الأكل الا انه لم يفعل... وبالتحقيق مع المتهم الخامس والثلاثون  
 عبد الرحمن عبد السلام القماطي... اعترف بأنه أثناء الاعدات استلم بناء على تعليمات المدعى عثمان الديكي  
 سيولة نقدية تقدر بحوالي سبعة وثلاثون مليون دينار وعبالغ افرى لا يستطيع معلوما وان سلم هذه  
 المبالغ الى اشخاص منهم عبد الله منصور وعبد الله السنوسي... وبمواجهة بتهمة الاضرار الجسيم  
 بالمال العام كونه قام به صرف العهدة التي تقدر بسبعة وثلاثين مليون دينار بالمخالفة للقانون  
 اعترف بفعل ذلك وببرفعله بأنه موقفه ينفذ التعليمات... وبالتحقيق مع المتهم السادس والثلاثون  
 = على عبد السلام الليد... اعترف بأنه استلم خمس عهدة مالية الأولى بقيمة مليون دينار صرفت  
 على مسيرة علم الشمل وعهدة افرى بقيمة ثلاثون الف دينار صرفت فمسة عشر الف دينار على  
 ميدان الشهداء والمعتصمين فيه... وفمسة عشر الف دينار صرفت مكافأة لبعض الاشخاص وعهدة  
 مالية قيمتها مائتي ألف دينار سلمها للدعوى ابراهيم على وقد منها المدعى عمران بوتراع عشرة آلاف  
 دينار ومائة الف دينار صرفت في اوجه متنوعة... واعترف بأنه كان من ضمن اللجنة المخارطة  
 عهدة مالية بقيمة سبعة وثلاثون مليون كانت في ذمة المدعى عبد الرحمن القماطي وطلبت  
 اللجنة اقرارها الا انها لم تجتمع بشأنها... وبمواجهة بتهمة اضرار جسيم  
 بالمال العام وكونه سلم بمبالغ مالية لأخرين بالمخالفة للقانون اقر بذلك وببرفعله بأنه  
 كان ينفذ ما يهر اليه من تعليمات... وبالتحقيق مع المتهم السابع والثلاثون اعترف  
 = بأنه كان بعضوية لجنة مراجعة مصروفات العهد المالية ورغم انه يتبين له من خلال مراجعة  
 عينة من النواتج ان ابرارته غير صحيحة ورغم ان اللجنة لم تجتمع الا انه وقع على التقرير  
 الذي جاء فيه بأن اللجنة تؤكد على صحة الارقام والمستندات التي تمت مراجعتها وهو ما يوجب  
 اعتمادها... كما اعترف بأنه قام بالتوقيع على مكاتبات موجهة الى ادارة العمليات بصرف  
 ليبيا المركزي تتعلق بصرف بمبالغ مالية بالعملة المحلية والعملة (صالح اشخاص بناء على طلب  
 المدعى عبد الكريم الشبل مدير الادارة العامة للخزانة الموقوع عليها ارقام المتهم الحادي عشر  
 بناء على تعليمات المتهم الثالث وكل منه المبالغ كانت تحمل على بند العمل السياسي  
 رغم انها لم تكن في اطار العمل السياسي... وخطتم اقواله بأن ما قام كان تنفيذاً للتعليمات  
 = وبإعادة التحقيق مع المتهم الاول... سيف الاسلام معمر القذافي اعترف بخروج مفاهرات



100

سلمية مناهضة لحكم والده في تاجورام ووقد شهدت لهم مجموعة مساحدة من المواليين للنظام وقدلت شذنين امام مسجد بتاجورام... واعترف بأنه اقل بالهكم منذ الغنيمى وطلب منه ضبط الامن... واعترف بأنه كان يتصل بالمسؤولين لمعرفة اوضاع المعارك، كما اعترف بأنه قام بالتعريض لتسليح الشباب وقام فعلاً بتسليح شباب اليوسليم المتواجدين امام باب العزيزية... واقرباً كان هناك العديد من البعثات امام باب العزيزية... واعترف ايضاً باجتماعه مع الفعاليات الشبابية للقبائل وكان الهدف من هذه الاجتماعات الدعم العنوي وبث روح الفتنة بين افراد الشعب ليفرب بعفه بعضاً لكن يدعم موقفه وينتد حكمه... واعترف بانقاله بالمسؤولين وقادة الجبهات مثل على الزبيدي امر منطقة تاورنما والبعثات المحمودة وعبد الله السنوسى ومنه... كما اعترف بتنظيم عمليات لهجرة غير الشرعية الى ايطاليا واوربا وأنه كان يهدر التعليمات للمتهم العاشر واعترف باقواله هذا اخبر عنه وعلمه بعوت الافارقة الذين غرقوا نتيجة ابحارهم على قوارب هيد قائللاً (ما المشكلة في ذلك)... كما اعترف بأنه اهدر تعليمات للمتهم العاشر بتكليف زوراق وقاطرات ولا نشأت لتنفيذ مهام قتالية واعترف بما قاله المتهم العاشر من حول هذه المسألة... واعترف بحرف مبالغ مآلية على المرتقة الدين جلبهم المدعو فليل ابراهيم رئيس حركة العدل والمساواة وعمن منادى وعبد الواحد نور واعترف بأنه عرض على قتل من يعارض نظام والده وأنه كان يتابع المعارك (ويطلى الشرق والبارقة) وأنه سلب الناس في اليوسليم وحشهم على القتال وامتشق السلاح في بنى وليه بل وقام بالحجم السلاح على المركبات وان انفاره جلبوا ثلاثة اشخاص جرحى وارادوا قتلهم امامه الا انه طلب منهم نقلهم الى مكان اخر... واضاف بأن المتهمين الثانى والرابع كانا معه عندما قام بتسليح الناس وحشهم على قتل المتظاهرين... كما اعترف بقيامه بتجهيز مركبات وتغنيخها وارسالها لمدينة بنغازى واحداً ما قد انقهرت... واعترف بأنه كان يهدر التعليمات للخلايا التي كانت تعمل داخل المدن الشرقية وأنه يدعها ما ليا ويهدر لها السلاح عن طريق مصر والعراق وافاف بأنه كان يخطط للسيطرة على البترول ولكن جهة ممراته استنزفت قوته واعترف بأن المتهم الثانى كان يخطط معه لجميع هذه الاعمال واعترف بارسال القبول الافارقة لقتال التوارى ممراته... واعترف ايضاً بأنه في اليوم الذى اشيع فيه هروب والده الى فنزويلا كان يتابع الاوضاع ويهدر التعليمات وأنه اجتمع مع المتهم الثانى والثالث والرابع والخامس وحشهم على قمع المظاهرات، كما اجتمع مع العقيد على الزبيدي والوزام الهكول وغيرهم

101

وعندهم الكفوف للساعة الكفوف لمنع المقاصرات وانه جهزت قوة لهذا الغرض كانت على متن مركبات  
موضوع عليها رشاش (14,5) وعلى رأسها العقيد بلعيد حيث أطلقت النار على المتظاهرين لمدة  
ساعتين... وبسماع شهادة المدعو الهادي اميرش ذكر ان المتهمين الاول  
والثاني والثالث والرابع اخافوا الى عبد الله منور والتهامى فانه كانوا يريدون اللازمة  
مع مصدر القذافي وانهم بالتسوية معه افقدوا فكرة الجماعات القبلية المسلحة وان جميع المسؤولين  
الذين ذكرهم البغدادي المدعوين ولهم الوزير دودو وعمر توش وحسن الوعشي ومحمد الشريف  
ومحمد الزوي كان لهم دور في تشكيل الجماعات القبلية المسلحة. وذكر بأنه قام بهرف السلاج  
الذي طلبه المتهم الخامس لمجموعة من قبيلته الرعيات، كما سلم له السلاح كجهاز الراديو الخارجي  
كما سلم له صواريخ نوح (سام 7) من اجل ان تقوم المجموعة التابعة له باستقاط الطائرات المدنية  
التي كانت تهبط بالزنتان... وافاد الشاهد بأن المتهم حسن الوعشي كان فاعلا في ما يتعلق  
بقبيلته الحرات حيث قام بحشد مجموعة من بنائهما ونهب شقيقه (محمد) مسؤول عنهم وقد  
سلمه السلاح والذخيرة اللازمة، كما كان للمتهم حسن الوعشي دور في تشكيل كتيبة ناصر بيتر  
الغني ونهب شقيقه (عزام) معاونا لأمور الكتيبة لعلاقته الوطيدة بأسرة مصدر القذافي  
وافاد الشاهد في شأن الاجتماع المنفقد بتاريخ 15/11/2011م ذكر بأن هذا الاجتماع حضره  
المتهم الثالث والثاني وغيرهما وكان الهدف منه تشكيل قوة لتفجير مدينة مرارة قوامها  
خمسة آلاف فرد من المناطق المجاورة والجان الثورية والحرس الشعبي والجبال والى يتولى  
المتهم الثالث توفير المركبات والاعاشة والمتهم الثاني الاسلحة والدفاثر وقد كان هذا  
الاجتماع بتفصيل بين المتهمين الاول والثاني والثالث وفي شأن المندوبات ذكر الشاهد  
ان المتهم الثاني هو من تولى امر الاقراض الخفية وان الوحدات التابعة له كانت تقوم بهرف  
وتوزيع هذه الاقراض على الجهات مسودة الشاهد ان المتهم محمد الشريف باعتباره أمين  
القيادة الشعبية للتواحي. قام بالاجتماع بالتباعد لتحشيد افراد... كما ذكر الشاهد  
بأن المتهم الثالث اتفق به وطلب منه ان يضم افراد الكتيبة (412) التي كانت تقاتل في البريقة  
الى مجموعته وحفل النوايل للقيام بهمة في منطقة الفزايا التي اهلها من الامازيغ  
وقد حفل حفل النوايل الى تلك المنطقة واشيع في ذلك الوقت ان مجموعة البغدادي  
قامت بعمليات اغتصاب ولكنه لم يتأكد من صحة هذه الاقوال... وفيما يخص المرتزقة  
ذكر الشاهد بأنه تم تجنيد مرتزقة من العمالة الموجودة داخل ليبيا ومن تم جلبهم من



102

طريق المدعو غليل إبراهيم الذي اتفقت المتهم الاول على اعفائهم حيث اجتمع بالمدعو غليل  
ابراهيم بغزة في الممارعة وانتت معه على اعفائهم المرتزقة وقد قاموا بالقتال في منطقة  
الجبل الغربي وقامت الفرقة الامنية بتسليحهم... ورافاف الشاهد بأن المتهم كان دائما  
يطلب تأمين المطالب القتالية وانه دائم الانتقال بالفرقة... وبسماع شهادة المدعو بشير  
محمد التارغني... ذكر انه يعمل معاون منسق مكتب الجمان الثورية وانه شكلت غرفة عمليات  
بمكتب الانتقال بالجمان الثورية كان من بين اعضائها المتهم عويضة غندور وكانت تجتمع كل  
اسبوع وتقوم بوضع الخطط لمنع دية مظاهرات وقد صرف لهذه الفرقة مبلغ خمسة ملايين  
ومجموعة من المركبات استلها المتهم عويضة غندور... واكد الشاهد بأن المتهم الثالث  
هو المسؤول عن الدعم اللوجستي لكل الجبهات، وانه قام بتشكيل جبهة النوازل بامرة المدعو  
بشير ماضي، كما شكل المتهم عيسى الوحيشي جبهة قاصي بقبيلته... كما ان المتهم الرابع  
كان مسؤولا عن العديد من الجحافل، وادان المتهم السادس ترأس الجمان القبلي... وبسماع  
شهادة المدعو محمد الصويحي العروسي ذكر انه فاجأ بجهاز الامن الخارجي وانه يعلم بأنه تم  
انشاء وتشكيل تحت اسم رواء والدعم الامني ضم عناصر الامن الخارجي بناء على تعليمات رئيس  
الجهاز كان مقره الشركة البرازيلية وكانت مهمته نشر دوريات داخل مدينة طرابلس وانه في يوم  
الجمعة الموافق 2011/2/25 صدرت التعليمات لعناصر الامن بالاعلاء في المساجد والابلاغ عن أي  
نشاطا وقد شاهد الحافلات تقل عناصر الجها فوجد ان اوتد واما لباس الدعم المركزي وانتشروا حول  
المساجد وفي ذلك اليوم سقط العديد من الشهد ارحيت وعلت خمسة وعشرون جثة الى مستشفى  
طرابلس... ورافاف الشاهد بأنه علم بتشكيل جبهة من ابناء الرعييات بناء على تعليمات المتهم  
الخامس... وبسماع شهادة الشاهد المدعو فرج أبوغالبية ذكر انه معاون لمدارة الاستخبارات وادان  
المتهم الثالث كان يعمل بالفرقة الامنية للحوول على السلاح والعناد للمتطوعين من ابناء منطقته وانه  
يعلم بأن للمتهم الخامس تشكيل من ابناء الرعييات... وفي شأن المرتزقة قال انهم كانوا يجلبون  
طريق المتهمين الثانی والرابع... وبسماع شهادة المدعى الاداري ذكر انه كان منسب للعمل  
بجمعية الدعوة الاسلامية وانه استدعى الى مكتب المتهم الثامن حيث وجد لديه عبد الله منصور وعبري  
شادي وصفي الزاوي وعرف ان هدف الاجتماع هو التنسيق في جلب المرتزقة من الطوارق لقمع  
المتظاهرين حيث سُئل عن رقم هاتف السفير الليبي في النيجر... ورافاف بأنه عند مغادرته ليبيا الى  
دولة النيجر طلب منه المدعو حسين الربيع ان يقوم على دعم الهجرة غير الشرعية بارسال افارقة من النيجر

الى قات لأن الهدف من ذلك افراسهم الاوربا وادامى موقفها من النظام وان هذا الامر طلب منه بناء على تعليمات المحكم الثامن التي نقلها اليه المدعو عيسى الربيع. ووافق الشاهد ان المحكم محمد الشريف اشتغل بالتنسيق مع المدعو (عبد الله منصور) على الدفع بموجبات الهجرة غير الشرعية الى اوروبا وطلب المرتزقة ولهذا الغرض وفر له عبد الله منصور مكتباً في مقر الجمعية وبيوت الإقامة وكذلك مركبات كما كان على تواصل مستمر مع المدعو (عبد الله شادي) مدير الخطوط (افريقية) الذي تولى نقل المرتزقة الى ليبيا. كما كان له دور كبير في دفع الاموال للاعلاميين لتشيويه ثورة السابع عشر من فبراير حيث قام بعرض مبلغ ستة وخمسون الف دولار للاعلامي (محي الدين عوف) من اجل التآمر على موقف الحكومة الليبية. كما قام بتشكيل جندل من منطقة النواحي الاربع.

- وبسماع شهادة الشاهد العتي أعمد العيش - فابعد شرفه من منطقة الرعيات ذكر انه التقى بالمحكم الخامس بمكتبه الذي سأل عن طلبه فعرض عليه ان يوفر لهم القام لقطع الهاتف من الحراسة المح الرعيات وان يربطه بشخص من الهندسة العسكرية وقد تم ذلك حيث استلم القام بمادة للافراد نوع (409) وقد استعملوا منها ثلاثة ترتيب عليها على مركبتين، كما ان المحكم الخامس سلمه مبلغ خمسة الاف دينار لتمويل للمجموعة المسلحة بالجوش سوبسماع شهادة المدعو - عمر توشوش ذكر ان المحكم القات كان دوره فاعلاً في تجميع المشود عن طريقه منسق القبائل - وبسماع شهادة المدعو خالد مرجع القليس ذكر انه كان يقيم بدولة بلغاريا وانه وردته رسالة من المحكم الرابع منور عن تقى على تشكيل لجنة لبيع بقات ومقولات شركة الجيا لبيع المواد المنزلية والكهربائية وتجهيزات الطاعم يملكها شخص يدعى (عيسى الجلاوي) من سكان مدينة مصراتة وكانت اللجنة بعنوية ورئاسة المدعو عبد العزيز مجاهد وعنوية لؤي عاشر ايفاً وقد رسل له رئيس اللجنة شخص يدعى فؤاد الفقه حيث اشترى بقات بمبلغ مليون دينار كما قاموا ببيع بقات قيمتها تجاوزت مائة الف دينار كما ان الحرس الشعبي استلموا بقات مجاناً بناء على تعليمات رئيس اللجنة وانه علم من هذا الاخير بأن المبالغ المفعلة من البيع قد دفعت كمكافآت لمكافآت الحرس الشعبي. وبسماع شهادة المدعو عامر عبد العزيز - الكميش (فابعد بجواز الاذن الخارجى) ذكر انه يعلم بأن اربعة مائة عنبر من اذرة الامن الرقائى الكموا بجهة مصراتة بناء على تعليمات المحكم الخامس بوزيد دورد. وبسماع شهادة المدعو علاج المبروك الزوى (أمين مؤتمر الشاطي) وشهادة المدعو على الفيل عقيل (أمين شتون) المؤتمرات بالشاطي. ذكر ان شها دقما بأنه وردت تعليمات من المحكم السابع محمد الزوى تقى



(104)

بأحالة كشوفات إلى ديانة مؤثر الشعب العام باسماء متطوعين للدفاع عن الوطن الا انه كان هناك  
عزوف عن القطوع... وسماع شهادة المدعو محمد جمعة عياد مدير مكتب جمعية الدعوة في تشاد. ذكر  
- انه شاهد المتهم الثاني يتردد على مكتب المتهم الثامن محمد الشريف وكانا يجتمعان بشكل متكرر  
وان المتهم محمد الشريف سلم المتهم الثاني عمارتين تحمل رقم (101 و 102)... وسماع شهادة المدعو  
- مفتاح مبراليو عيش (أمين مكتب الدعوة الاسلامية في النيجر سابقا) ذكر ان المتهم الثامن كان يرسل  
إليهم عبر مواقع الانترنت مشاهد لأتارقت الفاتو ومشاهد قتل وتغيب يرتكبها ما كان يسميه  
بالعبات المسماة لعرضها على الأتارقة وذلك من اجل تشويه ثورة السابع عشر من فبراير... وسماع  
- شهادة المدعو - نوري على عزو - مدير مكتب جمعية الدعوة الاسلامية بنزانيا. ذكر انه علم من موقفي  
الجمعية انه كانت هناك تحويلات مالية مشبوهة من جمعية الدعوة الاسلامية لصالح عدة اشخاص  
منها مليون ونصف دولار للمدعو (محمد البشاري) مفر من الاجل ومبلغ دفر للده محمد الدين عوف  
- وسماع شهادة المدعو طارق محمد بربود - أمين الخزينة لجمعية الدعوة الاسلامية - ذكر نفس ما ذكره  
الشاهد السابق مضمناً بأنه تم صرف مبالغ مالية أخرى لشخصات جمعية الدعوة الاسلامية في  
النيجر وعلى دبور كينا فاسو والنفال وأنه لا يعرف وجه صرفها وان جميع هذه المعروفات كانت  
استثنائية ومخالفة للقانون المالي للدولة وأنه لم يتم اقفال العهد. وافاف بأنه صرف مبلغ  
خمسمائة دينار للمدعو خالد تفتوش بناء على تعليمات المتهم محمد الشريف... وسماع شهادة  
- المدعو المهدي العري محمد الحفيظ - آمر ركن المناوبة الشعبية - ذكر انه حضر الاجتماع المنعقد بتاريخ  
27/7/2011 مع المتهم الثالث ومحمد بشير سعد وكان الاجتماع يدور حول عهد بناء القبائل وتوفير  
الدعم المالي واللوجستي للشود القبلية المسماة وتوفير المنع... وبإعادة سماع اقوال المدعو ميلاد  
- د امان ذكر ان المتهم الثاني طلب منه الاتصال بالمدعو اسماعيل الكرامي ونقل تعليماته بخفض  
شحن المركبات التي ستعبر اليه بالاقراص المذرة المعجزة بمقر جهاز المخدرات والتي ضبطت  
بمحاويات بهيئة الخفس وان المدعو اسماعيل الكرامي قد نفذ المطلوب... وافاف الشاهد ان  
المتهم الثاني شكل فجعل من القارعة شمس يرحل (الكاف) وضع على رأسه المدعو (عمر الهيد)  
و انه كان المسؤول عن الجماعات المسماة... وان جماعة مسماة من قبيلة الفارعة كان يترأسها  
ابن (محمد عبد الله السوس) شارك في القتال بمراتة والبريقة... وسماع شهادة  
المدعو - على محمد معتوق الزبيدي - عميد بكتيبة محمد المقرين وامر منظمة عمليات  
تاورنا... ذكر ان المتهم الاول قتل به يوم 27/2/2011 وسأله عن سبب تأخره في الزحف

(105)

على معرفة فاف بأنه لا توجد قوة من العسكريين وأن جل القوة من المتطوعين غير المنضمين  
فرد عليه المتهم الأول بقوله (عشمتنا وعشمتنا وداورنا وداورنا) تدخل مرة واحدة لأن مرة واحدة  
ينظرون إلى ليكم نظرة دنيئة... ونسوانت وأنتم تتبعونهم وصرخوكم من كل شيء ولده  
فرعتكم للانتقام ونيل حقوقكم المغفوعة من أدها إلى مرة واحدة. وافاف بأنه كان من نتيجة قمراني  
المتهم الأول لأدها إلى داورنا ما فعله المتطوعين من أعمال نهب وتخريب وحرق للمنازل  
بمنطقتي طهينة وكرزاز... كما ذكر الشاهد بأنه في شهر ٢/٢٠١١ م هز إليه ضابطين بمرتبة عقيد  
وسلماه عند وقتين وذكر له أنه أرسلهما إليه المتهم الثاني عبد الله السنوسي وهي جوب  
الشجاعة وأنه يجب أن يعطيهما للمقاتلين وقد تبين له أن الضدوقين يحويان اقراصا لونها  
سيتقالى على شكل دائري وقد سلمها للرئيس حميد بوزناية زوج عائشة القدافي وبعد أربعة  
أيام دخل المظعم الذي كان يشرف عليه ضابط من اللواء (32) بمرتبة نقيب لقبه (اشطيه) وقلب  
منه كوب من الشاي فابلقه أن التمرس به شاي وقد اذيق فيه جوب الهلوسة وعند ما تحدث  
عن هذا الأمر مع الرئيس حميد بوزناية فاضبره بأن هذه الاقراص لها تأثير على الجنود حيث تجعلهم لا يشعرون  
بالخاطر ويقدمون على افعال لا يمكن أن يقدموا عليها من حالتهم الطبيعية. وافاف بأن المتهم  
الثاني اتقل به وسأله عن كيفية تفرقه في الاقراص فاضبره بأنه سلمها للرئيس حميد بوزناية  
وأنه تحمل على كمية من الاسلحة من بينها خمس مركبات مجهزة برشاش (١٤.٥) من الطم الرابع  
مع فريضة مكون من عشرين جنديا وأنه كان دائم الاتصال للاستفسار عن الموقف العسكري.  
وبسماح شهادته المدعى ميلاد محمد الاشكيح ضابط بمرتبة عقيد أمر جعل قنصرى تاورنا.  
ذكر بيان بتاريخ 27 أو 28/2/2011 م أبلقه على الزبيدي بأن القوة ستقوم بالرفول إلى  
ممرات وأنها تلقت تعليمات بذلك من المتهم الأول. سيف الإسلام. وأنه لا يستطيع  
مخالفة تعليماته وقد دخلت القوات من جهة الشرق ولم يتمكنوا من السيطرة على  
المتطوعين حيث قاموا بالسرقة من داخل طهينة. وافاف الشاهد أنهم في يوم 6/3/2011 م  
دخلوا ممرات مع اللواء (32) مدعومين بالذبايات وبقي المتطوعين عند عمارات منطقة  
شاذلين إلا أن عدد منهم توغل داخل ممرات وقاموا بالسرقة وحرق المنازل بمنطقة كمرزاز  
وطهينة... وفي شأن الخدشات ذكر الشاهد بأنه بعد اسبوع من مغربه إلى تاورنا هزها بلان  
إلى المدعى الزبيدي وسلماه عند وقتين من المواد المفجرة وذكر له أن عبد الله السنوسي  
أرسلها له لتوزيعها على المتطوعين والعسكريين وأن هذه المواد قد وزعت على أفراد المتطوعين



106

وأنه أستم منها ثمانية قرص وقد أوصى المدعو موسى بن فقيرة آمر عمليات المتطوعين بإذابة هذه الأقراص في الشاي.. وأخاف الشاهد أن عناصر المتطوعين من أبناء تاورغاء كان نتيجة للكوافر المادية التي قدمتها اللجنة الشعبية العامة المتمثلة في مكانة شهيرة مقدارها ألف دينار ومركبة لكل ثلاثة متطوعين إضافة إلى ترميم المقيم الأول لأبناء تاورغاء للهجوم على الرائدة... وبسماع شهادة المدعو إبراهيم العيد اللوشة ذكر أنه عسكري يتبع اللواء - 32 - وأنه بعد خروج المتقاتلين في طريقهم كلنوا بالفردج إلى الشوارع مستخدمين ناقلات الجند (ب 52) وقد ألقى بكتاب يسمى مكتب الأمن والحماية بأمره الرائد (محمد منصور القدافي) وكان دورهم القبض على كل من يعادي القذافي وإيداعه بسجن عبارة عن كنفرة داخل معسكر الميرولك وقد لاحظ قيام المدعو (محمد منصور) بجلب كميات كبيرة من المواد المتفجرة في ضاوية على متن مركبة نوع (تويوتا اليوه) وأدعت بمخزن السلاح وكانت توزع على العسكريين وقد قام بتفحص هذه المتفجرات ومنها الترامادول والميتري والروغج ووجد أنه النائب وكان المدعو غير المحوات هو من يعطيها لهم وأنه استمع إلى حديث دار بين محمد منصور وغير المحوات حول هذه الأقراص وأنها تعرف بحبوب الشجاعة وأخاف الشاهد بأنه يوم 2011/8/20م قام بتفحص أقراص نوع الميتري وروغج وعند ما دخل الثوار إلى مدينة طرابلس أعد لهم محمد منصور تفليباته بإلقاء القنابل اليدوية على السجونيين بسجن الميرولك وكان عددهم اثنا وتسعون مما أدى إلى قتلهم جميعاً لأن المواد المتفجرة قد قل متعاطيها في حالة من اللاوعي... وبسماع شهادة المدعو ميلاد أبو سبيعة - ذكر أنه كلف رفقة مجموعة من عناصر جهاز الأمن الخارجي بحراسة مرفأ ليبيا المركزي وعند مرورهم بالساعة المحترقة شاهد أثار دمار غزيرة و آثار حرق مركبات وعجاجة متناثرة وقد كان ذلك نتيجة لقمع المتقاتلين حيث استفد من عناصر الحرس الشعب وجهاز الأمن الخارجي وكثيبة أحمد المقرئف الرماح الحمي من مواد صفة المتقاتلين... وفي شأن المتفجرات ذكر الشاهد أنه في يوم 2011/8/14م شاهد مركبة نوع تويوتا كانت مشحونة بكميتين تحتوي مواد متفجرة لتوزع بها على أعضاء جهاز الأمن الخارجي.. وأن هذه المواد جلبت من المقيم الثاني وقد عده العتيق محمد الأمير من شرب الشاي والماء المقدم في الجهاز لأنهم أذابوا فيه الأقراص المتفجرة... وبسماع شهادة المدعوة عينية أمجاد صالح الميرولك القدافي ذكر أنه عسكري بكتيبة الساعدي وأنه بعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير تم تجهيز عناصر الكتيبة للانتباه نحو مدينة بنغازي وقد رفعوا في قنلات وعند ما دخلوا إلى منطقة الوادي ألامر منظر لهم طاقم طبي على رأسه ضبيب يدعى (محمد) قام هو والطاقم الذي معه بحقق كل عندي

١٥٧

بدوى أنها عتقة أعظم هذه الأمراض وقد شعر بعد عتقه بارتفاع درجة الحرارة والشعور بالتهيج، وأفاد بأن مجموعة الخدمات التابعة للعقيد محمد السنوسي الفلاحيه والمعروفة الطيب قاموا بتوزيع أقراص بيضاوية الشكل لونها اصفر فاتح على الجنود وقد كان همون بينهم وقد علموا فيما بعد ان هذه الأقراص هي لأخضر نوع (الاستريك) وقد كان لهذه الأقراص أعراض واحدة تشعر بها منها الفرق الشدي وتنتج غلات الجسم والشعور بالعدوانية وقد استمر أطا لهم هذه الأقراص يوماً وكانت تؤرخ على أسماء الحامير الى درجة أنهم ادمنوا عليها وكان يتم طلبها عبر اللاسلكي منذ معروف لواء الجيش يريه نفس وأنه علم ان فاجط يدعى عيسى العجيلي هو الذي يقوم بجلبها من طرابلس... كما عرف لهم مخدرات أخرى المشتهر بين الجنود باسم العقاقيريات لتشابه لونها بلون ملابس المعاققة وان من أعراضه شد الغلات وقوة التحمل وكان يشعروا غيب نفاطيه أن البطالون الذي يرتديه مشدود على جسمه وأفاد بأنه كان يمنع عليهم عدد اللوجيات والمشتريات الساخنة بل كان يقدمها لهم الجيش... وبسماح شهادة المدعى مسعود بشير المرادي رئيس مكتب مكافحة المخدرات بطرابلس ذكر انه بعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير صدرت اليه تعليمات من رئيس الجهاز بتكليف دوريات الأستلام أربع حاويات كانت مشحونة بأقراص مخدرة نوع شرابادول بثمانية أمتاف سرباء على تعليمات رئيس الجهاز قام بعرف كمية من الأقراص ملصوب الفرقة الأمنية الفاجط قاله الحراس حيث عرف له اثنتان وعشرون صندوقاً كما عرف أحد عشر صندوقاً الفاجط يدعى هلالج حواشي وعرف ثلاثة وثلاثون صندوقاً ملصوب الفاجط يدعى سليمان حواشي... وختم الشاهد أقواله بأنه يلاحظ انتشار المخدرات في فترة الثورة في المساحة المنزلة وباب العزيزية من قبل مؤيدي النظام... وبسماح شهادة المدعى يوسف مفتاح الرومي شرط بترقية رئيس عرفاء بمرکز جهاز مينا الخامس ذكر انه كان مكلناً بعملية التفيش على الحاويات التي تدخل عبر منفذ ميناء الخامس وفي يوم همارس ٢٠١١م صدرت تعليمات من مدير عام مطحة الجمارك المقيم القائم عشر عامر اليو الي رئيس مركز جهاز مينا الخامس منادها الإفراج عن البضائع دون مرورها على التفيش اليدوي وتم بعد العمل بالجوازات التفيش اليدوي بعد يوم واحد وقد فرغت في ذلك اليوم مائة حاوية دون ان يتم تفيشها يدوياً وقد ضبط اثنين منها في بوابة كعام واثنين في بوابة زليتن تبين انها كانت تحوي أقراص مخدرة رغم ان نفودج الإفراج عنها كان يوضع انها مواد صعية... وأفاد الشاهد انه سجن اتم لانه لواقعة بمقر جهاز مكافحة المخدرات بفاجور لمدة أربعين يوماً وفي الليل كان يشاهد مركبات تقف عند حاويات صوب الهلوسة تشحن بموادية منها وأفاد بأن عامر اليو كلف المدعى نور ابو زويته



108

رئيساً للتفتيش ورئيساً لمركزهم في الخمس إلى أن تم الإفراج عن تلك المحاولات ثم غادر المركز وحل  
معه العقيد ميلاد عبد السميع..... وبسماع شهادة الشاهد نرج محمد أبو غالية ذكر أنه كان يرأس  
شعبة المتابعة بإدارة الاستخبارات وفي فترة الأحداث تم جلب مرتزقة لقتال الثورة من فزان ليديا  
بالاتفاق مع خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة به رفور.... وأخاف الشاهد بأن المتهم الأول  
كان يحشد الجبهة الداخلية ويوفر الدعم المالي والبشري وكان يؤديه في ذلك كل من المتهم الثاني والثالث  
والرابع والخامس... وفي شأن المذكرات ذكر أنه تم تجميع أعداد هائلة من الاقراص المملوكة وزعت  
على المقاتلين والمتطوعين في الجهات واشرف على توزيعها المتهم الثاني.... وبسماع شهادة المدعو  
مهام جمعة الورشاني ذكر أنه كان يترقب بعض شباب منطقة ابوسليم وكان يتردد على باب العزيزية  
وفي إحدى المرات شاهد المتهم الأول يخرج من باب العزيزية على متن سيارة بيضاء وتم اعتقال  
مجموعة من المقبوض عليهم وانزلوا في الجزيرة وكان من جلبهم يقومون بضربهم بحجر ربيد الأول  
حيث قال لهم (غيرهم) هادونه، جردان، ما يوبانتم، ثم امر حراسه بالطلاق النار على هؤلاء المقبوض  
عليهم وفعلاً تم إطلاق النار عليهم وأكد الشاهد ان سيف الاسلام أمر بقتلهم... وبسماع شهادة المدعو  
كمال أبو القاسم رمضان الككلي... ذكر أنه شاهد المتهم الأول في منطقة ابوسليم يقول (الحقوا  
في باب العزيزية لأن على عليكم) وهم يهتفون حوله ثم عاده مرة أخرى بسيارته وأنزل سائقه  
منها عند وقت محتوى على دغيرة كلاً من كوف ثم توزعها على المتطوعين... وبسماع شهادة المدعو عزام  
عبد الله ساسي ذكر أنه عسكري ونسب للعمل كمدرس أمام باب العزيزية وأنه في يوم (17 أو 18) رمضان  
بعد صلاة العصر شاهد المتهم الأول يخرج من باب العزيزية على متن سيارة بيضاء وشرع من السيارة  
وبدأ يخاطب الجمهور بتوله (هؤلاء جردان وتنظيم القاعدة وداغوا على ارفكم ولها دواعيين بيقتلوا  
بناتكم واهواتكم ومتخافوش منهم) ثم هزت سيارة نقل (كسندر) محملة بالأسلحة ومناذير الدغيرة  
وبدأوا يماحون الناس... وأخاف الشاهد بأنه شاهد العديد من الأشخاص المقتولين مرميين  
في الجزيرة.... وبسماع شهادة المدعو محمد مفتاح الحميل - ذكر ان شقيقه قتل بتاريخ 23/9/2011م  
على يد المدعو محمد أبو عجيل أحد الملازمين لسيف القذافي وقد ذكر له ان شقيقه (جرد)  
والنوه... وبسماع شهادة المدعو عامر الساعدي - ذكر ان شقيقه قتل غداً من قبل كتائب القذافي  
بعد تقديمه حيث كانت يده مكسورة وأنه متألم من الاوامر بقتله جاءت من سيف القذافي وأخاف  
الشاهد بأنه شاهد المتهم الأول يقف على أحد المنازل ويقول هذه ارفك جردان وكان المتطوعين  
يقومون بسرقة المنازل وحرقها.... وبسماع شهادة المواطنة سليمة فليفة العايدية ذكرت

(109)

انها خلال شهر رمضان سنة ١٩٨٨ هـ المظفر الاول من السنة النبوية وحدثت السباب لعدة اربع  
 ساعة ثم نادى على ائمة ذلك ظهرت سيارات مفادة ثقيل (٢٠٠٠ و٢٠٠٠) يقدر عددها من  
 ثمانية الى عشرة سيارات سلمت للشباب وقد علمت شقيقها المدعو (سعيد) يحمل قنطرة (أري  
 جيم) وذكر لها انه تحمل عليه من سيف الاسلام وبسماع شهادة المدعو الطبروك المبارك  
 عامر الخازمي. ذكر ان شقيقه وابنه قد قتل بتاريخ ١٩/١١/٢٠١١ م من قبل كشاف القذافي  
 التي كانت بأمر سيف الاسلام القذافي داخل مدينة بن وليه حيث كانت المجموعات التابعة  
 له هي التي تباشر الاعمال العسكرية والعمال القبطى والقتل داخل مدينة بن وليه.  
 وبسماع شهادة المدعو ناصر مفتاح الحسون. ذكر انه بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١١ م اعتشد الاكلاف  
 من الناس وبدا ينادون بالاستقاطا المقام وقد اشتبك اصحاب القنصات الهزلة الذين اخرجهم  
 محمد عبد الله السنوسي بالمتظاهرين بالعصى والهروات وعنفوا هول المتظاهرين الى جسر  
 جليانته يه مدينة بنغازي ثم اطلاق النار بكتافة على المتظاهرين من قبل عبد الله السنوسي  
 حيث خاطب المظفر الثاني عناصره لاس بقوله (يا اهل الكار) وقد شاهده العديد من المتظاهرين  
 يتساقطون من على الجسر الى الماء وفان الشاهد انه يعرف المظفر الاول وان العلاقة  
 بينهما قد توطدت منذ عام ٢٠٠٦ م وانه اتفق به وقال (استعدوا لمواجهة وشكوا غرقة  
 في الكتيبة ودافعوا على ارواحكم وامننا اهدنا انقلابات بتوزيع السلاح واعلمه بأنه ارسل  
 طائرتين من الفاو يد الى ليبيا... وذكر الشاهد ايضا ان المظفر الاول كان له مسؤول  
 عن ادارة العمليات بجميع أنواعها وانه من كان يهدر الاوامر العسكرية كما قام بمنع المدعو  
 (محمد اسماعيل) مئات الاكلاف لاعتقاله الشباب ونائب القبائل على بعضها لى الفتنة  
 والحرب الأهلية... وبسماع شهادة المدعو عبد السلام محمد الشوبينيه ذكر انه يعرف المظفر  
 الاول والتقى به في بن وليه كونه كان المسؤول عن الوقود و ان المظفر الاول دعاه الى حضور  
 اجتماع مع التشكيلات القتالية والقيادات والطقوع... وبسماع شهادة المدعو عبد العزيز  
 عبد الله عتيق ذكر انه من ضمن المقاتلين في الثوار في الجبل وانه تم اعتقال العديد من  
 الفاضل المدنين العزل من منازلهم او شاء مرورهم بالجوابات وتم قتل مجموعة منهم  
 داخل سجن الجبل دون محاكمة وكان القتل بأمر من آمر الجبل العميد حميد مسعود الهادي  
 وكان قبل القتلين من مدينة القلعة وكان من ينفذ أوامر القتل النقيب عادل عبد الله ولوقه في  
 والنقيب محمد عبد الحميد والموور فلي والموور فلي والموور فلي... وبسماع شهادة



المدعو - عمر سعيد تنتوش ذكر انه يشغل وظيفة منسق القيادة الشعبية ورشانة وقد خلف بتاريخ 2011/6/18 م بادرة لواء الردح وهو لواء مقاتل وقد وزعت قوته على مدن بشر الغنم والتواليين وكان المحفل يتأهل التوار في الجبل الغري وتأتيه الأوامر من الغرفة اللمية العليا بمرابلس كما تأتيه الاسلحة والدفاثر واخاف الشاهد بأشاهد المنظم الأول في الغرفة اللمية بمرابلس وأنه من كان يسير امور الدولة وهو المسؤول عن فتح الثورة ... وبسماع شهادته المواطن علي - محمد سلان ذكر انه خرج برفقة ابنه ادريس مع الناس في المظاهرات التي خرجت في مدينة بنغازي للمنادة بإسقاط النظام وقد هجم عليهم اصحاب القبعات الحمراء وسمع إطلاق نار كثيف سقط بسببها العديد من القتلى من بينهم ابنه حيث استشهد نتيجة لمصابة بعيار ناري في رقبته ... وبسماع شهادة المواطن محمد جمعة الكوافي انه خرج في المظاهرات التي تنادي بإسقاط النظام وعندما وصلوا الى منتصف جسر جليانة سمع إطلاق نار كثيف سقط على امته عدة اشخاص من بينهم شقيقته (ناجي) الذي اصيب بطلق ناري في صدره حيث توفي في الطريق ... وبسماع شهادة المواطن سليمان - حبيب الهاجري ذكر ان شقيقه (فوزي) استشهد في المظاهرة التي كانت تنادي بإسقاط النظام مساء يوم 7 افرير 2011 م وقد وجمه في المستشفى احب بطلق ناري في مقدمة رأسه وقد شاهده في المستشفى العديد من القتلى واخاف الشاهد بأنه اثناء تشييع جثث الشهداء وورد لهم أمام كتيبة النفل قام جنود الكتيبة بإطلاق النار على المظاهرة وقد سقط امامه شحفان وشاهد المنظم الثاني يعلى الأوامر بإطلاق النار ... وبسماع شهادة المواطن عوض عيسى - بن مريم ذكر ان شقيقه (عيسى) قد استشهد في المظاهرات التي تنادي بإسقاط النظام حيث احب بطلق ناري في الرقبة قرب مسجد جليانة وقد سمع ان المنظم الثاني وجنوده هم من أطلقوا النار ... وبسماع شهادة المواطن ماجد فتحي محمد ابو جلاوي ذكر ان شقيقه (مؤيد) قد استشهد في جسر جليانة عندما أطلقت النار عليهم من قبل المنظم الثاني ولجده حيث وجمه شقيقه في المستشفى معان بطلق ناري في جنبه وشخصين بجواره وسمع بأن المنظم الثاني هو من أطلق النار ... وبسماع شهادة المواطن حسن عبد الله الميردك ذكر انه معان وكان يكتبه يوم 6 افرير 2011 م رفقة بعض زملائه وقد علموا بحول مظاهرة فخرج من مكتبه وذهب مكان تواجد الشباب حيث وجمه عدة كبير من الناس وسط المدينة متجهة نحو مديرية الامن الدافى فاطلقت عليهم النار فقتل شاب يدعى (خالد بن ناجي خضر) وقد انشغل الناس بإسقاط العاين ... وبسماع شهادة المدعو يوسف عمر بوكنين ذكر نفس افادة زميله الشاهد

111

السابقة... ويسماع شهادة المدعى عفيفة عجاهد صالح القدافي - ذكر انه عنصر في كتيبة الساعدي  
 وان هذه الكتيبة شاركت في جميع الماور القتالية ضد الثوار وقامت بالاعتقال والحق والقتاب  
 وكانت الاوامر تأتي من المقدم القدافي وأمر الكتيبة عبد الرحمن الساعدي وقد مثاله ثلاث فتيات  
 تم لهما بهن عاريات في منطقة رأس لانوف... وخاف الشاهد بأنه كان يتم توزيع المنشطات  
 والأقراص على الجنود ويتم وضعها في الشمامسة ويسماع شهادة المدعى عفيفة عجاهد عفيفي ذكر  
 انه موقوف في امانة المانية وأنه يعرف بأن المدعى عاشور شربيل كاتب عام امانة المانية كان يحيل  
 من المقامات المكتوبة بخط يده إلى إدارة الخزنة يطلب فيها صرف أموال لأشخاص وجهات  
 بناء على تعليمات ويرت إليه من المتهم الثالث ووافقة المتهم عبد الحفيظ الزليطني... وخاف  
 الشاهد بأنه في بداية اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير كان يعرف فقط وقد يكون من المتهم  
 محمد الزوي وعبد العاطي العبيد وغيرهم من أجل تولى الصرف من العهدة المسلمة للوفد قد  
 فمسانة ألف دولار والتي صرف منها ثلاثة وثلاثون وسبعون ألف دولار... ويسماع شهادة  
 المدعى صالح جابر الزايد... اعين المؤقت الشعب جفارة ذكر بأن المتهم محمد الشريف كان أمين  
 القيادة الشعبية في النواحي الأربعة وقد اجتمعت هذه القيادة عدة مرات برئاسة المتهم محمد  
 الشريف الذي قام بإحالة التوائم الخامس بقلب السراج والرضية للجموعة المسلحة الجامعة  
 بالمنطقة... ويسماع شهادة المدعى إبراهيم عبد الله السليبي... فابط يرقية نقيب بجهاز الأمن  
 الخارجي... ذكر ان المتهم ابو زيد دوده أصدر تعليماته بإعلان حالة الطوارئ بعد ان وردت معلومات  
 بقرب اندلاع المظاهرات وقد كانت لهوريا الجهاز المشهورة (بالقندرا) دور كبير في قمع المظاهرات  
 المسلحة التي كانت تنفر في مكتب عمارة الجمعية... وخاف بأن المتهم الخامس كان على اتصال مستمر  
 بالمتهمين القادري والثالث والهادي... ويسماع شهادة المدعى الهادي عيسى العيسى  
 فابط بجهاز الأمن الخارجي... ذكر انه في بداية الاعداد تقرر انشاء تشكيل لواء والدعم الأمن  
 حيث أقره رئيس الجهاز المتهم الخامس... بعد لقائه بالعناصر الذين لا يتجاوز اعمارهم على الأربعين عاماً  
 ليبلغتوا بالتشكيل وقد أعدت قائمة ضمت حوالي ألف ومائة وعشرون عنراً قام المتهم الخامس  
 بإحالة القائمة للمتهم محمد الخامس... وخاف الشاهد بأنه بناء على تعليمات المتهم الخامس  
 قام الجهاز بوضع خطة أمنية لمواجهة المظاهرات... نشرت الدوريات لقمع المظاهرات...  
 ويسماع شهادة المدعى المختار العري... الجعفر فابط طيار أم قاعدة القرابية ذكر ان الطيران  
 المقاتل قام بهزب خازن الدفيرة في اجد بيا والرجعة... كما قام الطيران بعمليات الإسناد الجوي لقوات



القد افسد عندها على بنغازي وكانت الطائرات تتفرج من قاعدة القرطانية وكانت التعليمات في بداية  
الاحداث ترد اليه من المنظم جبريل الكاديكي أركان الدفاع الجوي... واقاف بأن عدد الطلعات الجوية  
القتالية التي نقت بلغت مائتان وخمسون طلعة جوية استخدمت فيها قتابل أغراض عامة زنة (١٥٥ كجم)  
وهو كجم... محمولة على طائرات السي غوب (22 و 24) وهذه القتابل تستخدم ضد الأفراد والآليات  
كما استخدمت صواريخ مرة عيار (57) ملم س... فايك كانت توضع على الطائرات العمودية  
وان هذه الأسلحة لم تكن موجهة مما يعني ان امكانية تفرض المدنيين للقتل محتملة... واقاف  
المشاهد ان طائرتين عموديتين فرفتا من قاعدة القرطانية الى قاعدة الوطية ثم تلقنا تعليمات  
بتصفهات اذاعة مرارة... كما كانت طائرتان مهيبة مطار بيضة وفدت الهمدة...  
- وسمع شهادته المدعو بعشير مباح الفاوي فابطل بجهاز الاسن الخارجية ذكر انه سيرت دوريات  
راكية على سيارات بونج (نقد را أو مر سيدس) وكان أن عماء الدوريات مسلحين ومهنتهم قمع المظاهرات  
باطلاق الرصاص الحي والغاز وانه يعلم ان الصغيرة الحجة استخدمت في قمع المظاهرات وبشكل كبير  
وان هذا التعامل مع المظاهرات كان ورايه المنظم الخامس وانه التقى فيهم كلمة عند ما اشيع انه  
انشق ذكر فيضا انصاره ان يكون وان الناس يشكروا فيكم بل طلاقكم النار وامادة الاسن الى طرابلس  
وخطم المشاهد أقواله يذكر بعض أسماء عناصر جهاز الاسن الخارجية الذين أطلقوا النار  
على المتظاهرين وقبضوا على المعارضين منهم نور الدين الغرياني وقاله المزارع وان جلهم كانوا يتظاهرون  
المحدرات عند قيامهم بهذه الأفعال المشينة... وسمع شهادته المدعو القاسم دحوب  
- فابطل برتبة عقيد بجهاز الاسن الخارجية ذكر انه سمع المنظم الخامس ينقل مع شخص يدعى السن الرصبي  
ويطلب منه تجهيز وتجميع المتطوعين، كما ان المنظم الخامس طلب منه تسليم سبعة ضناديق صغيرة  
كلاثن كوفي لشخص يدعى سعيد من الرصيات وقد فعل ذلك، كما ان المنظم الخامس كان يجتمع  
بوفود قبلية... وسمع شهادته المدعو عادل شالحين... بان في شركة الواف ذكر انه عند اندلاع  
ثورة السابع عشر من فبراير لاحظ ان محطة الشهاب بطرابلس حارت مركز اللهجرة غير الشرعية  
حيث كان يؤتى بالأفارقة وأسرهم ويتم وضعهم في جرافات وقوارب صيد بالقوة وهي قوارب غير  
مجهزة ولا تسع الحمولة الموضوعة عليها وقد شاهد هذه الرحلات بعد رحلة كل ثلاثة أيام... وتاريخ  
29/4/2011م كان على متن ناقلة النفط العمارة (مشهود) وعند الساعة التاسعة ليلاً شاهد جرافة  
تسمى الأصيل كانت تسرعوا خلف الناقلة بمدفعة الشهاب كان يتم قبضتها بالأفارقة وأسرهم  
بالقوة حيث كان عناصر الجيش يجبرونهم على الصعود ويكرلونهم بأرسلهم وبعد منتصف الليل قام

(113)

عناصر الكتاب بلك القيمة ونتيجة للحمولة الزائدة انقلبت الجرافة وعلت اجزائها وها في  
الرافقة وتسربت النافطة حيث غرق الرافقة في المياه المغتلاة بالنفط وقام لهم معه  
بانتقاد بعضهم عن طريق استقاء اطواق النجاة وتمكن من انتقاد بعض الاطفال وقد قضى في  
هذه الواقعة ثلاثا ثمانية شففى... وبعد اليوم من هذه الواقعة تكرر الامر مع جرافة اخرى  
قضى فيها ستا ثمانية شففى من الرافقة... وبسماع شهادة المدعى صنف احمد عيسى  
رئيس مركز شرطة ميناء طرابلس ذكر انه بعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير شكلت غرفة  
امنية بميناء طرابلس تمت في مقراتها محمد راشد وميلاد الهويدي والعقيد عمران الفرجاني ورئيس  
عرب السواحل واقاف بأنه في نهاية شهر اكتوبر 2011 ابلغ بأن جرافة كانت تترسو برفعة  
الشعاب وتم تعبئتها بالرافقة وكان عدد لهم ينزبه عن حمولتها فانقلبت وغرق من فيها وقد تم  
انتشال الجثث واقبال الواقعة وفي شهر مايو 2011م ابلغ عن غرق جرافة اخرى نتيجة للحمولة  
الزائدة من الرافقة وقد تم جر الجرافة الى الوصف وكانت تحوي جثث بداخلها وقد وصلت الى عالة  
التفنى وانبعثت منها رائحة كريهة حيث كلف الدفاع الشرعي بانهتسائها سواقاف، لشاهد  
ان المتهم الواحد والعشرون العقيد عمران الفرجاني كان المسؤول عن عمليات الهيرة غير الشرعية  
حيث تقابل مع شخصي زواي في شوارع الجرافة الثانية حيث شاهد الشففى الزواي يتورد على اطقم  
عمران الفرجاني... وبسماع شهادة المدعى فا احمد الفويرس فابالملافة بشارفة النقل البحري  
دكتور بتاريخ 24/4/2011م شاهد شاعرات تغل المحطة ومعبأة بالرافقة وبعبئتهم نساء واطفال  
شروعهم ليلا على متن جرافات الصيد وتوجيههم كما شاهد جرافة صيد مسماة اصيل ترسو خلف  
ناقلة النفط مشهود وقام عناصر الجيش بتعبئتها بالرافقة قمراتهم حيث يقومون بركلهم  
بأرطهم وتم تعبئة الجرافة بأكثر من حمولتها وبمجرد ذلك الجبل الذي يشهد لها للصيد انقلبت  
وتسربت (النافطة) من الحرك وغرق الكثير من الرافقة حيث قام كل من عادل الجهان وعادل  
شاهين ومجدي شاهين بلقاء اطواق النجاة الى الرافقة كما نزل عادل شاهين الى الرصيد  
والدقة بعض الاطفال الرضع وقد تغيب الرافقة وعادوا للاعتناء على عناصر الكتاب فاطلقوا  
النار تجاههم واقافتهم... وبسماع شهادة المدعى خالد عبد الحقت الشريف مدير مكتب التوثيقية احمد  
المقريف ذكر انه عند اندلاع أحداث ثورة السابع عشر من فبراير وفي اليوم الذي اذيع  
فيه هروب معمر القذافي الى فنزويلا اجتمع بمكتب آمر الكتبية كل من المتهم الاول والثالث  
والرابع والخامس وغيرهم من قادة الأجهزة الامنية وفي هذا الاجتماع كان سيف الاسلام تحت



114

على استعمال القوة لتمتع المقاهرات حيث طلب من أفراد الجحافل بالكتيبة الخروج إلى الساعة الخضراء  
لتمتع المقاهرات التي خرجت وبا لفعل مجهزة مركبات عليها رشاش (١٤.٥) وبعد مضي فترة وجيزة  
من مغادرة القوة لمقر الكتيبة سمع صوت إطلاق النار واستمر ذلك لمدة ساعتين... وأقام الشاهد  
أنه بتاريخ 25/12/2011م وتحت يده بعد حلاة الجمعة كان المتهم الأول يتابع الوضع في الشارع بالتواصل  
مع الدوريات المتحركة عبر اللاسلكي... وبسماح شاهدة الشاهد وسيم حسين القذافي عضو بالحرس  
الثوري سرت... ذكر أنه بتاريخ 16/12/2011م كان بمدينة سرت وسمع عبر المكبرات الدعوة للتطوع  
لدعم طرابلس ووفر لهذا الغرض ثلاث عافلات توجهت إلى طرابلس وعلى متنها مائة وخمسون شخصاً  
وعند وصولهم إلى طرابلس وجدوا مجموعات من بنى وليد وترتونة وقد استلموا بنادق ودفيعة ثم حضر إليهم  
سيف الإسلام وسئل عن مجموعة سرت وعن اسمائهم وقد تعرف عليه وقاطبه بقوله (هل أنت جند تلك  
رجعة السود وملك سعد فاجابه (نعم) وعندها قلعهم بحرسه وطلب من بقية المجموعات بالخروج  
إلى طرابلس قائلاً لهم (التي تشكوا فيه من الجردان اتصفوه طول) وقد سلم لهم مركبات نوع تندرا  
وقد اقتادت هذه المجموعات أشخاص أكثر وقاموا بإطلاق النار عليهم فانتشرت البجث في كل مكان  
وقد استمرت تلك المجموعات في جلب الناس من الشوارع إلى باب العزيزية ويتم إطلاق النار عليهم  
وفي أغلب الأحيان كان المتهم الأول يحرر هذه العمليات وأمر بالقتل قائلاً (عضوا الكلاب...)  
وبسماح شاهدة المدعو محمد احمد راشد مدير مينااء طرابلس البدوي ذكر أنه بعد اندلاع أحداث  
ثورة السابع عشر من فبراير اهدر المدعو محمد زيدان امين المواهبات تعليمات شفهية تبنى بموجب  
التواجد في غرفة العمليات التي شكلت من جهات مختلفة وقد تولت الفرقة من ضمن مهامها استخدام  
القناطرات واللائشات في مهام عسكرية حيث تم الاستعداد على القاطرين (انقادا) والمركب  
وتحميلها بالأسلحة والدخان والتموين ونصب عليها مدفع رشاش (١٤.٥) وكلفت  
بهمة تجاه ميناء بنغازي... وأقام الشاهد أن عمليات الهجرة غير الشرعية تدار من ميناء  
الشعاب وعدت أن غرق قاربين تم قبضتهما بالافارقة وغرق منهم العشرات وكانت هذه  
القوارب تخرج بمصر بيج من المتهم الواحد والعشرين العميد عمران الفرجان رئيس جهاز  
آمن الشواطئ الذي كان يتواجد دائماً في الفرقة مع المدعو محمد زيدان... وبسماح شاهدة  
الطيب محمد عمر الجيش استشارت امرأته نساء بمستشفى امرأة المركزي... ذكر أنه تم إنشاء  
خمس مستشفيات ميدانية في مدينة امرأة أثناء الأحداث استقبلت هذه المستشفيات  
جثث منزقة واشلاء وعالقة بتمر كما أنه نتيجة للتلف العشوائي أصيب العديد من السكان من بينهم نساء

كما سُجِلَت إثنتان وعشرون حالة أُصِيبَت في الجهاز التناسلي... كما استقبل المستشفى الميدي في  
 بمنطقة زوادية المجوب عشرات حالات الاغتصاب وعرضت عليه لوشغفيا أربعة وثلاثون حالة  
 حيث قام بالكشف على هؤلاء النسوة في قسم النساء بوحدة النور وبمناخ عيادته الخاصة ومن بين  
 هذه الحالات فتاتين توأم تم اغتصابهما وبعثت اعداهما، كما اغتصبت امرأة أمام أطفالها  
 ومحاولة فاشية بكاره ببناتها البالغة من العمر اثنا عشر عاماً لأن زواجهما وافوتها من التوار  
 كما عرضت عليه حالة اغتصاب من منطقة الزريق (قرقة) فيها المرأة المغتصبة لمواقفة من ديورها  
 مما أدى إلى تمزق بفتحة الشرج وعرضها ذلك للقبض والادارة، كما تم قتل امرأتين  
 وخاف الشاهد بأنه قام بعلاج كل هذه الحالات من مفاعلات الاغتصاب كالسيلان والجروح  
 والسحجات، وذكر الشاهد أيضاً أن الفقيه يعني البوروا عرض عليه اجراء عملية راجها في  
 الكامل الا انه رفض لأن القانون لا يجيز ذلك وعندها صدرت فتوى من مشايخ مدينة ممراته  
 بعازوا فيها اجراء عمليات الاغتصاب للنسوة اللاتي تعرضن للاغتصاب وبناء على هذه الفتوى  
 قام باجراء عمليات اجها في لغتبتين وقد فعل ذلك بعقار طبي يسمى (مينزوبرستول) كما اجري  
 عمليات ترميم بكاره لغتصبات، وأوضح الشاهد من خلال مناقشة الحالات المغتصبة عرف ان  
 الضحايا كانوا يطلبون من الجنود الاغتصاب ومن ذلك ان امرأة منقبة قام باغتصابها أمام  
 أطفالها جندى اسمر البشرة اغتصبها بعد ان غارت قواها وقد غلبت منه عدم الكشف عن  
 جسمها الا انه فعل مسخفاً الحربة وكان يريد عبارة (كسرة في فمهم ممراته اغتصاب نسائهم  
 وبناتهم) ولكنه الشاهد انه شاهد الكثير من مشاهد الاغتصاب التي كان عناصر الكنائس  
 يعنفونها بهواستهم الا انه كان يتم اعدام هذه الأجهزة وما حوته بحرقها في النار، كما شاهد  
 مقطع لثلاث من عائلة زريع يعدب من قبل كنانث القدي ويبدأ لونه عن افراقة وبنات المنطقة  
 كما حضر بعض افراد الكنائس الذين تم ضبطهم يعترفون بجرائم اغتصاب اقترنوها ومنهم شففى  
 من غريبات اعترف باغتصابه أربعة نسوة بناء على تغليبات على الزبيد... وضم الشاهد  
 اقواله بأنه فتح ملات طيبة لجميع الحالات التي قام بعلاجها الا ان اهل هذه الحالات  
 طلبوا سحب هذه الملفات لاعتبارات اجتماعية... وبسماح شهادة المدعى عبد الرزاق  
 فرج الفرجاني رئيس عرفاء بادرة الاستخبارات ذكر ان العريف معهد الطيب التونسي كان بصفة  
 المنظم القاف عبد الله السنوسي وباقي افراد الحماية وانه شاهد عد كبير من المتظاهرين ضد لنظام  
 عند جسر عليانة وقد اصرطهم التان افراد الحماية بالطلاق النار عليهم واخاف الشاهد انه قتل



116

تعبئة شاحنة (بيتينة) بكمية كبيرة من الأسلحة بمختلف أنواعها ونقلها إلى منزل المتهم الثاني  
وسمى توزيع هذه الأسلحة على أفراد من قبيلة المقارعة في نهاية شهر فبراير 2011م وقد سلمت هذه الأسلحة  
عن طريق المتهم الثالث عشر رضوان الهماكي... وبسماع شهادة المدعى أبو بكر محمد بشير عسكري سوداني  
يتبع حركة العدل والمساواة ذكر أنه في شهر يوليو صدرت لهم التعليمات بالتحرك إلى ليبيا على متن  
دشاعة عشرة مركبة نوع (لاند كروزر) وكانوا يحملون بنادق وقواذف وبعد يومين وصلوا منطقة العاصفة  
حيث التقوا مع شخصين ليبيين ثم تحركوا إلى الشمال إلى أن وصلوا منطقة الدافيد بنزلتين حيث حضر  
إليهم خليل إبراهيم بمعية مسئولين ليبيين ووزعت عليهم أسلحة جديدة بنادق وقواذف ورجعات  
ورشاش (14.5) ثم أمرهم خليل إبراهيم بالتحرك للقتال مع قوات نظام القذافي وقد تعطلت  
السيارة التي كان على متنها مما أدى إلى ضبطه من التوار وفاقضياً من مجموعات أخرى سبقتهم  
وبسماع شهادة المدعوتان إدريس الهاشمي وشادي ذكر في شهر أبريل من عام 2011م كان  
في ورشة بمدينة الزوايه وأنه تطوع للقتال ضد التوار مقابل أجره مقدارها مائتان وخمسون ديناراً  
وقد تم تدريبه على الأسلحة الخفيفة ثم أرسل إلى مرارة وتكرر على أحد الجانبين إلى أن تم ضبطه  
من التوار... وبسماع شهادة المدعو محمد صالح سليمان جندب بحركة العدل والمساواة ذكر نفس  
ما قاله زميله أبو بكر محمد بشير... وبسماع شهادة المدعو اسماعيل محمد الكرام  
رئيس جهاز مكافحة المخدرات ذكر أنه في بداية شهر مارس 2011م استلم ثلاث حاويات  
تحتوي مخدرات نوع شرامدول دخلت عن طريق ميناء الخمس وأن كميات كبيرة من هذه المواد  
المخدرة طلبت من الفرقة الأمنية بإدارة الاستخبارات وأنه على قناعة بأن هذه المواد يتم  
توزيعها بين أفراد الكتائب لقتل أبناء الشعب الليبي وأن مركبات القذافي التابعة لعيد الله  
والسنوس سحبت كمية من هذه المواد التي قام بإحراقها أو أمر بإحراقها... وبسماع شهادة  
المدعوى كرم خليفة الجعفري رئيس عرفاء باللواء 32 - معزز - ذكر أنه بتاريخ 27/2/2011م نقل  
للعل ببناء طرابلس وقد وجد هو ومن معه مجموعة من عناصر كتيبة أحمد المقرين وعناصر من الففادع  
البشرية وفي اليوم الثاني طلب منهم الترتيب (للافتش المرقب) وعند هذا سئل السيد عمر بن لفرطاني  
عن المهمة فرد عليه بأن المهمة أسرار عسكرية لا يطلع عليها أحد ثم طلب منهم تحميل الأسلحة  
والدفاع على القاطرة ثم طلب منهم المدعو (كنيبال القذافي) التهرئ فوق ميناء بنغازي  
ومنع دخول وخروج السفن وقلد أية سفينة لا تلتزم باللائحة وقيل وحولهم إلى خليج  
سرت وقام عناصر كتيبة أحمد المقرين برفع الغلاء على الرشايش (23) وقاموا بإطلاق

على جرافة مما أدى إلى اندلاع النيران فيها... وعند ما وصلوا إلى خليج سرت واجهتهم مرواح عالية  
مما اضطرهم للعود قسوا بعد رجوعهم إلى طرابلس وأمروا بالعودة على الجرافة أو نزول بعد أن عشت  
بالتقوين والدخيرة والسلاح وقلب منهم القزمنة على ناقلة نزلت قنطرة كانت تبصر  
بالقرب من جزيرة (لا مبيد وزا) إلا أنهم فشلوا في الوصول إليها وعند ما قلب منهم ثم عبروا  
وقد حاولوا ست مرات إلا أنهم لم يفلحوا بسبب المرواح العالية مما جعل لنفسيال القذافي  
يتمهل بالانفاد إلى دار حسن عون ويقول له (يا بني زيار ملك) فرد عليه الانفاد بقوله (انتم  
نفسيك) وعند ما عادوا خبطوا حسن عون واحضره مرسات لنفسيال على الرصيف بعد أن علموا  
شفره والبسوه ملابس نسائية ووضفوا المكياج على وجهه... ورافق السالمة أنه حضر  
إلى الميناء عسكري يدعى منير زايطة يعمل باللواس 23 وقد التقى به وشالده في سيارته  
مبالغ مالية كبيرة فساء له عنها وما إذا كانت مرتبات فاجابه بقوله (لا... بل النقيب محمد  
الشطيه يعطينا باش نشروا حبوب هلوسة ومخدرات) وبعد ساعتين عاد منير وكانت لسيارة  
محملة بهندوق كبيره حبوب هلوسة وقرعات من الجيش فساء له بقوله (علاش لهذا؟)  
فقال له منير (كيف تبين الجيش يقاتل في الجبهة) ... ووردف السالمة قائلاً بأنه في شهر  
يوليو 2011م ليلاً حضر إليهم المدعو عبد السلام تايون وعلى رمال ولما يتبعان لنفسيال القذافي  
على متن سيارة (ليوة) وسئلوا عن الحراسات فدلهم على مكان تركزهم وانزلوا من السيارة  
عشر فتيات يظهر عليهن الرعب وسلم قمصة صفون لغناهم كتيبة احمد المقرئ والنقيب  
إلى العميد الطيرك المسؤول عن الففادع البشرية وبعد فترة وسبع مرافق تلك  
الفتيات وطلبهن الرعمة وسبع اعد عناصر كتيبة احمد المقرئ وهو المدعو عبد السلام الشاوش  
يقول لأحدهن (ما دام فوك جردت على ما يجيك) وبعد نصف الليل سألته إحدى  
الفتيات تنكح ولا عفا تاردماء حول مواطن العفة وكدمات على وجهها وقلب منفات  
يهرسها واضبرتها انها من فشاوم وشقيقتها من التوروان الكناشب اخذتها عنوة من منزلها  
وفي أثناء عديتها خرج المدعو عبد السلام الشاوش ويده زعاجة فخر وعديها من شفرها  
وجردنا إلى الشربلا قائلاً لها (وين يتهرى من يا قحبة) وكانت الفتاة تفرخ بصوت  
عالي... وذكر السالمة ايضاً انه شاهد عمليات هجرة غير شرعية تخرج من الميناء نتج عنها  
غرق المئات من الألافارقة الذين لم يرتدوا أي مساعدة من احد... كما ذكر السالمة انه في 17 اكتوبر  
يوليو 2011م حضر المدعو خالد الخويلدي مع مرساته إلى الميناء في أول الليل ودققت فلفه شاعنة على



118

حماية وفلنها مؤثرة التي انزلت الحماية قرب الرصيف وقام احد الحراس بفتح الحامية وكان  
المدعو قاله الخويلدي يصيح على اشخاص موجودين بداخلها قائلاً لهم (يا فونة يا جردان شن  
اللي ناقلكم باش تتخونوا) وكانت حراسه ينزبونهم والاشخاص يعرفون قائمين (والله  
ما كنا حرام... لا اله الا الله) وفي منتصف ليل اليوم التالي حضر المدعو قاله الخويلدي على متن  
سيارة (ليوة) وانزل حراسه اربع اسطونات غازية ثم قاله الحمدي بفتح الفاز داخل  
الحامية من خلال القنوب الموجودة بجدرانها من الخارج وعلى اثر ذلك لم تسمع اصوات من كانت  
بداخلها وفي الصباح حضر المدعو عبد السلام تايسون وعلى رجال وعرفات الزايدى وأهروا بوضع  
الحامية على سطح القاطرة حيث وضعت بواسطة الفركة وتم انحرقت القاطرة وتم اغرق الحامية  
في البحر. وبسماع شهادة المدعو احمد عبد الله العزدي مدير فرج الأمن بنغازي، ذكر انه بتاريخ  
2011/2/14م حضر اجتماع ترأسه المتهم الثاني وطلب فيه اكمال السيطرة على المدينة وبتاريخ 2011/2/16م  
حضرت الى معسكر 7 مبريل قوات تابعة لكتيبتى طارق وفارس اللتين كانا معظم افرادهما من المرتزقة  
الافارقة ثم قسمت هذه القوات الى مجموعتين الحقت اعدادها بالدعم الرزم وقد تعاملت مع المتظاهرين  
كما جلبت مجموعات من الثوريين من سبها وسرت لجباية المتظاهرين بعد ان وضعوا على رؤوسهم القبعات  
الضراء لتمييزهم عن المتظاهرين كما جلب الى بنغازي تشكيلات أمنية اخرى مثل تشكيل القصر  
وتشكيل معمر المعضى وتشكيل حسين الهاميل وكل هذه القوات كانت المسئول عنها كل من  
المتهمين الاول والثاني والرابع وشاركت جميعها في قمع المتظاهرين ووافان الشاهد انه بتاريخ  
2011/2/15م أصدر المتهم الثاني أوامره للقوات باطلاق النار على المتظاهرين. وبتاريخ 2011/2/17م  
كانت اعداد من المتظاهرين عند معمر بنغازي وعند السكابلى سيدى حسين وكان المتهم الثاني برفقة  
المتهم الرابع على متن سيارة مفعقة وفلنها مركبة الحراسة وقد سمع المتهمين الثاني والرابع يتحدثان  
مع المتهم الاول عن طريق جدران (أس. نى. آر) المعروف بجهاز (C500-RIFE) المربوطة  
مع القصر الامنى وابلغاه بأن الوضع سيء فند عليهما بأن يستخذا الرصاص الحى وعندها أمر المتهم  
الثاني باطلاق النار على المتظاهرين فاستطاع منهم العديد قتلهم وجرى عنده معمر بنغازي ومنطقة  
السكابلى كما أمر المتهم الرابع كل من القذافي بحرى والملازم ابراهيم باطلاق النار ثم غادر المكان  
ووافان الشاهد بأنه في ذات اليوم سمع ان المتهمين الثاني والرابع امرى باطلاق النار على  
المتظاهرين عند جسر عليانقة وذكر الشاهد ايضا ان المدعو (عبد العزيز دودة) هو المسئول  
على الجيش الالكترونى وكان يتبع الجيش الاكترونى قسم خاص بالاعلام مهمته خلق الاكاذيب

(119)

والاشاكت وبيت الفتنة القبلية وكان هذا القسم يستفيد من المادة الموجودة بجهاز الأمن التي يقدمها يوميا المتهم الخامس للدعوى يوسف شاكير في برنامج (عشم الوطن) ومطفي قادر بوه كما كانت هناك غرفة اخرى في امانة الخارجية تقدر من عيد العاظمي العبيد والطبيب (عافي) ومجموعة اخرى من المنطقة الشرقية كانت مهمتها اقامة الفتن - وفي مرفوع السيارات الفتنة ذكر ان هذه العملية كانت تتم بعلم كل من سيف الاسلام وعبد الله السنوسي وعبد السلام عوده كما ان المتهم الخامس على علم بها وسألم فيها عن طريق الضابط اللدين يتبعونه - وختم المسأله افادته بأن ابن عمه المدعو عويدات عندور النوي كان بغرفة عمليات اللجان الثورية وكان يصرف الاموال لشراء المركبات لمجموعات الثوريين الذين كانوا يقصون الثوار كما صرف الاموال على المرتقة... ويسماع شهادة المدعو عبد الجواد البدر - عميد - اموكتيبة الفيل - ذكر بأن الخاطرات انه لعتفي بنغازي ولهذا السبب فقد تم عشم المئات بل الآلاف من اعفاء اللجان الثورية والحرس الثوري والتشكيلات الامنية طارق وفارس لقمع هذه المظاهرات. وان المتهم الاول كان يتصل به هاتفياً ويأمره بانزال الكتيبة للشارح لسحق المتظاهرين واطلاق الرصاص الحي في مواجهتهم. كما كان المتهم الثاني يطلب منه ذات الطلب غير انه كان يتهرب من تنفيذ هذه التعليمات بدعوى ان عبد الفتاح يونس تقضى بغير ذلك وبسبب هذا الموقف كان يقترض للسبب والشتم من المتهم الاول وكان القاضى يتخس منه ويبعده وقام بجلب الثوريين والمرتقة والتشكيلات الامنية لقمع المتظاهرين ويتعامل مع الضابط القدفة. وكان المتهم الثاني والرابع يتحركان داخل بنغازي على متن مركبة مجهزة ويصدران التعليمات باطلاق النار على المتظاهرين في ميدان الشجرة وسرجليا نقتل وختم المسأله افادته بأن الجيش التي عشر عليها داخل كتيبة الفيل كانت الاسفاس تم قتلهم رميا بالرصاص... ويسماع شهادة المدعو محمد محمد سعد - موقف بقلم القدافي ذكر انه التحق بالحل في قلم القدافي وانه يعرف ان المدعو محمد يشير كان اتقاء الاحداث مسئول عن التجهيزات الامنية والعسكرية وكان المتهم الثالث يسبل الاموال لـ محمد يشير وان المتهمين الاول والثاني كانا يأمران محمد يشير بسد مصرف الاموال... ويسماع شهادة المدعو محمد صالح العاربي - محقق بالشرطة ومدير الادارة العامة للتفتيش والمتابعة بالمنطقة الشرقية - فذكر انه في ليلة 2011/2/16 م بدأت تتوافد على معسكر السابع من ابريل مجموعات من الثوريين وسهر البشارة الذين تم جلبهم على متن الطائرات الى مطار بنينا وبتاريخ 2011/2/17 م خرج بعجة المقدم حسن زايد وذهبوا



(120)

شارع عمرو ابن العاص وميدان الشجرة حيث شاهد انتقام عدد كبير من الشباب يهتفون ضد النظام  
تحت شاهد عافلات زرقاء توقفت عند فندق تينسي والمتابة ألام ويعد حوالي ربع ساعة شاهد  
هؤلاء الأشخاص يهتفون على رؤسهم قبعاات صفراء وبعضهم يحمل بنادق والبقية يحملون  
هروات. كما شاهد ثلاث مركبات اعد لها تويوتا بيغا اللون المعروفة (بالغفرة) ولها دفعة وفلها  
سيارة تويوتا من ذات النوع واخر فيه مقبض عليها رشاش (14,5) وقد شاهد بالسيارة المغفرة  
المتهمين القاذي والرايح حيث كان عبد الله السنوسي يستخدم أجهزة اتقال غير عادية فتم ناري  
على مجموعات من قيادات الثوريين ثم اتجه نحو شارع الخزان حيث يقفم الشباب وقد سمع  
اطلاق نار كثيف وقد اتقل بنقطة من المستشفى فاباغ بورود طعن عشرة شخصا هابا بأعيرة  
نارية. كما علم من معاداة ان مجموعة كبيرة من المتظاهرين نزلوا عبر جسر جليانة الملققت  
النار في مواجهتهم حيث سقط العديد منهم قتلى وعمرى ووقع بعضهم في البحيرة السفلى  
الجسر وختم الشاهد افادته بأن عبد الله السنوسي ومنصور هو لهما من يديران عمليات القمع  
والقتل وكانا يتحركان مبدنيا ويوجها العناصر التابعة لهما... ويسماح شهادة المدعو  
فتحي ابو القاسم نائب ضابط بمديرية امن بنغازي ذكر انه في يوم 2011/2/19م كان موجودا في  
الانتقام أمام ساعة المحكمة حيث قامت الجھوج بادارة الحنازة على مجموعة من الشهداء  
ثم حملت الجناامين على اتشفاف الحشود وعبرت شارع جمال وعند وصولهم الى جزيرة الدوران  
بالبركة التي تقابلها كثيفة القليل وكانت الحشود تهتف (الشعب يريد اسقاط النظام) وابتغازي  
فيها رجاله قولوا لهم وعياله) قام عناصر الكتيبة المتمركزين على الارباع باطلاق النار  
على الحنازة فسقط العديد من المتظاهرين. وختم الشاهد افادته بأنه علم بأن عبد الله  
السنوسي ومنصور هو كانا يشرفان على عمليات قمع المتظاهرين وقتلهم... ويسماح شهادة  
المواطن ودائل احمد نجم. ذكر انه شارك في القاهرة التي خرجت بتاريخ 2011/2/17م  
وبعد ان نزلت القاهرة من جسر جليانة قام المرتزقة اصحاب القبعات الصفراء باطلاق  
الرصاص في مواجهتهم فأصيب امامه ثلاثة اعد لها توفي في الحال كما سقط العديد من  
الشباب من الجسر الى البحيرة وقد اصيب هو شفويا في يده وتم اسعافه الى مستشفى الحلاء  
وهناك شاهد العديد من القتلى والجرحى. وكشف للنيابة عن مكان اصابته مبينا  
ان مقام يده تعشمت واجريت له عملية جراحية... ويسماح شهادة المواطن صالح احمد  
بوالدمية ذكر ان شقيقه عبد الكريم شارك في القاهرة وقد اُصيب بعيار ناري أدى الى وفاته

(121)

- وبسماع شهادة المواطن - عبد السلام عبد الحميد الخيشي ذكرانه شارك في المظاهرات التي خرجت ضد النظام بتاريخ 18/2/2011م وفيها أطلقت النار عليهم وسقط العديد قتلى وجرحى وتعرض هو لإصابة بعيار نارى بجهة الصدر... وبسماع شهادة المواطن - بشير حسن الخروشي ذكرانه شقيقه (على) شارك في المظاهرات التي خرجت أيام 7 و8 و18 و23/2/2011م وعنده ما أطلقت النار على المتظاهرين فأصيب بطلق في رأسه فتوفي يوم 23/2/2011م وبسماع شهادة المواطنة مريم صالح التريكي ذكرته ان ابنتها (إيناس) - توفيت للإصابة نتيجة لقذيفة أصابت منزلهم وكان القصف مدبره كتائب القذافي التي كانت تحاول السيطرة على مدينة بنغازي... وبسماع شهادة المواطن محمد السيد بربور ذكر - انه بتاريخ 19/3/2011م كان بمنزله فأصيب في رجله اليسرى نتيجة قصف منزله من دبابة تابعة لكتائب القذافي... وبسماع شهادة المواطن عبد اللطيف الهوي ذكرانه شارك في المظاهرات السلمية بميدان الشجرة وانه تعرض للغرب من أصحاب القبعات الحمراء مما أدى الى كسر دراعه... وبسماع شهادة المواطن - علي عيسى الورشاني ذكر انه اشترك في المظاهرات السلمية التي خرجت بمدينة البيضاء يوم 17/2/2011م وان عناصر النظام المرتزقة سود البشرة أطلقت النار على المتظاهرين فسقط العديد من الشهداء وأصيب هو في رجله اليسرى - وبسماع شهادة المواطن - عبد الحميد محمد القتراني ذكرانه ابنه (محمد) اشترك في المظاهرات السلمية التي خرجت ضد النظام يوم 17/2/2011م وانه أصيب يوم 19/2/2011م بطلق نارى في رأسه مما أدى الى استشهاده وان عدد الشهداء في ذلك اليوم بلغ أربعين شهيداً... وبسماع شهادة المواطن - بعض سالم التاجوري ذكرانه كان بصحبة الشهيد محمد القتراني يوم 19/2/2011م وان ذلك اليوم كان رهيباً واطلاق النار كان كثيفاً ضد المتظاهرين مما أدى الى حلول معززة... وبسماع شهادة المواطن طلال رافع بن سعود ذكرانه من سكان بنغازي وانه يعمل بجزائلس وقد اشترك في المظاهرات ضد النظام التي خرجت في الساعة الثمانيات يوم 20/2/2011م والتي تم فيها باطلاق الرصاص على المتظاهرين مما أدى الى سقوط الكثير منهم وقد تم القبض عليه وجلسه بسجن عين زارة وسجن البحت الجنائي ببلد الدين وتم تقييده... وبسماع شهادة المواطن اسمه صالح العربي ذكرانه شارك في المظاهرات السلمية بتاريخ 18/2/2011م بجوار كتيبة الفيل يومه وكان معه شقيقه (وليد) فأطلقت عليهم النار فأصيب شقيقه بعيار نارى وأودى بحياته



122

- وبسماع شهادة المواطن محمد محمود العربي ذكر انه اشترك هو وابن عمه (وليد) في المظاهرة التي اقيمت في امام كنيسة الفيل حيث اطلقت جنود القذافي النار على المتظاهرين مما نتج عنه سقوط العديد من القتلى منهم ابن عمه الذي اصيب بطلق نار في رأسه وبسماع شهادة المواطن عمر منصور الورفلي ذكر انه فرج في المظاهرات التي اندلعت في بنغازي يوم 7/2/2011م وقد قامت المجموعات المسلحة التابعة لعبد الله السنوسي باطلاق النار عليهم فسقط العديد من القتلى والجرحى وقد اصيب هو بطلق نار في قلبه حيث دسعت للمستشفى وتوفي حالة انغماء تم نقل الى اليونان وجريت له عملية جراحية حيث اقرعت الرقابة من قلبه وانتهى الى طلب تقديم الشكوى ضد عمر القذافي وعبد الله السنوسي... وبسماع شهادة المواطن خالد عوض الشيخ ذكر انه شارك في المظاهرات التي طرقت بمدينة بنغازي بتاريخ 17/2/2011م وعند تواجدهم بشارع عمرو ابن العاص قام بهم أشخاص يرتدون قبعات صفراء يحملون بأيديهم هروات وينادون كلاً من كوفي وقد لحق به خمسة عشر منهم وضربوه الى ان انتهى عليه ولم يفت الا في اليوم التالي حيث وقع نفسه ملقى على الارض خلف معسكر الهاققة بمنطقة ابو غنم وقام احد المواطنين باسمافه وقد اقرعت له عملية زرع بلايتين وانتهى الى انه يتقدم بشكواه ضد عمر القذافي وعبد الله السنوسي... وبسماع شهادة المواطن عبد المنعم مفتاح العلوي ذكر انه كان يتنقل الثوبين للشوار في جبهة البريقة وذهب معه العقيد ناجي العقوري وعندما وصلوا الى شعبية البريقة فعرضوا لاطلاق النار من عناصر القذافي فاصيب في فخذه... وبسماع اقوال المواطن جبريل صالح الحناز ذكر ان ابنه (جمال) قتل بتاريخ 20/3/2011م من قبل كتائب القذافي عند هجومها على مدينة بنغازي... وبسماع شهادة المواطن معتز صالح المهراتي ذكر انه شارك في المظاهرات التي تجتمعت امام كنيسة الفيل بو عمر وعندها اطلقت عناصر الكنيسة النار على المتظاهرين من بنادقهم كما اطلقتوا قذائف (R.B.G) وقد تعرضوا لاطلاق في يديه ووجهه وظهروا من جراء الشظايا حيث نقل للعلاج في دولة اليونان وانتهى الى الشكوى ضد عمر القذافي والعناصر التابعة له... وبسماع شهادة المواطن عبد المنعم ابراهيم المجازي ذكر انه بتاريخ 26/4/2011م كان يتجول بسيكته بمدينة اجدابيا حيث تعرض لتصفع عشوائي من عناصر القذافي فاصيب بطلق نار كما اتلفت مركبته... وبسماع شهادة المواطن خالد علي الترتوني ذكر انه بتاريخ 19/4/2011م كان امام منزله بمدينة اجدابيا شاهد مجموعة من عناصر كتائب القذافي نظاردهم شخفاً حيث رموه بالرصاص فقتلوه ثم اتجهوا نحو وضربوه بأفئده

123

البندقية من قيدوه ونقلوه الى البريكة حيث وعد نفسه باعتقل مع افرين حيث نفروا للفرج والتعذيب ورفض عليهم المبيد الحشري، تم نقل الى سرت ثم الى سجن ابو سليم وفي كل هذه الاماكن تعرض للضرب والتعذيب واجبر على قول عبارات مؤيدة للقذافي... وبسماع شهادة يوسف مزح حسين بودلال دكتور ان شقيقته (أحمد) قتل في منطقة بن جواد من قبل كتائب القذافي عنه ما كان يحاول (هو وعديته) (ناصر السلطي) واقرين عد قوات القذافي المتجهة الى بنغازي... وبسماع شهادة المواطن الكرم مختار على المخرى دكتور ان شقيقته (وليد) قتل من قبل كتائب القذافي بتاريخ 2011/3/5 م ودفن في مقبرة جماعية ما بين رأس لانوف والسرة - كما ذكر المواطن علي نوري عبد الرزاق الفايدي بأن شقيقته (وائل) قتل بتاريخ 2011/3/5 م من قبل كتائب القذافي ودفن بمقبرة جماعية... وبسماع شهادة المواطن اشرف شاهين رشيد دكتور ان شقيقته (عروضة) قتل بتاريخ (2011/3/5 م) عنه ما كان يحاول من تقديم كتائب القذافي الى مدينة بنغازي... وبسماع شهادة المواطن محمد ميلاد العرياني ذكر انه عضو جمعية رغاثة تابعة للكشافة وبتاريخ 2011/3/10 م رفقة افرين دخلوا الى مستشفى رأس لانوف فقتل عليهم من كتائب القذافي وانتهى به الامر الى سجن ابو سليم... وبسماع شهادة المدعو محمد احمد الفلاح ذكر انه بتاريخ 2011/3/27 م اشرف في منطقة رأس لانوف عند ما وقع في كمين وانتهى الامر به الى سجن ابو سليم... كما افاد بمثل ذلك المواطن خالد محمد اسعيج حيث ذكر في شهادته انه اعتقل من كتائب القذافي بتاريخ 2011/3/19 م عند ما كان بمنطقة رأس لانوف يحاول مع غيره عد قوات القذافي التي كانت تستهدف مدينة بنغازي - وبسماع شهادة المواطن فتحي سعد محمود ذكر ان ابنه (لهيثم) قتل في اشتباك مع كتائب القذافي في مدينة سرت بتاريخ 2011/10/5 م وبسماع شهادة المواطن - عبد الله كريم العقيلي ذكر انه بتاريخ 2011/2/19 م كان في القاهرة امام كتيبة النفيل حيث اطلق النار عليهم فأصيب بشظية في رأسه وانتهى الى انه يتقرب بالشكوى ضد المدعو عبد الله السنوسي الذي كان متوجهاً بالكتيبة - وبسماع شهادة كل من فتحي شعيب العبيد وعبد السلام محمد افاد بقتل ذكره السابق من تعرضها لاطلاق النار عند ما كانا في القاهرة امام كتيبة النفيل ابو عمر... وبسماع شهادة المواطن طه اسماعيل احمد الزاوي ذكر انه بتاريخ 2011/3/12 م تعرض لإصابة نتيجة لتفجير طيران القذافي... وبسماع شهادة المواطن وسام مبارك المزوغ ذكر انه بتاريخ 2011/3/19 م اعتقل من قبل كتائب القذافي واعتوقت سيارته... كما افاد بقتل ذلك المواطن اشرف مزاح الفاء



124

- ويسماع شهادته المدعى ناصر مفتاح المحسنة رئيس فريق العمل الثوري بنغازي... ذكر انه وعمره بالبحان  
الثورية وان يفتتح بعلاقات متميزة مع انحاء مكتب الارتقال بالبحان الثورية ومنهم عبد الله الموسوي  
وإخاف بأنه في يوم 16 و 17/2/2011 م كان موجوداً عند الإشارة الفوتية بالقرب من شركة الكهرباء  
عمر عبد الله الموسوي شرفه أربع سيارات دفع رباعي تحمل عناصر مسلحة يبنادق كلاشن كوف  
وقد أمرهم بإطلاق النار تجاه المعتقلين وقد استمر إطلاق النار لثلاثين دقيقة حيث  
علم يستوطن عدد كبير من المعتقلين كما سطر عد من المعتقلين في البصرة أسفل الكوبري، كما  
تم اعتقال البعض... ودعا في الشاهد ان عبد الله الموسوي اتل به في ذلك اليوم متساخلاً عدد  
المعتقلين وما اذا كانوا يسبون القة في فاطمة ان العدد كبير وانهم يحتجزون يستوطن النظام...  
- ويسماع شهادته المدعى الحسين محمد ابو ظهير والد المجنى عليه (الحسن ابو ظهير)... ذكر ان ابنه  
(الحسن) شارك في المظاهرات المفادة للنظام ثم تحول الى العمل المسلح ونتيجة لذلك المعتقل في  
سجن بنزيت الشوك تابع لجهاز الأمن الخارجي وبتاريخ 23/8/2011 م عمر ابنه عند اعتقاله  
السجن من قبل الثوار وقصود ابنه معلقاً في سقف حجرة السجن وكان عارياً وبه اصابات  
في مودع متفرقة من السجن ووضع البوب (BBR) في دبره كما تفتت مواقفه بالقوة...  
وإخاف الشاهد انه عثر في السجن على اثنا عشرة امرأة محبوسة أربعة منهن عاريات قام  
الجيون باعمارهم لا يس لستين، كما عمر من السجن عشرة أطفال كانوا مودعين بالسجن  
لإجبارهم على تسليم أنفسهم ومنهم طفل يدعى (خالدة) عمره عشر اعوام علم ان والده  
طبيب كان يعالج الجرحى من الثوار وقبض عليه وقتل وقد أرسله الى الدلة بمدينة الزاوية  
وقتم الشاهد افادته بقول ان ابنه فقد ذكر ريته نتيجة لما تعرض له... ويسماع شهادة البعض  
عليه (الحسن حسين ابو ظهير) ذكر انه سجن ثلاث مرات لمشاركتة في المظاهرات وافرصة  
سجن فيها بتاريخ 17/7/2011 م عند ما ضبطت بموزنة مادة (البلاستية) حيث أودع بسجن (بدر)م  
فيلا يخص شركة تركية كانت تستغل من جهاز الأمن الخارجي وقد عذب في السجن بأن أطلق  
عليه عيار ناري في فخذه الايسر وعيار ناري من مسدس على ظهره اليمنى وفجرها تحت قبلة  
يدويه بين اصابه يده اليسرى مما أدى الى قطع أبعيه البنصر والوسطى واهيب كروك  
وقد لاحظت الليابة العامة تارثه الاصابات عنه كشخصا على الشاهد، كما تم إطفاء السجائر  
بمساعده الايسر وعلقت في سقف حجرة السجن وادفل البوب في دبره بعد ان رفض  
افتقار فتاة وهوذا اليه قائلين له (نيكها والا نيكوك) فرفض فأعتدوا عليه كما فعلوا مع

(25)

غيره وأخاف بأنه كان يسمع في السجن أصوات هراغ السجناءات عندما كان يتم اغتصابهن.  
وبسماع شهادة المجن عليها صريم الأمير شيوب ذكرت أنها ناشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي  
(الفيس بوك) وكانت تحت على التقاليد نظام القذافي وبعد اندلاع المظاهرات اشتركت في  
المظاهرات في مدينة الزواية وشرعت مع قنوات نقابية لقناة الجزيرة وارب ب ب س) لنقل  
صورة الأوضاع بمدينة الزواية وقامت بتوزيع المنشورات بجامعة ناعر كما قامت لهو بيلاتها  
(ريهام جبران وامل الغرياني وعزينة عبدالعال وشرية العناني وفولة كاهن) بفرازة بيان  
لتأييد الثورة والجلس الانتقالي حيث قمن بتصوير أنفسهن وارسال البيان عبر الإنترنت  
المقناة الجزيرة ونتيجة لهذا العمل تم القبض عليهن ووجدن أنفسهن امام المدعى عز الدين  
الهنشيرى السابق بسبهن واهانتهم ثم ارسال ريهام وامل الى المعتصم قائلين انهن من  
بيهن البيلة وسجنن لهي بسجن عين زارة وجردت من ملابسها وتعرضت وغيرهما من النساء  
للإغتصاب، كما شالدت في السجن طفلة عمرها ثلاثة عشر عاماً مسجونة مع امها وكان  
يتم اغتصابها امامهن وتوقع زجاجات بيبي في منافق العفه وقد عرفت ان هذه الطفلة هي  
ابنة المواطن فرج اميمة من مدينة ممراته، كما شالدت في السجن امرأة من منطقة تاجور  
تسمى (فهيمة) سجنن لانها كانت تحب اعلام الاستقلال ثم عذبته وقتلته، كما ان  
زميلتها (ريهام وامل) قتلنا وعرفت عشبهما في برنامج (يوسف سنا كير) (عشم الوطن)  
يدعوى انهما قتلنا من التواريد مدينة اهد بيا تزدويرا للحقيقة وبسماع شهادة المدعى  
مختار محمد سعيد فايد بجماز الامن الدغان ذكر ان عبد الله المنوسى ومساعدته عبد الحميد  
المناشع قاما بتنصيب مجموعة من ذوي السوابق بعد ان افرجواهم من السجن ووظفواهم في قمع المظاهرات  
كما افرجوا مجموعة من الفباط الذين سيف الحكم عليهم في قضايا الهجرة غير الشرعية منهم المدعى (ملاني  
الدوغان) وقلنا بتنظيم اعمال ليرة غير شرعية تجاه اوروبا. وأخاف ان الشالدة انه كان عضو بالجان  
الحقيقي التي تحت مع الشواروقه انتقلت اللجنة الى الرأى بافلا سبيل الثبات لعدم اقترافهم  
رأى فعل الا انه علم بان المتهمين الثاني والرابع والخامس رفضوا تنفيذ الافراج وبسماع  
وبسماع شهادة المواطن محمد ابراهيم العلاقى مسئول العدل بالمكتب التنفيذي ذكر انه  
التقى بالمدعى موسى كوسة بعد اسبوع من انشاققه وقد اخبره ان معمر القذافي اجتمع بالقيادات  
الامنية والعسكرية وكان هو اعدهم وطلب منهم اغتصاب المتظاهرين وقتلهم وأخاف بانهم عند تواجدهم  
في المكتب التنفيذي علم بالمشور على مستندات تثبت اذغال المنشقات الجنسية الى البلاد كما حفظت



126

كميات كبيرة من اقراص المنشطات الجنسية مع جنود كتائب القذافي عند سرهم بمحطات القتال  
وسماع شهادة المدعو الهادي الكيلاني مسعود ابيبة عتيق بجهاز الاذن الخارجي - مستشار  
بالقنصلية الليبية النيجرية - ذكر ان المدعو سليمان احمد موسى من قبائل الطوارق كان يشغل امين  
المكتب الشعبي الليبي بالنيجر وكان له دور كبير في جلب المرتزقة وفي سنة 2011 المدعى كثرانه دخل  
مكتبه في شهر مارس 2011م وكان يتحدث عبر الهاتف ويقول للطرف الاخر الذي يكلمه (لدينا  
اعداء كثرة ولدينا من يتحرك ويحشد وانقلب الموجودين بالنيجر قلبهم على القائد ولكن ضروري  
من دفع المال ... وبعد انتهاء المعاملة ببلغه بأنه كان يتحدث مع المتهم محمد الشرف  
وقد علم أثناء تواجده في النيجر بأن الكثير من طوارق النيجر ذهبوا ونقلوا على متن مركبات  
دفع رباي للقتال مع نظام القذافي سواك الشاهد ان المدعو الهادي الدردار مدير مكتب  
جمعية الدعوة الاسلامية بالنيجر كان يتردد على المدعو سليمان احمد موسى ... وسماع شهادة  
المدعو عبد الحميد محمد الوندى رئيس قسم الشؤون السرية بوزارة الخارجية ذكر ان المدعو  
يوسف مرغم كان يرسل رسائل مشفرة تتعلق بجلب المرتزقة وان جميع البرقيات تحمل للمتهم  
الثاني وفي شهر فبراير 2011م أرسلت برقية نتحدث عن تجهيز قوات من دولة ليبيا والجيل  
الاسود وقد وصلت تلك القوات فعلا كما وصلت برقية اخرى نتحدث عن وصول عدد مائة وخمسون  
قناص موزون بالسعر قادمين من غانا وجميع هذه البرقيات تحمل الى عبد الله السنوسي واكد  
الشاهد ان التناشير على البرقيات تحمل امين الخارجية او احد نوابه ... وسماع  
شهادة المدعو عبد الحفيظ زيتون مدير مكتب الشؤون السرية بوزارة الخارجية ذكر فيها  
ان الرسائل المتعلقة بجلب المرتزقة كانت تترد عن طريق المدعو محمد نور قائد  
حركة دارفور ويتم عرضها على الوزير وادفايا بان المدعو  
محمد نور تربطه علاقة جيدة بالمدعو عبد الله السنوسي ... وسماع شهادة كل من  
رباب محمد عبد الرحمن ونجاح يونس الجوش ونيروز خليفة مسعود ونجوى عبد الحميد  
ناجي فهير اوضح في شهادتهم عمليات الاغتياب التي قامت بها عناصر كتائب  
القذافي في مدينة زوارة ... وسماع شهادة المواطن خالد محمد الجلاوي ذكر  
ان ممتلكاته التابعة لشركة المحيط تعرضت للنهب من قبل مجموعة مسلحة تابعة  
للمتهم الرابع منصور موسى وسماع شهادة المواطن صالح أحمد درز ذكرانه تعرض للقبض  
عليه وعذب واحيل للمتهم الثاني الذي لهدده بالسجن والاعدام ...

127

- وبسماع شهادة المدعو محمد نصر الجليلي... مدير مكتب المتابعة والمعلومات بجمعية الدعوة الإسلامية  
ذكر انه بعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير 1963م كان محمد الشريف المدعو عمار عربييه بالانقال بكافة  
مدراء مكاتب الدعوة في الدول الافريقية للنفور الى ليبيا وذلك من اجل دعوة القيادات الاسلامية  
والمسلمون في بلدنا لهم للزود في مسيرات هذه الفاتحة... وافاف العالمة ان عبد الله منصور  
كان يستخدم مكتب محمد الشريف، كما ان محمد الشريف اقترح بعلي... باعتبار مدير قناة  
التواصل التابعة لجمعية الدعوة يدنا مع المدعو فالدقتوش... وبسماع شهادة المدعو نور  
علي عبد الله عفر... مدير مكتب جمعية الدعوة الاسلامية في تنزانيا ذكر بان هناك تحويلات مالية  
مشتبهة تمت من جمعية الدعوة الاسلامية اثناء احداث ثورة السابع عشر من فبراير لعالم عدة اشخاص  
منهم المدعو محمد البشاري، وتحويل افر لمارية د... وتحويل افر لدولة اندونيسيا... وباعادة  
سماع اقوال المقيم الرابع منصور فو ابراهيم... ذكر انه قام بتسليم كل من هنر من الليبيين دكتور وانقا باساحة  
ففيقة (الكلاشن كوف بمغزنيين) وذلك لغرض منع المتظاهرين من الوصول للساحة الخضر بقوة السلاح  
وافاف بان سيف الاسلام كان ممر على انهاء الثورة بأي ثمن ولو بالثوة وكان يقول (لذا الكرسي  
المتقى انما مشى امتعكم انتم)... واعترف المتهم بانهم جلب مرتزقة من السودان بمجموعة خليل ابراهيم  
ومجموعة اخرى منادى... ومنهم اكثر من الف وثلاثمائة مرتزقة سلمت للواء ميرك سحبان  
ومجموعة من الورق ماكي جلبهم اللواء على كفة... وبسماع شهادة المواطن علي عياد مسعود البشتي ذكر  
ان سيف الاسلام هو المسؤول عن كل عمليات القتل والنهب والسرقة في مدينة بن وليد وانه كان الحاكم  
الفعلي لها... وبسماع شهادة العقيد علي عياد البشتي مدير ادارة الشؤون الادارية بإدارة الاستخبارات  
ذكر بان اثناء ثورة السابع عشر من فبراير شكلت الغرفة الامنية الرئيسية كانت تتبعها كافة الأجهزة  
الامنية وانبثقت منها غرفة عمليات في مدينة طرابلس وكانت الغرفة الامنية المجموعة تقف تحت  
الشوريين وانهار النظام السابق في الساعة الخضراء لمنع المتظاهرين من الاعتصام والتفري  
لهم من قبل عناصر الأجهزة الامنية ومتطوعي الحرس الشعبي والروابط الشبابية والحرس الثوري  
والجبان الثورية واطلاق النار والرصاص الحي كان لا يتم الا بأوامر مرتبطة من المستويات  
العليا... وافاف أن قصة الثوار الذين اعتقلوا في حاوية بمدينة الخمس وفارقوا الحياة  
نتيجة افتنائهم كان المسؤول عنها العقيد محمد ديوب... مدير مكتب التمريض التابع لجهد الله  
النوس... وكان يتلقى التعليمات منه شفويا... وبسماع شهادة اللورد فريج احمد ابو غاليه  
معاون آمر ادارة الاستخبارات... ذكر ان عبد الله المنوس عقد اجتماع برؤساء الأجهزة الامنية



(128)

وهم يؤيد دوده ومنصور وهو المتهمان فقال له وعبد الله منصور وان الاجتماعات كانت تتعلق بثلاثة أمور هي: - أزمة البنزين، والسيطرة على مدينة طرابلس أيام الجمع، والسيطرة على بوابات المدينة ودفاف الشاهد ان المتهم البغدادي المحمودي دائم الانتقال برئيس الفرقة الأمنية وكان يقول في هذه الاتصالات ان لديه خمسة آلاف متطوع من أبناء منطقته ويطلب لهم السلاح والعتاد، كما ان يؤيد دوده كان له تشكيل حلف بشأنه فابلا الشرطة السن العيش مع شفعى اخر كانا مسلمان أخوانا صرف الأسلحة والخيرة التي يطلبها المتهم الخامس للجماعة المسلحة التابعة له بمنطقة الرصيات، كما ان هناك تشكيلات اخرى وفرتها السلاح والخيرة منصور وهو عبد الله السنوسي، وغتم الشاهد اقواله بأن استجواب المرتزقة كان يتم عن طريق عبد الله السنوسي ومنصور وهو، وباعادة التحقيق مع المتهم الثاني عشر ومواجهته باقوال الشهود حول واقعة اقترابه عن حاويات الاقراص المدمرة... ذكر بأنه صدرت اليه تعليمات من المدعى عامر ترتيب بالضرورة تسهيل دخول الحاويات المعبأة بالأقراص المضطربة غير منفذ ميناء الخمس وبمواجهته بالتهمة المسندة اليه ذكر انه كان ينفذ تعليمات الدولة... وبسماح شهادته المدعى خالد عبد الحق الشريف مدير مكتب اللواء البراني اشكال أمر كتيبة احمد محمد المقرين ذكر انه عند اندلاع أحداث ثورة السابع عشر من فبراير كان المتهم سيف الاسلام يتواجد بالكمال داخل مقر الكتيبة ويتابع الارتفاع الأمنية والعسكرية في البريقة والجبل الغربي وممراته والزوايا، ويصدر تعليماته ووضع الشاهد ان أمر الكتيبة اللواء البراني اشكال كان ينفذ تعليمات المتهم سيف الاسلام على مفرق وكان المتهم سيف المحمد معه وسمعه يقول له أكثر من مرة (كيف ما تقولك دير يا براني)... وان المتهم سيف الاسلام كان يعقد الاجتماعات مع المسؤولين الأمنيين والعسكريين ومن ذلك اجتماعه بالمدعى شكري غانم حيث سمعه يقول للأخير (الخطا الى يفتى النفط من ميناء الحربقة الى طريق كيف انقله) وقد عرف هذا الاجتماع المتهم البغدادي المحمودي... وبسماح شهادته المدعى منصف احمد عيسى رئيس مركز شرطة ميناء طرابلس البصرى... ذكر ان المتهم عمران الفرغاني كان المسؤول عن عمليات الهجرة غير الشرعية حيث تقابل مع شفعى زوارى في شراء الجرافة الثانية التي غرقته كما انه هو من حلف ذلك الشفعى يجلب المهاجرين وانه دائما يتردد على المتهم عمران الفرغاني وذات مرة كان واقفا في البوابة وشاهد ذلك الشفعى وكانت في مرتبته مبلغ عالية كبيرة... كما ان احد ضباط الاستخبارات أكد له هذه المعلومة

- وبإدارة التحقيق مع المتهم عمران النمراني أعترف بمسؤولية عمليات تهجرة غير شرعية في بداية  
ثورة السابع عشر من فبراير وذلك للضغط على أودبا من أجل تقديم موثقة من الثورة اللبية  
وكانت التعليمات تنص بالتعاون مع الأشخاص الذين لهم سوابق في أعمال الهجرة غير الشرعية والذين  
أعلنت سرهم والمخاطبة كان يقتصر على تنظيم حركة الملاحة للجرافات... واعترف بفرق قارب  
صية كانت على متنهما مقاتل من الأفرقة وإن المتهم الثاني كان يشرف على عمليات الهجرة غير  
الشرعية... واعترف المتهم بما قاله السائد منصف محمد ميس من أنه التقى بالشخص  
الزوامي... وبما ح شهادته محمد احمد راشد مدير ميناء طرابلس ذكر أن عمليات الهجرة غير  
الشرعية كانت تدار من حرفة الشباب وبن قاربين قد عرقا تم نصبهما بالافارقة عرق منهم  
العشرات وذكر بأن القوارب كانت تخرج بتصريح من السيد عمران النمراني... وبإعادة التحقيق  
مع المتهم نورع الهادي المحطال ومدير الادارة العامة للدوريات ذكر أن المتهم الثاني عبد الله  
السوسي طلب منه نشر قوته العمومية وبنى قوامها الثمان وقسماته عشرة في مدينة طرابلس  
وبعد اية فترات مشبوهة كما أن المتهم الخامس عشر طلب منه متابعة بن الشقوع لنظام  
وبعد بأسماهم للتدريس عنهم وأنه قام بالقبض على عدة أشخاص وأحالهم الى ادارة الاستخبارات  
وبما وجهته بها أسند اليه كبر اقواله السابقة... وبإعادة استجواب المتهم الثاني وجهته بأدلة  
الدعوى... ذكر أن القنابل المحبوبة التي كانت سوف تستعمل في تفجير المباني كانت في عهدة جبريل الكادي  
ولا يمكن صرفها الا بعلمه... وفيما يتعلق بالمدبرات أفاد ان حاوية معبأة بالحمض (118-5) تم  
استيرادها من شرق اسيا وادخلت عن طريق ميناء الخمس وأقر بأنه قام بتوزيعها على الجهات  
تنفيذ التعليمات معمر القذافي... وأفاد بأن المتهم الثالث شكل جندل قوامه ستة ألاف  
من قبيلة الزوايل الا انه لا يدرى ما إذا فعل هذا الجندل بعدينة زوايرة وأنه كان يعلم بمسؤولية عمليات  
نصب من المشويعين... وهو وجهته بالمستندات والمراسلات الواردة من المدعو يوسف ورغم ذلك بأن  
لهذه المراسلات وردت عن طريق المتهم عبد العاض العيسى وانها تنقلت بجلب المرتزقة واعترف  
في هذا الصدد بأنه تعامل مع المدعو خليل امراهم لجلب جزء من قواته للقتال مع قوات القذافي  
وأنه دفع له نظير ذلك مبلغ ثلاثة ملايين دولار وقد دخل جزء من هذه القوات لممرات  
والاعايضة وأفاد بأن المتهم الاول كان يتابع عمليات جلب المرتزقة... وهو وجهته بالقرائن  
التي اوردتها والمتعلقة بتشكيل حافل قبيلة قتالية أفاد بأن هذه القدرات حدثت في وقت  
متأخر واعترف بأنه صرف سلاح ودفاطر لمنطقة الاغايضة وكذلك لمنطقة بئر الغنم.



130

وبإعادة سماع أقوال المدعى اسماعيل الكرمي - ذكر بأنه قد استعمل العنف ضد أبناء الشعب الليبي وأنه عند ما علم باستهداف قتلى من المتظاهرين في بنغازي فقام بالارتحال بالمتهم الأول سيف الإسلام القدافي وطلب منه التدفيل ووقف هذا الأمر فوجد عليه بحدة قائلاً (توأمافيشن) لا أريدك وعدي لك، وأقبل هذا الهاتف في وجهه... وبإعادة استجواب المتهم منذ مختار الفنيهي - ومواجهته بالمستندات التي تشير إلى التعليمات المادرة عنه بشأن تكليف زوارق وعرفات بحمام عسكريه لا اعتراض من السفن المساعدة التي نتج عنها نواهدن الثائرة على النظام وكذلك تعليماته بتسيير عرفات لنقل المهاجرين الزائرة بطريقة غير شرعية إلى أوروبا... أقر المتهم بهذه المستندات وأنه فعلاً تم تكليف جميع الزوارق بالحمام المينة بالمحطات وذلك تنفيذ التعليمات سيف الإسلام القدافي المشددة التي تنص على ما يحار هذه الزوارق في مهام تجاه ميناء مرارة لا اعتراض من السفن المساعدة، وفيما يخص عمليات الهجرة غير الشرعية ذكر أن ما قام كان أيضاً تنفيذ التعليمات سيف الإسلام القدافي وأقر بأنه تم انتشار حول ثلاثمائة جثة من الزائرة الذين لقوا حتفهم نتيجة لفرق جرافتين في محطة الشعاب وعرفان عرابلس، وبإسماع شهادة المدعى محمد جمعه سعد موقفه بقلم القدافي ذكر أن المتهمين سيف الإسلام وعبد الله السنوسي كانا يأمران المدعى (محمد بشير سعد) بحرق الأموال وتسليمها للأشخاص يقومون بشهريب السلاح والمركبات داخل ليبيا لاستعمالها في قمع الثورة ومن هؤلاء الذين استلموا أموال بناء على تعليمات سيف الإسلام (عبد الرحيم الشرفاني وعبد عبد السلام وعبد الرحيم الساعدي) وذلك ليقيموا بها دقات مركبات صراوية ووقبات رماح واسلحة ودقات إلى ليبيا... وبإسماع شهادة المدعى محمد سعد العبدلي - ذكر أن ابنه استشهد في منطقة الأربعين مع سبعة من زملائه... وبإسماع شهادة المواطن جبريل صالح الكفار ذكر أن ابنه (جمال) قتل بتاريخ 20/3/2011 م قبل لقاء القدافي عند حرمها على مدينة بنغازي... وبإسماع أقوال المواطن فيل محمد المحروق ذكر أنه بتاريخ 5/5/2011 م عند الساعة الواحدة والعشرون ليلاً كان مكلناً حراسة ميناء مرارة التجارية سمع صوت طائفة تملق ثم أبلغا من قبل الفرقة الأمنية المشتركة أن الطائفة تابعة لقوات القدافي وقد طلب منه ونازيله نوري الشرفاني أحد الحيفة والكدر وإبلاغ المجموعة المتواجدة عند الرصيف (500) فذهبوا بكثما وأبلغوا هذه المجموعة وفي طريق العودة عمل انفجار قوي أسفل السيارة وبعد تقاطعها لمسافة عشرة أمتار عمل انفجار آخر مما أدى إلى إصابته

131

ورقيقة بإحداثيات متعددة وعلم فيما بعد أن الإلنجات سببها ألقام ثم زرعها في الميناء بواسطة تلك الطائرة وقد تم جمع حوالي ثمانية وعشرون لغواً من هذه الألقام... وبسماع شهادة المواطن نوري محمد الشريف أكد ماورد على لسان الشاهد فيمل المحرق مبيناً أنه أصيب بشظايا في الرجل اليمنى واليد اليمنى واليد اليسرى وأوضح الشاهد أن الألقام التي أقيمت من الطائرة العمودية كانت فخره اللون وبها مثلة ولها رأس مدبب في أسفلها يثبتها بسطح الأرضين وبسماع شهادة المواطن محمد فرج عوين ذكر أنه سمع التفجير ثم لحقه آخر وعند ما وصل إلى المكان وجد المدعوف فيمل المحرق التي كانت إحصائيات جسيمة... وبإعادة استجواب المقيم الأول سيف الإسلام القدافي اعترف بقيامه بتنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا وأوروبا وأقر بعلمه بمقتل الطائرة نتيجة إحصائياتهم على قوارب حيد قائلاً (ما المشكلة في ذلك... كما اعترف بإصداره تعليمات للمتهم منذ الغنيم بإبحار زوارق وقاطرات ولا نشأت لتنفيذ مهام قتالية، واعترف بأن الأموال كانت تصرف بتعليمات وتعليمات عبد الله الموسوي واعترف بأنه عرف على المرتزقة الدين جلبهم عن طريق المدعو خليل إبراهيم... واعترف بأنه كان يتابع المعارك (ويذكر الشيرة والبار) واعترف بأنه سلب الناس في أبو سليم وعشهم على القتال وأنه مشتق سلاح في بن وليد وأنه عرف على قتل من يعارض نظام والده... كما اعترف بقيامه بتجهيز مركبات وتفخيخها وإرسالها إلى مدينة بنغازي وقد انفجرت أحداً أمام فندق تيسق... كما اعترف بتواجده بقر كتيبة محمد المقرين في شهر مايو 2011م وكان يتابع الإطاح ويحضر التعليمات وأنه اجتمع مع المقيمين الثالث والرابع والخامس وعشهم على قمع المظاهرات كما اجتمع بأمره نوري كتيبة محمد المقرين وطلب منهم الخروج للساعة الخمسة لقمع المظاهرات... وبسماع شهادة الواقعة شرياً محمد قاضي عبد الكريم ذكرت فيها أنها تعرضت للاغتصاب بعد أن خبط يشقتها اعلام الاستقلال وأنها اغتصبت من عسكري يدعى (الهالي عيسى القدافي) وأفر يد عن مهام الوعش) وأن الأول قام بتحويل عملية الاغتصاب وأنه عندما ذكر بأنه سون يعرض الشريط على سيف الإسلام يعمل على مكتبة نوح (شفرية) وبإعادة سماع أقوال المقيم جمال الشاهد واستجوابه اعترف بأنه استدعى في شهر مايو 2011م من قبل العقيد صباح الواعر الذي أبلغه بأن العقيد أبو عجيله خير يطلب منه تنفيذ التعليمات عبد الله الموسوي تفخيخ مركبات لتفجيرها في مدينة بنغازي وقد طلب منهم توفير أجهزة ضخمة وقد التقى بالمقيم الثاني عبد الله الموسوي الذي طلب منه تفخيخ عدد كبير من السيارات قائلاً (لأنها مركبة) وقد ياشر العمل في تفخيخ السيارات بقر الشركة العينة



132

بالسرعة حيث قام بتفخيخ خمس مركبات حيث تم وضع المواد المتفجرة في تجاوزات مختلفة من المركبات وقام بذلك هو والعقيد سعيد الغرياني والرائد جمال اللوحى والملازم عبد الله الشقلاخ... وانهم كانوا يعملون على المادة المتفجرة من العقيد رضوان الهامى وباعادة استجواب المتهم ابو عجيله محمد خير مسعود ذكر... ان العميد عبد السلام حموده مدير ادارة العمليات بجهاز الامن الخارجى وطلب منه ارسال فنيين الى المدعى عبد الله السنوسى وقد علم من العقيد سعيد الغرياني ان المهمة هي تفخيخ مركبات وارسالها الى مدينة بنغازى ووافى بأن العقيد أحمد ابو زيد مدير ادارة الشؤون الفنية بجهاز الامن الخارجى اعلمه بأن رئيس الجهاز ابو زيد بدوره طلب منه تنفيذية تعليمات شرده من عبد الله السنوسى على الفور دون الرجوع اليه مؤكدا علم ابو زيد بدوره بالموضوع... وباعادة استجواب المتهم عبد الحفيظ الزليتنى ومواجهته بتقرير الخيرة المالية وما انتهى اليه من مسئولية عن أحداث نمر حسين بالمال العام أقر بما جاد فيه معللا سلوكه بأنه كان تنفيذ القرارات حادثة عن المتهم الثالث البغدادي المحمودى والمتهم محمد النزيه مؤكدا ان المتهم الثالث كان يتدخل بحجة الظروف الطارئة مما نتج عنه تجاوزات مالية ومنها نقله تسعة مليون دينار من مخفضات ميزانية المشروبات الى غير ذلك من أقره تتعلق بالاحداث... وباستجواب المتهم محمد خليفة الواعر اعترف بأن العقيد ابو عجيله خير مدير ادارة الشؤون لسرية بجهاز الامن الخارجى طلب منه اعطاب الرائد جمال اللوحى والعقيد سعيد الغرياني والرائد عبد الله السنوسى وعند ما ذهبوا وجدوا المتهم عبد الحميد عمارة الى طلب منهم اللجوء بالدعم عبد السلام حموده وعند ما التقوا بالاعير طلب منهم تفخيخ مركبات لتفجيرها... وباعادة استجواب المتهم الرابع منور ضوايراهيم وبمواجهته بشهادة عميد الغزوى من كونه كان مع عبد الله السنوسى على متن مركبة مفعلة بتاريخ 2011/2/17م يتفقدان الوضع بشوارع مدينة بنغازى وان مركبتهما توقفت عند عسر جليانه اعترف بما قاله الشاهد وأكد ان المتهم الثانى عبد الله السنوسى وابنه محمد كان وراء اوامر طلاق النار ضد المتظاهرين واعترف بأنه اتفق مع المتهمين الاول والثانى على توزيع الاسلحة من مخزن كتيبة محمد المقرين على شباب مناطق البوسليم والهبدة وضربك المعارف الفترة من 2011/8/14م الى 2011/8/19م الذين قدموا الى باب العزيزية وكان المتهم الاول يحث هذه المجموعات على قتال الفئة التى خرجت على النظام وانهم كانوا متفقيين على حث أولئك الشباب على القتال... ووافى بأنه فى شهر يوليو 2011م

(133)

كان متواجداً بالفرفة الرئيسية حيث كان المتهم الثاني موجوداً ويقتل بالمتهم عبد الحميد  
 عمار ويطلب منه توزيع الأقراس المخدرة على القوات بالجيهاات وأن عبد الحميد عمار  
 أرسل إلى مكتبه عند رقيته تحويان على أقراس مخدرة وفيها يخص الإفارقة للدين  
 قام بتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة دكران سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي  
 كانا يشرفان على هؤلاء الإفارقة من حيث التدريب والتجهيز. واعترف المحضر الاجتماع  
 الذي عقد بمكتب المتهم الثالث ومعه المتهمين أبو زيد دروده ومحمد الزوي وغيرهم من قادة  
 الأجهزة الأمنية وانتهازي لهذا الاجتماع إلى سيطرة الثوريين ومؤيدي النظام  
 ومنع المتظاهرين من الوصول إلى الساعة الخضراء والتقاء على المقاهلات في مهاد مرقه  
 بحسب ذلك قتل العديد من المتظاهرين وفيما يتعلق بالاستيلاء على الأموال اعترف  
 بأنه انتقل مع المتهم الثالث على وضع اليد على ممتلكات الشركات الوضعية المملوكة  
 للأفراد وبيعها لتوفير السيولة النقدية وأنه كلف تابعين له بوضع اليد على المنقولات  
 المملوكة لشركة المحيط وشركة البحر المتوسط وفي شأن الجعافل القبليه اعترف  
 بقيامه بتشكيل جعافل قبليه وأنه صرف لها الأسلحة واعترف بأنه يعلم أن ذلك من شأنه  
 إثارة حرب أهلية وببر ذلك بأنهم كانوا في حالة حرب وأن وقوع الحرب الأهلية  
 لا يعني شيئاً وبوجهته بما أسند إليه اقريبه لك وأن باعته هو الحنافا على سلامة  
 الدولة وبما عداة السجواب المتهم الثالث اعترف بعدة محاضر الاجتماعات التي عقدها  
 في شهر أغسطس من عام 2011م واقترحه ما جاء فيها... وفيما يخص الخطاب التعريفي  
 الصادر عنه الذي كان يحث فيه قبائل جنزور والزهرى والعزيمية والسواني على القتال  
 دكران ذلك كان تنفيذاً لتوجيهات معمر القذافي واعترف بأنه كان يعلم أن من شأن  
 هذا الخطاب ادخال منقطة طرابلس ومناطقها في حرب أهلية... وفي شأن الأموال اقربأت  
 هناك نسبة من الأموال التي صرفت تحت بالتمالفة للقائمين، وفيما يخص بقتل المتظاهرين  
 دكران دعمه المالي للجهات الأمنية كما بأمر من المتهم الأول... وفيما يخص الهجرة  
 غير الشرعية دكران دوره فيها اقصر على إعادة الضباط الحكوميين في قضايا الهجرة غير الشرعية  
 إلى سابق عملهم بناء على طلب المتهمين الأول والثاني والعاشر واقاف بأن كل من  
 زهير دهم والعبد عمران الشرفاني كانوا طرفاً في هذه العمليات حيث قاموا بشراء قواري  
 اليد القديصة واستولوا على بعض منها واستخدموها في نقل الإفارقة وقد علم بفرق العديد منهم



134

أدركت النيابة العامة بملف الدعوى معتمداً على الاستدلالات وبحسب تفتيش النيابة العسكرية  
الجزئية بصحبة العديد من الشهود المقدمة من المواقف - معتمداً على ريفان قدح في المظالم الرابع  
منصور ضواير، الذين كونه قام بالاستيلاء على السيارات المملوكة له - سرقة أقوال المشكوك فيه  
اعترف بالاستيلاء على عدد أربع مائة وتسع سيارات نوع نيسان تيبداً مختلفة الألوان مملوكة  
لتشاركية البحر الأبيض المتوسط بغير ائتمار من مقرها الكائن بشارع الاسطى ميلاد والنهم  
قاموا بنقل هذه السيارات خلال الفترة من 2011/4/6م وحتى 2011/4/29م وكان معهم مفضل  
صنوبر بومبارتير سلموها إلى اللجنة الشعبية العامة التي نقلتها إلى سرت والنهم اعترفوا بمجموعة  
من التفتيش لمنع مفااتيح لتشغيل السيارات والنهم لم يمتثلوا بما يجب المستودع وبالتفتيش  
مع المظالم من قبل النيابة العسكرية ككرر أقواله السابقة ونكرتهم الاغتال من المظالم  
له النيابة - وبسماع شهادة الشاهد عبد الهادي ابراهيم القائد من قبل النيابة  
العسكرية ذكر بأنه خلال فترة الحرب اتفق به هاتفيًا الدعوى عبد الواحد الذي يعمل مشرف  
مخزن مع محمد قدح وأعلمه بأن مجموعة من الكتاب اقتضت مقر الشركة واستولت  
على جميع السيارات وطلب منه ان يتصل بما يجب الشركة وان يعلمه بالامر - وبسماع شهادة  
الشاهد عبد الواحد عبد السلام على المغنوت - من قبل النيابة العسكرية ذكر انه يعمل بشركة  
البحر الأبيض المتوسط ومنوطها محمد على قدح وأنه خلال فترة الاعدات كان متواجداً في مخزن  
الشركة الواقع بمنطقة بشارع الاسطى ميلاد قرب مستشفى الجليلية بتاريخ 2011/4/5م عند  
الساعة الثانية عشر ليلاً دخل عليه تونوز ميله - أشرف - عدد كبير من المساكين وقاموا باعتجازها  
في الطابق وقاموا بتفتيش المكاتب وتجميع الاشياء الموجودة بالمكتب وعاتوا فيه فساداً واتجهت  
مجموعة اخرى منهم تجاه السيارات - وفي أثناء ذلك حضر شخص تغير التامة قبل له انه  
امر بتشكيل مقرر بومبارتير فحدثه شاكيا سوء المعاملة وأنه تعرض للسرقة وطلب ان يردوا له  
ما أخذ منه وأن يسلموه قائمة بالسيارات التي أخذوها الا انه طلب منه الخروج والعودة  
في الصباح ليحدث الشخص المسؤول وغداً الصباح عاد فوجد شخص يدعى - خيرى الجرمي - علم  
انه قام أمر دكر من الشخص فحدثه وطلب منه ان يعيدوا اليه ما سرقوه منه وان يعطوه قائمة  
بالسيارات التي أخذوها الا انه طرده وطلب منه الخروج وحده بالقتل وعندها تبادر إلى  
مكان القبيل المذهب له وهو بجوار المستودع وافرد في مراقبة المكان حيث شاهد عملية اخراج  
السيارات وشاهد سيارة نوع ليوة ففراء اللون علم بأنه الدعوى منصور ضواير اعترف بمجموعة

(135)

واقامت معهم في المكان كانت تقوم بهنح مفااتيح للسيارات لاخراجها من المستودع وعند ما تم اخراج  
 السيارات بالكامل رجع الى محل سكناه بمنطقة القربوى وبعد ما يقرب من عشرين يوما  
 رجع الى المستودع برفقة زميله (اشرف) فلم يجد واية سيارة كما اتفح لهم ان المستودع تعرض  
 للسرقة بالكامل كما وجد الخزنة قد فتحت وعليها آثار اطلاق نار وسقت ما فيها من اموال  
 ومشتريات تخص السيارات... وبسماع شهادة الشاهد اشرف العبد فنان من قبل  
 النيابة العسكرية ذكر انه خلال شهر 2011م حضرت مجموعة من السيارات تحمل  
 شعار تشكيل عتور ابو مديار وقاموا باستيفانها لوزيله عبد الواحد والاعضاء عليها  
 وكانوا يرددون عبارة (الخزن الخائن) وقاموا بتطويق المكان وفي اليوم الثاني زاد  
 عددهم وفي اقد الايام حضرت سيارة لبوة فخر اللون وسبقها مفر من كبر من السيارات  
 وقد علم من خلال حديث المسجين انه مفر من امر الحرس الشعبى كما ان السيارات  
 كانت تحمل شعار الحرس الشعبى... كما حمل جده ال كبير بين المسجين والشراخ ورفع  
 اصوات اسفرت عن خروج المجموعة المسلحة التابعة لتشكيل عتور ابو مديار وبقاء  
 المجموعة التابعة للحرس الشعبى... وقد تم نقل السيارات الموجودة بمستودع الشركة  
 كما ارفقت النيابة العامة بملف الدعوى مفر جمع الاستدلالات المأخذ من تفتيش غرفة  
 الزاوية في الشكرى المقدمة من المواطنين عبد الله العربي المختار من وائل على عبد السلام  
 حماد ومحمود الجالكى دبوب وعبد العزيز مولود خليفة البركى وموسى مسعود أحمد وأمين أحمد السن  
 ضد المتهم باسم على الدليو... حيث ذكر الاول عند ضبط اقواله من قبل مركز الأمن الوطنى الزاوية  
 بأن ابنه ممدى عبد الله العربي المختار من كان يعمل بمهنة الجمارك وان المتهم ممدى  
 الدليو الحق بدورة للتدريب على السلاح ثم نقل الى جبهة القتال بمهارة دون علمه  
 وموافقة حيث قتل هناك ولم يتدخل على عقابته... وطلب اتخاذ الاجراءات القانونية ضد  
 المتهم المذكور... وبضبط اقوال الثانى وائل على عبد السلام حماد ذكر انه يعمل بمهنة  
 الجمارك بالزاوية وعند ما ظهرت الكابى على المدينة ذهب الى متجر عمله فعلم ان اسمه  
 قد تم ادراجه في قائمة اعدت بتعليمات من المتهم باسم الدليو تنص باعمالهم للتدريب  
 العسكرية على الاسلحة ثم نقلهم الى جبهات القتال مما افقرو الى الهرب الى تونس وقد  
 علم بأن الكثيرين من عناصر الجمارك الذين اكتبوا بالتدريب تم نقلهم لجبهات القتال...  
 وبضبط اقوال المشتكى الشاكت المدعو محمود الجالكى دبوب ذكر انه يعمل



136

يعمل بمهارة الجمارك وأنه علم بأدراج اسمه في قائمة تضم عدد كبير من عناصر الجمارك  
تتغنى بأعمالهم للتهريب على السلاح وأن هذه القائمة أعدت بناء على طلب أمر غرفة العمليات  
المشتركة (الهادي، امبيريش) وموافقة المحقق (عامر الدليو) وأن هذه الأمر أخطر للهروب  
وأوقفه في قائمة هو أفراد اسرته حيث كان مطلوباً بالتائب القذافي وطلب اتحاد الاخوان  
القانونية حيال المحقق كونه زوج بأسمه في هذه القائمة... وبلفظ اقوال الرابع عبد  
العزیز مولود غليفة البريكي... ذكر انه ضابط بمهارة الجمارك بمرتبة نقيب وأنه في أثناء  
اعداد الثورة علم ان اسمه أدرج في قائمة للتدريب على الاسلحة لوطئة لنقله لأحد  
الجهات الحارثة الثوار معاً فطره للهروب وأدى ذلك الى وقف مرتبه وهو مدر برزقه  
الرعيه وجباره على الافتقاء فوقاً على نفسه من بعض كتائب القذافي... وبلفظ اقوال  
الخامس موسى مسعود محمد... ذكر انه الحث بالتدريب بمعهد تهريب الجمارك حيث تم تدريبهم  
على الرماية والهاون والرشاشات والبنادق وتم الاجتماع بهم وإبلاغهم بأنه سوف يتم  
نقلهم الى زبيقت وقد شاهد الاسلحة في إحدى حالات التدريب وعندها أدرك بأنه سوف  
يتم نقله الى الجهة فقام بالهروب وهو مجموعة من الشباب... وبلفظ اقوال السادس  
أيهن احمد السيف ذكر انه يعمل بمهارة الجمارك وأن اسمه أدرج في القائمة التي  
أعدت للتدريب على السلاح من اجل الحاقهم بجهات القتال إلا انه هرب وقد علم ان العديد  
من زملائه تم نزلهم الى جبهة الدافيه وأن العديد منهم قتل قتالاً... وبلفظ اقوال  
للأطباء وأنه يعرف عائلة فقدت اثنين من ابنائها كما انه يعرف العديد من الخو  
بالجهات يعاقبون من أمراض نفسية... وبلفظ اقوال المدعو المبروك  
طالع مادي العياشي ذكر انه ضابط بمهارة الجمارك بمرتبة عميد وأنه خلف بعفوية  
اللجنة المكلفة بالإشراف على تدريب مجموعات من عرس الجمارك والحرس البلدي  
والشرطة الزراعية على الاسلحة وأنه تم تدريب مجموعات من العناصر التابعة لهذه  
الجهات من بينهم عناصر تابعة لمهارة الجمارك بناء على طلب أمر الغرفة المشتركة  
(الهادي، امبيريش) وفيما يخص مهارة الجمارك فان الأمر تم بموافقة رئيس  
المهارة العميد عامر الدليو... وبسماح أقوال المدعو أحمد محمد يحيى الهادي  
مدير مكتب المتهم الرابع افاد من بين ما ذكره ان المتهم الرابع موهووا إبراهيم شكل لجان  
للقبض على المتظاهرين والتحقيق معهم بمعرفة ضباط البيت الجنائي منهم عبد الله بلقارن

137

و يشير سياقيتي وان المقاهرات كانت تقع بقوة السلاح في طرابلس بالمقارنة مع الأجهزة  
 الامنية وأخاف بأن أمر جهاز الحرس الشعبي قلب منه التنازع مع مجموعات من القبائل  
 التشادية مثل الحاميد والزغاوة والقرعان الذين هفروا بالآلاف وكان معظمهم يجيد استخدام  
 السلاح حيث قسموا الى ثلاثة جماعات وساموا وتم توزيعهم على الجبهات، كما قام الجهاز بتوزيع  
 مبالغ مالية كبيرة على أعيان القبائل مثل عمال النايض وعمال صربية من ترونة... وبإدارة  
 استجواب المتهم الرابع. منور ضوا إبراهيم دكر من بين أقواله انه بتاريخ 2011/2/16 م  
 دعى الى اجتماع حضره عدد من الأشخاص من بينهم المتهم الثاني والثالث والخامس والسادس  
 والهم اتفقوا فيه على توزيع قروى الأمن الداخلي والخارجي والحرس الثوري والشعبى واللجان  
 الثورية والأمن العام والاستخبارات وكتيبة احمد المقرئ في مختلف نواحي مدينة  
 طرابلس وأمرها بعد المتقاهرين ومنهم من الوصول الى السادة الخضراء وعندما اندلعت المقاهرات  
 تم التعامل معها بالقتل والاعتقال وهو ما سار عليه العمل في الايام التالية فاعة ايام الجمع  
 وكان بجهاز الأمن الخارجي الدور الفاعل في قمع المقاهرات بعد تلقيه الاوامر من رئيس  
 الجهاز - ابو زيد دويره حيث اشهر انفاء الجهاز بقيادةهم لسيارات المتفجرات، وأخاف بأن  
 جميع المسؤولين الامنيين كانوا يدعون للاعتقالات من قبل المتهم الثاني بعد ان ترد  
 معلومات بعد ان ينوم بيدها مع المتهم الاول، كما كان لتقوى الحرس الشعبى دور فعال  
 في جبهات القتال، واعترف بقيامه بالتعرف في منقولات ومخازن بعض الشركات  
 تنفيذ التعليمات المتهم الثالث من أجل توفير الصلوة... وبسماع شهادة... عثمان  
 موسى الذي يمكن ذكر ان المبالغ المالية التي صرفت في فترة اندلاع الثورة كانت  
 بالناصفة للأصول الفنية والتواعد القانونية وكانت عمليات التعرف تتم اما بتعليمات  
 من المتهمين الثالث البغدادي الحمودي والثامن عشر محمد الزبيد وعن طريق  
 خاطبة امانة المالية بالعرف حيث صرف بالطريقة الازخيرة مبلغ ثمانية عشر مليون  
 دينار لجبهات مختلفة... وبسماع شهادة السيد عبد الحميد محمد عثمان العالم ذكر  
 انه موقف بجهاز الأمن الخارجي وان ادارة العمليات بالجهاز كان يتوردها المدعو  
 اللواء عبد السلام حموده الذي كان يتلقى أوامره من المتهم ابو زيد دويره وكانت  
 مناصره الادارة يستقلون سيارات القندرا وكانوا يفلتون الرصاص على المتقاهرين  
 العزل وقد شهد شخصيا على مقتل وأسر العديد من المتقاهرين... وبسماع شهادة



138

السيد ميلود عيسى مسعود عبد الوكيل دكتورانه القيام الشخصى للمتهم الثالث (امين اللجنة الشعبية العامة) وابنه هومن عمر محمد الرضا عطاء الحق بتاريخ 3 مارس 2011 م وابنه محمد يعقوب راقعة المدعى محمد المقتدى وقد تضمن برنامج عمل للمهاجرين وابنه نفعه بالكامل، ووافق بأن المتهم الخامس ابو زيد دوبره اقترح في الاعتداءات الالمانية زيادة الفقه على الجبل عن طريق نهر البيردك وعبد السلام سبحانه، كما انه طلب المادة المتقاعدين من جهاز الامن الخارجى والدفع بهم في الجهات، ووافق بأن بالغ كسيرة عرفت دون اساس من القانون بأوصري من المتهم الثالث وان المدعى محمد المناشى كلف بلعداد جعل من المتطوعين بمنطقة الجبل وبسماع شهادة المواطن عبد الرزاق محمد بالبحاج دكتورانه بنه قتل بتاريخ 25/2/2011 م بمنطقة سوق الجمعة بحقب اللاهة الجمعة من قبل عناصر الامن ومستقل السيارات المدنية وسيارات التندرا التابعة لجهاز الامن الخارجى حيث اصاب بطلت نارى في صدره وبسماع شهادة المواطن لطفى محمد رمضان طلمح دكتورانه شقيقة (على) قتل بتاريخ 25/2/2011 م بمنطقة سوق الجمعة بحقب اللاهة من قبل عناصر الامن مستقل السيارات المدنية والتندرا حيث اصاب بطلت نارى في رأسه، وبسماع شهادة المواطن احمد الناصر الجرنازى دكتور بأن ابن ابيه (عبد الرؤوف توفيق الجرنازى) قتل بتاريخ 25/2/2011 م بمنطقة سوق الجمعة بحقب اللاهة من قبل عناصر الامن مستقل السيارات المدنية وسيارات التندرا التابعة لجهاز الامن الخارجى حيث اصاب بطلت نارى في رأسه، وبسماع شهادة المواطن أكرم محمد قنبر دكتورانه والده قتل يوم 25/2/2011 م بسوق الجمعة بحقب اللاهة حيث اصاب بطلت نارى من قبل عناصر الامن مستقل السيارات المدنية ومركبات التندرا التابعة لجهاز الامن الخارجى، وبسماع شهادة المواطنة فوزية احمد ابراهيم النقيه دكتورانه ابن ابنها (أحمد محمد الكريكتش) قتل يوم 25/2/2011 م بشارع الجمهورية حيث اصاب بطلت نارى في فخذه وعند محاولة اسعافه تم ألاجهاز عليه بفريه بطلت نارى في رأسه من قبل عناصر الامن مستقل السيارات المدنية وسيارات التندرا التابعة لجهاز الامن الخارجى، وبسماع شهادة المواطنة نادية الهادي رمضان الغزيان دكتورانه تزوجها كمال خليفة المهري قتل بتاريخ 25/2/2011 م بسوق الجمعة بحقب اللاهة حيث اصاب بطلت نارى في رأسه من قبل عناصر الامن مستقل السيارات المدنية وسيارات التندرا التابعة لجهاز الامن الخارجى ..

وبسماع شهادة المواطن محمد أبو القاسم عبد الله عمر دكتور ابنه - مروان - قتل بتاريخ 22/2/2011م بشارع الزاوية بمرافق زجان الالمن... وبسماع شهادة المواطن هيثم محمد صالح بن نصير دكتور شقيقه - هشام - قتل بتاريخ 25/2/2011م في منطقة خشلوم حيث أصيب بطلت نار من رأسه اخلت عليه من عناصر الالمن مستولى السيارات المدنية وسيارات التندرا التابعين لجهاز الالمن الخارجي وقد ذكر ذات الوقائع الشهود عبد المجيد محمد الشففة ورفا محمد عليوه وهاشم محمد صالح بن نصير ومحمد علي بن اسماعيل وسارة محمد دردور وغيرهم حيث أكدوا على قتل اقرارهم لهم بعد ان استهدفتهم عناصر الالمن التي كانت تستقل سيارات مدنية وسيارات التندرا التابعة لجهاز الالمن الخارجي.... وبسماع شهادة العقيد علي هففة الزروق دكتوراه يعمل بالشؤون الادارية لجهاز الالمن الخارجي وابن المهتم ابو زيد دوده كلف اللواء عبد السلام هوده كدير لادارة العمليات التي تبلغ قوتها خمسة عشر ألف فرد وطلب منه تفصيل الدوريات واذن له باستخدام سيارات التندرا الخفيفة وكان يتابع عمل الدوريات على الارض والتي كان دور كبير في قمع المظاهرات فاقعة في تاجور وموسوق الجمعة وخشلوم وسواها من الشاهد بأنه شاهد عدسة سيارات تحمل راجعات ومضاد ديف أسلحة قيل له انها تخص المهتم ابو زيد دوده والله يعرف نقلها الى منطقة الرعيات وتوابعها بالفعل حيث علم بأنه أرسلها الى منطقة الرعيات بالتنسيق مع شخص يدعى محمد الرعيبي وعلى المشغوف... وبسماع اقوال العقيد نور الدين محمد ميلود دكتوراه كان مشرفا لفرقة دوريات الالمن الخارجي وابن المهتم ابو زيد دوده آخر بتوزيع سيارات التندرا على عناصر الدوريات وأمر بانفسارها في مختلف مناطق طرابلس وفي تسليم عناصر الدوريات يبداء في كلاً من كوف حيث شاركت في قمع المظاهرات حيث كانت التعليمات تقضي بقمع المظاهرات بأي شكل ولو باطلاق النار وكان للدوريات دور قابل في القبض على المظاهرات وقد حاز مناظرهم وتسليمهم الى لجنة التحقيق... وبسماع اقوال فرج محمد علي ابو غالية دكتوراه كان يعمل نائب لرئيس جهاز الالمن الخارجي والله يعلم بأن المهتم بعد رجوعه من بنغازي عقد عدة اجتماعات امنية حضرها عدد من المهتمين من بينهم الثالث والرابع والخامس والسادس وغيرهم اتفقوا فيه على وضع اليد لمنع المظاهرات ولو باطلاق النار عليها وافاد بأن المهتم الخامس تسخر جميع امكانيات جهاز الالمن الخارجي لقمع الاحتجين الناوئين الحكم القدام بها فيها تنصيب سيارات التندرا كما انه شكل مجلس من قبلته الرعيات كما فعل ذلك المهتم الثالث والمهم الثلاثون الذين شكلوا مجلساً



140

بمنطقة النوايل... وباعادة استجواب المدعى الهادي اميريتش ذكرت غرفة العمليات  
كان لهادور فاعل في سدة القاضيات التي حضرت يوم 2011/2/20 عندما اشيع خبر تهريب  
القذافي حيث كانت التعليمات العادة من الغرفة حرجية بقتل المتظاهرين لودر انتفاضهم وهذه  
كانت الاربابات معها اهابات مباشرة في الرأس والصدر، كما ان المتهمين الثاني والخامس  
قاما بتشكيل غرفتين فرعيتين داخل عرابلس تقف الاولى بتفسير الدوريات برئاسة اللواء  
عبد السلام حموده وتقف الثانية بالقض على المتظاهرين برئاسة ميلاد ديان، ووافق  
الشاهد بأنه بناء على اقبال من القذافي منح المتهم البرزبدورده عتاد كبير من الاسلحة (بنادق  
طيران ورماح ومائة وستة قوادف وبنادق ورشاشات اغراض عامة وقنابل يدوية لكي  
يسلم بها افراد قبيلته لتعريض منطقة الجبل الغربي، كما ذكر الشاهد بأن المتهم الثاني قام  
باستجلاء المرتزقة عن طريق المدعو فليل ابراهيم زعيم حركة العدل والمساواة ومن مختلف  
انحاء افريقيا واشتركوا جميعا في جبهات القتال، ووافق الشاهد بأن المتهم الخامس تشكل  
معدل من قبيلة الرعييات ودفع به للقتال بالجبل الغربي... وان سياسة التجويع ونزع  
الكهرباء اتفق عليها في الاجتياح الذي عقد بتاريخ 2011/3/3 وقد نفذت هذه  
حيث تقطعت المياه ومنع دخول المؤن الى مدينة ممراته بتعليمات من اللواء يوسف  
ابو جبر... وبسماح شهاقة المعين عليها... نيروز غلينه معود علب من قبل النيابة  
العامة ذكرت انها بتاريخ 2011/5/27 كانت موجودة في منزلهم الكائن جنوب مدينة  
زواة قريب من منطقة الجميل والعمه وكان ابو بها خارج المنزل وكانت هناك نفقة  
تقتيش اقامها شباب من منطقة الجميل وكانوا يراقبون منزلهم حيث كانوا يأتون امام المنزل  
بسيارتهم نوع نقل مزدوج ويشغلون مسجل السيارة يكون مرتفع وينشرون اليها ومقار يخ عند  
شاهدوا والدتها والدتها قد عرفا قاموا باقتحام المنزل واغلاق الباب وقام احد لم يفرها  
وقام اخر كمالها على يديه وادقها في السيارة وانطلقوا مسرعين بها حيث كانت تستفيد  
فقاموا بربط يدها وعينها بشفة قماش وكانوا يرددون عبارات يدمية منها  
(ها احاي جسمك، وعشعشعوا خياك واليلة بنديم واعليك نروده...) وكانت السيارة تقير  
في طريق معبد الى منطقة الجميل وعندما وصلوا الى المكان تقادروها الى داخل مبنى خاكي  
من الشرائل والتوايها على البلاط واقتلوا عليها الباب ثم رجع احد لهم واخذ نفقة  
فراش ودفعها عليه ثم خرج ونقلت الباب وبعد حوالي خمس دقائق دخل عليها الاربعة

141

وكانوا يفعلون بفعار فهم وينكرون لهم عبارة فقالوا علينا بنت طرف من زواره فان تبين  
 تجامعها ومن هذا الزمان احدثت صوت دينين من فها من تحت القماش فقام احدكم بشرح  
 القماش وسئلها ما تريد ان تقول فقالت له (انتم مش رجاله) فقام بفعلها وقال  
 لها (تو تشوني مني رجاله او مش رجاله) وسوف يكسر شرتك زواره ثم قام احدكم بشرح  
 ما لبسها العلوية وافد يتحسس مواضع عفتها كما شعرت بأن شخص افر يقوم بتفريغ  
 ملابسها السفلية الى ان نزعها كامله وقام احدكم بشرح قففة القماش من على فها  
 وضربها وكان احدكم يقوم بتفريغها وبعد فترة وجيزة انفكت من الثوب ولم يعد في  
 وسعها القارية ثم وضفها على طاوله وقام شخصان منها بمواقعتها احداهما من الامام  
 والاخر من الخلف حيث كانت تفرغ من اللحم وكانت تشعر بوجود سوارث على جسمها تبين  
 لها انها دعاء وكانوا يتناوبون على مواقعتها اكثر من شخص منهم من رفع قففيه في  
 فها ويصف دافل فها وطلب منها بلعه وتقوم بفريها فكانت احيانا تغيب  
 عن الوعي ثم تنفك فتشعر بوجود سوارث على جسمها كما اعترفوا احد الكلاب  
 المدربة فوضفوه فوق فها حيث قام الكلب بادخال قففيه في فريها مما جعلها تغيب  
 عن الوعي نهائيا بسبب بشاعة ما تعرضت له ولم تنفك الا على صوت اطلاق نار لتبين  
 وسعتهم يتحدون بأن مدينة زواره متلوبة بسبب واقعة اقتطافها وسعتهم  
 يتحدون عن ماذا يفعلون بها فقد كرا احدكم ان يقوموا ببلوغها واقتصر افر  
 قتلها وقام احدكم يا فغار شريفا لاقتدوففوه على فها ودرجوها في السيارة  
 ثم رموها من السيارة مما احدث بها اصابات نتيجة ارتطامها بالارض وتبين لها ان  
 المكان الذي القيت فيه عبارة عن نسخة لا محركات فيها ... ثم عبر مجموعة من الاشخاص  
 على متن سيارة توجع ثوبها ثم دخلت في غيبوبة ولم تنفك الا بمششش الجبل حيث اطلقت  
 على مجموعة من المبرقات يوجهن لها عبارات قبيحة مثل قولهن انت قاسية قوزي  
 ايمان العبد ... كما تعرضت لتساءل وجود بمششش الجبل للتعبير والاذنات  
 وفعلت في فها ان المجموعة التي اغتصبها تتبع المنهم البفدا في المهورى  
 وانه لو من كان يعرف هذه المجموعة بالمال والسلاح والركبات من اجل انتهاك  
 الحرام نساء زواره ... وسمعنا شهادة المعنف عليها معجوبة محمد الحاج الفيل  
 ذكرته انها بتاريخ شهر 7/ 2018 كانت موجودة بمنزلهم بمنطقة اولاد عيسى بفرارة



(142)

وعند الساعة الواحدة ظهراً اقتحم ستة اشخاص من منطقة الجميل منزلهم حيث قاموا بكسر باب المنزل وقام احدهم بفتحها ونزع عقد الباب من رقبتهما بالقوة كما لكهما على فخما مما ادى الى سقوط احد سنانها، كما قام شخص اخر بنزع ملابسها واخذ يتعسس لمرورها وذكرها لها عبارة انهم ابنا البغدادى المودى واستمروا فى تمسكها لكن عفتها ولأنها كانت تخرج يتوه فقد قاموا بفتحها واستمروا فى تمسكها اما ان عفتها ويقولون لها عبارة (كمه كن علوة يا زوريات) ... كما انهم قاموا بخطف شقيقتها سعيده واغتصابها حيث خلفت منتورة لمدة شهرين وعند ما عتروا عليها فاعتت فى حالة نفسية سيئة وقد ذكرت لهم انها خطفنت واغتصبت من قبل مجموعة من منطقة الجميل واد من عرضهم على اغتصاب نساء زوارة دو البغدادى المودى ... كما اضبرتها اغتصابا سبب اغتصابها عارت لا تتحكم فى البول والبراز ... كما اضبرتها بأنه كان فى المكان الذى اغتصبت فيه عدة نساء تم اغتصابهن وانها عملت سناً ... وشقت فى تمام اقوالها الى طلب اتخاذ الاجراءات القانونية ضد من انتهكوا عرضها وعرض اغتصابها ... وبسماح شهادة المجنى عليها رباب محمد عبد الرحمن حبيب من قبل النيابة العامة ذكرت ان المتهم الثالث البغدادى المودى عرض ابقاء قبيلته التويل على انتهاك امراف نساء زوارة حيث علموا به لك من فلاك المكالمات الهاتفية الى دارت بيته وبين المدعى العليين المافى والذى ذكر فيها ان كل بيت من بيوت اهالى زوارة طامه خمسة رجال من ابنا الجميل والعسة وفاقى ابي ومن العسة والجميل يستمتعون بموتان زوارة ... ونتيجة لهذا التعرض تعرض العديد من نساء زوارة للاغتصاب مما اضطر الاهالى الى مغادرة المدينة والهروب الى تونس خوفاً من تلك اعراض بئسهم ... وبسماح شهادة المجنى عليها نجاع يونس الهوش ... ذكرت انها كانت رئيسة قسم التعريض بمستشفى زوارة وفى بداية شهر 4/2011 م حركت المستشفى مجموعة من شباب منطقة الجميل وهددها انها اذا قاومت بتقديم ربة مساعدة او علاج لأشباب من شباب زوارة انهم سوف يقومون بنقلها خارج مدينة زوارة كما تهددوا بالتعديت ... ووافقت بأن شباب الجميل كانوا يعيشون فساداً داخل مدينة زوارة ... وبسماح شهادة المجنى عليه خالد محمد الجفلاوى ذكرت انه رئيس مجلس ادارة شركة المحيط للتسويق المواد الكهربائية والتجاريه 15/11/2011 م قامت مجموعة مساهمة تابعة للحرس الشعبى باقتحام مقر الشركة الكائن

(143)

بمنطقة السوانى بطرابلس حيث كانت مزارع هذه المجموعة تحمل شعار الحرس الشعبى  
 وقاموا بتكبير الجواب وفرضوا ثمن المليون لادى وورقه وانها تبلغ اثنان ومليون الف  
 دينار. ثم قلب قائد المجموعة ويدي عبد العزيز مجاهد بفتح الخمازين لمعرفة الخواص  
 البغاث وهم حامى الشركة بأنه يقوم بدعم الثوار وقام بالانسيلا لعدة عشر سيارات  
 من سيارات الشركة. ثم قام المقيم منور هو بن كليف المدعو خالو المدعى القليسى  
 بادارة الشركة وبيع محتوياتها وقدم لثنا لخير ببيع بغاث الشركة وقال  
 ان يتدقيقه البغاث الى حيث من قبل هذه المجموعة بأربعة ملايين دينار  
 وافان بأنه هذه العملية تمت بنجاحات من المقيم الرابع منور هو وان من قام بعملية  
 الاقتحام هو المدعى عبد العزيز مجاهد عالى. أرفقت النيابة العامة بملف الدعوى  
 مع مرفوع الاستدلالات المعد من مكتب مكافحة المخدرات بغاوى مكتب جامعة قارونى  
 المعدن الشكوى المقدمة من المنطقة الوطنية لمكافحة المخدرات ضد المقيم سيف الاسلام  
 معمر القداني كونه قام بنشر المخدرات فى المنطقة الشرقية بعد اندلاع أحداث الثورة وبسماح  
 اقوال المواقن ناصر عبد العظيم العوامى ذكر انه عند حضور قوات القذافى لغزو مدينة بنغازى  
 وبعد اندلاعها ضبطت كميات كبيرة من المخدرات والمنشطات الجنسية داخل الدبابات والعربات  
 العسكرية حيث شاهدها هو شخصيا كما تم توثيقها وتجهيزها كما انه شاهد  
 مجموعة من شباب مدينة اجدابيا يدخل الموتر لا لالى ويذكروا انه بعد خروج  
 كتائب القذافى من المدينة والنداء لثوارها عشروا فى اماكن تفرقها واما ان اقامة الجنود  
 كميات من الجيوب اعطروا عينه منها وقد شاهدها وتبين له انها من نفس  
 العينات السابقة أى منشطات جنسية (فيا كره) وبسماح اقوال المواقن  
 نور الدين محمد موسى بن خيال ذكر انه احد عناصر كتيبة شهداء الخريبة وان كتيبتهم  
 كانت بالجهة الجنوبية بساطق جالورا ووجهه وحفره من قبل المجلس الانتقالي ومن بعد الايام  
 جعلت معركة بينهم وبين قوات القذافى بالقرب من جالورا بعد هزيمة قوات القذافى وهربها فاقاموا  
 بجمع الغنائم من بينها سيارة شاحنة قيات (190) كانت مملوكة بالتونين وعند تفتيشها  
 عثروا على كمية من المخدرات من نوع مشيش وكمية من جيوب الفيا كره وقال انه  
 شاهده المراد باسم عينه افانة الى حناديقه ففروا منه على استعداد للقانون  
 بوجبة مهمة للتحرف والمخاض من هذه المراد افان بأنه من الكتيبة من الثوار شاهد والله الجواد



144

كما ارفقت النيابة العامة بملف الدعوى محضر جمع الرصد لالآت المعد من مكتب التفتيش  
الامني الوطني التابع للمجلس الوطني الانتقالي المقترح بتاريخ 14/9/2011م من قبضة  
اقوالهم في هذا المرحول ظاهرة تنويج المخدرات ابان فترة اعداد التوبة المواطن / احمد محمد  
على موم العام والامم دكتور بانه في منتصف شهر 3/2011م شاهد شاحنة عليها مارية دخلت الى مكتب  
النصر الحافرة المخدرات وانزلت منها كمية من الكرتونات نحو ما جوب فلوسه، كما شاهد بعد عدة ايام  
سيارة نوع تفتيل منها عادية وقد علم من الكلام الذي يتردد بأن جميع هذه العنابر تنويج ما جوب والها  
وقعت من الخنزير مع الشحنة السابقة واذا كان بأنه كان يحضر شخص بمرتبة عقيد يدعى محمد منصور  
القذافي علم انه من المقربين للدعوى فليس يعرف القذافي ويعمل معه وافذ في سحب كميات  
من عادية الجوب على متن سيارة نوع توتو واخرى نوع تومسان هو الذي سوف احدى المرات  
قال له الدعوى عبد الحميد السائح بمارة تفتت يا محمد من ثقل هذه الجوب... فورد عليه بقوله هذه  
تقليات الجدير ويعتد فليس القذافي را فدير عيارات اخرى من بينها (هذا الذي يدخل  
القذافي من الكرتيل...) واذا كان بأن العيارات التي كانت تقوم بتقل العنابر كانت تنبعها  
بيارات الحراسه... وان المجموعة التي جلبت هذه المواد تنبع للدعوى بهذا الله السوسنة وان  
هذه المواد كانت تقل الى الجهات سيدي ليل ان الدعوى محمد منصور القذافي دكر للدعوى عبد الحميد  
السائح بأنه متجه لجهة القتال بزي ليمتني عند ما طلب منه الابتعاد لتناول وجبة الغداء  
وبغض اقوال الدعوى مسعود يشتر الصغير المرات دكر انه يعمل فابطة شرطة بمرتبة  
عقيد ويعمل كرئيس لمكتب مكافحة المخدرات دكر انه كميات المخدرات واقتر من التوتونات  
العنابية التي خزنت بجهاز مكافحة المخدرات صرف منها كميات للجهات الامنية ومن  
بينها جهاز الاستخبارات وجهاز الراس الاقلت مسوب بغض اقوال الدعوى منصور  
النزديت جبريل صباح دكر انه فابطة شرطة بمرتبة عقيد يعمل بجهاز مكافحة المخدرات  
وان شحنة التوتونات العنابية التي خزنت بجهاز مكافحة المخدرات تم صرف  
كمية منها الى التوتات المساحة حيث سافر في احد الايام الى مقر الجهاز العقيد مسعود الزادي  
بمرتبة عدد من الاشخاص ومنهم مجموعة من سيارات تابعة للتوتات المساحة ومجموعة  
من العمال الاربانب وتم تعبئة كمية من الكرتين لعالم التوتات المساحة  
وبغض اقوال الدعوى ابو بكر محمد شتال عقيد دكر انه فابطة شرطة بمرتبة مقدم يعمل  
بجهاز المخدرات مسوانه وردتهم بشارة هاتية من رئيس جهاز المخدرات مفادها

145

قيامهم بتعبئة سيارات القنصلية والتأويلات التي سوف تحفر لقتل الجحاز بفناء ديت المتوترات  
 العقلية الممزقة لديهم. وقد عجزت فعلاً عشر سيارات تم شحنها بفناء ديت جيوب المخابرات  
 وبعد عدة أيام عجزت سبع سيارات أخرى تم شحنها وانه حسب علمه فان الجحزة التي كانت  
 تستلم هذه المواد لولا ان الدخلاء بسبب وبسماح اقوال المدعو اسماعيل المبروك  
 الكرمي ذكر انه طابعت الجيش حربية عقيد ريشغل منصب رئيس جهاز مكافحة  
 المخابرات وان المدعو عبد الحميد عمار اوصيه مساعد عبد الله الموسوي ان يهل به  
 ها نقيا وطلب منه كمية من الاقراص الممطرة وفهم منه بأنه سوف يتم توزيع  
 هذه المواد على الكنائس لأن لها تأثير على معاضدها تجعله يقدم على أي عمل  
 مهما كان سلبيا وانه استشف ففورة الاسر وانه سوف يؤدي الى ازدياد الناس  
 فقد دبر خطة للتخلص من هذه المواد واعداها معيت قلب من مديرية الشؤون الادارية  
 بالجهاز العقيد محمد العبيد والعل على اعداد تقرير عن موجه له يفيد ان تشكيل على  
 يفرع الهجوم على مقر الجحاز لافد المواد الممطرة وانه سوف يهش على التقرير باعدام  
 الشحنة وهو وجدت بالفعل حيث ورد التقرير ولحق عليه بتشكيل لجنة لاعدام  
 كمية جيوب الفلوسه المودعة بالجهاز حيث تم احراقها وانه تقرب الكثير من الاسئلة  
 والاعتراض على احراقها وادفان بأن عبد الله الموسوي هو من كان يقوم  
 بتوزيع هذه المواد على الكنائس القديس لأن مدير مكتبه عبد الحميد عمار  
 هو من كان يطلب منه هذه المواد وان هذه الاخير طلبت منه ذات مرة في  
 اتصال فائق ان يبعث لهم عن مصدر يمكن شراء هذه المواد الممطرة منه  
 وبفطقول المواطن محمد احمد ارجوة ذكر انه يعمل كمدير لادارة الخدمات الطبية بمرکز فزليس  
 الفين وانه جلب اليهم في المستشفى العديد من الحالات من عمال كنائس القديس  
 وان طاقم التمريض كان يقوم بتفتيش هذه الحالات بتقديرون الاطباء حيث تم ضبط  
 جيوب الفلوسه لدى معظم الحالات وهو كندر (امبريالي) ونوعيات أخرى وانه  
 من واقع علمه فان هذه الجيوب تفرد الخوف وتؤدي الى فقدان الشفوق وتعمل معها  
 غير أدنى وبدون عقل ويقدم على فعل أي شيء وادفان بأن معظم الحالات التي كانت  
 تترو اليهم كانت في حالة غير طبيعية وبنفسه بل ليس داخلية ويتقوون بعبارة غير لائقة مما  
 يدل على تقاضيه لهذه المواد وقد ابلغوا عن هذه التقارير مسئول الامن الداخلي



146

## الأسباب

① وحيث ان المحكمة من خلال ملاحظتها بالشأن العام علمت ان المتهم الاول سيف الاسلام  
معمر القذافي ذكر في إحدى جلسات محاكمته امام محكمة استئناف الزوايه دائوة جنائيات  
الزنتان بأنه يريد ان يحاكم في تلك المدينة وهو ما يعني ان عدم قبوله امام المحكمة يرجع  
لرغبته وخوفه من مجازاته عن السلطة التقائية صعبا كوسير جهاز الشرطة التقائية في  
رسالة ذات الرقم 8-9-1648 المؤرخة في 14/4/2015م المؤرخة بملف الدعوى وبذلك  
فانه يكون في حكم الهارب من وجه السلطة التقائية وحيث ان المحكمة قررت بجلاسة 16/4/2015م  
المسير الدعوى من غيبته وبالتالي فإنه يتعين تأسيسا على ما سبق وملائم للمادة (211) من قانون  
الاصول الجنائية الحكم عليه غيابيا وعلى النحو الوارد بالملف وحيث ان المتهم الاول  
المحكمة على سائر اوراق الدعوى تبين لها ان تهمة التخريب وقتل الناس جزافا بقية التهمة  
على سلامة الدولة السنية للمتهم سيف الاسلام معمر القذافي لكونه قائم بتوفير الدعم المالي للكتائب  
القذافي التي كانت تقوم بقتل ابناء الشعب مستغلبة في حقه اعداء من اقوال المتهم الثالث  
البغدادي المودعي الذي ذكر أمام النيابة العامة بأن المتهم سيف الاسلام معمر القذافي  
في مكتبه وقال له انه لن يخرج مكانه حتى يعرف السبلة اللازمة للأجهزة الأمنية وعلى اثر ذلك اعد  
تعليماته للدعوى عثمان الديكي باسلام عمدة مالية قدرها خمسون مليون دينار أجل جزء منها بحساب  
اللواء 32 وعرضه بسبب تدخل الاول الذي اتفق بشقيقه (فيس) سامقة قائلًا له (الوقت جماعتك  
ليستاموا المطلوبين... كما اطلب منه المتهم سيف الاسلام القذافي ان يعرف مبلغا  
ماليا للمدعي (محمد بشير) من أجل توفير متطلبات الأجهزة الأمنية... كما ان  
التهمة ثابتة في حقه اعداء من شهادة اللواء الهادي اميريش  
التي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأن المتهم الاول  
سيف الاسلام قدم عن طريق معاونيه الدعم المالي للاستخبارات والنوى الامنية وزودهم  
بالمال والعتاد... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعداء من شهادة المدعي  
محمد جوده سعيد الذي ذكر بأن المتهمين الاول والثاني كانا يصران  
المدعي محمد بشير سعيد برفق الاموال وتسليمها للأشخاص الذين يتوكلون  
بتفويض الملاح والمركبات التي داخل ليبيا لاستخدامها في قمع الثورة وان المدعي محمد  
الفرحاني واهل بيته استلما مبالغ مالية من محمد بشير سعيد بناء على تعليمات المتهم سيف

147

ألا سلام جلب مركبات وواقيات ومصاص ومنا غير ليلية وأسلحة ودفاعات كما أن التهمة  
تأبئة في حق المتهم افدا عن اعترافه بمسؤوليته عن الأموال التي أقالها المتهم الثالث  
أي صاب به عرف ليبيا الكونزي كان يسحب منه المدعو محمد بشير محمد وأنه عوف من كنده  
الأموال على المرتزقة الافارقة مسروبة ان كنده الافادات من الشهود والاعترافات من  
المتهم تثبت وقوعه في توفير الأموال للجيش والأجهزة الأمنية والمرتزقة الا جانب وعلى جلب  
الأسلحة والدفاعات والمركبات وغيرها من المعدات العسكرية لغرض قمع أبناء الشعب الليبي  
القائم على نظام حكم والده والذي كان يعتقد أنه أيل اليه وان من شأن كنده الانتفاضة ان ترفع  
عليه قربة حكم البلاد وسوءية ان المتهم كان يعلم ان من شأن سعيه في توفير الدعم المالي  
للتشكيلات المسلحة والمرتزقة الافارقة ان يمكن كنده القوات من مواصلة قهرها للفرض  
على الليبيين ولتواصل فعلاعية قربة العديد من المدن وقتل الناس بفعل كنده القوات التي توفر  
لها المتهم الأموال والعتاد وبالتالي نأ أن كنده التهمة تكون تأبئة في حقه بجميع أدلتها  
وأركانها سوءية ان كنده التهمة التخريب وقتل الناس جزاا المسندة للمتهم الاول لكونه  
قام بجلب وتجهيز المرتزقة لمحاربة أبناء الشعب سفا نها تأبئة في حقه افدا عن اقوال  
المتهم الرابع (منصور هو ابراهيم) الذي ذكر امام النيابة ان المتهم سبب الاسلام  
والمتهم عبد الله السنوسي. ما نأ يشرفا ن على الافارقة الذين كان يجلبهم من قبائل الزاوة  
والقرعان والحاميد وكان لهما اجتماعات مع خليل ابراهيم زعيم حركة العدل والمساواة بقدرتهم  
وقد منحوا مائتا من كنده الاجتماعات بقتلهم. ريكسوس بشأن تجهيز قوات  
خليل ابراهيم وتوزيعها على جهات القتال بهراتة والجبل الغربي  
كما ان التهمة تأبئة في حقه باعتراف المتهم الثاني الذي ذكر امام النيابة العامة ان سبب  
الاسلام كانت يتابع عمليات جلب المرتزقة كما ان التهمة تأبئة في حقه بشهادة الهادي اميرش الذي  
ذكر امام النيابة العامة بأن سبب الاسلام أجمع أكثر من مرة مع المدعو خليل ابراهيم بقتل  
الهادي بمدينة طرابلس للتنسيق واهفار المرتزقة وأنه فعلا تم تجنيد أعداد كبيرة  
من المرتزقة وكانوا يتنقلون في الجبل الغربي وكانت الغرفة تقوم بتسليمهم س كما ان  
التهمة تأبئة في حقه افدا عن اعترافه بقيامه برفد بالغ مالية على المرتزقة الذين جلبوا  
عن طريق خليل ابراهيم ومن مبادئ وعبد الواحد نور وسوءية ان كل كنده الأدلة تثبت  
قيام المتهم الاول بجلب وتجهيز وتسليم المرتزقة الافارقة والزعيم لهم في جهات القتال



148

بمهراتة والجبل الغربي من أجل مقاتلة أبناء الشعب الليبي المناهضين لنظام حكم والده وصيت  
 ان المتهم يعلم بحكم تعليمه ووضعه السياسي ان الاستغاثة بمهراتة اجانب وتجنيد لهم لمقاتلة  
 أبناء الشعب هو أمر فوق كونه لا يتسم بالوطنية فهو عمل مجرم قانوناً، كما انه يعلم ان هؤلاء  
 المتمرقة وهم اقوام من محترفي القتال سوف يقومون بقتل الليبيين وصيت انه مما لا يقبل  
 القتراع وصيت القابض بالشهادات المشار اليها ان هؤلاء المتمرقة قد دخلوا لجهات القتال  
 في ممراته والجبل الغربي وقاموا بعمليات قتالية ضد سكان هذه المناطق وشاعوا القتل  
 والحرب فيها وبالتالي فان هذه التهمة تكون ثابتة في حق المتهم بجميع أدلتها وأركانها  
 وصيت انه من تهمة إثارة الحرب الأهلية وتفتيت الوحدة الوطنية والسعي للفرقة بين  
 أبناء الشعب المسلمة للمتهم الأول ما هنا ثابتة في حقه أخذ من المتمرقة بأنه أجمع  
 مع شباب القبائل بهدف رفع الروح المعنوية لهم وان بعض هذه اللقاءات كانت منقولة  
 في ألامعات كما ان هذه التهمة ثابتة في حقه أخذ من أقوال المدعى على الزبيدي  
 أمر محور عمليات تاورغاء الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة وكذلك في إقامته  
 جمعية الناشطاء الحقوقيين لتوثيق جرائم الحرب المرفقة بملف الدعوى بأنه بتاريخ 27/3/2011م  
 أقبل به سيف الإسلام القذافي وطلب منه الهجوم على ممراتة قائلًا له (لا بد من ان  
 تدخل الى ممراتة لأنهم ينظرون اليكم نظرة دونية، يرونكم عبدة وسنوات طويلة  
 وأنتم تتبعونهم وحر موتكم من كل شيء وهذه فرصكم للانتقام منهم وأخذ حقوقكم المفقودة  
 من أهل ممراتة...) وخاف الشاهد أن ما قام به قذافي تاورغاء من أعمال  
 تهريب وتخريب وعرق للمنازل واقتطاعات وقتل واغتصاب كان نتيجة لها عرض  
 به سيف الإسلام كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم أخذ من شهادة المدعى ميلاد  
 الاشكيح الذي ذكر امام النيابة العامة انه كلف بالعمل بالنفقة الأمنية تاورغاء  
 وانه لا يعرف المتهم سيف الإسلام الا انه كان واقفاً مع العقيد على الزبيدي الذي اتاه  
 وقال له أمور بالتحرك نحو ممراتة وكان المنهل سيف الإسلام القذافي وكانت أدمرة  
 تنص على القبض والتفاء على مواضع مدينة ممراتة حيث وصفهم بأنهم متهمين  
 على النقام... وافان الشاهد بأنه حدثت عمليات تهريب وقتل وتخريب من المقروءين  
 الذين كانوا تحت إمرة... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم أخذ من الواضع  
 كمال أبو القاسم الككائي الذي ذكر امام النيابة العامة انه شاهد المتهم سيف الإسلام

في منطقة بوسليم يقول (الختومي) الى باب العزيمية لأني عاين عليكم وكان الهالك  
بوسليم يهتفون موله ثم عاد مرة أخرى وأترك سائقه صندوق يحتوي على دغيرة  
كلاشكوف وقام بتوزيعها على المتطوعين... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم أفدأ  
من شهادة المواطن - المهدى عبد الله الخازمي - الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة  
بأن المتهم سيف الاسلام أثناء تواجد في مدينة بني وليد كان يقوم بتحفيز الناس وحثهم  
على قتال الثوار وقتل الوالين لشورة السابع عشر من فبراير وعرق أراقتهم ويقول لهذا  
برزق جردت... وصيت ان كل هذه الأدلة تثبت ارتكاب المتهم لجريمة التخريب وقتل  
الناس وتهمة اعادة الحرب الأهلية وتفتيت الوحدة الوطنية... وصيت ان المتهم يعلم علم  
اليقين ان من شأن تخريب الهالك المنافع الموالية لحكم والده على الاعتداء على المناطق  
المنافسة له وكذلك تخريب وتسليم طائفة من السكان من الوالين للنظام المعتد على المواطنين  
المنافسين أنه امر عظيم شرعاً ومجرم قانوناً لأنه ينزعزع السلام الهالك ويسبب الخراب  
في البلاد والقتل في العباد... وصيت انه لا تراخ في انه شررب على سلوكه استيقاض  
عمدات وتنق قديمة بين ابناء المناطق وعمدات وعمدات جديدة بين سكان المدن والمناطق  
البلدية وذلك بسبب النفاذ التي ارتكبها المتطوعين الواقفين تحت تأثير تحريضه من  
أعمال قتل وارتقاء وفطف ونهب للأموال وتخريب وعرق للبيوت هدم ابناء المناطق  
الناشرة وبالتالي فان هذه الجريمة تكون متحققة في جانبه بجميع أدلتها وأركانها...  
وصيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزاء المسندة للتهمة لكونه قام باستخدام القاطرات  
واللانشات والزوارق البحرية في تلقيم الواضع ومهاجمة سفن المساعدات وتصف الهويات  
المسندة للتهمة... فأنها ثابتة في حقه أفدأ من اقوال المتهم العاشر - منذر الفتيحي -  
الذي ذكر أمام النيابة العامة بأنه قام بناء على تعليمات سيف الاسلام القدافي بتكليف  
زوارق وعرفات بالانحار تجاه ميناء ممراتة لاعتراض سفن المساعدات حتى لا تفل  
الى المدينة إمعاناً في مهارها... كما ان التهمة ثابتة في حقه أفدأ من اعترافه بأنه  
امر تعليمات للتهمة - منذر الفتيحي - بتكليف زوارق وقاطرات لتنفيذ مهام قتالية  
أمام ميناء ممراتة البصري وميناء بنغازي من اجل اعتراض سفن المساعدات وعرفات  
نقل الاسلحة... وكذلك لتصف هويات اذاعة ممراتة... كما ان التهمة ثابتة ايضاً  
بشهادة طارق احمد بن غزوي - الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه حلف



(150)

وطلب منه أن يحارب بواسطة القاطرة - انقاد (١) - إلى شاطئ منطقة زريت بمهارة لتفقد هوياته أدلة مهارة الملية... وحيث أن ما قام به المتهم من إعطائه التعليمات بنشر زوارق ولا نشات بحرية بعد تزويدها بالأسلحة لا يعترف ضمن المساعدات التي كانت تقدمه المدن المحاصرة بأن الثورة اللبية مثل مهارة زريت في هذا العمل يعتبر فعلاً معزّفاً لأن المتهم بهذه السلوك تمام يعتمد أو يعتمد الانتقام ومعاقبة سكان هذه المدن بمنع الغداء والدواء عليهم... وحيث أن المتهم كان يعلم أن سلوكه هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى قتل الناس جراحاً وأشلاء الخراب في المدن المحاصرة وبالتالي فإن هذه الجريمة تكون متحققة الأركان في جانبه... وحيث أنه عن تهمة التخريب و قتل الناس جراحاً السند للمتهم - الأول لكونه قام بالتخريب على القصف العشوائي للمدن النائية سفاهاً ثابتة في مته أخذ من شهادة المدعى (الهادي امبيرش) الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأن سيف الإسلام كان يحفر أليهم في الغرقة الأمنية وكان يوجه بضرورة السيطرة على البلاد وأعطى تعليمات لشقيقه فميس بضرورة السيطرة على مدينة الزاوية وكان يتابع العمليات كما أن التهمة ثابتة في مته بإقوال المتهم الرابع - موصو ابراهيم الذي ذكر بأن المتهم سيف الإسلام كان يحفر اجتماعات اللجنة الأمنية العليا وكان يصدر التعليمات للوحدات القتالية وتابطة أيضاً بشهادة الشاهد ناصر الموسوي - الذي ذكر أمام النيابة العامة بأن المتهم سيف الإسلام هو المسؤول عن إدارة العمليات بجميع أنواعها... وتابطة أيضاً باعتراف المتهم أمام النيابة بأنه كان يتابع المعارك ويعطي الشيرة والدبارة... وتابطة أيضاً بشهادة الشاهد عبد الحق عبد السلام الضريفي الذي ذكر بأن المتهم كان يتواجد بشكل دائم في مقر كتيبة احمد المقرين ويقوم بتابعة العمليات في البريقة والجبل الغربي ومهارة والزواية ويعطي التعليمات وكان يخاطب أقر الكتيبة بقوله (كيف ما انتولك دير يا بونتي) وحيث أن ما ذكره الشهود وأقر به المتهم يتبع قيامه بالتخريب وإعفاء التعليمات والادور للوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة التي كانت تقاتل أبناء الشعب الليبي في البريقة والجبل الغربي ومهارة والزواية وحيث أنه مما لا شراخ فيه أن جميع هذه المناطق قد تعرضت للممار والتفكك بشتى أنواع الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات والمدفعية الهاوتية المشهورة (بالجراد) والراجمات وما يعرف بقذائف الهاون وقد نجح عن هذا العمل تدمير البنى التحتية لهذه المدن وقتل وتهجير سكانها من المدنيين العزل... وحيث أن المتهم يعلم أن معاركة الأملّة بالسكان والتخريب على بعضها

(١٥١)

بالأسامة هو عمل يؤدي إلى قتل الناس جزافاً وتخريب المدن وصيت ان المتهم أقدم على هذا الفعل لمواقع سياسية من أجل الانتقام من سكان هذه المدن كحردتهم على النظام وبذلك فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وسوءيته انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزافاً المسندة للتهمة بكونه اشترك مع الثامن والسادس عشر استعمال الطيران القتال لغرض أهداف مدنية وأسقاط الألقام المدعومة... فانها ثابتة في حق المتهم اخذت شهادة المدعى مختار العربي الجعفرى أم رقاعدة القرفائية الجوية الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه تم تكليف طائرتان نوع (سيغوي) من قاعدة القرفائية محملة بقابل زينة مائتان وخمسون كيلوجرام لتفنى مطار بنينة وقد نفذت المهمة... كما كانت طائرتين عموديتين بغرب هوايات اذاعة مبرقة وان المتهم الادل سيف الاسلام اتقل به وسئل عن سبب توقف الطيران عن التفنى... كما ان التهمة ثابتة بشهادة المجنى عليه محمد عثمان المحروث والمجنى عليه محمد نوري الشريفة المدونة بدخولهم مع الاسد لالات المدين ادارة الاستخبارات العسكرية مبرقة والتي ذكر فيها بأنهما تعرضا لإصابات خطيرة من جراء قيام طائرة عمودية بأسقاط ألقام على ميناء مبرقة البحرى حيث ألتجرت هذه الألقام أسفل سيارتهما أثناء قيامهما بأواجب حراسة الميناء... كما ان التهمة ثابتة بشهادة المواطن محمد فريج عوين. والمواطن سعيد محمد قصبات المدونة بذات المخبر المذكور والذي ذكر فيها بأنها كانا في الميناء عندما سمعنا صوت الطائرة العمودية تقوم ثم سمعنا صوت انفجار ثم كفت الانفجار فخرعنا من الميناء الى مكانين... الانفجار وقع المجنى عليه فيهل المحروث قد أصيب إصابة جسيمة، كما أصيب محمد الشريفة بشظايا في رجليه اليمنى وصدره ثم علما ان طائرة عمودية تابعة لنظام القذافي تحمل شارة الحليب أو الاحمر قامت بالقاء ألقام على الميناء وسوءيته ان هذا الذي ذكره الشهود يثبت استخدام الطيران الحربي في ضرب أهداف المدنية مثل الطائرات والموانئ والأدلة وذلك يقفنها بالقنابل والحواريخ وأسقاط ألقام عليها وسوءيته ان المتهم سيف الاسلام كان شريحا بالاتفاق والتعويض على الركاب هذا الفعل بدليل ما ذكره الشاهد مختار العربي الجعفرى الذي افاد بأن سيف الاسلام اتقل به واستفهم منه عن سبب وقف التفنى الجوي... وسوءيته ان المتهم يعلم بأن استخدام الطيران الحربي لغرض الأهداف المدنية هو فعل مجرم فانونا لما فيه من تمييز البنية التحتية للبلاذ وأتلاف ممتلكات الشعب ولما فيه من القتل الجزائي للعاملين في هذه المرافق... وسوءيته انه ترتب على استخدام الطيران تدمير



152

هذه المرافقة كما نرتب عليه أعابة المتواجدين فيها وهو ما يشكل جريمة القريب والقتل الجزائي وصيت ان المتهم كان شريكاً بالاتفاق والتعرض في هذه الفعل فان التهمة تكون ثابتة في حقه... وصيت انه عن تهمة القريب والقتل الجزائي المسندة للتمم الاول لكونه اشترك في تفخيخ عدد من المركبات بالمواد المتفجرة لتفجيرها عن بعد... فانها ثابتة في حقه أخذاً من اعترافات المتهم الثاني - عبد الله السنوسي - الذي ذكر أمام النيابة العامة بأن المتهم سيفد الاسلام أقتل به وطلب منه تكليفه في قيادة ومعرفة تفخيخ السيارات وتفسيرها وأنه أصدر تعليماته للعدو عبد الحميد عمار بأن يبحث عن فتى أو اثنين وان يرسلهم الى العدو عبد السلام حسن وأنه علم فيما بعد بتفجير مركبة امام فندق تبست بين قازي... كما ان هذه التهمة ثابتة باعترافات المتهمين (جمال الصبيح السائد وعبد الله الشعلان ومحمد اللومج) اللذين أقروا بتفخيخ عدد من السيارات بوضع المواد المتفجرة في تجاريف هذه السيارات... وصيت ان ساء كره هؤلاء الشهود يثبتت فلولج المتهم الاول في تدبير وتفخيخ مجموعة من المركبات لتفجيرها بقتل أكبر عدد من الناس انتقاماً منهم على سوتهم السياسي وتهدد الامتداد على سلامة الدولة وشاعة الخراب والنوص فيها... وصيت أنه من المجمع عليه علماً وعملاً ان الاشتراك في الجريمة يتحقق باتحاد نيات أطرافها على ارتكاب الفعل المتفق عليه وبكل تصرف من شأنه ان يؤدي الى ارتكاب هذا الفعل... ويراجع في هذا المعنى حكم المحكمة العليا في الطعن الجنائي رقم 4666/39 ق... كما انه من المقرر انه لحكمة الموضوع ان تأخذ باعترافه على متهم اخر وان تقبوه دليلاً على ثبوت التهمة... اقتضت بصفته... فمن جنائي رقم 4666 ق... وصيت ان المتهم الاول هو من طلب من المتهم الثاني ان يثبت على فنيين ليقوموا بتفخيخ عدد من المركبات وتفسيرها وبالتالي فإنه يكون شريكاً في هذه الجريمة وصيت انه لا يوجد أي دليل أو قرينة تحمل على عدم صدق المطم الثاني وبالتالي فإن المحكمة تقضي باعترافه عن الاول... وصيت ان المتهم بلا شك يعلم علم اليقين ان تفخيخ المركبات وتفسيرها من جرائم الارهاب الخطيرة وانها تؤدي الى القريب وقتل الناس جنراً وصيت ان المتهم أقدم على ارتكاب هذه الجريمة رغم علمه بكل هذه الكائنات فان هذه الجريمة تكون متحققة في جانبه... وصيت انه عن تهمة الاشتراك بتفخيخ الاتفاق والتعرض والمساعدة على قتل المتظاهرين في طرابلس وبنغازي عمداً المسندة للتمم الاول فانها ثابتة في حقه بجميع أركانها وأدلتها وذلك أخذاً من اعترافه الصريح أمام النيابة

153

العامة. بأنه عند اندلاع المظاهرات بطنابلس أجمع بقيادة الوحدات العسكرية بكتيبة  
امحمد المقرين ومن بينهم العقيد علي الزبيدي والزوام المكلول وغيرهما وطلب منهم  
الخروج للساحة الخضراء لقمع المظاهرات حيث جهزت قوة لهذا الغرض كانت على متن مركبات  
ركبت عليها رشاش عيار 14,5. حيث أطلقت النار على المتظاهرين لمدة ساعتين...  
كما ان هذه التهمة ثابتة في حقه اذ من شهادة الشاهد (فالد عبد الحف الشريف)  
مدير مكتب اللوات (البراني الشكالي) أقر كتيبة امحمد المقرين، الذي ذكر في شهادته  
أمام النيابة العامة انه في اليوم الذي أشتع فيه حريق معمر القذافي الذي (فترو ميللا)  
عضو المتهم الاول (سيف الاسلام) أي مقر الكتيبة وطلب الاجتياح بأمر من الجحافل  
بالكتيبة وهم العقيد رحيل اعديل والعقيد بلعيد القذافي على ابراهيم والعقيد علي  
الزبيدي والعقيد الزوام المكلول. وطلب منهم الخروج الى الساحة الخضراء لقمع  
المظاهرات التي خرجت بالفعل جهزت القوات حيث شاهد بيارا مركب عليها  
رشاش 14,5. كان على رأسها العقيد بلعيد القذافي على ابراهيم وأمر وحدة الدفاع  
الجمعي وبند خروج هذه القوة سمع صوت اطلاق النار الذي استمر لساعتين...  
كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم بشهادة الشاهد (ناصر الحسوي) الذي ذكر في شهادته  
أمام النيابة العامة انه بتاريخ 7 فبراير 2006م أعتسده آلاف من الناس كانوا  
يناديون باسقاط النظام في مدينة بنغازي وقد أطلقت النار عليهم من مجموعات مسلحة  
كانوا يبرقون قبعاات هناء. وسمع المتهم الثاني يقول للمهاجرين (أرهوا الكلاب) وفعلا  
تم اطلاق النار على المتظاهرين عند هرس عليانة واخاف بأنه ترطه عارقة صدقت  
بالمتهم الاول منذ عام 2006م وأنه انتقل بمرطاب منه الاستعداد للمواجهة وأبلغه بأنهم  
قاموا بتوزيع الاسلحة... وأكد ان المتهم سيف الاسلام امر باسلام السلاح من كتيبة  
النفيل ابو عمر وتوزيعها لقتل المتظاهرين... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم  
أفد من شهادة حميد عبد الله بركة العزوي الذي ذكر أمام النيابة العامة  
بأنه مدير فرع الأمن الداخلي ببغازي وأنه كان يفرقة عبد الله السنوسي وشيوخ  
هو ابتداء من وجهة المظاهرات التي اندلعت يوم 20/11/2011م وأنه سمع المتهمين  
الثاني والرابع يتحدثان بغير جهاز (س - س - ار) المربوط مع القمر الصناعي  
والتيبة بالركبة التي كان على متنها المتهم عبد الله السنوسي حيث أبلغ الثاني المتهم



(154)

سيف الاسلام بأن الوضع سيئ وطلب الرابع من سيف الاسلام سرية اجراء تدفيل عسكري  
فرد عليها سيف الاسلام بقوله (أقع كل شيء امامك بالرصاص الحى) وقد تم إطلاق  
النار على المتظاهرين عند معوض بنغازي والسكا بلى سيدى حسين فسقط العديد منهم  
قتلى وهو حى... كما أن التهمة ثابتة في حقه بشهادة المدعى موسى عبد الجواد  
البيدري أمر تسمية النقيب ابو عمر الذي ذكر في شهادته بأنه منذ الأيام الأولى  
للقاهرات كان المتهم سيف الاسلام القذافي يتصل به هاتفيا ويأمره بانزال الكتيبة  
للشارع لسحب القاهرات وإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين... كما أن التهمة  
ثابتة في حق المتهم اخذ من قوائم القتلى اللذين سقطوا في القاهرات في طرابلس والى  
قيد أبا سم الوطن صالح خليفة خلف الله القيد بالكشف تحت رقم (1) وتنتهي باسم  
الوطن سراج الدين على محمد مراد القيد بالكشف تحت رقم (155) ومن الاسماء اللذين  
ضمتهم هذه الكشوفات على سبيل المثال الوطن هشام صباح طنبية وعاصم عبد النبي  
سعد رمضان ومحمد الزروق قنيور وحفوز رمضان الهاوج... وكذلك من قوائم  
القتلى اللذين سقطوا في بنغازي والتي تبدأ باسم الوطن ناجع جمعة الكواني القيد  
تحت رقم (1) وتنتهي باسم الوطن صالح مفتاح بوقشاش العري تحت رقم (107)  
ومن بين الاسماء اللذين ضمتهم الكشف على سبيل المثال محمد سالم ابو جناح وفريج  
على الورداني ومحمد أحمد الهفرازي ومرعي على الفرجاني... وصيت انه ثبت من  
التقارير الطبية الخاصة بالجيش عليهم الرفقة بعلم المدعى أن جميعهم قتلوا من  
جراح اصابتهم بعيارات نارية في قتال من اجسامهم مثل الرأس والصدر والبطن  
وصيت ان المتهم يحكم تغليه ورفقه في الدولة باعتباره ابن عالم البلاد يعلم ان حق  
المتظاهرين المسلمون من الحقوق الأساسية للإنسان في هذه العر كفلته جميع  
الشرائع والوثائق الدولية كما انه يعلم ان من شأن اعضاء التعليلات بالتمرد  
للمتظاهرين وإطلاق النار عليهم ان يؤدى الى قتلهم جزافا بدون وجه حق  
وصيت ان المتهم مع علمه بكل هذه الكشوفات قام بالتعريض وأعضاء الأوقر المرسحة  
بالتمرد للمتظاهرين وسقطهم وإطلاق النار عليهم وصيت انه ترتب على تعريضه  
وأمره قتل المئات من المتظاهرين القتل اللذين خرجوا للمطالبة بالحرية والحكم  
الرشيده وهم مطالبون بالتقوى والتألى فان جريمتي التخريب وقتل الناس جزافا والقتل

(155)

العمد تكون متحققتين في حقه بجميع أدلتها وإكراهها القانونية وهو ما يوجب  
إدانتة عنهما... وصيت أنه عن تهمته التحريض والمساعدة والاتفاق على قتل المعارضين  
المسندة للمتهم لكونه استنصر مجموعات مسلحة من تروخوة وبنى وليد وابوسليم وسرت  
وزودهم بالسلاح وأمرهم بقتل المعارضين لنظام حكم والده... فانها ثابتة في حقه أخذاً  
من شهادة المدعى عام جمعة الورشاني أمام النيابة العامة الذي ذكر فيها أنه كان برفقة  
شباب منطقة ابوسليم وبن سيف الاسلام فخرج عليهم عند ما كانوا أمام باب العزيزية  
عند ما عثرت مجموعة من السيارات المدنية لا تحمل لوحات يتودها شباب ليبسون وكان  
على متن السيارات شباب عقيد واليدى وكان يتم ضربهم من الشباب الذين هم في صفوف  
المتهم والذي أمرهم به بإطلاق النار عليهم وكان يقول (لما دونه جردان ما يوبىات)  
وأكد الشاهد أنه شاهد الجثث ملقاة على الأرض لمدة أكثر من ساعتين وأن من أمر  
بقتلهم هو سيف الاسلام... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم بشهادة المواطن سامي  
احمد ابوالعيد الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة أنه كان واقفاً على محل  
بيع الفواكه بعزيت المعارضين سيف الاسلام وفتح الباب وبدأ يحس الشباب  
بقوله (مرحب مرحب شنو الامور لانيه وانتم مساحين والا لا واللى يبي سلاح  
يلحق لباب العزيزية...) كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أخذاً من شهادة المواطن  
عزيم عبد الله سامي الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة أنه في يوم 17 و18 رمضان 2011م  
بمحلة العرصرج سيف الاسلام من باب العزيزية وبيد يخاطب الجمهور بقوله  
(هدوم جردان وقاعدة ود افعو على ارضكم ترميدو بتوزيع الاسلحة... واذن لشالله  
انه في مرة سابقة شالله سيف الاسلام وكانت لناك مجموعة من الجثث مرمية على  
الجزيرة وكان سيف يقول (لما دون جردان)... كما أن التهمة ثابتة بشهادة المواطن  
الحمد عبد الله الخازمي أمام النيابة العامة التي ذكر فيها أن المتهم سيف الاسلام كان  
يحرض الناس على قتال الثوار من مدينة بنى وليد وقتل المواطنين الموالين لثورة  
السابع عشر من فبراير كما أعطى تعليماته لاعوانه بقتل أي شخص يقع على طريق  
الدخل الشمالي لبنى وليد من قبائل المناسلة والخويزم والدهمك لأنهم استضافوا الثوار  
كما أن التهمة ثابتة بشهادة المواطن عامر الساعدي خليفة الذي ذكر أمام النيابة العامة  
أن شقيقه قتل عدة مرات من قبل كتائب القذافي بأمر من المتهم سيف الاسلام الذي شاهده يقتل



156

على أحمد المنازل ويتولى هذا منزل جردان هذا رزق جردان وكان المقروعين يقومون بحرقه  
كما ذكر دات الوقائع الشهود المبرك الخازمي ومحمد عيسى الديبكي ومحمد صالح المجدوب...  
وعيت ان كل هذه الشهادات تثبت قيام المتهم باستنفا مجموعة من الشباب تنتمي الى  
بعض المناقش والقبائل وقام بتسليحهم وعرضهم على قتل الناس المناقشين لنظام حكم والده  
وانه قام بإلقاء الرماح الرماح بقتل المقبوض عليهم وترك جثثهم ملقاة على قارعة  
الطريق. وعيت ان المتهم يعلم علم اليقين ان هذه الافعال مستهجنة افلاقياً وانها مخرقة  
ومجترمة شرعاً وقانوناً وانها اعمال قذرة وعيت ان المتهم اقدم على هذا الفعل لدوافع  
سياسية بغية الانتقام من المعارضين لحكم والده الذي كان يعتقد انه آيل اليه وعيت  
انه ترتب على تحريض المتهم على الاوامر التي اصدرها قيام هذه المجموعات التي استنفذها  
بأعمال قتل للمعارضين وبالتالي فان هذه الجريمة تكون منتهكة في جانبها بجميع أدلتها وكانها  
= وعيت انه عن تهمة الاشتراك بعزيف التحريض والاتفاق على موقعة اخوين  
بالقوة كطريقة لوث الثورة... فانها ثابتة في محقه أفراد من شهادة الطبيب محمد عمر الخيشي  
أفغاني النساء بمستشفى ممراتة المركزي الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة أن المستفي  
الميداني بمنطقة زاوية المحبوب استقبل عشرات حالات الاغتصاب وأنه قام بعلاج اربعة وثلاثون  
حالة عيت قام بالكشف على هؤلاء النسوة لمصلحة النورين بين هذه الحالات فتأتان توأم  
تم اغتصابهما ونسج عن ذلك عمل احد هما ومالاة اخرى تم اغتصابها امام أطفالها كما  
عرضت عليه مالاة فتاة من منطقة زريق تم اغتصابها في دبرها معاً أدى الى تفرق  
بفتحة الشرج وعرضها للتبرز والارادي... كما ذكر الشاهد بأنه قام باجهاض عدد من  
الاغتصابات بعد أن أفتى مجموعة من علماء مدينة ممراتة على رأسهم الشيخ عمر الببي و  
الشيخ محمد جعفر) بخوار ذلك عيت قام بحرق هؤلاء النسوة بعقار (امبروتول)  
واستفرد الشاهد قائلاً انه عرض على افراد كتائب القذافي الذين تم ضبطهم يستوفون الجرائم  
الاغتصاب ومنهم شخص من مدينة عريان اقر باغتصاب اربعة نسوة بناء على تعليمات  
العقيد على الزبيدي... وختم الشاهد شهادته بقوله انه سأل العديد من قاطع  
الاغتصاب اعتف بها جنود الكتائب في أجهزتهم النقالة وأنه تم اعدادها من الثوار  
مرناة للبعد الاجتماعي للموضوع... كما ان التهمة ثابتة من شهادة المجن عليها  
(شربا محمد عبد الكريم) التي ذكرت في شهادتها امام النيابة العامة بأنها تعرضت للاغتصاب

(157)

حيث انتقباها عسكري يدعى الهماكي حسين القدافي وأقر مدعى عمام الوعشي وأن الأول قام  
بتصوير عملية الانقلاب رسمته يتولى بأنه سون يعرض التسجيل على المهندس سيف الإسلام  
الذي يعمل على سيارة نوع (شفرليت) كما أن التهمة ثابتة بشهادة الجاني عليها مريم شيوب  
التي ذكرت في شهادتها انه قبض عليها وتم انتقابها في المعتقل وانها شاهدت طفلة عمرها  
ثلاثة عشر عاماً كانت معتقلة معها وتمر انتقابها بإدخال زجاجة (بيبي) في فمها  
وقد علمت أنها ابنة الموضع (فرج اميمه) من سكان مدينة ممراتة... كما أن التهمة ثابتة  
بشهادة الجاني عليهن رباب عبد الرحمن ملب ونجاح يونس الهوش ونبيوز خليفة مسعود  
ونجوى عبد الحميد ونجاة الكبير وجميعهن من سكان مدينة زوارة وقد شهدنا بأنهن تفرعن  
للانقلاب من لقائهن القدافي... كما أن التهمة ثابتة بأقوال العسكري عمر بن عيسى بالقام  
الطبروك الذي ذكر في إفادته أمام فريق جمعية النشطاء المحققين بأنه ينتمي إلى لواء  
عمر بن عيسى وليه وأنه بتاريخ 28/4/2011م كان هو ومجموعة من العسكريين من قبل أمر  
اللواء العميد محمد عيسى الوزير بمهمة عسكرية داخل مدينة ممراتة وثناء تواجدهم  
بشارع طرابلس قام مجموعة من الجندين بعمليات سطو على ممتلكات الناس إغافاة إلى بعض  
عمليات الانقلاب ومن بين من قام بالانقلاب الجندي سامية عمار عمر بن عيسى حيث ظهر في شهادته  
طرحها على فراش وكانت تفرخ مكشوفة العورة... كما أن التهمة ثابتة بأقوال الجندي صالح بن  
عبد الله الشوان الذي ذكر في إفادته لمحقق جمعية النشطاء المحققين المرفقة بتقريرها بملف  
الدعوى وموتته في الاقراص المدمجة الخاصة بالدعوى بأنه من منتسبي ركن الوحدات الامنية  
وتنحصر مشاة وأنه صدرت أوامر لهم بالتحرك إلى المنطقة الدافنية وثناء تواجدهم هناك نفذت  
لديهم المواد التمييزية مما جعلهم يشعرون بالامتعاض فتصدوا عن الموضوع مع العميد القاسم  
ومعاونيه الوراثة أكرم فذكر لهم انهما سيبحثان عن أطقمة من السكان وفلاً توجهوا ليلاً  
على متن ثلاث سيارات وجلبوا اطقمة من السكان ومن الأيام التالية صاروا يخرجون ليلاً  
مع العميد القاسم والوراثة أكرم ويقومون بالذهاب إلى المنازل وكان العميد القاسم يأمرهم  
بالانقلاب الغيتيات وقد أسره بالانقلاب فقام بطرحها أرضاً وجثم فوقها وأدخل قضية في  
فمها حيث كانت الفتاة تفرخ... كما فعل ذلك كل من العميد القاسم والوراثة أكرم حيث قادا  
بالانقلاب فتنازعت وكنا نسمع مرفها من قارب الفرفة كما فعل ذلك المدعى صالح الفاوي  
وحديث أن هذه الشهادات تثبت بشكل قاطع أن الانقلاب اتخذ وسيلة في الحرب التي شنها



(158)

نظام القذف على التأثيرين على حكمه من أبناء الشعب الليبي وأنه اتخذ أسلوباً لعقاب المدن  
 المتأثرة وأنه كان منهجاً متفقاً عليه وسياسة غير معلنة من رموز النظام اللذين كانوا يتولون  
 إدارة الحرب على الشعب في الضفة الليبية العليا والتي كان للمتهم سيف الإسلام الكلبة العليا  
 فيها عبادة ذكر الشهود سابقاً حيث ذكروا أنه من يهدر التعليمات والتوجيهات لمرء الكنائس  
 والتشكيلات المسلحة التي كانت تقفوا المدن الليبية قتل زواجر والنزوايه ودمراته وغيره وكانت  
 ترتكب فيها الفظائع ومن بينها الاغتصاب وحيث ان المتهم كان يعلم بحكم وضعه السياسي ان هذه  
 النوع من الجرائم هي من جرائم الحرب وان اعمال الاغتصاب هي اعمال مستهجنة اخلاقياً ومعروفة  
 شرعاً ومعروفة قانوناً وحيث ان المتهم كان من المحرضين عليها والموافقين على اقتراحها به ليل ان احد  
 الشهود الجناه ذكر بعد ان صور جريسته بأنه سوف يطلع عليه المتهم سيف الإسلام لكي يحمل  
 منه على سيرة وحيث ان الامر كذلك فان هذه القصة تكون ثابتة في قفه وهو ما يوجب ادانة فحما  
 وحيث انه عن بقية التهم التي أسندتها النيابة العامة للمتهم والتي لم تتناولها المحكمة  
 في أسباب حكمها فأنه يتأمل المحكمة فيها تبين لها ان بعضها قد تقدم وحيث ان التهم السابقة  
 وبعضها قد ارتكبت مع الجرائم التي تناولتها المحكمة في ثروة اجرامية واحدة وتنفيذ الترتيبات  
 اجرامية واحدة وبالتالي فان المحكمة تأسيما على جميع ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/276)  
 من قانون العقوبات تعتبر هذه الجرائم جريمة واحدة مع الجرائم التي تناولتها وتقايب التهم  
 عن جرائمه باعتوبة أشد هذه الجرائم... وحيث انه ثبت لهذه المحكمة ارتكاب المتهم لكل هذه  
 الجرائم على التوالي تناولته تفصيلاً في أسبابها فأنه يتعين تأسيما على جميع ما سبق  
 وعملاً بحكم المادة (2/277) ادانة عنها وعلى التوالي الوارد بها المنطوق... وحيث انه عن  
 العتوبة فان المتهم ارتكب كما كبيراً من الجرائم الخطيرة حيث أمر بقتل المتقاسرين وعرض  
 على ذلك وحرك الجموعات المسلحة لهذه الغرض وقام بتسليحها ووفر الدعم المالي والمادي  
 للتشكيلات المسلحة التي كانت تقايل أبناء الشعب وطلب التفرقة الافارقة لثلاثة أبناء  
 وحضه وأمر بها المدن وقصفها بالأسلحة الثقيلة العياء وعرض على الفتنة القبلية وأمر  
 بحار الواتنح البحرية وعرض على الاغتصاب في المدن المجاورة وكان موافقاً على هذه السياسة  
 وأمر بحرب المرافقة المدنية بالطيران الجوي الكه غير ذلك من الجرائم وكل ذلك بقدر  
 الامة على سلامة الدولة واقتناع الحزاب والعرض فيها والانتقام من أبناء الشعب  
 لخروجه على النظام الذي كان يعتقد جائزاً انه أيل له بعد والده حيث ذكر للمتهم الرابع

159

عبارة (ان هذا الكرسي هو كرسيه...) وصيت ان ما اقتضته المتهمة من جرائم  
 دالة تافهة على خطورة الجريمة وتفرقة للأجرام وأنه لا يتورع على قتل الناس  
 في سبيل الكفاح على ما يعتقد انه ملكه وسلطانه وصيت ان المتهمة أرتكبت جرائمه في إطار  
 منهج منظم وكان عالماً بخطورة افعاله التي قارنها ومبرراً للنتائج التي سوف تقترب  
 عنها وادعيا في تحقيق هذه النتائج العتمة في تخريب المدن وقتل الناس جوارفا وشاعة  
 الفوضى في الدولة وبالتالي فإنه لا مندوحة امام المحكمة والحالة هذه وعملاً بمواد  
 الاتهام والمادة (28) من قانون العقوبات الاعقابية بالانعدام لتفويضاً وعلى النحو  
 الوارد بالمنطوق

②- وصيت انه عن ثمة التفريق وقتل الناس جوارفا المسند للمتهم الثاني (عبد الله  
 السنوسي) فانها ثابتة في حقه بجميع صورها لتبرأت أدركابه افعال جلب المرتزقة  
 وتكوين جماعات قبلية مسلحة زعمها بالأساكة، وجلب وتوزيع الخدرات، وأمره بتفخيخ  
 المركبات لتفجيرها، وتخريفه على النقف العشوائي للمدن وقيامه بتوليد الدعم المالي للجموعات  
 والتشكيلات المسلحة... وإية ذلك بالنسبة لتهمة جلب المرتزقة فانها ثابتة في حقه  
 اخذ أشرف أقوال المدعى - فرج محمد بوغاليه - الذي ذكر امام النيابة العامة بأن استجلاب المرتزقة  
 كان يتم عن طريق - عبد الله السنوسي - وكذلك أخذ أن أقوال عبد الحميد عمار الذي ذكر امام  
 النيابة العامة ان عبد الله السنوسي كان يتولى عمليات جلب المرتزقة عن طريق شخص  
 يدعى - عمرا عويش - وأنه كلف عبد الحميد المزورخ بالانتقال الى المدعى خليل إبراهيم ومجموعة  
 المرتزقة المتمركزين بكله لتسليم المرتزقة مبلغ ألف دينار لكل واحد منهم... كما ان  
 التهمة ثابتة في حقه المتهمة اخذ أن أقوال المتهمة - منصور إبراهيم - الذي ذكر امام النيابة  
 العامة انه تم تجهيز مجموعة من الافارقة من الزنغوة والقرمان والحاميه وقد تولى  
 أمرهم عبد الله السنوسي، وتم توجيه جزء منهم الى الدافقية والزاوية... كما ان المتهمة  
 أجتبع مع المدعى خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة به ارفور بشأن تجهيز قوات  
 وتوزيعها على جبهة صراثة والجل الغري... كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهمة اخذ أن  
 شهادة المدعى - عثمان ادريس الظاهري - يكون محمد يشير ومحمد صالح سليمان وهم ينتمون  
 الى الجبهة التشادية وبقية سبون الحركة العدل والمساواة به ارفور الذين ذكروا  
 في شهادتهم أمام النيابة العامة بأنهم تمركزوا الى ليبيا من قناهم به ارفور على متن مركبات



160

نوع (الاندركروزر) وكانوا يحملون أسلحة مختلفة بنادق وقوادف ودوشكات ورشاشات (١٤٥) وقد صدرت لهم التعليمات بالقتال مع كتائب القذافي في الاقضية... وعيت ان هذا الذي ذكره الشهود يثبت خروج المتهم عبد الله السنوسي من جلب وتهيئة المرتزقة الاجانب وتسليمهم ودفع الاموال لهم ودفعهم لقتال ابناء الشعب الليبي في الجبل الغربي والرتوية ومهارة... وعيت ان المتهم يعلم علم اليقين بحكم وظيفته وموقعه السياسي في الدولة الليبية ان الاستعانة بمجموعة مسلحة اجنبية وعليها الى الاراضي الليبية وتسليمها ودفع الاموال لها وارسالها لجهات القتال لمحاربة الليبيين وقتلهم هو امر محرم قانوناً كما انه يعلم ان من شأن النزاع جهوز المرتزقة الى داخل المدن الليبية من شأنه ان يقوموا بقتل ابناء الشعب وعيت انه مما لا نزاع فيه ان هراء المرتزقة الافارقة الذين جلبهم المتهم قد دخلوا لجهات القتال بمهارة والجبل الغربي وقاموا بعمليات قتالية ضد سكان هذه المدن وقطوف فيها الخراب والقتل والتألم فان تهمة التفريب والقتل الجزافي تكون قائمة في حق المتهم... وعيت انه عن تهمة جلب المذريات وتفرجها بين عناصر وجنود كتائب القذافي... فانها ثابتة في حق المتهم اذ ان اقوال المدعي الهادي اميريش الذي ذكر امام النيابة العامة ان المتهم عبد الله السنوسي قام بحرف المذريات للجنود في جهات القتال بناء على تعليمات معمر القذافي وان هذه المذريات كانت تعرف مع الاساس... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ ان اقوال المتهم الثالث - البغدادي الحموي - الذي ذكر في إفادته امام النيابة العامة ان المذريات في فترة الاحداث سميت بحروب شجاعه وان موضوعها تولاه عبد الله السنوسي - عيت اتم بمبلغ أربعة ملايين دينار لشراء هذه المادعيت جلبت من دول اوروبية قريبة وتم توزيعها على جهات القتال... كما ان هذه التهمة ثابتة باعتراف المتهم نفسه حيث اقر بأنه أمر بتوزيع المذريات بناء على تعليمات معمر القذافي عيت عرف منها عند وقين للمتهم الرابع - منصور غور - وعند وقين للفريق على الفيتوري وعند وقين للفريق يوسف ابو جبر... كما ان التهمة ثابتة بشهادة المدعي العقيد على الزبيدي الذي ذكر امام النيابة العامة انه كان امراً لملفقة عمليات تاورغاء وانه في نهاية شهر ٢٠١١ م حضر اليه من تاورغاء ضابطين برتبة عقيد يتبعان ادارة الاستخبارات وسلماه عند وقين وذكر له انه أرسلهما اليه عبد الله السنوسي - وهي بحسب شجاعه يجب اعطائها للمقاتلين وان هادين

160

نوع (الاندكروزي) وكانوا يحملون أسلحة مختلفة بنادق وقذائف ودشكات ورشاشات  
(مدمرة) وقد صدرت لهم التعليمات بالقتال مع كتائب القذافي في المنطقة... وعيت ان هذه  
المدن كثيرة الشهود يثبت طلوع المتهم عبد الله السنوسي من جلبه وتجهيز المرتزقة الا جانب  
وتسليحهم ورفع الاسلحة لهم ودفعهم لثلاثة ابناء الشعب الليبي في الجبل الغربي والوحيه  
ومرتقة... وعيت ان المتهم يعام علم اليقين حكم وقبضته ورفعته السيامي في الدولة الليبية  
ان الاستغاثة بجمهورية مساهمة اعنية وعلمها الى الاراضي الليبية وتسليحها ورفع الاسلحة  
لها وارسالها لجبهات القتال المارقة الليبي وقتلهم هو امر جرم قانونا كما انه يعلم الذين  
شأن الزج بهؤلاء المرتزقة الى داخل المدن الليبية من شأنه ان يتربوا بقتل ابناء الشعب  
وعيت انه مما لا نزاع فيه ان هؤلاء المرتزقة الافارقة الذين جلبهم المتهم قد دخلوا لجبهات  
القتال بصراقة الجبل الغربي وقاموا بعمليات قتالية ضد سكان هذه المدن ودفعو فيها  
الخراب والقتل والقتال فان تهمة القتل العمد والقتل الجاني تكون قائمة في حق المتهم سويت  
انه من تهمة جلب المدمرات وتزويدها ببنادق وذخائر القذافي... فانها ثابتة  
في حق المتهم ايضا ان اتزان الدعوى الهادي بمسيرته المدعى العام النيابة العامة ان المتهم  
عبد الله السنوسي... قام بحرف المدمرات للكون في جبهات القتال بناء على تعليمات وعمر القذافي  
وان هذه المدمرات كانت تعرف مع الاسلحة... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم ايضا من  
اقوال المتهم الثالث... البطون المدمرة... المدعى العام النيابة العامة ان  
المدمرات في فترة الاعدات سميت بحروب شياعه وان موضوعها تولاه عبد الله  
السنوسي... في اتمام مبلغ أربعة ملايين دينار ليشترى هذه الماديات جلبت من دول  
أوربية قريبة وتم توزيعها على جبهات القتال... كما ان هذه التهمة ثابتة  
باشراف المتهم نفسه حيث أقر بأنه أمر بتوزيع المدمرات بناء على تعليمات بعين  
القذافي حيث عرف منها عند وقين للمتهم الرابع... وعند وقين للفرقة على  
الفيقور... وعند وقين للفرقة يوسف بوجهر... كما ان التهمة ثابتة بشهادة  
الدعوى العتيبة على الزبيدي المدعى العام النيابة العامة انه كان امرا لمنطقة عمليات  
تاورقاند وان في نهاية شهر ٢٠١١م حضر اليه في تاورقاند طابطين برفقة عقيد  
يتبعان اذلة الاستخبارات وسلماه عند وقين... ركر اليه الله أرسلهما اليه  
عبد الله السنوسي وهي جرح شياعه يجب اعطائها للمقاتلين ومن هاديين



(161)

المندوقين كانا بحويان كمية كبيرة من الاقراص. وبعد أربعة ايام علم من القاطن المسؤول عن الطعام ويدي (الشطبية) بأن الترس به شئ اذيب فيه صوب الهاوية وان عبد الله السنوسي اتحل به وسأله عن ما فعل بالمندوقين فذكر له انه سلمهما للواء حميد الوزنايه... كما ان التهمة ثابتة بشهادة المدعو ميلاد الشكح أمر محفل مفتوح تاريخه الذي ذكره عن فاطمة الى المدعو علي الزبيدي وسلماه المندوقين من المواد المخدرة وذكر له ان عبد الله السنوسي أرسلهما اليه لتوزيعها على المفتوحين ووافق بأنه تم توزيع هذه المواد على امره المفتوحين حيث استلمت كميات منها... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم بشهادة المدعو ابراهيم الهيد اللوشة الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه عسكري بالواء 32 معترف انه اتقاء تواجد به بالمعسكر شاهده المدعو محمد منصور بحلب كميات كبيرة من المواد المخدرة وقد قام لهوشخيا بتعاطيها والتي اقتران (شراذوك وروج وودي الدباب) وانه شاهده كمية كبيرة منها موزعة داخل كوابين بعنزن السلاح وختم الشاهد اقواله بأن هذه المواد تدخل متعاطيها من قالة من اللازم به ليل قيامه بقتل السجاء يوم 2011/8/20م حيث قام بالقاء القنابل اليدوية داخل سجن معسكر البيرموت مما أدى الى مقتل جميع السجاء وعندهم ستون سجيناً... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذاً من شهادة المدعو عافية بخاله القذافي الذي ذكر امام النيابة العامة بأنه عسكري بكتيبة الساعد وانه اتقاء تواجد لهم بالوارد الراهر قامت سرية الخدات التابعة للعقيد محمد السنوسي بتوزيع اقراص بيقاوية الشكل وقد قام الجنود بتعاطيها وعلفوا فيها انها مخدر (اميتري) وانها سببت للجنود اعراض مثل تشنج العضلات وعدم الرغبة في النوم والشعور بالهوانة وقد استمر تقديم هذه الاقراص لهم بشكل يومي الى ان ادرموا عليها وكان يتم جلبها عبر الاسلكى بنه دى معروف (الجيش يدي تفر) ووافق الشاهد بأنه عرف لهم بمقار اخر مشهور بين الجنود (بالعقاويات) وان من اعراضها الشعور بالقوة والقفل وانه بقى عشرة ايام لم يتمكن من النوم بسبب تعاطيها ثم نام لمدة يومين... كما ان هذه التهمة ثابتة في حق المتهم بشهادة العقيد السماعيل الكرامي الذي ذكر امام النيابة العامة بأنه كان يشغل وظيفة رئيس جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وانه في بداية شهر مارس 2011م استلم ثلاث حاربات تحوى

162

مقدّم شرادول دقلت عن طريق ميناء الخفس وان كميات كبيرة جلبت من الغرفة  
اللامنية بإدارة الاستخبارات وأنه على قناعة بأن هذه المواد كان يتم ترويضها بين أفراد  
الكتائب لقتل أبناء الشعب الليبي كما ان التهمة ثابتة في حقّه أفدأ من تقارير الخبير  
التقائمية العادرة عن إدارة الطب الشرعي والتحاليل المتعلقة ببعض عينات من القاتل  
والمواد التي ضبطت بحوزة قتلى وجرى كتائب القذافي وفي ماكن تقرر نزاهة حيث أثبتت  
هذه التقارير ان الاقراص المضبوطة تعود لعقار الترمادول، وان الاقراص البيضاوية  
هي لعقار النورليكسول المدرج تحت البند (109) من الجدول رقم (2) الخاص بالمؤثرات  
العقلية الملحق بالتأثير رقم 7 ك 95 في شأن المخدرات، كما اثبتت الخبير في تقاريره  
أخرى الى ان المواد المضبوطة والمالة للذمى بموجب مبررات النيابة العامة ذات الرقم  
223 ك 2012 و 725 ك 2012 و 344 ك 2013 هي عبارة عن مؤثرات عقلية ومنشطات  
جنسية ومخدر الكشيش... وحيث ان هذه الشهادات والتقارير الفنية تثبت بشكل  
قاطع قيام المتهم عبد الله المنوس بجلب المخدرات والمؤثرات العقلية وأنه امر بتوزيعها  
على القاتلين التابعين لكتائب القذافي ومحايل المتطوعين وذلك من اجل دفعهم تحت  
تأثير هذه المواد لارتكاب جرائم القتل وغيره من اعمال العنف كالاعتقاب وقصف  
المدن... وحيث ان المتهم يحكم وظيفته كمرسل آمن يعلم بلم اليقين ان جلب هذه المواد المخدرة  
والمؤثرات العقلية بكميات كبيرة والامر بترويضها بين عناصر الكتائب هو أمر جرمه  
جميع التوايين المالية والديه كما انه يعلم ان هذه العمل هو جريمة دولية ومن ساليب  
الحرب القذرة والظلم الجرائم النفيقة لافيها من الترويض متعاضبها على المجتمع بأسره بسبب  
عاصون يصدر عن متفاح هذه المواد من اعمال إجرامية تحت تأثيرها وحيث انه مع الانزعاج  
ان عناصر كتائب القذافي ومحايل المتطوعين قد ارتكبوا فظائع من قتل واعتقاب تحت تأثير  
هذه المواد التي روجها المتهم به ليل يادتره السائله (دبرالسيم السيد اللوسه والسائله عليه  
بجانه القذافي) وغيرهما وحيث ان المتهم كان يبرهن من هذا العمل الى اثاره النونية  
والمخرب في البلاد والانتقام من الشعب لمرجعه على النظام وبالتالي فان تهمة  
التفريب وقتل الناس جزافا وجلب وترويض المخدرات تكون قائلتين في حقّه وهو  
ما يوجب ادانته عنهما... وحيث انه عن تهمة تكوين جماعات ومحايل قبلية  
مسألة... فانها ثابتة في حق المتهم الثاني أفدأ من اعترافه بقيامه باصدار قرارات بتشكيل



جدافل قبلية سوانبة ايضاً بشهادة المدعو عمر تنوش الذي ذكر امام النيابة العامة  
بأنه كان يشغل منسقة القيادة الشعبية بورشانة ومن عبد الله السنوسي كانا قاتلاني  
تجميع الحشود عن طريق منسقة القبائل... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعدا  
من اقوال المتهم ميلاد سالم دمان الذي ذكر في اقواله امام النيابة العامة ان عبد الله  
السنوسي كان المسؤول عن الجماعات المسلحة التي شكلت وان تشكيل الجحافل  
لا يتم الا بعد التنسيق معه وانه شكل جحفل من القارعة أسماه جحفل (الكان) ووقع  
على رأسه المدعو (عمر العيد) وجحفل اخر من قبيلة القارعة ايضاً كان يترأسه ابنه (محمد)  
وهذه المجموعات شاركت القتال بعدينة ممراتة والبريقة... كما ان التهمة ثابتة  
في حق المتهم اعدا من شهادة المدعو عبد الرزاق فرج الفرفاني الذي ذكر امام النيابة  
العامة انه يعمل رئيس عرفاء سرية بإدارة الاستخبارات وانه تم تهيئة شاحنة (بيتينة)  
بكمية كبيرة من الأسلحة مختلفة الأنواع وان المدعو محمدان ابو مغلب رافقت  
هذه الشاحنة الى منزل المتهم عبد الله السنوسي في نهاية شهر فبراير 2012م وتم توزيع  
هذه الأسلحة على افراد قبيلته القارعة... وصيت ان هذه الشهادات وما اعترف  
به المتهم يثبت قيامه بتشكيل مجموعات قبلية مسلحة من قبيلته القارعة وغيرها  
وانه مد لها بالأسلحة والعتاد لغرض مقاتلة أبناء الشعب في المدن والمناطق النائية  
نصرة لنظام القذافي... وصيت ان المتهم يعلم بحكم كونه قاتل ان كبير وزعمه وظيفته ان  
تشكيل المجموعات القبلية ومد لها بالأسلحة هو أمر يلمت الضرر بالوحدة الوطنية  
الليبية ويؤدي الى استيقاض عدوات قديمة كما فعل بين الزوايه وورشانة وعدوات  
عدوات جديدة كما فعل بين ممراتة وتارغاء كما انه يعلم ان لهذا الفعل مجرمه قانون  
ومع ذلك فقد اقدم على توافقه لموافقه سياسية من اجل الانتقام من أبناء الشعب الليبي  
في المناطق المناهضة للنظام ولاجل ايهام العالم الخارجي بأن ما يجري من ليبي هو حالة  
اقتتال أهلي... وصيت انه مما لا نزاع فيه ان جدافل المتقربين لأنهم غير منضدين ولا يقرؤ  
قوانين الحرب ولكونهم كانوا مدعومين بنفرت قبلية متطرفة وتروية مقيمة ارتكبوا فظائع  
خفية من المناهضة السائرة من اعمال قتل وفظف وعتقاب ونهب وحرق للبيوت والاروال  
على نحو ما فعل من الزوايه وزوايه وممراتة وصيت ان هذه الافعال والجرائم كانت نتيجة مباشرة  
لسلوك المتهم واسماه في تشكيل هذه الجحافل وبذلك فانه يكون قد اقترف جرائم

164

التخريب وقتل الناس جغرافيا وتفتيت الوحدة الوطنية واثارة الحرب الاهلية المستترة  
اليه ولو ما يوجب ادنته عنهما... وصيت انه عن ثمة التخريب وقتل الناس  
جغرافيا السنة للمتهم كونه قام بتوفير الدعم المالي للتشكيلات والجماعات المسلحة والمرتزقة  
فانها ثابتة في حقه اخذ من اقوال المتهم عبد الحميد عمار الذي ذكر في قاعدته امام النيابة العامة  
انه يعمل بادارة الاستخبارات وان عبد الله السنوسي طلب منه استلام مبلغ خمس ملايين  
وتسعمائة الف دولار من المدعو محمد بشير سعد وتسليمها الى محمد غرس الله وان كنهه المبالغ  
سلمت للمدعو خليل ابراهيم رئيس فصيل العدالة والبناء بدافور، وافاف بأنه بناء على  
تعليمات عبد الله السنوسي سلم المدعو عمر حسن مبالغ مالية عدة مرات منها ستمائة الف  
دينار وثمانون الف دينار ومائة الف دينار لمرفها على مركبات المرتزقة ووقودها  
وقطع غيارها وتوفير التموين لهم، كما انه بناء على تعليمات عبد الله السنوسي قام بعرض  
بمبلغ مائتا الف دينار للمدعو صيف العائبة لتأمين أجهزة الاتصالات وتجهيز حافلة  
قبيلة الصيقات... كما انه بناء على تعليمات المتهم قام عبد الحميد المزوغي بعرض مبلغ خمسون  
الف دينار بمواليا للمتهم السادس ميلاد دمان لعرضه على عناصر الدوريات، وعرض مبالغ  
مالية لأصحاب تشاركيات التموين التي تولت توفير مجموعة ميلاد دمان في الزاوية  
كما ان النعمة ثابتة في حق المتهم اخذ من اعترافه بدفع مبلغ ثلاثة ملايين دينار  
للمدعو خليل ابراهيم من أجل جلب المرتزقة للقتال مع كتائب القذافي... كما ان  
النعمة ثابتة في حق المتهم باقوال المتهم عبد الحميد المزوغي الذي ذكر امام النيابة  
العامة ان المتهم عبد الله السنوسي كملته بالانتقال الى المدعو خليل ابراهيم ومجموعة من المرتزقة  
المتحركين بكلمة ليسلمهم مكافآت بواقع الف دينار لكل واحد منهم... وصيت انه اعترف  
به المتهم وذكره الشهود بقبول قيام المتهم بتوفير الدعم المالي لعناصر الأجهزة الالمانية  
التي كانت مكلفة بفتح القامهرات وتوفير الدعم والتموين والمكافآت لهم ولحفاظ  
المتطوعين وصيت انه بنقل الدعم المالي الذي سيره المتهم لهذه التشكيلات المسلحة فكانت  
كفه التشكيلات من قتل آلاف من المدنيين وتخريب المدن وصيت ان المتهم يعلم علم اليقين  
ان توفير الدعم لتشكيلات المرتزقة وحفاظ المتطوعين التي تقوم بمقاتلة ابناء الشعب  
هو عمل مجرم قاتل وادفع ذلك فقد اقدم عليه وسعى في تنفيذه لدوافع سياسية تستهدف  
الاعتداء على الدولة باشاعة الحرب والنوم فيها وكذلك الاعتداء على الشعب وبالتالي فان



165

هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانتها وصحيتها انه عن تهمة التخريب  
وقتل الناس جزأنا المسند للمتهم الثاني لكونه اشترك بالاتفاق والتخريب والمساعدة على  
تفخيخ عدد من المركبات لتفجيرها بينفازي... سبفاً ثابتة في حقه المتهم اخذاً من اقوال المتهم  
(جمال حميد الشاهد) الذي ذكر في شهادته أمام النيابة بأنه في شهر مايو 2002 استدعى من  
قبل رئيس قسم العمليات الفنية العقيد (سباح الوعر) ومساعد (سعيد الغرياني) وتعلماه  
بتعليمات المتهم الثاني عبد الله السنوسي بشأن طلبه تفخيخ عدد من المركبات لأنها (مركبة)  
على حد قوله وأنه على اثر ذلك باشر العمل في تفخيخ عدد من المركبات بعقر الشركة الهندية  
بنقطة السراج حيث قام برفقة كل من (سعيد الغرياني وجمال اللوحى وعبد الله الشعلان)  
بتفخيخ خمس مركبات الاولى نوع شفرليت والثانية والثالثة نوع تويوتا والارابعة  
والخامسة نوع دبل قابينهم كانوا يدفعون المواد المتفجرة في تجاويف هذه السيارات وأنه  
علم ان اعدادها قد انفجرت بحوار فنذرت تبقت بينفازي وأنه استلم مركبة شفرليت  
بمكانة له عن هذا العمل... كما ان هذه التهمة ثابتة في حقه اخذاً من اقوال المتهمين  
سعيد الغرياني وجمال اللوحى وعبد الله الشعلان الذين اقرروا بقياهم بتفخيخ عدد من  
المركبات بناء على تعليمات المتهم عبد الله السنوسي، كما ان هذه التهمة ثابتة باقوال المدعى  
ابوعجيلة غير المدعى دكتور عام النيابة العامة بأنه نقل تعليمات المدعى عبد الله السنوسي للمدعى  
جمال الشاهد... كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم باعترافه بأنه قلن المدعى عبد الحميد  
عمار للبعث عن شخص فنى لتفخيخ عدد من المركبات وأنه علم ان اعدادها انفجرت اقام  
فندرت تبقت بينفازي... وصية ان هذا الذي ذكره الشهود وأقربيه وعده المتهم يثبت  
ضلوع المتهم في فعل تفخيخ عدد من المركبات لوطنة لتفجيرها في بنفازي بغية اعدان الخراب  
وقتل أكبر عدد من الناس... وصية انه لا دليل بعلة الدعوى على تفجير هذه السيارات  
وسنوط قتلى من جراء ذلك فان لم يكن ان الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل  
لارادة المتهم فيه وهو عجزه عن ايجال هذه السيارات لوجهتها النهائية وتفجيرها بسبب  
سيطرة الثوار على البلاد وهو ما يعني ان الجريمة في هذا العمل لم تتجاوز حد الشروع على  
ارتكاب فعل يرمي الى التخريب وقتل الناس جزأنا وصية ان المتهم يعلم علم اليقين  
بحكم وثيقته ووضعه السياسي وكونه من كبار ضباط الجيش والامن ان هذه الجريمة وهي  
تفخيخ وتفجير الاماكن العامة التي يترادها الناس هي من جرائم الارهاب المجرمة

(166)

جميع التشريعات والدولية لما يترتب عليها من تخريب وقتل الناس الابرياء جزافاً  
وصية ان المتهم اقدم على ارتكاب هذا الفعل لدوافع سياسية بدليل قوله للدعوى جمال الشاهد  
( أنها معركة ) وذلك بقصد الاعتداء على سلامة الدولة والشعب باشاعة الفوضى والحزب  
والقتل فيها والايحاء للعالم الخارجي ان ما يجري في ليبيا ليس ثورة تستهدف تغيير نظام  
سياسي مستبد باخر رقيق وانما هي مجموعات اركانها في بالقاء فان جريمة الشرع في  
تفخيخ عدد من المركبات بتفجيرها في بنغازي تكون متعقبة في جانبه وهو ما يوجب ادانته  
عنها... وحيث انه عن تهمة تنظيم الهجرة غير الشرعية المسندة للمتهم الثاني... فانها ثابتة  
في حقه... وهذا ما ذكره المتهم الثالث في أقواله امام النيابة العامة من أن المتهم عبد الله  
السنوس... تولى عملية الهجرة غير الشرعية كانت تتم تحت متابعته هو شخصياً تنفيذ التعليمات  
معمر القذافي... وتابعة أيضاً أقوال المتهم معمر ان النوراني... الذي ذكر في أقواله امام  
النيابة بأن عمليات الهجرة غير الشرعية كانت تتم من ميناء طرابلس ومدة الشهاب  
تحت إشراف المتهم عبد الله السنوس... حيث يتم إرسال افارقة الى اوربان من أجل الحفاظ  
على مكومات الدول الاوربية لتفسير موقفها من الثورة الليبية وان قاربين قد غرقوا كان  
على متنها المئات من الافارقة السود... كما ان التهمة ثابتة بشهادة الفاضل محمد  
عيسى الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة انه رئيس مركز شرطة ميناء طرابلس البحري  
وفي نهاية شهر 4 2011م أبلغ عن غرق جرافة يمددة الشهاب ثم تعقبها بالافارقة نفراً  
للمولة الزائدة وان المركب قد قام بانتشال العديد من الجثث، كما علم في شهر مايو 2011م بغرق  
جرافة اخرى في ذلك فيها عدد كبير من الافارقة غرقوا ثم انتشال الجثث بعد ان لغفت... كما  
ان التهمة ثابتة بشهادة الشاهد ضا احمد محمد الذي ذكر امام النيابة العامة بأنه ضابط  
ملاحة بحرية بشركة النقل البحري وأنه بتاريخ 24/4/2011م شاهد شاحنات تدخل الى  
مدقة الشهاب معبأة بالافارقة ومعهم نساء واطفال وشر وضعهم عنوة ليلاً على متن جرافات  
وتوجيههم نحو اوربا كما انه شاهد جرافة تسمى (احيل) يقوم عناصر الجيش بتعبئتها بالافارقة  
وكما نواير كلونهم بأرجلهم وأجبارهم على العودة وبمجرد ذلك الحبل انقلبت الجرافة مما أدى  
الى غرق العديد من الافارقة وموتهم حيث قام هو ومجموعة أخرى بانتشال عدد من الاطفال  
وحيث ان هذا الذي ذكره الشهود يثبت وقوعه في عمليات الهجرة غير الشرعية وذلك بحلب  
الافارقة من الرجال والنساء والاطفال ووضعهم عنوة في جرافات وتوارب غيرها كقوارس



(167)

تجاه السواحل الألبانية لهدف سياسي وهو إكاث الضرر بالدول الألبانية معاقبة لها على دعمها  
للتورة اللبية ومن أجل دفعها للتغيير موقفها السياسي وقد نتج عن ذلك موت المئات من الألبانية  
حسبما ذكر الشهود وحسب التابيت بتقارير الطب الشرعي الخاصة بالمجنى عليهم المرفقة بملف الدعوى  
والتي يقصر منها انهم ماتوا غرقاً... وصيت ان المتهم يعلم علم اليقين بحكم وقينته السياسية ان  
العمال المهاجرة غير الشرعية هي أعمال مجرمة قانوناً بحكم التشريعات الوطنية والدولية وانها  
تعتبر من الجرائم المحرمة دولياً... كما ان المتهم يعلم ويتوقع ان وضع حوله الاثارة المسالكين على  
متن قوارب غير مجهزة والابحار بهم في عباب البحر قد يعرضهم للهلاك وهو ما حدث فعلاً وبذلك  
نفذ اقدم على هذا الفعل... وبالتالي فان هذه الجريمة تكون متحققة الاكثان في جانبه وهو ما يوجب  
مخا به عنها... وصيت انه من تهمة استخدام الطائرات لضرب الاهداف المدنية وأسقاط  
= أ لا لغام المخوفة... فانها ثابتة في حق المتهم اخذاً من شهادة مختار العرب الجعفري الذي ذكر في  
شهادته أمام النيابة العامة بأنه كان يشغل وقينة أمر قيادة القرطابية الجوية وأنه أثناء  
الاعدات يتم استخدام الطيران الحربي من طراز (سيخوي 22 و 24) والطيران العمودي  
في عمليات الاسناد الجوي للقوات التي زحفت على بنغازي وكذا ذلك في ضرب مخازن  
الدخيرة في الرجمة كما استخدم الطيران في ضرب مطار بنينة واستخدم الطيران العمودي  
في قصف هوائيات اذاعة ممراتة وقد استخدم في ضرب الاهداف قتال المراض عامة  
زنة (100 كيلوجرام الى 500 كيلوجرام) وان المتهم عبد الله السنوسي طلب منه عدم  
اخراج الطيران الابتليات شذفية منه... كما ان التهمة ثابتة باقوال الجفري عليهما  
(فيل المحروق ومحمد نوري الشريفة) المدونة بمحضر جمع الاستدلالات المعد من اذرة  
الاستخبارات العسكرية ممراتة المرفقة بملف الدعوى والدين ذكر بأنهما تقررا  
إلحابات فظيرة من جوار قيام طائفة عمودية بأسقاط القام على ميناء ممراتة البحر  
حيث أنقبرت هذه أ لا لغام أسفل سيارتهما أثناء قيامهما بواجب الحراسة في الميناء  
مما أ لحق بهما إلحابات بليغة... كما ان التهمة ثابتة باقوال المواقن محمد فرج  
عويين والمواقن سعيد قصبيا المدونة بذات المحضر اللين ذكر بأنهما كانا ميناء  
ممراتة البحر عند سماع صوت الطائفة العمودية تخوم فوق الميناء ثم سماع صوت  
انفجار وكحة انفجار اخر وعندها اتجاها الى مكان الانفجار وبعد الجفري عليهما فيل  
المحروق ومحمد الشريفة قد اصابا وكانت إ حابة الأول بمسيلة وأصيب الثاني بشقاي

(168)

في رجله ويده وصدرة وقد علما فيما بعد بأن طائفة عمودية تحمل شارة الصليب الأحمر تابعة للكتائب القذافي قامت بالقاء الغام على الميناء مسوحيته ان هذا الذي ذكره الشهود يتثبت استخدام الطيران الحربي والعمودي في ضرب الأهداف المدنية مثل المزارع والموانئ ومحطات الأرسال المدنية وذلك بدفعها بالقنابل والصواريخ واستهداف الغام عليها وحيث ان المتهم الثاني كان شريكاً بالاتفاق والتخريب واعفاء الزومر على ارتكاب هذا الفعل حيث كان مسؤولاً عن غرفة العمليات ومن المسؤولين الاساسيين على ادارة العمليات العسكرية والامنية ابان فترة الثورة وما يؤكده ان هذه العمليات كانت تتم بأمره ما ذكره الشاهد مختار الجعفي - من ان عبد الله السنوسي طلب منه عدم اخراج الطيران الاستعماري الشخصية مسوحيته ان المتهم يعلم بأن استخدام الطيران الحربي لغرب الأهداف والتوقف المدنية هو فعل مجرم قانوناً بجميع التشريعات الوطنية والدولية لما فيه من تدبير للبغية التحقيرة للبلاذ وارتلاف ممتلكات الشعب ولا يؤول الى قتل وجرح المدنيين المتواجدين في هذه المرافق بهذه الاسلحة العمياء وحيث ان المتهم اقدم على الاشتراك في اقتحام هذا الفعل لاغراض سياسية ويهدف الاعتداء على سلامة الدولة بتدمير وتخريب مرافقها وكذلك الاعتداء على سلامة الشعب في المناطق المتأثرة وبالتالي فان جريمة التخريب والقتل الجزافي المسندة للمتهم تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها وحيث انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزافاً المسندة للمتهم الثاني لكونه قام بالتخريب والاتفاق على العنف العشوائي للعدن المتأثرة (ممرات الزنتان) وقطع المياه والكهرباء عن ناخها ثابتة في حقه اعداً من اقوال المتهم الثالث (البغدادي الحمودي) الذي ذكر امام النيابة العامة بأنه بتاريخ 2011/3/3 م عقد اجتماع ترأسه (معمر القذافي) وضم العديد من المتهمين من بينهم - عبد الله السنوسي - وصرح في هذا الاجتماع والاتفاقات على محاصرة المناطق مثل ممرات الزاوية والزنتان وجزايره وصرح بانهم من المرتبات والسلع والخدمات وتنفيذ لهذا الاتفاق يتم قطع المياه على ممرات ومنع السلع عنها وعن الزنتان ويتم قطع الكهرباء على ممرات كما ان التهمة ثابتة بشهادة الطبيب - محمد الحديش - استشاري بمستشفى ممرات الزنتان الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه انشئت خمس مستشفيات ميدانية بمدينة ممرات أثناء الاعدات استقبلت هذه المستشفيات جثث معزقة وانشاء محلات بنزركما اصاب العديد من السكان المدنيين نتيجة العنف العشوائي على



169

منازعهم كان من بينهم نساء واطفال... وعيت ان هذه الشهادات تثبت اشتراك المتهم  
واتفاقه مع بقية المتهمين في اعطاء التعليمات بمحاصرة المدن التائرة وقطع مواد  
التقوين والمياه والكهرباء عنها جيت عن الرعايق التي تقررت فيه هذه السياسة  
واشترك في اصدارها وعيت ان الاشتراك في الجريمة يتحقق على ما جرى عليه قضاء المحكمة  
العليا باتحاد نيابات اطرافها على ارتكاب الفعل الجرم المنفرد عليه وبكل تعرف من شأنه  
ان يؤدي الى تقبلها... فمن عنايت رقم 46 ك 39 ق م م س 310... وعيت ان محاصرة  
المدن التائرة وقطع شبل الحياة عنها من الاقوات والمياه والكهرباء والاتفاقات  
على ضربها يأسامة الميدين العمياء كل ذلك يعد من الجرائم الصغيرة المصنفة دوليا  
بجرائم الابادة الجماعية وهي من جرائم الحرب... وعيت ان المتهم يعلم بحقيقة ووضعه  
السياسي ان هذا الفعل سوف يؤدي الى تضييق شبل الحياة على السكان المدنيين وانه  
أسلوب من اساليب العقاب الجماعي للسكان وانه سوف يؤدي الى قتلهم جزافا دون  
تقييد من مذهب ودين ومع ذلك فقد اقدم على الاشتراك في ارتكابه لادافع سياسية  
تستهدف الاعتداء على سلامة الشعب وبذلك فانه يكون قد ارتكب هذه الجريمة  
وهو ما يوجب ادانته عنها... وعيت انه عن تهمته الاشتراك بطريق التعريض  
= والاتفاق على قتل المتقاهرين في طرابلس المسندة للمتهم الثاني... فأنها ثابتة في حقه  
أفد أن اقوال المتهم الثالث امام النيابة العامة الذي ذكر فيها انه بعد اندلاع القاهرات  
في 17/2/2011 م عقدت اجتماعات عندها المتهم - عبد الله السنوسي - تم فيها الاتفاق على  
ألية لمواجهة القاهرات والسيطرة على الساحة الحضرية ومنع المتقاهرين من الوصول  
اليها بأي شكل من الاشكال بمعنى اطلاق النار عليهم... وان عبد الله السنوسي كانت  
مرا على قمع القاهرات بأي شكل من الاشكال... كما ان التهمة ثابتة في حقه  
أفد أن اقوال المتهم ميلاد دمان - الذي ذكر امام النيابة العامة بأب المتهم الثاني  
أبلغه بحول اتفاق على تولى الأجهزة الامنية الميخرة على مدينة طرابلس وبعثهم  
التوريين في الساحة الحضرية لمنع المتقاهرين من الوصول اليها وكن قتل المتقاهرين  
كان نتيجة مباشرة لهذا الاتفاق... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم أفد أن شهادة  
الدعوى ميلاد بوسبيحة - الذي ذكر امام النيابة العامة انه يعمل بجهاز الامن الخارجي وانه  
كان هو ومجموعة من زملائه بحراسة مصرف ليبيا المركزي وعند مرورهم بالساحة

170

الخضر له شاهدوا اتار دماء غزيرة وجعارة متناثرة وسيارات محروقة وقد علموا بأنهم من  
 اتار قمع المتقاهرين من قبل الحرس الشعبي والثوري والأجهزة الأمنية ولجنة أمنهم  
 المتريفة واللجان الثورية حيث تم إطلاق النار على المتقاهرين مباشرة... كما ان التهمة  
 ثابتة في حق المتهم بشهادة الواظن وليد محمد الهاملي الذي ذكر ان شقيقه (مستتم) قتل بتاريخ  
 2011/2/20 بمنطقة ميدان الشهيد من قبل عناصر لامن حيث اخلتو عليه الرصاص في رأسه  
 وترخروعه في مقاهرات سلمية... وثابتة بشهادة الواظن محمد علي عبد السلام الذي ذكر  
 ان شقيقه (عبد الباسط) قتل بتاريخ 2011/2/20 بشارع الاستقلال من قبل عناصر لامن  
 حيث اصابته رصاصة في رأسه وترخروعه في مقاهرات سلمية... وثابتة بشهادة الواظن  
 رفا محمد عليوه الذي ذكر ان شقيقه عبد المجيد قتل بتاريخ 2011/2/20 في منطقة فشلوم  
 حيث اخلقت عليه النار من قبل رجال الامن المتمركزين في منزل (عائشة معمر القذافي)  
 فاعابوه في رقبته وترخروعه في مقاهرات سلمية... وغيرهما من الشهداءات من اهل  
 الجنت عليهم... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذ من قوائم القتلى في مقاهرات  
 طرابلس والتي تبدأ باسم الواظن صالح خليفة خلف الله وتنتهي باسم الواظن فوجع  
 عبد العزيز عبد الله القيد تحت رقم (74) كما ان التهمة ثابتة في حق من قتل برالطب  
 الشرعي الخاصة بالجنت عليهم المرفقة بعطف الدعوى والتي بتأمل الحكمة فيها تبين  
 ان الجنت عليهم قتلوا نتيجة اصابتهم بأعيرة نارية في مقاتل من اجسامهم مثل  
 الرأس والصدر والرقبة والبطن... وصيت ان جميع هذه الدلة التي ساقها الحكمة  
 تثبت قيام المتهم بالاشتراك بالاتفاق والتصريف واعفاء الادور للأجهزة الأمنية  
 واللجان الثورية والحرس الشعبي بقمع المقاهرات والتعدي للمتقاهرين السلميين  
 واطلاق الرصاص عليهم وهو ما أدى الى قتل العشرات منهم وحيث ان المتهم يعلم ان  
 الاعنة له على المتقاهرين بهذه الصورة أمر بمجرمه القانون... كما انه يعلم ان من شأن  
 اعطاء التعليمات للعناصر المسلحة التابعة للأجهزة الأمنية وغيرهما من التشكيلات  
 المسلحة باطلاق الرصاص على المتقاهرين أمر من شأنه ان يؤدي إلى قتل الناس جزافا  
 وبالتالي فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت  
 انه من ثمة قتل المتقاهرين في بنغازي المسندة للمتهم فانها ثابتة في حقه أيضا من  
 شهادة المدعى احمد عبد الله بركة العزوي... الذي ذكر في شهادته ادان النياية العامة بأنه



171

كان مدير الأمن الخارجي بينقازي وبتاريخ 2/14/2011م حضر المتهم عبد الله السنوسي  
ورئيس اجتماعه هو شخصياً وغيره من المسؤولين الأمنيين بينقازي وفي هذا الاجتماع  
طلب منهم المتهم حكام السيطرة على المدينة. وبتاريخ 2/15/2011م اجتمع بهم مجدداً وأمرهم  
بإطلاق النار على المتظاهرين بحجة أن هناك مؤامرة وبتاريخ 2/17/2011م كان  
واقفاً برفقة أحد الضباط داخل سيارته مع متابعة اللجنة الثورية المدينة وفي أثناء ذلك  
دخلت سيارة مفخخة كان على متنها عبد الله السنوسي وفعلها سيارة الحراسة ثم قام المتهم بسؤال  
ضابطاً في يده (ابراهيم) بقوله (شنوبيا كسان) ألم العدد الموجود هنا فرد عليه بأن العدد  
ينزبه على أربعين ثم أمرهم المتهم جميعاً بالتوجه إلى ساحة العلم الكائنات امام  
كلية العلوم لمنع المتظاهرين من الاعتصام بها وهناك وقفت سيارة عبد الله السنوسي  
ووقف هو بجانبها وكان المتظاهرون عند معرض بنقازي والسكابلي وبعد فترة وجيزة  
أمر المتهم بإطلاق النار على المتظاهرين فسقط العديد منهم قتل وجرح ومن نفدوا  
الأوامر الهادرة من المتهم ابنه محمد والدعم محمد بن ابو حبيب وموسى ابو حبيب ورافاف  
الشاهد انه في ذلك التاريخ 2/17/2011م عند المغرب سمع انه تم إطلاق النار على  
المتظاهرين فوق جسر جليانة حيث كان المتهم وابنه محمد والمتهم الرابع منور فوق دوار  
بإطلاق النار على المتظاهرين. كما أن التهمة ثابتة في محقه اهداً بشهادة موسى  
عبد الجواد البدرى امام النيابة العامة التي ذكر فيها أنه أمر كتيبة النضال ابو عمرو انه  
عند اندلاع المظاهرات في بنقازي كان المتهم الثاني عبد الله السنوسي والرابع منور هو  
يتحركان في بنقازي على متن مركبة مفخخة ويهدران القنابلات إلى الثوريين والحرس  
الثوري والحرس الشعب والعناصر الأمنية بإطلاق النار على المتظاهرين بساحة العلم  
وعند ميدان الشجرة وفوق جسر جليانة، وأن إطلاق النار على المتظاهرين الذي تم امام  
كتيبة النضال ابو عمرو هل في البوابة الشمالية للكتيبة التي كانت تخضع لأمر العقيد  
(نفل ادريس بكار) الذي كان معه عناصر من كتيبة طارف وانفاز من اللجان الثورية  
والحرس الثوري وتشكيل البيان وأن إطلاق النار تم بناء على تعليمات المتهم  
عبد الله السنوسي. كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم اهداً من شهادة المدعى حسن  
زاوية الرشيد الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة انه كان رئيساً لوحدة الدوريات  
بينقازي وبتاريخ 2/17/2011م كان شارع جمال عبد الناصر مكتفياً بأصوات القناعات

(172)

وقد سئل شخص يعرفه كان معهم يومى (عبد العقيم (فيلاو) عن هوى الاشخاص فاجابه  
 بقوله (هناك ما فوقنا من قوى الثورة من هوى وسر وبراك وسبها ومن الجهادية كلها  
 هموا للوقوف معنا... ثم شاهدتهم يتجهون تجاه المتقاهرين بميدان الشجرة حيث قاموا  
 بفرارهم بالهروات كما شاهدتهم المتهم الثاني يجلس في الكرسي الامام بجانب سائق السيارة  
 المثيرة وكان يرفع على أذنه هاتف واهياناً يرفع هاتفه الاخرى ثم  
 شاهدته ينزل من السيارة وينادي قادة أصحاب القبعات العنبر ويسألهم عن الوضع  
 وعندها شاهد مجموعة من المتقاهرين بشارع الجزائر أمام أصحاب القبعات العنبر بالانجاء  
 نحوهم... كما انه شاهد جنود ينزلون من سيارات تابعة لعبد الله السنوسي ويوجهون  
 بنادقهم تجاه المتقاهرين حيث سمع صراخهم وكان بعضهم يقول (طاح طاح) مما اضطره الى  
 مفاداة المكان لأن إطلاق النار كان كثيفاً وقد علم فيما بعد بأن عدد أمن المتقاهرين  
 ستلوا قتلى وجرحى عندهم ان الشجرة ونوع جسر جليانة... كما ان التهمة ثابتة  
 فخرجت المتهم اكد آت من شهادة محمد صالح العمارى الذى ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه بتاريخ  
 2011/2/17 م علم ان مجموعة من المتقاهرين نزلوا من جسر جليانة وقبل ان يصلوا الى مفترق  
 23 - يوليو اطلقت في موجهتهم النار فسقط العديد منهم قتلى وجرحى ووقع بعضهم في البحيرة  
 أسفل الجسر وكاد بعضهم بمسجد جليانة فأطلقت عليه النار وقد اتفق بنقطة شرطة الجلاء فابالغ  
 ان عدد ما بين عشرين الى ثلاثين ادخلوا للمستشفى ما بين قتيل وجريح وادفان بأن عبد الله  
 السنوسي ونصروهم من يديران عمليات القمع والقتل وكانا يتحركان مع شيأ ويصومان العناصر  
 القابضين لهما... كما ان التهمة ثابتة بشهادة الشاهد ناصر مفتاح الحسونى... الذى ذكر في شهادته  
 امام النيابة العامة انه كان يعمل بمكتب الاتصال بالليمان الثورية بينفازى وبتاريخ 2011/2/17 م  
 وحشدت اعداد كبيرة من أصحاب القبعات العنبر من الثوريين ونصارى الكتاب الالمانية وشر  
 إطلاق النار عليهم بأمر من المتهم عبد الله السنوسي ومن معه امام جسر جليانة حيث سمع المتهم  
 يقول عبارة (ارمو الكلاب) وقد شاهد العديد من المتقاهرين يتساقطون من أعلى الجسر  
 كما ان التهمة ثابتة بشهادة المواطن وائل نجم الذى ذكر انه شارك في المظاهرات التي خرجت  
 بتاريخ 2011/2/17 م وبعد ان نزلوا من الجسر قام عناصر قنائب القذافي بإطلاق الرصاص  
 عليهم فاعيد عدد من المتقاهرين وسقطوا أسفل الجسر في البحيرة وعندها ذهب للمستشفى  
 شاهد العديد من القتلى والجرحى... كما ان التهمة ثابتة بشهادة المواطن عمر منصور النرجاني



173

الذي ذكر في شهادته بأنه شارك في المظاهرات التي خرجت يوم 2/17/2011م حيث تم إطلاق النار عليهم من قبل المجموعات التابعة للمتهم عبد الله السوس. كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم بشهادة كل من خالد عوض الشيف ومحمد محمود العربي وبسبب الحميد محمد القنار وغيرهم الذين أكدوا على ذلك في الجواب الذي ذكره الشاهد وأكل لحم وعمر من صور الفرقان... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أيضاً من التقارير الطبية الخاصة بالجنين عليهم الذين سقطوا في هذه المظاهرات الرفقة بملف الدعوى وذلك تبين أنهم قتلوا نتيجة مايتهم بأبيرة نارية في مقاتل من أجسامهم قتل القلب والرأس والبطن... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أيضاً من توائم القتلى في هذه المظاهرات الرفقة بملف الدعوى وذلك تبين باسم المواطن ناجي جمعة الكواني وتمتعت باسم المواطن صالح منقح بوقشاح العربي المقيم تحت رقم (107) وحيث أن هذه الشهادات المتواترة تثبت بشكل قاطع قيام المتهم باطلاق النار والتعليقات للعناصر الأمنية والجان الثورية وغيرهم من التشكيلات المسلحة بالتقدم للمقاتلين السلميين وإطلاق الرصاص عليهم ولولا أدلة قتل العشرات منهم وإعاقة آخرين وحيث أن المتهم يعلم بحكم وظيفته ووضعه السياسي أن الاعتداء على المقاتلين السلميين العزل هو أمر مجرم والقانون كما أنه يعلم أن من شأن أعضاء التعليقات لتشكيلات المسلحة بإطلاق النار على المقاتلين السلميين يؤدي حتماً إلى قتلهم وحيث أن المتهم كان يرغب ويريد تحقيق هذه النتيجة به ليل ما ذكره أحد الشهود من أنه سمع المتهم يخاطب عناصره بقوله (أرموا الكلاب) وهو ما يثبت اتجاه نيته لقتلهم وحيث أن المتهم فعل ذلك لدوافع سياسية غير قلاقية ولا سبب القتل حيث كان يستهدف الانتقام من أبناء الشعب لتبرئه وفردجه على النقام للعدالة بالحكم الرشيد وحيث أن الأمر كنهان المتهم يكون قد ارتكب جريمة قتل المقاتلين السلميين وهو ما يوجب إدانته عنها... وحيث أنه عن تهمة الاشتراك بطريقة التخريف والاتفاق على الاعتصاب كمنهج لوث الثورة... فإنها ثابتة في حقه أيضاً من شهادة المدعى (عطي محمد صالح الغداني) الذي ذكر في شهادته أنام النيابة العامة أنه أحد عناصر كتيبة السامعي الطبول الأمازيغية وأن هذه الكتيبة شاركت في جميع الحوادث القتالية ومباريات أعمال القتل والحرق والاعتصاب وأنه تم رفع المنشطات لهم في الشاي كما وزعت عليهم مباشرة لتعطيلها وبسبب هذه المنشطات يفل العسكرى يتمتع بالنشاط وإضافاً بأنه شاهد ثلاث فتيات تم اعتقالهن في منطقة رأس لانوف... كما أن هذه التهمة ثابتة في حق المتهم أيضاً من شهادة الطبيب محمد

124

الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة أنه خلال فترة الإحصاء استقبل المستشفى الميداني بنزوية  
الحجوب عشرات حالات الاعتقال وأنه شخصياً قام بالكشف على أربعة وثلاثين حالة بقسم النساء  
بمستشفى النور وبعض الحالات في عيادته الخاصة ومن بين هذه الحالات حالة توأمين تم اعتقالهما  
ونشج عن ذلك حمل لأحداهما، وحالة أخرى امرأة تم اعتقالها أمام أطفالها ومحاولة فحش  
بكافة ابنتها البالغة من العمر اثنا عشرة عاماً كما عرضت عليه حالة الفتاة من منطقة أنزريق  
تم اعتقالها في ديرنا معاً سبب لها تلف في فمها الشرج وعرضها للتعذيب اللاأرادي، وأفاد  
الشاهد أنه قام بأجراء عمليات لجهاض وتمرصيم لبكارة عدد من النساء المعتقلات بعد أن  
صدرت فتوى من علماء مدينة ممراتة بجواز ذلك حيث أستعمل عقار (ميروتبول) وأنه  
من خلال مناقشته للحالات ذكر له أن الضباط كانوا يطلبون من الجنود الاعتقال ومن ذلك  
حالة امرأة كان معها أطفالها فقل عليها الجنود وكان أحد لهم السمر البشيرة قام باعتقالها  
وكان يردد عبارة (كسرة في فمك امرأة) اعتقال نسائهم وبناتهم وأنه شاهد العديد من  
مقاطع الاعتقال كان عناصر كتائب القذافي يحضونها في هوائتهم المحمولة إلا أنها اندمست  
لأسباب اعتقالية... كما حضر بعض أفراد الكتائب وهم يعترفون بجرائم الاعتقال ومن هؤلاء  
شخص من مدينة غريان اعترف باعتقاله لأربعة نسوة بناء على تعليمات العقيد داي  
الزبيدي... كما أن التهمة ثابتة بأقوال الجندي نائب عريف كمال حبيب أبو القاسم  
المبروك الذي ذكر في إفادته أمام القضاء جميعية النشطاء المحتوقين لتوثيق جرائم الحرب  
بأنه أحد منتسبي لواء عرس بن وليد ومقره منطقة العزيزية وبتاريخ 28/4/2011م  
كلفه هو ومجموعة من العسكريين من قبل أمير اللواء العميد محمد حسين البوزيد بمهمة  
عسكرية داخل مدينة ممراتة وانتاء تواجد لهم بشارع طرابلس قام مجموعة من الجنديين  
بعمليات اعتقال ومن بين من قام بالاعتقال الجندي أسامة عمار غريب حيث خبط وهو جالس على  
قناة بعد أن طرعا على فرائش وكانت تخرج ومكشوفة العورة... كما أن التهمة ثابتة في حق  
المتهم اخذ من أقوال الجندي صلاح دلفي الشوشان الذي ذكر في إفادته لمحققين جميعية النشطاء  
المحتوقين لتوثيق جرائم الحرب المرفقة بملف الدعوى بأنه من منتسبي ركن الوحدات الأمنية  
وأن تقيمتهم أمرت بالترك إلى منطقة الدافنية بأمره العميد القاسم ومساعدته الرائد أكرم  
وانتاء تواجد لهم بالدافنية نفذت منهم المؤن فيقتوا عن الاطعمة لدى السكان ثم حاربوا  
مخبرون ليلاً برفقة امرأ الكتيبة ومساعدته ويده خلون طنازك السكان وكان أمر الكتيبة



175

العميد القاسي يأمرهم بالانتفاخ حيث أمره ذات ليلة بالانتفاخ فتاة حيث قام بفرعها أرضاً  
وعشم فوقها وأدخل قضيبه في فرجها وكانت الفتاة تفرخ، كما فعل ذلك العميد القاسي  
والرائد أكرم حيث قاما بالانتفاخ فتاتين كنا نسمع صراخهما من خارج الغرفة كما فعل ذلك  
الجندي صالح الفاروق... وأخاف الشاب الذي في ليلة أخرى صرخوا مجدداً برفقة العميد القاسي  
والرائد أكرم والجنود علاج عبد السلام وعبد السلام حكيمة وعصية الكوني ومفتاح صرب ومفتاح  
المتطوع... ودخلوا إلى أحد المنازل حيث قام هو شخصياً بالانتفاخ فتاة في ذلك المنزل حيث سكبها  
بقوة وطرعها أرضاً واحتضنها وأدخل قضيبه في فرجها ثم فرج ودخل بقية المجموعة الواحد  
بعد الآخر والواحد الفتاة جميعاً... وعيت أن هذه الشهادات تثبت بشكل قاطع أن الانتفاخ  
أخذ وسيلة في الحرب التي شنها نظام القذافي على الثوارين على حكمه من أبناء الشعب  
الليبقي وأنه اتخذ أسلوباً لعقاب المدن النائرة وأنه كان منهاجاً متعمداً عليه من قيادة  
النظام اللذين كانوا يتولون إدارة الحرب على الشعب عن طريق الفرقة الأولى العليا  
والتي كانت للمتهم عبد الله السزيم والألمة العليا فيها حسباً كتر المتهمة ميلاد دمان أمام النيابة  
الدعوى... وبذلك أنه جلب المؤثرات العقلية والمنشطات الجنسية وأمر بترويضها  
بين عناصر كتائب القذافي ومعايد على أن الانتفاخ كان منهجاً متبعاً لمعاقبة الجهات  
النائرة ما ذكره أحد الشهود من أن الفيلاء وقيادة الكتائب كانوا يأمرون الجنود بالانتفاخ  
النساء وما نقل عن أحد المجندين عليهم من قول أحد الجنود (كسرة في فمهم ثم انتفاخ  
نسائهم، وكذلك تبوت قيام المتهمة بترويض المؤثرات العقلية والمنشطات الجنسية  
بين عناصر كتائب القذافي ومعايد على أن الانتفاخ كان منهجاً متبعاً لمعاقبة الجهات  
وعيت أن المتهمة فعل ذلك لدوافع سياسية من أجل الاعتداء على سلامة الدولة بأشاعة  
الحزب والنزوح في أفعالها وكذلك الاعتداء على سلامة الشعب في المدن والمناطق النائرة  
معاقبة لهم على فروجهم على النظام وبذلك فإنه يكون قد ارتكب جريمة التخريب وقتل  
الناس جزافاً المسند إليه وهو ما يوجب إدانتها عنها وعلى الفور الوارد بالنظر...  
وعيت أنه عن تهمة أصدرت خبراً بالمال العام المسند للمتهم... فإنها ثابتة في هذه  
من الأدلة التي أوردتها المحكمة في معرض تدليلها على ارتكاب المتهمة لفعل توفير الدعم  
المالي للمسلمين والتشكيلات القبلية والمرتقة ألاجانب إلى غير ذلك من التشكيلات  
المسلحة التي كانت تقوم بقتل الليبيين وكذلك لشراء المؤثرات العقلية حيث ثبت من

176

تلك الأدلة قيام المتهم بإعطاء تعليمات لمعاونيه بعرض مبالغ مالية طائلة على المرتزقة  
 الأجانب الذين جلبهم لماربة وقتل أبناء الشعب، وكذلك على التشكيلات الازممية التي كانها  
 بقمع المتقاعدين وصيت ان هذه العرف الذي امر به المتهم كان لا غير شرعية نصت في  
 قمع وقتل أبناء الشعب واخرى من موته عن المطالبة بإقامة نظام حكم ديمقراطي وعادل  
 وقد شتر هذه العرف بدون ان يكون هناك تشريع يميز ذلك ودون اتباع الضوابط المنصوص  
 عليها في القانون الحاكم للدولة الذي لا يميز عرق المال العام الا على وجود عرق شرعية تحت  
 الحماية العامة لعموم الشعب وان يكون العرف بناء على ميزانية معتدة وقرارات تبصير عملية  
 العرف وصيت ان هذه السلوك من المتهم الثاني قد اكد ضرراً بالمال العام على النواحيين بتقرير  
 الخبرة المالية المدعى الدوى القيد تحت رقم 80 ك 2012 م والذي اثبت فيه التمييز قيام  
 المتهم بعرف اموال طائلة على جلب وتجهيز المرتزقة ون جميع عمليات العرف مخالفة للقانون  
 ولائحة الميزانية والحسابات وصيت ان المتهم يحكم وظيفته ووضعه السياسي يعلم ان هذه النوع من  
 عمليات العرف غير شرعية وانها مخالفة للقانون ومع ذلك فقد اقدم على ارتكاب هذه الفعل وبالتالي  
 فان هذه القصة تكون ثابتة في محقه وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه عن قصة التعذيب  
 وقتل الناس جزافا السنة للمتهم لكونه اشترك مع الاول والثالث والرابع والخامس والسادس  
 في عقد الاجتماعات الازممية التي تترقبه التقدي للمتقاعدين وسجنهم... فأنها ثابتة في  
 محقه اخذ اثنين المعتزلات المتهم الثالث عن نفسه وعن بقية المتهمين من انه عقد اجتماع بمكتبه  
 اجتماع حضره عدد من المتهمين من بينهم الثاني وقد قرر وافيته توزيع افعاء اللجان الثورية  
 والحرس الثوري والحرس الشعب والاعهزة الازممية وكثيرة امده المقرين بالسادة الضمير  
 لمنع المتقاعدين من الوصول اليها بأى شكل من الاشكال بمعنى اطلاق النار عليهم وصيت ان  
 هذه الاجتماع وما نتج عنه من اتفاق على التقدي للمتقاعدين وقتلهم كان ثمة وسنداً لقمع  
 المتقاعدين مترتب عليه قيام المصلين من الثوريين والاعهزة الازممية باطلاق النار على المتقاعدين  
 مما أدى الى قتل المشرات منهم على النواحيين أو مخته المحكمة في محله من الحكم عند تدارلها  
 للمتهم السابقة وصيت ان المتهم كان يعلم بحكم وظيفته ووضعه ان عقد الاجتماعات للاتفاق على  
 قمع الناس وقتلهم عقابا لهم على ضررهم على النظام هو عمل غير مشروع ومحرم قانونا  
 ومع ذلك فقد اقدم على تنفيذ هذه الاجتماعات واشترك فيها وبالتالي فان هذه الجريمة  
 تكون قائمة في جانبها وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه عن قصة الاشتراك



177

في أحجار المعارض المستندة للمتهم الثاني فإنها ثابتة في حقه أخذاً من شهادة المدعى العام بصيرش الذي ذكر في شهادته أمام النيابة بأن عبد الله السنوسي شكل غرفة للقبض على المعارضين كانت برئاسة المتهم ميلادمان وأن عبد الله السنوسي كان من المعارضين على الإفراج عن أي معتقل. كما أن التهمة ثابتة بشهادة المدعى بشير محمد التاورخي أمام النيابة العامة الذي ذكر فيها بأن لجان التحقيق انتقلت إلى تبرئة عدد كبير من المعتجزين من بينهم فهمامة من مدينة ممراتة لأنه تقرر الإبقاء عليهم داخل السجن بطلب من المتهمين عبد الله السنوسي وإليزيه دوريه ونشورف. كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم من اعترافه من أن المعتقلين من الثوار كانوا يعدون بالألاف وسويت أن هذه الأدلة تثبت وقوع المتهم في أحجار الألاف من الناس من المناطق المتأثرة حيث شكل لجان القبض واعترض على الإفراج عن من ثبت براءته بموجب قرارات صادرة من لجان التحقيق وسويت أن هذه الجريمة تقوم وتثبت أركانها متى قام المتهم بالاعتبار كجريمة أي إنسان خارج نطاق القانون وبدون أمر من السلطة التشريعية وسويت أن المتهم يعلم بحكم كونه من كبار ضباط الأمن أن القانون يحرم اعتجاز حرية الإنسان واعتقاله بدون مبرر أو لأسباب ترجع لهويته أو معتنقه وسويت أنه أقدم على هذا الفعل رغم معرفته بمخالفته للقانون وبالتالي فإن هذه التهمة تكون قائمة في حقه ولو ما يوجب ادانته عنها وسويت أنه عن تهمة القريب وقتل الناس جزافاً المستندة للمتهم لكونه اشترك في وضع خطة لتفجير السجون المحجوز بها عدد من المعارضين. فإنها ثابتة في حق المتهم أخذاً من اعترافه بأنه عقد اجتماع مع عدد من المتهمين من بينهم السادس والرابع اتفقوا فيه على تفجير السجون المحجوز فيها الثوار حيث كانت الخطة تتقوم على وضع قنابل موزونة على سطح السجون وتفجيرها ونسبة ذلك لعائزات التحالف وأن المحجوزين من الثوار كانوا يعدون بالألاف وسويت أن هذا الذي اعترف به المتهم يثبت وقوعه في جريمة وضع الخطة لتفجير السجون وسويت أن وضع الخطة وتفجير الأدوات اللازمة لتفجير السجون يعتبر من قبيل الشروع في تنفيذ هذه الجريمة فإن المحكمة تفترض فعل المتهم في هذه الحادثة بمقابلة الشروع في ارتكاب عمل يرمي إلى التخريب وقتل الناس جزافاً لكونه اشترك في وضع الخطة لتفجير السجون المحجوز فيه الألاف من اللبيين والبرباء وتفجيرها ونسبة ذلك إلى قوات التحالف الدولي التي كانت تنفذ القرارات

278

الدولية بحماية المدنيين بغية احترامها. وصيت ان المتهم اقدم على هذا العمل لدوافع سياسية دونها اقتصرت بأرواح الآلاف من الليبيين رغم علمه بأن هذا الفعل فعل مجرم قانوناً وهو من أساليب الحرب القذرة وصيت ان الامر كذلك فان هذه القصة تكون ثابتة في حق المتهم وهو ما يتوجب ادانتة عنها... وصيت انه عن يقية التهم التي بسندتها النيابة العامة للمتهم الثاني عبد الله المنوس، ما ورد في التناولاتها المحكمة في أسباب حكمها فأنة بتأمل المحكمة فيها تبين لها ان بعضها تعدد مع التهم التي تناولتها المحكمة في جسيماة حكمها والبعض الآخر أرتكبه المتهم في ثورة اجرامية واحدة مع الجرائم التي تناولتها المحكمة وتنفيذ النزع اجرامية واحدة وبالتالي فان المحكمة عملاً بحكم المادة (21/76) من قانون العقوبات تعتبر كل هذه الجرائم جريمة واحدة وتفاقم التهم عن جرائمه جميعاً بعقوبة أشد هذه الجرائم وصيت انه ثبت لهذه المحكمة ارتكاب المتهم لكل هذه الجرائم على التوالي التي تناولتها تفصيلاً في أسبابها فانه يتعين تأسيساً على جميع ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/277) من قانون الاجراءات ادانتة عنها وعلى التوالي الواردة بالمنطوق... وصيت انه عن العقوبة فانه لما كان المتهم قد أرتكب جرائم كبرى من الجرائم الخطيرة حيث أمر بقتل المتظاهرين في طرابلس وبغازي وعقد الاعتقالات وحركات التشكيلات المسلحة لهذا الغرض، وقام بجلب المرتزقة لقاتلة ابناء الشعب ووفر الدعم المالي لهم ولغيرهم من التشكيلات وتكونت جماعات قبلية مسلحة من قبيلته وغبها ووفر لها الاسلحة والعتاد والاموال وجلب المذبات والمنشطات الجنسية وأمر بترويضها على عناصر كتائب القذافي والمقربين وحرق على الانتهاك وكان رافياً بما لا يوافق على هذه السياسة من خلال ترويض المنشطات الجنسية وأمر بحمار المدن وقصفها بالاسلحة الثقيلة وأمر بفرض المرافقة المدنية بالهيرات الحرس وبدد المال العام واشترى بالالتفاف في اداء العمليات بحمار المدن التامة وقطع المياه والكهرباء والموتى على سكانها المغير ذلك من الجرائم الخطيرة وكل ذلك بتدبير الانتقام من أبناء الشعب الليبي ومعاقبة على خروجه على النظام والاعتداء على سلطة الدولة وصيت ان ما اقترفه المتهم من جرائم يدل دلالة قاطعة على خطورته الاجرامية وخطورته للأجرام وان لا يتوقع على قتل الناس وصيت ان المتهم أرتكب جرائمه في اطار منهجي منظم وعقد له وكان عملاً بظهور افعاله التي قارفها ومدركاً للنتائج التي سوف تقترب عنها وكان رغباً في تحقيق هذه النتائج المتمثلة في قتل الناس جزافاً وتخريب البنية السياسية وبالتالي فانه لا مندوحة امام المحكمة والحالة هذه وعملاً بحكم المادة (28) من قانون العقوبات الا بمعاقبة بالاعدام



179

نعتبر أن هذه الجرائم مسووعة أن العقوبات الابدنية لا تحجب العقوبات المالية حيث تبقى هذه  
الغرامات نافذة في حال الحكومة عليه فيما لو تأيد حكم الإعدام الصادر بحقه ونفذ وتكون لها حصة  
الامتياز على توريثه أي ان يتم اقتفائها كمالقة وتأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة التاسعة من  
القانون رقم 2 ك 69 في شأن الجرائم الاقتصادية المعدلة بالقانون رقم 14 ك 2001 فإن المسألة  
تتضمن إضافة لعقوبة الإعدام بتفويض المتهم بمبلغ خمسين ألف دينار والزامه بتوفير الضمانة على طاهر ومن  
حال عدم وفاء للقيمة المحددة بتقرير الجبرة رقم 80 ك 2012 وعلى النحو الوارد بالمنطوق .....  
= وصيت انه عن الدفع من محام المتهم بأن الدولة هي النظام السياسي وأن المتهم كان موظفاً في الدولة  
وأن تصرفاته لا تعتبر جرائم وفقاً للمادة (69) من قانون العقوبات ..... فإنه دفع غير صحيح والحكمة  
لا توافق عليه لأنه وإن كان النظام السياسي والسلطة الحاكمة هي إحدى أركان الدولة إلا أن  
قيام المسؤولين في هذه السلطة بالاستناد على بناء الشعب المناهض لهذه السلطة ومصادمة المدن  
بالإسالة الثقيلة والاستغاثة بغناهم مسلحة أجنبية لقاتلة أبناء الشعب التي غير ذلك من هذه  
السلوكيات يعتبر في تقدير هذه المحكمة من قبيل التقدي على الدولة ككيان سياسي وإنشاء  
الغراب والنقض به أفهاماً يهدف بقاء السلطة السياسية والقول بأن قتل أبناء الشعب وتخریب  
المدن أمر مشروع يؤدي إلى القول بتشريع الاستبداد وهو قول غير مقبول، كما أن قول  
الدفاع بأن المتهم كان يتوهم بوجبات وظروفه دفع غير مقبول لأن جميع التشريعات تنص  
على أن الوقائع العامة سواء كانت مدنية أو عسكرية أو مذهبية هي تكاليف للقائمين بها يجب  
عليهم أن يستهدفوا من أدائهم لأعمالهم خدمة المواطنين وتحثيت العامة والقادة وأن  
يراعوا عند تأديتهم وعض الله تعالى وإن يكون مسلحهم يتفق مع الدين والأخلاق  
وصيت انه ليس من الواجبات الوظيفية للمتهم الأمر بقتل الناس وجلب المذدرات وقصف  
المدن وجلب المرتزقة وتنظيم الهجرة غير الشرعية. وبالتالي فإنه يتعين رفض هذا  
الدفع ..... وصيت انه عن الدفع من محام المتهم بأن الأموال التي وفرتها المتهم هي لأغراض  
= العمل في إدارته وإن دفعها مشروعة ..... فإنه دفع غير صحيح لأن الثابت أن المتهم صرف  
الأموال الفائلة لأغراض جلب المرتزقة وتجهيزهم وجلب المذدرات وتجهيز الجحافل العنصرية  
وجميعها وهو صرف غير شرعية وإحالة لها بالعمل في إدارته الأمر الذي يتعين معه الاتفات عن  
= هذا الدفع ..... وصيت انه عن الدفع من محام المتهم بأن الاجتهادات التي عمد لها المتهم هي أعمال  
مشروعة طبقاً لأحكام قانون النجدة رقم 21 ك 191 ..... فإنه دفع غير صحيح والحكمة لا توافق عليه

180

ذلك ان القانون الذي اشار اليه الدفاع لم ينص على مشروعية قتل الناس او اقتحام المدن  
بالقنادر العسكرية الثقيل او ترديد بين عناصر الكتيبة لدفعهم لارتكاب الجرائم  
او الاشتاق على محاصرة المدن ومنع الماء والغذاء وغيرها من الضرر  
ذلك... وفذلك عن ذلك فان هذا القانون هو من جملة التشريعات التي وضعها النظام كناية  
وجوده ومن الجور الجاني للعدالة اتخاذ حجة وسنداً للأقليات من العقاب من هذه الجرائم الخطيرة  
الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وحيث انه عن الدفع من موافق المتهم بأن  
من جلبهم المتهم ليسوا من المرتزقة بحسب اتفاقية جنيف لأنهم من قبائل التروكان والحماييد وأن  
مصورهم الى ليبيا هو لقتال الليبيين... فانه دفع غير سديد لأن التأييد من الادلة التي أوردتها  
المحكمة عند تناولها هذه التهمة سواء المساجين الذين جلبهم المتهم هم مجموعات من الانارقة  
القابضين لحركة العدل والمساواة بهار فور فصيل خليل ابراهيم وفصيل منى مناوي افاقية  
الى غيرهم من الافارقة السود من قبائل الزغاوة والحماييد ومن النيجريون المتهم دفع لقادتهم  
مبالغ طائلة كحايو ومكومات لهم ونهم اشتركوا في قتال الثوار بالجيل الفوس وممراته  
وعلى ذلك فكونهم اجانب ودخلوا الى ليبيا للقتال نظير اموال دفعت لهم عن طريق قادتهم وانهم كانوا  
يقاتلون ببناء الشعب الليبي في المدن التي خرجت على النظام كل ذلك يثبت انهم من المرتزقة حتى بحسب  
الاتفاقية التي اشار اليها الدفاع وحيث ان الامر كذلك فانه يتعين الاتفاقات عن هذا الدفع...  
وحيث انه عن الدفع من ماضي المتهم بانتفاء جريمة تشكيل الجحافل القبلية في حق موكله لأنه لم  
يضر المجتمع الذي امر فيه القذف بتشكيل هذه الجحافل وانه لم يشكل جحفل من ببناء قبيلته...  
فانه دفع غير سديد والمحكمة لا توافق عليه لأنه ثبت للمحكمة من خلال الادلة التي أوردتها في  
عرض تاييدها على تبين هذه التهمة في حق المتهم من انه احد الكثيرين من القرارات الخاصة بتشكيل  
هذه الجحافل وانه أعطى تعليمات واعداد الادوات بتقريبها بالأسلحة وانه كون جحفل من  
بناء قبيلته القارحة كان يتنكر أسه ابنه (محمد) وجحفل اخر كان يتنكر أسه المدعو عمر الهيد، وانه  
أمر بارسلان شحنة من الاسلحة والذخائر عبوة شاحنة كبيرة (بينيته) الى بيته لتسليمها لثلاثة  
عشرته وحيث ان ذلك يثبت خلوه من تشكيل هذه الجحافل وحيث ان هذه الجحافل التي كونها  
المتهم وشارك في تجهيزها وتسليمها في المناطقة قد ساهت في القتال ضد ببناء الشعب الليبي  
في المدن القائمة على النظام مما أحدثت عدوات جديدة بين المناطقة اللبية وأيضاً عدوات  
قديمة نتيجة الفخاخ التي أرتكبها عناصر هذه الجحافل وبالتالي فان هذه التهمة تكون ثابتة في حق



181

ألا امر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بأن تهمة تفخيخ المركبات غير قائمة لأنها مجرد أعمال تخريبية والمفانون لا يعاقب عليها... فإنه دفع غير سديد لأن التباينة أن المتهم الثاني ألتقى مع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون والسادس والعشرون والسابع والعشرون على تفخيخ عدد من المركبات لتفجيرها بعد بنية بنغازي وطلب منهم أن يخفضوا أكبر عدد من السيارات بدريعة أنها (معرفة) وأنه وفر لهم أجهزة الانتقال اللازمة لتتمام عملية التفخيخ والتفجير وأن شركاء المتهم في الجريمة اعترفوا بتتمام تفخيخ نفس مركبات حيث وضعوا في كل واحدة منها ما بين عشرين إلى ثلاثين كيلوجرام من المتفجرات... وصيت أن ذلك يجعل هذه الجريمة قد تجاوزت حد الأعمال التخريبية إلى الشروع في ارتكاب فعل يرمي إلى التخريب وقتل الناس جواً فأوصيت أن المتهم كان يهدف من هذا الفعل أحداث أكبر قدر من التخريب والقتل في الأماكن المستهدفة بالتفجير بنغازي بنقطة الانحياض للعالم الخارجي بأن ما يجري في ليبيا ليس ثورة وإنما هو حرب أهلية وأمر أخرج السلطة الجديدة المعتلة لليد إلى المجلس الوطني الانتقالي وبذلك فإن التهمة تكون قائمة في وقت المتهم الأمر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بأنه لا علاقة لموكله بسلاح الطيران... فإنه دفع غير سديد لأن المتهم لم يقدم دليل يثبت ما ذكره الشاهد، مختار العربي المجعوف... الذي ذكر بأن عبد الله السنوسي طلب منه بعد إعلان الكفر الجوى عدم خروج أية طائرة إلا بأذنه... وهو ما يثبت أن المتهم كان أحد المسؤولين على تخريب الطائرات المربكة... وهو ما أكدته المتهم ميلاديات من أن عبد الله السنوسي هو المسؤول الأول عن شراء المعدات ولا يستطيع أحد أن يرفض تعليماته وهو المسؤول عن كافة القوات... وصيت أن الأمر كذلك فإنه يتعين الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بأن الطائفة التي استخدمت في استهداف الألقام على ميناء مرسية تابعة كلكت النيتو لأن القوات التابعة للقذافي لا تملك هذا النوع من الألقام... فإنه مجرد دفاع مرسل بعوزه الدليل أن الأمر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بأن شتاء جريمة جلب وتوزيع المخدرات في حق موكله لأن مادة الترمادول لم يكن جلبها وتوزيعها أمراً مجزافاً في عام 2003... فإنه دفع غير سديد والحكمة لا تواتر عليه لأن المتهم لم يقتصر على جلب مادة الترمادول بل إن التباينة من تقارير الخبرة وغير ذلك من الأدلة التي أشارت إليها المحكمة أن المتهم بالاتفاق مع معمر القذافي أدخل أنواعاً مختلفة من المؤثرات العقلية والمشتقات الجنسية لترويضها بين عناصر كتائب القذافي والمقطوعين لفرض التأثيرات على قلوبهم

182

ودفعهم للقتال بشراسة وأرتكاب أفعال شتى لا يمكن أن يقدموا على ارتكابها لو لم يكن في  
مالتهم الطبيعية مثل الانتقام والقتل أي غير ذلك... وفلا عن ذلك فإنه لا نزاع في أن مادة  
الترامادول هي من المؤثرات العقلية به ليل أنه أضيف للجداول الملاحقة بقانون المدونات  
وبالتالي فإنه وإن كان لم يكن نفاذه مقررًا في عام 2011 م إلا أن ادخاله بحميات كبيرة  
إلى ليبيا وترويجها بين عناصر الكتائب ومحايل المتطوعين ووضعهم في المشاريب السافنة  
التي كانوا يختصونها بغرض التآشير عليهم وإلى سلوكهم لدفعهم لارتكاب أفعال غير طبيعية  
يعتبر مظهرًا لجريمة التخريب والقتل الجزائي به ليل ما استند إليه الجند عطية الجهاد القذافي  
من أن المؤثرات العقلية والمنشآت صرقت لهم ووضعت لهم في الشاي وإن جنود الكتيبة  
مارسوا أعمال القتل والحرق والانتقام في جميع محاور القتال وأنه بنفسه شاهد ثلاث  
فتيات تحت انتقامهن بمنطقة رأس لاخوف... وكذلك ما ذكره الجند إبراهيم السيد اللوشه  
أنه جلبت الكتيبة كميات كبيرة من المؤثرات العقلية - ترامادول والروخ وروادى الدواب  
وأنه قام بتعاطيها وإن تقاضى هذه المواد تدخل المقاضي في حالة من اللاوعى ونتيجة  
لذلك فقد قام كوشغيا بقتل السجناء يوم 20/8/2011 م حيث قام بالتاء القنابل داخل  
داخل سجن معسكر الميرموك وبه ليل فورد في افادات بعض الجنود التي اوردت المحكمة  
نسخها من التهم فلواليوت الناس في منطقة الدفنية وقاسوا بانتقام النساء وحيت  
أن الامر كذلك فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفع... وحيت أنه عن قول مما  
المتهم بأن المواد المألفة من سجن الهدى بمراته هربت للنزلاء من أسرى الكتائب  
من فارجع المؤسسة... فإنه غير صحيح لأنه مجرد ادعاء مرسل ولأنه يخالف الثابت بالقرص  
الدمج (DVD) المرفق بعلة الدفنية الذي يحوي تصوير مرئي لكمية من المؤثرات العقلية  
التي عثر عليها بمواقع تتركز ككتائب القذافي أثناء غزوها لمدينة ممراتة... اوافق  
الدفاع بعدم جواز الاعتداد بالمواد المخدرة التي ضبطت في اتحاد توار ممراتة بمقتولة العالم كثرز  
تحرير أصيلاً... فإنه دفع غير صحيح لأن الدفاع لم يبين مثله أو العيب الذي يرى أنه  
اعتري طريقة ضبط وتحرير المواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي ضبطت من كتائب  
توار ممراتة في أماكن تتركز ككتائب القذافي... وفلا عن ذلك فإن القانون رقم 2012  
في شأن تحرير بعض الأحكام الخاصة بالمرحلة الانتقالية نص على أن جميع الإجراءات  
التي اتخذها الثوار في شأن التحقيق مع عناصر النظام السابق واعتبارها غير التحقيق المعهدة



183

منهم بمثابة محاضر الاستدلال المعدة من مأموري القبط القضاة متى اطمأنت لها المحكمة  
وصيت ان المحكمة تقف على اجراءات ضبط وتحريز المواد التي وجدت بعواقب تغير كقائمتها  
النظام الدائم سوبالتالي فانه يتعين تأسيسا على جميع ما سبق رفض دفع محامي المتهم  
في شأن هذه التهمة... وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بانتفاء التهمة قطع المياه  
والكهرباء على المدن المتأثرة لأن التعليمات حول هذا الموضوع لا تدل على اعتقاد  
فانه دفع غير مسدود لأن الثابت ان المتهم كان طرفا في الاجتماع الذي تترفيه بمحكمة المدن  
التأثرة وقطع المياه والكهرباء والاتصالات عنها والذي كان بتاريخ 3/3/2011 م وصيت ان  
هذه السياسة قد نفذت حيث منعت القوات عن مرافقة عبء الرسالة العادية عن اللواتي ومن  
ابو حجر رئيس غرفة عمليات زلبيت والتي بأمر فيها يمنع دخول المؤن الى مراته... كما ذكر ذلك  
الشاهد... ميلود عيسى مسعود حيث ذكر انه هو من وثقت الممر الذي عقد بمقر القيد بتاريخ  
3/3/2011 م وان التوجيهات في هذا الاجتماع قد نفذت بالكامل... وصيت انه طالما ان  
المتهم كان طرفا في هذا الاجتماع الذي تترفيه هذه الاجراءات التي تنفذ في القانون  
الدولي والانسان على انها من جرائم الابادة الجماعية لما فيها من العقاب الجماعي للسكان  
بغض النظر عن ما اذا كانوا طرفا في النزاع من عدمه وبالتالي فان المتهم يكون شريكا بالانفعال  
في هذه الجريمة التي وقعت بناء عليه حيث لم يثبت ان المتهم اعترض على هذا الاجراء  
او انه شترى منه عقا يصح القول بأنه غير مسؤول عنه وانه كان من الواقفين عليه  
والرايين به وصيت ان الامر كذلك فانه يتعين ألا تنفذ عنه... وصيت انه عن دفع  
من المحامي بأنه لا علاقة لموكله بعملية تفجير محطة البوستر لأنها نفذت عن طريق  
المنطقة العسكرية الكفرة بناء على تعليمات اللجنة المؤقتة للدفاع... فانه دنا  
غير مسدود لأن الثابت بشهادة الهادي الميرش والمتهم السادس ميلاد دنان  
ان المتهم عبد الله المنوس هو المسؤول الأول عن جميع القوات وانه صاحب الكلمة  
العليا في غرفة العمليات وصيت ان ما يؤيد هذا القول ما ذكرته النيابة العامة  
من ان الخطة التي تمت بموجبها هذه العملية عشر عليها بمكتب المتهم عن القول  
اليه بعد سقوط النظام وهو ما يعني انه كان خالفا فيها وعلما بها الامر الذي يتعين معه  
الانقضاء عن هذا الدفع... وعن الدفع من محامي المتهم بأنه لا علاقة لموكله بقتل  
المتظاهرين لأنه لم يكن طرفا في الاجتماع الذي عقد بكتيبة احمد المبريد ولأنه

(184)

لم يحضر الى طرابلس الابتدائي بتاريخ 20/2/2011م فأنه بمرته دفع غير سديد لأنه ثبت  
 للمحكمة من خلال الأدلة التي ساقتها عند تناولها لهذه القضية ان المتهم كان مشاركاً  
 في وضع الخطة الأمنية التي بموجبها تم نشر الدوريات وعناصر الأمن واللبان الثورية والحرس  
 الشعبي للتقدم للمقاتلين وتمنع ومولها لما كان يعرف بالساعة الخضراء كما انه كان مشاركاً  
 في اصدار التعليمات بسحق المتقاهرين ومضراً على ذلك حيث ذكر الشاهد الهادي اميرش ان  
 عبد الله المنوسهري بوزيد دورده الاثر مما صفة على قمع المقاتلات وان التعليمات كانت مبركة  
 بقتل المتقاهرين لؤد انتفاضهم وهو ما ينسب ان الامارات كانت ومعهما مباشرة في الرأس  
 والعدد وذكر المتهم الرابع عشر ان المتهم الثاني كان يصف العناصر الأمنية الغير ناعلة في  
 قمع المقاتلات بأنهم جناء حيث انه لا تنزع في انه نجم عن هذه التعليمات الى سالم  
 المتهم في اعدادها والتعرض عليها وتنفيذها مقتل العشرات من المتقاهرين المينة السائم  
 في التوائم الرفقة بملف الدعوى وبالقالي فانه يتعين الالتفات عن هذا الدفع وسوحيته  
 انه عن الدفع من سائر المتهم بانتقاد جريمة قتل المتقاهرين في بنغازي في حق موكله بمقتولة  
 ان المسؤول عن قتل المتقاهرين الذين سقطوا في السكابل هو تلك الجهة التي أرسلت  
 رسائل للناس عبرتوا عنهم تهمة لهم للزوم للمقاتلات استغفرت رجال الأمن باطلاق  
 النار تجاههم من وسط المقاتلة، وان المسؤول عن قتل المتقاهرين عند جسر مليانة  
 هم عناصر اللبان الثورية الذين يتودهم ناصر الحسون، وان المسؤول عن قتل المتقاهرين  
 عند كتيبة النيل ابو عمر هو الساعده القدافي وامر الكتيبة... فأنه بمرته دفع غير  
 سديد لأنه مجرد دفاع مرسل وفرضيات يعوزها الدليل ولا لاقتوى على دفع  
 الأدلة القاطعة التي تثبت قيام المتهم بقيادة وتوجيه وتمشيد العناصر الأمنية التي  
 تولى قمع المتقاهرين في بنغازي في جميع نقاط التقاهر سواء كان في السكابل  
 أو عند الشجرة أو عند جسر مليانة وأنه لو من كان يوجه وبعض التعليمات لهذه  
 العناصر بسحق المتقاهرين برفقة المتهم الرابع عشر ان احد الشهود نقل عنه قوله لقادة  
 العناصر الأمنية (أرموا الكلاب) وهو ما يدل على اتجاه نيته لقتل المتقاهرين حيث  
 ثبت انه كان يصر الاصر باطلاق النار تجاه المتقاهرين وقد نجم عن ذلك موت العشرات  
 منهم في التوائم الرفقة بملف الدعوى حيث ان دفاع المتهم لم يقدم أي دليل يبرر هذه  
 الأدلة وان دفاعه كان مجرد رأي وهو من قبيل تأثر الدفاع بالتجاذبات السياسية الكاعلة



185

في البلاد منه ما يتحدث عن وجود مؤامرة من جهة مجهولة ورقت الناس ودفعهم للخروج في  
مظاهرات عارمة أكثر منه دفاع قانوني الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفاع برؤية  
وعيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بانتفاء جريمة الهجرة غير الشرعية في حق موكله  
لعدم علاقته بها... فأنا دفع غير سيء ذلك أن المتهم اعترف بأن هذه العمليات كانت  
تتم بعمليات من القذافي وبمناصرة منه شخصيا وهو أكد أن المتهم الثالث الذي ذكر  
أن هذه العمليات كانت تتم بأشراف من عدد من المتهمين من بينهم عبد الله السنوسي  
وعيت أن هذه الأدلة وغيرها التي ساقها المحكمة أثناء تداركها لهذه التهمة يثبت  
فلو مع في عمليات الهجرة الغير شرعية وبالتالي فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفع...  
وعيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بانتفاء جريمة الاغتصاب في حق موكله لأنه لم يرد  
أية تعليمات بالاغتصاب وأنه لم تكن هناك سياسة معقدة في هذا الشأن... فأنا  
دفع غير سيء ذلك أنه ثبت من الأدلة التي ساقها المحكمة في موقعها من الحكم أن بطلان  
جلسات المؤتمرات العقلية والتي من بينها المنشطات الجنسية وأمر بترتيبها بين عناصر  
الكتائب والمتطوعين وعناصر الأجهزة الأمنية لفهم الارتكاب الفعال لا يبرهنون  
على ارتكابها في وضعهم الطبيعي من قبيل أعمال الاغتصاب وهو ما جعل بالفعل حسب  
التأنيث بشهادة الطبيب محمد الحيشي، والجند عليه مجاهد القذافي والجند كمال صبيح  
أبو الناصر، والجند صلاح مصطفى الشوشان وغيرهم... وعيت أنه طالما أن المتهم جلب المؤثرات  
العقلية والمنشطات الجنسية وأمر بترتيبها بين عناصر الكتائب فإن ذلك يثبت أنه  
كان يريد من هذه العناصر ارتكاب جرائم الاغتصاب بغية الانتقام من الكافة الاجتماعية  
للشوارب الخارجين على النظام لما يعلمه من أن الاعتماد على الأعراس يعد من أقسى  
صور الانتقام والعتاب لما فيه من المهانة والدوس على كرامة الغدايا وبالتالي  
فإن هذه التهمة تكون ثابتة في حق المتهم وأن فعله هذا يشكل مظهر من مظاهر  
جريمة التخريب الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وعيت أنه عن  
الدفع من ماضي المتهم بانتفاء جريمة المال العام في حق موكله وأن تقرير الخبرة  
لم يبين أوجه الدفوع غير المشروعة وأنه لا يطلع دليل في الدعوى... فإنه دفع غير سيء  
لأنه ثبت أن المتهم أخذت الأموال المأثلة على جلب المرتزقة وعلى جلب الخدشات  
وعلى تجهيز الجاهل القبلي وهي جميعا وهو صرف غير مشروعة لأنه لا علاقة فيها للضرب

186

كما ان الجيرين ذكر في تقريرها بأن جميع عمليات التعرف قد تمت بالتخالف للقانون المالي للدولة ولائحة الحسابات والميزانية والموازن وقانون الميزانية السارية وصيت ان جريمة هذه المال العام لتحقيق مقام الكائن بين الاموال العامة في اوجه صرف غير شرعية وبالتالفة للاجراءات المالية للنظام المالي للدولة ولما يتحقق في فعل المتهم الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بانتفاء تهمة اعتباره الا لاف من الناس في وقت موكله... فانه دفع غير سديد لأن الثابت انه تم الزوج بالآلاف من الناس في المعتقالات وتم اعتباره لهم على الهوية لكونهم ينتمون لذلك خرجت على النظام وحق من ثبت برأيه بموجب قرارات لجان التحقيق كان المتهم من المعارضين للإطلاق سراحهم وصيت ان القانون يحرم اعتباره الناس به وبت اجراءات قانونية جديدة وبالتالى فان هذه التهمة تكون ثابتة في حق المتهم الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بأن المقامات لم تكن مرفوعة وان التقدي لها لا يشكل جريمة حسب العهد الدولي لحقوق الانسان... فانه دفع غير سديد والحكمة لا توافق عليه ذلك ان المقامات اذا كانت سلمية وقائية من الشغب والاعتداء على المرافقة العامة للدولة وكانت تقابل حقوق اساسية ومشروعة فانه لا يسوخ القول بأنها غير مشروعة وان قمعها لا يشكل جريمة لأن هذا القول فيه تشريع للاستبداد ولو امرت رفعة جميع المواثيق الدولية... وفلا عن ذلك فانه حتى لو كانت المقامات خرجت بدون اذن السلطة القائمة فان ذلك لا يبرر قمعها او سحقها بقتل المتظاهرين لأن هناك قواعد سلوك متعارفة عليها دوليا في التعامل مع مثل هذه الحالات تبدأ بالحوار بقيادة المتظاهرين للتعرف على طلباتهم والتعامل معها ثم تتدرج بمحاولة فض هذه التجمعات بالوسائل التي لا تؤدي الى القتل مثل استعمال قنابل الغاز والمياه المسافنة والمياه اللاسعة والرداد الحار الى غير ذلك من الوسائل وليس بتوجيه فوهات البنادق والاسلحة المتوسطة الى صدور المتظاهرين مباشرة على نحو ما امر به المتهم وصيت ان الامر كذلك فانه يتعين الالتفات عن هذا الدفع وصيت انه عن بقية دفع محامي المتهم فان ما اورده المحكمة في عيات حكمها في معرض انه ليها على تبوت مقارفة المتهم للتهمة المنسوبة اليه يعتبر ردا عليها الامر الذي يتعين



(187)

معها الاتفاقات عفا... وصيت انه عن احتجاج المتهم بالشهادات المكتوبة فانه يتأمل  
 المحكمة في هذه الشهادات تبين لها انها لا تطلع لرد الأدلة التي يحويها ملف  
 الدعوى والتي تثبت متارفة المتهم للجرائم المسندة اليه وبالتالي فان المحكمة تفرض  
 عفا... وصيت انه عن قول المتهم بأنه ما نسب اليه من اعترافات هو مخترع لأقواله وانها ادرجت  
 بخلاف حقيقتها... فانه لا مبرر مقبول ان يحضر تحت النيابة العامة مع ما فرضت عليه لا يجوز اتجاها  
 خلاف ما ورد فيها الا بمرئ الطعن بالتزوير وصيت ان لا يرد له فانه ينعين الاتفاقات عن مذكره للمتهم  
 وصيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جرحا المسند للمتهم الثالث - البغدادي على الحمودي  
 لكونه قام بتوفير الدعم المالي للتشكيلات المسلحة والمجموعات القبلية التي كانت تقوم بقمع أبناء الشعب  
 اليبس... فانها ثابتة في محقه أحد من اعترافه المبرمج بأنه عقد اجتماع بمكتبه ضم قادة الاهل  
 الأصلية حيث اتفقوا فيه على وضع ففوضالية لواجهة المقاتلات... وان دوره كان يقتصر على توفير  
 الدعم اللوجستي لتنفيذ هذه التعليمات... واعترفه بتسليم مبالغ مالية للواء 2 - معزز بناد على  
 طلب المتهم الاول... واعترفه بأنه سلم مبالغ مالية للمتهم الرابع... واعترفه بأنه سلم مبالغ مالية  
 تقدر بمائة مليون دينار للدعوى محمد بشير... وعشرة ملايين دينار لرئيس الفرقة العليا  
 المشتركة الهادي امير ش... كما اعترفه بتسليم مبالغ مالية للمتهمين الثاني والرابع والسادس  
 واعترفه بأنه سلم نفس الملايين دينار للدعوى على الفيتوري ومبالغ مليون ونصف للدعوى  
 يوسف ابو جبر واعترفه بأنه سلم أربعة ملايين دينار للمتهم الثاني لغرض جلب المخدرات  
 واعترفه بأنه سلم مبالغ مالية لمكتب الاتصال بالبحر الشوري... كما ان التهمة ثابتة في  
 محقه أحد من أقوال المتهم الرابع - منصور وهو الذي ذكر في أقواله امام النيابة العامة انه استلم  
 من البغدادي الحمودي مبلغ ثلاثون مليون دينار لغرض شراء مركبات للجحافل... وصرف النفقات  
 كما ان التهمة ثابتة في محقه أحد مما أثبتته الخبرين المنتدبين في الدعوى في تقرير رقم 90 ك 2018  
 من ان المتهم البغدادي الحمودي يعتبر هو المسؤول على جميع الحرف... كما ان التهمة ثابتة  
 في محقه أحد من أقوال المتهم السادس الذي ذكر امام النيابة العامة ان المتهم البغدادي  
 الحمودي كان هو المسؤول عن الجحافل والمخاطبة وكان يدعمهم لوجستيا بالمركبات والناشقة  
 والاسلحة من تلقاء نفسه دون انتظار لتعليمات القذافي... وصيت ان كل هذه الأدلة  
 تثبت ان المتهم البغدادي الحمودي قام بتوفير الدعم المالي للمجموعات المسلحة والمجموعات  
 القبلية في صرة مكافآت وناشقة وتوزيع المعدات والايان من أجل تسهيل مهمتها

188

في قمع المظاهرات العنيفة كما تمت هذه الأدلة قيامه بدفع مبالغ مالية لتفويضها لجلب المرتزقة وجلب المخابرات والمؤثرات العقلية وتوفير الاسلحة والمعدات للتشكيلات المسلحة التي كانت تقوم بقتل أبناء الشعب... وعيت انه كان من شأن هذا الدعم المالي الذي وفّره المتهم للتشكيلات المسلحة والجموعات القبلية والممرتزة قيام كل هذه التشكيلات بقمع أبناء الشعب الليبي وقتله والولوج في دمايته... كما كان من شأن قيام المتهم بتوفير الاموال لجلب المخابرات والمؤثرات العقلية جلب هذه المواد وتوزيعها على عناصر الكتيبة وجعافل المتطوعين قيامهم بارتكاب فظائع ضد أبناء الشعب من قتل واغتصاب... وعيت ان المتهم يعلم بحكم وظيفته ووضعه السياسي ان توفير الاموال للاغراض المذكورة بغية قمع وقتل السكان وتدمير المدن هو أمر غير مشروع ومحرم قانوناً كما انه يعلم بما سوف يترتب على عمله وكان يريد هذه النتيجة من قيام التشكيلات المسلحة والجعافل القبلية باقتحام المدن القاتلة وتخريبها وقتل أبناء الشعب والتفرد على السكان باعمال الاغتصاب ونهب الاموال وتخريبها وبذلك فان يكون قد أشترك في ارتكاب جريمة التفريب وقتل الناس جزافاً وهو ما يوجب ادانته عنها... وعيت انه عن نية تشكيل جماعات قبلية مسلحة ودها بغتة لث الاسلحة يهدف تفتيت الوحدة الوطنية وإثارة الحرب الأهلية... فانها ثابتة في حقه اذ من اقوال المتهم بملاد دمان الذي ذكره امام النيابة العامة بأن المتهم البغدادي الممورد هو المسؤول عن الجعافل القبلية والمتطوعين وأنه كان يدهم لوجستياً بالتركيبات والاماشية والاموال من تلقاء نفسه ودون انتظار لتعليمات القادة وأنه شكل جعفل من قبيلة النوايل ودعمه بالمال والسلاح والتركيبات ودعمه جعفله هذا الى اماريغ زوارة... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من اقوال المتهم الرابع - منور ضو - الذي ذكر في اقواله أمام النيابة العامة بأن البغدادي الممورد كان يجتمع بشخصيات غرب طرابلس لتشكيل جعافل ودعمها لوجستياً وأنه وفر لجعفل النوايل مائتا مركبة... كما انه علم للمرس الشعب ثلاثون مليون دينار صرفها على الجعافل... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة العديت احمد الدردار الذي ذكره امام النيابة العامة ان البغدادي الممورد شكل جعفل من قبيلة النوايل وأنه وفره مائات كثيرة لهذا الجعفل في بداية الثورة... كما ان التهمة ثابتة بشهادة الهادي أمبيرش الذي ذكر بأنه حضر اجتماع بمكتب المتهم الثالث فقص لمنسقى المجموعات القبلية المسلحة وافان بأنه أشيع من مجموعة البغدادي الممورد انهم قاموا بعمليات اغتصاب ضد اماريغ زوارة...



(89)

كما ان التهمة ثابتة ضد المتهم باقوال المتهم القائل - الذي ذكر بأن البغدادي الطموح  
شكل جعل من قبيلة النوايل وانه كان المسؤول عن توفير الدعم المالي لجميع البدافل  
القبيلية المشككة من المسؤولين... وعيت ان هذه الذي ذكره الشهود من المتهمين وغيرهم  
يقبض ان المتهم كان خالفاً في تشكيل البدافل القبيلية المسلحة من قبيلة النوايل وغيره  
وانه كان من المحرضين على انشائها وقام بدعمها باغذات الاموال عليها ووفرها باليات  
والامانة والقناد كما مرز لتقسيمها المكائنات المالية تنفيذاً لهم على القتال ووفرها الاما  
وعيت ان هذه البدافل قد نشئت من قبل القذافي واركاب حكمه الذي كان المتهم احد  
لغرض ضرب النسيج الاجتماعي للشعب الليبي بتأليب منافق وقبائل ليبية بولية  
للقيام على منافق وقبائل منافقة له وقد كان من نتائج هذه السياسة القذرة الذي  
كان المتهم احد القائمين على تنفيذها استيقاض عدوات قديمة كانت قائمة بين بعض  
المنافق والقبائل الليبية ونشوء عدوات جديدة لارالت الامة الليبية لغاى من ببعاء  
حقه هذا الوقت وذلك بسبب ما ارتكبه متطوعى هذه البدافل من فساد فساد المناقطة  
والقبائل النائرة من اعمال قتل وفقت وفتقاب وهتك للاعراض ونهب وتخريب  
للأموال التي غير ذلك من هذه الأعمال القذرة وعيت ان المتهم اعترف اعلم النيابة  
العامة بأنه كان يعلم بأن من شأن هذه السياسة ضرب النسيج الاجتماعي الليبي ومع  
ذلك فقد أقدم على ارتكابها وكان من الداعين لها بشق الوسائل وبالقائ فانه يكون  
يكون قد ارتكب هذه الجريمة وهو ما يوجب ادانته عنها... وعيت انه عن تهمة الاتفاق  
على قتل المتظاهرين المسندة لهم... فانها ثابتة في حقه اخذاً من اعترافه بأنه قد  
اجتاح في مكتبه ضم عدد من المتهمين وقد قرر واثبه تكليف انفاء اللجان الثورية والحرس  
الشعبى والاحمزة الامنية وكتيبة امحمد المظريف بالسيطرة على مايسى بالساعة  
الغضرية ومنع المتظاهرين من الوصول إليها بعض اطلاق النار عليهم وان هذه التعليمات  
قد نفذت أى ان قتل المتظاهرين كان نتيجة لهذه التعليمات التي اتفقت عليها في الاقتاع  
كما ان التهمة ثابتة بشهادة الشاهد ميلاد ابوسبيحة الذي ذكر دعام النيابة العامة انه يعطى  
بجهاز الراديو الخارجى وقد قلص صور مجموعة من زبلائه كمراسة معرف لبيبا المرزى  
وعنه مرورهم بالساعة الغضرية شالهم واداء غزيرة وجارة مقناشرة وسيارة  
محروقة وعلّموا ان ذلك من اثار قمع القاهرات وان الحرس الشعبى واللجان الثورية

١٩٥

ولتتبعه احمده الميرفت استخدوا الرصاص الحي ضد المتظاهرين... كما ان التهمة ثابتة في حقه  
اغداً من التقارير الطبية الخاصة بالجنج عليهم اللذين سنطروا في مقاضرات طرابلس والتي يظهر  
منها انهم قتلوا بأعيرة نارية اصابتهم في مقاتل من اجسامهم... وثابتة ايضاً من قوائم القتلى  
اللذين قتلوا في المقاضرات والتي تبدأ باسم المواطن صالح فليقة فليقة الله وتنتهي باسم المواطن  
فريح عبد العزيز عبد الله المقيية تحت رقم (71) وثابتة ايضاً بشهادات المواطنين وبيده محمد الهادي  
وليسهم محمد صالح بن خير وسمي محمد بن السلام بن اسماعيل وسارة محمد درود و... والى سيق  
للمحكمة ان اوردت دفايين شهدا ذتهم عند سرد الواقعة الدعوى وعند تدارلها لتبوت هذه  
التهمة في حق المتهم الثاني والتي ذكرها فيها ان اقرارهم قتلوا ابراهيم من رجال الامن عند فردتهم  
في مقاضرات سلمية... وصيت ان كل هذه الادلة تثبت قيام المتهم بالاشتراك بالارتفاق على  
قتل المتظاهرين حيث نظم الاعتقالات التي اتخذت فيها هذه القرارات بشأن قمع المقاضرات وهو  
ما ترتب عليه قتل العشرات من المتظاهرين وصيت ان المتهم يعلم بحكم وظيفته ان القدرى للمقاتلين  
المسلمين وقمعهم هو امر محتمل القانون لأن حق المتظاهرين السلمى حق تكفله جميع الشرائع  
وصيت انه كان يعلم ان من شأن التعليمات التي اشتركت في اقرارها ان تؤدي الى قيام التشكيلات  
بقتل الناس وصيت انه كان يتوقع ويريد هذه النتيجة وبالتالي فان هذه المجموعة تكون قائمة  
في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه من تهمة قطع المياه والكهرباء ان  
التأثير... فأخذاً ثابتة في حق المتهم اذ ان اعترافه بحضور الاجتماع الذي عقد بتاريخ 3/3/2011م  
الذي ترأسه المدعي معمر القذافي وتقرر فيه محاصرة المدن التي تاربت هذه النظام مثل الزاوية  
ومرارة والزنتان وحرمانها من المرتبات والسلع والكمادات وتعطيشها، واعترافه بتنفيذ هذه  
التعليمات حيث قطعت المياه والكهرباء ومواد التموين والمرتبات على مرارة، وقطعت كميات  
الكهرباء بداخلها... كما قطعت المرتبات ومواد التموين على الزنتان... كما ان التهمة ثابتة في  
حق المتهم اذ ان اقوال المتهم الثاني الذي ذكر ان الام النيابة العامة بأن البغدي المحمدي  
ومعه الجبه الثغور حاماً بتقطع المياه والكهرباء عن مرارة... وصيت ان هذه الادلة تثبت  
اشتركت المتهم بالارتفاق واعطاء التعليمات بتقطع المياه والكهرباء والمرتبات والمواد التموينية  
على المدن المتأثرة انتقاماً منها ومقابلاً لسكانها كما فردتهم بان النظام وصيت ان المتهم يعلم بحكم  
وظيفة ورفعه السياسى وكونه المسؤول التنفيذي الاول في البلاد ان محاصرة المدن وقطع  
المياه والكهرباء والمؤن عنها يعتبر أسلوب من اساليب العقاب الجماعى وهو عمل غير اخلاقى



(١٩١)

لما يتصفه من لفتاب الجماعي للسكان كما انه فعل مجرم قانونا وهو في منظور القانون الدولي الانساني يعتبر من جرائم الحرب والابادة الجماعية... وحيث ان المتهم أقدم على تنفيذ هذه السياسة رغم علمه بأن ذلك قد يؤدي الى التضييع على سكان هذه المدن بل وقتلهم وباللأى فانه يكون قد اشترك في ارتكاب جريمة القريب والقتل الجزافي وهو ما يوجب ادانته عنها... وحيث انه عن تهمته الاشتراك في جلب المواد المخدرة والمؤثرات العقلية... فانها ثابتة في حقه اذ من اعترافه المريح بأن المتهم الثاني اتفق على جلب المواد المخدرة مبالغ مبالغية من اثنين الى أربعة ملايين دينار وانه استلم هذه الاسوال من المدعو احمد رمضان وانه هذه المواد جلبت من دول اذربا القريفة وان عائلته ليس متهم دفولها من الموانع... وحيث ان هذه المواد قد تم توزيعها وتوزع بها بين عناصر لفتاب القذافي ومحاقل المتقربين عن ثاقف دراسع على التوالي... لبيد ان المحكمة في محله من الحكم وقد نتج عن ذلك قيام هذه العناصر تحت تأثير هذه المواد بارتكاب ففائع من قتل وارتكاب حسب القابض من قضا دات الجود التي أوردتها المحكمة عند تناولها لهذه التهمة في شأن المتهم الثالث... وحيث انه لقيام المتهم بتنفيذ الاسوال لجلب هذه المواد يكون قد اشترك في ارتكاب هذه الجريمة لأن الاشتراك في الجريمة حسب نص المادة (155) من قانون العقوبات يتحقق بالاتفاق للمتهم مع الفاعل الا ان على ارتكاب الجريمة او مده بأي شيء مما يسعد في ارتكاب الجريمة أو يسهل ارتكابها أو اتمامها وحيث ان المتهم يعلم علم اليقين انه تسيل الاسوال لجلب المؤثرات العقلية وادخالها للبلاد بكميات كبيرة ليعمل بحرم وانه من اساليب الحرب القذرة وانه من شأنه ان يشيع النفي والجرائم والحروب في البلاد وحيث انه اقدم على ذلك لمدافع سياسية فانه بذلك يكون قد ارتكب جريمة جلب المخدرات والقريب وقتل الناس جزافا وهو ما يوجب ادانته عنها... وحيث انه عن تهمته الاشتراك بمرتب الاتفاق والتخريف على ممارسة اعمال الالغتناب المسندة للمتهم الثالث فانها ثابتة في حقه اذ من اقوال المجن عليهم (رياب محمد عبد الرحمن وسامع موسى عمر ونيروز خليفه وسعود جلب ونجوى عبد الحميد ماضي ونجاة الكبير) واللائم ذكره في اقوالهن امام النيابة العامة بأنهن لقرضا للارغتناب عند اجتياح لفتاب القذافي ومحاقل المتقربين لمدينة زوارة... كما ان التهمة ثابتة بشهادة المدعو الهادي اميرش الذي ذكر امام النيابة العامة بأن جعل النوايل الذي أسسه المتهم البغدادي الحمودي كان موقعا للأمازيغ وانه عند دفول هذه البدفل لمقتة الفزاي اياشاع الخبير بارتكاب مجموعة البغدادي الحمودي لاعمال الغتناب هذه امازيغ

(١٩٢)

الغزاليا... كما أن التهمة ثابتة في وقت المتهم من خلال ضبط المكالمات الهاتفية بين المتهم الثالث والمحمود. الطبيب الهادي القتيبي محتواليا بالتقرير المرفق بعلمت الدعوى والذي يظهر منه قيام المتهم بابا بالتعريض على افعال الانتقام التي فعلت في بمدينة زوارة... كما ان التهمة ثابتة من تقارير الطب الشرعي للمعنى يلمت اللات تعرفن للانتقام بمدينة زوارة ومن بينها تقرير الطب الشرعي رقم 2409 ك 2011 المؤرخ في 17/11/2011 والذي جاء في نتيجته النهائية ان البغ علىها نير وز فليده بسعود جلب تعرفت للاقتدار الجنسي من القبل والدير لحرات عديدة وكذلك تعرفت لنفس بمارتها كما تعرفت للعديد من الاعبات على جسمها في رقبها و صدرها وفخذيهما وهي آثار عنف وفقدون واغفر وكل هذه الامايات تتوافق مع تاريخ الواقعة الواقعة 15/15/2011... وصيت ان هذه الأدلة تثبت قيام المتهم الثالث بتعريض مجموعة القبلية على ارتكاب اعمال الانتقام هذه مجموعة من السكان من أبناء شعبه ورفضه لأسباب غير سياسية متينة وغير اخلاقية وصيت ان المتهم يعلم بحكم وضعه السياسي وكونه المسؤول التنفيذي الأول في البلاد ان مثل هذه الاعمال مبنية في القانون الدولي الانساني على أساس من جرائم الحروب لها فيها من امتحان لكرامة الانسانية كما انه يعلم ان هذه الاعمال قبل ان تكون مجرمة تأخذنا فهي معروفة بأحكام الشريعة الفزائية التي توجب على من يتولى أمر أي شعب من المسلمين ان يكون حائفا لما لهم وأمرهم وموالمهم لا منتها كما هذه الحركات وصيت ان المتهم مع علمه بكل هذه الحقائق أقدم على ارتكاب هذه الفعل حيث ثبت تخريفه لآبناء قبيلته بجعل النوايل على انتهاك الاعراض افوته في الدين والوطن من المال زوارة والفزاية لدوافع سياسية وثيقونية عنصرية وصيت ان لهذا الفعل عواقب عملا من اعمال التعذيب بله الاعتداء على سلامة الشعب والدولة لحافيه من اشاعة روح النوضى والفرام الان في البلاد... كما انه يشكل جريمة الواقعة وبالتالي فانه يتعين ادانته عن الاتيين الجرمين... وصيت انه على تهمة اثار الحرب الالهية وتفتيت الوحدة الوطنية المسيرة للهم لكونه وفرا الامكانيات المادية لهدى البرابج الالهية المرفعة على الفقه... فانها ثابتة في حقه أفذا من اعترافه بأنه ساء للمحمود يوسف شاكير الذي كان يقدم ببرامج (عشم الوطن) مبلغ مائتا الف دينار وانه اشترى له منزل بقيمة مليون ونصف دينار... وصيت ان ما اقربه المتهم يتتبع قيامه بتوفير الدعم المالي من خزينة الدولة للأعلامي - يوسف شاكير - الذي تولى مع شركاء له قتل - لقالة المعزى -



(193)

ويعرض قاصدهم اللذين يؤيدون نشر الفتنة القبلية بين أبناء الشعب الليبي عبر مواد إعلامية تعرض على الفتنة وتآليب القبائل والمناطق بعضها على بعض كإخوانه يعرفونها عن طريق الحفلات النفاثية والراديو والتي كانت من نتائجها اتخاذ أعداد كبيرة من أبناء الشعب بهذه المواد الإعلامية الخرسية على الفتنة واندفاعهم للتفزع مع كتائب القذافي لمقاومة أبناء المناطق المناهضة للنظام مما أدى إلى إصلاء عدوات قديمة مثل التي كانت بين الزاويين وورشقانة والزنتاويين والشاشية واعدت عدوات ومويدة جديدة مثل التي عمل بين مرارة وتاورغاء وهو ما احدثت شرقة في النسيج الاجتماعي للأمة الليبية لا تزال تعاني منه حتى هذا الوقت وصيت ان المتهم كان يعلم ان الاعلاي الذي وفر له الدعم المالي كان يبيت من خلال برنامجهم (نشم الوطن) مادة إعلامية مزيفة تؤدي إلى إثارة الفتنة بين أبناء الشعب ومع ذلك انخدع عليه الاموال مخافة له وتحفيز أعلى الاستمرار في هذا العمل وبذلك فان المتهم يكون فالعاني ارتكاب جريمة إثارة الحرب الأهلية وتفتيت الوحدة الوطنية وسوف ان عرف الاموال لهذا الغرض وهو من وجه البرف الغير شرعية وانه سيم بالمال للقاتون المالي للدولة فان المتهم يكون ايضا قد ارتكب جريمة هذه الحال العام المسند اليه الامر الذي يتعين ادانته عنهما... وصيت انه عن تفتيت اذ قال وفراج المهاجرين غير الشرعيين المسند للمتهم الثالث... فانها تاجئة في حقه اخذ من اعترافه بقيامه باعداد قرارات بإرجاع مجموعة من المحكوم عليهم في قضايا الهجرة غير الشرعية مثل الفباظ موفني الدوناني وذلك للاستفادة من خبرتهم في هذه الاعمال، كما اعترف بعلمه بتجهيز الآلاف من الافارقة الى أوروبا وان علم بوفاة العديد منهم فترقا عن الشواطيء الليبية والافارقة... وصيت انه تمت شحن الآلاف من الافارقة على متن قوارب هيد وعرفات وارسالهم ناحية شواطئ الدول الأوروبية للانتقام من هذه الدول ودفعها لتفسير موقفها من الثورة الليبية وقد شرب عددا من الفعل صوت المئات من هؤلاء الافارقة غرقا في البحر حيث انقلبت بهم القوارب بسبب الأمولة الزائدة وصيت ان المتهم يعلم ان الهجرة غير الشرعية عمل مجرمه القانون كما انه يعلم بحكم وفيلفته ان الهجرة غير الشرعية من المشاكل التي تعاني منها الدولة الليبية مع الدول الأوروبية ومع ذلك كله اقدم على المساعدة في ارتكابها بتوفير الاموال لشراء القوارب التي كانت تعد لهذا الغرض واعداد القرارات باعادة الفباظ المحكوم عليهم للعمل

194

للاستفادة من خبرتهم في ارتكاب هذا الفعل الجرمي قانونا وبالتالي فإنه يكون شريكاً بالاشتراك  
والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة لما هو مقرر وفقاً لما استقر عليه قضاء المحكمة العليا ان  
الاشتراك في الجريمة يتحقق باتحاد نيات اطرافها على ارتكاب الفعل المتفق عليه وبكل تصرف  
يؤدي الى ارتكاب الفعل ويساعد في ارتكابه او اتقاهه ضمن جنائي رقم 45 ك 39 كما انه  
يسأل عن النتيجة الكاملة وهي موت المئات من الانارقة وهو ما يعني ان هذه التهمة ثابتة  
في حقه مما يتوجب ادانته عنها... وحيث انه من تهمته الاضرار بالمال العام فأنها ثابتة في حق  
المتهم اذ من الأدلة التي أوردها المحكمة في معرض تهليلها على قيامه باعطاء التعليمات  
بمعرفة الانواع على التشكيلات المسلحة الامنية والقبلية وجلب وتجهيز المرتزقة وجلب المخدرات  
وبما تجهيز الجحافل القبلية ومنع الكائنات لعناصرها لتجهيزهم على القتال ومصرف الاموال على اعمال  
الهجرة غير الشرعية... وحيث ان هذا الحرف للمال العام الذي أمر به المتهم وسهل اجراءاته كان لافراض  
غير شرعية وبجهاث غير شرعية ودون ان يكون له تشريع صحيح يبيح له اجراء هذه العمليات  
من مصرف المال العام وقد ثبت بطريقة مخالفة للضوابط والأجراءات المنصوص عليها في القانون  
المالي للدولة وبدون يبررة تميز هذه العمليات وهو ما سبب ضرراً بالغاً بالمال العام مسبباً  
توتراً بتقدير الجبيرة رقم 85 ك 2012 وحيث ان المتهم يعام بحكم وظيفته انه لا يجوز مصرف  
المال العام الا لأغراض شرعية تحقت المصلحة العامة للشعب والدولة وان يكون استناداً للتشريع  
بتميز هذا الحرف وفقاً للضوابط المحددة في القانون وحيث ان المتهم خالف كل هذه القواعد فانه يكون  
قد اقترف جريمة الاضرار بالمال العام وهو ما يوجب ادانته عنها... وحيث انه من تهمته الاستيلاء  
على الاموال الخاصة بالتوة المسندة للمتهم الثالث فانها ثابتة في حقه اذ من اعترافه واعتراف  
الرابع بأنهما اتفقا على الاستيلاء على المنتولات الخاصة ببعض الشركات المملوكة للمواطنين  
الذين ينتمون للعدن القاصرة حيث اتفقا على مصادرة البضائع والمنتولات الخاصة بشركة المحيط لبيع  
المواد المنزلية والكهربائية الخاصة بالمواطن حسين الجفلاوي حيث قام الرابع بناء على تعليمات الثالث  
بتشكيل لجنة لبيع منتولات هذه الشركة حيث بيع منها كمية وأنتوى افراد جهاز الحرس الشعبي  
على كميات أخرى... كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم باعتراؤه الرابع امام ادارة الاستخبارات العسكرية  
ممراته الذي ذكر فيه انهم دخلوا الى المستودع الخاص بشركة البحر الابيض المتوسط الكائن بطرابلس  
بمنطقة بشر الاسطى ميلاد واستولوا على عدد أربع مائة وتسع سيارات نوع نيسان تيبه او انهم سلبوها  
الى المتهم الثالث الذي نقلها الى مسرة وانهم استعملوا مناصيح مخصصة لتشغيل السيارات وانهم



لم يبلغوا صاحب المستودع بالامر كما ان النعمة ثابتة بشهادة الشاهدين رجب الواحد عبد السلام  
 المغنوت واشرف العبد فنان الدين ركن في اقولهما امام ادارة الاستخبارات العسكرية  
 بانهما يعملان بشركة البحر الابيض المتوسط للاستيراد للسيارات ومنوعها معه على ريفان قدح  
 وانه يتقارب مع 2011/4 تم اقتحام المستودع الخاص بالشركة الكائن بمنطقة بشر الاسفل ميلاد  
 بعد منتصف الليل من قبل عدد كبير من المسلمين كانت سياراتهم تحمل شعار تشكيل حقوقيون بوشيار  
 والحرس الشعبي وانهم قاموا باقتحامها في جبهة الامم كما عاتوا فسادا في المقر وكان  
 بعضهم يردد ان الخزن الخائن وفي اليوم الثاني كثرت اعداد المسلمين وقاموا بتطويق المكان  
 كما عجزت سيارة نوح (ليوه) ففراء اللون على متنها بعض علماء انه منصرفون ثم نقلوا جميع  
 السيارات الموجودة بالمستودع بعد ان اخرجوا فنيين لخدمة الفاتح وصحيت ان كل هذه  
 الادلة تثبت قيام المتهم بالاتفاق والتعرض مع الرابع بالاستيلاء على المنقولات الخاصة  
 ببعض الشركات الخاصة التي ترفع ملكيتها للوطنيين من المدن النائية حيث اهدر ثلثها  
 الرابع بالاستيلاء على هذه المنقولات وعلى اثرها قام الرابع بتخريبك العناصر المسلحة  
 الشابة له والذخيرة عنوة وفي ساعات متأخرة من الليل لخازن هذه الشركات وعاتوا فيها  
 فسادا ثم اخذوا فيها من سيارات ومنقولات اخرى وباعا بعض هذه المنقولات وادخلوها  
 وسعيا للعناصر المسلحة بنهب بعض هذه المنقولات وصحيت ان ما قام به المتهم الثالث  
 وشريكه المتهم الرابع لا يمكن وصفه بأنه عمل قانوني من قبيل الحادثة او نزع الملكية  
 لأن قتل هذه الاجراءات تستدعي ان يكون هناك قرار من سلطة شرعية وان  
 يخضريه صاحب الشأن وان ينفذ في وضع النهار ويدون عتف وان يتم فيه ما اخذ او نزع  
 ملكية في السجلات لضمان حقوق اصحاب هذه الاموال في التعويض لان يتم الاستيلاء  
 بالقوة المسلحة واقتحام المقار في ساعات متأخرة من الليل وتوجيه عبارات مهينة  
 لأصحاب هذه الشركات ويدون اعلامهم ويدون قبيحها في السجلات وعلى ذلك فان ما قام  
 به المتهم وشريكه المتهم الرابع لا يمكن وصفه الا على انه عملية سطو مسلح على الاموال  
 الخاصة لأسباب سياسية في تقدير هذه المحكمة اخذت ما ذكره الشهود وادعوا بعض ان جريمة  
 السرقة بالاعتراض المعاقب عليها بالمادة (450) من قانون العقوبات ثابتة في حق  
 الجميع أدلتها وأركانها وادعوا بوجوب ادانتها عنها وصحيت انه عن بقية المسند للمتهم  
 الثالث البغدادى على اليهودى من هذه الدعوى والدعوى رقم 68/2012 المقصورة للدعوى

(196)

الماتلة والتي لم تتناولها المحكمة في أسبابها فإنه يتأمل المحكمة في هذه التهم تبين لها ان بعضها قد قد صور يامع الجرائم التي تعدت المحكمة لبحثها والبعض الآخر ارتكبها المتهم في ثورة اجرامية واحدة وتنفيذاً للفرقة اجرامية واحدة مع بقية الجرائم وبالتالي فان المحكمة عملاً بحكم المادة (21/46) من قانون العقوبات تعتبر كل هذه الجرائم جريمة واحدة وتعاقد المتهم بقوبه اشد هذه الجرائم وهي متساوية في العتوبة... وحيت انه ثبت للمحكمة ارتكاب المتهم لكل هذه الجرائم على النحو الذي تناولته تفصيلاً في أسباب حكمها وبالتالي فإنه يتعين تأسيساً على جميع ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/277) من قانون الاجراءات الجنائية ادانته عنها وعلى النحو الوارد بالمفروق... وحيت انه عن العتوبة فإنه لما كان المتهم قد ارتكب كلاً كبيراً من الجرائم الخطيرة حيث اشترك في اعمال التعليات للتشكيلات المسلحة النظامية وغيره من التوربين والحرس الشعب والايهزة الامنية بالتقوى للثقاتهين وقتلهم وعدة الاغتيالات الامنية بمكتبه لهذه الغرض ووفر الاموال الطائلة للتشكيلات المسلحة والجحافل القبلية والمرتقة والجلب المحدرات والهجرة غير الشرعية وشكل جحفل قبلي من ابناء عشيرته النوايل ووفر له ولغيره من الجحافل الاموال والامكانيات ومرفد المكافآت لغناصر الجحافل لتفجيرهم على القتال وعرض ابناء قبيلته على اعمال الانقلاب عند دغولهم لزواقة والقرايا واشترك في الاجتماعات التي تترقب فيها محاصرة المدن ونزوح الجياه والمؤمن عنها ونفذ لها وندف الاموال على الاعلاميين اللذين كانوا يحرفون على الفتنة القبلية واتفقت مع الرابع على الاستيلاء على ممتلكات الشركات الخاصة وبعض الاموال للكتائب العسكرية التي كانت تقوم بقتل اللبيين مثل اللواء (32) معزز الى غير ذلك من الجرائم وكل ذلك بقصد الائمة على سلامة الشعب ومعاقدته على ضرره على النظام وحيت ان المتهم ارتكب جرائمه في اطار منهجي منظم ومخطط له وكانت عاتاً بمطوعة افعاله التي تارنها ومبركاً للدنائج التي سوف تترتب عنها وكان رانياً في تحقيق هذه الدنائج المتمثلة في قتل الناس وتخريب المدن لدوافع سياسية وحيت ان كل ذلك يدل على فطورة المتهم ونزوعه للاجرام وان ولأنه ليس لوجهه وشعبه بل كالحكم فرد وبالتالي فإنه لا منة واحدة امام المحكمة والحالة هذه وعملاً بعبود الاتهام والمادة (28) من قانون العقوبات الامعاقبة بالاعدام تفجيراً عن هذه الجرائم وعلى النحو الوارد بالمفروق... وحيت ان العتوبة البدنية لا تجب العقوبات المالية حيث تبقى الغرامات المالية نافذة في مال المتهم المحكوم عليه فيا لوتأيد حكم الائمة



(197)

العاد من محقه ونقد نكرونها ففهمه الامتياز على تولته الى ان يتم اقتنائها كحالة ونا سببا على جميع ما سبق وعمل المحكم المادة التاسعة من قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 ك 49 م المسبلة بالقانون رقم 14 لسنة 2001 م فان المحكمة تنفي اضافة الى عتوبة الاعدام بتفريجه بمبلغ خمسين الف دينار والنزاع بتقويض ما اكدته من حال نام وفقا للقيمة المحددة بتقرير اللجنة رقم 80 ك 2012 م وبان النوا الوارد بالمحقوق... وحيث انه عن الدفع من فريق الدفاع ببطلان اجراءات المحاكمة لانعدام المحكمة داخل اسوار السجن فانه دفع غير سديد والمحكمة لا توافق عليه لانه يجوز قانونا عقد جلسات المحكمة خارج مقرها اذا دعت الضرورة لهذا الامر وسوجيت ان المتهم قتل اقام المحكمة بكل حرية وقدم دفاعه عن نفسه كما عرّفه فريق الدفاع الموكل منه وتقدم يدفاه عنه لشعوى والمكتوب وادنت له المحكمة باقرار شهود النفي الذين طلبهم وسمعت المحكمة لشهادتهما وبما التالى فانه يدفع بادرته الدفاع من ان موكله لم يكن يشتر بالحرية في الدفاع عن نفسه قول فيه تخفى على الحق والعدالة الامر الذي يتعين معه الالتفات عنه وحيث انه عن الدفع من فريق الدفاع عن المتهم ببطلان اجراءات تسليم المتهم من السلطات التونسية لما لفته للاعلان العالمى لحقوق الانسان وان الدولة الليبية اخلت بهذه الاتفاقيات كونها لم تكن المتهم من الاستقامة بهاجم اجنبى للدفاع عنه... فانه دفع غير سديد لأن الاتفاقيات العالمية لحقوق الانسان لا يمنع الدول من تسليم المطلوبين للعدالة المحلية او الدولية طالما انه سوف يواجه بمحاكمة عادلة لا تشتمل في حقها حقوقه اما قول الدفاع بأن السلطات منعت المتهم من الاستقامة بهاجم اجنبى فانه قول غير صحيح لأن القانون الليبي يبيح للمتهم الاستقامة بفريق دفاع اجنبى متى اُصوبت هذه الفريق الاجراءات التى تنص عليها القانون في الظهور اقام المحكمة وايدى الدفاع عن المتهم الامر الذي يتعين معه الالتفات عن كذا الدفع... وحيث انه عن الدفع من محامى المتهم بأن التحقيق مع المتهم معيب لأن النيابة العامة اُسمعت للمتهم كشاهد ثم دنته باقواله... فانه دفع غير سديد لأن القابلية من الدقيقات ان الذبابة العامة حققت مع المتهم بهذه اللفة واستجوبته عن الجرائم التى يشتبه فى اقترافه لها واتبعت اجابته كما دكرها ولم تسمعه كشاهد الامر الذي يتعين معه الالتفات عن كذا الدفع... وعن الدفع من فريق الدفاع بعدم انطباق حكم المادة (202) من قانون

198

العتوبات لأن هذه المادة تستدعي حصول التهريب وأن يكون الهدف منه الإفراج بالدولة  
وأن موكله لإعلاقة له بأعمال التهريب... فإنه دفع غير سديد لأنه تبين أن المتهم قام بتسهيل  
صرف الأموال المكتسبة القذافي على مختلف مسياتها وعوائل المقومين والتي كانت جميعها تقوم  
بمعاملة المدن الليبية الشائرة وقصفها وتدميرها، إضافة إلى أنه عقد الاجتماعات الامنية وقد  
كانت تهدف المتهم معاقبة أبناء الشعب في المدن الشائرة على فروجهم على النظام وقد جعل من جواز  
الدعم المالي الذي دفعه المتهم للكاتب العسكري لمكن هذه الكاتب من إعداد تهريب بالمدن  
الليبية وحيث أنه فعل المتهم كان يرمي أو يهدف إلى الاعتداء على الشعب والدولة فإنه بذلك يكون  
في ارتكاب جريمة التهريب وقتل الناس جزافا المعاقب عليها بالمادة (202) من قانون العقوبات  
الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من فريق الدفاع بانتفاء  
ثبوت القتل العمد في حق المتهم لأنه لم يتم بقتل أحد ولا أنه أنشأ مدعى لإعلاقة له بالجيش  
فإنه دفع غير سديد لأنه تبين أن المتهم نظم وعقد الاجتماعات التي تشر فيها تكليف الكاتب  
الامنية واللجان الثورية والحرس الشعبي بالتمسك للمقاتلين وسحقهم وقد نتج عن هذا  
التكليف قيام هذه التشكيلات المسلحة بإطلاق النار على المقاتلين مما نتج عنه قتل  
العشرات منهم مما بينت المحكمة في محله من الحكم وهذا يجعل المتهم شريكاً بالارتفاق  
والتهريب والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع  
وحيث أنه عن الدفع من مامي المتهم بأن موكله لإعلاقة له بتهمة جلب الخدرات لأن هناك  
متهم اخر اعترف بها... فإنه دفع غير سديد لأن المتهم وإن كان لم يباشر بنفسه جلب الخدرات  
إلا أنه بقيامه بتوفير الأموال للمتهم الثاني لجلب هذه المواد هذا الامر يجعله شريكاً في  
هذه الجريمة حسب نص المادة (100) من قانون العقوبات الامر الذي يتعين معه الالتفات  
عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من فريق الدفاع عن المتهم بأن أفعاله لا تقدر  
من الجرائم لأنه كان ينفذ التعليمات العادة اليه من بعض القذافي الذي تقدر تعليماته  
في حكم القانون حسب قانون الشريعة الثورية... فإنه دفع غير سديد والمحكمة لا توافق عليه  
لأن القانون الذي يشير إليه الدفاع يعني بالتوجيهات المشرعة التي تحقت مصلحة الوطن  
والواظف حيث افترض القانون أن كل ما يدر عن رأس النظام السابقة من تعليمات وتوجيهات  
يعبئ في مصلحة البلاد والعباد وعلى ذلك فإن التعليمات والتوجيهات الغير شرعية  
أحت أي حد لها رأس النظام لاجعية لها ولا يجوز تنفيذها ومن ينفذها يكون شريكاً



199

في الجريمة مع من أصدرها ادلاطاعة لخلق في جمعية الخالق وادلاطاعة لرئيس في جمعية  
القانون والقول بغير ذلك فيه تجن على الكف والعدالة والمنطق القانوني السليم الامر  
الذي يتعين معه الاتفاقات من هذا القول وفيه انه على الرغم من محاميت المتهم بأن المحاكمة في حقيقتها  
هي محاكمة للنظام السابق في صورة محاكمة بمرور... فانه دفع غير سديد والحكمة لا توافق  
على هذا التوفيق ذلك ان جرائم قتل المتظاهرين وتكوين الجحافل القبلية وجلب  
الحذرات وجلب الرتزة ولهبة غير شرعية والتعريض على الاغتصاب هي جرائم جنائية  
يستحق مرتكبها العقاب حتى وان كان الدافع لارتكاب هذه الجرائم هو دفع سياسي  
الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من فريت الذناح بأن دفع  
الاموال وعقد الاجتماعات لا تعتبر جرائم لأنها من ضمن الواجبات الوظيفية للمتهم... فانه  
دفع غير سديد والحكمة لا توافق عليه لأن عقد الاجتماعات وتسهيل صرف الاموال  
تكون اعمال مشروعة لو ان هذه الاجتماعات صفت بصفة كيفية توفير الخدمات للناس وتسيير  
امور الدولة الادارية والاقتصادية وليس لاعداد التعليمات للمدعي المتظاهرين وقتلهم  
وبماقوة المدن الى غير ذلك من الاعمال الغير مشروعة... كما ان تسهيل صرف الاموال  
يكون مشروعا لو ان هذه الموارد المالية صفت كخدمة المالح العام او صرف الاموال  
للغرض غير شرعي مثل صرف على التشكيلات المسلحة التي تقوم بدمار المدن وقتل  
ابناء الشعب او جلب الرتزة او جلب الحذرات او تجهيز الجحافل القبلية الى غير  
ذلك من هذه الاغراض الغير شرعية فان هذا الصرف يشكل جريمة وكلها تصبر من اعمال  
المساهمة الجنائية في ارتكاب جريمة التفرير وقتل الناس جزافا وغيره من الجرائم  
الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من فريت  
في الدافع بأن موكلهم كان مكرها... فانه دفع غير سديد لأن الاكراه الذي يطلع ان يكون  
مانعا من العقاب هو ذلك الاكراه الذي يكون فيه المتهم خيرا بين ارتكاب الفعل الجرم  
او ان يعرض نفسه او اذله للخطر ولا يجد سبيلا له دفع لهذا الخطر الا بارتكاب الجريمة اما ما دون  
ذلك من الاخطار كما الفعل من الوظيفة او اتخاذ الاجراءات التأديبية او الجنائية  
فان هذه الامور لا تعتبر من الاكراه الذي يبرر ارتكاب الجريمة ولا تعد مانعا من العقاب  
وصيت انه فظهر للحكمة ان المتهم لم يكن مكرها وانما كان مشاركا في ارتكاب هذه الجرائم وانه اقترعها  
بارادته وقناعته فانه يتعين الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم

200

بعدم جواز رفع الدوى على المتهم لعدم رادى بالتحقيق معه... فأنه دفع غير سديد لأن القانون رقم 8/2012م من شأن بعض الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية نص صراحة في المادة الثالثة عشر على انه لا يتوقف رفع الدوى الجنائية على قيد من يتطلب القانون في مواجهتهم طلب اذ ان الامر الذى يتقيد به الاتفاقات عن هذه الدفع... وصيت انه عن الدفع من حوى المتهم بطلان القبض على موكله لما لفته الحكم المادة (26) من قانون الاجراءات الجنائية... فأنه دفع غير سديد لأنه دفع مبهم لم يبين فيه الدفاع وجه البطلان الذى اعترض القبطى وصيت ان المتهم سلم للسلطات الليبية من السلطات التونسية حيث أسلمه مكتب النائب العام وباشترى التحقيق معه وأمر بالقبض عليه وبالتالى فان اجراءات القبض عليه تكون صحيحة ومن منأى عن ما راجع به محامى المتهم الامر الذى يتقيد به الاتفاقات عن هذه الدفع وصيت انه عن باقى دفع محامى المتهم فان ما أورده المحكمة من صيغيات حكمها من معرض تليلها على ثبوت مقارفة المتهم للمسددة اليه يقتر رادى هذه الدفع الامر الذى يتقيد به الاتفاقات عنها... وصيت انه عن اقتبا المتهم بشهادة شهادى النفس فأنه احتجاج مرفوض لأن ما ذكره لا يتوى على دفع الادلة التى ساققتها المحكمة والى تثبت قيا بل بتشكيل جفيل قبلى في منطقة وأنه وفر الدعم المادى لغيره من الجفيل وكون الشاهد ان ذكر انهما لا يعلمان ان المتهم شكل جفيل قبلى بمنطقة الجفيل لا يفت انه لم يشكل فعلاً لا سيما وأنهما ذكر بأنهما ما نيا يشهدان بسيارات الجفيل بالمنطقة كما ان عدم حضور المتهم لمنطقته حسبما ذكر احد الشهود لا يفتى عنه هذه الجريمة الامر الذى يتقيد به الاتفاقات عن هذه الشهادة والحكم على النوا الوارد بالمطوق.

4) وصيت انه عن تهمة قتل المتظاهرين في طرابلس المسندة للمتهم الرابع - منور فو ابراهيم فانها ثابتة في حقه أخذ من ما ذكره المتهم الثالث امام النيابة العامة من انه عندما اندلعت المظاهرات في 21/2/2011م عقدت اجتماعات بدعوة من المتهم الاول منور فو ابراهيم رؤساء الأجهزة الامنية ومن بينهم المتهم - منور فو حيت تم الاتفاق على مواجهة المظاهرات ومنع المتظاهرين من الوصول الى الساحات والياديين بأن شكل من الاشكال أى بمعنى إطلاق النار لقمع المظاهرات سوا ف بأن منور فو ابراهيم كان معاً على قمع المظاهرات وكان يقول بالحرف الواحد (لا بد ان نورولهم العين الحمراء) واخاف ايضاً بأنه تم تكليف الحرس الثورى والحرس الشعبى والأجهزة الامنية وكتيبة محمد القريف بالميمنة على



201

الساعة الخمسة وفتح المتظاهرين من الوصول إليها بأى شكل من الأشكال... كما ان التهمة  
 ثابتة في حق المتهم اعدا من المتفرقات المتهم السادس - ميلاد دمان - الذي ذكر ان ايام الديابيه  
 العامة انه عند اندلاع المظاهرات في طرابلس شكلت غرفة لادارة الالتزامه كان من بين  
 اعضائها المتهم بنور فووانه في ايام ذهب الى مترا الحرس الشعبى فوجه المتهم الرابع  
 يقوم بتوزيع السلاح على الناس... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعدا من شهادة  
 الهادي امير شت الذي ذكر في شهادته ان غرفة العمليات كانت تقم بتدريب عن جميع  
 الاجهزة الامنية وكان لها دور فعال في سحق المظاهرات التي خرجت الى ميدان الشهداء وكانت  
 الغرفة تقدر التعليمات الى عناصرها كل حسب اقتضاه وكانت التعليمات مرسية بقتل المتظاهرين  
 لود انتفاختهم... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعدا من شهادة الشاهد - ميلاد بوسبيحه  
 الذي ذكر فيها بأنه يعمل بحماز الامن الخارجى وأنه كلف هو ومجموعة من عناصر الجهاز بحراسة  
 المرفق المرتضى وعند مروره بالساعة الخمسة شاهدوا اثار دماء غزيرة وجبارة مشتتة  
 وسيارات محترقة وقد علموا ان ذلك من اثار قمع المظاهرات كما علموا بأن كتيبة احمد  
 المحرق والحرس الشعبى واللبان الشوريه والجهزة الامنية قاموا باطلاق النار  
 على المتظاهرين... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعدا من التقارير الطبية لقتلى  
 المظاهرات والتي ورد فيها انهم قتلوا نتيجة اصابتهم بأعيرة نارية في مقاتل من اجسامهم مثل  
 الرأس والقلب والبطنة... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعدا من قوائم القتلى اللذين  
 استعانوا بمظاهرات طرابلس خلال الفترة من 20/2/2011 وحتى بداية شهر 3/2011 والتي  
 تبدأ باسم الواطن صالح خليفة فلان الله وتنتهى باسم الواطن فوري عبد العزيز عبد الله المقيد تحت  
 رقم (21)... وعينت ان كل هذه الدلة تثبت قيام المتهم بالاشتراك بالاتفاق وادفار  
 الاوامر والتعريض على قمع المظاهرات وسحقها ومنعها من الوصول الى الساعة الخمسة بأى  
 شكل من الاشكال واطلاق الرصاص عليهم وهوما نتج عنه قتل العشرات منهم وعينت  
 ان المتهم يعلم ان من شأن تكليف العناصر الساعة التابعة له بالتهدى للمتظاهرين  
 واطلاق الرصاص عليهم من شأنه ان يؤدى الى قتل الناس جزافا بدون وجه حق وعينت  
 انه مع علمه بذلك اقدم على هذا العمل ومرك قواته العمومية والعناصر الساعة التابعة  
 له واشتركا في اصدار التعليمات لهم ولغيرهم بالتهدى للمتظاهرين وقتلهم  
 وهوما عدت بالثقل وبالتالي فان هذه التهمة تكون ثابتة في حق وهوما يوجب ادانته عنها

202

وحيث انه عن تهمة الاشتراك في قتل المتقاهرين في بنغازي المسندة للتهمة الرابع فانها  
تأبته في حقه أخذ من شهادة المدعى - حميد عبد الله بركة الغزوي - الذي ذكر في شهادته امام  
النيابة العامة انه كان مديراً للأمن في بنغازي وانه بتاريخ 16 و17/2/2011م توافدت ثمانية  
معسكرات من ابراهيم بنغازي قوات تابعة لكتيبتين طارق وفارس وكان اغلب هذه القوات  
من المرتقة الاجانب من حركة ازود كما توافد على بنغازي مجموعات كبيرة من الثوريين  
من سبها وسرت وقد تم نشر هذه القوات داخل المدينة وقاموا بهماجمة المتقاهرين بعد ان  
ان وضعوا على رؤوسهم قبعات صفراء لتمييزهم على المتقاهرين وجميع هذه القوات كان  
المستودع منها المتهمين الاول والثاني والرابع منور خوي... واقفا الفاشل انه بتاريخ  
17 و18/2/2011م كان واقفا بسيارة متابة المدينة بمرافقة غابا يدعى (محمد الهلاش) وتناء ذلك  
دخلت سيارة مفعلة كانت على متنها المتهمين الثاني والرابع وكانت خلفت السيارة سيارة للحراس  
تم انتقالوا الى ساحة المعلم لفرض منع المتقاهرين من الاعتصام وعندما تجمعوا عند معبر  
بنغازي والسكابات عمدت الاوامر باطلاق النار على المتقاهرين وقد صدرت هذه الاوامر  
من المتهمين الثاني والرابع فسقط العديد من المتقاهرين قتلى وجرحى وقد سألته التهم  
الرابع منور خوي عن الاوامر للعقيد القدافي بحرق والملازم ابراهيم باطلاق النار  
وبناءات التاريخ عند المغرب سبع انه تم اطلاق النار على المتقاهرين قرب جسر  
جليانة وان احد الاوامر باطلاق النار المتهمين الثاني والرابع... كما ان التهمة  
تأبته في حق المتهم اخذ من شهادة الشاهد - موسى عبد الجواد - الذي ذكر في شهادته  
امام النيابة العامة بأنه امر لكتيبة النخيل ابو عمرو في تناء الاحداث كان المتهمين الثاني  
والرابع يتحركان داخل بنغازي على متن مركبة مفعلة ويصدران التعليمات الى  
الثوريين والحرس الثوري والتشكيلات الامنية باطلاق النار على المتقاهرين في  
ساحة المعلم ويصدان الشجرة وجسر جليانة... كما ان التهمة تأبته في حق التهم  
اخذ من شهادة محمد صالح العماري الذي ذكر في شهادته انه غابا بمرافقة عمقه وكان يشغل  
منصب مدير الادارة العامة للتفتيش والمتابعة بالمنطقة الشرقية وانه بتاريخ 17/2/2011م  
خرج لاستطلاع الوضع الاغني بعجة القدم - حسن نرايه - فذهب الى شارع عمرو ابن العاص  
حيث شاهد اعتصام كبير للشباب في ميدان الشجرة كانوا يهتفون بسنوا النظام ثم ذهب واوقف  
سيارته بجوار مستشفى (7) أكتوبر وعند ما شاهد ما فعلت زرقاء اللون توقفت عنه فتدق تبست



(203)

ونزل منها ما لا يقل عن أربعمائة شخص يبرته من الذي العسكري كما تشهد ثلاث مركبات  
أحداهم منة تشتهر بالفترة ومعها سيارة معاية كان على متنها المتهمين الثاني والرابع  
كما أن الأشخاص الذين نزلوا من الحافلات كانوا يبرته من قبعات صفراء وكملون  
بنادق كلاشنكوف تم سماع إطلاق نار كثيف وعندها رجع إلى مقر العمل ثم سمع أن  
أكثر من عشر أشخاص سقطوا من جرار إطلاق النار، كما علم أنه تم إطلاق النار على المتظاهرين  
عنه جسر جليانه فستقل العديد منهم قتلى وجرحى وختم الشاهد أقواله بأن المتهمين الثاني  
والرابع كانا يديران عمليات القمع والقتل وكانا يتحركان ميدانيا ويوجهان العناصر  
المسلحة التابعة لهما... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أفذا من شهادة الشاهد  
فتنحى أبو القاسم البرغوثي المدعى كرام النيابة العامة بأنه بتاريخ 2011/2/17 تعرض  
أصحاب القبعات الصفراء للمتظاهرين بعيد أن الشجرة حيث سقط شهداء في شارع جمال  
عبد الناصر وعنده جسر جليانه واسكاجلي سیدی حسين وقد علم بأن المتهمين الثاني والرابع  
كانا على متن مركبة يشرفان على عمليات القمع والقتل للمتظاهرين... كما أن التهمة  
ثابتة في حق المتهم أفذا من شهادة العديد من المواطنين الذين شاركوا في المظاهرات  
من بينهم المواطن طارق صبيح العري الذي ذكر في شهادته بأنه شارك في المظاهرات  
بتاريخ 2011/2/17 في شارع جمال عبد الناصر ومام فندقة تبسق وارتاء تجمعهم  
أطلقت عليهم النيران مباشرة فستقل العديد من الشهداء... كما أن التهمة ثابتة  
في حق المتهم أفذا من قوائم القتلى الذين سقطوا في المظاهرات بنفازي خلال الفترة من  
2011/2/15 وحتى نهاية الشهر والتي تبدأ باسم المواطن ناجي جمعه الكوافي  
وتنتهي باسم المواطن صالح مناجي بوقشاط العري القيد تحت رقم (1067). كما أن التهمة  
ثابتة في حق المتهم أفذا من تقارير الطب الشرعي لقتلى المظاهرات بنفازي والذين  
ثبتت أنهم قتلوا بأعيرة نارية أصابتهم في مقاتل من أجسامهم مثل الصدر والرأس  
وعيت أن هذه الأدلة تثبت بشكل قاطع قيام المتهم الرابع بالانقلاب وإعطائه الأوامر والتعليمات  
للغادر الأمنية والبيان الثورية والحرس الشعب بالتمرد للمتظاهرين وإطلاق الرصاص الحس  
عليهم وهو ما أدى إلى مقتل العشرات منهم... وعيت أن المتهم يعلم بحكم وظيفته أن الاعتداء على  
المتظاهرين السلميين العزل هو أمر محرمة القانون كما أنه يعلم أن من شأن إعطاء التعليمات  
للتشكيلات المسلحة بإطلاق النار سوف يؤدي حتما إلى قتلهم وعيت أن المتهم كان يربط ويريد

204

تحقيق هذه النتيجة وهو ما يدل على اتجاه نيتهم الى قتلهم وصيت ان المتهم فعل ذلك لدوافع سياسية  
بقصد الامة وعلى سلامة الدولة والشعب انتقاماً منه على فروجه على النظام وصيت ان الامر كذلك  
فان التهمة تكون ثابتة في مته وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه عن تهمة تقتبت الوحدة الوطنية  
واثارة الحرب الاهلية المسندة للمتهم الرابع لقيامه بتشكيل مجموعات قبلية مسلحة ومدها  
بالاسلحة والاسلحة... فانها ثابتة في مته اذ من اعترافه باعداد قرارات انشاء عدد من  
الجانل مثل بعض درشفانه وممثل النواحي الاربعه وممثل القرارات... واعترافه بقيامه بهرب  
الاسلحة التي اقالها له المتهم الثالث ومدها لثلاثون مليون دينار على هذه الجانل حيث  
وفر لها المركبات والفتريات والمنح والمكافآت والاعاشة كما عرف لها الاسلحة... واعترافه  
بان انشاء هذه الجانل قد ادى الى احياء النزعات القبلية بين القبائل والمنافق اللبنة قتل  
النوايل وزراره والقرارات والزوايه ودرشفانه والزوايه... كما ان التهمة ثابتة في  
مته المتهم اذ من شهادة المدعو... بشير محمد القادر الذي ذكر في شهادته انم النيابة العامة  
بان المتهم منور فوكان مسؤولاً عن العديد من الجانل القبلية المسلحة التي شكلت لنصرة النظام  
على المناطق الناصرة... وصيت ان ما اعترف به المتهم وأكده الشاهد يثبت قيام التهم بتشكيل الجانل  
القبلية المسلحة وقيامه بالعرف عليها وتوفير المعدات والاسلحة لها وعرف المكافآت لتبسيها  
لتحريضهم على القتال... وصيت ان هذه الجانل قد انشئت من قبل نظام النظام السابق الذي كان  
المتهم اعد لهم لفرض ضرب النسيج الاجتماعي للامة اللبنة وذلك عن طريق تأليب القبائل والمنافق  
اللبنة الوالية للنظام على القبائل والمناطق الناصرة له وقد كان من نتائج هذه السياسة الحفزة  
ان كان المتهم اعد منفيها يستيقاض عدوانه قد يعة كانت نائمة بين بعض القبائل والمناطق  
اللبنة ونشوء عدوانه ية سوف يبق المجتمع اللبنة يعانى من تبعاتها زمناً طويلاً وذلك  
بسبب ما ارتكبه عناصر الجانل من فساد في سكان المناطق اللبنة الناصرة من قتل ورفض  
وختل للاعراف ونهب وتخريب للأموال وتخريب المدن... وصيت ان المتهم كان يعلم ان  
من شأن انشاء هذه الجانل احياء العدوات القديمة به ليل اعترافه ان تكوين هذه  
الجانل قد ساهم في تبريك العدوات القديمة بين درشفانه والزوايه والنوايل ومازيع  
زوايه ومع ذلك فقد اقدم على تنفيذ هذه السياسة لدوافع سياسية تستهدف اثاره الحرب  
والاقتتال الاهل بين المنافق اللبنة وبالتالي فان هذه التهمة تكون ثابتة في مته  
وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزافاً المسندة



205

للمتهم الرابع لكونه قام بجلب وتجهيز المرتزقة... فأنها ثابتة في حقه وقد أثنى أقوال المتهم السادس  
مبيلا دغان - الذي دكر أمام النيابة العامة بأنه خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ عقد اجتماع في  
المحارة ضم كل من المتهم الأول والثاني والرابع مع المدعى خليل إبراهيم رئيس حركة العدل  
والمساواة يبارفور... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم احدث من اعترافه بقيامه بتدريب الافارقة  
من قبائل الحاميد والزناوة والقرمان في مركز انشع لهذا الغرض بقصر السكة الحديدية وأنه  
قام بتسليحهم واعترافه بالاجتماع مع المدعى خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة  
وأنه تم جلب مجموعات مسلحة تابعة لخليل إبراهيم ومجموعات تابعة لهي مناوي وان  
لهذه المجموعات وصفت بجمعة ممراتة... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم احدث من شهادة  
المدعى فريج أبو غاليه الذي دكر أمام النيابة العامة بأن استجالات المرتزقة كان يتم عن طريق  
عبد الله السنوسي ومنصور فو... وصيت ان ما أقربيه المتهم وأكده الشهود ريتت فلوح المتهم في  
جلب المرتزقة ألابانج وتسليحهم ودفع الأموال لهم ودفعهم لقاتلة الليبيين وصيت ان المتهم  
يعلم بحكم وضيقته كفاية لتيسر في الجيش الليبي وحكم وضعه السياسي في الدولة الليبية ان الاسفانة  
بمجموعات مسلحة أجنبية وجلبها الى الاراض الليبية وتسليحها ودفع الأموال لها وارسلها  
الى جهات القتال لمحاربة أبناء الشعب وقتلهم وتوأم مجرم وصيت انه لا يخرج في ان تكون المرتزقة  
الافارقة الذين شارك المتهم في التفاوض والاتفاق على جلبهم قد دخلوا كجهات القتال  
بممراتة والجل القرمي وقاموا بعمليات عسكرية قتالية وقاموا بقتل الناس جزافا وسالوا  
في تخريب المدن التي دخلوا اليها وبالتالي فان تهمة التخريب وقتل الناس جزافا تكون  
قائمة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه عن تهمة الاستيلاء على ممتلكات  
المواغنين المسندة للمتهم الرابع فانها ثابتة في حقه احدث من شهادة الشاهد قاله رافع النليس  
الذي دكر أمام النيابة العامة انه تلقى كتاب موقع من المتهم بنصر عويني على تشكيل لجنة  
بيع بضائع ومنقولات شركة المحيط للمواد المتريفة والكهربائية المملوكة للمواطن حسن الجفلاوي  
من مدينة ممراتة وكانت اللجنة برئاسة عبد العزيز مجاهد وعنوية قاله النليس ولوى عاشور  
وقد قاموا بالتصرف في موجودات الشركة وبيعوا منها بضائع بمبلغ يفيد على المليون دينار  
في صفقة واحدة كما قاموا ببيع بضائع اخرى كما صرخوا بضائع اخرى للمواغنين بدون مقابل...  
كما ان التهمة في حق المتهم باعترافه انه اتت مع المتهم الثالث على وضع اليد على موجودات شركة  
البحر المتوسط الخاصة بالمواطن حسن الجفلاوي... واعترافه امام ادارة الاستخبارات العسكرية

206

مراجعة الدم ذكر فيه أنهم دخلوا إلى المستودع الخاص بشركة البيرالبيش المتوسط الكائن بقرطاج  
بمنطقة بشر الأسفل ميلاد وأستولوا على عدد أربع مائة وتسع سيارات نوع نيسان تيه وانهم سلموها  
إلى المتهم الثالث الذي نقلها إلى سرت وانهم استعملوا مفااتيح مفففة لتشغيل السيارات وانهم  
لم يبالغوا في المستودع بالأمور... كما ان القيمة تأيطة بشهادة الشاهدين... بعد الواحد عيه السلام  
الغفوة وأشرت إليه فنان... اللذين ذكراني اتوا لهما انا م إدارة الاستخبارات العسكرية  
بأنهما يعملان بشركة البيرالبيش المتوسط لاستيراد السيارات ومنوفا محمد علي رمضان قح  
ورانه بتاريخ 11/11/2011م تم اقتحام المستودع الخاص بالشركة الكائن بمنطقة بشر الأسفل ميلاد  
بعد منتصف الليل من قبل عدد كبير من المسلحين كانت سياراتهم تحمل شعار تشكيل حقور ابو منيار  
والحرس الشعب وانهم قاموا باقتبازهم ان بداية الامر وما تو فسادا في القر وكان بعضهم يردد  
ان المختزن الخائن وفي اليوم الثاني تقرر اعداد المسلحين وقاموا بتطويق المكان... كما حضرت سيارة  
نوع (لبوه) مفراء اللون على منها شخص علمنا انه مفور فوتر نقلوا جميع السيارات الموجودة  
بالمستودع بعد ان اخبروا فنيين لخاصة الناتيح... وحيث ان كل هذه الأدلة تثبت قيام المتهم بالانسان  
مع الثالث بالاستيلاء على المنقولات الخاصة ببعض الشركات الخاصة التي تترجع ملكيتها للفنيين  
من المدن المتأثرة حيث أمر القاصر المسألة الثانية له بالدفع منوة من ساعات متأخرة من الليل  
لما زنت هذه الشركات وما تو فيها فسادا واخذوا فيها من سيارات ومنقولات اخرى وما  
بعض هذه المنقولات واخذوا منها وسمح للقاصر المسألة الثانية له بنهب بعض هذه المنقولات  
وحيث ان ما قام به المتهم الرابع لا يمكن وصفه بأنه عمل قانوني من قبيل المادة 40 من الميثاق  
لأن مثل هذه الاجراءات تستلزم ان يكون هناك قرار اداري من سلطة بشرية وان  
يخضريه صاحب الشأن وان ينفذ في وضع النهار وبدون عنت وان يتم فيه ما اخذوا من  
ملكيتهم في السجلات لئلا يفتقر هذه الاموال في التعويض لان يتم الاستيلاء  
بالتوة المسألة واقتحام القار من ساعات متأخرة من الليل وتوجيه عبارات مهدنة لأصحاب  
هذه الشركات وبدون اعلامهم وبدون قيد لها في السجلات وعلى هذا فان ما قام به المتهم  
الرابع وشريكه لا يمكن وصفه الا على انه عملية سطو مسلح على الاموال الخاصة لأسباب  
سياسية في تقدير هذه المحكمة اخذ ما ذكره الشهود وهو ما يعني ان جريمة السرقة بالاكراه  
المعاقبة عليها بالمادة (404) من قانون العقوبات ثابتة في حقه بجميع أدلتها  
وأن كانها وهو ما يجب ادائه عنها... وحيث انه عن قيمة هذه الاجتماعات للاتفات



(207)

على سعت المتظاهرين فأنها ثابتة في حقه اذ من اقوال المتهم الثالث الذي ذكر امام النيابة العامة بأنه مقدمة اجتهادات بدعوة من المتهم الاول وفرضا العديد من المتهمين من بينهم المتهم الرابع. منور هو اتفقوا فيها على الية لمواجهة المظاهرات والسيطرة على الساحة الخضر ومنع المتظاهرين من الوصول اليها بأي شكل من الاشكال بمعنى اطلاق النار عليهم. و ان المتهم الرابع كان مر على قمع المظاهرات وسوحيته ان لئلا الرجوع وماتت عنه من تقيات بنشر العناصر المسلحة التابعة للحرس الشعبي والجان الثورية والكتائب والايهزة الامنية كان هو السبب في مقتل العديد من المتظاهرين الذين عرفوا للتعبير عن ارائهم في المالبة بالحكم الرشيد وصيته ان المتهم اشتركت في لئلا الرجوعات وفي اصدار التعليمات التي ادت الى قتل المتظاهرين فانه بذلك يكون قد ارتكب جريمة القتل العمد وجريمة التخريب والقتل الجرافي وهو ما يوجب ادانته عنهما. وصيته انه عن تهمته توفير الدعم المالي المسندة للمتهم. فأنها ثابتة في حقه اذ من اعترافه بأنه تسلم من المتهم الثالث مبلغ ثلاثون مليون دينار وانه قام بحرف هذا المبلغ على الجحافل القبلية في شراء الرليات والعتاد والاكاشة وعرف المكافآت للمتطوعين في الجحافل. كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم اذ من اقوال المتهم الثالث الذي ذكر امام النيابة العامة ان المتهم الرابع كان يسلم منه مبلغ خمسة ملايين دينار شهريا طوال فترة الاعدات لمرورها على قوات الحرس الشعبي. وصيته ان هذه الدلة تثبت قيام المتهم بتوفير الدعم المالي للجحافل القبلية ومقتوى الحرس الشعبي لعرض تمكين هذه الجحافل من الحرب على بناء الشعب الليبي في المناطق المتأثرة على النظام وصيته ان المتهم كان يعلم ان من شأن توفير الدعم المالي لهذه الجحافل ان يمكنها ذلك من التمدد في قتل بناء الشعب وتدمير المدن وصيته ان المتهم كان يتوقع ويبره لئلا التهمة وصيته انه مما لا ريب فيه ان الجحافل القبلية والحرس الشعبي قد ساهوا في غزو المدن المتأثرة وقاموا بمقتلة الليبيين وبالنالي فان تهمته التخريب وقتل الناس جزاها المسندة للمتهم لكونه قام بتوفير الدعم المالي للجحافل القبلية الغير مشروعة تكون مدققة في جانبها بجميع أدلتها وأركانها وهو ما يتوجب ادانته عنها. وصيته انه عن تهمته الاضرار الجسيم بالحال العام المسندة للمتهم فأنها ثابتة في حقه اذ من الدلة التي اوردتها المحكمة في معرض ادلتها على ارتكاب المتهم لفعل توفير الدعم المالي للجحافل القبلية ومقتوى الحرس الشعبي

208

الغير شرعية والتي كانت تقوم بقتل الليبيين وتم ميرمدتهم حيث ثبت من تلك الأدلة قيام المتهم  
 بحرف الأموال الثلاثة على شراء المركبات والمعدات وتوفير الامانة للجناح القبلي  
 وكذلك حرف المحافاة للقبائل لتوفير لهم على القتال... وصيت ان هذه الحرف الذي  
 قام به المتهم كان لاغراض غير شرعية وقد تم هذه الحرف بالمخالفة للاجراءات والنواب  
 المفترضة في النظام المالي للدولة حسبما ثبت بتقرير الجيرة رقم 80 ك 2015 م وصيت ان  
 جريمة حدر المال العام تتحقق متى ثبت حرف المال العام على اغراض غير شرعية وصيت ان  
 الحرف بالمخالفة للقانون المالي للدولة وبالحرج على قواعد الميزانية وبذلك كله فان  
 تهمة حدر المال العام تكون قائمة في حق المتهم بجميع أدلتها وأركانها ولها ما يوجب ادانته  
 عنها... وصيت انه من تهمة الاشتراك في حيز ومبى الألاف من الليبيين المسدة  
 للمتهم فانها ثابتة في حقه أخذاً من أقوال المتهم السادس ميلاد فان الذي ذكر  
 في إفادته أمام النيابة العامة بأنه عن عدة اجتماعات مع المتهمين الثاني والرابع  
 والخامس وغيرهم فثبت لما نشأ التضايف السجون وعرف في تقارير كان التحقيق  
 التي انتهت فيها الى الافراج على عدد الف وخمسمائة سجين لعدم ثبوت أي تهم لهم  
 الا ان عدد من المتهمين من بينهم منصور هو إبراهيم زفوا الافراج عنهم بدرجة انهم سوف يعودون الى  
 الجيهاث وخاف ان من عرفوا اقترح تفخيخ السجون وتفجيرها للقضاء على العجوزين  
 في حالة دخول الثوار الى طرابلس... وصيت ان هذه الأدلة تثبت فلول المتهم في اعتبار  
 والقتال الألاف من الليبيين بدون ذنب اقترفوه ببرصهم واعتبارهم يترتب عنها  
 ستم اعتبارهم على الهوي لكونهم ينتمون لمن ارسلوا فخرجت على النظام وحق من ثبت  
 براءته أمر المتهم على ابقائه في السجن لابلانته اقترح تفخيخ السجون لقتلهم ووضع  
 فوهة لهذا الفرض اتفق عليها مع بقية المتهمين... وصيت ان هذه الجريمة تقوم وتتحقق  
 أركانها متى قام المتهم باعتباره جريمة انسان وجيز حريته خارج نطاق القانون وصيت  
 ان المتهم يعلم ان القانون يحرم اعتباره جريمة الناس ومقتالهم بدون مبرر بخلاف الاجراءات  
 المنصوص عليها في القانون وصيت ان المتهم اقدم على ارتكاب هذا الفعل وأمر عليه  
 رغم علمه بأنه مجرم قانوناً وبالتالى فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه ولها ما يوجب  
 ادانته عنها... وصيت انه عن بقية التهم التي استندت عليها النيابة العامة للمتهم الرابع منصور هو  
 إبراهيم والتي لم تشار لها المحكمة في اسباب حكمها فانه بناء على المحكمة فيها تبين لها ان بعضها



(209)

قد تعدد صور يامع التهم التي تناولتها المحكمة في أسبابها والبعض الآخر أرتكبه المتهم في ثورة  
 إجرامية واحدة مع الجرائم التي تفرقت لها وتنفيذ النزع الإجرامية واحدة وبالتالي فإن  
 المحكمة تأسياسا على كل ما سبق وعمل بمقتضى المادة (2/76) من قانون العقوبات  
 تعتبر جميعا جريمة واحدة وتعاين التهم منها بعقوبة أشد لهذه الجرائم وهي جريمة القتل  
 وجريمة التهريب... وصيت أنه ثبت لهذه المحكمة أرتكباب المتهم لكل هذه الجرائم  
 = على النحو الذي أدفعته المحكمة في حيثيات حكمها تنص على وبالتالي فإنه يتعين تأسياسا على كل  
 ما سبق وعمل بمقتضى المادة (2/277) من قانون الإجراءات الجنائية أدانته عنها وعلى النحو  
 الوارد بالمنطوق... وصيت أنه عن العقوبة فإنه لما كان المتهم قد أرتكب كما لا يخفى من  
 = الجرائم الخطيرة حيث أمر بقتل المتظاهرين في طرابلس وبغداد، وعقد الاجتماعات لهذا الغرض  
 وصوت التشكيل المصلح الخافع لإمرته الحرس الشعب وأمر له التعليمات بفتح  
 وقتل المتظاهرين وتكون جماعات قبلية وأمر لها القرارات وصرف لها الأموال الفائلة  
 من أجل تجميعها وصرف لها الأسلحة ووضع الأسلحة على المنطوق، وعمل على جلب  
 المرتزقة وتجهيزهم وإرسالهم بجبهات القتال لقتل أبناء الشعب في المناطق النائية  
 ووفر الدعم المالي للتشكيلات المسلحة التي كانت تقوم بقتل المدنيين واشتركت مع  
 الثاني في تهريب المخدرات بين عناصر الكتائب وجها فل المنطوق وأمر له المال  
 العام واشتركت في احتجاز الآلاف من المدنيين ورفض الإفراج على من برأته اللجان  
 وأقترح تلقيم السجون لقتل السجناء واستولى على ممتلكات الناس وقام  
 بأخذها عنوة وسحق للعناصر المتأبين له ينهاها إلى غير ذلك من الجرائم وكل ذلك  
 كان بقصد الانتقام من أبناء الشعب المدنيين ومما قبلته على فروجه على النظام سوحيته  
 انما اقتصره المتهم يدل على فمورته الإجرامية ونزعته للأجرام وأنه لا يتورع عن  
 قتل الناس تبعا لهواه السياسة... وصيت أن المتهم أرتكب جرائمه في إطار منهج  
 منظم ومخطط له ووجه هذه الجرائم لتواطؤ من السكان من أبناء الشعب لكونهم فروجا  
 على النظام للمطالبة بالحكم الرشيد وصيت أن المتهم كان عالما بخمسة أفعاله التي قارفها  
 ومدركا للنتائج التي سوف تترتب عنها وكان راغبا في تحقيق هذه النتائج المقتله في  
 قتل الناس جزافا وتهريب المدن وإشاعة النوضى والانتقاب والحزب وكل ذلك لدوافع  
 سياسية وبالتالي فإنه لا مندوحة أمام المحكمة والحالة هذه وعمل بمقتضى الاتهام والمادة (28)

210

من قانون العقوبات الاعقابته بالاعدام لتعويضاً عن هذه الجرائم... وعيت ان العقوبات البدينية  
لا تجب العقوبات المالية حيث تبقى الغرامات نافذة في حال المتهم المحكوم عليه فيما لو تأيه حكم  
الاعدام الصادر منه ونفذ وتكون لها حقة الامتياز على سركته الى ان يتم اقتفائها وتأسيساً  
على ما سبق وعملاً بحكم المادة التاسعة من قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 79م المنبذله  
بالقانون رقم 14 لسنة 2000م فان المحكمة تلتزم اضافة لعقوبة الاعدام بتقرير المتهم  
بمبلغ خمسين الف دينار والزامه بتعويض مالائه من مال عام بدفع القيمة المينة قرين  
اسمه بتقرير الخبرة رقم 80 ك 2012م وعلى النحو الوارد بالمنطوق...  
وعيت انه عن الدفع من حماية المتهم ببيان حبس المتهم وبيان التحقيق معه لأنه تم في  
حالة حبس باطل... فانه بجميع وجوده دفع غير سديد لأن حماية المتهم لم تبين معه البطلان  
الذي اعتبر القضي على المتهم وحسبه فدفعها في هذا المقام جاء مبهماً ولم يتأتى للمحكمة  
بحته وقول كلفتها فيه... وفلا عن ذلك فان القانون رقم 38 ك 2012م في شأن تقرير  
بعض الأحكام المتعلقة بالمرحلة الانتقالية وتعديلاته ضمن مراعاة على اعتبار التمرات  
التي اجراها الثوار من اعمال قبض وتحقيق واعتقال لاعوان النظام السابق العمل المشروعة  
واعتبر مدة الاعتقال السابقة على افعالهم للزيادة العامة فترة تخفف لا تتعبد بعدة معينة  
وعيت ان المتهم قد احيل للزيادة العامة خلال المدة التي حددتها القانون رقم 38 ك 2012م  
المشار اليه وتعديلاته والتي امتدت الى بداية عام 2014م وقامت الزيادة العامة بالتحقيق  
معه ثم أمرت بالقضي عليه وحسبه بعد ان تبين لها ارتكابه لجنايات فظيرة وبذلك  
فان جميع اجراءات القضي على المتهم وحسبه والتحقيق معه تكون صحيحة ويكون النفي  
عليه بالبطلان في غير محله الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وعيت انه  
فلا عن ذلك فانه لا اثر لحبس المدعي بطلانه على الادلة التي لم تستمد منه... وعيت انه  
عن الدفع بانتفاء اركان الجرائم المسندة للمتهم لأنه كان يؤدي وحيات وظيفته في حماية  
الدولة وان القاهرة التي خرجت غير مرفعه وغير شرعية وانه لا دليل على سقوط قتلى  
في هذه القاهرة... فانه بجميع وجوده غير سديد ذلك ان تحريك العناصر المسلحة  
وأعضاء الادام يقتل الناس يعتبر عمل مجرم بجميع التشريعات المحلية والدولية لأن هدف  
القاهرة السلمي للتعبير عن الرأي أمر تخلفه جميع المواثيق الدولية الصادرة عن الامم  
المحدة ولا يجوز قمع الناس وقتلهم ليجرد انهم خرجوا في القاهرة سلمية للتعبير عن عدم



(21)

رفاههم عن الوضع السياسي والمطالبة بالعدالة والحكم الرشيد وهي مطالب كامنّة في ضمير  
البشرية ولا يجوز قمعها وادّخاها المطالبين بها... كما ان فعله لا يهدف الى حماية  
الدولة في تقدير هذه المحكمة بل للمحافظة على النظام السياسي ولتلك الفرق بين  
الدولة والنظام فالوقوف العام سواء كان مدنيا او مدينا او عسكريا يجب عليه ان يؤدي  
وحياته الوظيفية تجاه دولته وشعبه وان يكون ولاءه بعد الله للشعب والوطن وليس  
لنظام سياسي فالدولة باقية والنظام السياسي قابل للتغيير تبعاً لارادة الشعب ولا يجوز  
للموقف ان يتركب اعداء لا غير مشروعة من قبيل الامر بقتل الناس بسرعة انه كان يؤدي  
واجبات وظيفته... اما قول الدفاع بأن المقاتلين لم تكن سلمية لأنها كانت  
تدبر ون ترفيع... فانه قول غير مدبر ان كون المقاتلين غير مرفعة لا يبرر قمعها  
وتوجيه الرصاص الى لدور المقاتلين ان ذلك قوام سلوك دوله متعارف  
عليه للتقابل مع التجمعات شبه اياها كواربع قادة المقاتلين لمعرفة ظلماتهم وتندرج  
باستعمال الوسائل التي لا تؤدي الى القتل والاربعاء مثل قتال الفانز والحياء السافنة  
والاسنة الى غير ذلك وليس يبرر الناس بالرصاص الى قولهم يجوز ذلك يعني  
تشريع الاستبداد وجعل القتل امر مشروع والوقوف ترفعه المحكمة الامر الذي يتعين  
معه الاتفاقات عن هذه الدفع... وحيث انه عن قول الدفاع بأن المقاتلين لم يسقط  
فيما قلنا صفات هذه الدفع غير مدبر لأنه يخالف الثابت بالادراف وهي قوائم القتلى  
وتقارير الطب الشرعي الخاصة بالجنف عليهم والتي تثبت انهم ماتوا نتيجة لا هابتهم  
بأعيرة نارية اعايتهم في مقاتل من اجسامهم مثل الرأس والبطن والعدر الامر  
الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذه الدفع... وحيث انه عن الدفع من حماية  
المتهم بانتقاء تهمة جلب المرتزقة... فانه دفع غير مدبر ما أورده المحكمة في  
معرضة ليها على ثبوت دقارفة المتهم لهذه الجريمة يخص للدعوى هذه الدفع الامر  
الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذه الدفع... وحيث انه عن الدفع من حماية المتهم  
بأن الوصف الذي سبغته النيابة على واقعة استيلاء المتهم على ممتلكات بعض الشركات  
الخاصة مثل شركة المحيط وشركه البعرايين المتوسط... حيث أسبغت النيابة على هذه  
الواقعة وصف السرقة بالاكراه وهو وصف غير منطقي وان الواقعة لا تشكل جريمة الاكراه  
فانه بجميع وجوده غير مدبر ذلك ان الثابت باعترفات المتهم امام النيابة العامة

212

وإمام فرع إدارة الاستخبارات بمراتة أنه قام بالاتفاق مع الثالث بالاستيلاء على موجودات شركة المحيط للمواد المنزلية الخاصة بالاجنث عليه - من الجفلاوي - والاستيلاء على عدد (409) سيارة نوع نيسان تبدا من شركة البحر الابيض المتوسط للاستيراد للسيارات لها صبا - محمد على قدح ورائهم كلنوا مجموعة من الفتيات لمنع منافع لتفعيل السيارات فتم قام الثالث يشحنها الى سرت .. كما سمع للقنا من الماسة النابذة له ينهب موجودات شركة المحيط للمواد المنزلية صبا دكر الشهود وحيث ان المتهم أقدم على هذه العمل المعتل في الاستيلاء على ممتلكات الاجنث عليهما باللقوة حيث كلف القنا من المتابعة له بالدفول عنوة باستعمال السلاح ونقل الموجودات الى يد اقلها من سيارات وغير لها وحيث ان فعل المتهم في تقدير هذه المحكمة لا يمكن وصفه على انه معادة او نزح ملكية وغير لها من الاجزات القانونية لأن مثل هذه الاجزات يجب ان يكون باعها العامة العامة وان تتم بموجب تشريع وان يتم ذلك في وضع النهار وبعلم المالك وان يتم توثيقها لغمان حق أصحابها في التعويض ولا يكون بأسارب الغالبة وتمت تهديد السلاح وبدون توثيق لها أفد من أنوال وتخطيط الايواب وعمل منافع ممتنعة وحيث ان هذه التصرف من المتهم يشكل جريمة لسرقة بالاكراه المعاقب عليها بالمادة (450) من قانون العقوبات وبالتالي فان الرصف الذي أسبقت النيابة العامة على هذه الواقعة هو وصف صحيح ويكون ما دعت به محامية المتهم في غير هذه الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عنه .... وحيث انه عن الدفع من المتهم في مذكرة التي قدمها للمحكمة بجلسة 2015/11/11م والذي ذكر فيها بأن عضو النيابة المحقق الكافر في الجلسة قال بأن زملائه كانوا يهيمون الثوار وانه لو انتقم النظام لكان ثورز ملائمة من السجن وانه بهذا القول لا يبالغ ان يحقق معه اوان يحفره في المحكمة لأنه لا يجوز ان يكون فهم وحكم .... فانه دفاع غير سديد والمحكمة لا توافق عليه لأنه مجرد اقوال مرسلة لا دليل عليها ومن جهة اخرى فان الحكومة التي تبالغ لرد انفاء النيابة العامة واللقاة هي الحكومة الخاصة التي تقوم بين المتهم والمحقق اما الحكومة في الشأن العام المتمثلة في الرأي السياسي او الفكري وكون المحقق مؤيد لنظام سياسي والمتهم فهم هذا النظام فانه لا يتبع في اقلية عضو النيابة العامة في التحقيق مع المتهم ولا يبالغ سببا لرد عنه التحقيق مع المتهم طالما انه كان موضوعيا ولم يتجن على المتهم ولم ينسب له وقائع لم يثار فيها طالما ان المحقق حقق مع المتهم حول الجرائم التي أرتكبها فان ذلك لا يتبع في نزع هذه الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن ما ذكره المتهم في مذكرة .... وحيث انه



(213)

من المدعى من المتهم بأن ما قام به كان تنفيذ الرغبات وظئنته في حماية الدولة وأن عمله مشروع... فإنه دفع غير صحيح لأن الوثائق العرسية تكلف للموقف وواجبه هو ان يبرأ من وجه الله وان يسلك في تصرفاته مسلماً أي تنفذ مع الدين والخلق والكرامة وان يكون رآه عند القيام بوجبات وظئنته فدية الواحنيين وتحقيق المصلحة العامة سرهيت ان قتل المتظاهرين وجلب المرتفعة لمقاتلة اللبيين وتشتكيل الجحافل القبلية وتوزيع الأسلحة على المتطوعين وتوزيع الخدشات والمؤثرات العقلية على عناصر الكتائب كل هذه الجرائم عفا لبيت من الوجبات الوظيفية للمتهم ولا تنفذ المصلحة العامة ولا تحرم بناء الشعب وبالتالي فإن ما ذكره المتهم هو قول غير سديد الامر الذي يقتضيه هذه الالفاظ عن هذا القول.

(5) وصيت انه عن التهمة الاشتراك في الاجتياحات التي تشر فيها سحت المتظاهرين في طرابلس المسندة للمتهم الخامس (ابوزيد عمر دودره) فانها ثابتة في حقه اذ أمن ما ذكره المتهم الثاني من انه قد اجتاج بمكته معزوه عن المتهمين من بينهم المتهم الخامس وقد تشر في هذا الاجتياح توزيع امداد اللجان الثورية والحرس الشعب والارحمة الالمانية ولقبة احمد القرين ونشرهم بالساحة الخفراء لمنع المتظاهرين من الوصول الى الساحة الخفراء بأي شكل من الاشكال بمعنى اطلاق النار لقمع المظاهرات وان المتهمين الثاني والرابع والخامس كانوا يصرون على قمع المظاهرات بأي شكل من الاشكال وكانوا يرددون عبارة (لا بد نورولهم العين الكور) كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم اذ امن شهادة المدعو ابراهيم عبد الله السليبي الذي ذكر في شهادته بأنه غابلاً بجهاز الامن الخارجي وان المتهم الخامس اقدم تعليماته بتوزيع سيارات التندرا على الدوريات التي تم نشرها وقد قامت هذه الدوريات بدور كبير في قمع المظاهرات كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم اذ امن شهادة المدعو ميلاد ابو سبيحة الذي ذكر بأنه كان يعمل بجهاز الامن الخارجي وانه كلف له ومجموعة من عناصر الجهاز الخارجي بحراسة صرف ليبيا المركزي وعند مرورهم بالساحة الخفراء شاهدوا اثار دماء غريبة ووجدا في متاشرة وسيارات محروقة وقد علموا ان ذلك من اثار قمع المظاهرات وان عناصر الارحمة الالمانية والحرس الثوري واللجان الثورية قد اطلقوا النار على المتظاهرين كما ان التهمة ثابتة في حقه اذ امن قوائم القتلى اللذين ستهوا في المظاهرات بطرابلس خلال الفترة من 2011/2/20 وحتى نهاية مارس 2011م والتي تبه بأسم الوطن صالح خانة الله وتنتهي بأسم الوطن فوج عبد العزيز عبد الله الحقي تحت رقم (71) وثابتة

214

أخذ أن تقارير الطب الشرعي للمجنت عليهم اللذين سئلوا في المقاضات بطرابلس والتي  
يظهر منها أنهم قتلوا نتيجة إصابتهم بأعيرة نارية في مقاتل من أجسامهم مثل الرأس والصدر  
والرقبة... وحيث أن هذه الأدلة تثبت قيام المتهم الخامس بوزيد دورده بالاشتراك  
في الاجتماعات التي تقرر فيها قمع المقاضات وسحقها... وأنه تنفذها بقرره في هذه الاجتماعات  
حركه العناصر الامنية التابعة له ومطاهم التعليمات بالتقدم للمقاضات وقتلهم وحسوا  
ترتب عليه قتل العشرات من المقاومين المسلمين... وحيث ان المتهم يعلم بحكم وظيفته  
ان التقدم للمقاومين وتوجيه الرصاص الى صدورهم ونهايات وقصعهم بصورة  
وحشية امر مجرمة القانون لأن مقتل المقاومين هدف مشروع تكفله جميع المواقف  
الدولية وحيث ان المتهم يعلم ان من شأن التعليمات التي اشرك في اصدارها في هذه الاجتماعات  
ان تؤدي الى قيام التشكيلات المسلحة بقتل الناس جزافا وحيث ان المتهم كان يتوقع  
وسير به تحقيق هذه النتيجة به ليل العبارة التي نقلت عنه لانه نور ولهم العيون  
الكمرات وحيث انه فعل ذلك له وافع سياسية تستهدف الانتقام من الشعب لخروجه  
عماي النظام وبذلك نأنا لتهمة التخريب وقتل الناس جزافا تكون ثابتة في حق المتهم وهو  
ما يرجع ادانته منها... وحيث انه عن تهمة قتل المقاومين في طرابلس المسندة للمتهم  
= الخامس - فانها ثابتة في حقه اخذ من شهادة الشاهد محمد الهويضي العروسي الذي ذكر في شهادته  
امام النيابة العامة انه ضابط برتبة - عميد بجهاز الامن الخارجي وأنه منذ اندلاع المقاضات  
كان من المتهم الخامس بعنوية لجنة التحقيق مع المقبوض عليهم... وأنه علم بأن بوزيد  
دورده كان يتدخل في توجيه الدوريات وأنه شاهد بتاريخ 25/2/2011 م عافلات نقل  
عناصر الامن الخارجيين اللذين ارتدوا من الدعم المركزي وأسلموا كافة تجيزاتهم وانتشروا  
حول المساجد اخافة الى دوريات الشدرا والتايوتا - 27 - وقد سيطرت هذه الدوريات  
على طرابلس وفي ذلك اليوم سطر العديد من الشهود حيث دخلت فمس وعشرون  
مئة الى مركز طرابلس الذين جميعهم من سوق الجمعة وطرابلس... واقاف الشاهد  
بأن عناصر مركبات الشدرا كانوا مسلمين اخافة الى البنات بقوادف (الرجل ج)...  
كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذ من شهادة المدعو - ابراهيم عبد الله السليبي...  
الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه ضابط بجهاز الامن الخارجي وأنه  
عندما وردت معلومات حول اندلاع المقاضات أصدر المتهم الخامس - بوزيد دورده -



(215)

تعليماته بنشر الدوريات وتوزيع سيارات التندرا على عناصر الدوريات وقد كان الدوريات  
التندرا دور كبير في قمع المظاهرات التي كانت تخرج بحجب صلاة الجمعة وكان عناصر  
الدوريات يحملون أسلحة بنادق كلاشنكوف. وقد استعملوها في قمع المظاهرات  
كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحمد من شهادة المدعى بشير مصلح الفاوي الذي  
ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه بناء على تعليمات المتهم أبو زيد دودة  
تمام جهاز الأمن الخارجي يوضع خطة لقمع المظاهرات بالنشاز البوبات ونشر  
الدوريات التي كانت على متن سيارات التندرا وقد كان لهذه الدوريات دور كبير  
في قمع المظاهرات... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحمد من شهادة عبد الحميد  
محمد عثمان العالم الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه توقف بجهاز الأمن  
الخارجي ومن إدارة العمليات بالجهاز كانت برئاسة اللواء عبد السلام عموده ومساعد  
العميد علي الزروق وانها كانتا نايتين أوامر لها من أبو زيد دودة ومن الإدارة كانت  
عملها في قمع الاشتباة حيث كانت سيارات التندرا التابعة للأدارة تتوجه إلى أماكن  
المظاهرات وكانت تطلق الرصاص الحي على العزل الذين شهد على قتلهم وأسروهم  
كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحمد من شهادة الهادي المبريش الذي ذكر أمام  
النيابة العامة بأن غرفة العمليات كانت لها دور فعال في سحق المظاهرات التي  
ضربت يوم 20/2/2011م حيث كانت الغرفة تقدر الأوامر والتعليمات التي تصدر إلى  
عناصرها كل حسب اقتضاه تتفنن بقتل المتظاهرين لؤدوا انتفاضهم ولهذا فقد كانت  
الرمابيات في معقدها مباشرة تجاه الرأس والهدر واقاف بأن المتهمين الثاني  
والثالث كانا الاشرعاسة على قمع المظاهرات والتصابت على رمي القذائف... كما  
أن التهمة ثابتة بشهادة جمع كبير من المواجهين ومن بينهم (طفي رمضان طاحي  
وأحمد الناصر الجرناني وأكرم محمد قنصور وفوزية إبراهيم الفقيه وعبد الرحمن  
محمد الكريكتي ومحمد القاسم عمر وغيرهم حيث ذكر الأول أن شقيقه (علي)  
قتل بتاريخ 25/2/2011م بسوق الجمعة برماة اعابته في رأسه وذكر الثاني  
أن ابن أخيه - عبد الرؤوف - قتل بتاريخ 25/2/2011م بسوق الجمعة حيث اعابته  
برماة في رأسه وذكر الثالث أن والده قتل بتاريخ 25/2/2011م حيث  
اعابته برماة في فخذه... وذكرت الرابعة أن ابنها أحمد محمد الكريكتي قتل يوم 20/2/2011م

216

في منطقة المدينة شارع الجمهورية حيث أطلقت عليه النار من رأسه في الطريق عند ما نقل  
للمستشفى للعلاج من قتل ناري، ما به في محله.... وذكرت الخامسة أن زوجها كمال  
فليته الحري قتل بتاريخ 2011/2/25 بسوق الجمعة حيث إصابته رجاحة في رأسه  
ودكتور السادس بأن ابنه - مروان - قتل بتاريخ 2011/2/22 بمنطقة شارع الزاوية  
وقد أجمع هؤلاء الشهود وغيرهم أن أقاربهم المدعورين قتلوا من قبل عناصر الأمن مستغلي  
سيارات التندرا والسيارات المدنية التابعة لجهاز الأمن الخارجي والأجهزة الأمنية  
محب خروجهم في مقاهرات سلمية ولم عزل من السلاح... كما أن التهمة ثابتة في  
مقتل المتهم أحد من قوائم القتلى الذين مستوا في مقاهرات طرابلس خلال الفترة  
من 2011/2/20 م وحتى مارس 2011 م والتقارير الطبية للمدعى عليهم والتي يفرضها  
كما سبق القول أنهم قتلوا بأعيرة نارية إصابتهم في مقاتل من أجسامهم... وصيت أن  
كل هذه الأدلة تثبت بشكل قاطع أن المتهم بوزيد دودة كان شريكاً بالاتقات والتخريف  
وإغفار الأمر بقتل المتقاهرين حيث قام بوضع الخطط للنهوض للمقاهرات وأمر بتشكيل  
الدوريات وزود عناصرها بمركبات التندرا والأسلحة وأمر بنشرها في الأماكن العامة  
وقرب المساجد وأمر بالتعليمات لمؤسسيه بفتح المقاهرات وإطلاق الرصاص عليهم ولهم  
ما أدى إلى مقتل العشرات منهم... وصيت أن المتهم يعلم علم اليقين بحكم رخصته ووضعه  
السياسي أن الاعتداء على المتقاهرين السلميين هو أمر مجرمه القانون كما أنه يعلم أن  
من شأن إلقاء التعليمات لعناصر الدوريات بفتح المقاهرين وإطلاق الرصاص  
عليهم أنه سوف يؤدي حتماً إلى قتلهم وصيت أن المتهم كان يرغب ويريد تحقيق هذه  
النتيجة من أجل إفراص أهواتهم ورد انتفاختهم به ليل يأنس إليه من قول (أبى نوردهم  
العين الحمراء) وصيت أنه فعل ذلك لدوافع سياسية وينفذ الأمر على سلامة الشعب انتفاها  
منه مخروجه على النقام فإنه بذلك كله تكون هذه التهمة ثابتة في محله وهو ما يوجب  
إدانتها عنها... وصيت أنه عن تهمة التفريغ وقتل الناس جزافاً المسندة للمتهم لكونه  
اشترك في الاجتماع الذي تترفيه قطع المياه والكهرباء والوقود كان المدن الناعمة...  
فأنها ثابتة في محله أحد من أقوال المتهم الثالث الذي ذكر في أقواله أمام النيابة  
الدائمة بأنه بتاريخ 2011/3/3 م عقد اجتماع شرأسه القذافي منزه عدد من المتهمين  
من بينهم بوزيد دودة وقد تقرر في هذا الاجتماع سحارة المناطق الناعمة مثل الزنتان



(217)

و الزوايه و ممراته و ممراتهم من المرتبات و السلع و الكذبات و ان هذه التعلييات  
قد نفذت حيث ممرت المدن و توقفت المرتبات و منع عنها السلع الثورية و قطعت المياه  
من ممراته و قمت محطات الكهرباء... و حيث ان هذا الفعل الذي قام به المتهم القتل  
في اشترائه في الاقطاع الذي تقر فيه هذه الاجراءات التعريفية في الناحية النائرة  
و نتقاما منها و عفايا السكانها على فروعهم على النقام... يجعله شريك بالاتفاق  
في هذه الجريمة و فتا لنس المادة (3/100) من قانون العقوبات حيث ممرت الاقطاع  
و لم يعترف على ما تم الاتفاق عليه و تقر فيه... و حيث ان المتهم كان يعلم بحكم وظيفته  
ان حاصرة المدن و قطع نيل الحياة عنها من مياه و كهرباء و يؤمن يعتبر أسلوب من اساليب  
العقاب الجماعي للسكان و هو عمل غير اخلاقي و يعد من جرائم الحرب لما يقتضيه من عقاب  
جماعي للسكان و انه مجرم قانونا و حيث ان المتهم اشترك بالاتفاق و الرفا على هذا  
لن هذه التعلييات رغم علمه بأن ذلك سوف يؤدي الى التفتيت على السكان بل و قتلهم  
بشكل جماعي و هو امر قد تحقق فعلا حيث تعرف المحكمة من باب معرفتها بالشأن  
العام ان المجتمع الدولي و المنظمات الدولية و غيرها التفسير قوازل الاغاثة للمدن  
الليبية الحاصرة من قبل كتائب القذافي... و حيث ان الامر كذلك فان تهمة التعذيب  
و قتل الناس جزافا تكون ثابتة في حقه و هو ما يوجب ادانته عنها...  
و حيث انه عن تهمة اثاره الحبيب الالهية و تنفيذ الرعدة الوطنية لقياسه بتشكيل  
محافل قبلية للاعداء على الناحية النائرة... فانها ثابتة في حقه أيضا من اقوال  
المبروك محمد المبروك سعود الذي ذكر في اتواله امام النيابة العامة انه كان يعمل  
بجهاز الامن الخارجي و مسؤول عن الحماية الشخصية للمتهم الوزير دودة و ان هذا  
الاخير اجتمع مع مجموعة من الاشخاص و لهم السني العيش و على عمر الفتى و محمد  
فليته عمر... و اتفقت معهم على تشكيل جفيل بمنطقة الرعييات اتفقوا على تسميته  
بجفيل العمود حيث اعدت اسما بالمتقوعين و كلت العتيد عمر على الفتى بأمره الي جفيل  
و افاد بأن الوزير دودة خلفه باعطاب المدعو السني العيش الى المدعو الهادي  
اميرش امر الفرقة الامنية العليا لتسليمه قائمة الاسماء المطلوبة للجفيل و الذي  
وافقت على صرفها و كانت عدد اجهان و اثنان و شكه و اربعة مدافع و اثنان و رشاش  
14,5 و بنادق كلاشن كوف... كما وصلت اليه تعلييات من المتهم بأن يذهب الى

(218)

معسكر (77) لمقابلة عقيد يدعى (ارضوان) ونقله الى المعسكر واستلم منه سيارة مشحونة بحوارينج راجمة وضاد ديت دفيقة وشككتم امورهم اليوزيه دورده بنقل هذه الاقار الى منطقة الجوش ..... كما ان هذه التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة المدعى الهادي اميرش الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأن اليوزيه دورده شكل مجموعة مسلحة من قبيلة الرحيات - ومجموعة اخرى بالامن الخارجي وقد صرف لهما السلاح بناء على طلب المتهم الخامس ..... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من اقوال المتهم الثالث الذي ذكر امام النيابة العامة بأن اليوزيه دورده شكل جنفل من قبيلة الرحيات وأنه كان يفاوض بأن مجموعته كانت تشارك في القتال ..... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة المدعى فرح محمد يوغاليه الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأن اليوزيه دورده اسوة بالمسؤولين الاخرين شكل جنفل من قبيلة الرحيات ..... وان هذه الاقوال تدل على تأليب القبائل بعضها على بعض كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم بشهادة المدعى الزروق بوفيس الذي ذكر انه يعمل بجهاز الامن الخارجي وأنه شاهده داخل الجمار عدة سيارات تحمل راجعات وضاد ديت اسلحة علم انها تخص اليوزيه دورده وأنه ينوي ارسالها الى الرحيات ثم وصلت مملوكة انه ارسالها بالتنسيق مع المدعى محمد الرحيبي وكان المتحرف ..... وصحت ان هذه الاقوال والشهادات تثبت ان المتهم اليوزيه دورده كان خالفاً في انشاء الجحافل القبلية المسماة حيث عمل على تشكيل جنفل من ابناء عشيرته الرحيات وقد اجتمعت لهذا الغرض وجتمع المتحرفين وعين الامراء والمسؤولين عن هذه الجحافل وسعى لتوفير الاسلحة والعتاد له وغيرهما من الامكانيات وكان يفاوض بأن جنفله يقوم بالقتال ضد دكر المتهم الثالث ..... وصحت ان هذه الجحافل قد نشئت من قبل المتهم وغيره من مسؤولي النظام السابق لغرض ضرب النسيج الاجتماعي للحد من الشعب الليبي بتأليب مناطق وقبائل ليبية موالية للنظام على المناطق والقبائل المناهضة له وقد كان من نتائج هذه السياسة التي كان احد النشطين على تنفيذها احياء مبادئ قد يعض كانت نابعة بين بعض المناطق اللبية ونشوء مبادرات عديدة سبقت الامة اللبية تعاضتها ردحاً طويلاً من الزمن وذلك بسبب ما احدثه سقوط هذه الجحافل من فئات من المناطق المتأثرة من اعمال قتل وانتقام وتخريب ونهب للأموال الى غير ذلك من الاعمال القذرة على نحو ما حصل في زواجر والزواجر وممراته ..... وصحت ان المتهم كتم وخيفته ورفضه السياسي كان يعلم ان



من شأن هذه السياسة ضرب النسيج الاجتماعي للبيئة اللبية وانها سوف تؤدي الى الفتنة والاختلال الاهلي ومع ذلك فقد اقدم على ارتكاب هذه الجريمة لدوافع سياسية وبالتالي فان هذه التهمة تكون قائمة في حقته وهو ما يوجب ادانتة عنها... وصيت انه عن تهمته تفتت الوحدة الوطنية واتارة الحرب الاهلية المستمرة لهم لكونه قام باعداد المادة الاعلامية المعروفة على الفتن وشها على القنوات الفضائية... فانها ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة المدعو احمد عبد الله بركة الغزوي... الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه كان يعمل مديراً لفرع الان الخارجى ببغداد وأنه يعلم انه تم انشاء جيش والكثري في مقر معهد الفكر الاقصر بالهبة الشرقية من المسؤولين عن هذا الجيش هو المدعو احمد ابو زيد دوده - وأنه كان يتبع الجيش الاكثري في قسم قاص بالاعلام كان دوره فلق الاكاديم والاشاعات وبث الفتنة القبلية وكان هذا القسم يستفيد من المادة الموجودة... بجهان الاس القوي الذي يقدمها يوميا المتهم ابو زيد دوده لابنه (احمد) ليقرأها يوسف شاكير في برنامج (عشم الوطن) ويرفض قادر يوه... حيث كانت تتم الاتصالات الهاتفية من الاستديو في هذه الاتصالات كان يتهم الثوار بالنهب والاختطاف من اجل اتارة الفتنة... وصيت ان هذا الذي ذكره الشاهد يثبت ان المتهم ابو زيد دوده قام بانشاء جيش الكثري في قلع به اينه (احمد) وكان من بين مكونات هذه الجيش قسم الاعلام مهمته نشر الاكاديم حول الثوار والمناطق الساخرة على نظام القذافي وان المتهم كان يزود بعض الاعلاميين امثال يوسف شاكير، ورفض قادر يوه بالاعلانات التي من شأنها اتارة الفتن بين مكونات الشعب وقد كان من شأن هذه الاكاديم والاراجيف التي زود بها المتهم مقدم هذه البرامج قلة الفتن والمنازعات بين القبائل والمناطق اللبية كما دفت هذه الاكاديم الكثير من أبناء المناطق اللبية التي كان يسيطر عليها النظام الى التفرع للقتال ضد عدو القبائل ومناطق مناهضة للنظام وقد اعدت ذلك تزعيمات قبلية للزلف اليلاد تعاني منها نتيجة ما ارتكبه محافل المتطرفين من فحائخ قاتل والنهب والاختطاف... وصيت ان المتهم يحكم وفققته ووضعه السياسي كان يعلم ان من شأن استخدام وسائل الاعلام في نشر الاكاديم ان تخلق فتنة قبلية بين مكونات الامة اللبية وصيت انه مع علمه اقدم على ارتكاب هذا الفعل وبذلك فانه يكون قد تفرغ هذه الجريمة وهو ما يوجب ادانتة عنها... وصيت انه عن تهمته الاتفاق على الموافقة والتعريض على الاختطاف للعارفين المدعورين بالسيون

220

فأنها ثابتة في حق المتهم بوزيد دورده اقد آمن شهادة الحيف عليه (الحسن البوضهير) الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة انه سجن أثناء اعدادات ثورة السابع عشر من فبراير داخل بدروم في فيلا كانت مستخلّة من جهاز الامن الخارجي وقد تعرض في سجنه لشتى انواع التعذيب وتم ابعده او عليه جنسيا بأن ادخل في دبره اثيوب (ب - ب - ار) بعد ان رفض الاستجابة لطلب عناصر جهاز الامن الخارجي التابعين للمتهم الخامس بأن يقوم بمواقفة فتاة مفردة الىه فالتين له (نيكها والا بنيكوك) وادّاف بأنه شاهد عدة سجينات وكان يسمع اصوات مرافقن نتيجة انعقادهم ... كما ان التهمة ثابتة بشهادة المواقف الحسين محمد البوضهير الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة ان ابنه انتقل وادرج بسجن بطريق السوانى تابع لجهاز الامن الخارجي بتاريخ 2011/8/23 عبر ابنه عنه اقتحام السجن من قبل الثوار حيث وجد ابنه معلقا في سقف الحجرة وكان ماريا وورفع اثيوب (ب - ب - ار) في دبره وانه قد وقع واقعة بالاشكاه كما ان ابنه فقد ذكر ريته نتيجة ما تعرض له ... وادّاف الشاهد بأنه عشر في السجن على اثنا عشرة امرأة معجزة كانت أربعة منهن ماريات حيث قام بخلع ملابسهن وستر احداهن وقام الجيران بافكار ملابس للباقيات ... وادّاف الشاهد ان جميع ما يقوم به عناصر جهاز الامن الخارجي كان يعلم وموافقة المتهم بوزيد دورده باعتباره رئيس الجهاز ... وصيت ان ما ورد بالشهادات المذكورة يثبت خلوج المتهم في اعمال انعقاد المحتجزين من المناوئين للنظام حيث كان يعلم بهذه الممارسات القذرة التي كان يقوم بها الموانه ومرفقيه ولم يمنعهم من ذلك بتعليمات واضحة منه وبمعاينة المسؤولين عنها مما يدل على انه كان موافقا على هذه الممارسات ... وصيت ان المتهم كان يعلم بحكم وظيفته ان هذه الاعمال مجرمة فاقونا بل انه يعلم ان مثل هذه الافعال مبنية في القانون الذي على انها من الجرائم ضد الانسانية لما فيها من انتهاك لكرامة الضحايا وهو يعلم بالاشك ان هذه الاعمال قبل ان تكون مجرمة قانونا فهي مجرمة باحكام الشريعة الفراء وصيت ان المتهم مع علمه بكل هذه المقاتل القانونية سمع الموانه بانتهاك ابراض السجناء لدوافع سياسية انتقاما منهم من أسرهم وقبائلهم على غرضهم على النظام وبالتالي فانه يكون شريك في هذه الجريمة بالاتفاق والتدريس وهو ما يوجب ادانة عنها ... وصيت انه عن تهمة احتجاز الا لان من اللبيين وبيع الاثران عن من ثبت بمرارة منهم المسند للمتهم ... فانها ثابتة في حقه أخذ آمن شهادة المدعى طائف جمعه خليفه الراعى الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه طائف بجهاز الامن الخارجي



بمرتبة نقوب وكان مكلفاً بالعمل في السجن التابع للجهاز روان السجن كان يعي بالوقوفين من  
 المتقاسرين اللذين ضبوا من قبل دوريات الأمن الخارجى في قاعات سوق الجمعة وشكروا  
 وتجاوزوا رافقة الى الشخاص اخرون جلبوا ونهبت وملاهم من قبل دوريات الأمن الخارجى  
 كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذت من شهادة الجنى عليه الحسن ابو فهير المسار اليها كما  
 ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذت من شهادة المدعى مختار محمد مصطفى - الذى ذكر في شهادته  
 امام النيابة العامة انه قابله بجهاز الأمن الخارجى وكان عضو اللجنة التحقيق بسجن  
 ابو سليم وقد تولت اللجنة التحقيق على من تبين عليهم من التوار و انتهت اللجنة الى اخلاء  
 سبيل المئات منهم لعدم ثبوتهم لى جرم الا ان هذه القرارات لم تنفذ بسبب اعتراض عدد من  
 المتهمين من بينهم ابو زيد دويره حيث رفضوا الافراج عنهم بدريعة الخون من مودتهم لجهاز القتال  
 وصيت ان هذه الشهادات تثبت ان المتهم كان قاعاً فاعيدوا الى الآلاف من الناس لأسباب  
 سياسية كونهم ينتمون لمناطق تأثرت على نظام القدانى وحقق من تبينته براءته رفضت  
 المتهم الافراج عنهم وصيت ان هذه الجريمة تقوم وتتحقق اركانها متى قام المتهم بأحد الأركان  
 باعذاره حرية أى انسان ولو فرد واحد خارج القانون وجبت ان المتهم يعلم ان القانون  
 يحترم أعتذاره حرية الناس واعتقالهم وجبت ان المتهم مع ذلك اقدم على هذه العمل  
 بأن بعض الادام والتعليقات باعتقاله وجز الكثير من الناس ومنع الافراج عنهم  
 وبذلك فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت  
 انه عن تهمته جلب وترد على المخدرات والهجرة غير الشرعية... فان المحكمة من خلال اطلاعها على  
 ملف الدعوى لم تجد فيه أى دليل يثبت ضلوع المتهم ابو زيد دويره في ارتكاب التائين الجريعتين  
 او لا يوجد دليل على انه مشترك في جلب المخدرات والمؤثرات العقلية او انه امر بترديدها  
 بين عناصر الأمن كما انه لا دليل على انه شارك في جلب وتهجير الاطارقة الى اربابو بالتالى  
 فانه يتعين تأسياسا على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (277/1) من قانون الاجراءات الجنائية  
 التفاء ببرائته منها... وصيت انه عن بقية التهم التى اسندتها النيابة العامة للمتهم  
 الخامس - ابو زيد دويره - في هذه الدعوى او الدعوى رقم 223/723 م 2012 المفرومة لهذه الدعوى  
 فأنه يتأهل المحكمة فيها تبين لها ان بعضها قد تقع درمياً مع التهم التى تناولتها المحكمة  
 في اسبابها وان بعضها قد ارتكبه المتهم في ثورة اجرامية واحدة وتنفيذاً لنزعة اجرامية واحدة  
 مع التهم التى تناولتها بالتالى فان المحكمة تأسياسا على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (276/1)

(222)

من قانون العقوبات هذه الجرائم جريمة واحدة ولتأقبت المتهمة عنها بعقوبة أشد من هذه الجرائم وعلى النحو الوارد بالمنطوق .... وصيت أنه عن العقوبة فإنه لما كانت المتهمة قد ارتكبت كلاً من أكبر الجرائم الخطيرة حيث أمر بقتل المتظاهرين في طرابلس وأصدر التعليمات والأوامر للقوات المسلحة التابعة له بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وعدم الاعتقالات لهذا الغرض وأمر بنشر الموريات وزود عناصرها بالمركبات والأسلحة، وتكون جماعة قبلية من أبناء قبيلته ووزع لها السلاح وحملها على الاشتراك في القتال ضد أبناء المحافظة الناصرة وكان يفاخر بأن جعله يشترك في القتال كما تكون مجموعة ساحة أخرى من مرفئية وزودها بالسلاح والعتاد لقتل الليبيين واشترك في الاعتصام الذي تفر فيه محاصرة المدن الناصرة وقطع المياه والكهرباء والموتى عنها وكان موافقاً على هذه الإجراءات واشترك في اعتصام الآلاف من الليبيين بناء على توجيهاتهم ومقتضى السياسة واعترض على الإفراج عن من برأهم بحان التحقيق وسمح لمرفئية باغتصاب المختطفين في المعتقلات التابعة لجهاز الأمن الخارجي الذي غير ذلك من الجرائم وكل ذلك بقصد الاعتداء على سلامة الشعب انتقاماً منه لخرجه على النقام وكذلك الاعتداء على سلامة الدولة وأمانة النوف والخراب فيها.. وصيت أن ما اقترفته المتهمة من جرائم يدل على خطورتها وضررها للأجرام وأنه لا يتورع عن قتل الناس تبعاً لهواه السياسة ودون أن يقيم وزن أو اعتباراً لمقتضيات الدين والافلاق والوطنية وهي من أسس واجبات الموظف العام وصيت أن المتهمة ارتكبت جرائمها في إطار منهج منظم ومخطط له ووجه هذه الجرائم لطائفة من أبناء الشعب لكونهم غرضاً على النظام للمغالبة بالحكم الرشيد وصيت أن المتهمة كانت عالماً بخطورة أفعالها التي قارفها ومدركاً للناتج التي سون تشتت عندها وكان رافقاً بتحقيق هذه النتائج المعتقلة في قتل الناس ومخترع المدن والانتقاب.. وبالنسبة فإنه لا مندوحة أمام المحكمة والحالة هذه ومبدأ جهاد الاتهام والمادة (28) من قانون العقوبات الامتصاصية المتهمة بالاعتراف تعزيراً وعلى النحو الوارد بالمنطوق ..... وصيت أنه عن الدفع من محامي المتهمة بعدم جواز رفع الدعوى ضد موكله لعدم صدور إذن بذلك من السلطة التشريعية فإنه دفع غير مدع يدلك أن المتهمة أتهمت بارتكاب جرائم قتل المتظاهرين وغيرهما من الجرائم إبان فترة ثورة الباي عشر من فبراير وقد نص القانون 38 لسنة 2012م في شأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية في المادة الثالثة عشر على أنه لا يتوقف رفع الدعوى الجنائية على قيد من يتطلب القانون في مواجهتهم طلباً أو إذنًا... الأمر الذي يتعين معه الالتفات



223

عن هذا الدفع... وعن الدفع من جانب المتهم بعمليات التحقيق مع المتهم لمجوله تحت الاتهام...  
فانه دفع غير سديد لأنه مجرد ادعاء لا دليل عليه وقد استقرت المحكمة العليا على ان الاصل  
ان الادعاء وقع صحيحاً طالبت للقانون وعليه من يدعي انه عمل على خلاف هذا الاصل ان يثبت الدليل  
وهي ان الدفاع لم يبين وجه الاتهام الذي تفرض له المتهم اتناء التحقيق فان دفعه يفتي مجرد  
من الدليل الامر الذي يثبت معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وصحيت انه عن الدفع من جانب  
المتهم بان ما قام به المتهم كانت تنفي للقانون... فانه دفع غير سديد والمحكمة لا توافقت عليه لأنه  
لا يتصور انه يوجد نص في القانون يجيز قتل المتظاهرين وتوجيه الرصاص الى المدنيين منهم مباشرة  
حق لو كانت المتظاهرات بحسب تشريعات النظام غير مرفوعة لأنه لذلك قواعد سلوك  
دولية متعارف عليها للتعامل مع مثل هذه الحالات تبدأ بالتأمر مع قادة المتظاهرين  
لعرفة مطالبهم والتعامل معها وتشجيع الى استعمال الوسائل التي لا تؤدي الى القتل  
مثل قنابل الغاز والمياه الساخنة واللاسنة والرداد الحار الى غير ذلك اما انباء الاور  
بسقت المتظاهرات وتوجيه رصاص الاسلحة تجاه المتظاهرين مباشرة فهو أمر محظور  
كما انه ليس من واجبات المتهم الوظيفية ولا من موجبات القانون التأمر على قطع  
المياه وسبل الحياة على مجموعات سكانية بكاملها ولا تشكيل المجموعات المسلحة  
من المدنيين ودفعهم لقائلة مجموعة سكانية اخرى كونها منالفة للنظام فتقع الفتنة  
بين الناس وصحيت ان الامر كذلك وان المتهم قام بكل هذه الافعال فانه يثبت  
الاتفاقات عن هذا الدفع... وصحيت انه عن الدفع عن الدفع من جانب المتهم بان جهاز  
الامن الخارجي لا علاقة له بقتل المتظاهرين في طرابلس وان ذلك من فعل اللجان  
الثورية... فانه دفع غير سديد ونحو ذلك التأييد بالاوراق الذي أوردته المحكمة  
في محله من الحكم والذي تفتي اليه المحكمة في هذا المقام ما ذكره الشاهد عبد الحميد  
عثمان العالم الموقوف بجهاز الامن الخارجي الذي ذكر بان ادارة العمليات بجهاز  
الامن الخارجي التي كان يترأسها اللواء عبد السلام حموده ومساعد العقيد علي  
الزروق كانا يستقيان تعليماتهما من الوزير به دورده وكانا يوجهان دوريات  
التنفيذ الى اماكن المتظاهرات وكان يتم الطلاف الرصاص على العزل الذين شهد  
هم شخصياً على قتلهم... كما ذكر المتهم الرابع ان جهاز الامن الخارجي كان له دور فعال  
في قمع المتظاهرات حيث اشهر عناصره بقيادةهم لسيارات التندرا... وصحيت ان ذلك

(224)

يثبت قيام المتهم بالارتعاف والتدريس والمساعدة والمطاراة بقتل المتقاعين  
 الامر الذي يتعين معه الارتعاف عن هذا الدفع... وحيت انه عن الدفع من ماضي المتهم بأن  
 ادارة العمليات بجهاز الامن الخارجي أنفعلت عن الجهاز وكانت تتبع الفرقة الامنية العليا...  
 فانه دفع غير صحيح ذلك ان الشهادات قد تواترت على ان ادارة العمليات بجهاز الامن الخارجي  
 لم تتدخل عنه وان المتهم بوزيه دوره كونه رئيس لها هو اللواء عبد السلام محمود ومطالما  
 التعليمات بتسيير الدوريات واذن لها باستخدام سيارات التندرا التي كانت مخزنة ووفر لها  
 السلاح وتوأم آله العديد من الشهود منهم الشاهد عبد الحميد محمد عثمان وهو يوقف بجهاز الامن  
 الخارجي والعقيد نور الدين محمد ميلود وعلى جمعه الزروق والهادي اميرش والمهم شهور  
 هو ابراهيم... وتكون رئيس الادارة خاطب في مرة رئيس الفرقة الامنية مباشرة لا يعني  
 ان هذه الادارة لا تتجمع لأمره واشرف المتهم الخامس رئيس الجهاز الامن يتعين معه دفع  
 هذا الدفع... وحيت انه عن الدفع من ماضي المتهم بأنه لا علاقة لوكلة بموضوع قطع المياه  
 والكهرباء والمؤن على المدن المتأثرة... فانه دفع غير صحيح ذلك ان المتهم كان طرفاً  
 في الاجتماع الذي عقد بتاريخ 31/3/2012م الذي ترأسه معمر القذافي وتقرر فيه ملاحقة المدن  
 وقطع المياه والكهرباء والمؤن عن خارجيهم على شغبهم وقد آله الشاهد ميلود على عيسى  
 عبد الموكب بأنه لو من قوى تحرير مدخر الاجتماع وأنه كان يترأس عمل الكافرين وقد نفذ  
 بالكامل... ومنه ان المتهم يكون مشترك بالارتعاف والتدريس على ارتكاب هذه الجريمة  
 لا سيما وان المتهم يقتر بحضرته الاجتماع ولم يثبت انه اعترض على هذه السياسة الا انه  
 كتم عليها أو تبرأ منها وحيت ان هذا النوع من الاجراءات لتفجير من جرائم الابادة  
 الجماعية لانها تستهدف معاوية عموم السكان بغض النظر عن بريتهم ومدتهم وحيت  
 ان الامر كذلك فانه يتعين الارتعاف عن هذا الدفع... وحيت انه عن الدفع من ماضي  
 المتهم بأنه لا علاقة لوكلة بتشكيل الجناح القبلي سنانه دفع غير صحيح ذلك ان  
 الشهادات تواترت على ان المتهم شكل فجعل من قبيلته الرصيات وشكل مجموعة مساهمة من  
 مدسسين بجهاز الامن الخارجي ووفر لها الاسلحة والعتاد حسب ادلة الشهود الهادي اميرش  
 ورفيع ابونا بيه وعلى جمعه الزروق والبغدادي الحمودي والمبروك محمد المبروك حيت أورد  
 ادعاهم ان المتهم كان يقاغب بأن جعله كان فاعلاً في القتال وحيت ان المحكمة أوردت  
 كل هذه الادلة عند تناولها لهذه القضية وعند سردها لوقائع الدعوى فان هذه القضية



تكون ثابتة في حق الامر الذي يتعين منه الاتفاقات عن هذه الدفوع... وصيت انه عن الدفوع  
 من محامي المتهم بأن موكله لم يزد اية مجموعة بالسلاح... فانه دفع غير مسدود لأن ما ذكره الشاهد  
 على جمعه الزدق من انه شاهد عدست لسيارات تحمل راجعات وعنادية اسلحة علم انها  
 تنتمي للمتهم الخامس وانه نقلها الى منطقة الرعيات بالتحقيق مع محمد الرعيبي وعلى  
 المتقنون... وما ذكره الهادي اميرش من انه بناء على طلب معمر القذافي سلم للمتهم الخامس  
 عتاد كبير راجعات وفخاد خيزان ورشاشات وقوادف وقنابل يدويه لتسليح  
 قبيلة الرعيات... هذه الشهادات وغيرها تثبت قيام المتهم بهذه المجموعة القبلية التي  
 شكلها بالسلاح الامر الذي يتعين منه الاتفاقات عن هذه الدفوع... وعن الدفوع من  
 محامي المتهم بأن قيمة الاتفاقات غير قائمة في حق موكله فانه دفع غير صحيح والمفكرة  
 لا توافق عليه للأدلة التي ساقتها عند تناولها لقيوت هذه القيمة... وصيت ان الرفع  
 لم يأت بأي دليل يدعي ما ذكره الشهود وعجز على ان يقدم فيما بأي قاذح يبررها  
 والتفتي بعبء الانكار والتشكيك وصيت ان المحكمة تفتن هذه الادلة فانه يتعين  
 الاتفاقات عن هذه الدفوع... وصيت انه عن الدفوع من محامي المتهم بأن سلطة التحقيق  
 اشتهت على المتهم وسكنت على المليشيات التي قامت يدهم الدولة والساعات  
 الفوض في البلاد... فانه دفع غير مسدود ولو لزام في السياسة لاشأن للمحكمة به  
 وصيت ان الوقائع التي أسندتها النيابة العامة للمتهم لها اهل ثابتة يا لادراف من احوال  
 شهود الاتبات من رفقاء المتهم نفسه وبالنسبة فان سلطة التحقيق لم تتجن على  
 المتهم كما يعتقد الدفاع الامر الذي يتعين منه الاتفاقات عن هذه القول... وصيت انه عن  
 الدفوع من محامي المتهم بأن الشهود الذين عولت عليهم النيابة العامة في اسناد التهم للمتهم  
 هي شهادت عامفة ومبجلة ولم تسند أي دور للمتهم الخامس... فانه بمرئته  
 غير مسدود لأنه يتأهل الحكمه في هذه الشهادت تبين لها انها شهادت قاطعة  
 تثبت ان المتهم قام بالتحريض على قتل المتقاهرين وانه اشترك في وضع الكفوف  
 وحرك العناصر الامنية القايمة له والمفاهيم الفعلية يسدق المتقاهرين  
 وانه شكل مجموعة مسلحة من ابناء عشيرته وزودها بالسلاح وجتها على القتال  
 وانه اشترك في الاجتماع الذي تقر فيه معار المدن واذن لمقرسيه باقتحام البغداد  
 وصيت ان الدفاع لم يأت بما يدعي هذه الشهادت والتفتي بالتشكيك فيها فانه

226

يتعين معه الاتفاقات على هذا الدفع... وصيت انه على الدفع من حماية المتهم ببيان قرار الاتهام لشيوخ التهم الواردة فيها والتجهيل بالادلة... فانه دفع غير سديد لأن قرار الاتهام أسند للتهمة وهم ووقائع معددة وأورد أدلتها وبالتالي فإنه سيكون في منأى عن ملامته به حماية المتهم الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عنه والحكم على النموالوارد بالمنطوق... ■

⑥ وصيت انه على تهمة الاشتراك بالاتفاق والتعريض والمساعدة في قتل المتظاهرين المنددة للتهمة السادس - ميلاد سالم دمان - فانها ثابتة في حقه اذ من ما ذكره المتهم الثالث في اقواله امام النيابة العامة من انهم عقدوا اجتماع مفرقه مع من المتهمين من بينهم ميلاد دمان قروا فيه نشر انباء البجان والثورية والاهجرة الامنية والعسكرية بالساحة الخفراء للتقدم للمتظاهرين بأي شكل من الاشكال أي بمعنى الحملات النارية للقاهرات... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من اقوال المتهم الثاني امام النيابة العامة من انه مع انه لا يحضر القاهرات في مدينة طرابلس لتقرر انشاء دوريات مشتركة من الاجهزة الامنية برئاسة ميلاد سالم دمان كما تقرر نشر العناصر الثورية والامنية بالساحة الخفراء لمنع المتظاهرين من الوصول اليها والتقدم لهم وان سقوط القتلى يرجع للاستعمال السيئ للسلاح وان القرار يقع بالقاهرات كان قرارهم جميعاً... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من اعترافه من انه تم الاتفاقات بين رؤساء الاجهزة الامنية في الاجتماعات التي عقدت واما والى مفردا هو شخصيا على حشد عناصر البجان الثورية والحرس الشعب والاجهزة الامنية في الساحة الخفراء والتقدم للمتظاهرين ومنهم من الوصول اليها واثقتل المتظاهرين فان نتيجة هذا الاتفاق كما اعترف بأنه المسؤول عن الاجهزة الامنية التي تقدمت للمتظاهرين... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة المدعى على ميلاد البشتي الذي ذكر في شهادته امام النيابة بأنه لما بدأ بادرة الاستخبارات العسكرية وانه شكلت غرفة امنية كان من غرضها نشر كثر انصار النظام في الساحة الخفراء لمنع المتظاهرين من الوصول اليها والتقدم لهم من قبل عناصر الامن ومتطوعي الحرس الشعب والبجان الثورية والحملات الرصاصي التي على المتظاهرين كان يتم بأمر مريحة من المستويات العليا... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة الهادي اميريش الذي ذكر ان غرفة العمليات كانت له دور فاعل في سحق القاهرات التي خرجت يوم 20/2/2011 م حيث كانت العمليات لعناصر الامن مريحة بقتل المتظاهرين لولا انتفاضهم وهو باشر ان الاصابات كان معظمها مباشرة تجاه الرأس والصدر... كما ان التهمة ثابتة في حق



(227)

المتهم أفد أن شهادته الواضحة وفهمه لمحمد صالح بن خمير ومحمد علي بن اسماعيل  
ميت دكتور الاول ان شقيقه (عبد المجيد) قتل يوم 2/2/2011 م بمدينة امانته في رقبته ودكر  
الثاني ان شقيقه (عشام) قتل يوم 2/2/2011 م بمدينة امانته في رأسه بمنطقة  
فشلوم ودكر الثالث ان شقيقه (عبد الباسط) قتل يوم 2/2/2011 م بطرابلس بشارع  
الاستقلال بمدينة امانته في رأسه وقد جمع هؤلاء الشهود ان تقاريرهم المذكورين قتلوا  
من قبل رجال الامن وقائدات السيارات المدنية أثناء فروجهم في سيارات سلمية وانهم  
كانوا عزّل من السلاح... كما ان النجمة ثابتة في حق المتهم أفد أن توأم قتل في سيارات  
طرابلس والى بيد أسم المواطن صالح فليته خلف الله وتنتهي باسم المواطن فرج عبد  
العزيز عبد الله القبيحت رقم (77) كما ان النجمة ثابتة في حق المتهم أفد أن تقارير  
الطب الشرعي الخاصة بالمجف عليهم والتي يظهر منها انهم قتلوا نتيجة امانتهم بأعيرة نارية  
امانتهم من مقاتل من اجسامهم مثل الرأس والطن والرقبة... وصيت ان كل هذه الأدلة  
ثبتت بشكل قاطع ضلوع المتهم بالاتفاق والتعريض والمساعدة في قتل المتقاهرين حيث اشترك  
في الاجتماع المدعوق فيه قمع القاهرات ودمقتها واشترك في اصدار التعليمات للتشكيلات  
المسلحة باطلاق الرصاص على المتقاهرين وكان ايضا قائدا للعناصر الامنية التي تولت  
التفقد للمتقاهرين واطلاق الرصاص عليهم وكان هو من يوجهها ويديرها التعليمات وهو  
ما أدى الى مقتل العشرات منهم... وصيت ان المتهم وهو فاطم من كير يعلم ان الاعضاء على  
المتقاهرين المسمين العزل هو أن مجرمه القانون كما انه يعلم ان من شأن قيادة العناصر  
الامنية وادار التعليمات لها باطلاق الرصاص على المتقاهرين انه سوف يؤدي حتما  
الى قتلهم ويعد ذلك فقد اقدم على اعطاء هذه التعليمات والاوامر وهو يدير على انحاء  
نيته الى قتلهم وصيت ان المتهم فعل ذلك لهدف سياسي بتفقد الاعضاء على سلامة الدولة  
والشعب انتقاما منه لخروجه على النظام... وبذلك فان تهمته التكريب و قتل الناس جرافا  
وتهمته القتل العمد للمتقاهرين تكون ثابتة في حقه وهو يوجب ادانته عنهما... وصيت  
انه من تهمته ترويض الخدشات المسندة للمتهم فانها ثابتة في حقه أفد أن اعترافه  
امام النيابة العامة من انه قام بحلب مودد مخدرة من اسماعيل الكرامي ونسب جهازا  
مكافحة الخدشات بناء على طلب المتهم الثاني عبد الله السنوسي لتفريقها بين العناصر  
التابعة للجهاز... كما ومنهم من المدعو اسماعيل الكرامي تمت قرعة عشيش ليقوم

(228)

بنقلها إلى شخص مقابل تقريره إلى جمهورية تونس.. وأنه في شهر 7 من 2011م كرر  
الطلب للحصول على المولا المندرة إلا أن اسماعيل الكرامي أعلمه بأنه قام بإعدام المولا المندرة  
فأبلغ ذلك للمتهم الثاني عبد الله السنوسي الذي غضب وأخذ يردد عبارة (خيانة.. خيانة)  
وحيت أن هذا الذي اعترف به المتهم يتتبع خلوعه في شرويع المندرات بين عناصر الأجهزة  
الامنية وغيرها من كتائب القذافي وحيت أنه ثبت شرويع هذه المولا على عناصر كتائب القذافي  
باعترافات الشهود على الزبيدي وميلاد الاشيكج ومحمد السيد اللوشه وعفبه بحال القذافي  
الدين اوردت المحكمة مشاهدتهم كماله عند تناولها لذات التهمة المسندة للمتهم الثاني  
وكذلك عند مرورها لوقائع الدعوى.. كما عشر على هذه المولا في اماكن تقرر كمن هذه الكتائب  
وفي جيوب الاسرى حسب القابض من تقارير الخبرة.. وحيت أنه كان من نتائج شرويع  
هذه المندرات والمؤثرات العقلية بين عناصر الأجهزة الامنية والكتائب المسلحة للمتهم فيه  
ارتكاب عناصر هذه الكتائب لفظائع فظيرة من قتل واعتقال عساكر الجناة الدين اوردت  
الحكمة المشرفاتهم سابقا وحيت ان المتهم يعلم بحكم كونه من كبار ضباط الامن ان شرويع  
المندرات والمؤثرات العقلية هو أمر مجرمه القانون ويعاقب عليه بأشد العقوبات  
نظرا لخطورة الآثار المترتبة على هذه الجريمة بالنسبة للأفراد والمجتمع وحيت ان المتهم  
مع علمه بهذه الحقائق اقدم على اقتتراف هذا الفعل وسأله من حيازة وشرويع المندرات  
والمؤثرات العقلية له ولفه سياسة هذه الامة على سلامة الدولة بأشاعة الحرب فيها  
والامته اذ على سلامة الشعب بنشر الرذيلة والقتل والاعتقال بين أفرادها وبالتالي فان  
تهدمت التربة وقتل الناس جزافا وشرويع المندرات تكونان قاتلتان في حقه ولو  
ما يوجب ادانته عنهما... وحيت أنه عن تهمة الاشتراك بالاتفاق على احتيازة المعارفين  
الشميين للمدن القاصرة... فانها ثابتة في حقه اذ من شهادة المدعى بشير محمد التارغي  
الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأن المتهم ميلاد ذات ترأس لجان القبلي على  
الشوار داخل مدينة طرابلس وان القبلي كان يتم باله فلول للفائز بنوة ويدون اذن  
من النيابة العامة واذان بأن لجان التحقيق قد انتهت الى تبرئة المداد كبيرة من المحتجزين  
من بينهم خمسمائة من مدينة ممراتة الا انه تقرر ابقاء عليهم داخل السجن بطلب من المتهمين  
الثاني عبد الله السنوسي والرابع مشورخو والخامس ابو زيد زورده... كما ان التهمة ثابتة  
في حق المتهم اذ من اعترافات المتهم الثاني امام النيابة العامة الذي ذكر فيها بأنهم عقدوا



اجتماع مفروء عدد من المتقنين من بينهم السادس ميلاد سالم دافان - التقوا فيه عام في  
تغيير السجناء المعجزة فيها الشوارصية كانت الخطة تقوم على وضع قنابل موزية  
على سطح السجن وتغييرها ونسبة ذلك لظائرات الدخان وافاد بأن المعجزة من  
من الشوارص كانوا يعدون بالآلاف ... كما ان القيمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة  
الهادي اميرش الذي ذكر بأنه شكلت في طرابلس غرفة فرعية تقف بالقبض على العارفين  
كانت برئاسة ميلاد دافان ... وصيت ان هذه الادلة تثبت ان المتهم كان خالفا في اعتياد  
الآلاف من الناس لأسباب سياسية حيث ترأس لجان القبض واشترك في الاجتماعات  
التي تقر فيها الابقاء على المساجين الذين انتهت لجان التحقيق الى بؤسهم في السجن  
كما اشترك في الاجتماع الذي وضعت فيه الخط لتغيير السجناء والتي كانت تستهدف  
قتل السجناء وهم بالآلاف ... وصيت ان هذه الجريمة تقوم وتتحقق أركانها متى قام المتهم  
او من باعتياد حرية الناس خارج نطاق القانون ويبدون ان يكون هناك أمر من  
سلطة شرعية ... وصيت ان المتهم يحكم كونه خالفا كبيرا في العلم ان القانون  
يحمي اعتياد حرية الناس واعتقالهم بدون سيرر بخلاف الاجراءات التي فعل عليها  
القانون وصيت ان المتهم اقدم على ارتكاب هذه الافعال رغم علمه بمخالفتها للقانون  
فان القيمة تكون ثابتة في حقه وتكون واجب ادائه عنها ... وصيت انه من قيمة الا  
شراك بالالتفاف والتقرير على انتقام ومراقبة السجناء فانها ثابتة في حقه اذ من شهادة  
المجن عليها مريم الابرير شيوب التي ذكرت انها ناشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكانت ترفض  
على المقاهرات ونفذت لاجل المقاهرات عجزت بغير الاستخبارات ثم اقال بسببها غير انه ونتيجة  
لانتقالها بعدة قناة الزيمو تم القبض عليها مجدداً وادعت بسجن عين زارة وتم تحريرها  
من مدينتها وحفظت مع نساء وقتيات جردن من مدينتها ولقرونت هي وباقي المسجونات  
للإعتقال ... وافادت انه كان معها بالاعتقال ضللة عمرها ثلاثة عشر سنة مسجونة مع امها  
وقد تم اعتقالها دافان بأن وضعت زجاجة (بيبيسي) في حمل عفتها وقد علمت انها ابنة المواطن  
(فرح امية) من مدينته ... وافادت بان احد السجناء عملت من احد عناصر كتائب الدفاع  
وان امرأة تم اعتقالها بها زوجها كانت تحيط بالام الاستقلال وان امرأتين من عائلة كودري  
تم طعنهن وقتلنهن وقتلتهن الشهادة شهادتها بان الاعتقال كان منهجاً يتبعه النظام  
للتفاه على الانتفاضة ... وصيت ان المتهم وحسب شهادة الشهود كان يرأس لجان القبض

(230)

على المعارضين وكان عضو الفرقة الامنية العليا وهو ما يعني انه كان على دراية بهذه الممارسات القدر  
التي كانت تعارض ضد السبيلات ولم يتم منعها ومعاينة المسؤولين عنها مما يدل على انه كان موافقاً  
على هذه الممارسات وصيت ان المتهم كان يعلم ان مثل هذه الاعمال مجرمة وانها مبنية في القانون  
الذي الانسان على انها من جرائم الحرب لا فيها من امتحان لكرامة القضاة وصيت ان المتهم مع علمه  
بكل هذه الحقائق القانونية سمح بهذه الممارسات ولم يعمل على منعها بل كان موافقاً عليها  
له دافع سياسية تستهدف الانتقام من أبناء الشعب لخروجه على النظام وبالتالي فان هذه  
السمة تكون ثابتة في محقه وهو ما يوجب ادانتة عنها ..... وصيت انه عن يقينة التهم التي اشدتها  
النيابة العامة للتهمة السادسة ببلاد سالم دامن فانه بتأمل المحكمة فيها تبين لها ان بعضها  
قد تعدد وصفياً مع التهم التي تناولتها المحكمة في اسبابها وان بعضها قد ارتكبه المتهم في ثورة  
اجرامية واحدة مع بقية التهم وبالتالي فان المحكمة تأسياساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/76)  
من قانون العقوبات تعتبر كل هذه الجرائم جريمة واحدة وتعاقب التهم عنها بعقوبة اشد هذه  
الجرائم وهي الاشرار في قتل المتظاهرين وكذا لك جريمة ترديد الجرائم من الحرب  
وعلى التوالي وبالمنفرد ..... وصيت انه تبنت للمحكمة ارتكاب التهم لكل هذه الجرائم وبالتالي  
فانه يتعين تأسياساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/277) من قانون الاجراءات الجنائية  
ادانتة عنها ..... وصيت انه عن العقوبة فانه لما كان المتهم قد ارتكب جرائم خطيرة تعدت  
في قتل المتظاهرين في طريق بلس واشتركت في اعداد التعليمات باطلاق الرصاص على المتظاهرين  
وقام بالقهر على الناس تبعاً لانتماهم الجحوش والسياس واشتركت في دفع الكفاح لتفجير  
السجون وقتل من فيها وشارك في احتجاز حرية الاف من الناس وعمل على ترديد  
الجرائم والمؤثرات العقلية بين عناصر الكنائس لفهم لارتكاب الجرائم وعرض على  
الاغتصاب داخل السجون الى غير ذلك من هذه الجرائم وكل ذلك كان يتعد الاعتماد على  
سلامة أبناء الشعب انتقاماً منه لخروجه على النظام وصيت ان الجرائم التي اقترنها المتهم  
تدل على فطوره الاجرامية ونغمته للاجرام وانه لا يتورع عن قتل الناس تبعاً لهواه  
السياس دون ان يقيم أي اعتبار لمقتضيات الدين والاخلاق والوطنية وصيت ان  
المتهم كان عالماً بخسرة افعاله ومدركاً للذات التي سوف تترتب عنها وكان رافياً  
في تحقيق هذه النتائج القتل في قتل الناس جزافاً وتخريب البلاد عن طريق ترديد  
الجرائم بين عناصر الكنائس والاجهزة الامنية لفهم تحت تأثير هذه الجرائم لارتكاب



(231)

أعمال القتل والاغتصاب وكل ذلك له وافع سياسية وبالتالي فإنه لا مندوحة أمام المحكمة  
والحالة هذه وعملاً بعبود الاتهام والمادة (28) من قانون العقوبات الإمبراقية  
بالإعدام تعزيرياً وعاماً النوا الوارد بالمنطوق ... وصحيت أنه عن الدفع من محامية  
المتهم بيفلان القبط على المتهم لأن من قبض عليه لا يحمل عنة بأسور الفبط التقائي ... فإنه  
دفع غير سديد لأن المتهم قبض عليه من قبل الثوار وقد نص القانون رقم 2012 في  
شأن تقرير بعض الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية على مشروعية الاجراءات التي قام  
بها الثوار من أعمال قبض وتحقيق للموان النظام السابقة واعتبارها ماضية التعقيب التي يعرفها  
في التحقيق معهم بمناوبة ماض الاستدلال المدة من بأسور الفبط التقائي متى اقتضت بها  
الحكمة وصحيت ان الامر كذلك فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفع ... وصحيت أنه عن الدفع بيفلان  
الجبس الاعتيادي للمتهم لتجاوز المدة المنصوص عليها في القانون ... فإنه دفع غير سديد لأنه  
بالنسبة للفترة السابقة على حالة المتهم للنيابة العامة هذه الفترة اعتبرها القانون رقم 2012  
فترة تنظر لا تتقيد بمدة معينة ما بعد حالة المتهم للنيابة العامة فإنه من حق النيابة العامة  
ان تقدم المتهم للمتهم للمحاكمة وهو فالة جبس مهما طال التمدد ما كتمه ... وصحيت أنه فافلا عن  
ذلك فإن الجبس المدعى بيفلان لا اثر له على الادلة التي لم تستمد منه وصحيت ان التهم ثابتة  
في حق المتهم بأدلة لا علاقة لها بحبس المتهم فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفع ... وصحيت أنه  
عن الدفع من محامية المتهم بانتفاء تهمته جلب المذريات والاغتصاب وتشكيل العصابات المسلحة  
بمنزلة ان النيابة مشرتها في قرار الاتهام رغم انها لم تحقق معه بشأنها ... فإنه دفع غير  
سديد لأن التثبيت بأوراق الدعوى ان النيابة العامة حققت مع المتهم في شأن هذه الوقائع  
وواجهته بأدلتها وثبت اقواله بشأنها اقراراً وانكاراً الامر الذي يفيق معه الالتفات  
عن هذا الدفع ... وصحيت أنه عن الدفع من محامية المتهم بانتفاء تهمته عيازة وترويض المذريات  
في حق موكلها ... فإنه دفع غير سديد لأن المتهم اعترف بقيامه بجلب المذريات العقلية من  
المدعى اسماعيل الكرام - لفرض ترويض بها بين عناصر جهاز الامن ... واعتزانه باستلامه  
لنصف قرصة عشيش لكي يسلمها لشخص مقابل تهريبه لتونس ... وصحيت ان هذه الاعتراف  
كان لرسايات حققت ترويض وعيازة المذريات وبالتالي فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفع  
وصحيت أنه عن الدفع من محامية المتهم بعدم ثبوت قتل الملقط الهريش في حق موكلها لأنه كان  
يترجم بوجهات الوظيفية في منظر الامن لأن المقاتلات لم تكن شرعية ومرفوعة ... فإنه غير سديد

(232)

دفع غير سديد لأن قتل المتظاهرين ليس من الوعيات الوظيفية للمتهم وليس من مهام الأمن قتل الناس خوفاً إلى أن حق المتظاهر السلمي من الحقوق الأساسية المكرسة في جميع مواثيق حقوق الإنسان العالمية... وفلاذعن ذلك فإنه حتى لو صح قول الدفاع بأن المتظاهرات لم تكن شرعية فإنه لا يجوز للمتهم وشركائه أن يفعلوا الخطأ وأن يهدروا التعاليم لسف المتظاهرين وتوجيه الرصاص مباشرة لهم ورفض قتلهم لأن هناك قواعد سلوك متعارف عليها في التعامل مع مثل هذه الحالات تبدأ بالكوار مع قادة المتظاهرين والنظر في طلباتهم واستعمال الوسائل التي لا تؤدي إلى القتل... وحيث أن الأمر كذلك وأنه ثبت أن المتهم كان عالماً في قتل العشرات من المتظاهرين السلميين فإن هذه التهمة تكون ثابتة في حقه إلا أنه لا يمكن يتعين معه الاتفاقات عن هذه الدفع... وحيث أنه من باقى دفع حماية المتهم الموضوعية فإن ما أوردته المحكمة من على وأسباب في معرض تهليلها على ثبوت مقارفة المتهم للتهم المسندة إليه يعتبر رد عليها هذه الدفع الأمر الذي يتعين معه الاتفاقات عنها والمحكم على النحو الوارد بالملف...

(7) وحيث أنه عن تهمة التعريض على قتل المتظاهرين المسندة للمتهم السابع محمد أبو القاسم الزوي... فأنها ثابتة في حقه أنه اعترفه بعقد اجتماع بمكتبته ضم عدد من المسؤولين انتهوا فيه إلى إصدار تعليمات فاسدة للأمن العام دون تردد أو إبطاء ضد الشرطة الأهلية، وأن هذا المرفق أُحيل إلى الأمن العام لتدقيقه... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم وهذا من أقوال المتهم الثالث الذي ذكر في أقواله أمام النيابة العامة ظهور الإجماع وأنه قام بأحواله إلى الأمن العام لوضع موقع التدقيق... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحد من اعترافات المتهمين اللذين ذكر أمام النيابة العامة بأن المتهم محمد الزوي... من مجموعهما عدة اجتماعات أمنية... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحد من قائمة قتل المتظاهرات في طرابلس والتي تبأ باسم المواطن صالح فليته قتل الله وتنتهين باسم المواطن فرح محمد والعزير عبد الله المقيد في القائمة تحت رقم (71)... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحد من التقارير الطبية الخاصة بالجنح عليهم اللذين قتلوا في المتظاهرات اندلعت بطنرابلس خلال الفترة من 2011/2/25م وحتى به دية شهر مارس 2011م والتي تشير إلى أنهم قتلوا بأعيرة نارية أحياتهم في مقاتل من أسلحتهم مثل الرأس والصدر واليدين... وحيث أن كل هذه الأدلة يثبت فلوح المتهم في التعريض على قتل المتظاهرات السلمية التي فرغت للمطالبة بالحرية والمحكم الرشيد



(233)

حيث عقد الاجتماعات التي كرسها لهذا الغرض واشتركت في إصدار التعليمات للأجهزة  
اللامنية بقمع المتقاعدين وحيث إن هذه التعليمات التي اشتركت المتهم في إصدارها  
كانت تحثه وسند الأجهزة اللامنية وعناصر البجان التوريه والحرس الشعبي في التقوى  
للمتقاعدين وإطلاق الرصاص عليهم وحيث إن المتهم بحكم وظيفته يعلم أن قمع المتقاعدين  
وإطلاق الرصاص على المتقاعدين السلميين أمر مجرمه القانوني كما أنه كان يعلم أن  
من شأن هذه التعليمات أن تتخذ سنداً لقتل المتقاعدين ويع ذلك فقد أقدم على  
ارتكاب هذا الفعل لدوافع سياسية وبذلك فإنه يكون قد اقترف هذه الجريمة ولو  
بإيجاب أدانته عنها... وحيث أنه عن تهمة الاشتراك في الاجتماع الذي تقر فيه  
مماصرة المدن القاترة وقطع المياه والكهرباء عنها ثابتة في حق المتهم أخذاً من  
اعترافات المتهم الثالث الذي ذكر أن المداينة العامة بأنه بتاريخ 3/3/2011م قد  
اجتمع ترأسه معمر القذافي وعضوه عدد من المتهمين من بينهم محمد الزوي - وقد  
تقرر فيه مماصرة المدن القاترة مثل الزنتان والزاريه وممراته بقطع المياه والكهرباء  
عنها وحرمان سكانها من الرغبات والمؤن وأن هذه التعليمات قد نفذت حيث حرمت  
المدن القاترة وقطعت عنها الرغبات والسلع وقطعت المياه عن ممراته وقطعت  
مرافق الكهرباء... وحيث إن هذا الفعل الذي قام به المتهم المتمثل في اشتراكه في  
الاجتماع الذي تقررت فيه هذه الاجراءات القويقة بجملة شريك في ارتكاب هذه  
الجريمة حيث وقعت هذه الجريمة بناء على هذا الاتفاق الذي اشترك فيه ولم يثبت أنه  
اعترض عليه أو أنه تغير منها وحيث إن المتهم يعلم أن مماصرة المدن وقطع المياه  
والكهرباء عنها وحرمانها من الطعام يمنع وصول المؤن إليها يعتبر أسلوب  
من أساليب العقاب الجماعي للسكان وهو عمل غير قانوني ومجرم قانوناً بل هو منتهى  
القانون الدولي؟ الإنسان يعتبر من جرائم الحرب لما فيه من القضيقة على السكان  
والعقاب الجماعي لهم وحيث أنه مع علم المتهم بكل هذه الحقائق أقدم على ارتكاب هذا  
العمل ووافق عليه لدوافع سياسية تستهدف الانتقام من سكان هذه المدن لخروجها  
عن النقام وبالتالي فإن هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب أدانته  
عنها... وحيث أنه عن تهمة اثاره الحرب الاهلية وتفتيت الوحدة الوطنية المسندة  
للمتهم بكونه قام بإشعال جغل قبلي من بنياد قبيلته... فإنها ثابتة في حقه أخذاً من أقوال

(234)

المتهم الثالث البغدادي المحمدي امام النيابة العامة من ان المتهم محمد الزوي كان من بين المسؤولين الذين كانوا جاعل قبليية ضروري على رغبة - معمر القذافي - حيث شكل جعلت من منطقة الشاطئ وانه اتفق به لاجل توفير الدعم المالي والتسليح لهذا الجعل... كما ان هذه التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة المدعو - هلال المبروك - عبد الرحمن الزوي الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه وردته تعليمات من المدعو محمد الزوي بشأن ازالة كشوفات المتطوعين للفرار عن الوطن فغيره كان هناك عنزرف على هذا الامر من الناس ولم يتطويع الا القليل... ووافاف بأن المدعو على فصيل اين شهودن المؤتمرات بشعبية الشاطئ كانت ترد اليه الكشوفات باسماء المتطوعين من امراء المؤتمرات... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من شهادة المدعو سعد سعيد على سالم الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه امر بكتيبة - 314 - احتياط التابعة لمرتزقة الدفاع الشعبي الشاطئ وانه علم بأن مؤتمر شعبية الشاطئ وامراء المؤتمرات في الشعبية يعدون كشوفات للمتطوعين ثمره للنظام... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذ من اعترافات الثاني الذي ذكر ان محمد الزوي كان يقوم باعتماد الجعافل لافناء الشرعية عليها... وحيث ان هذا الذي ذكره الشهود من المقيمين وغيرهم يثبت ان المتهم كان ظالما في تشكيل الجعافل القبلية من بناء منطقة الشاطئ حيث أصدر التعليمات للمسؤولين المحليين في تلك المنطقة باعداد قوائم المتطوعين واحالتهم اليه وسعى لدى المتهم الثالث في توفير الدعم المالي لهذه المجموعة المسلحة وقام باعتماد الجعافل من اجل اسباغ طابع الشرعية عليها... وحيث ان هذه الجعافل قد انشئت من قبل القذافي وأمره كان حكمه الذي كان المتهم اعملهم وذلك لغرض ضرب النسيج الاجتماعي للشعب الليبي بنأليب مناطق ليبية موالية للنظام على مناطق موالفة له وقد كان من نتائج هذه السياسة التي كانت المتهم احد القائمين على تنفيذها استيقاض عدوات قديمة بين المناطق والقبائل الليبية ونشوء عدوات جديدة لا تزال الالة الليبية تعاني تبعاتها حتى هذا الوقت وذلك بسبب ما ارتكبه متطوعي هذه الجعافل ضد سكان المناطق النائية من نفاق كالقتل والاعتقال ونهب الاموال وتخريبها... وحيث ان المتهم يعلم ان من شأن هذه السياسة ضرب النسيج الاجتماعي للشعب الليبي واحداث حروب واقه تال ذلك بين مكونات الشعب ومع ذلك اقدم على تنفيذ هذه السياسة تفشيع رغبات رأس النظام وله رافع سياسية



(235)

وبذلك فإن هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب إدانته عنها، وحيث أنه  
عن تهمة إهانة أبناء الشعب الليبي المندة للمتهم السابع فإنها ثابتة في حقه أنه من المرافعة  
دام النيابة العامة من أنه لو كان قام بكتابة الكلمة التي ألقاها على مسامع معمر القذافي  
بتاريخ 2 مارس 2011م والتي وصف فيها أبناء الشعب الليبي بالجرذات، وحيث أن  
هذا الفعل الذي اعترف به المتهم يتضمن إزدراء لأبناء الشعب حيث تفرد لدفع سياسة  
نقتهم بوصفهم مثيري فتن، ذلك علنا وفي اقتتال رسمي ودام وسائل الإعلام وبالنسبة  
فإنه يكون قد ارتكب جريمة إهانة أبناء الشعب الليبي وهو ما يوجب إدانته عنها،  
وحيث أنه عن بقية التهم التي استندت إليها النيابة العامة للمتهم والتي لم تتناولها المحكمة  
في أسبابها فإنه يتأمل المحكمة في هذه التهم تبين لها أن المتهم ارتكبها في ثورة إجرامية  
واحدة مع التهم التي تناولتها المحكمة في عدديتها، وبالنسبة فإنه يعفى عملاً بحكم المادة  
(2/76) من قانون العقوبات معاقبة المتهم عنها جميعاً باعتبار الجريمة (الاشذو) هي  
جريمة القتل المتعمد على قتل المستقلين أو إنشاء الجماعات القبلية، وحيث أنه ثبت للمحكمة  
ارتكاب المتهم للمتهم المندة إليه على التوالي، وعمته المحكمة تفصيلاً في أسبابها وبالنسبة  
فإنه يعفى تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/277) من قانون الإجراءات  
الجنائية إدانته عنها وعلى التوالي وبالمعزوق، وحيث أنه عن العقوبة فإنه وإن  
كانت الجرائم التي ارتكبها المتهم هي جرائم خطيرة إلا أنه لما كان المتهم رجل كبير السن فهو  
في مقتبل العقد السابع من عمره صعباً يبين من تاريخ ميلاده المدون بمحاضر التحقيق  
كما أنه ليس من ذوي السوابق الجنائية وأنه لم يرتكب عدداً كبيراً من الجرائم ولم يمارس  
أعمال القتل بصورة مباشرة كما فعل غيره ولما كانت العقوبة تستهدف الإصلاح الجنائي وليس  
الانتقام منه ورأفة بالمتهم ومن أجل هذه فرقة في العفو عنه في إطار المصالحة الوطنية المنشودة  
فإن المحكمة تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم (29) من قانون العقوبات تستبدل عقوبة  
الاعدام المقررة للجرائم المرتكبة من المتهم بعقوبة السجن المؤبد، وحيث أن المحكمة ترى  
أن القانون لا يمنع من انزال العقوبة مرة أخرى إذا توفرت ذات الظروف المنصوص  
عليها في النقرة الأولى من المادة (29) من قانون العقوبات فالفترة الأخيرة من ذات  
المادة تميز للقاضي في مواد الجنايات والجنح إذا توفرت الظروف المذكورة أن ينزل بالعقوبة  
التي نعت الحاد الأدنى، وحيث أنه وبحسب مفهوم المخالفة للمادة (21) من قانون العقوبات

236

فإن المدعى الادنى لعقوبة السجن المؤبد هو ست عشرة عاماً وحيت أن الفترة الأخيرة من المادة (29) من قانون العقوبات تميز كما سلف القول بانزال العقوبة الى نصف المدعى الادنى وهو ما يعنى أن المسألة جوازية وأنه للمحكمة أن تنقض بالمدعى الادنى أو أكثر والمقرر عليها تنطوي على نزاع بالاعتوبة الى اقل من نصف المدعى الادنى... وحيت أن المصلحة لك فإن المحكمة تأسياساً على جميع ما سبق تنقض بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة اثنا عشرة عاماً وصداقاً منه من حقوقه المدنية صواباً نادماً عملاً بحكم المادة (34) من قانون العقوبات وعلى النحو الوارد بالمنطوق... وحيت أنه عن الدفع من محام المتهم بعدم جواز رفع الدعوى عنه لعدم موافقة ذلك من السلطة التشريعية باعتباره كان رئيساً للسلطة التشريعية... فإنه دفع غير صواب والمصلحة لا توافق عليه لأن المتهم السابع اتهم بارتكاب جرائم ضد ثورة السابع عشر من فبراير وقد نص القانون رقم 88 لسنة 2012 في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بالرحلة الانتقالية في المادة الثالثة عشر على أنه لا يتوقف رفع الدعوى الجنائية على قيدته من يطلب القانون في مواجهة المتهم طلباً أو اذن... وحيت أنه فضلاً عن ذلك فإن جميع مؤسسات النقام السابقة والتي من بينها مؤتمر الشعب العام قد فلتت ونزعت عنها الشرعية بمرجع نصي المادتين (34 و 35) من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/8/2011 الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيت أنه عن الدفع من محام المتهم بطلان التحقيق مع المتهم لأنه حقق معه بدلاً... فإنه دفع غير صواب لأن القانون انطأ بالنيابة العامة الوقتاً من بالتحقيق في الجرائم ولها في ذلك ان تحد المكان والزمان الخاصين بوجوب التحقيق مع المتهم دون أن قيد فاعلم ان تحقق مع المتهم داخل اطار مرجع سراباً النيابة كما لها ان تحقق معه مباحاً او صائباً ولها ان تحجب التحقيق معه في جلسة واحدة ولو استمر معها الامر الى ساعة متأخرة من الليل ولها ان تحقق مع المتهم في جلسة واحدة او جلسات متعددة والقانون في هذا الشأن لم يلزمها بقاعدة معينة الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيت أنه عن الدفع من محام المتهم بطلان حبس المتهم لأن النيابة العامة أفرجت على المتهم فراجا صواباً على الوجه وحققت معه... فإنه كسابقه غير صواب لأن القانون لا يلزم النيابة العامة بضرورة افلاء سبيل المتهم اذا ما تبين لها تجاوز مدة حبسه المدة المنصوص عليها في القانون لأن ذلك امر غير ملزم ويؤدي الى افلات الجناة عن ذبقة العدالة رغم أنهم متهمون بجنايات خطيرة وانما يخفي ما في ذلك ان تقع الاجراء بالنيابة على المتهم بأنه مخرج عنه بقوة القانون وان التحقيق معه يتم في حالة افرأج... وحيت أنه فضلاً عن ذلك فإن بطلان الحبس لا يؤثر



(237)

في صحة الأدلة التي لم تستمد من فترة الحبس المدعى بظلاله وصيت ان التهم المسندة للتهمة ثابتة بشهادة الشهود واعترافات المتهمين وهي أدلة صحيحة تغطي لها المحكمة فانه يتعين معه رفض هذا الدفع... وصيت انه في الدفع من فريق الدفاع على التهم بعد م تبوت التهم المسندة للتهمة فانه دفع غير مسدود لأن ما اردته المحكمة في ميثاق حكما في عرضة ليها على تبوت مقارفة التهم المسندة اليه يكفي للرد على هذا الدفع بجميع وجوده الامر الذي يتعين معه الالتفات منه...

(8) - وصيت انه عن تهمة تهمة تشكيل وتجهيز الجمافل القبلية المسندة للتهمة الثاني (محمد منصور الشريف) فانها ثابتة في محقه اعدا من شهادة - الهدية احمد الدردار - الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه كان يشغل وظيفة مدير مكتب جمعية الدعوة الاسلاميه بنيامى وانه يعلم ان التهم - محمد الشريف - شكل جحفا في منطقة النواحي الاربعه... كما ان التهمة ثابتة في حق التهم اعدا من شهادة الدعوة - الهادي أميرش - الذي ذكر في قوله امام النيابة العامة بأن التهم - محمد الشريف - كان رئيسا لما يعرف بالقيادة الشعبية للنواحي الاربعه وانه قام بالاجتماع بالقبائل لتعشيه افرادها... كما ان التهمة ثابتة في حق التهم اعدا من شهادة المدعو صالح جابر الزايد - الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه كان يشغل وظيفة أمين شؤون المؤتمرات بجنازة ومضابا للقيادة الشعبية للنواحي الاربعه وانه محمد الشريف كان اميناً للقيادة وانه عمدة اجتماعات للقيادة الشعبية النواحي الاربعه وقام بإمالة التوائم المتعلقة بطلب الرضيه والرئاسة الى الجهات المختصة لهذه الرئاسة والفاثر... كما ان التهمة ثابتة في محقه اعدا من قوله التهم الثالث الذي ذكر بأن محمد الشريف شكل جحفا قبلياً في منطقة النواحي الاربعه وانه اتفق به وطلب منه تزويد هذا الجحفل بالامكانيات كما طلب منه الانتماء بالتهمة الرابع - منصور هو لالحول على الرئاسة والفاثر للجحفل... وصيت ان هذا الذي ذكره الشهود يثبت ان التهم - محمد الشريف - كان فالعاف تشكيل جحفل قبلي من ابناء منطقته النواحي الاربعه حيث عمدة الاجتماعات لتشكليه وعرض على تشيد ابناء المنطقة لهذا الغرض وسعى لدى المسؤولين لطلب الرئاسة والفاثر والاموال لهذا الجحفل... وصيت ان هذه البدائل كما سبق القول قد انشئت من قبل القذافي وأمر كان يحسه الذي كان التهم اعداهم وذلك لفرض حزب النسيج الاجتماعي للشعب الليبي بتأليب المناطق والقبائل

(238)

البيئة المحلية للنظام على المناطق والمناطق المتأثرة له وقد كان من نتائج هذه السياسة التي كانت المتهم احد القاتلين على تنفيذها والدعوى لها استيفاء عدوات قديمة كانت نائمة بين بعض المناطق المحلية ونشوء عدوات جديدة لا تزال الامة المحلية تعاني من تبعاتها حتى هذا الوقت بسبب ما اتركه المتقويعين في هذه الجحافل من فئات ضحايا المدن والمناطق المتأثرة من اعمال قتل للذين وقتلوا ونهبوا وتخريب للأموال... وحيث ان المتهم يعلم بحكم تعليمه ووظيفته وترأسه المؤسسة الدينية ان من شأن تشكيل هذه الجحافل اعداء الفتى في البلاد وفرض الانسحاب الاجتماعي وانه سوف يحدث اقتتال وحروب اهلية بين مكونات الامة المحلية وسيادة روح الكراهية والانتقام بينها... كما انه يعلم بحكم وضعه المشار اليه ان هذا الفعل محرم شرعاً لما فيه من تأليب الناس بعضهم على بعض وانه يحرم قانوناً ومع ذلك اقدم على ارتكابه له واقع سياسي مردداً ولائه للرئيس للنظام دون ان يحكم عقله ودينه وعلمه وبذلك فانه يكون قد ارتكب جريمة التخريب وتلك جريمة اثاره الحرب الاهلية وتفتيت الوحدة الوطنية المستدين اليه ولتوابعيه اذ انته عنهما... وحيث انه عن تهمه جلب المرتزقة المسلحة للمتهم ناهي ثابتة في حقه اعداً من شهادة - العديد من الدردار - الذي ذكر امام النيابة العامة بأنه كان يشغل وظيفة مدير مكتب جمعية الدعوة الاسلاميه بنياى وان المتهم محمد الشريف - قام بالاشتراك مع المدعى عبد الله منصور - بجلب المرتزقة وانه كان يتواصل مع المدعى (صبرى شادى) مدير شركة الخطوط افريقية لنقل المرتزقة... كما انه وفر للمدعى عبد الله منصور - مكتب بمقر الجمعية ومكان لمساعدته في هذه العمليات... وحيث ان ما ذكره الشاهد يثبت ان المتهم محمد الشريف كان شريكاً في عمليات جلب المرتزقة وانه قام بمساعدة المدعى عبد الله منصور في جلب هؤلاء المرتزقة حيث وفر له مكاتب لاجراء الاتصالات لتنفيذ هذا العمل... كما انه سافر موقفي جمعية الدعوة الاسلاميه بالدول التي كان يجلب منها المرتزقة وطلب منهم استقلال علاقاتهم في جلب المرتزقة ونقل به مدير شركة الخطوط افريقية لتجهيز رحلات قامة لجلب هؤلاء المرتزقة وكل هذه الاعمال تجعله شريكاً في ارتكاب هذه الجريمة لما هو مقرر من ان الاشتراك في الجريمة وفقاً للمادة (150) من قانون العقوبات يتحقق بالتقاضي أو الاتفاق مع الغير على ارتكاب الجريمة أو المساعدة على ارتكابها أو تأملها وهو والدته المحكمة العليا في الظن الجنائي رقم 32 ك 32 ق والظن الجنائي رقم 43 ك 29 ق... وحيث ان المرتزقة الذين ساعد المتهم في جلبهم قد اشتركوا في عمليات قتالية عربية في الجبهات



(239)

المختلفة بالجلد الغروي وممراتة صلب القابضة من اقوال العديد من المتهمين وغيرهم من الشهود  
والمرتزقة الافارقة انفسهم والتي اوردت المحكمة بما فيها عند سردها لوقائع الدوى وفي  
مواقع اخرى من الحكم في معرض تناولها لهذه التهمة في حق المتهمين الثاني والرابع  
وغيرهما. وحيث ان المتهم يعلم بحكم وظيفته ووضعه السياسي ان الاستانة بعنا صر  
مسألة اجنبية وجلبهم للماربة ابتداء الشعب الليبي فوق كونه سلوك مستهين اخلاقيا  
ولا يتسم بالوطنية لئلا يعمل مجرم قاتلنا حيث تحضر التانوث الليبي الاستانة بقوات  
مسألة اجنبية ايا كان مسماها وحيث ان المتهم مع علمه بهذه الحقائق اقدم على ارتكاب  
هذا الفعل وحيث ان هؤلاء المرتزقة قد قاموا بتفقد المدن النائرة وقتل الثوار الليبيين  
وغيرهم من السكان وبما لا يأتى فان المتهم بقيامه بالمساعدة في جلب هؤلاء المرتزقة يكون  
قد اشترك في جريمة الضرب وقتل الناس جزافا وهو ما يوجب ادانة عنفا...  
= وحيث انه عن تهمة الاشتراك في عمليات الهجرة غير الشرعية المسندة للمتهم الثامن  
فانها ثابتة في حقه اذ ان شهادة السيد الدردار الذي ذكر في شهادته بأن  
المدعو (عمار الافخر) مدير مكتب المتهم محمد الشريف قام باستدعائه وعند ما حضر التقى  
بالمتهم محمد الشريف في مكتبه وكان بعينته المدعو عبد الله منصور وقد قلب منه  
المتهم محمد الشريف ان يوفر له رقم هاتف الصغير الليبي في النيجر المدعو سليمان الحمد موسى  
وهو من قبائل الطوارق وكان هدف الاجتماع هو التنسيق لجلب مرتزقة افارقة من  
الطوارق واخاف بأن محمد الشريف عمل على الدفع بموجبات الهجرة غير الشرعية الى  
اوربا من اجل اللفظ عليها... كما ان التهمة ثابتة بشهادة الشاهد منتج ابو عاتشة  
الذي ذكر بأنه كان يشغل وظيفته مدير مكتب جمعية الدعوة الاسلامية بالسنغال  
وانه حضر اجتماع عمده الثامن والمدعو عبد الله منصور وطرح فيه تفسير الافارقة الموجودين  
في ليبيا وتوجيههم الى ايطاليا واوربا من اجل اللفظ عليها بسبب دعمها للمجلس  
الانتقالي الليبي... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ ان اقوال المتهم الثاني  
من ان عمليات الهجرة غير الشرعية كانت تتم بناء على تعليمات معمر القذافي ويقوم بالاشرف  
عليها عبد الله منصور ولعدم معرفه لهذا الاخير بالافارقة فقد استغاث بالمتهم محمد الشريف  
كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ ان شهادة القابضة منعت محمد عيسى والقابضة  
آحمد محمد اللعين ذكر بأن جرافتين تم تعبئتهما بالافارقة بهيئة طرابلس ونظرا لكمولة

(240)

الزائدة انقلبتا مما أدت موت محمد أكبر من الافارقة... وصيت ان هذه التي ذكره الشهود ثبتت ان المتهم محمد الشريف كان شريكاً في عمليات الهجرة غير الشرعية حيث ساعد في جلب الافارقة من افل واخلج وقد الاجتماعات واجرى الاتصالات التي تم بموجبها تسييق وتنظيم هذه العملية وكان ذلك لغرض سياسية هي الخاف الفر بار الدول الادوية معاقبة لها على دعمها للثورة اللبية ومن اجل دعمها لتغيير موقفها وقد نتج عن هذه السياسة موت المئات من الافارقة صبا ذكر الشهود وصيت القابيت بمقتار غير القاب للشرع الكافة بالاجن عليهم المرفقة يعلف الدعوى والتي يقدر منها انهم ماتوا غرقاً... وصيت ان المتهم يعلم علم اليقين بحكم وفيلته السياسية ان اعمال الهجرة غير الشرعية هي اعمال مجرمة قانوناً بحكم التشريعات الوطنية والدولية وانها تعتبر من الجرائم المعروفة دولياً ويعد ذلك فقد اقدم على ارتكاب هذه الفعل وسفاهة ونسقت فيه مع الموظفين التابعين له يدول المصدر وبالتالي فانه يكون قد ارتكب هذه الجريمة وهو ما يوجب ادانتة عنها... وصيت انه عن لقة بتدبيره المال العام المسند للمتهم الثامن فانها ثابتة في مئة ألفاً من شهادة الشهود... العديد احمد الدار وسناح ابوعاشه ونوري عمرو وظارق محمد بيريد... اللذين اكررا في شهادتهم دعم النيابة العامة بأنهم يعملون بجمعية الدعوة الاسلامية التي يترأسها محمد الشريف... وانهم يعلمون بأن المتهم كان يدفع الاموال لوكالات الاعلامية والاعلاميين لتثوية ثورة السابع عشر من فبراير حيث اعطى تقليات برف مبلغ ستة وخمسون الف دولار للمدعو محي الدين عوض صالح... من اجل التأثير على الحكومة الاميركية لتغيير موقفها من ما يجري في ليبيا... ومبلغ نصف مليون دولار الى المدعو محمد البشاري مفوض الجنسية ومبلغ فمسة ائة دينار للمدعو خالد تشوش كما قام بتحويل مبالغ مالية اخرى لشركة تابعة لجمعية الدعوة الاسلامية بأندونيسيا ودول مبالغ مالية لعمالة جمعية الدعوة يدول اللوف مثل الذي جرو والى وبوركينا فاسو والسفال... وصيت ان ما ذكره الشهود يقين قيام المتهم بتدبيره المال العام حيث اعطى الاموال لبعض الاعلاميين من اجل تثوية الثورة اللبية والتأثير على المسؤولين الاطباء... وصيت ان هذه السلوك من المتهم الحق فراجعتا بالمال العام على النواحيين بتقدير الخيرة المالية المدعو في الدعوى والفيت تحت رخم 2012 م والدعوى انتهت فيه الخيران الى ان جميع عمليات الكرف التي تمت من المقيمين ومن بينهم محمد الشريف كانت بالثالثة للنظام المالي للدولة كما ورد بالتقرير ان بعض اوجه



(241)

التي قام بها - محمد الشريفة - غير معروفة. وحيث ان الوقت العام لا يجوز له ان يعرف المال الا في الاغراض التي حددها القانون ووفقا للضوابط والاحكام المحددة بالنظام المالي للدولة ولا يجوز له صرف هذه الاموال الاغراض غير شرعية لا تحت رعاية البلاد وحيث ان المتهم قد تنكب لهذا الطريق وقام بصرف الاموال العامة التي كانت بعهدته وتمت معرفته لاغراض غير شرعية حيث اعطى تعليمات يعرفها على اشخاص اجانب وبخلاف الطريقة التي نص عليها القانون وبالتالي فان جريمة تبديد اموال العام تكون قائمة في هذه الحالة وبما يجب ادانتها عنها. وحيث انه عن بقية التهم الممنوعة للمتهم بما سبق ثابته بناء على المحكمة فيها تبين لها ان منها ما تقدم وصفيا مع التهم التي تناولتها المحكمة في اسبابها وان البعض الاخر اتركبه المتهم مع بقية الجرائم التي تناولتها المحكمة في حيثياتها في ثورة ابرامية رادعة وبالتالي فانه يتعين تأسيسا على جميع ما سبق وعملنا بحكم المادة (21/76) من قانون العقوبات اعتبارا لكل هذه الجرائم جريمة واحدة والتهم عنها بعقوبة أشد من الجرائم. وحيث انه ثبت لهذه المحكمة أو تكافؤ التهم لكل هذه الجرائم على التوالي تناولتها تفصيلا في اسبابها وبالتالي فانه يتعين تأسيسا على جميع ما سبق وعملنا بحكم المادة (21/76) من قانون العقوبات الجنائية ادانتها عنها وعلى التوالي بالملفوظات. وحيث انه عن العقوبة فانه وان كانت الجرائم التي اتركبها المتهم هي جرائم ففيرة الا انه وكونه رجل كبير في السن فهو على اعتاب العقد الثامن من عمره مما يدين من تاريخ ميلاده المدون بموافقة التفتيش وانه ليس من ذوي السوابق الجنائية وان دوره في الجرائم التي اتركبها هو المساعدة الادارية والاتفاق والتخريف. ولما كانت العقوبة تستهدف الزجر والعلاج الجاني وليس الانتقام منه وحيث انه رافعة بالتهمة ومن أجل مدحه فرصة في العفو عنه في إطار الحماية الوطنية المنشورة فان المحكمة تأسيسا على ما سبق وعملنا بحكم المادة (21/29) من قانون العقوبات تستبدل العقوبة الامداد المقررة للجرائم المرتكبة من المتهم بعقوبة السجن المؤبد. وحيث ان المحكمة ترى ان القانون لا يمنع من انزال العقوبة مرة اخرى اذا توفرت ذات الظروف المنصوص عليها في الفترة الاولى من المادة (21) من قانون العقوبات لان الفترة الاخير من ذات المادة تميز للقاضي في مواد الجنايات والجنح اذا توفرت الظروف المذكورة ان ينزل بالعقوبة الى نصف الحد الادنى. وحيث انه ونحسب مفهوم المخالفة للعادة (21) من قانون العقوبات فان الحد الادنى لعقوبة السجن المؤبد

(242)

ثوبت عشرة عاماً وصيت ان الفترة الاخيرة من المادة (29) من قانون العقوبات تجزئ كما  
سلف القول لانزال العقوبة الى نصف الحد الأدنى وهو ما يعني ان المسألة جوهرية وأنه  
للمحكمة ان تقضي بالحد الأدنى أو أكثر والمخوّر عليها فتطالوا لنزول بالعقوبة الى اقل من  
نصف الحد الأدنى. وصيت ان الربو كذلك فان المحكمة تأسيساً على جميع ما سبق تنصت  
بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة اثنا عشرة عاماً وصرمانه من حقوقه المدنية حرماناً دائماً عملاً  
بحكم المادة (34) من قانون العقوبات. وصيت ان العقوبات البدنية لا تجب العقوبات  
المالية وصيت انه ثبت قيام المتهم بهد رآمول فائقة وبالقاي فانه يتعين تأسيساً على ما سبق  
وعملاً بحكم المادة التاسعة من قانون الجرائم والاقتفا ديه رقم 2 لسنة 79 م المستبدلة بالقانون  
رقم 14 لسنة 2001 م لغريم المتهم بمبلغ خمسين الف دينار والزوجه بتقويض الخزانة العامة  
عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة قرين اسمه بتقرير الخبرة رقم 38 كج 2012 م وعلى النحو الوارد  
بالملحوظات. وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بطلان اجراءات التحقيق لأن النيابة  
العامة استعفت للمتهم كشاهد ثم نهته الى انه متهم وواجهته بعدة تهم دون ان تنبئه الى  
تحليله من يمينه. فانه دفع غير سديد وليس من شأنه ان يفتح في اجراءات التحقيق / أنه  
ليس اجراءاً جوهرياً وليس من شأنه ان يمس بحقوق المتهم ويكفي ان تنبئه النيابة العامة  
المتهم الى انه متهم لادها بتهمة معينة والتفتيح بها وتثبت ردوده عنها الامر الذي يتعين معه  
الاتفات عن هذا الدفع. وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بطلان عيب موكله لأن  
النيابة العامة لم تحقق معه الا بعد سنة من تاريخ القبض عليه. فانه دفع غير سديد  
لأن القانون رقم 38 كج 2012 م في شأن تقرير بعض الامام الخاصة بالمرحلة الانتقالية المتبطل  
فترة عيس احوال النظام السابقة على اقالته للنيابة العامة فترة تحفظ لا تتقيده بعدة معينة  
ويكفي النيابة العامة ان تصحح الرفع القانوني بالافراج عن المتهم وتنبئه الى ان التحقيق  
معه يتم معه وهو من مالة أفراج. ونفلا عن ذلك فانه من الجمع عليه حكماً وعملاً ان الحبس  
المدى بطلانه لا أثر له على الادلة التي لم تستمد منه الامر الذي يتعين معه الاتفات  
عن هذا الدفع. وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بطلان التحقيق مع المتهم لأنه تم  
يدون مخوّر بحايه. فانه دفع غير سديد لأنه لم يجبت ان المتهم أبلغ النيابة عن أسم بحايه  
وطلب مخوّر وان النيابة العامة لم تستجب لطلبه. وصيت ان المادة (106) من قانون  
الاجراءات الجنائية أوجبت على المتهم ان يخبر النيابة بأسم بحايه وبالقاي فانه يتعين الاتفات



(243)

عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من محام المتهم بيفلان ضبط المستندات لعدم تحريرها  
فانه دفع غير سديد لأن الدفع به لم يبين المستندات التي تشهد على موكله ولم تحررها  
النيابة أو أنها تمكنت عليها بصورة غير صحيحة قد دفعه مبهم الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن  
هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من محام المتهم بمخالفة أمر الإحالة لمبدأ المشروعية  
وصيت أو ردتني بعبارة (جماعات قبلية مسلحة) وعبارة (سلطنة أبناء الشعب) رغم أن  
المادتين (200 و206) من قانون العقوبات لم يرد فيهما المادتين العبارتين... فانه دفع غير سديد لأنه  
بتأمل المحكمة في متن المادتين (202 و206) من قانون العقوبات تبين لها ورود  
العبارات التي أشار إليها الدفاع فيها وكذلك في متن المادة (201) ولا عزم  
على سلطة التفتيت ان هي أشتقت تفسيراً بحت في المعنى للتعبيرات أو المصطلحات  
الواردة في النص الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع  
من محام المتهم بانتفاء جريمة جلب المرتزقة في وقت موكله لأنه لم يقترب أي عمل  
به قل في تكوين الركن المادي لهذه الجريمة... فانه دفع غير سديد ذلك انه ثبت  
من الأدلة التي ساقها الحكم عند تناولها هذه التهمة ان المتهم اتفق مع المدعى عبد الله  
منصور على جلب المرتزقة وأنه كان يتواصل مع الشاهد المديت الدزار الذي كان  
يشغل وظيفة مدير مكتب جمعية الدعوة بنيامي لهذا الغرض وأنه اتفق مع رئيس شركة  
الخطوط الأفريقية لتسيير رحلات قاعة لجلب المرتزقة الى ليبيا وأنه وفر مكتب  
وسيارات للمدعى عبد الله منصور لكي يمارس نشاطه في جلب المرتزقة وصيت ان  
المتهم لم يقدم أي دليل يبرهن هذه الأدلة وإنما اتفق بانكارها وتبريرها بما  
لا يصلح لردّها وصيت ان هذه الأدلة تثبت وقوع المتهم في هذه الجريمة لأن  
فان قام به يعتبر من أعمال المساعدة على ارتكاب الجريمة والتي سهلت ارتكابها وأتمامها  
وصيت انه ثبت للمحكمة ان هؤلاء المرتزقة دخلوا الى ليبيا وتم الزج بهم في جبهات القتال  
وبالتالي فان المتهم يكون شريكاً في ارتكاب جريمة التخريب وقتل الناس جزأاً من خلال  
قيامه بالمساعدة في أعمال جلب المرتزقة الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذا الدفع...  
وصيت انه عن الدفع من محام المتهم بانتفاء جريمة تفكيك الوحدة الوطنية لأنه لم يثبت  
قيامه بتشكيل أية جماعة مسلحة... فانه دفع غير سديد لأنه ثبت من الأدلة ان أوردتها  
الحكمة عند تناولها هذه التهمة ان المتهم شكل جندل قبلي بمذقته النواحي الأربعة

(244)

وأنه نظم اجتماعات لتعشيد الناس لهذا الغرض وأنه أحال توائم الأسلحة والمعدات التي يحتاجها الجبل وأنه سعى لدى المتهم الرابع في توفير الأسلحة لجبل النواحي الأربعة وحيث أن المتهم لم يقدم أي دليل يدعم الادعاءات وحيت أن تعشيد وتنظيم الناس في مجموعات مساهمة للقتال مع النقام ضد المناطف التائرة عليه هذا العمل يجعل المتهم مرتكب جريمة تفتيت الوحدة الوطنية وإثارة الحرب الأهلية الأمر الذي يثبته معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من محامي المتهم بعدم وجود اتفاق جنائي بين المتهم وغيره على ارتكاب جريمة... فإنه دفع غير سديد لأن الاتفاق الجنائي تدل عليه إمارات وشواهد وتوليس اتفاق مكتوب ولا شك أن قيام المتهم بعقد الاعتقالات لغرض جلب المرتزقة وجلب الانفارقة لترصيلهم إلى أوروبا، وعقد الاجتماعات لتعشيد الناس في مجموعة مساهمة للقتال والذي لدى المتهمين الثالث والرابع من أجل توفير الأسلحة والأموال والمعدات لمجموعة المساهمة، وتوفير المكاتب والسيارات للمجموعة اللذين ليسهل عليه مهمته في تعشيد المرتزقة كل ذلك يدل على حصول اتفاق جنائي بينه وبين هؤلاء الأشخاص اللذين اشتركوا في ارتكاب هذه الجرائم الأمر الذي يثبته معه الاتفاقات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدنو بأن جمعية الدعوة الإسلامية جمعية خافعة ولا تخضع للقانون المالي للدولة وإن أموالها ليست أموالاً عامة... فإنه دفع غير سديد ذلك أن المادة الثامنة من قانون الجرائم الاقتصادية ديه رقم 2 ك 79 م تحت مراعاة على اعتبار الجمعية العامة من ضمن الجهات الخاضعة لإحكام القانون... كما أن المادة الرابعة من قانون انشاء الجمعية رقم 8 ك 72 م تحت على فروع حساباتها لمراجعة ديوان الحماينة وحيث أن هذه النصوص تثبت أن أموال جمعية الدعوة الإسلامية تعتبر من الأموال العامة التي تخضع لحماية قانون الجرائم الاقتصادية ديه وبالتالي فإنه يثبته الاتفاقات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من محامي المتهم ببيان تقرير الخيرة رقم 8 ك 2012 م المعد في الدعوى لعدم إعلان المتهم بموعد الخيرة... فإنه دفع غير سديد والحكمة لا توافق عليه ذلك لأن وجود حضور الخيرة لعملية الخيرة إنما ذلك شرطاً للجنة الخيرة في المنازعات والعمادى المدنية أو الإدارية فبقا لإحكام قانون الرافعات أما في إطار الدعوى العمومية فإنه يجوز لسلسلة التحقيقات وحتى المحكمة أن تأمر بابتداء في غير بعض المستندات المالية والفاخر والسجلات للتحقق من أوجه الفرق وبين مطابقتها للنظام المالي للدولة دون أن يكون حضور المتهم أو عدم حضوره أثر في صحة أعمال الخيرة إذ لا توجد خفوة بينه وبين



(245)

سلفة الحقيقة وإن كان يجوز للمتهم في إطار الدفاع عن نفسه أن يتصور أن التقرير  
 وإن يجزئه وإن يثبت عدم صحة الأمر الذي يتعين منه الاستنتاجات عن هذا الدفاع -  
 وصيت أنه عن الدفاع من محامي المتهم بأنه لا يجوز الإفادة بشهادة الشاهد - الهدية  
 أحمد الدردار - لأنه شاهد نرد وأنه مجروح في نزاعه لكونه كان يعمل مخبراً  
 ولأن له عدة قضايا وفهميات مع جمعية الدعوة الإسلامية ... فإنه بجميع وجوده  
 دفع غير سديد والمحكمة لا توافق عليه لأن شهادة الشاهد المذكور ليست هي الدليل  
 الوحيد في المتهم بل ساندتها أدلة أخرى أشارت إليها المحكمة في محامها من الحكم  
 إقافة إلى أن شهادة الشاهد الواحد لا تترد إلا إذا دحضها المتهم ببينة كأهله فني هذه  
 الحالة وقد لا يسوغ القول بجواز عدم الإفادة بشهادة الواحد والمتهم في الدعوى الرافعة لم يأت  
 ببينة تنفي الوقائع التي أسندها له الشاهد، أما قوله الدفاع بأن الشاهد مجروح في عدالة  
 لكونه يعمل مخبراً فإن هذا القول لا يصلح لرد شهادة الشاهد لأن المخبر يمارس وظيفة عادة  
 وشواذات عمله يستهدف حماية أمن البلاد فهو بلا شك عمل شرعي بل هو من أعمال الجهاد  
 أما إذا كان يستهدف حماية المآثم الفرد فهو وإن كان يعمل بأفقه أهل المروعة من الناس  
 إلا أنها تبقى وظيفة عامة لا تترد بسببها الشهادة ... إقافة إلى أن العدالة التي كانت تشترط  
 في الشاهد في التقاء الشرع استعطف عنها في هذه الزمان بأنه لا يكون الشاهد قد صدر عليه  
 حكم من جنابة فصر أو قد فاوزنا إلى غير ذلك من الجرائم الخلة بالشرع والامانة وما عدا  
 ذلك يكون الشاهد عدلاً لا يجوز رد شهادته فلم يعد في هذا الزمن الردى يشترط في  
 الشاهد ما ذكره الإمام ابن عاصم في أوجوزته المشهورة بدخفة الحكام من باب الشهادة  
 لو العدل من يعتنق الكباثرة ويتقن في الغالب المعقولة وصيت أن قضاء  
 المحكمة العليا استقر على أنه لا حكمة الموضوع أن تؤسس حكمها على أي دليل مطروح  
 عليها بطلت الدعوى طالما أنها اظهرت له وصيت أن المحكمة تضمن لما ذكره الشاهد  
 فإنه يهين تأسيساً على جميع ما سبق رفض هذا الدفاع وصيت أنه عن باقي دفاع محامي  
 المتهم الموضوعية فإن ما أوردته المحكمة من تلك الأسباب من حيثيات حكمها في مصر من  
 تليها على ثبوت التهم في حق المتهم يعتبر ردة على الله الذي فوج لها هو مقرر من أنه ليس على  
 محكمة الموضوع أن تتبع كل ما يقوله الخصوم طالما كان فيما أوردته التبرير المستند لهذه الدعوى  
 - وصيت أنه عن احتجاج محامي المتهم بالشهادات المكتوبة المنسوبة لجمع كبير من جيران المتهم

(246)

ومعارفه... فانه اعتداج مرفوض لأن لو كان الشهود شهدوا بما يعرفون من قائلهم قال المتهم  
رما اشتهر عليه إلا انهم صمًا لا يعرفون اسرارهم وبايتون به في الخفاء فهم لم يعلموا باحقاقاته  
مع المتهم الثاني والمدعى عليه الله فهو للثبوت في أعمال جلب المرتزقة وجلب الرافقة لتجهيزهم  
الى أوربا ولم يعلموا باحقاقاته بعد سرقة الخطة الافريقية من اجل تسيير رحلات جوية  
خاصة جلب المرتزقة ولا علم لهم بالاموال التي دفعها لاجانب الرافض غير قانونية الى غير ذلك  
من الاعمال التي في نظر القاتون جرائم... الامر الذي يتعين معه الاشتباكات عن هذه الشهادات...  
⑨... وصيت انه عن تهمة اشارة الحريه الى اهلوية وتفتيت الوحدة الوطنية المسندة للمتهم التاسع... حسن  
الوعيش العادق... فانها ثابتة في حقه... من اقوال المتهم بيلاد دانا... الذي ذكر في شهادته  
امام النيابة العامة بأن المتهم حسن الوعيش كان له دور كبير في التقدي لشورة السابع عشر من  
فبراير من فلان تشكيله ليحصل من قبيلة بشر الغنم ونصب عليه شقيقه (محمد الوعيش  
العادق) وأن هذا الجدل اشتبك مع ثوار الزنات... كما ان التهمة ثابتة افد من شهادة  
المدعى الهادي اميرش... الذي ذكر في اقواله امام النيابة العامة ان المتهم حسن الوعيش  
العادق كان فاعلاً فيما يتعلق بحشد مجموعة من ابناء قبيلته الحرات ونصب شقيقه (محمد)  
مستور عن الجدل وقد استلم منه اسلحة لهذا الجدل، كما انه كان فاعلاً في انشاء كتيبة  
ناصر بشر الغنم التي كان امراً للواء... عبد الله درلوب ومساعدته شقيق المتهم التاسع المدعى  
(عزنام الوعيش العادق) كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم افد من اقوال المتهم الثاني  
امام النيابة العامة الذي ذكر فيها ان المتهم حسن الوعيش كان وراء انشاء المجموعة  
الاسلحة التابعة لقبيلته ونصب عليها شقيقه (محمد)... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم افد  
من اقوال المتهم الرابع الذي ذكر امام النيابة العامة بأن هذا الجدل الحرات قوامه أربعائة  
مفتوح وكان امراً المدعى محمد الوعيش العادق... وأنه تم تسليم الجدل وتوفير الركبات  
له بناء على اتفاق وتدخل من المتهم حسن الوعيش الذي كان يقبل به لتابعة موضوع الجدل  
وأنه أي المتهم هو من اقترح تزويج شقيقه (محمد) امراً للجدل وأن هذا الجدل شارك  
بتنوة في القتال... وصيت ان هذا الذي ذكره الشهود يثبت ان المتهم حسن الوعيش العادق  
كان فاعلاً بشكل قوي في تشكيل الجدل القبلي المسلح من ابناء عشيرته الحرات وأنه مدعى في تسليمه  
ومعه بالامكانيات ونصب شقيقه (محمد الوعيش العادق) امراً لهذا الجدل... وأنه شكل مجموعة  
مسلحة اخرى تسمى بكتيبة ناصر بشر الغنم... واقترح شقيقه (عزنام الوعيش العادق) مساعدة لا ترونا



(247)

وحيت ان الجحافل القبلية المسلحة قد انشذت من قبل القذافي وأركان حكمه الذي كان المتهم أصروهم وذلك لغرض نزع نظامه وضرب النسيج الاجتماعي للشعب بتأليب المناقفة الولائية للنظام على المناقفة والقبائل المناهضة له وقد كان من نتائج هذه السياسة التي كان المتهم فاعلاً في تنفيذها استيقاض عدوات قديمة كانت نائمة بين بعض المناقفة والقبائل الليبية ونشوء عدوات جديدة لا تزال الامة الليبية تعاني من ويلاتها حتى هذا الوقت بسبب ما ارتكبه متطوعي هذه الجحافل من فظائع ضد سكان المناقفة المتأثرة من أعمال قتل وقصف واختطاف ونهب وتخريب للأموال. وحيت ان المتهم كان يعلم بحكم رفعة السياسي ووظيفته ان من شأن تشكيل هذه الجحافل والمعاريات المسلحة أحداث الفتن في البلاد وضرب النسيج الاجتماعي للشعب الليبي وأنه يحدث اقتتال وعروب اقليمية بين مكونات الامة الليبية كما انه يعلم بحكم كونه رجل قانون ان هذا العمل يخترق قانوناً ومع ذلك اقدم على ارتكابه لردافع سياسية واستجابة هذه الفترات رأس النظام ودون ان يحكم عقله وضميره المهني وحيت ان المدخل الذي شكله المتهم كان فاعلاً في القتال حسب اذكري الشهود وبذلك فان تهمة اثاره الحرب الالهية وتفتيت الوحدة الوطنية المسندة له تكون ثابتة في حقه بجميع ادلتها وركائزها وهو ما يوجب ادانة عفا عوصيته انه عن تهمة الاشتراك بعزيت الاتفاق والتصرف على وجه عيسى المعارف... فانها ثابتة في حقه اخذ من اقوال المتهم محمد الزوي - الذي دكر بأنّه عقد بتاريخ 2/16/2011م اجتماع حضره عدد من المتهمين من بينهم عيسى الوعيشي العادق - انتهوا فيه الى اصدار تعليمات عامة للأمن العام للقيام بالقبض على أي تجمع وتأمين المعجون والقبض على الرادمة الفالقة... وان هذه التعليمات اعيدت للأمن العام لتنفيذ... كما ان هذه التهمة ثابتة في حقه باعتدافه بحضور هذا الاجتماع الذي تقر فيه قمع القائلرات، وثابتة باقوال المتهم الثالث الذي دكر امام النيابة العامة ان هذا الجرم المتضمن للتعليمات المذكورة قد اعيد للأمن العام لتنفيذه... كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم اخذ من اقوال المتهم الثاني عيسى الله السوس - امام النيابة العامة من ان المعتقلين في المعجون وصل عددهم الى الالاف وانهم اتفقوا على وضع ففة لتفجير المعجون لقتل البضار ونسبة الامر لقوات النيز وحيت ان هذه الادلة تثبت فلول المتهم في اختيار المعارفين خارج نطاق القانون تبعاً لانتهاكهم السياس او المناقفة حيث كانت التعليمات التي اشرك في اصدارها تنكس لعمار الامن والبيان الثورية في اختيار الناس وعلقتهم... وحيت ان المتهم ذكر عدة مرات

(248)

انه كان يعمل مدبراً للشؤون القانونية وعقوف الانسان بمؤتمر الشعب العام وصيت انه  
بحكم وفينته هذه كان يعلم ان اعتبار الناس وجسمهم تبعاً لأرائهم السياسية او انتمائهم  
اليحوى هو أمر مجرمه. القانون لأن حق التعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق السياسية  
وان يكون للناس رأي في كيفية ادارة بلدناهم واختيار من يدير شؤونهم هو حق مكتسب  
في جميع المواثيق الدولية وهو أمر قائم في فسير البشرية ومستمد من احكام الشريعة الغراء  
فقد قال الخليفة العادل عمر ابن الخطاب قوله المشهور (ممن استعبدكم الناس وقدر لهم  
امهاتهم احراراً). وصيت انه يعلم انهم بكل هذه الحقائق فان ضميرهم الحق كره كل قانون  
كما ينرم ويشترك في هذه التعليقات باعتقال الناس وجبرهم وبذلك فانه يكون قد اقترن  
الجريمة المسندة اليه وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه عن بقية التهم المندرجة  
للمتهم التي لم تناوولها المحكمة فاسبابها فأنه يتأصل الحكمة فيها تبين لها ان بعضاً قد  
تعدد وصفاً مع التهم التي تناوولتها من حيثيات حكمها والبعض الآخر أركان التهم  
من شورة إجرامية واحدة مع التهم التي أوردتها المحكمة في اسبابها وبالنسبة  
فأنه يتعين تأسيساً على ما سبق ومما ذكره المحكم المادة (27/76) من قانون العقوبات  
اعتباراً لكل هذه الجرائم جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عنها بالعقوبة الجريمة ألاشده وهي  
جريمة تنهت الوحدة الوطنية وإثارة الحرب الأهلية... وصيت انه ثبت لهذه المحكمة  
ارتكاب المتهم للتهم المسندة اليه على النحو الذي أدرجته تعليلاً في أسبابها فانه يتعين تأسيساً  
على ما سبق ومما ذكره المحكم المادة (27/77) من قانون الإجراءات الجنائية ادانته  
عنها وعلى النحو الوارد بالمنطوق... وصيت انه عن العقوبة فانه وان كانت الجريمة  
التي قارنها المتهم تعتبر من الجرائم الخفيفة حيث عمل على تشكيل جحفل قبلي من أبناء عشيرته  
ومعهم في تجهيزه بالسلاح ونصب عليه شقيته كما شكل مجموعة مسلحة أخرى وعمل من  
القائمين عليها شقيقه (عزام) وذلك لفرض سياسى كوقتاً لثة أبناء الشعب  
المتألمين كالم القذافي وصيت ان لهذا السلوك يدل على فطورة المتهم ونزعة للإفترام  
وانه لا يقيم أي وزن لاعتبارات الدين والوطنية وان ورائه فقط لهواه السياسى  
وبالحكم مستبعد ومع ذلك فانه وبالنظر الى ان دور المتهم في تشكيل هذه المجموعات المسلحة  
اتفرص من الاتفاق والقرصن والتفليس والتعشيد لها وأستغلال نفوذه لتجهيزها  
بالعتاد والأسلحة والايوال ولم يثبت انه شارك في القتال بنفسه ولان المتهم ليس



(249)

من ذوات السوابق الجنائية ورافقه وأجل منه فرقة في العنونه في إطار المعاملة الوطنية  
المنشودة فان المحكمة تأسياسات جميع ما سبق وعمل بموجب المادة (29) من قانون  
العقوبات تشييد عقوبة الاعدام المقررة للجريمة التي ارتكبها بعقوبة السجن  
المؤبد وعلى النحو الوارد بالمنطوق... وصيت ان المادة (34) من قانون العقوبات توجب  
عمران الحكوم عليه بالسجن المؤبد من حقوقه المدنية عروانا دائما وبالتمالي فان المحكمة  
تتضمن بحرفان المتهم من حقوقه المدنية عروانا دائما وعلى النحو الوارد بالمنطوق... وصيت انه  
- عن الدفع من محامي المتهم بعدم جواز رفع الدعوى فمؤكده لرفعها من جهة لا معة لأن القضاء  
القيام يستمدون مناهتهم وسلطاتهم من النائب العام دون هذا الا فيرقه عين من المجلس الوطني  
الانتقالي ثم من المؤتمر الوطني العام دون ان يكونا مقتضين بتعيينه لأن المختص بتعيين  
النائب هو المجلس الاعلى للقضاء... فانه دفع غير سديد والحكمة لا توافق عليه... لأن  
وظيفة النائب هي من الوظائف السيادية في الدولة يتم تعيينه من على سلطة سيادية  
في الدولة الليبية غير تاريخها فقد كان في العهد السابق يعين من مؤتمر الشعب العام وبعد  
تورة فبراير عار تعيينه ابته من المجلس الوطني الانتقالي طبقا للاعلان الدستوري وفقا  
للمادة السابقة منه وبعد انتهاء ولايته عار المؤتمر الوطني العام هو المختص بتعيين الوظائف  
العلماني الدولة... وصيت انه فلا عن ذلك فان قانون نظام القضاء رقم 2006م  
والمعدل بالقانون رقم 2011م عددا فتقاضات المجلس الاعلى للقضاء ولم يرد من بينها افتتاح  
المجلس بتعيين النائب العام الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وصيت انه  
- انه عن الدفع من محامي المتهم بعدم جواز رفع الدعوى فمؤكده لانه عضو هيئة قضائية ولم يرد  
اذن بالتعقيب منه من قبل لجنة رفع الكرامة المنصوص عليها في قانون نظام القضاء... فانه  
دفع غير سديد والحكمة لا توافق عليه لأن المتهم التهم بحرفانهم خلال فترة احدات  
تورة السابع عشر من فبراير وهذا ما ورد في القانون رقم 2006م في شأن بعض  
الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية في المادة الثالثة عشر على انه لا يتوقف  
رفع الدعوى الجنائية على قيد من يتطلب القانون في مواجهتهم طلب او اذن... وصيت ان  
الامر كذلك فانه يفضي التفرحول عن صمة وعدم صمة ماد كره الفاع من ان يؤكده عفو بالهديات  
التفائية فان ذلك لا يمنع من رفع الدعوى عنه وفقا للنص المشار اليه الامر الذي يتعين  
معه الالتفات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع ببطلان حبس المتهم فانه دفع

(250)

غير سيد لأن الدفاع لم يبين وجه البطلان فهو دفع مبهم... وفلا عن ذلك فإن القانون رقم 38 لسنة 2012م في شأن تقرير بعض الأحكام الخاصة بالمرحلة الانتقالية وتقريراته قد نص على اعتبار فترة الانتقال السابقة على حالة المتهمين للنيابة التي تمت من قبل الثوار هي فترة تحفظ لا تنقيد لمدة معينة... وصيت أن المتهم قبل النيابة العامة خلال المدة التي حددها القانون رقم 38 لسنة 2012م وتقريراته وقامت النيابة العامة بالتصديق ثم امرت بإلقاء القبض عليه وعقبه بعد أن تبين لها ارتكابه لجنايات فظيرة وبالتالي فإن إجراءات القبض عليه وعقبه تكون صحيحة الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع خاصة وأنه من المقرر أنه لا أثر للجنس المدعى ببطلانه على الأدلة التي لم تستند منه وصيت أن الأدلة على ارتكابه المتهم للجرائم المشددة إليه لا علاقة لها بجهة جسده وبالتالي فإنه لا قيمة لهذا الدفع... وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بعدم جواز الإفد بشهادته - الهادي اميرش - فيما ذكره على المتهم بأنه كان مكرها وكان يتعرض للتعذيب وأنه مات دون أن يتمكن من مناقشة موك شهادته... فإنه بجميع وجوده غير سيد لأن ادعاء الدفاع بأن الشاهد كان مكرها في شهادته فذ المتهم هو مجرد ادعاء مرسل لا دليل على صحته، كما أن عدم تمكن المتهم ودفاعه من مناقشة ليس من شأنه أن يوهن ما ذكره الشاهد ولا يطلع سبب لرد هذه الشهادة كما أنه لا يخرج على المحكمة في التعويل على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه يجوز للمحكمة أن تبني حكمها على أي دليل مطروح أمامها بأوراق الدوى الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بأن ما قام به موكله لم يكن فعلا مجرمًا بل هو من واجبات وظيفته حسب القوانين النافذة وقت ارتكابه الفعل... فإنه دفع غير سديد والمحكمة لا توافق عليه ذلك أن المتهم ذكر أنه كان يعمل أميناً لشؤون حقوق الإنسان بأمانة مؤنصر الشعب العام وكرر دفاعه أنه كان عضوًا بالهيئات القضائية وسواء كانت وظيفته هي ما ذكره أو ما ذكره دفاعه فإنه ليس من واجبات لهاتين الوظيفتين القيام بتشكيل مجموعات مسلحة من أبناء قبيلته والعصى له بالسلح والارواح لكي تقوم بمحاربة اللبيين... وصيت أن القانون يجرم أي فعل أو قول يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية وإثارة الحرب الأهلية وصيت أن كون المتهم يعتقد لأسباب سياسية مشروعية أنه العمل لا يفي على سلوكه أية مشروعية ولا يخرج من دائرة الانتقاد من دائرة التجريم ولا يعتبر مبررا يمنع من عقابه الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا



(251)

الدفع بمرئته... وحيث انه يحق دفع دعوى المتهمة الموضوعية فان ما أفردته المحكمة  
 في مبيئات حكمها يعتبر دأ عليها الأمر الذي يتعين معه الالتفات عنها... وحيث انه عن  
 قول المتهمة في مذكرة أنه انشقت على النظام وأنه التفت بتوار الزنثان وأنه لو كان ارتكب  
 جريمة ما كان ليلتحق بتوار الزنثان وما كان المستشار - معفى عبد الجليل - يفتحه اذن بالسفر  
 الى تونس... فانه بجميع وجوه غير سيده وريثا من صحة الاتهام الموجه له ولا يدعي  
 الوقائع المسندة له وعدم متابعتها من قبل توار الزنثان ومن المستشار عبد الجليل يفرض  
 صحته لا يعني عدم صحة الاتهام الموجه له لانه ربما لم يصل الى علم هذه الاطراف ما قام  
 به المتهمة من تشكيل جرافل قبلية وعنه على التقدير للمقاتلين الذين هذه  
 التمرينات الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا القول... وحيث انه عن قول المتهمة  
 بأنه لا يجوز الاخذ بأقول الهادي اميرش وميلادمان ومنه وحوالهم لغير هذه لوجود  
 خلافات بينه وبينهم لقيامه بالتحقيق معهم عنه ما كان يعمل بجهاز الرقابة... فانه دفع  
 غير سيده لانه مجرد مراسل لا دليل عليه وحق لوجه فانه لا يلحق سباً لرد اقوالهم هذه  
 لانه لا يوجد دليل اخر يؤكد ما ذكره ويتثبت بتجنينهم عليه بسب الكراهية المزعومة  
 بينهم وبينه الامر الذي يتعين معه الالتفات عن قوله لهذا... .

(15) وحيث انه عن تهمة التفریب و قتل الناس جزافاً المسندة للمتهمة العاشرة منذر الغنيص  
 لكونه قام بتحويل التوبة العمومية التابعة له لقمع المقاتلين وارسال مجموعات منهم لجبهات  
 القتال... فأنها ثابتة في حقه أحد من اقوال المتهمة الثالث الذي ذكره ان التوبة  
 العامة انه بتاريخ 25/4/2011م عقد اجتماع مع مجموعة من المسؤولين المدنيين  
 من بينهم منذر الغنيص... فبروا فيه لرجال الشرطة محل الجيش داخل المدن وان منذر  
 الغنيص ذكر لهم في هذا الاجتماع بأن لديه رجال شرطة يخفضون القتال في شارع  
 حوا بلس بمرأته... وأنه استلم مركبات لمكافحة الشغب من فليس القذافي وأنه استظم  
 هذه المركبات في دقول مدينة الزوايه... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهمة فأن  
 المتهمة المتهمة الذي ذكر فيه بأنه انتاء الأعداء كان للأمن العام غرفة عمليات  
 وأنه شخصياً كان يتابع عمل عناصر الأمن في الشارع من خلال الاتصال المباشر  
 بهم عبر الاسلاك وأنه قام بوضع الحفظ الامنية لمواجهة المقاتلين الذين عمله  
 بتفسير الدوريات ووقف دوريات عند مدخل المساجد مرصفاً في المرافقة بأن كلمة

(252)

وسعت أي نشاط أو حركة من شأنها الإخلال بالأمن) الواردة في الحفظ الأمينة تعني مواجهة  
المقاتلين وسعتهم تحت قتلهم... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم هذا من اعترافه بأن  
قوات الدعم المركز قامت بالقتال في سرية... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم هذا  
من التقارير الطبية الخاصة بالجن عليهم اللذين سئلوا عن طرابلس خلال المقاتلات  
وأنهم يتهمونها أنهم سئلوا نتيجة إصابتهم بأعيرة نارية في مقاتل من أجسامهم... وصيت  
أن هذه الأدلة تثبت أن المتهم منذ رالفينهي اشترك في وضع الحفظ الأمينة للندى  
للمقاتلين الساميين اللذين قُربوا للمقاتلة بالحرية وإقامة دولة يسودها العدل والقانون  
وأنه صورك القوات الأمينة الخافعة لسلطته وأمر لها بالتعليمات بالندى لهم وسعتهم وكان  
يتابع تحركاتها ويتولى بتوجيهها بواسطة أجهزة الاتصال... وكذلك أرسل هذه القوات لمقاتلة  
الثوار داخل مدينة سرية ومدينة الزاوية... وصيت أنه توجب على تعرف المتهم قتل الكثير  
من أبناء الشعب حسب التاب من التقارير الطبية أن أشارت إليها المحكمة وغيرها وبحسبان  
أن هذه العناصر الأمينة التي أرسلها المتهم للزاوية وسرية كانت تطلق النار على الناس  
في أماكن المدينة من كونهم من المناوئين للنظام... وصيت أن المتهم يعلم بحكم وضعيته  
أن القانون يحظر قتل المقاتلين ومحاسبة الناس على ارتكبتهم السياسية، كما أنه يعلم أن  
العقبة الصعبة لرجال الأمن يجب أن تكون حماية أمن الوطن والمواطن وليس أمن النظام  
السياسي لأن الشعب والدولة باقيا والنظام يتغير وصيت أن المتهم مع علمه بذلك أقدم  
على ارتكاب جريمة التي سألته في قتل أبناء الشعب وصيت أنه فعل ذلك لدواعي سياسية  
تستهدف الاعتداء على سلامة الدولة بإشاعة القتل والتفريب فيها والاعتداء على سلامة  
الشعب انتقاماً منه على فروجه على النظام وبالتالي فإن جريمة التفريب وقتل  
الناس جزأنا تكون ثابتة في حقه ولو ما يوجب أدلته عنها... وصيت أنه غش التهمة  
= الاشتراك في عمليات الهجرة غير الشرعية المسندة للمتهم العاشر... فأخا ثابتة في حقه  
أحد من أقوال المتهم الثالث الذي ذكر في أقواله أمام النيابة بأن منذ رالفينهي كان مشاركاً  
في عمليات الهجرة غير الشرعية حيث طلب منه بموجب رسالة إعادة الضال المكون في  
قضايا الهجرة غير الشرعية للاستفادة منهم في تنفيذ هذه العمليات... كما أن التهمة  
ثابتة في حقه أحد أي اعترافه بأنه كان عالماً بعمليات الهجرة غير الشرعية التي  
تخرج من ميناء طرابلس وأنه علم بموت مئات من الأفارقة غرقاء، واعترافه بصفة الرسائل



(253)

التي تضمنت تعليماتها بتسيير جرفات لنقل المهاجرين الانفارقة بطريقة غير شرعية الى اوربا  
وان ما فعله كان تنفيذ التعليمات المتهمة - سيف القذافي - وانه لم من طلب منه اعادة  
المعقد - مدعى المدعى - للعمل الحكوم عليه في جرائم تتعلق بالهجرة غير الشرعية... واعترافه  
بانهم انتشال اكثر من ثلاثمائة جثة من الانفارقة لقوا حتفهم نتيجة لفرق الجرفات  
التي قتلوا عليها في حفرة الشهاب وميناء طرابلس... وحيث ان ما سبق مرده من  
من أدلة يتتبع خلوع المتهمة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية لدوافع سياسية ولو الافرار  
بالدول الاوربية عقابا لها على موقفها المؤيد للثورة الليبية والنفذ عليها لتغيير سياستها  
مما تجرى في ليبيا... حيث عمل على اعادة مجموعة من دوى السوابق في هذه الجرائم للعمل  
من اجل الاستعانة بهم في تنظيم هذه العمليات كما أصدر تعليمات شفهوية و مكتوبة بتسيير  
جرفات لنقل المهاجرين تجاه شواطئ اوربا من ميناء طرابلس ومدفنة الشهاب وحيث  
انه نتج عن هذا القتل او السياسة التي شارك المتهمة في تنفيذها موت المئات من الانفارقة  
غرقا بسبب انقلاب الجرفات التي شغروا على متنها غير أنهم وانقلابها في الماء يسبب عدم ملائمتها  
والكمولة الزائدة حسبما هو ثابت باعتراف المتهمة والتقارير الفنية للمبنى عليهم الرفقة بعلم المدعى  
والتي تثبت موتهم غرقا وحيث ان المتهمة يعلم بحكم وظيفته ووضعه السياسي ان اعمال الهجرة  
غير الشرعية تجرمها القانون الليبي كما انها جريمة دريما ومع ذلك فقد اقدم على تنفيذها  
لدوافع سياسية استجابة لشروط معمر القذافي ودينه المتهمة الارل وبالتالي فان هذه التهمة  
تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها... وحيث ان الهدف من عمليات الهجرة غير  
الشرعية التي قارنها المتهمة لم يكن بقتل الانفارقة وانما هو وصولهم الى الدول الاوربية  
لدفعها لتغيير موقفها من الثورة الليبية وحيث ان جريمة القتل العمد تستدعي ان يكون قد الجاني  
من فعله ارتفاق روح الجاني عليه وحيث ان الاثر لذلك فانه لائحة للوصف الثاني الذي يصفه  
النيابة العامة على الواقعة وهو قتل العمد للانفارقة الجاني عليهم وبالتالي فان الحكومة  
تقرض عنه... وحيث انه عن تهمة الاشتراك في جرم جريمة الا لان من اللبيين المعاضين  
للنظام... فانها ثابتة في حقه اعدا من اعترافه بالقبض على تسعمائة وسبعة وستون  
شخصا... كما ان التهمة ثابتة في حقه اعدا من اعتراف المتهمة الثاني اعام النيابة العامة  
بان المبحزين من الثوار كانوا يعدون بالالاف... وحيث ان ما اعترف به المتهمة واكد  
المتهمة الثاني يثبت اشتراك المتهمة منذ الفتيه في اعدا ان الالاف من اللبيين المتالفين

(254)

محكم القضاة وأنه أعطى التعليمات بالقبض عليهم وبيدهم بالسجون لدوافع سياسية وصيت  
 ان جريمة اعتجاز الحرية تقوم وتتحقق اركانها متى تبت قيام المتهم بالاشتراك في اعطاء الاوامر  
 باعتجاز حرية الناس خارج نطاق القانون واعتجازهم على معتقداتهم السياسية وصيت ان  
 المتهم بمهم حقيقة يعلم أن اختياز الناس وأعتقالهم بدون سبب قانوني وبخلاف الاجراءات المنصوص  
 عليها في القانون هو أمر مجرم قانوناً ومع ذلك فقد اقدم على ارتكاب هذه الافعال  
 صيت اشترك في اعطاء الاوامر للعناصر الالمانية الخافضة لسلطته باعتقال الناس لكونهم  
 من المعارضين لمحكم القضاة والقبض بهم في غياهب السجون كما أعطى التعليمات لمؤسسه  
 بتنفيذ أوامر القبض والاعتقال الهادرة من غيره من المتهمين وبالتالي فان هذه التهمة  
 تكون متفقتة في جانبه وهو ما يوجب ادانته عنها... وصيت انه عن بقية التهم التي أسندتها  
 النيابة العامة للمتهم فأنه يتأهل للحكمة فيها تبين لها ان بعضها قد تفرد وضيا مع التهم التي تناولتها  
 المحكمة في أسبابها وان بعضها قد ارتكبه في ثورة اجرامية واحدة مع التهم التي تناولتها المحكمة  
 وبالتالي فانه يصح تأسيسا على جميع ما سبقت وعملاً بحكم المادة (21/76) من قانون العقوبات  
 اعتبار كل هذه الجرائم جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عنها جميعاً بعقوبة أشد هذه الجرائم وهي  
 جريمة قتل المتظاهرين.... وصيت انه ثبت للمحكمة ارتكاب المتهم للجرائم التي تناولتها المحكمة  
 أسباباً فانه يثبت عملاً بنص المادة (2/277) من قانون الاجراءات الجنائية ادانته  
 عنها وعلى النحو الوارد بالملف.... وصيت انه عن العقوبة فانه لما كان المتهم قد ارتكب جرائم  
 خطيرة صيت حرك العناصر الالمانية الخافضة لسلطته ونشرهم بالشوارع وأصدر لهم التعليمات  
 لقمع المظاهرات وقام بوضع الخلف الالمانية وتفسير الدوريات لمواجهة المتظاهرين وسددهم  
 كما انه أرسل مجموعات من رجال الأمن التابعين له لمقاتلة الثوار بهراته وأمر بتعريك  
 المركبات التابعة له والدفع بها لمدينة الزاوية لقمع المعارضين للنظام في تلك المدينة  
 كما انه أعطى التعليمات بتسيير فرق لنقل المهاجرين تجاه سواحل الدول الاوربية  
 من اجل الاضرار بها بسبب موقفها الداعم للثورة الليبية مما أدى الى موت المئات من  
 الافارقة غرقاً كما اشترك بالامور والاتفاق في اعتجاز الآلاف من الليبيين المعارضين للنظام  
 وبيدهم بغياهب السجون وتقيدهم الى غير ذلك من الجرائم وكل ذلك يتعد الاثم على سلامة  
 الدولة والانتقام من أبناء الشعب الليبي ومعاقبته على الخروج على النظام.... وصيت ان ما اقترفته  
 المتهم من جرائم يدل دلالة قاطعة على خطورته ونزغته للأجرام وانه لا يتورع عن قتل الناس



(255)

تبعاً لهذه السياسات ودون أن يقيم أي وزن لقتليان الدين واللافلاف والوطنية وحيث أن المتهم  
أرتكب جرائمه في إطار منهج منظم ومخطط له وحيث أن المتهم كان عالماً بمخفورة أفعاله  
التي قارفها ومدركاً للنتائج التي سوف تسترتب عنها وكان راغباً في تحقيق هذه النتائج  
المتعلقة بقتل الناس جنراً فاف من طرابلس والزواوية وبمراته وكذلك قتل الذات  
من الافارقة اللذين اشترك في وئد لهم بدون دين بل فعل ذلك له وادع سياسية ومن  
اجل افكاره والوراء للرؤس النقام وحيث أن لا ترك ذلك فأنة لا مندوحة امام المحكمة والحالة  
هذه وعمل ايجواد الاتهام وسلا يحكم المادة (28) من قانون العقوبات الامعاينة المتهم  
بالاقدام لغرضه واما النوايا والادبا المنطوق به وحيث انه عن الدفع من محامى المتهم بأن  
افعال التخريب والقتل الجرائى لم تحمل مما يعنى ان اركان الجريمة منتبهة... فأنة دفع غير  
سديد ذلك ان اعترف المتهم باشتراكه في دفع الكف الامنية لفتح المقاهلات وانه قام  
بنشر الدوريات في طرابلس وانه كان يتابع الموقف الميدانى عن كثب عبر أجهزة الاسلكى  
وانه ارسل قوات من رجال الامن للقتال بشارع طرابلس وانه استخدم السيارات  
التي استلمها من (خميس القداني) في الدفول الى مدينة الزاوية... وانهم كانوا يتقدمون  
بعبارة (سحق المتقاهرين) قتلهم... وحيث انه تبين قتل العشرات من المتقاهرين في طرابلس  
حسب القايمة من القوات المرفقة بملف الدعوى كما انه مما لا نزاع فيه والى تعلمه المحكمة  
من خلال احاطتها بالشأن العام ان القوات التي دفلت الى شارع طرابلس بمراته والتي  
اعترف المتهم بأنه كان له قوات من بينها قتلعت العديد من المواطنين وخربت الشارع  
بالاقل كما حصل ذلك في الزواوية وبالناكى فان اعمال القتل الجرائى والتخريب تكون  
قد وقعت وان المتهم قد سألهم فيها وعلى ذلك يفرض انكار وقوع هذه الاعمال من المتهم  
ومحامييه انكار لا يمت للحق بهلة الامر الذى يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع...  
وعن الدفع من محامى المتهم بأن موكله لم يكن يهدف الى قتل الناس وانما فرق الامن  
الذى هو من صميم اقتضاه وواجبه الوطنى... فأنة بجميع وجوده دفع غير سديد المحكمة  
لا توافق عليه لأن هذه القرب جميع لوان المتهم وشركائه في الفعل المذكور قاموا بالحوار  
مع المتقاهرين واستمعوا لطلباتهم وانهم استعملوا في التحدى للمقاتلات الوسائل  
المعارف عليها دولياً والتي لا تؤدى الى القتل مثل قنابل الغاز والمياه الساخنة  
والاسنة الى غير ذلك من الاساليب وما وأنهم استفادوا من البداية وسائل

(256)

القطع بتوجيه الأسامة النارية الثقيلة والتوسعة لعدد الناس داخل المدن واقتحام المدن  
النائرة بالمعدات العسكرية الثقيلة والتقدم على المدنيين بغض النظر عن مشاركتهم في المظاهرات  
من عدمه بل باعتبار مدتهم هوامش المعارف في ذات هذه السلوك ليس من الواجبات الوظيفية  
لجهات الأمن بل هو يشكل في فهم هذه المحكمة جريمة القربى وقتل الناس جزافاً  
المعاقبة عليها بالمادة (202) من قانون العقوبات الأمر الذي يتعين معه الالتفات  
عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من ماضي المتهم بانتفاء تهمة اذ قال واخراج المهاجرين  
غير الشرعيين في حق المتهم لأنه لا يوجد مرتكب واحد يقف عليه دكران من ادخله هو المتهم  
(منذر الغنيص)... فإنه دفع غير سديد لأنه يخالف الثابت بالأدلة التي ساقها المحكمة  
في معرض تدليلها على ثبوت مقارفة المتهم لهذه الجريمة والتي تثبت أنه هو من اقترح المادة  
بعض الضباط الحكوميين في قفايا الهجرة الغير الشرعية للعمل للاستفادة من خبرتهم في القيام  
بقتل هذه العلل... واسترافه بصفة الرسائل التي أصدرها والتي تضمنت تعليماته بتسيير  
جرفات لنقل المهاجرين غير الشرعيين تجاه شواطئ أوروبا... وكل هذه الأدلة تجعله  
شريك في ارتكاب هذه الجريمة لأن الاشتراك في الجريمة بحسب نص المادة (100)  
من قانون العقوبات يتحقق بتحقق الفاعل الإلزامي على ارتكاب الجريمة أو الاتفاق معه  
على ذلك أو مده بأي عمل من الأعمال التي تساعد على ارتكاب الجريمة أو إتمامها وحيث  
أن الأمر كذلك فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من ماضي  
المتهم بانتفاء جريمة منع الغير من ممارسة الحق السياسي في حق موكله لأن المظاهرات  
لم تكن مرفوعة ولم تكن مظاهرات غير شرعية وإن منعها لا يشكل جريمة... فإنه دفع غير  
سديد لأن حق التعبير بحرية سلمية هو من حقوق الإنسان الأساسية في تقدير هذه  
المحكمة وهو حق مكرس في جميع المواثيق الدولية وحيث أن المظاهرات التي فرقت  
في ليبيا في أحداث فبراير 2011م والتي اشترك المتهم في قمعها لم تكن مظاهرات مسلحة  
بل كانت سلمية وكانت تقالب بحقوق أساسية للناس وهو الحق في أن يكون لهم دولة تقوم  
على القانون والدستور... وحيث لو صح قول المدافع بأن المظاهرات لم تكن مرفوعة فإن ذلك لا يبرر  
قمعها بقتل المقاتلين الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن احتجاج  
مضام المتهم بقانون الحماية والحراسة... فإنه احتجاج غير صحيح لأن المقصود بالحماية والحراسة  
في تقدير هذه المحكمة هو حماية وحراسة الدولة بأقاليها وشعبها وليس النظام السياسي



(257)

امانة الى انه ليس من واجب الحماية والحراسة قتل اوسحق المتظاهرين وليس منه اخراج المهاجرين غير الشرعيين والدفع بهم الى شواطئ دول أوروبا لاغراض سياسية وصيت انه من غير المقبول في فهم المحكمة استخدام القوانين لتبرير وشرعنة الجرائم التي ارتكبت فالنقل المجرم لا يمكن ان يكون فعل مشروع لأنه من جمع المتناقضات وهو امر غير مقبول الاسر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذه الدفع... وصيت انه عن باقي دفع محامي المتهم وكذلك دفع المتهم الذي ذكرنا ان ذكرته فانها مجرد دفع نوعي وما اوردته المحكمة من حيثيات حكمها من معرض تهليلها على تبوت مقارفة المتهم للمتهم المسند اليه يعتبر ردا على هذه الدفع والحكم على الغو الوارد بالمنطوق.

(11) - وصيت انه عن تهمة التهرب وقتل الناس جفرا المسند للمتهم (عبد الكفيف الزليتن) كونه قام بتوفير الدعم المالي لاغراض قمع الشعب... فانها ثابتة في حقه اذ من شهادة الشاهد (دفعي غمفي) الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه موقف ادري بامانة التكفيط والمالية وان المدعو عاشور تريبيل كان يحيل الكثير من القصاصات المكتوبة بخواتمه الى ادارة الخزنة ليعالقتها الى ادارة العمليات المعرفية بمصرف ليبيا المركزي التي يملك فيها صرف اموال الاشخاص وعائلات وان المتهم عبد الكفيف الزليتن كان يوافق عليها... كما ان التهمة ثابتة في حقه اذ من اقوال المتهم الثالث امام النيابة العامة الذي ذكر فيها انه في بداية الامر كان المصرف يتم في شكل عهد تم اوقفه العهد واحيل الامر الى الخزنة فاصبح المصرف من مسؤولية المتهم عبد الكفيف الزليتن وافان بأن معمر القذافي اشكى له من عدم تواجد عبد الكفيف الزليتن واقترح عليه استبداله بالمدعو (عاشور تريبيل) وعند ما عرض عليه منصب اخر غلب وتسلط بالبقاء في منصبه... كما ان التهمة ثابتة في حقه المتهم اذ من اعترافات المدعو عبد الرؤوف الامور الذي ذكر امام النيابة العامة انه قام بالتوقيع على مكاتبات موجهة الى ادارة العمليات المعرفية بمصرف ليبيا المركزي تتعلق بمصرف مبالغ مالية بالعملة المحلية والعملة لعمالى اشخاص بناء على تعليمات كان يتلقاها من المدعو عبد الكريم الشبلي والمدعو عاشور تريبيل بعد عرضها على المتهم عبد الكفيف الزليتن... وصيت ان هذا الذي ذكره الشهود ثبتت فلوغ المتهم واشترائه بالمسافة في توفير الدعم المالي لاغراض القدر لثورة السابع عشر من فبراير حيث وافق على

(258)

مصرف الأموال للأغراض الأيديولوجية والتنشكيلات المسلحة التي تولت قمع المظاهرات، كما سجل  
روايت على مصرف الأموال التي استخدمت في جلب المرتزقة وتجهيزاتهم، والأموال التي استخدمت  
في تشكيل وتجهيز ودعم الجحافل القبلية المسلحة والتنشكيلات العسكرية... وصيت أن  
هذه الأموال التي ساعد المتهم في تسييلها للأغراض المشار إليها قد كانت سببا في قتل  
أعداد كبيرة من أبناء الشعب الليبي وتدمير المدن الليبية الناجمة وصيت أن المتهم كانت  
عاملها بنمطه عمله ورائها من تحقيق النتيجة المترتبة عليه به ليل أنه عرف عليه ترك  
منصبه إلا أنه رفض وأمر بأن البقاء فيه وصيت أن المتهم يعلم بحكم وظيفته ووضع  
السياسة أن تسيير الأموال وعرفها على الأغراض وجهات غير شرعية تقوم بقتل الليبيين  
وقمعهم كواحد من جرائمه القاتلة ومع ذلك فقد أقدم على ارتكاب هذا الفعل لدوافع سياسية  
وبالعلمي فأت هذه الجريمة تكون قائمة في محقه وحسب ما يوجب أدانته عنها... وصيت  
أنه عن تهمة الاغترار بالمال العام المسند للمتهم - فانها ثابتة في محقه أفد أن الأدلة  
السابقة التي تثبت أن أعطى موافقات على مصرف مبالغ مالية كبيرة لأغراض غير شرعية وهي  
التقدم للشوار المناهضين لحكم القذافي وجلب المرتزقة وإنشاء الجحافل وتجهيزها كغير  
ذلك من الأعمال... كما أن التهمة ثابتة في محقه أفد أن اعتراف المتهم بجملة ما أثبتته  
تقرير الخبرة المدعى المدعى من اعترافه تجاوزات للقانون المالي للدولة وأنه الحق ضررًا بالمال  
العام... كما أن التهمة ثابتة في محقه أفد أن ما أثبتته الخبرين المدعين في المدعى  
الذين ذكرنا بأن جميع عمليات المصرف التي تمت من المتهمين وقعت بالمخالفة للنظام  
المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات وقانون الميزانية كما أن الخبرين اثبتا  
أن المتهم عبد الحفيظ الزليطني تصرف في مهدة مالية مقدارها مائة الف دولار دون أن  
يقوم بإتفاها وأنه قام بتكليف موقف بأجراء تحويلات مالية لعدد من الشركات  
والجهات الأجنبية بدون وجود مستندات التقاعد... كما أن التهمة ثابتة في محقه المتهم  
أفد أن شهادة عثمان يونس الذي ذكر بأن المبالغ المالية التي صرفت خلال فترة أحداث  
الثورة مخالفة للأصول الفنية والقواعد القانونية وانما كانت تتم بإحدى الطريقتين  
الأولى بتكليف مباشر من المتهمين الثالث والثامن عشر والثانية عن طريق مخالفة  
أمين المالية بالمصرف وأن قيمة المبالغ التي صرفت بالطريقة الثانية هو ثمانية عشرة مليون  
دينار... وصيت أنه ثبت قيام المتهم بأعداد العمليات والموقوفات يهون مبالغ مالية لأغراض



(259)

غير قانونية وبطريقة مخالفة للقانون وبذلك فإنه يكون قد اقررت جريمة الاضرار بالمال العام وهو ما يوجب ادانتها عنها... وصيت انه عن بقية التهم التي اسندتها النيابة العامة للمتهمات التهم ارتكبتها تبعاً لارتكابه لجريمة توفير الدعم المالي والافزار بالمال العام وبالتالي فإنه يتعين عملاً بنسب المادة (2/76) من قانون العقوبات اعتبار هذه الجرائم جريمة واحدة ومما يقبض التهم منها بعقوبة الجريمة الاشد وهي جريمة التضييق بسوحيات الدتتت للمحكمة ارتكابه التهم الجرائم التي تنوارلتها المحكمة في اسبابها وبالتالي فإنه يتعين عملاً بنسب المادة (2/237) من قانون الإجراءات الجنائية ادانتها عنها... وصيت انه عن العقوبة فإنه وكانت الجرائم التي ارتكبتها التهم هي جرائم صغيرة حيث سهل حرف الاموال للتشكيلات المسلحة التي كانت تقوم بحدارية اللبيين وقتلهم وكذلك للمرتزقة واليدانل القبلية الا انه ونظراً لأنه رجل كبير في السن فهو من نصف العقد السابع من عمره او يزيد حسب القابيت من تاريخ ميلاده المدون بعد افر التحقية وانه يمان من عدة امراض حسب القابيت من التقرير الطبي الصادر عن ادارة الشؤون الطبية بمؤسسة العلاج والتأهيل الهفية والتي من بينها مرض ففد الدم والكروم وتليف الكبد ولانه ليس من ذوي السوابق الجنائية ولما كانت العقوبة تستهدف الزجر والعلاج الجنائي وليس الانتقام منه وصيت انه رافقة بالتهم ومن اجل هذه فرقة في العنوعته في اطار المعالجة الوظيفية المنشودة فان المحكمة تأسيما على ما سبق وعملاً بحكم المادة (1/29) من قانون العقوبات تستبدل عقوبة الاعدام المقررة للاشد الجرائم المرتكبة من التهم بعقوبة السجن المؤبد... وصيت ان القانون لا يمنع من انزال العقوبة مرة اخرى اذا توفرت ذات الظروف المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة (29) من قانون العقوبات لأن الفقرة الاخيرة من ذات المادة تحيز للقاضي في تباد الجنائيات واليمنع اذا توفرت الظروف المذكورة ان يعتزل بالعقوبة الى نصف الحد الأدنى... وصيت انه وبحسب مفهوم المخالفة للمادة (81) من قانون العقوبات فإن الحد الأدنى لعقوبة السجن المؤبد تسوشت عشرة عاماً وصيت أن الفقرة الاخيرة من المادة (29) من قانون العقوبات تحيز كما سلف القول ما نزال العقوبة الى نصف الحد الأدنى وهو ما يفرض ان المسألة جوازية وانه للمحكمة ان تتخذ بالحد الأدنى او اكثر والمنصوص عليها فقط هو النزول بالعقوبة الى اقل من نصف الحد الأدنى... وصيت ان الامر كذلك فان المحكمة تأسيما على جميع ما سبق تنقض بمما يقبض التهم بالسجن لمدة عشر سنوات وعمرانه من حقوقه المدنية فواماً ناداً عملاً

(260)

بحكم المادة (54) من قانون العقوبات .... وصيت ان العقوبات البدنية لا تجب العقوبات المالية  
وصيت انه ثبت قيام المتهم بدهر رأس المال طائلة وبالتالي فانه يتعين تأسيما على ما سبق وعملية الحكم المادة  
التاسعة من القانون رقم 2 لسنة 1979 م في شأن الجرائم الاقتصادية المعدلة بالقانون رقم  
14 لسنة 2001 م التنازل بتفريغ المتهم بمبلغ خمسين ألف دينار والزمان يتعويض الخزنة العامة  
عن ما أتهدره من طان عام وفيما للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80 لسنة 2012 م وعلى النحو الوارد بالمنزلة  
وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بأن موكله لم يقترف أى فعل يشكل جريمة فأنه دفع  
غير سديد والحكمة لا توافق عليه وما اوردته المحكمة في أسباب حكمها في معرض تعليلها  
على تبوء التهم في حق المتهم وتوافر اركان الجرائم المسندة اليه يكفي للرد على هذا الدفع راسيا  
وان المتهم ودفاعه لم يقدموا في الادلة التي ساقوها لسلطة الاتهام وبولت عليها المحكمة  
في ادانة المتهم الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع .... وصيت انه عن القول  
من محامي المتهم ان موكله ليس من يكون نظام القذافي وانه يستفيد من العفو الوارد في  
القانون رقم 5 لسنة 2012 م فأنه طلب غير سديد لأن المتهم كان يشغل منصب قيادي ووزاري  
في نظام القذافي حيث كان وزير للمالية وبالتالي فهو جنر من النظام وقد كان له دور في  
تسيير وتسهيل صرف الاموال للقوات الامنية والعسكرية التابعة لنظام القذافي والتي  
كانت تستخدم على نطاق واسع وعلى مدى ثمانية أشهر من قمع ابناء الشعب الليبي التائبين  
النظام وبالتالي فانه لا يستفيد من ميزة العفو المنصوص عليها في القانون بصريح النص الفترة الاولى  
من المادة الاولى من القانون رقم 5 لسنة 2012 م وصيت انه فعلا عن ذلك فان العفو المنصوص  
عليه في القانون شريح في تقديره المحكمة لمن ارتكب جرائم جنائية صرفه تتعلق بالحقوق  
الخامسة وليس الجرائم الواقعة ضد الدولة او الشعب والقول بغير ذلك يؤدي الى انالان  
الكثير من الجناة ممن ارتكبوا جرائم سياسية في حق الشعب ايا في ثورة السابع عشر من فبراير  
من الفقام وهو امر يكل بتواعد العدالة الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع  
(12) وصيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جنرا فابتعد الاعتماد على سلامة الدولة والشعب المسند  
للمتهم عامر الديوب لكونه قام بتخريبك الثورة العمومية التابعة له والرجح بها في جبهات القتال  
وتوفير الممدات لها .... فأنها ثابتة في حقه اخذ ان اعترافه بأنه أصدر تعليمات بالهاتف مجموعة  
من العناصر التابعة لقيادة الجمارك بالتدريب العسكري وانه تم تدريبهم وأرسالهم بجبهات  
القتال وان عدد منهم قد قتل ... كما ان التهمة ثابتة في حقه اخذ ان التعليمات المكتوبة الهادرة



عنه والموجهة لمؤسسه بعلمة الجمارك الرنقة بعلمت الدعوى وان تتحقق اعداد كشوفات بار الغناصر  
 التابعة لعامة الجمارك وادارتهم للتدريبات... كما ان التهمة ثابتة بأقوال الرافق... عبد الله  
 العربي المتنازع... المدونة بعد ضبط الواقعة المعدن مديرية امن الزاوية والى ذكر فيها  
 ان ابنه (صمدى) كان يعمل بعلمة الجمارك وان عامر الديوب الحق بالنديب العسكري ثم نقل الى  
 جهة الدافنيه بصورته حيث نقل هناك ولم يحل على عثائه وان له كمل مسؤولية ما فعل لابنه  
 للمتهم... كما ان التهمة باقوال المواطنيين... عبد العزيز بن بولود القربلي ومحمود الجالى  
 محبوب ورائل على عبد السلام وموسى سهود ابو صيرة ودين احمد محمد الشيشى اللذين ذكر وان  
 اقوالهم المدونة بعد ضبط الواقعة في الشكوى المقدمة منهم عند المتهم الى مديرية امن الزاوية انهم  
 يعملون بعلمة الجمارك وان مدير علم الجمارك فاضل اوامر باحالتهم للتدريبات العسكرية  
 لنظاميها في القتال لقاتلة الثوار في من كائنات القذافي ولهم افطروهم للهرب مما جعلهم يلاقون  
 وان الكثير من زملائهم نقلوا الى الجبهات وذكر الاخير انه يعرف الكثير ممن قتلوا في الجبهات  
 والكثير من المعايين ومنهم من تعرض بحالة نفسية بسبب قتل الجبهات... كما ان التهمة ثابتة  
 في حق المتهم اخذ من الرسائل العديدة العادية عن رئيس قسم الرش والعيانة بعلمة الجمارك  
 والى يشير فيها الى تعليمات المتهم عامر الديوب بشأن تسليم اعداد كبيرة من المركبات المملوكة  
 لعامة الجمارك لعدد من التشكيلات العسكرية - اللواء 32 - معزز - اللواء التاسع مشاة  
 الحرس الشعبي وغيره... كما ان التهمة ثابتة في حق من يحاضر تسليم السيارات المشار اليها في  
 الرسائل من القسم العيانة والرش والى يظهر منها ان الكثير من السيارات المسلمة هي  
 سيارات تشق في القتال نوع (تايتا كرايفر)... وحيث ان هذه الدلة تثبت قيام المتهم  
 بتجنيد مجموعات من الغناصر التابعة لعامة الجمارك وتدريبهم على الاسلحة ودفعهم  
 لجبهات القتال من اجل محاربة ابناء الشعب الليبي المناهضين لحكم القذافي  
 وقتبت قيامه بدعم التشكيلات المسلحة التي كانت تقوم بهاجمة المدن اللبية بالسيارات  
 التي تستعمل في فعل الاسلحة... وحيث ان المتهم اقدم على هذا الفعل لدوافع سياسية مردها  
 ورائه للنقام وتأنيبه في حربه على ابناء الشعب وذلك بتفدية لاعتد على سلامة الدولة  
 والشعب انتقاما منه على فروجه على النقام وبذلك فان جرعة التعريب وقتل الناس  
 جزافا تكون مدحقة من جانبهم ولهم ما يوجب ادانته عنها... وحيث انه عن تهمة  
 التعريب وقتل الناس جزافا المسندة للمتهم لكونه قام بتدريب القوات الغنلية بين عامر لتائب

262

خاتها تايته في مئة افدأ من اعترافه بأنه قام بتسهيل دخول المحاويات المعبأة بالاقترام  
المخدرة عبر منفذ الخمس تنفيذ التعليمات الهادة اليه... كما ان التهمة ثابتة في حقه افدأ  
من اقوال الثالث - البغدادي المهودي - الذي ذكر امام النيابة العامة ان المواد المخدرة جلبت  
من دول أوروبا الغربية وان المتهم - عامر الدليو - سهل عملية دخول هذه المواد عن طريق الخوانق.  
كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم افدأ من اقوال المتهم الثاني - عبد الله السنوسي - الذي ذكر  
امام النيابة العامة بأنه حاولت معبأة بمخدر نوم (DF-118) ثم استيرادها من شرق  
آسيا ثم ادخالها عن طريق ميناء الخمس وفنقت بمقرها من الامن الداخلي... كما ان  
التهمة ثابتة في حق المتهم افدأ من شهادة - اسماعيل الكرامي - الذي ذكر في شهادته أمام  
النيابة العامة بأنه في شهر مارس 2011م استلم ثلاث حاويات تحوي مخارطة من دول جلبت  
من طريق ميناء الخمس... كما ان التهمة افدأ من شهادة الموضح يوسف مفتاح الرماحي  
الذي ذكر في شهادته امام النيابة العامة بأنه رجل جمارك بمرتبة رئيس عمراء وأنه يعمل بمركز  
جمرك هيض الخمس وان المتهم عامر الدليو بين المدعوى ابو زديته كرئيس لمركز جمرك  
ميناء الخمس لنشرة محدودة الحامين فروج الحاويات التي كانت تحوي المؤثرات العقلية وأنه  
بتاريخ 12/3/2011م صدر تعليمات بالفار التفيتش مما ادى الى خروج المدد كبير من  
الحاويات لتفريغها فلو به تبين ان اثنين منها تحوي مواد مخدرة ومؤثرات عقلية...  
كما انها ثابتة في حق المتهم افدأ من مادكره الجند عطيه مجاهد البغدادي وابراهيم العبد اللوشه  
والشالند على الزبيدي والدي اوردت الحكمة شهادتهم عند سردها لوقائع الدعوى وعنه تشارها  
لذات التهمة المسندة للمتهم الثاني... والدي ذكر فيها الاول انه عنده بكتيبة الساعدي الطبول  
وان المخدرات والمؤثرات العقلية كانت توزع عليهم من سرية الخدات وأنه بسببها ارتكب عناصر  
الكتيبة اعمال قتل وقتل للنساء وذكرا الثاني ان المؤثرات العقلية التي كانت تعرف  
لهم في فلهم في خالق من اللاوعي وأنه بسببها اقدم شو شفعيا على قتل السجلاء بسجن البيروك  
حيث قام بالقاء القنابل اليه دافل العنابر... وذكر الثالث انه استلم هذه وقائع  
من المؤثرات العقلية من عبد الله السنوسي وأنه سلمها للرائد حميد ابو زنايه الذي  
فلفه في محور تاريخه وأنه سئل الفابلا محمد شطيبه المسئول عن المتهم ان يعطيه  
كرب شاي فذكر له ان الترمس به شاي اريب فيه عبر به لالوصة... كما ان التهمة  
ثابتة بشهادة الطبيب محمد الخبيشي الذي اوردت الحكمة شهادته عند سردها لواقعة الدعوى



(263)

وعند تناولها التهمة الانتقاب المسندة لبعض المتهمين... والذي ذكر فيها انه طبيب تساء  
ورفع كسفن عن عشرات الحالات لنفسه وتقرعن للانتقاب من قبل عناصر لقائيب القدا في  
وانه نام بعدة عمليات اجهاف... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعدا من تقارير  
الخبر الفنيه العادة عن مركز الهوت والخبرة القضاية والتي تثبت ان المواد التي طبقت  
بمواقع تتركز لقائيب القدا في والتي وجدت بجيوب الاسرى والقتلى منهم لدى مؤثرات  
عقلية من ضمن المؤثرات الملحقة بتأثيرات المخدرات... وصحة ان ما اعترف به المتهم والده  
الشهود من المتهمين وغيرهم وثبته التقارير الفنيه يثبت ان المتهم سهل دفول المؤثرات  
العقلية الى ليبيا بكميات كبيرة عبر اعدا لقايد البحرية ميناء الخمس حيث اعطى تعليمات  
به قولها يدون تفويض... وصحة ان هذه المواد قد تم تزويجها بين عناصر لقائيب القدا في  
وعائل المتورطين وعناصر الاس عسب القايه يا قول الشهود... وصحة ان هناك من نتاج تزويج  
هذه المواد بين عناصر القنايب والمتورطين التي سئل المتهم دفولها ارتكاب هذه العناصر لقايد  
هذا بناء الشعب الليبي من قتل وقتل للثوارين وتخريب للمن وصحة ان المتهم يعلم حكم رفضه  
ان جلبه المؤثرات العقلية وتسهيل دفولها غير المنافذ امر غير مسموع القانون بل انه يعلم ان  
قتل هذا العمل يعد جريمة دولية وتكون اساليب الحرب القذرة لما فيها من ضرر على المجتمع  
باسره وصحة ان المتهم اقدم على ارتكاب هذه الجريمة له وافع سياسية بهدف الانتقام من  
بناء الشعب وبالتالي فان تهمة التخريب وقتل الناس جزافا تكون ثابتة في حقه وهو  
ما يوجب ادانته عنها... وصحة انه عن تهمة جلب وتزويج وميانه المؤثرات العقلية... فانها  
ثابتة في حقه اذ ان الادلة التي ساقها المحكمه في شأن التهمة السابقة... وصحة ان قيام  
المتهم بتسهيل دفول المؤثرات العقلية من قلال المنافذ البحرية مسبا ذكر الشهود يجعله فاعلا  
وشريكا في ارتكاب هذه الجرائم لما هو مقترن من ان الاثر اذ في الجريمة بحسب نص المادة  
(100) من قانون العقوبات يكون بالاتفاق على ارتكاب الجريمة او بمساعدة الفاعل الا على  
بأى شيء يسهل ارتكاب الجريمة او اتماها... كما ان جريمة ميانه المخدرات تتحقق متى كان  
للمتهم سيطرة على هذه المادة وعلى افرادها او ادخالها الى البلاد ولو لم تكن له سيطرة مادية على  
المادة المخدرة وصحة ان المتهم كان في سلطته ادخال هذه المواد وبالتالي فانه يكون في حكم الحائز  
لها... وصحة ان لا مركه لك فانه هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها...  
وصحة انه عن تهمة منع الغير من ممارسة حقه السياسي قد تقدمت وصفا مع التهمة الاولى

(264)

لأنه بقيام المتهم بالنزح بغضام رعاية الجمارك في التدريب العسكري تم إرسالهم كجبهات القتال لمحاربة الثوار من سكان المدن المتاخمة للدين ضروا على النظام للمطالبة بالحكم الرشيد يجعله شريكاً في قمع انبعاث الشعب ومنعه من التعبير عن رأيه السياسي في منحه وصية ان لا يترك ذلك فانه يتعين تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة (76/1) من قانون العقوبات اعتباراً من الجريمة جريمة واحدة مع الجريمة الأولى والاعتناء بعقوبتها وعلى الثوار بالملحوظ... وصية انه ثبت للمحكمة أن ارتكباب المتهم لكل هذه الجرائم على النحو الذي بينته تفصيلاً في أسبابها فانه يتعين تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/277) من قانون الإجراءات الجنائية ادانتها عنها... وصية انه عن العتوبة فانه وان كان المتهم قد ارتكب جرائم صغيرة حيث أمر بتجنيد الغنم التابعة لهوتة ربيها ودفع بها إلى جبهات القتال لمقاتلة انباء الشعب وسلم السيارات للكاتب التي كانت تقوم بمقاتلة انباء الشعب... كما سهل دخول المؤثرات العقلية إلى البلاد بكميات كبيرة وحوايل على قنونه ونزعه لك حرام... ومع ذلك فانه بالنظر إلى ان المتهم ليس من ذوي السوابق الجنائية وصية ان العتوبة تستهين زجر الجاني وليس الانتقام منه وصية انه رأى ان المتهم ولاجل منحه فرصة في العتوبة في إطار العاجلة المنشورة فان المحكمة تأسيساً على جميع ما سبق وعملاً بحكم المادة (29) من قانون العقوبات تستبدل عتوية الاعداد المقررة للجرائم التي ارتكبها المتهم بعتوبة السجن المؤبد... كما تقتضي المحكمة حرمان المتهم من حقوقه المدنية حرفاً نادراً عملاً بحكم المادة (34) من قانون العقوبات... وصية انه عن الدفع من محامي المتهم بانتفاء جريمة التخريب والقتل الجرائم المسندة للمتهم لأنه لم يقم بتسليم السيارات التابعة لخدمة الجمارك وانفاذات عنوة... كما انه لم يقم بتكليف عناصر حرس الجمارك بالقتال في الجبهات... فانه دفع غير مسد به لأن الثابت من الرسائل العادية عن رئيس قسم الهيئة بمحاكمة الجمارك ان تسليم السيارات للتشكيلات المسلحة مثل اللوار 32 - معزز واللوار الأول مشاة وحرس الشعب كان بناءً على تعليمات المتهم عامر الأولى بناءً على طلب من قادة هذه التشكيلات وهو ما يعني ان الامر تم باتفاق بينه وبينهم... اما قول الدفاع بأن السيارات هي سيارات لا يمكن استخداها في القتال لأنها سيارات صغيرة... فانه ايضا قول بخالف الثابت بعدا عن تسليم هذه السيارات والذي يظهر منها ان اعداد كبيرة من السيارات المسلحة هي سيارات نوع (نايو تاكوزر) وهي من العجلات التي تستخدم في تركيب الاسلحة عليها... اما قول الدفاع بأن بوجله لم يكلف عناصر الجمارك بالقتال فانه ايضا قول بخالف الثابت باقوال الشهود



مطبعة العدل

266

لحوكله بالافرج عن الكاويات بميناء الخمس... فأنه دفع غير مسدود لأنه مخالف للثابت بأقوال  
 الشهود من المتهمين وغيرهم حيث ذكر المتهم الثالث في أقواله أمام النيابة العامة أن المؤثرات العقلية  
 كانت تمتد أيام الأحداث بحسب الشجاعة دون عامر الديوب سهل دفولها عبر الموانئ البحرية... كما  
 أن الشاهد يوسف ضاح المرابي الذي ذكر أن عامر الديوب يمر طام الكمارك أصفه ببيتة شهر 3<sup>11</sup> م  
 تعليقات باضرب الكاويات دون مرور على التفيش وأنه في ذلك اليوم خرجت أكثر من مائة طاويرة  
 دون المرور على التفيش بعضها كانت بحسب محمد رات وبعد أن خرجت هذه الكاويات أعطى تعليقات  
 بالعودة للعمل بنظام التفيش... كما أنه قام باستبدال مدير منفذ ميناء الخمس حيث كان قد خسر يدعى  
 نوري ابوز دينة لفترة ممدودة إلى حين خروج الكاويات... وحيث أن هذه القضايا ذات توقيت الدور  
 النازل الذي قام به المتهم من تسهيل خروج الكاويات التي كانت معبأة بالمؤثرات العقلية الأمر  
 الذي يتعين معه الالتفات عن هذه الدقة... وحيث أنه في باقي دفعات محامي المتهم بأن ما أوردته المحكمة  
 في حيثيات حكمها يعتبر رد عليها الأمر الذي يتعين معه الالتفات عنها... وحيث أنه عن احتياج  
 المتهم بالشهادات المكتوبة فإنه يتأمل المحكمة تبين لها أنه لا يوجد بها ما يطلع لرد الأدلة التي عولت  
 عليها المحكمة فأمرة ذات الأفعال التي تارنها المتهم ليس جرائم مستترة لا يمكن للناس العلم بها فمن  
 أين لعوام الناس أن يعلموا بأن المتهم سهل دفول المؤثرات العقلية الأمر الذي يتعين معه الالتفات  
 عنها والحكم على الشوا الوارد بالمنطوق...

(13) وحيث أنه عن تهمة التخريب وقتل الناس جوارفا المسندة للمتهم الثالث عشر لكونه عمل مع الخامس عشر  
 على مد جماعات مسلحة وفراد بالاسلحة... فأنها ثابتة في حقه بعدة من الاعتراف أمام النيابة  
 العامة بقيامه بصرف الاسلحة حيث صرح عدد ما تبين بدقة وخبرتها لجموعة من الرعيبات  
 واعترافه بأنه سلم كمية كبيرة من البنادق والذخائر لجنود الكاف الاصفي المشكل من قبيلة  
 القارعة الذي كان يتأثر منه المدعو عمر العبد - وأنه سلم كمية كبيرة من الاسلحة والذخائر  
 لأشخاص بناء على قوائم قدمت له من المقربين من النظام... كما أن التهمة ثابتة في حق  
 المتهم افة بن شهادته الشاهد - عبد الزقاق فرح العرفان - الذي ذكر أمام النيابة العامة  
 بأنه تم توزيع الاسلحة والذخائر على جماعات مدنية عن طريق العقيد رضوان الهاملي بناء  
 على تعليقات المتهم الثاني... وحيث أن ما اعترت به المتهم واكد الشاهد يثبت قيام المتهم  
 بتوزيع الاسلحة والذخائر على مجموعات قبلية وفراد مدنيين بناء على تعليقات شفهية ومكتوبة  
 وقوائم من أشخاص ذكر انهم مقربين من النظام... وحيث أن المتهم كان يعلم بأن هذه الاسلحة



267

والدفاع التي سلمها لهذه المجموعات سوف تستخدم في قتل أبناء الشعب المناهضين للنظام  
واشاعة النوفى وإعمال القتل والخطف في البلاد حيث عازت هذه الأسلحة في أيدي أشخاص مدنيين  
لا يعرفون مسؤولية قيادة هذه الأسلحة وصيت أنه مع علمه بذلك أقدم على هذه الفعل وسلم  
الأسلحة بكميات كبيرة لمجموعات قبلية وأشخاص مدنيين بدون قيد أو شرط ودعت الكثرات  
بما سوف يترتب على تسليم هذه الأسلحة والدفاعات وصيت أن المتهم فعل ذلك لتوطئها  
مردداً لأمره للنظام وبقدر الإمكان على سلامة الدولة بأشاعة نوفى السلاح فيها وكذلك الاعتداء  
على سلامة الشعب كخروجهم على النظام وبالإمكان أن هذه التهمة تكون ثابتة في هذه وثائق  
ما يوجب أدلتها... وصيت أنه عن تهمة تفخيخ المركبات الممنوعة للمتهم... فإنها ثابتة  
في هذه وثيقة من اعترافات المتهم (على أمهيد الشاهد) الذي ذكر نظام النيابة العامة بأنه  
بناء على تعليمات المتهم الثاني قام برفقة أخيه بتفخيخ خمس مركبات الأولى نوع شيفروليه  
والثانية نوع هوندا سونتاو الثالثة من ذات النوع السابقة والرابعة والخامسة دابل  
كابينت وانهم قاموا بهذا العمل بعتر الشركة العينية بعنفقة السراج حيث كانوا ينفون الحاد  
المتفجرة في تجاوزات السيارات سواء من المتهم رفوان الهامى أو من كان يجلب لهم المادة  
المتفجرة وهو من كان يقوم بنقل السيارات المنفخة إلى بنغازي عبر الحدود... وهذه  
السيارات قد انفجرت أمام فندق تبس... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم... من اعترافات  
المتهم سعيد الغريان ومن المجموع الذين ذكروا كما اعترف به المتهم على أمهيد الشاهد  
من اشترك المتهم رفوان الهامى في تفخيخ المركبات معهم... وصيت أن هذه الشهادات تثبت  
قيام المتهم بالاشتراك في تفخيخ مجموعة من السيارات لغرض تفجيرها حيث جلب المواد المتفجرة  
المتعملة في التفخيخ واشترك في وضع هذه المواد في تجاوزات السيارات كما عمل على إيصال السيارات  
المنفخة للمكان المستهدف لتفجيرها فيه... وصيت أنه ازاد ظهوره في الدعوى من أي محفرتين...  
التفجير... وصيات من جرد هذا العمل وهو ما يدل على أن فعل المتهم وشركائه قد أوقف وقاب أثره لسبب لا يقل  
أثره عنهم فيه... يستدل في جردهم من إيصال السيارات التي ففخوها إلى هذه النها... وصيت أن عبارة  
التفريب وقتل الناس جرداً لما قب عليها المادة (202) من قانون العقوبات كما تكون جريمة  
كاملة إذا عمل التفجير وقتل التفريب... ويمكن أن تقف عند هذا الشرع... وصيت أنه لا نزاع هذا  
من الأدلة السابقة أن المتهم اشترك في تفخيخ عدد خمس مركبات كما وفر للمجموعة المادة المتعملة  
في التفخيخ ومارس إيصال هذه السيارات إلى هذه النها... وهو ما يعني أنه يه أن تنفيذ الركن المادي

268

جريمة التخريب، وصيت أن المتهم وشرفائه كانوا يشهدون من فعلهم أحداث تخريب في المكان  
 المستهدف بالتفجير وقتل أكبر عدد من الناس له وافع سياسة تستهدف الاعتداء على سلامة  
 الدولة بأمواج السلطة الجديدة في ليبيا المعترف بها من المجتمع الدولي وهي المجلس الوطني  
 الانتقالي والرجاء للعالم الخارجي بأن هذه السلطة عاجزة عن ضبط الأمن في ليبيا وإنها متكونة  
 من الإرهابيين وسعت يد قولهم إلى ليبيا من أجل دفع للجموعة الدولية لتفسير موقفها من  
 الثورة الليبية وبالتالي فإن الركن المعنوي لهذه الجريمة يكون متحققاً ما كان ذلك وكان من الجموع  
 عليه علماً وعلماً أن المحكمة الموضوع أن تعدل القيد والرفض الذي أسبقته سلطة التحقيق على لأنه  
 وإن تردد الرفضها للجميع كما أنه من الثمرة أنه إذا كان القيد إلى الرفض إلا أن ذلك لا يستدعي  
 تنبيه المتهم وأسباباً على جميع ما سبق فإن المحكمة تعدل القيد والرفض بالنسبة لهذه التهمة المسندة  
 للمتهم وتسند له تهمة الضرب في ارتكاب عمل يرمي إلى التخريب وقتل الناس جزافاً وذلك بأن اشترك  
 مع آخرين في تنفيذ عدد من المركبات وتام بأعمال الراد المتغيرة المستعملة في عملية التفجير وحاول  
 إيصال هذه الانفجارات إلى المكان المستهدف بالتفجير عبر العنبر... وصيت أنه ثبت ارتكاب  
 المتهم لهذه الجريمة فأثبتت أدلة عليها... وصيت أنه عن تهمة منع الغير من ممارسة  
 الحق السياسي فإن هذه الجريمة قد تعددت وفيما بين التهمتين السابقتين وبالتالي  
 فإنه يتعين عملاً بنص المادة (٧٦٦) من قانون العقوبات اعتبارها جميعاً جريمة واحدة  
 وباعتبار التهم منها بتوبة الجريمة لا تشد على جريمة التخريب وقتل الناس جزافاً... وصيت  
 أنه ثبت ارتكاب المتهم للجرائم المسندة إليه وعلى التوالي بينته المحكمة تفهلاً في أسبابها فإنه  
 يتعين تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (٢١٢٦٦) من قانون الإجراءات الجنائية  
 أدانته عنها... وصيت أنه عن العقوبة فإنه وإن كان المتهم ارتكب جرائم خطيرة تعطلت  
 في تسليح المجموعات القبلية وتغيير اسمائها من ممارسة أعمال القتل هذه المناقشة التامة إلا أنه  
 لما كان المتهم ليس من ذوي السوابق الجنائية ومن أجل منحه فرصة في العز عنه في  
 إطار المحاكمة الوطنية ونظر لأن جرمته الثانية قد قابله شرها وصيت أن الأمر لذلك فإن  
 المحكمة تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (٧٢٩) من العقوبات تسبب عقوبة الإعدام  
 المقررة لجريته الأولى بعقوبة السجن المؤبد كما تنص بموجبه من حقوق صلاحيات محاكمة الشا  
 عملاً بحكم المادة (٣٤) من قانون العقوبات... وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم بأن  
 موكله لم يرتكب فعلاً يشكل جريمة لأنه قام بتسليم الأسلحة بناء على إشارات صادرة عن



(269)

بأنه ليس الجواز وأنه كان عسكري، ينفذ التعليمات... فإنه بجميع وجوده غير سديد... لأن التابطة  
 باعتزاف المتهمة انعدام تسليم الاسلحة لأشخاص ومجموعات قبلية مسلحة من الرعيان  
 وفيه بناء على قوائم من الأشخاص مقربين للنظام وهو يعني أنه كان يسلم  
 الاسلحة من تلقاء نفسه لاقتناعه بهذا الفعل انفلاقاً من ورائه للنظام سوجيت أن  
 هذه المجموعات والأفراد الذين سلم اليهم هذه الاسلحة قد استخدموها في القتال هذه  
 المناقشة القائمة وبذلك فإنه يكون شريكاً بالمساعدة في ارتكاب الجريمة المسندة اليه  
 الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... ولا يعني المتهمة ما قاله من أنه سلم  
 هذه الاسلحة بناء على تعليمات المتهمة الثانية لأن هذه الأوامر والتعليمات بنظره لم تكن  
 غير مشروعة ولا يجوز تنفيذها ولا تقدر المسؤولية في طاعة تنفيذها لأنه لا يصح أن  
 يعني من العقاب من يأتي فعلاً من الأفعال بأمر رئيسه حال كون هذا الفعل مجرمه  
 القانوني مجرمها جلياً لأنه لا طاعة لرئيس في معصية القانون الأمر الذي يتعين معه  
 الالتفات عن هذا الدفع... وسوجيت أنه عن الدفع من محامي المتهمة بأنه لا علاقة لمركلة بجريمة تفخيخ  
 المركبات... فإنه دفع غير سديد والحكمة لا تواتر عليه لأن المتهمة من جمال الشاهد  
 وعبد الله الشعلان ومعهم اللصوص، أكدوا أن المتهمة كانت شريكاً لهم في تفخيخ المركبات وأنه  
 دون كان يجلب لهم المادة المتفجرة التي كانوا يضعونها في السيارات وهو من كان يقوم  
 بنقل السيارات المفخخة إلى المنطقة الشرقية وسوجيت أنه وكلما وضعت المحكمة في موقعه  
 من الحكم أن الهدف من تفخيخ هذه السيارات كان لتفجيرها بهذين قتل أكبر عدد من الناس  
 وتخريب المبانى بقصد الإساءة على سيادة الدولة بأمر من السلطة الحاكمة الجديدة المعترف  
 بها من المجتمع المدني المجلس الوطني الانتقالي والإسماء للعالم الخاضعين أن هذه السلطة والشؤون  
 التابعة لها لم تكن بمساحة وغير قادرين على ضبط الأمن في البلاد وبالتالي فأن هذه  
 النعمة تكون ثابتة في حقه الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع  
 وسوجيت أنه عن احتياج المتهمة ومحاميها بنسب الفترة الأخيرة من المادة (69) من  
 قانون العقوبات التي تجرم عابرتها على أنه لا عقاب على من ينفذ أمر غير  
 مشروع إذا امتنعت القوانين منفاً باتاً من الجبالة في مشروعية هذا الأمر  
 ولأن المتهمة اعترفت أمام النيابة العامة بأنها سلمت الاسلحة بناء على  
 قوائم سلمت له من الأشخاص محسوبين على النظام وهو ما يعني أنه من تلقاء نفسه

(270)

وحيت ان المحكمة تترك انه يشترط لاسمال حكم هذا النص واستناد الموقف الذي يتركب فعلاً هنا بما  
 استناداً لأمر ان يكون هذا الامر صادر للموقف من رئيسه الذي يجب عليه طاعته فائوفاً اما اذا كان  
 الأمر غير الرئيس فائوفاً للموقف فانه يكون مسئولاً عن انفاذ أمره بل حتى لو كان الأمر  
 رئيساً للموقف وتجاوز القانون في أمره فانفذه المرسوم مع علمه بهذه التجاوزات الخارجية لهذا  
 الرئيس افعال فانه يكون مسئولاً عن هذا الفعل.. وحيت ان الامر كذلك فانه يتعين  
 تأسيساً على كل ما سبق الاتفاقات عن دفع المتهم الرابع والتمم على التوازي بالملحق  
 وحيت انه عن تهمة التفريب وقتل الناس جزاءاً المسندة للتمم الرابع عشر - بشير حميد ان  
 كونه قام بتفريب القوة العمومية التابعة له والتقدم للمقاتلين... فائوفاً بما  
 من معه اعداً من احوال المتهم السادس - ميلاد دمان - الذي ذكر امام النيابة العامة بأنه عند  
 اندلاع المظاهرات تم الاتفاق على سيطرة الأجهزة الامنية والثوريين على مدينة طرابلس وانشاء  
 دوريات ثابتة ومتحركة للتقدم للمقاتلين وان المتهم بشير حميد ان كان امراً لجموعة  
 الدوريات التابعة لجهاز الاستخبارات... كما ان التهمة ثابتة في حقه اعداً من اعترافه  
 المبرع من انه كان معزواً بغرفة العمليات ومشرخاً على دوريات الاستخبارات حيث قام  
 بتوزيع عناصره على مناطق التواجد مثل سوق الجمعة ووسط المدينة وان التعليلات العامة  
 اليهم كانت تقوم على هذه المقالات ومنعها من الدخول الى الساعة الخضراء... كما ان  
 التهمة ثابتة بشهادة - الهادي اميرش الذي ذكر ان الفرق الامنية العليا كان لها دور فاعل في  
 سحق المظاهرات التي خرجت يوم 20/2/2011م الى ميدان الشهداء حيث كانت تقدر التعليلات  
 والادوية الى العناصر التابعة لها كل حسب اختصاصه وكانت التعليلات مبررة بقتل المقاتلين لؤي وشفافهم  
 ولغة ايجان الإغابات في معضها كانت مباشرة ريثما جاء الرئيس والهدر... كما ان التهمة ثابتة بشهادة  
 الشاهد ميلاد ابو سبيح الذي ذكر امام النيابة بأنه يعمل بجهاز الامن الخاص وانه كلف مع مجموعة  
 من زملائه بحراسة المصرف المركزي وعند مرورهم بالساعة الخضراء شاهدوا تاروماً فزيرة  
 وسيارات معروقة ومعارقة متناثرة وقد علموا ان ذلك من آثار قمع المظاهرات كما علموا ان  
 كتيبة احمد المقرين والحرس الشعبي والأجهزة الامنية واللجان الثورية اغلقتوا النار على المقاتلين  
 كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اعداً من شهادة الشهود صباح حميد واقضييه ورفيقان محمد  
 الهلوج ومحمدان اسماعيل حيث ذكر الادل ان ابنه (عشام) قد قتل بتاريخ 25/2/2011م بسوق  
 الجمعة وذكر الثاني ان ابنه (عزّه) قتل بتاريخ 20/2/2011م بسوق الجمعة وذكر الثالث



271

بأن شقيقه (عبد الباق) قتل بتاريخ 20/2/2011م في منطقة المدينة شارع الاستقلال  
 وذكروا جميعاً أن أقاربهم قتلوا نتيجة إصابتهم بأعيرة نارية عقب خروجهم في مظاهرات  
 سلمية وابتداءً من اغتال عليهم النار لهم قوات الأمن وقائد السيارات المدينة وسيارات التندرا  
 كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحمد قوائم القتلى الذين سئلوا في مظاهرات طرابلس  
 خلال الفترة من 20/2/2011م وحتى بداية مارس 2011م والتي تبدأ باسم المواجهات طابع  
 خليفة خلف الله وتنتهي باسم الوائين فرج عبد العزيز عبد الله المتي تحت رقم (71) - كما أن التهمة  
 ثابتة في حق المتهم أحمد من التقارير الطبية الخاصة بالمجنين عليهم المذكورين التي يظهر منها أنهم  
 قتلوا بأعيرة نارية إصابتهم في مقاتل من إسماعيل وسويت ان كل هذه الأدلة تثبت وقوع  
 المتهم في جميع المظاهرات السلمية التي فرحت للعطالية بالحريّة والحكم الرشيد حيث اشترك في إغناء  
 الايام والتعليقات لعناصر الأمن التابعة لجهاز الاستخبارات وموجهاً لفتح المظاهرات في  
 مناطق شتى من طرابلس وهو ما نتج عنه قتل العديد منهم وسويت ان المتهم يعلم بحكم كونه أحد  
 ضباط الأمن الكبار ان الاعتداء على المتظاهرين أمر محرّم القانون كما انه يعلم ان من شأن  
 تكليف العناصر المسلحة الخاضعة لإمرته بالتقدم للفتحات من شأنه ان يؤدي الى  
 قتلهم جزافاً بدون وجه حق وسويت ان المتهم اقدم على هذه الفعل لدوافع سياسية مردّها الى  
 النظام السياسي ويهدف الى انتاء على سلطة الدولة والشعب وبالتالي فان هذه الجريمة  
 تكون ثابتة في حق وهو ما يوجب ادانتها وسويت انه من تهمة الاشتراك بالتعريض  
 والمساعدة على قتل المتظاهرين من طرابلس المسندة للمتهم فانها ثابتة في حقه وهذه الأدلة  
 السابقة حيث اقر انه كان يترأف فرقة العمليات المشتركة التي كانت توقع وتدير التعليقات والتشكيلات  
 الأمنية والثورية في التقدم للفتحات وقتلهم وكان قائداً له ورياسته والاستخبارات وانه  
 نشهد حالياً ان التوتير بطرابلس مثل سوق الجمعة ووسط المدينة وسويت انه لا نزاع في ان  
 التشكيلات الأمنية والثورية اغلقت النار على المتظاهرين مما أدى الى سقوط العشرات منهم  
 وسويت ان يعلم ويتوقع ان من شأن اغلاق النار تجاه المتظاهرين ان ذلك سوف يؤدي  
 الى قتلهم وسويت انه مع علمه بهذا الامر وتوقعه لهذه النتيجة كان موافقاً ومخيراً عليها وبذلك  
 فانه يكون شريكاً بالاتفاق والتعريض والمساعدة في جريمة قتل المتظاهرين من طرابلس  
 لما هو متقرر من ان الاشتراك في الجريمة بحسب نص المادة (155) من قانون العقوبات يتحقق  
 بالتعريض في الجريمة اذ وقعت بناءً على هذه الاتفاق مع الناعل أو الناعل أو الناعلين

(272)

ورقت الجريمة بناءً على هذا الاستنتاج... أو بمساعدة الفاعل الأعلنى بما يسهل عليه ارتكاب الجريمة  
 أو تأملها... وصيت أن لا يركز ذلك فإنه يتعين أدانته عن هذه الجريمة... وصيت أنه عن تهمة  
 اختلاس المال العام المندرجة في قائمة الجرائم... وصيت أن لا يركز ذلك فإنه يتعين أدانته عن هذه الجريمة... وصيت أنه عن تهمة  
 من الأموال التي سلمت له لمرفها على الوديات مبلغ ثلاثة آلاف دينار كما أنه مبلغ  
 اثنا عشرة ألف دينار دفعها لقاوون من اجل حياة شقة سكنية كان أستود عليها... وصيت  
 أن ما أقرت به المتهم يتتبع بشكل قاطع قيامه بسرقة مبالغ مالية من المال العام الذي سلم  
 له لكي يعرفه على عناصر الوديات التابعة له... وصيت أن جريمة اختلاس المال العام  
 تنظم من حالة قيام الوقت العام بالاستيلاء على الأموال العامة المسلمة له بحكم وظيفته  
 واستغلالها في شئونه الشخصية وبما يعود عليه بالنفع... وصيت أنه لا يفيد المتهم القول بأن الأموال  
 كانت عمدة لديه وأنه لم يتمكن من تسويتها بسبب أوضاع... لأن هذا القول يخالف ما أقرت  
 به من أنه سلم اثنا عشرة ألف دينار لقاوون لحيانة شقة كان أستود عليها هي الأخرى ولم يذكر  
 بشئ عن ما فعل بمبلغ ثلاثة آلاف التي أقرت بأخذها من المبالغ المسلمة إليه إضافة  
 إلى أن التسوية التي يتقدم عنها المتهم ما هي الا تغذية لسرقته عن طريق جلب قوائم هوية  
 تفيد أنه صرف الأموال فيما فعلت له وصيت أن لا يركز ذلك فإنه يتعين أدانته عن هذا القول  
 وإدانة المتهم عن هذه التهمة أيضاً... وصيت أنه عن تهمة منع الغير من ممارسة الحق السياسي  
 فأنها قد تعددت وصفاً مع التهمتين الأولى والثانية وبالتالي فانه يتعين على المادتين  
 (٧٦٤) من قانون العقوبات باعتبارها جميعاً جريمة واحدة ومماثلة للمتهم عنها بعقوبة أشد  
 من هذه الجرائم... وصيت أنه عن تهمة ترويض المخدرات التي استندت إليها النيابة العامة  
 للمتهم بأنه باطلاع المحكمة على سائر أوراق الدعوى لم يجد فيها أي دليل يشير إلى خلوع المتهم  
 بشير حميدان في عمليات جلب وترويض المخدرات وبالتالي فإنه يتعين على المادتين  
 (٧٦٦) من قانون الإجراءات الجنائية التواء بمرادته من هذه التهمة... وصيت  
 أنه ثبت ارتكاب المتهم للجرائم المنسوبة اليه عن تهمة ترويض المخدرات جميعاً أو تحت الحكم  
 وبالتالي فإنه يتعين تأسيماً على كل حاسق وملازم المادتين (٢٧٦) أدانته عنها  
 وصيت أنه عن العقوبة فأ أنه وإن كان المتهم قد ارتكب جريمة خطيرة تمثلت في  
 قتل المتقاهرين وكذلك الاستعداد على الأموال العامة التي كانت يملكها... إلا أنه  
 لما كان المتهم ليس من ذوي الصواب الجنائية وليس من معترفى الجرائم وصيت



إن الشهود الذين أستمعت إليهم المحكمة في إحدى جلسات نظر الدعوى وكذلك  
الشهود المدونة فمادتهم في الشهادات المكتوبة أكدوا جميعاً على حسن معاملة  
المتهم لهم عند ما كانوا في المعتقل ولأنهم رأوا أنه لا يمكنهم من أجل منعه فرصة في العتوة فأن  
الحكمة تأسست على كل ما سبق وعملوا بحكم المادة (29) من قانون العقوبات تستبدل عتوية الإعدام  
المقترة للحرية إلى ارتكابها المتهم بعتوية السجن المؤبد، كما تنص المحرر بأنه من عتوة المدنية عدواناً دائماً  
عملاً من المادة (34) من قانون العقوبات وصحت أن العتوية المدنية لا تجب العتوية المالية  
حيث تبقى هذه الفرقات نافذة في حال الحكم عليه وتأسست على ما سبق وعملوا بحكم المادتين  
(27 و 35) من قانون الجرائم الاقتصادية فأن المحكمة تضي بتفريغ المتهم من جريمة اغتيال  
العام ببلغ خمسة وثلاثون ألف دينار وعملوا بالنموذج الوارد بالملحق  
وصحت أنه عن الدفع من محامي المتهم بعدم بطلان قرار الاتهام والإزالة لأن المتهم أفرج  
عنه من الهيئة الاستئنافية بتاريخ 15/8/2013م إلا أن النيابة العامة أفرجت عنه  
أفراجاًورياً وقتت معه عن ذات الوقائع ثم أمرت بحبس مجدداً بعد حبس باللائحة  
فأنه دفع غير سديد لأن القاتل من ماضي التحقيق أن النيابة العامة نفذت أمر الإفراج  
ونبهت المتهم إلى أنه مفرج عنه ثم حاولت التحقيق معه حول جريمة تهريب المخدرات وأمرت  
بإعادة حبسه على ذمة الوقائع والتهم الجديدة التي أسندتها له وهو أمر أصبح وطائراً قانوناً  
إفافة إلى أنه من الجمع عليه علماء وعملوا أن الحبس المدعى بطلانه لا يؤثر في صحة الدليل  
الذي لم يستمد منه وصحت أن المحكمة توصلت إلى إدانة المتهم بالتهم المسندة إليه من خلال  
أقواله إلى أنه قبل الإفراج عنه من قبل الهيئة الاستئنافية إفافة إلى الأدلة الأقوى  
وبالتالي فإن دفع محاميه في هذه الشأن يفتقر غير ذي جدوى الأمر الذي يتعين معه التمسك  
عنه وصحت أنه عن الدفع من محامي المتهم باتساقاً بأنه كان جريمة التخريب وقتل الناس مجزافاً  
المسندة للمتهم فإنه دفع غير سديد ذلك أنه ثبت للمحكمة من خلال الأدلة التي  
ساقته من معرض تدليلها على قبوت التهمة في حق المتهم أنه كان عضواً في عصابة العمليات  
وكان مشرفاً على دوريات جواز الاستخبارات وأنه نشرها في نقاط التوتر في طرابلس بصفة  
الجمعة ووسط البلاد وصحت أنه ثبت وفاة المشتري من المتقاهرين نتيجة إصابتهم بأعيرة  
نارية من الأعيرة الانسية والبنان الثورية والحرس الشعب التي أطلقت من الغرفة الانسية  
بالقصد للمتقاهرين وبالتالي فإن المتهم يكون خالفاً وشريكاً في ارتكاب جريمة التخريب

274

وقتل الناس جزافاً وخالفاً لربما في جريمة قتل المتظاهرين لأن دعاء التعليلات للعناصر الأمنية بسخت المتظاهرين والتقدم لهم جعل هذه العناصر تغلق النار تجاههم مما أدى إلى قتل العديد منهم وبالتالي فإن المتهم ومن كان معه يكون مسؤولاً عن هذه النتيجة الحاملة الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذه الدفوع... وحيث أنه عن قول المتهم بأن الدوريات التي كان يشرف عليها كانت تستهدف جمع المعلومات وحماية المعارف وأنه لم ينقل لعناصر الأمن التعليمات القاضية بالتقدم للمتظاهرين فإنه ادعاء مرسل لم يقدم على صحتته أي دليل به ليل النتيجة الحاملة وهي تبوت وفاة العشرات من المتظاهرين في طرابلس برصاص آلة جبهة الاندية التي كانت حوسبة من أحد دعا الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذه القول... وحيث أنه عن الدفع من محام المتهم بانتفاء جريمة اختلاس المال العام لأن المبلغ المالي بقى بذمته كعقود وأنه لم يتم بقتل هذه العقدة ولم يكن ينوي الاستعواء عليه... فإنه دفع غير سديد لأنه مجرد ادعاء مرسل ويناقضه اعترافه الصريح بأنه استعوى على مبلغ ثلاثة آلاف دينار من المبالغ المالية التي سلمت له ليرفها على مناور الدوريات ومبلغ اثنا عشرة ألف دينار ليرفها على صيانة شقة كان قد استعوى عليها وحيث أن هذه الذي اقتربه المتهم يثبت قياضه بالاستيلاء على المال العام وبالتالي فإن هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وازدناج من ذلك قول المتهم بأن المبلغ قد قبل لأن قلة المبلغ المسروق أو كثرته لا يؤثر في قيام الجريمة الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذه الدفوع... وحيث أنه عن بقية دفوع محامي بلتهم فإن ما أوردته المحكمة في ميثيات حكمها يعتبر رداً على هذه الدفوع.

(15)

وحيث أنه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزافاً المسندة للمتهم الخامس عشر - عبد الحميد عمار أو حيد - لكونه قام بجلب وتجهيز المرتزقة... فأنها ثابتة في حقه أفد من شهادة المدعى السائح خليفة بلعيد - الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه يعمل أماً السعبة العمليات بادرة الاستخبارات... وأن جلب وتجهيز المرتزقة كان يتم عن طريق المتهم عبد الحميد عمار - حيث قام بتكليف المدعى (العبد عمار) وهو فابط يسعبة العليا بالذهاب إلى مدرسة الاستخبارات للعمل على تجهيز قوات قتالية وقد أخبره الفابط المذكور بأنه ذهب إلى محل تركز القوات لتسليمهم أجورهم ومستقاتهم من الثوبين... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحد من اتوال المتهم - عبد الحميد المزوغ - الذي ذكر بأن عبد الحميد عمار سلمه مبلغ ما يقدر ستة وتسعون ألف دينار وطلب منه أن يسلمها لجموعه خليل إبراهيم العتم كثرين



(275)

(بمكمله)... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذت من اعتراف المتهم بأنه كلف المدعى محمد الجيد المزدحم بالانتقال الى المدعى فليل ابراهيم ومجموعة من المرتزقة المتمركزين بمكمله ليسلم كل مرتزق مبلغ الف دينار..... وحيث ان هذه المدعى ذكره الشهود يثبت وقوع المتهم واشرأله في تجهيز المرتزقة اللذين جلبوا لمقاتلة ابناء الشعب الليبي حيث كلف معاونه بتجهيزهم ومدهم بالأسلحة والمؤن وصرف الاموال لهم... وحيث ان هؤلاء المرتزقة قد قاموا بمقاتلة الليبيين في الجبل الغربي وسراة واشتركوا في عمليات عسكرية ضد المناطق المتأثرة بسبب القابلية باقوال العديد من المرتزقة اللذين اوردت المحكمة افادتهم عند سرد هذا الوقائع الذي وكذا لك عند تناولها لذات التهمة المسندة للمتهم - عبد الله الموسى - بما يفرض عن تكرارها. وحيث ان المتهم يعلم بحكم وظيفته بأن الاستغاثة بمسايين اجانب لمقاتلة ابناء الشعب هو ان يجرمه القانون فعلاً كونه امر لا يتسم بالوطنية... كما ان المتهم يعلم ان هؤلاء المرتزقة سوف يقومون بقتل ابناء الشعب عند قيامهم بالاعمال الحربية وسوف يشعرون الخوف في البلاد... وحيث انه اقدم على تجهيز هؤلاء المرتزقة لرفع سياسية بتهدد الاعتداء على سلامة الدولة والشعب وبالتالي فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب اذنته عنها... وحيث انه عن تهمة التخريب وتقتل الناس جزاً المسندة للمتهم لكونه قام بهد الجماعات القبلية المسلحة بالاسلحة... فانها ثابتة في حقه اخذت من اقوال المتهم الثاني - عبد الله الموسى - الذي ذكر بأن الكثير من مكسبات صرف الاسلحة والفاخر كانت موقفة من عبد الحميد عمار بناء على طلب اشخاص اخرين وحيث ان بناء على طلبه... كما ان التهمة ثابتة باعتراف المتهم بأنه صرف مبالغ مالية لتأمين اجهزته اتصالات وتجهيزه من قبيلة العيكان... وحيث ان ما اعترف به المتهم وكذلك ما شهد به عليه المتهم الثاني يثبت وقوعه في تجهيز الجحافل القبلية ومدها بالعتاد والاسلحة و اجهزة الاتصالات والعتاد الاخرى... وحيث ان الجحافل القبلية انشئت لغرض نشره النقام وتفتيت الوحدة الوطنية وفلتت حروب وعمليات بين ابناء المناطق والقبائل البدوية... وحيث ان هذه الغاية قد تحققت فعلاً حيث استبدلت عدوات وفتن قديمة كانت نائمة بين بعض المناطق الليبية ونشئت عدوات جديدة وكل ذلك جعل بسبب الفتن التي ارتكبها متوعد الجحافل القبلية والمجموعات القبلية المسلحة ضد ابناء المناطق المتأثرة من اعمال قتل واختطاف وتخريب... وحيث ان المتهم يعلم بحكم كونه قائداً في الامن ان انشاء المجموعات

(276)

المسألة أو تجهيزها هو أمر مجرمه القانون ومع ذلك فقد أقدم على ارتكاب هذا الفعل حيث قام  
بتسهيل حصول هذه المجموعات على الأسلحة والذخائر وأجهزة الاتصال... وبالتالي فإن هذه  
المجموعة تكون ثابتة في مته وهو ما يوجب إدانتها عنها... وحيث أنه عن تهمه ترويح  
المحذرات المسندة للتهمة فإنها ثابتة في مته هذه من شهادة المدعى - اسماعيل الكرام  
رئيس جهاز مكافحة المحذرات الذي ذكر أمام النيابة العامة بأن المتهم - عبد الحميد عمار -  
أقفل به هاتفياً وطلب منه كمية من المحذرات وعندما أبلغه بأنه قام بإعدام المحذرات  
وعترض على قوله ورد عليه بعبارة (ليش من اى ثالث التعليمات) رافقاً بأن عبد الحميد  
عمار هو مساعد المتهم الثاني - عبد الله السنوسى - وأن مركبات التندرا التابعة للتهمة الثاني  
قد سببت كمية من المحذرات وأنه يعلم بأن هذه المواد كان يتم ترويحها بين عناصر كتائب  
القذافي من أجل قتل أبناء الشعب الليبي... كما أن التهمة ثابتة في مته المتهم من أقوال  
التهمة - ميلود مان - الذي ذكر أمام النيابة العامة بأن عبد الله السنوسى وساعده لهم من  
ترويح جلب وترويح المحذرات بين عناصر كتائب القذافي والمتقوعين... كما أن التهمة ثابتة  
في مته المتهم هذه من تقارير الخبرة التفائية العادرة عن إدارة الطب الشرعى والتحاليل  
المتعلقة بنمى عينات من العقاقير والمواد التي ضبطت بحوزة قذافي وأسرى كتائب القذافي  
وفي أماكن تركزها حيث أثبتت هذه التقارير أن هذه المواد من مؤثرات عقلية - ترويح  
والفرحيسون، ومنشقات جنسية ومخدر عشيش... كما أن التهمة ثابتة بأقوال على الزبير  
الذي ذكر أنه كان امراً لمعور عمليات تاور تاور من خارجين من إدارة الاستخبارات ومختاراً  
له صديقين - مكيان وقراهن - ذكر له أن التهمة الثانية أرسلها إليه وأنه سلمها لمن خلفه من المعور  
وهو الراحل عليه بوزن تايه صهر القذافي وأنه سأل عن ماذا فعل بالقذافي فذكر له أنه تم توزيعها  
على أفراد الجحافل ودفعها إلى الشاربب السافنة وقد ذكر له ذلك مشرف المتهم الثاني (استصيه)  
كما أن التهمة ثابتة في مته المتهم هذه من أقوال المند - عليه - القذافي والمند  
أبراهيم العيد اللوش... والاعتبرت المحكمة أن أدلة ومفاتيحها والتي ذكر فيها الأول أنه جندى  
بكتيبة الساعدى الطبولى التي اشتركت في جميع محاور القتال في بنى مواد والسدره والبحريفة  
وأن سرية الخدمات بالكتيبة كانت توزع عليهم مواد مخدرو كانوا يقومون بتعاطيها وبيعها  
كانوا يشعرون بأعراض غير طبيعية عدم النوم والشعور بالقوة والدوانية وأن عناصر الكتيبة  
ارتكبوا أعمال قتل وانتقام وأنه بنفسه شناله ثلاث نسباً تم اغتصابها بهن عارياً



(277)

وذكر القاتل بأنه وجد باللوحة 2 و 3 - بمسكن البيرموتسوان الخندرات كانت تجلب للمعسكر  
بكميات كبيرة وكانت تقف بمخزن السلاح وهي أنواع مختلفة مثل الروح ورواد الكنايات  
وأفهم كانوا يتعاطونها وإن تعاطيها به فلهم في حالة من اللاوعي وبسببها قام بقتل البعض  
حيث رسمه بالقنابل اليدوية داخل عنبر السجن... وحيث إن هذه الأدلة تثبت اشتراك  
المتهم - عبد الحميد عمار - في ترويع الخندرات والمؤثرات العقلية بين عناصره أفراد كقائب  
القاتل والمقتولين وذلك من أجل دفعهم تحت تأثير هذه المواد للارتكاب بجرائم القتل  
وغيرها من أعمال العنف كالاعتقالات وتعذيب المعتقلين... وحيث إن المتهم يعلم بحكم كونه  
قائداً في الأمن بأن ترويع المؤثرات العقلية بين أفراد الكنايات المسلحة والمقتولين هو  
أكثر جرم من القانون ويعلم أيضاً أنه جريمة دولية وهو من أساليب الحرب القذرة ومن الجرائم  
الخفية لما فيها من الضرر الكبير على المتعاطين وعلى المجتمع بأسره بسبب ما سوف يهدر على  
متعاطي هذه المواد من أعمال عنف شديدة الخطير... وحيث أنه لا نزاع في أن عناصره كقائب  
القاتل والمقتولين قد ارتكبوا فظائع تحت تأثير فظائع هذه المواد التي اشترك المتهم في  
ترويجها من أعمال قتل واعتقالات وغيرها حسب الأدلة التي سأقت المكمة جانباً منها في  
مواقع شتى من الحكم وحيث إن المتهم فعل ذلك بقصد الإكراه على سلامة الدولة  
باشاعة القتل والعنف انتقاماً من أبناء الشعب فإنه بذلك يكون قد أقررت جريمة  
التخريب وقتل الناس جزافاً وهو ما يوجب إدانته عنها... وحيث أنه عن قسمة  
الافوار بالمال العام المسند للتمه فأنها ثابتة في حقه اعداً من اعترافه بالاشتراك  
مع المتهم القاتل في تسهيل صرف المبالغ المالية للمرتزقة الانفارقة الذين جلبوا الحاربة  
اللبيين، وكذلك صرف المبالغ المالية للحافل القبلية المسلحة والعناصر الأمنية  
التي كانت تقوم بقمع المتظاهرين... كما أن القسمة ثابتة في حقه اعداً من اعترافه  
الصريح بقيامه بصرف مبلغ ستمائة ألف دينار ومبلغ مائة ألف دينار للمدعو عمر  
اعنيش بدوى أنه سوف يبرفها لتأمين وعيانية مركبات المرتزقة ووقودها وتوفير  
الشموين لهم، كما صرف مبلغ مائتا ألف دينار للعقيد حسين العائش لتأمين أجهزة  
الاتصالات وتجهيز جنود قبيلة الصيغان، كما صرف مبلغ ثمانون ألف دولار لمدون  
قرين صالح ومبلغ ستون ألف دولار للمدعو عبد السلام العكرمي من ورشقا فانه وعمر  
الدينار لا ينشئ مؤقراً بوسليم رابيعون الفيور واللواء عبد السلام حموده كما صرف

(278)

مبلغ مليون دينار لشقيق محمود شفشنة مقابل تأمين مركبات دفع رباعي، كما دفع  
مبالغ مقلنة للقيب محمدان ابو مغلب لتأمين تعوين المرتزقة والمتطوعين...  
وحيت ان هذه الاعرف للاموال العامة الذي قام به المتهم كان على انفراد غير شرعية  
لا يتفرعا النانون ولا تحت رعاية للشعب... كما ان عمليات الاعرف تمت بدون تشريع صحيح  
يجب صرف هذه الاموال وانها كانت بالتماللة للنظام المالي للدولة... وحيت ان المجرمين  
المختبئين في الدوى قد اتبنا في تقريرها رقم 8 ك 2012 م ان جميع عمليات الاعرف  
قد تمت بالتماللة للقانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات وقانون الميزانية  
كونها تتم بدون تشريع وبدون تواتير او ابر من افعالات وغير ذلك وحيت ان الامر كذلك  
ان تهمته ضد المال العام تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها... وحيت  
انه تهمه الاشتراك في تفسيخ عدد من المركبات... فانها ثابتة في حقه كونه اعترف  
بأنه لو كان يشرف على هذه المجموعة... وحيت ان كذا الاشرف جعله شريك  
بالاتفاق والتعريض على ارتكاب هذه الجريمة... وحيت ان فقد المتهم وشركائه من  
هذا العمل هو تخريب المحامات المستهدف بالتفجير وقتل الكبر من الناس وذلك لوضع  
سياسة تستهدف الاعند على سلامة الدولة باخراج السلطة القائمة المجلس الوطني  
الانتقالي... والاشحاء للعالم الخارجي بأن ما يجري في ليبيا ليس ثورة وتفسير للنظام  
السياسي وانما هو مجموعات ابراهيمية لدفع هذه الدول لتفسير موقفها من الثورة الليبية  
وحيت ان فعل المتهم وشركائه قد اوقف وطاب اثره لسبب لا دخل لادانته فيه  
وهو غيرهم من افعال الممارات المفوضة للمناظرة المستهدفة بالتفجير بسبب البذرة  
التوبة للثوار التابعين للمجلس الانتقالي وبذلك كله فان المتهم يكون في هذه  
الواقعة شريك في الشرع في جريمة التفجير وقتل الناس جزافا الامر الذي  
يتعين معه ادانته عنها... وحيت انه تهمته منع الغير من ممارسة حق سياسي فان  
هذه التهمة قد تعدت وصفا مع بقية التهم بحساب ان ما فعله المتهم من صرف الاموال  
القائمة على الازهدة الابدية التي كانت تقوم بفتح المتقاتلين وكذلك على تجهيز البعائل  
القبلية وعلى المرتزقة كل ذلك يستهدف في تنقيته النهائية قطع الناس واكثر افعاله على  
معتقد المذهب السياسي للنظام وعدم التحول عنه الى مذهب سياسي جديد يعرفون فيه  
الخير كحياتهم في دولتهم وحيت ان الامر كذلك وسائر بنس المادة (1/76) من قانون العقوبات



(277)

فأنه يتعين اعتبار هذه الجريمة مع الجرائم الأخرى جريمة واحدة ومعاينة المتهم فيها جميعاً  
باعتوبة الجريمة الأشد وهي جريمة التخريب وقتل الناس جنزافاً... وصيت أنه تبين  
= أن تكاب المتهم لكل هذه الجرائم حسباً أو طرقت المحكمة لتفصيلاً في أسبابها وبالتالي  
فأنه يتعين تأسيساً على ما سبق وعملاً بمحكم المادة (2/277) من قانون الإجراءات  
الجنائية أدانته عنها... وصيت أنه عن العتوبة فإنه لما كان المتهم قد ارتكب جرائم خطيرة  
= حيث جهز المرتزقة ومرد لهم بالاموال والوزن والمعدات... كما قام بعد المجموعات القبلية المسلحة  
بالإساحة والقتل وادوات الاتقال... وقام بترويع المخدرات والمؤثرات العقلية بين  
أفراد الكتائب ومعاقل المتطرفين وبدد المال العام وصفه على المرافع غير شرعية وصيت أن  
ما اقترفته المتهم من جرائم يدل على خطورته الإجرامية ونزعة للأجرام وصيت أن  
المتهم كان عالماً بخطورة الأفعال التي ارتكبها ومردكاً للنتائج التي سوف تترتب عنها  
وكان يرغباً في تحقيق هذه النتائج يدلي بعرضه على تعرف الشاهد (اسماعيل الكرني)  
الذي أبلفه بأنه اعدم المواد المخدرة التي كان يملكها منه فرد عليه بقوله (ليش من  
اعطاك التعليعات) وأنه ابلغ القائي بذلك والذي وصف تعرف الشاهد بالخيانة  
وصيت أنه ارتكب جرائمه لدوافع سياسية تهدف إلى الانتقام من الشعب المخدوع على النقام وبالتالي  
فأنه يتعين تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بمراد الاتهام والمادة (28) من قانون العقوبات  
معاينة المتهم بالاعدام لتعزيراً... وصيت أن العتوبة البدنية لا تجب العقوبات  
المالية حيث تبين هذه الفقرات نافذة في مال المحكوم عليه فيما لو تأبى به حكم الاعدام العام  
بحقه ونقد وتكون لها صفة الامتياز على تركته إلى أن يتم اقتفائها كما ملته وصيت أنه  
تبين قدر المتهم لأموال كبيرة... أو تأسيساً على ما سبق وعملاً بمحكم المادة التاسعة  
من قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 1979 المعدل بالقانون رقم 4 لسنة 2004  
فأن المحكمة تثنى إقالة العتوبة الاعدام بتقرير المتهم بمبلغ قصصين الف دينار  
والزاد بتقويض الخزانة العامة عن ما أودره من الاموال بقيمة الف دينار إلى أهدته  
والبيت بتقرير الخبرة رقم 80 لسنة 2012 م وعلى النحو الوارد بالمحقوق...  
= وصيت أنه عن الدفع من ماضي المتهم ببطلان ماضي المتهم لأن النيابة العامة لم تخرج عنه  
رغم أن الهيئة الاستئنافية قد أقرت بالأفراج عن المتهم بتاريخ 2013/8/5 م... نأ أنه  
برمته دفع غير سيدي... ذلك أن القانون يجيز للنيابة أن تحقق مع المتهم المخرج عنه

(280)

في وقائع جديدة وبموز لها اذا ثبت فلو انه في الجرائم محل التحقيق ان قفا ود القبل عليه  
وان تبسبه على ذمة هذه التهم... وصيت ان سمي المتهم ذكر في مذكرة دفاعه ان النيابة العامة  
حققت مع موكله في وقائع جديدة غير الواقعة التي افرجت عنه بشأنها الهيئة الاستئنافية  
وبالتالي فان حبه يكون صحيح ومن منأى عن ما رماه به محامي المتهم... وصيت انه بطلا  
عن ذلك فان المجلس المدعي بطلا انه لا اثر له على الادلة التي لم تستمد منه وصيت ان  
الامر كذلك فانه يتعين الالتفات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم  
بان موكله لم يرتكب أية جريمة وأنه لا علاقة له بالتهم المسندة اليه وان اسمه مشرف في  
التهم رغم انه لا علاقة له بها فهو لم يقم بتجهيز المجموعات القبلية، ولم يقم بترويج المخدرات.  
فانه دفع غير سديد لأنه مجرد دفاع مجمل ومجرد من الاسانيد وما أوردته المحكمة في عيديات  
حكمها من أدلة واسانيد من معرضة لتبطلها على ثبوت مقارفة المتهم لهذه التهم يكن للرد على  
هذا الدفاع المجمل الامر الذي يتعين معه الالتفات عنه... وصيت انه عن الدفع من محامي  
المتهم بأنه لا يجوز الامتناع بأقوال متهم على متهم وادانة المتهم استناداً على هذه الاقوال  
فانه دفع غير سديد لأنه يجوز للمحكمة ان تقول في ادانة المتهم على اقوال متهم اخر  
مقاً أهم أنت المحكمة لهذه الاقوال لأن المحكمة حرة في تكوين قنينة لها من أي دليل  
يطرح عليها بأوراق الدعوى متى اضمن وجهتها الادعى لهذا الدليل وصيت ان الادلة  
التي عولت عليها في ثبوت التهم هي ادلة متهم على أدلة صحيحة لم يقدم المتهم ودفاعه  
أي دليل يدفعها وبالتالي فان المحكمة ترفض لها الامر الذي يتعين معه ان  
هذا الدفع... وعن الدفع من محامي المتهم بطلان التحقيق معه لأنه تم به ومن غير  
محمية... فانه دفع غير سديد لأن حضور المحامي جلسات التحقيق ليس شرطاً للمحكمة  
التحقيق مع المتهم وإنما يجوز للمحامي ان يحضر جلسة التحقيق متى ابلغ المتهم  
النيابة العامة ويرغبه في حضور محاميه وأبلغ النيابة عن اسم محاميه الامر الذي  
يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بأنه لا علاقة  
لفعل ترويج المخدرات بجريمة التخريب وقتل الناس جزافاً... فانه دفع غير سديد  
لأن ترويج المخدرات بين عناصرتا ثبت النظام السابقة ومهاقل المتطوعين وعناصر لاس  
الذي ساهم فيه المتهم حيث كان يطلبت المؤتمرات العقلية من والده - اسماعيل الكراسي  
هذا الامر جعل هذه العناصر ترتكب نفاث من قتل واعتقالات تحت تأثير تعاضد هذه الجرائم



والدليل على ذلك ما ذكره عناصر هذه الكتائب مثل اللجنة المعنية بمجالس القذافي وأبوهم  
العبد اللعنة المشار إليها وما ذكره الشاهد على الزبيدي نقلًا عن عبده اليوزنايه أمر  
معور عمليات تلويغاء من انهم يديرون التوترات العقلية في المشاريب الساخنة التي يتناولها  
الجنود... وبالتالي فإن شروبيج التوترات العقلية بين الجنود يعتبر مكون للركن الثاني  
لجريمة التخريب وقتل الناس جزأنا الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع...  
وحيت انه عن الدفع من محام المتهم بأن موكله لم يكن تحت تصرفه أية مبالغ مالية ترجع ملكيتها  
للدولة... فانه دفع غير سديد وبخالف الثابت باعتقالات المتهم من دفع قام بتسليم مبالغ مالية  
كبيرة لا شكا من دكر أسمائهم لغرض صرفها على تجهيز المرتزقة والفاقة وتجهيز الجحافل  
العقلية الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيت انه عن الدفع من المتهم  
محاميه بأنه كان ينفذ تعليمات رئيسه وأنه غير مسؤول عن هذه الاعمال... فانه دفع غير سديد  
لأنه مجرد دفاع مرسل لا دليل عليه والواقع ان المتهم كان يشترك في القوم الثاني في جرائمه بالالتفات ولسانه  
وحيت انه نقل عن ذلك بأن تنفيذ المتهم لتعليمات رئيسه المخالفة للقانون برفض محبة لا يعفيه  
من العقاب والمسئولية لأنه من المقررات طاعة الموظف للقانون أدرك من طاعته لرئيسه  
مما كان أموره ظاهر المخالفة للقانون الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع...  
وحيت انه عن الدفع من محام المتهم بعدم قيام جريمة التخريب في حق موكله... فانه دفع غير  
سديد والحكمة لا توافق عليه لأن المتهم بقيامه بعدم انشاء الجحافل العقلية وشروبيج  
المخدرات وتجهيز المرتزقة كان يستهدف أو يرمى الى اشاعة الفوضى والتخريب داخل الدولة  
بهدف استنفاطها واستنفاط العلاقة الجديدة التي اعترف بها العالم كقتل للشعب الليبي مما يعني ان  
أركان جريمة التخريب قد تحققت الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيت  
انه عن احتياج المتهم بالشهادات المكتوبة... فانه احتياج مرفوض لأن هذه الشهادات  
ليس فيها ما يوضح لرد الادلة التي تبين المتهم بالجرائم المسندة اليه الامر الذي يتعين معه  
الالتفات عنها والحكم على النمو الوارد بالمنطوق.

(16) - وحيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزأنا المسندة للمتهم السادس عشر جبريل عبد الكريم  
الكاديكي... لكونه اشترك مع الثاني في استعمال الطيران المقاتل لضرب أهداف مدنية  
واستنفاط الأرقام المصورة دوليا... فانها ثابتة في حقه أحد من شهادته المدعومة بخيار  
خليفه الجعنوي... الذي دكر امام النيابة العامة بأنه كان امرًا لتاعة القرصانية الجوية

(282)

بشرت وأنه كان يتعلق بالتعليقات من المتهم (جبريل الكاديكي) وأنه تم استخدام الطيران  
المتبادل حيث بلغ عدد الطلعات القتالية التي نفذت ما بين مائتان إلى مئتان وخمسون طلعة  
استخدمت فيها قنابل افتراض مائة زنة مائة كيلوجرام ومئتان وخمسون كيلوجرام وقسمائة  
كيلوجرام كانت تحمل على طائرات الـ 22-24 وبن هذه القنابل تستخدم هذا الأفراد  
والإليات... كما تم استخدام صواريخ عيار - 57 - مليمتري - س - فايف - كانت توضع على الطيران  
العمودي وهي صواريخ غير موجهة مما يجعل إمكانية تفويض المدنيين للقتل محتملة... كما  
تم تكليف طائرتان موديتان خرجتا من قاعدة القرطابية إلى قاعدة الوطية ثم قامتا  
بتفقد هوائية اربعة ممرات... وتم تكليف ست طائرات سيحوي لفرض مطار بديرة...  
كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ من المقرر ان عام النيابة العامة بأنه المسؤول عن  
السلاح الجوي بالكامل وان ممرات السيطرة على العمليات الجوية تابعة اليه بفننه رئيس أركان  
السلاح الجوي وأنه كان يتعلق بالتعليقات من بعض القذافي بيلفها اليه (معد ومكان) وأنه  
كلف طائرة عمودية (س 35) اقلعت من قاعدة الوطية قامت بتفقد هوائية اربعة ممرات  
وقد استخدمت في هذه العملية صواريخ عرق نوع (س 5)... كما ان التهمة ثابتة في حق  
المتهم بشهادة المواقن فيل المحروق المدونة بحضور جمع الاستدلالات المعدة من اذرة  
الاستخبارات العسكرية والذي ذكر فيه بأنه بتاريخ 5/5/2011 م عند الساعة الواحدة  
والعشرون ليلاً كان بكلفا بحراسة ميدان ممرات التجارة وبفرقة زميله - محمد نوري  
الشريف - وبعدها سمعوا صوت طائرة تحلت ثم علما من القرقة ان الطائرة تابعة لقوات  
القذافي ولأنه وقع عليها شعار الغليب الا معرفته تحاشت قوات التحالف ومنعها وقد طلب  
منهما اعد الحيلة والمردود بللخ المجموعات التي تقوم بالحراسة عند الرصيف (5-6) فذهبا  
بمركبتهم وقاما بالبلخ يقية العناصر وعند رجوعهما لموقعهما حمل انفجار اسفل السيارة  
فاشتعلت فيها النيران وبعد تفقد منها بسافة قريبة حمل انفجار افر مقدمة السيارة مما  
أدى الى دمايتهما وقد علما فيما بعد بأن هذه الانفجارتين سببها القام استنفها الطائرة  
العمودية حيث تم جمع ثمانية وعشرون لغما تم تفجيرها واضاف الشاهد بأنه تم نقله  
لللاج في تونس بمساعدة التوفيق حيث سبب له الاعابة اعملال باعصاب اليه اليسرى  
ونشوه في ساقه وفقد ان الاعصاب من جنود من قدمه اليسرى... كما ان التهمة ثابتة في  
حق المتهم اذ من شهادة المواقن - محمد نوري الشريف - الذي ذكر بأن القام التي



(283)

القيت من الظائرة اليهودية كانت غمراء اللون وبها مقلقة ورأس مذهب يتبها بسفن  
 الأرض... وأنه اعيب بسبها باحماية في رحله وبه اليمن... كما ان التهمة تاجئة بشارة  
 المواطن محمد فرج موين ومجدي الجمل اللذين اكد اداكره الشالدين السابقان  
 وانهما احيا من جراء الالغام التي استفتها الظائرة اليهودية... وصيت ان هذه التي  
 ذكره الشهود وعترف به المتهم يتب فلوحة في استخدام الطيران الحربي السمت والعمود  
 في ضرب الاهداف المدنية واستقاء الالغام باعتبارها وحسب المخرجه هو المسؤول عن اسلح  
 الجوى وعن عرفة عمليات القوات الجوية... وصيت ان مقام بتنفيذ تعليمات معمر القذافي  
 واطى التعليمات والاداس في ضرب الاهداف المدنية مثل مطار بنينة وهويات اداية  
 ممراتة واستقاء الالغام على ميناء ممراتة... وصيت ان المتهم كان يعلم بلم اليقين ان هذه  
 الافعال معقمة بحكم جميع التشريعات المحلية والدولية اذ لا يجوز ضرب الاهداف المدنية  
 بل ان الكثير من التشريعات الدولية تعتبر هذه الجريمة من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية  
 وصيت ان المتهم كان يعلم ان فعله سوف يترتب عليه قتل المدنيين المتواجدين في هذه  
 المرافق المدنية وصيت ان المتهم فعل ذلك لدوافع سياسية بقصد الامتلاء على سلامة  
 الدولة او الشعب وبالتالي فان هذه الجريمة تكون تاجئة في حقه وهو ما يوجب ادانته  
 عنها... وصيت انه عن تهمة منع الطيران ممارسة الحق السياسي فأنها قد تعدت وصفاً  
 مع التهمة الادى بحسبان ان هدف المتهم من استخدام الطيران لضرب الاهداف المدنية  
 مثل هويات اداية ممراتة هو افراس الاصوات المناهضة للنظام ومعاقة الناس على خروجهم  
 عليه لاكرادهم على البقاء على المذهب السياسي للنظام وبالتالي فان المحكمة تأسياساً على  
 ماسبق وعمل الحكم المادة (76/1) من قانون العقوبات تعتبر هذه الجريمة مع الجريمة  
 الادى جريمة واحدة وتعاقت المتهم عنها جميعاً باعتبار الجريمة الاشبه وهي التهمة  
 الادى... وصيت انه عن تهمة الاشتراك في وضع الخطة لتفجير العجوز المحيوز  
 بها عدد من المعارضين وعدد المواد اللازمة للتنفيذ... فانها غير تاجئة في حقه ذلك ان  
 النياية العامة بنت اتهامها للمتهم بارتكاب هذه الجريمة على الفرضية التي ذكرها للمتهم  
 الثاني عبد الله العنوس... وفي قوله بأن القنابل الجوية المزمع استعمالها في تنفيذ العملية  
 كانت في حوزة المتهم جبيريل الكاديكي... وانها لا يمكن صرفها الا بأذنه... وصيت ان  
 هذه الفرضية كانت تكون صحيحة وتصلح سنداً للادانة لو تم صرف هذه القنابل فعلاً

(284)

أما وأنه لم يثبت صرف هذه القنابل من قطاع سلاح الجو النحاف لإسرة المتهم فأن هذه القضية لا تقام سنداً للإدانة وحيث أنه فضلاً عن ذلك فأن المتهم الثاني ذكر في جلسة المرافعة اختتاميه أنه لا علاقة للمتهم جبريل الكاديكي بهذه العملية وأنه لم يشترك معهم في الاجتياح الذي تناولوا فيه هذه العملية وأنه لم يتحدث معه بشأنها وحيث أن الأمر كذلك فإنه يصح تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (277/1) من قانون الإجراءات الجنائية التنازل ببراءة المتهم من هذه التهمة... وحيث أنه ثبت اقتراف المتهم للتهمة الأولى المسندة إليه والتهمة المرتبطة بها على التوالي بينة المحكمة في أسبابها فإنه يصح تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة (277/2) من قانون الإجراءات الجنائية إدانته عنها... وحيث أنه عن العتوبة فإنه وإن كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم هي جريمة قفيرة إلا أنه ولكونه رجل كبير في السن حيث تجاوز العقد السابع من عمره مما يبين من تاريخ ميلاده المدون بمعاظر التحقيق وأنه يعاني من أمراض الشيخوخة مثل السكري وأنه ليس من ذوي المواهب الجنائية... ولما كانت العتوبة تستهدف الزجر والملاح الجنائي وليس الانتقام منه وحيث أنه رُفِعَ بالمتهم ومن أجل منه فقرة في العتوبة فأن المحكمة تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة (29/1) من قانون العقوبات تستعمل عتوبة الإعدام المقررة للجريمة التي ارتكبها المتهم بعقوبة السجن المؤبد... وحيث أن المحكمة ترى أن القانون لا يمنع من انزال العقوبة مرة أخرى إذا توفرت ذات الظروف المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة (29) من قانون العقوبات لأن الفترة الأخيرة من ذات المادة تجيز للقاضي في مواد الجنائيات والجناح إذا توفرت الظروف المذكورة أن ينزل بالعقوبة إلى نصف الحد الأدنى... وحيث أنه وبحسب مفهوم المماثلة حكم المادة (21) من قانون العقوبات فأن الحد الأدنى لعقوبة السجن المؤبد هو ست عشرة عاماً وحيث أن الفترة الأخيرة من المادة (29) من قانون العقوبات تجيز كما سلف القول انزال العقوبة إلى نصف الحد الأدنى وهو ما يعني أن المسألة جوهرية وأنه للمحكمة أن تنقض بالحد الأدنى أو أكثر والمفوض عليها نقلاً عن المنزول بالعقوبة إلى أقل من نصف الحد الأدنى... وحيث أن الأمر كذلك فأن المحكمة تأسيساً على جميع ما سبق تنقض بعقوبة المتهم بالسجن لمدة اثنا عشر عاماً وعمره ما نه من حقوقه المدنية عدا نادياً عملاً بحكم المادة (34) من قانون العقوبات وحيث أنه عن الدفع من محامي المتهم بأن الفاتورة التي استقفتها العام على مينا ومبراته



لا علاقة لوكله بها وانها تابعة لحلف اليونسكو فأنه دفع غير سيد لأنه مجرد أضاء برسل  
 لا دليل عليه وصيت انه لا علاقة للقوات الدولية بالقاء الاقام على منشأة مدينة لعدم  
 وجوده بعد له فيها حين ان العلاقة من كذا الفعل قائمة لدى قوات القذافي حيث كانت  
 تستهدف تهديد الميناء لكونه كان المنفذ الوحيد للمدينة على العالم والذي كان رافداً لها  
 في صمودها ضد قوات القذافي ومنها كانت تأتيها المؤن والمعدات من المنطقة  
 الشرقية وصيت انه فعلاً عن ذلك فان احد الشهود وهو تخرج عبد السميع عوين ذكر  
 في تبايناتها دته انهم سمعوا انه من خلال أجهزة الاسلكي صادر عن غرفة عمليات  
 الثوار ان الفاتورة عليها علامة العليب الاصغر للقويته وانها تابعة للكنائب  
 القذافي وصيت ان المتهم اعترف بأنه المسؤول عن غرفة عمليات السلاح الجوي  
 وبالتالي فانه يكون قالاً ان كذا العملية وشريك فيها الامر الذي يتعين معه  
 الاتفاقات عن كذا الدفع ... وصيت انه عن الدفع من ذات الحامي بأن فعل موكله  
 حتى يفرض حمله لا يعتبر جريمة بحسب نهي المادة - 69 - من قانون العقوبات ...  
 فأنه دفع غير سيد لأن الحكمة تنص انه يشترط لاسمال حكم كذا النص ونفاذ التوقف الذي انشأ  
 جنائياً استناداً الأمر رئيسه ان لا يكون الرئيس في اصداره للأمر قد تجاوز القانون فالأمر كان  
 الأمر كذا ونفذ الموقر الامر الغير مشروع الصادر اليه من رئيسه مع علمه بهذا التجاوز الصادر من  
 كذا الرئيس الفال فأنه يكون مسؤولاً عنه كذا الفعل وشريك له فيه والقول بغير هذا فيه  
 تجني على الحق والعدالة وافتيات على حقوق الضحايا من كذا الجرائم واقتلات مرتكبي كذا  
 الجرائم من القنابل يدوية وهم كانوا يتخذون أوامر وتعليمات من كذا القذافي بعفته القائد الذي  
 الجيش والذي واقته المنية ولو الآن بين يدي قالته الامر الذي يتعين معه الاتفاقات عن  
 كذا الدفع ... وصيت انه عن بقية دفع الحامي بلتهم فأنها مجرد مجادلات موضوعية في  
 قنوت الواقعة تحت المتهم وبالأدلة كذا الحكمة من أدلة عن صيغيات حكمها في مصر من  
 تدليلها على ثبوت التهمة في حق المتهم يحكي للرد عليها وصيت ان الدفاع لم يأت بأي دليل  
 يعض كذا الأدلة فأنه يتعين الاتفاقات عن كذا الدفع والحكم على النواوير بالمنفوق  
 وصيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزأاً المسندة للمتهم السابع عشر - عبد العال  
 ابراهيم العبيدي - لكونه قام بحلب المرتزقة وتجهيز لهم ومنع الجنسية لهم فأنها  
 غير قائمة في حق المتهم ذلك انه باطلاع المحكمة على سائر أوراق الدوى لم يجد فيها

(17)

(286)

أي دليل يثبت ضلوع المتهم في أعمال جلب المرتزقة الإفاقة السود فلم يثبت أنه  
تفاوض مع قادتهم اللذين تنزدا أسماؤهم بملف الدوى مثل خليل إبراهيم ومحمد الواعد  
نور ومنى مناوي... وأنه اتفق معهم على جلبهم إلى ليبيا، كما أنه لا دليل على  
قيام المتهم بتجهيز العسكرات لهؤلاء المرتزقة وأنه مد لهم بالأسلحة والعنادر والبسات  
أو المؤن كما أنه لا دليل على أن المتهم عمل على إهدار القدرات بمنح الجنسية لهم وأنه  
عضو الاجتماع الذي تقر فيه هذه الاجراءات... وحيث أن ما اعتمدت عليه النيابة العامة  
في اسناد التهمة للمتهم وتوقيعه بأحالة الرسائل الواردة إلى قسم الشؤون العسكرية  
بإمانة الخارجية من المدعى يوسف مرغم القائم بأعمال السفارة الليبية بأوغندا إلى  
المتهم الثاني عبد الله السنوسي والمتعلقة بجلب المرتزقة هذه الامور وإن كان المتهم  
اعترف به إلا أنه في تقدير المحكمة لا يعتبر من الأعمال المساعدة في ارتكاب الجريمة  
لأن أحالة الرسائل مجرد عمل إداري لا يتوقف عليه جلب المرتزقة من عدمه. ونظراً  
عن ذلك فإن النيابة العامة لم تترقب هذه الرسائل ولم تشرح عنونها حتى يتسنى للمحكمة  
معرفة قيمة هذه الرسائل ومدى أهميتها في ارتكاب جريمة جلب المرتزقة كما كان  
ذلك وكان من المقرر في نطاق العدالة الجنائية أن الأحكام تبني على الجرم واليقين  
بارتكاب المتهم للجرم المسند إليه وليس على مجرد الشبهات وبالتالي فإنه يتعين تأسيساً  
على كل ما سبق وعمل المحكمة المادة (277/1) من قانون الاجراءات الجنائية  
التقاء ببراءة المتهم من هذه التهمة... وحيث أنه عن تهمة تفتيت الوحدة الوطنية  
وإثارة الحرب الأهلية المسندة للمتهم لكونه تار بتشكيل منظمة مسلحة ومدد لها بالأسلحة  
ودعمها... فإنها غير ثابتة في حق المتهم لأنه لم يراجع ملف الدوى فإن المحكمة لم  
تتصرف على أي دليل يثبت قيام المتهم بتشكيل جفيل قبلي من عشيرته أو مجموعة  
مسلحة من منطقته وأنه مد لها بالأسلحة والعنادر والمؤن... كما أنه لا حجة للنيابة العامة  
فيما ذكره الشاهد أحمد عبد الله بركة العزومي من أن المتهم عبد العاطي العبيدي  
والمدعى الطيب الهاني - ومعهما أشخاص من المنطقة الشرقية قاموا بتشكيل فرقة بإمانة  
الخارجية مهمتها بث الإشاعات وإثارة الفتنة وشف اللف في المنطقة الشرقية وأنه  
اشعان في ذلك بشخص من درنه يدعى محمد الشريف، ومراة تدعى لها في ذلك  
أنه بنظر صحة ما ذكره الشاهد فإن هذه الجريمة مستحيلة لأن الثابت الذي تعلّمه



(284)

المحكمة من باب دافعتها بالشأن العام أن من المنطقة الشرقية خرجت من يد  
 النظام منذ الأيام الأولى الانتفاضة فببرير وبن دهاكي تلك المدن والمناطق  
 كما نوا على قلب رجل واحد من تأييد لهم لثورة فبرير ولم يكن في الأماكن شفق منهم  
 في هذه المسألة وبالتالي فإنه حتى لو مع قيام المتهم بهذه العمل فإن جريسته كانت مستحيلة  
 الوقوع لما كان ذلك وكانت المادة (56) من قانون العقوبات تنص على أنه لا جريمة  
 إذا استحال حدوث الضرر أو وقوع الضرر لعدم جدوى الفعل... وعيت أن الأمر كذلك  
 فإنه يتعين تأسيما على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (1/247) من قانون الإجراءات  
 الجنائية التفاء ببريرة المتهم من هذه التهمة... وعيت أنه من تهمته يمنع الغير  
 من ممارسة الحق السياسي فإن هذه التهمة غير قائمة في حق المتهم أيضاً لأنه لا دليل  
 في الأوراق تثبت قيام المتهم بأي فعل يستهدف منع الناس من التعبير عن رأيهم  
 السياسي لأنه وعيت القابض بالادعاء بأن المتهم كان يشغل منصب أمين  
 الخارجية في النظام السابق ابتداءً من فترة الثورة وإن دوره اقتصر على الاتصال بالدول  
 الخارجية ورعاية له بالتقدم للحوافيين في الداخل وعيت أن الأمر كذلك  
 يتعين تأسيما على جميع ما سبق وعملاً بحكم المادة (1/247) من قانون الإجراءات  
 الجنائية التفاء ببريرة المتهم من هذه التهمة وعلى النحو الوارد بالمحقوق.

(15) وعيت أنه من تهمته التخريب والقتل الجرافي المسندة للمتهم القاضى عشر (محمد الزيب)  
 لكونه قام بتوفير الدعم المالي... فأنها ثابتة في حقه... أحد من المترافه أمام النيابة العامة  
 بأن جميع المرسلات المتعلقة بصرف الأموال على الجهات الأمنية والعسكرية والمقربين  
 لفتح ثورة السابع عشر من فبرير... أحد لها ووقعها تنفيذ التعليمات المتهم الثالث...  
 البغدادى المهورى... كما أن التهمة ثابتة في حقه... أحد من المترافه...  
 المتدبين في الدعوى في تقريرها رقم 80 ك 2012م بأن أغلب المكاتبات وأوامر الصرف  
 تمت عن طريق المتهم محمد الزيب... كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أحد من العدد  
 الكبير من المرسلات العادرة عنه والتي تضمنت تعليماته بصرف مبالغ مالية على الأجهزة  
 الأمنية والتشكيلات المسلحة والبعائل والتي منها على سبيل المثال الكتاب رقم 325  
 المؤرخ في 14/5/2011م والذي تضمن أمره لأمانة المالية بصرف مبلغ مليون دينار لصالح  
 الفرقة الأمنية لبنى وليد، والكتاب رقم 2362 ك 2011م المؤرخ في 7/1/2011م

288

التي تضمنت أمره لأمين المالية بهرف مبلغ مليون دولار للقوة الخاصة التابعة الى ركن الوحدات  
الامنية والكتاب رقم 2689 المؤرخ في 23/5/2011م والتي تضمنت أمره لامانة المالية  
بهرف مبلغ مليون دينار لعالم الحرس الشعبي، ومليون دينار لعالم اللواء التاسع وثلاثة  
ملايين دينار لعالم اللواء 32 - معزز... والكتاب رقم 141 المؤرخ في 31/3/2011م  
التي تضمنت أمره لامانة المالية بشأن تسديه مبلغ (3,350,836) مليون دينار مقابل  
تزويد وحدات الشعب المملح ببعض الاليات والمعدات... والكتاب رقم 1952 المؤرخ  
في 13/4/2011م بشأن صرف مبلغ مئة الف دينار لعالم الحرس الشعبي على ان تسلم  
للمتهم الرابع - منصور طوبواهييم والكتاب رقم 3322 المؤرخ في 20/6/2011م الذي يطلب  
فيه المتهم من مدير جهاز تطوير المراكز الادارية تسليم عشرين سيارة لتشكل وعدها  
للدعم الامني وعشرين سيارة للكتيبة 1 معهد المقريف... ولتاريخه رقم 4786 المؤرخ في  
1/8/2011م الذي يطلب من مدير جهاز تطوير المراكز الادارية بشأن توفيرها ثمانية سيارة  
للحرس الثوري ومبلغ مليون دينار والرسائل دوات الارقام أ.ج.ل. ش. 322 و 410  
و 469 و 480 المؤرخة على التوالي في 20/2/2011م و 15/3/2011م و 9/3/2011م و 10/3/2011م  
والتي تضمنت بتكليف امانة المالية بتسليم مبلغ مليون دينار تم ائتمان مليون دينار من فحس  
ملايين دينار وسبعون مليون دينار لعالم الحرس الشعبي لانفاقها على استئجار عدد عشرون  
الفرد للحرس الشعبي والرسالة رقم 2873 المؤرخة في 1/6/2011م العادية عن المتهم  
التي تتضمن طلبه من مدير جهاز تطوير المراكز الادارية بتسليم عدد فحس وعشرون  
سيارة الى تشكيل 1/11 لشيوعية النقام الفحس وعدد خمسة عشر سيارة لكتيبة العمود  
والكتاب رقم 2104. العادية عن المتهم والموجه الى امانة المالية المفتحن طلبه صرف  
مبلغ مئة الف دينار للفريق معهود به الكيفية للفرق على المتطلبات العاجلة...  
التي غير ذلك من المرسلات العادية عن المتهم والتي يعبر بها عن الدعوى... وحيث ان  
هذه الادلة تثبت ان المتهم قام بتوفير الدعم المالي للمجموعات المسلحة والكتائب الامنية  
لاجل تمكينها من القيام بقمع ابناء الشعب الليبي حيث أصدر الرسائل والقرارات والتعليمات  
بصرف الاموال الفائلة لها من اجل توفير المعدات والاعاشة والكافيات التي تمكن هذه  
التشكيلات من مواصلتها وقاتلها للبين المتالفين للنقام... وحيث ان كان من شأن  
هذه الدعم المالي الذي وفرة المتهم لهذه التشكيلات المسلحة ان مكنها على مختلف



(289)

مسيباتها من قمع أبناء الشعب وقتله والولوج في مآثي سرعته ان المتهم كان يعلم بحكم وظيفته ان توفير الدعم المالي للأجهزة الامنية والتشكيلات المسلحة هو أمر غير مشروع ومقترم تناوذا كما انه كان عالما بما سوف يترتب على عمله وكان يريد هذه النتيجة من قيام هذه التشكيلات المسلحة بقتل أبناء الشعب وسرعته انه فعل ذلك لدوافع سياسية مرددا الى ولاءه للنظام وبقدر الاعتداع على سلامة الدولة بالامانة بالسلفة الجديدة والانتقام من أبناء الشعب كخروجه على النظام وبذلك فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها وسرعته انه عن تهمة تقبيل الوعدة الوطنية وتارة الحرب الاهلية المسندة للمتهم كونه قام بتوفير الدعم المالي للجناح القبلي والمجموعات المسلحة فانها ثابتة في حقه اذ ان الادلة السابقة والتي تثبت قيامه بتوفير الدعم المالي والمادي للجناح والتشكيلات المسلحة مثل تشكيل والعروء والحرس الشعب والحرس الثوري وكتيبة السمور وتشكيل 9/1 وغيرها وسرعته ان هذه التشكيلات المسلحة التي وفّر لها المتهم الدعم المالي والمادي انشئت لغرض دعم النظام في حربه ضد المناطق المناهضة للتأثير هذه وسرعته ان قيام المتهم بتوفير الدعم لهذه المجموعات المسلحة قد مكّن جعافل المتطوعين في هذه التشكيلات من ممارسة ابناء المناطق المناهضة للتأثير وارتكاب فظائع ضد سكان هذه المناطق من أعمال قتل واغتصاب ونهب وتخريب مما أودع مئزفا من النسيج الاجتماعي الليبي وابتلى عدوان قديمة واورج عدوان جديدة لا تزال الامة الليبية تعاني منها وسرعته ان المتهم كان يعلم بحكم وظيفته ان توفير الدعم المالي للتشكيلات المسلحة للمتطوعين ان يمكنه من تسليح هذه الجعافل والمجموعات المسلحة من الامة على المناطق المناهضة للنظام ومع ذلك اقدم على هذه العمل بدافع الولاء للنظام ورغبة منه في نصرته بأية وسيلة حتى لو كان ذلك على حساب خلق الفتنة والحروب الاهلية في البلاد وبذلك كله فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ما يوجب ادانته عنها وسرعته انه عن تهمة الاضرار بالمال العام فانها ثابتة في حق المتهم اذ ان اعترافه بأنه أصدر أوامر بحرق الاموال لا غرض غير شرعية ولا رغبة مخالفة للنظام المالي للدولة كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اذ ان تقارير الخبرة المالية رقم 88 ك 2012 م الذي انتهى فيه التحريات الى ان جميع عمليات الحرق والتي من بينها العمليات التي قام بها المتهم نتجت بالتمالفة للقانون المالي للدولة ولاءة الحسابات

(290)

والخازن وقاعون الميزانية وهذه العمليات قد احدثت ضرراً جسيماً بالمال العام للدولة  
وحيت ان جريمة الاضرار بالمال العام تقوم في فهم المحكمة متى كان صرفاً المال العام قد تم الاضرار  
أوجهات غير شرعية ودون اتباع الضوابط المنصوص عليها في النظام المالي للدولة وكل ذلك  
يتحقق في تصرف المتهم وبالتالي فان هذه التهمة تكون ثابتة في حقه ولو ما يوجب ادانته  
عنها ... وحيت انه عن لقمعة منع الغير من ممارسة الحق السياسي فانها قد تعدت وصفاً  
مع التهمة الاولى ذلك ان قيام المتهم بتوفير الاموال الفائلة للفرق الارمنية وقطاع  
الامن العام حسب التنايت من الرسائل الرفقة بملف الدعوى ... وحيت ان هذا المرف  
على الاجمعة الامنية كان يستهدف تشكيلها من قمع الناس ومنهم من التعبير عن أي موقف  
سياسي يخالف لهب النظام وتأسيساً على ذلك وعملاً بحكم المادة (1/46) من قانون العقوبات  
فانه يتعين اعتبار هذه الجريمة جريمة واحدة مع الاولى ومعاً تبة التهم عنها بعقوبة الجريمة  
الاشد ... وحيت انه ثبت ارتكاب المتهم لكل هذه الجرائم على التوالي ارضخته المحكمة  
في احكامها فانه يتعين تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/217) من قانون  
الاجراءات الجنائية ادانته عنها وعلى النحو الوارد بالمنطوق ... وحيت انه عن  
العقوبة فانه وبن كان الفعل الذي ارتكبه المتهم المتمثل في انشاء التعليقات وأصدر الرسائل  
بشأن حزن الاموال للتشكيلات المسلحة التي تقوم بمعارضة الليبيين وحيت انه وان كان  
فعله من الافعال الكثيرة التي أدت بطريقة غير مباشرة الى قتل الناس ومع ذلك فانه  
بالنظر الى ان المتهم ليس من ذوي السوابق الجنائية ورافقه بالأجل مفعلة في العفو عنه  
فانه تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة (29) من قانون العقوبات فأن المحكمة تستبدل  
بعقوبة الالزام المقررة للجرائم المركبة من التهم بعقوبة السجن المؤبد مع حرمان المتهم  
من حقوقه المدنية حرماناً دائماً وعملاً بحكم المادة (34) من قانون العقوبات ... وحيت  
ان العقوبة البدنية لا تجب العقوبات المالية وحيت ان المتهم اقدم أمراً فائلة  
وبالتالي فان المحكمة تأسيساً على ما سبق وعملاً بحكم المادة التاسعة من قانون الجرائم  
والاقتصادية المعدلة بالقانون رقم 14 لسنة 2004م تقتضي بتغريم المتهم بخمسين  
الدينار والزامه بتعويض الخزينة العامة بقيمة ما اهدره من مال عام وفقاً للقيمة  
المذكورة بتقرير الخبرة وعلى النحو الوارد بالمنطوق ... وحيت انه عن الدفع من  
حامي التهم بانتفاء أركان جريمة التضييق والقتل الجرائم المسندة لوكله لأنه لم يرتكب



(29)

أي عمل من أعمال التخريب، كما أنه لم يكن ينوي التخريب والاعتداء على سلامة الدولة  
 فإنه دفع غير سديد والحكمة لا تولفت عليه لأن الثابت من الكم الكبير من المراسلات  
 التي يعج بها ملف الدعوى والتي يأمر فيها المتهم السلفات المالية في نظام القدوم  
 وهما امانة المالية وادارة الاصدار بمصرف ليبيا الركني بتسجيل مبالغ مالية كبيرة لتشكيل  
 عسكرية وأمنية ومجموعات مسلحة كانت تقوم بقتل أبناء الشعب الليبي المناهضين  
 للنظام في المدن القائمة، وكذلك تسجيل مبالغ مالية لأشخاص كانوا يتوهمون بجلب  
 المرتزقة الانفارقة للحاربة الشعب الليبي وجهات كانت تسعى لاجها في ثورة السابع  
 عشر من فبراير والاطاعة بالسلفة الشرعية المبنية عنها وهو المجلس الوطني الانتقالي  
 والتي اوردت المحكمة عينة منها وتبين اليها في مقام الرد على هذا الدفع المراسلة الهامة  
 عن المتهم ذات الرقم 727 و المؤرخة في 7/5/2015م الوضحة الى مديرها زنتفوير  
 المرآة الادارية ويطلب فيها منه بشكل عاجل صرف ملك بقية خمسمائة الف دينار  
 باسم محمد سعيد القشاشا التنفيذية نفقات الاعمال المكن بها والتي حسب رؤى  
 الدعوى جلب المرتزقة الانفارقة... ومنها ايضا الكتاب رقم 4583 المؤرخ في 7/19/15م  
 والعنون بحكمة عاجل والذي يطلب فيه المتهم من امانة المالية صرف مبلغ خمسة ملايين  
 دولار لكتاب الاتصال على ان تسلم للدعوى بشير صالح بشير... وصيت ان تسهيل صرف  
 الاموال لهذه الجهات والتشكيلات العسكرية التي تقوم بقتل الليبيين بجعل المتهم شريك  
 في جريمة التخريب لأن هذه التشكيلات التي وفزها المتهم الاموال كانت تقوم بعملية  
 عسكرية داخل المدن القائمة مثل الزاوية وزدرة وممراتة وغيرها وكانت تقوم باعمال  
 القتل والتخريب بهدف الانتقام من أبناء الشعب من هذه المناطق خردوهم على النظام والجهات  
 الثورة واسقاط السلطة السياسية الجديدة المعترف بها دوليا وعلى المجلس الوطني  
 الانتقالي وصيت انه من المترتب ان الاشتراك في الجريمة بحسب نص المادة (155)  
 من قانون العقوبات يققق باتفاق المتهم مع الفاعل الاولي أو مداه بأي شيء  
 مما يساعده أو يسهل عليه ارتكاب الجريمة وبالتالي فان اركان هذه الجريمة تكون  
 متحققة في جانب المتهم ويكون مادفع به محاييه في غير مدله الامر الذي يتعين منه رفضه  
 وصيت انه عن الدفع من محامي المتهم بأن موكله كان مكرها لأنه كان ينفذ تعليمات  
 لا يمكنه رفض تنفيذها... فإنه دفع غير سديد لأن الأكثره المانع من العقاب هو الدلائل

(292)

الأكثره الذي يسلب المتهم ارادته فيبرغمه على إتيان الفعل المجرم ولم يكن له سبيل لدفع  
الضرر عن نفسه الا بارتكاب الفعل المجرم الذي يبريه الكبره وحيث ان المتهم لم يكن مكرها  
بهذا المعنى وكان في وسعه ان يمتنع عن اصدار الاوامر الادارية التي اصدرها به فبالاوهال  
وحيث انه ففلائي ذلك فان قضاء المحكمة العليا جرى على انه لا يجوز للموقف ان  
يطيع رئيسه في أمر مجرمه القانون لأنه اطاعة لرئيس في معصية القانون ولأن قناعة  
القانون اوى من قناعة الرئيس الفال وانه لا يجوز ان يتدرج بتعليمات الرئيس ليعبر  
لنفسه ارتكاب الفعل المجرم متى كان أمر الرئيس قاطعاً لثالثية للقانون الامر الذي  
يتعين معه الالتفات عن كذا الدفع... وحيث انه عن قول المتهم بأن المراسلات الادارية  
ات اصدرها كانت من باب الاعلام... فانه قول فيبرسديه لأنه يتأمل الحكمة في جل الرسائل  
ان اصدرها المتهم ومعها السلطات المالية في النظام السابق تبين انها بصيغة القلب  
وهو ما يعني ان المتهم كان يمارس سلطته الادارية والسياسية على كذا الجهات الامر الذي  
يتعين معه الالتفات عن كذا الدفع... وحيث انه عن الدفع من المتهم بأن الاقوال المنسوبة  
اليه به غير تحققت النيابة العامة ليست أقواله والتمالي من صنع النيابة العامة  
واملاؤه... فانه قول غير مقبول لأن ما ذكره المتهم يمثل طعنًا في عمل النيابة العامة  
وهي سلطة قضائية معاصرة لها تقبيل اوراق رسمية لا يجوز الطعن فيها الا بمرئيت التزوير  
اقافة الى ان الاخذ بما يتوله المتهم فيه مفسدة كبيرة ادسيئنتح الباب على مراحليه  
لكل متهم يبريه ان يتنقل من اعترافاته ومن الادلة هذه ان يقول ان النيابة العامة زورت  
وكتبت عليه ما لم يقل الامر الذي يتعين معه الالتفات عن كذا الدفع... وحيث انه  
عن الدفع من المتهم بأن النيابة العامة تجاوزت المدة المقررة قانوناً في الحبس الاحتياطي  
فانه دفع غير سديد لأن المتهم لم يبين دعه تجاوز النيابة العامة مدة الحبس المقررة لها  
فدفعه عن كذا الشأن معقول اقافة الى انه من المقرر انه لا اثر للحبس الذي بطلانه  
على الادلة التي لم تستعمل منه... وتقول المتهم بأنه لا يجوز أن تبلغ مدة الحبس الاحتياطي  
سنتين ونصف لوقول غير صحيح لأنه يجوز قانوناً للنيابة العامة ان تحبل المتهم للمساءلة  
محبوساً وان تتم محاكمته وهو في حالة عيسى وعصبه اتناء جلسات المحاكمة لا يعتبر  
عيباً احتياطياً وانفا لمحبس على ذمة المحاكمة وهو جائز قانوناً الامر الذي يتعين معه  
الالتفات عن كذا الدفع... وحيث انه عن احتجاج المتهم وقامه بتجاوز التعديئة العامة



(293)

فأنه احتياج غير سديد ليس فيه ما يبرر قيام المتهم بتوفير الدعم المالي للكتائب المسلحة النظامية وغير النظامية التي تقوم بقتل المدنيين وتدمير مدنها ولا يسمح القول ان قانوني الدنيا بأسرها يجيز ان يقوم عالم بقتل شعبه وتدمير بلدان على ساكنيها الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا المدفع... وحيث انه من باقى دفوع محام المتهم بأن ما أوردته المحكمة من عيديات حكمها من معرضة ليلها على ثبوت التهم في حق المتهم بعقيد برء على هذه الدفوع الامر الذي يبين معه الالتفات عنها والحكم على النحو الوارد بالمنطوق... ■

(19) وحيث انه من ثمة التفريغ وقتل الناس جزافا المساعدة للثمة التاسع عشر المبروك محمد المبروك لكونه قام بتشكيل جماعات قبلية مسلحة ومدنها لاختلاف النوع الاسلحة والعتاد ودعمها الوحيات فانها ثابتة في حقته اذ من اعترافه المبرج امام النيابة العامة بأنه بناء على تعليمات المتهم الخامس قام باحضار المدعو (السنى أحمد العيش) الى منزل الغرفة التي يتواجد بها المدعو (الهادى امير شت) واستلموا راجعتين وعددتان مرفوعة رشاش عياره 5,14 وعددان دوشكاه وأربعة قذائف 5,14 واعداد كبيرة من التوافد والذخائر وأربع مركبات متينة عليها رشاش 5,14. وانه اتفق مع المتهم الخامس على تسمية الجبل بجبل السمود وكان الهدف منه مواجهة التوازن في المنطقة الغربية، كما انه بناء على تعليمات اليوزيد دودة ذهب برفقة السائق الرئيس الى معسكر (77) بمنطقة السراج حيث استلموا من المعسكر مركبة كانت مشحونة بهوارينج راجعة وصناديق ذخيرة جلبوها الى مقر جهاز الاستخبارات الحارص ثم نقلوها الى منطقة الجوش حيث وزعت على المتقربين، كما انه رافق المدعو الى المقر لقيادة محمد المترين واستلم عدد أربع سيارات نوع (موزي) وأربع سافير. اخافة الى ثلاث خنرات وقود وقد قام بنقل هذه المعدات الى مقر التشكيل بمنطقة الجوش بناء على تعليمات اليوزيد دودة... وحيث ان هذه الدماء اعترف به المتهم بقتل فلوله واشترائه مع المتهم الخامس على تشكيل ما يسمى بجبل السمود التابع لمنطقة الكراية حيث اعترف بأنه اتفق مع اليوزيد دودة على هذه التسمية وانه قام بجلب الاسلحة المختلفة والعتاد الحربي والمعدات من سيارات وغيرها ونقلها الى مقر التشكيل بمنطقة الجوش واعترف بأن الهدف من انشاء هذه الجبل هو ممارسة المناطق الساخرة بالجبل الغربي... وحيث ان هذه والتشكيلات القبلية التي ساهم المتهم في انشاء وتجهيزها قد مارست أعمال القتل النهب والتفريغ وأعدت شرفاء في النسيج الاجتماعي الليبي بسبب ما ارتكبه فلوله هذه.

(294)

الجماعات من أعمال قتل ونهب وتخريب وانتعاب في المناطق المتأثرة مما نتج عنه أجياء لغزات  
وعداوت قديمة بين بعض المناطق والقبائل الليبية ونشوء عدوات جديدة قتل الذي عمل  
بين الزاوية ورشفا نه، والجميل وزوارة ورهينة وتاورغاء وغير ذلك... وحيث أن  
المتهم كان يعلم بأن تشكيل هذه الجفيل ومدة بالاساحة والعقاد سوف يترتب عليه قيام  
هذه الجفيل بالاعتماد على المناطق المتأثرة وأنه سوف يقوم بقتل سكان هذه المناطق  
ونهب وتخريب ممتلكاتهم ومع ذلك أقدم على عمله وقام بما لا حد أحسب اعتباره، بجلب  
الاساحة والعقاد والمعدات لهذا الجفيل وحيث أنه فعل ذلك لدوافع سياسية نصره  
منه لرأس النقام الذي عرض على قتل هذه الاعمال، ومن أجل ممارسة التور وولهم سكان  
المناطق المتأثرة للانتقام منهم على ضرر وجههم على النقام وتخريب مدتهم وبقدر اسناد السلطة  
الجديدة المعترف بها دولياً وراحاً للعالم بأن ما يجري في ليبيا هو حالة حرب أهلية  
وبذلك كله فإنه يكون قد اقترف جريمة التخريب وقتل الناس هزافاً وهو ما يوجب إدانة  
عنها... وحيث أنه عن تهمة منع الغير من ممارسة الحق السياسي فأما قد قدرت تورياً  
مع التهمة الأولى بحسبان أن المتهم كان يهدف من تكوين الجفيل الذي أطلت عليه  
جفيل السود لوكما ذكر ممارسة التور ولهم سكان المناطق المتأثرة ويهدف ارتكابه  
على عدم الخروج على المذهب السياسي للنقام القائم وبالتالي فإنه يتعين تأسيساً  
على ما سبق وعملاً على المادة (1/76) من قانون العقوبات اعتبار هذه الجريمة مع الجريمة  
جريمة واحدة ومعاينة المتهم عنهما بتوبة الجريمة الرشده... وحيث أنه ثبت ارتكاب  
المتهم للجريمة المسندة إليه حسبما أوضحت المحكمة في حيثيات حكمها فإنه يتوجب  
تأسيساً على كل ما سبق وعملاً على المادة (2/267) من قانون الإجراءات الجنائية  
إدانته عنها... وحيث أنه عن العقوبة فإنه وإن كان المتهم قد ارتكب جريمة طفيفة  
حيث عمل على تشكيل مجموعة مساحية غير شرعية رسمية بجدية على مدتها بالاساحة والفاقر  
والمعدات مما يدل على أن ولائه قتل للنقام... ومع ذلك ونظراً لأن المتهم لم يرتكب  
غير هذه الجريمة ولأن ما فيه قال من السوابق الجنائية ورأفة به ومن أجل منعه  
فرصة في العنونه فإن المحكمة تأسيساً على ما سبق وعملاً على المادة (29/C)  
من قانون العقوبات تستبدل له عقوبة الاعدام المقررة لهذه الجريمة التي اقترفها  
بعقوبة السجن المؤبد مع حرمانه من حقوقه المدنية حرماناً دائماً وعلى النحو الوارد



(295)

بالمنطوق... وصيت أنه عن الدفع من محامي المتهم... بأن الفعل الذي قاربه المتهم لا يعتبر جريمة  
رأى أنه كان يقوم بوجبات وظيفته... فأنه دفع غير سديد لأنه ليس من المهام الوظيفية  
للمتهم تشكيل جخل قبلي مسلح لقاتلة لبناء الشعب اللذين يخالفونه العقيدة السياسية  
وسمه بالاسلحة والعتاد فهدد العمل في تقدير الحكمة عمل غير شرعي ومجرم قانونا ولا يقبل  
التول أنه من فضل الوجبات الوظيفية للمتهم... كما أنه لا يقبل التدرج من المتهم بأنه  
كان ينفذ التعليمات الواردة إليه من رئيسه ديوربيد دورده... لأن الوقت الذي  
يعلم أن الاموال التعليمية المعطاة له من رئيسه مخالفة للقانون ثم ينفذها يكون قد اقترف  
جريمة لأن الجريمة بعنصرها البسيط أنها هي أن يدير في الإنسان أن العمل الذي  
هو قادم عليه غير شرعي ثم يختار نفسه ويتركبه ولا يعفيه من العقاب عندئذ أنه كان ينفذ  
أمر رئيسه بدريجة انفلونزا بفاعته... لأن طاعته للقانون أدرك من طاعته لرئيسه لئلا  
حيث يكون أمره قاطعاً للمخالفة للقانون الأمر الذي يتعين معه الانتفاء عن كذا الدفع  
= وصيت أنه عن الدفع بظلال القبض على المتهم وظلال عبسه لكونه تم من أشخاص لا يحملون  
صفة مأثور الفيل التفاتت وانهم قاموا بالقبض على المتهم دون إذن من السلطات المختصة  
فأنه بجميع وجوهه غير سديد ذلك أن المتهم قبض عليه من إحدى كتائب الثوار بالملقة  
الغربية وقد نص القانون رقم 38 لسنة 1962م في شأن تقرير بعض الأحكام الخاصة  
بالمرحلة الانتقالية على اعتبار جميع التمرينات التي أجراها الثوار من أعمال قبض  
لأغراض النظام السابق واعتبارهم والتحقق معهم أعمالاً مشروعة واعتبر فترة الانتفاضة  
السابقة على أفعالهم للنيابة العامة فترة تخفف لا تنقيد بعدة معينة نص وصيت أن  
المتهم قد أحيل إلى النيابة العامة خلال المدد الذي نص عليها القانون المذكور ولقد لا  
والتي امتدت إلى يديّة عام 2014م ثم تولت النيابة العامة التحقيق معه  
وبعد أن تبين لها ارتكابه لجناية خطيرة أمرت بالقبض عليه وجبسه وبالتالي فإن  
أجراءات القبض على المتهم وجبسه والتحقيق معه تكون صحيحة وفي منأى عن  
ما رماه بها محامي المتهم الأمر الذي يتعين معه الانتفاء عن دفعه في كذا الشأن  
- وصيت أنه عن الدفع من محامي المتهم بظلال اعترافات موكله أمام النيابة العامة لأنها  
صدرت منه تحت الإكراه حيث أنه لا بد من المجموعة التي اعتقلته بأنفلو عدل عن  
اعترافاته أمام النيابة العامة سوف يؤدون الشهادة... فأنه دفع غير سديد والحكمة

**LBY-OTP-0051-0300**



(297)

وان منع الجنيّة يستدعي بترت قيام المتهم بأحد قرارات منع الجنيّة أو سعيه في ذلك. أما مجرد دفع الادّعاء لهم فإنه نفل لا يكون الركن المادي للجرمة جلب وتجهيز المرتزقة وإنما يكون الركن المادي للجرمة المدّ المال العام فهو هو غير شرعية. وحيث أن الأمر كذلك وأنه لا يوجد دليل قاطع يثبت أن المتهم قام بأي دور في جلب وتجهيز المرتزقة للقتال فإنه يتعين تأسياس على كل ما سبق وعملًا بحكم المادة (1/277) من قانون الإجراءات الجنائية التّقاء ببراءته من هذه التهمة. وحيث أنه في تهمة منع الغير من ممارسة حقّه السياسي. فإنها كما بقعتها غير قائمة في حق المتهم لأنه لا يوجد دليل في الدعوى يثبت أن المتهم قام بأي عمل يستهدف منع الناس من ممارسة حقهم السياسي في التّقاء أو غيره. وحيث أن الدّليّة العامة على ما يفهم من التّقاء ما للمتهم بهذه التهمة على نرفية مقارنته للتهمة الأولى وحيث أن هذه التهمة للمتهم فإنه يتعين تأسياس على ما سبق وعملًا بحكم المادة (1/277) من قانون الإجراءات الجنائية التّقاء ببراءته من هذه التهمة. أيضًا. وحيث أنه عن تهمة الاضطراب بالمال العام المسندة للمتهم فأما ما تاتية في حقّه أخذًا من اعترافه بتقيامه بدفع مبالغ مالية للمجموعة المسلحة المتمركزة في كماله بناء على طلب عبد الحميد عمار وقد من اعترافه بأنه كان يقوم بدفع مبلغ خمسون دينارًا يوميًا لكل عنصر من عناصر الاربعة التابعين للمتهم ميلاد دعاء ومبلغ خمس وعشرون دينارًا يوميًا لكل عنصر من عناصر دوريات الاستخبارات. كما أن التهمة تاتية في حقّه أخذًا من تقرير الخبرة رقم ٥٤٤٤م الذي دلت فيه الخبرات أن المتهم افادها بأنه دفع مبلغ مائة وعشرون دينارًا للعهد نو خليل إبراهيم. لما كان وكانت جريمة الاضطراب بالمال العام تقوم متى ثبت قيام المتهم بمراف المال العام الذي كان يحوّله في الغرض من غير شرعية وبطريقة مخالفة للنظام المالي للدولة ولو ما انتهى إليه تقرير الخبرة حيث ورد فيه بأن جميع عمليات وقعت بالمخالفة للقانون المالي للدولة والميزانية والمعايير وحيث أن المتهم يعلم بأن صرف المال العام كمكافآت أو أجور للمرتزقة الرعايب الدين جلبوا لمقاتلة أبناء الشعب وكذلك للعناصر لامنّة التي تقوم بقتل الناس وقتلهم هي أوجه صرف غير شرعية ولا يقرها القانون كما أنه قام بمراف هذه الأموال دون أن تكون هناك تشريع يحجز عن الأموال بهذه الطريقة وبالتالي فإن تهمة الاضطراب بالمال العام تكون تاتية في حقّه وهو ما يوجب إدانتها عملاً بنص المادة (2/277)

(298)

من قايضات الاجراءات الجنائية... وصيت انه عن العقوبة فان المتهم ارتكب جريمة خطيرة بقيامه بخرق الاسوار للمرتزقة الا جانب اللذين جلبوا لثلاثة اللبيين وهو ما يدل على فطوره وانه لا يتورع عن حذر المال العام في وجه غير شرعية وانه ليس مؤثقا على المال العام وتأسيما على كل ما سبق وبمادة لاتهام والمادة (28) من قايضات العقوبات فان المحكمة تثبت بمعاينة بالسجن لمدة خمس سنوات وبتفريضة عشرة آلاف دينار والزاد بتعويض الخزنة عن ما اهدر من مال عام. ونقا للقيمة المذكورة بتقرير الخبرة وعلى النحو الوارد بالمنطوق... وصيت انه عن الدفع من ماضي المتهم بأن موكله لم يرتكب جريمة حذر المال العام... فانه دفع غير سديد وما أوردته المحكمة في أسبابها من معرفته ليلها على ثبوت مقارفة المتهم للتهمة المذكورة يعتبر ردأ على هذا الدفع الامر الذي يبين معه الاتفاقات عنه والمحكم على النحو الوارد بالمنطوق...»

وصيت انه عن تهمة اذغال المهاجرين غير الشرعيين الى ليبيا وافرأهم منها المسند للمتهم الواحد والعشرون - عمران محمد النرجاني - فانها ثابتة في محقه أخذاً من شهادة الشاهد منفذ احمد عيسى الذي ذكر في شهادته ان عام النيابة العامة انه غابا بترقية عميد ويشغل وظيفة رئيس مركز ميناء طرابلس البحري وفي نهاية شهر ابريل 2011م ابلغ في صباح احد الايام بأن جرافة كانت راسية بحوض الشباب ثم تعبثها بمجموعة كبيرة من الافارقة ينزبه على هورتها مما أدى الى انقلابها وغرق من كان على متنها من الافارقة السود وان المركز أثبت هذه الواقعة وقام بانتشال الجثث... وبعد عدة ايام من هذه الواقعة وتحت يده في شهر مايو 2011م ابلغ عن غرق جرافة اخرى بحوض ميناء طرابلس نتيجة للحمولة الزائدة وقد تم جرافة وكان به اطفالا جثث قد تقفنت وانبعث منها رائحة كريهة... واخاف الشاهد بأن المتهم - عمران النرجاني - كان هو المسؤول عن عمليات الهجرة غير الشرعية حيث تقابل مع شخص من مدينة زوارة في شارع الجرافة الثانية التي غرقت... كما كلف ذلك الشخص بحلب المهاجرين وانه شاهد الشخص الزواري يتردد على المتهم عمران النرجاني وانه ذات مرة كان واقفا بجوارية الميناء فشاهد ذلك الشخص به ظل الى حيث المتهم عمران النرجاني وكان بمركبة مبلغ مالي كبير... كما ان التهمة ثابتة في حق المتهم اخذاً من شهادة الشاهد محمد احمد راشد عام النيابة العامة الذي ذكر فيها بأنه كان يشغل وظيفة مدير ميناء طرابلس البحري وانه يعلم ان عمليات الهجرة غير الشرعية كانت تدار من محطة الشباب وقد حصل ان غرقت



(299)

جرحاثنين ثم تعبئتهما بأعداد كبيرة من الانفارقة مما نتج عنه غرقهم وإن هذه الجرحات كانت  
تخرج بتصرف من المتهم (عمران الفرغان) رئيس جهاز حرس السواحل... كما أن التهمة  
تأبته يا عمران المتهم الثالث الذي ذكر أمام النيابة العامة بأن المتهم عمران الفرغان  
كان طرفا في عمليات الهجرة غير الشرعية حيث ساهم في شراء قوارب الصيد القديمة والمتهاكلة  
كما اتهم على بعض منها حيث استخدمت في نقل الانفارقة وإرسالهم إلى أوروبا وأنه  
علم بفرق الكثير منهم... كما أن التهمة تأبته في عقد المتهم اخداً عن المتقاتل المتهم منذ  
القبض الذي فترامام النيابة العامة أن عمليات الهجرة غير الشرعية كانت تخرج من  
ميناء طرابلس وأن الجرحات المعجأة بالانفارقة كانت تخرج بأذن المتهم عمران الفرغان  
وأنه علم بمقتل المئات منهم غرقاً بسبب انقلاب الجرحات... كما أن التهمة تأبته بشهادة  
الثالث - عادل شكور شاكين الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه يعمل  
ربان على سمار بشركة الموانئ والنقل البحري وأنه كان يزور العمل بهيئة طرابلس  
عند اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير وقد لاحظ أن محطة الشهاب التابعة لميناء طرابلس  
أصبحت مسرقة لعمليات الهجرة غير الشرعية حيث كان يوثق بالانفارقة وأسرهم ويتم  
وهمهم عنوة في جرحات وقوارب صيد غير مجهزة ولا تسع الحمولة الموضوعة عليها ثم تبصر  
أنه القوارب والجرحات وأنه بتاريخ 29/4/2011م كان على متن ناقلة النفط مشهورة  
وكان يحميه الربان عادل الجحاني وفابيل الراديو طارق الفايدي وعند الساعة الثامنة  
ليلاً شالده الجرفعة الإميل كان يتم تعبئتها بالانفارقة وأسرهم بالثورة حيث كان أفراد  
الجيش يركلونهم بأرجلهم وعند الساعة الواحدة ليلاً قام عناصر الجيش بنقل النشمة  
فما انتقلت الجرفعة نتيجة للحمولة الزائدة ومار الرقود (النافطة) يتسرب منها رطلت  
أموات الانفارقة بالهراخ حيث شالدهم ولم يقرقون في المياه وقد حاول لرون معه  
انتادهم بأسقاط الطواق النجاة من الباغرة مشهورة وتمكنوا من إنقاذ عدد من الأطفال  
وقد مات منهم أكثر من ثلاثمائة شخصي كما علم بعد أسبوع من هذه الواقعة بفرق جرفعة  
أخرى قضى فيها أكثر من ستمائة شخصي... كما أن التهمة تأبته في عقد المتهم اخداً من  
القتادير القبية للانفارقة الجحني عليهم المودعة بعلمه الدعوى التي تثبت وفاتهم غرقاً...  
وحيت أن هذه الأدلة جميعاً تثبت ظلم المتهم في تنظيم وتنفيذ عمليات الهجرة غير الشرعية  
وذلك بقيامه بشراء القوارب والجرحات وتعبئتها بالانفارقة جبراً عنهم وبأعداد كبيرة

(300)

تتوزع على الحد المشترك كمولة هذه الجرفات والتوارب ثم ارسالها تجاه الشواطئ الاوربية  
مما أدت الى انقلاب هذه الجرفات وهلاك المئات من هؤلاء الافارقة المساكين في جريمة  
بشعة ومثيئة تشبه الى حد كبير جريمة وثد اليقات في الجاهلية وجرائم الابادة الجماعية  
وعيت انه ثبتت من اقوال الشهود ان المتهم كان اذاعة الى قيايه بتجهيز التوارب والجرفات  
التي أعدت لتجهيز هؤلاء الافارقة دون ان يعلم الاذن مخبروها من النوع البشري  
من ميناء طرابلس ومدة الشكاب بسوء عيت ان المتهم كان يعلم بحكم وظيفته بأن هذه العمل  
الذي قام به هو عمل غير شرعي ومجتم تانوا بل انه يعتبر من الاعمال العترة على العهد الدولي كما  
ان المتهم كان يعلم بما سوف سيترب على فعله من إمكانية موت هؤلاء الافارقة اللذين  
كان يرسلهم في توارب متخالفة غير البعر الى شواطئ أذربا وبالقائه فان هذه الجريمة  
تكون متحققة في جانبه وهو ما يوجب ادانته عنها على حكم المادة (2/211) من قانون  
الاجرة انت الجنائية بسوء عيت انه عن العقوبة فانه لاكان قد ثبتت من اقوال  
الشهود وتقارير القبط الشرعي وفاة المئات من الافارقة عرقاً ولها طنت المادة الخامسة  
من القانون رقم 19 لسنة 2010 م في شأن مكافحة الهجرة غير الشرعية قد ثبتت علمانه  
من حالة وفاة المهاجرين تكون العترة السجن المؤبد وبالتالي  
فأن المحكمة تتنر بمعاقبة المتهم بالسجن المؤبد كما  
تكنر بمحرمات المتهم من حقوق المدنية عرماناً دائماً عما يندى  
المادة (34) من قانون العترة بسوء عيت انه عن تهمة القتل  
العمد للافارقة سناً لها غير قائمة في عتت المتهم لأن جريمة القتل  
العمد المعاقبة عليها قماً بموجب القانون رقم 6 لسنة 1994 م في شأن القصاص واليه  
لا تقوم الا اذا كان الجاني يهدف من فعله قتل الجني عليه وأركان رده وهو ما لم يثبت  
في الدعوى الزائدة لأن المتهم وغيره من الفاعلين في عمليات الهجرة غير الشرعية كانوا  
يتمخون أو يهدفون الى دخول هؤلاء الافارقة الى السراجل الدولية أحياناً حتى يكتوا  
بأبغ الفرديدول الاستقبال خدمة لفرض سياسات حتى تظهر هذه الدول الى التوقف  
عن دعم الثورة اللبية ولم يكن له فهم قتل هؤلاء الافارقة بما يعني ان الركن المصنوع  
من جريمة القتل العمد غير متحقق وبالتالي فانه لا من دوعة امام المحكمة الانقيت  
حكم المادة الخامسة من القانون رقم 19 لسنة 2010 م في شأن مكافحة الهجرة غير الشرعية



(30)

المشار إليها دون سواها الأمر الذي يقيع معه القتل بصفة المتهم من هذه التهمة أو تهمة  
القتل العمد وسوءية أنه عن تهمة التشريد وقتل الناس جزأفا المسندة للتهمة لكونه قام  
بتحريك القوة العمومية، ولكونه قام باستخدام القناطر والزوارق البحرية لتلقيم  
الموتى والتفريق لمن الساعات... وكذلك تهمة منع الغير من ممارسة الحق  
السياسي... فأنها جميعاً تهمة مجردة عن الدليل الناطق وغير ثابتة في حق المتهم ذلك  
أنه بتدبير المحكمة لم تأخذ بالدعوى التي لم يجد فيها دليل قاطع يثبت خلع المتهم  
تحت تلك القوات والعناصر التابعة له للتدبير للقبض الهربين أو أنه كان مسؤولاً  
عن تفرقة العمليات أو أنه حضر الاجتماعات الأمنية... كما أنه لا دليل على قيامه  
بإلقاء تعليمات بتحريك زوارق لنزع الألغام بالموانئ البحرية والتدبير  
لمنع المعونات وسوءية أن الأمر كذلك فإنه يتعين تأسيساً على كل ما سبق  
وعملاً بحكم المادة (273) من قانون الإجراءات الجنائية القضاة بصفة من شأنه  
وعليه أنه عن الدفع من محامي المتهم بطلان حجب موكله لأن النيابة العامة لم تكن  
قرار الهيئة الاستئنافية التي أمرت بالانحياز عنه... فإنه دفع غير سديد والحكمة  
لا توافق عليه لأنه يجوز تأويل النيابة العامة أن تأمر بمعاودة القبض على المتهمين له  
مخلوعه من جرائم أخرى، فحققت معه بشأنها أو لا زالت تحتاج إلى تحقيق من غير التهم  
التي كانت معروفة على هيئة التهم... وفلازني ذلك فإنه المختار أن المجلس المدعي  
بطلان لا اثر له على أدلة الإدانة التي لم تستمد منه وسوءية أن المحكمة دانت  
المتهم عن التهمة المنسوبة إليه بأدلة لا علاقة لها بحبس المتهم وهي أدلة صعبة  
أما أنت لها المحكمة فأنت هذا الدفع يفتقر لإثباته... الأمر الذي يقيع معه الالتفات  
عنه... وسوءية أنه عن الدفع من محامي المتهم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى حيال  
المتهم لأنه عسكري... وذلك عملاً بحكم المادة (34) من قانون الإجراءات العسكرية... فإنه  
دفع غير سديد ذلك أن القضاء العسكري يختص بنظر الدعوى عن الجرائم المنصوص عليها في قانون  
العقوبات العسكرية، أو تلك الجرائم التي يرتكبها العسكري داخل التكتلات العسكرية وما للجرائم  
التي يرتكبها المتهم خارج المؤسسات العسكرية مع مدنيين فإن الاقتضاء من بنظر الدعوى هذه في  
قتل هذه الأموال يشهد للقضاء العادي باعتباره ما قبل الولاية العامة... وسوءية أن المتهم ارتكب جريمة  
من الجرائم المنصوص عليها في قانون الهجرة غير الشرعية رقم 19 لسنة 2014م كما أنه ارتكب جريمة في مؤس...

302

مدينة ميناء طرابلس ومحافظة الشخاب، وارتكبها مع مدنيين ولم يرتكب جريمته داخل تشنة عسكريا بالتالي  
أن الاعتقال في ميناء طرابلس العادي الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث  
أنه عن الدفع من سماع المتهم بعدم صحة النائب العام وانفاء التحقيق اللذين باشروا  
التحقيق مع المتهم... فأنة دفع غير سديد والحكمة تحيل في ردّها على هذا الدفع إلى ردّها  
على ذات الدفع من سماع المتهم السابع والمتهم التاسع الأمر الذي يتعين معه الالتفات عنه  
وحيث أنه عن الدفع من سماع بأن تهمة الهجرة غير الشرعية غير ثابتة في حق موكله  
لأن الشهود لم يذكروا أن المتهم فاعل في عمليات الهجرة غير الشرعية والبعثي دكترايسم  
المتهم بطريقة عابرة... فأنة دفع غير صحيح... ذلك أن الشهود اللذين أوردت المحكمة  
أقوالهم في معرض تهليلها على تبوت متارقة المتهم لهذه الجريمة أكدوا على أن المتهم كان له  
له دور في عمليات الهجرة غير الشرعية وأنه تعامل مع شخص من مدينة زوارة لشراء  
الجرفات والقوارب التي تولت نقل المهاجرين وأن الجرفات التي كان يوضع على متنها  
الذخيرة كانت تخرج من الميناء بأمر منه وذلك كله يتبنت فلوحة في ارتكاب هذه الجريمة  
لأن الاشتراك في الجريمة حسب نص المادة (100) من قانون العقوبات يتحقق  
بتبوت تخريفات التهم للفاعل الإطلى على ارتكاب الجريمة أو اتفاهه معه على ارتكابها أو ساعده  
بأي عمل من الأعمال التي تسهل ارتكاب الجريمة أو اتفاهها وبالتالي فإنه يتعين الالتفات  
عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من سماع المتهم بأن الشهادات متناقضة وأنّها  
لا تعلق لإثبات التهمة على موكله... فأنة دفع غير سديد والحكمة لا توافق عليه لأن  
التناقض الذي يعيب الشهادة على ما جرى عليه قضاء المحكمة العليا هو ذلك  
التناقض الذي بلغ حد أن الجسامة بحيث لا يمكن استخلاص نتيجة واضحة  
من الشهادة أما ما دون ذلك فلا يثبته تناقض يعيب الشهادة... وحيث أن الشهادات  
التي استندت إليها المحكمة في إدانة المتهم بتهمة الفلوع في أعمال الهجرة غير  
الشرعية هي شهادات لا تخوض فيها ولا تناقض بعضها البعض ولا هي واضحة وقاطعة  
الدلالة ولا يمكن للمتهم أن يزيح سيفها عليه إلا إذا أثبت كذب هؤلاء  
الشهود الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن احتجاج  
المتهم بشهادة الشهود المدونة وذلك التي أدبت أمام المحكمة فإنه احتجاج غير منتج  
في الدفوع لأنه لا يوجد في هذه الشهادات ما يثبت كذب شهود الإثبات الأمر الذي يتعين



(303)

الاتفاقات عنهار الكهات النوا الوارد بالظوق.

(22) - وصيت انه من مهمة تشكيل الجحافل القبلية المسندة للمتهم الثاني والعشرون على  
المقنونة الزاوية... فأنها غير ثابتة في حقه لأنه باطلاع المحكمة على سائر  
أوراق الدعوى لم يثبت لها ان المتهم قام بتشكيل جفيل أو مجموعة مسلحة  
من قبيلته أو منطقتة أو أنه قام أو عمل على توفير أسلحة أو معدات أو يؤن  
لأية مجموعة مسلحة وكونه قام بجلب بعض الأسلحة والسيارات إلى مقر  
جهاز الأمن الخامس وهو مهمة عمله بناء على طلب رئيسه المتهم الخامس  
الوزير بدورده هذا الأمر يفر عن عمله لا يجعله شريكاً في ارتكاب هذه الجريمة  
الكفيرة لأنه لم يثبت في الأدلة انه كان يعلم بأن هذه الأسلحة سوف تسلّم أو تحمّل  
للمجموعة المسلحة التي شكلها الخامس، كما انه لم يثبت انه قام بإيصال هذه  
الأسلحة إلى مقر هذه المجموعة، كما أن أغترافه بقيامه بدعوة بعض الأشخاص  
من منطقة الرعيات للإجتماع مع المتهم الخامس هذا الأمر لا يجعله شريكاً في ارتكاب  
جريمة تكوين الجحافل القبلية لأنه لم يثبت انه كان على علم بمحول هذا الاجتماع  
ولم يثبت انه اشترك فيه أو انه كان طرفاً في الاتفاقات التي تمت فيه فهو على ما يقدر  
بمجرد مساعدته للمتهم الخامس في الأمور الإدارية البسيطة لما كان ذلك وكان  
من الجمع عليه علماً وعمل أن الإحكام الجنائية تنطبق على الجرم واليقين وليس على  
الغنى والتخمين وبالتالي فإنه يتعين تأسيساً على كل ما سبق وعملتهم المادة (223)  
من قانون الإجراءات الجنائية التقاء ببرائته من هذه التهمة وكذلك من مهمة  
منع الغير من ممارسة الحق السياسي لأنه لم يثبت في الأوراق انه قام بالتقدم للقائمين  
السامية أو انه كان فاعلاً في التمدد للشاور وشورة السابع عشر من فبراير 1998.

(23) - وصيت انه من مهمة التشريد وقتل الناس جنرأفا المسندة للمتهم الثالث والعشرون  
نوري الهادي الكيلاني، لكونه قام بتعريض القوة العموية لقمع المقاتلين مهاجمي  
منه بوث الكثيرين من المقاتلين... فأن هذه التهمة والتهم المرتبطة بها من قتل المقاتلين  
واغتياهم وإن كانت ثابتة في حقه، فقد اعتد من المشراف بأن عماله المنصوص عليه  
منه نشر العناصر القابضين له والذين يبلغ عددهم ألفان وخمسمائة عشر من مدينة  
طرابلس وردد دية محرّكات من الماديت للنظام... وثابتة أيضاً باقوال المتهم السادس

مطبعة العدل

304

ميلاد دعاءات التي دترافه من الاتفاقات على نشر عناصر لا جبهة الامنية والحرس الشعب والجان التورية والتعبية احمد المنير في بفر بلس لمنع المظاهرات وسحقها... وثابتة ايضا من خلال الادلة ان تثبت قتل المنشورات من المقاتلين من المظاهرات التي اندلعت بفر بلس خلال الفترة من 2011/2/20 وحتى 2011/3/1 والتي سبقت المحكمة سردها في قراره في 2011/3/20. وفي 2011/3/20، قررت المحكمة ان المتهمين من قتل هؤلاء المقاتلين الا انه لا سبيل للاشهر في ما آلت له لأن النيابة العامة ذكرت بملحة 2014/4/22 بأن المتهم يعان من اضرار عصبية ونفسية اصابته بعد قتل تلك التوراة. كما انها قد ست بملحة 2015/4/20 تقرير في طاري في هذه الشؤون ليحي بالشرطة انفايه طارفيه أن المتهم نوع الهادي الجلال في اعان من انعدام تقاض حاد وانه غير مدرك كلياً ولا يستطيع الحكم في تصرفاته... وحيث ان هذا العارض قد ألم بالمتهم بعد تحريك الدعوى هذه... لما كان ذلك وكانت المادة (312) من قانون الاجرم ذات الجناثية تنص على انه اذا ثبت ان المتهم غير قادر على الدفاع على نفسه بسبب ماله في عقله طرأت عليه بعد وقوع الجريمة توقف رفع الدعوى او ما آلت له حتى يعود الى رشده... وهو ما أكدته المحكمة العليا الموقرة في الفطن الجنائي الصادر بملحة 2015/4/20 المنشور بملحة المحكمة العليا الجزاء الاول 2015/4/20 التي قالت فيه (لذا اصيب المتهم بتأثر نظر الدعوى يعرف على عمله غير مستقر جنائياً فانه يفتن وقت السير في الدعوى حتى يعود الى رشده) وحيث ان الارادة لك فانه يفتن تأسياسا على ما سبقت التفاد بوقت السير في الدعوى في حق المتهم الثالث والعشرون نوع الهادي الجلال في حين ثباته... مع ايراده بمصلحة الرأى في الاضرار النفسية عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (312) من قانون الاجرم ذات الجناثية وعلى النحو الوارد بالملحوظ 2015/4/20.

ج- وحيث انه عن لكمة التخريب وقتل الناس جزاء المسند للمتهم الرابع والعشرون على احميد الشاهد لكونه قام مع اخري في بتفخيخ عدد من المركبات بالمواد المتفجرة لتفجيرها من بعد... فأنها ثابتة في حقه اشد أن دترافه بأنه التقى بالمتهم عبد الله السنوسي واتفق معه على ان يقوم هو بتفخيخ عدد من المركبات لتفجيرها بمدينة بنغازي وبناء على هذا الاتفاق قام بتفخيخ خمس سيارات في الاراء نوع- شفرليت والثانية والثالثة نوع جنود سوناتا والرابعة والخامسة نوع دبل كابينة وانه فعل ذلك بمفر الشركة العينية بمنطقة السراج بفر بلس وقام بهذا العمل مع كل من سعيد الغرياني



(305)

وجعل اللوم على وجه الله الشعلاني حيث كانوا ينفون المواد المتفجرة وتجاوبت مختلفات  
بالركبات وكان المتهمون هم المالك لمرور بجلب لهم المواد المتفجرة ولهم كان يقوم بنقل  
السيارات إلى مدينة بنغازي عبر البحر وسواء كان بأمر طلب من المتهم سعيد الغرياني  
أو نقاص كمية المتفجرات فرفض ورد عليه بقوله (أنا بنى قتل دين الله أبو شنة) كما أن  
التهمة ثابتة في حقه أخذاً من اعترافات كل من المتهم عبد الله الشعلاني وسعيد الغرياني  
ومحمد اللومين اللذين اعترفوا جميعاً على أنهم قاموا بتفخيخ خمس مركبات وأنهم كانوا  
ينفون في كل سيارة من عشرين إلى ثلاثين كيلوجرام من المادة المتفجرة نوع (سانتسكس)  
التي كانت يوزنها لهم رفون الهامى مسوحيات أن هذا الذي اعترف به المتهم وشركائه  
ثبت قيامه بالاشتراك في تفخيخ مجموعة من السيارات لغرض تفجيرها حيث اتفق مع الأول  
على إجراء عملية التفخيخ وشارك مع بقية المتهمين في وضع المواد المتفجرة في تجاويف  
هذه السيارات بحيث انفازوا فلولها الدوى من أى حفرة بقيت حول التفجير  
أو حول وفيات من جراء هذا العمل ولو يابى له على أن فعل المتهم وشركائه قد أوقف  
وقاب انقروا لسبب لا دخل لأرادتهم فيه يتمثل في عجزهم عن إكمال السيارات التي فخذوها  
إلى لندن في النهاية مسوحيات أن جناية التفجير وقتل الناس جزافاً المعاقب عليها  
بالمادة (208) من قانون العقوبات كما تكون جريمة كاملة إذا حصل التفجير وفعل  
التفجير ويمكن أن تثبت عند الشروع إذا تم فعل التفخيخ ولم يتمكن الفاعل من التفجير  
وحيث أنه لا تنزع من الأدلة السابقة أن المتهم اتفق مع الثاني وشارك في تفخيخ عدد خمس  
مركبات مع بقية المجموعة ولو يابى له أنه يه أن تنفيذ الركن المادي لجريمة التفجير  
وحيث أن المتهم وشركائه كانوا يستهدفون من فعلهم أحداث تخريب في المكان المستهدف  
بالتفجير وقتل أكبر عدد من الناس لهو أن سياسة تستهدف الأعداء على سلامة  
الدولة بأحزاب السلطة الجديدة في ليبيا المعترف بها من المجتمع الدولي وهي المجلس  
الوطني الانتقالي والائتماء للعالم الخارجي بأن هذه السلطة عاجزة عن ضمان الأمن  
في ليبيا وأنها متكونة من الإرهابيين وسعت يد فلولهم إلى ليبيا من أجل دفع المجموعة  
الدولية لتغيير موقفها من الثورة الليبية وبالتالي فإن الركن المعنوي لهذه الجريمة  
يكون متحققاً ... لما كان ذلك وكان من المجمع عليه علماً وعملاً أنه محكمة  
المفوض أن ثقل القيد والوفاء الذي أضيفه سلطة التحقيق عن الواقعة وأن تروها

(306)

لوصفها الصحيح. كما انه من المقرر انه اذا كان التفسير الى الرفض اللاحق فان ذلك لا يستدعي  
تنبيه المتهم وتأسياسا على جميع ما سبق فان المحكمة تعدد القيد والرفض بالنسبة لهذه التهمة بلغة  
للمتهم وتند له تهمة الشروع في ارتكاب فعل يجرى الى التهريب وقتل الناس جزافا وذلك  
بان اتفقت مع الثاني على تنفيذ عدد من المركبات لتفجير بنغازي واشترك مع آخرين في وضع  
المواد المتفجرة نوع (صانكس) في تجاويف حصى من السيارات المينة وحفا ونوعا بالاورق  
غير ان هذا الفعل اوقف وقاب اتمه لسبب لا رادته وارادة شركائه فيه ولم يجز لهم عن  
ببهاك السيارات المفخخة الى وجهتها النهائية المستهدفة بالتفجير. وحيت انه ثبت  
ارتكاب المتهم لهذه الجريمة فانه يتعين تأسياسا على ما سبق وعملا بحكم المادة (2/277)  
من قانون الاجراءات الجنائية ادانته عنها... وحيت انه عن تهمة منع الغير من ممارسة  
الحك السياسية فانها قد تعددت وهيا مع التهمة السابقة بعبان ان المتهم كان يستهدف  
من عمله منع الناس وارتكابهم لكي يتوقفوا عن تأييدهم للثورة وبالتالي فانه يتعين عملا  
بنص المادة (1/76) من قانون العقوبات اعتبار هذه الجريمة مع الال جريمة  
واحدة وعاقبة المتهم عنهما بعنوية الجريمة الاشد وهي الشروع في جريمة التهريب  
وحيت انه عن العنوية... فانه لما كانت المادة (1/65) من قانون العقوبات تنص على  
انه يعاقب على الشروع في الجناية التي عقوبتها الالام بالسجن المؤبد وان كان  
المتهم ليس من ذوي السوابق الجنائية ورأفة بالمتهم ومن اجل هذه فرصة في العز عنه  
فان المحكمة تأسياسا على ما سبق وعملا بحكم المادة (29) من قانون العقوبات  
تكتفي بعاقبته بالسجن لمدة اثنا عشرة عاما وصرفائه من فترة المدينة حروا نا  
دائما عملا بنص المادة (34) من قانون العقوبات وعلى النحو الوارد بالمنطوق...  
(وحيت انه عن تهمة التهريب وقتل الناس جزافا المسندة للمتهم الخامس والعشرون  
عبد الله ابو القاسم الشعلاني. لكونه قام باالاشراك مع آخرين في تفخيخ عدد من  
السيارات لتفجيرها في بنغازي... فانها ثابتة في حقه اذ من المتعارف به انه اشترك  
في تفخيخ ميارتين نوع (لوند اسونانا) مع كل من جمال الشاهد ومحمد اللوصي وسعيد  
الفرياني وانهم كانوا يضعون المواد المتفجرة أسفل الابواب وأسفل نفاذ محرك المساحات  
والكوفون (الخفون) حيت كان يتم عمل هذه الفتحات في درشة خارجية والله كان يعام  
ان هذه المركبات سوف يتم تفجيرها بمدينة بنغازي... كما ان التهمة ثابتة في



(307)

حقه اخذ من اعترافات المتهم جمال الشال والمتهم محمد اللومح وسعيد الفرياني  
الدين أكدوا في اعترافاتهم امام النيابة العامة بأنهم اشتركوا مع عبد الله الشفلاي في  
تفخيخ قنص مركبات بناء على طلب عبد الله الشومسي وبعلم سينا الاسلام من اجل  
تفجير ما بعد يتفاز في حيث قاموا بوضع المواد المتفجرة نوع (سانتاكس) في  
تجاويف السيارات وكانوا ينفون في كل سيارة من عشرين الى ثلاثين كيلو جرام  
وحيت ان الله الذي اعترف به المتهم وشركاءه في قتل قياصه بالاشترك في تفخيخ مجموعة  
من السيارات لغرض تفجير ما بعد يتفاز في حيث اشترك في وضع المواد المتفجرة من نوع  
(سانتاكس) في تجاويف السيارات بعد ان اعدتوا فيها فتحات سوحيات انه اذا غلظ  
ملك الدعوى من أي مدعى حيث حصول التفجير وحصول عمليات قتل من جراء ذلك العمل  
وهو ما يدل على ان فعل المتهم وشركائه قد أوقف وقاب اثره لسبب لا دخل لأرادتهم  
فيه يتمثل في عجزهم عن إيصال السيارات التي فنفوها الى هدفها النهائي سرحيت  
ان جنائية القرب و قتل الناس جزافا المعاقب عليها بالمادة (202) من قانون  
العقوبات كما تكون جريمة تامة اذا فعل التفجير وفعل القرب يمكن ان تقف  
عنده الشروع اذا تم فعل التفخيخ وفشل فعل التفجير وسحيات انه لا يتخرج افداس  
الأدلة السابقة ان المتهم اشترك في تفخيخ عدد خمس سيارات مع بقية المجموعة  
وهو ما يعني انه يد أفعليا في تنفيذ الركن المادي لجريمة القرب و قتل الناس  
جزافا وسحيات ان المتهم وشركائه كانوا يستهدفون من فعلهم احدث تخريب في المكان  
المتهمين بالتفجير و قتل أكبر عدد من الناس له وافع سياسية تستهدف الاعتداء على  
سلامة الدولة باخراج السلطة الجديدة في ليبيا المعترف بها من المجتمع الدولي وهي  
المجلس الوطني الانتقالي ودلائلها للعالم الخارجي بأن هذه السلطة عاجزة عن ضبط  
الأمن في ليبيا وانها متكررة من الأعداء بسين وسحت بد قولهم الى ليبيا من أجل دفع  
المجموعة الدولية لتفسير موقفها من الثورة الليبية وبالتالي فإن الركن المعنوي لهذه  
الجريمة يكون منقطة لما كان ذلك وكان من الجميع عليه علما وعلمانه لمعكة  
الموقع ان تفعل القيد والوقف الذي أسبقته سلطة التحقيق عن الواقعة وان ترددا  
لوضعها الصحيح كما انه من المتردد اذا كان تقيد القيد والوقف الى الركن الألف  
فأن ذلك لا يتطلب تنبيه المتهم لهذا التقيد وتأسيسا على كل ما سبق فإن المحكمة

(308)

تعدك القيد والوصف بالنسبة لهذه التهمة المسندة للتهمة وتسنده التهمة الشروع في ارتكاب  
فعل يرمي إلى التخريب وقتل الناس جنزافاً وذلك بأن أشترك مع آخرين في وضع المواد  
المتفجرة نوع (سانتكنس) في تجاويف خمس من السيارات المبيعة نوعاً ورقياً بالأوراق  
غير أن هذا الفعل أوقف وقابله اشتره لسبب لا دخل لأرادته وأرادته شرعاً فيه  
وهو عجزهم عن إيصال السيارات الممنوعة إلى المكاتب المستهدفة بالتفجير... وصيت أنه ثبتت  
ارتكاب التهمة لهذه الجريمة فإنه يتعين تأسيساً على ما سبق وعمالاً بحكم المادة (2/214) من  
قانون الإجراءات الجنائية ادانته عنها... وصيت أنه عن تهمة منع الغير من ممارسة الحق  
السياسي فأما قد تقدمت وصياً مع التهمة السابقة لأن التهمة كان يهدف من ارتكابه لهذا  
الفعل المشين هو الاستئثار من الناس كمردهم على المذهب السياسي للنظام وأجبارهم على البقاء  
في كنف النظام وبالتالي فإنه يتعين عملاً بنص المادة (1/76) من قانون العقوبات  
اعتباره مع الأولى جريمة واحدة ومما قبلة التهمة عنهما بعقوبة الأشد وهي الشروع في جريمة  
التخريب... وصيت أنه عن العقوبة فإنه لما كانت المادة (1/65) من قانون العقوبات  
تنص على أنه يعاقب على الشروع في الجريمة التي عقوبتها الإعدام بالسجن المؤبد ولما كان التهمة  
ليس من ذوي السوابق الجنائية ورأفة بالتهم ومن أجل منحه فرصة من العتوبه فإن المحكمة  
تأسيساً على ما سبق وعمالاً بحكم المادة (29) من قانون العقوبات تكلف بعاقبته بالسجن  
لمدة تسعة عشر عاماً وعمره من حقوقه المدنية حرماناً دائماً عملاً بنص المادة (34) من  
قانون العقوبات وعلى النحو الوارد بالمطروح... وصيت أنه عن الدفع من محامي المتهمين  
بانقضاء الدليل بحكم موكلية لأن النيابة تحولت على الاعترافات بعفهم على بعض وهو لا يعد  
دليل يعتقد عليه في الأدلة... فإنه دفع غير سديد والمحكمة لا توافق عليه ذلك أن التهمة  
تأبته في حق المتهمين أفد أن اعترفاتهم على أنفسهم واعترافات بعفهم على بعض التي أوردت المحكمة  
تفاصيلها في معرفته دليلها على ثبوت التهمة في حقهما لما كان ذلك وكان قفاً المحكمة العليا  
قد استقر على أن الاتبات في المسائل الجنائية موكول إلى استنتاج المحكمة بالدليل المقدم إليها  
من سلطة التحقيق والإحالة ولما طلت الحرية في تكوين عقيدتها من أي دليل فلها أن تأخذ  
بأقوال متهم على متهم متى أظهرت إلى محققها سيراً مع طعن جنائي رخم محققه اذ في مجموع  
من 25 أبريل يوليو 1989م وصيت أن المحكمة تقضي لعشرينات كل واحد من المتهمين على  
بنفسه واعترافات بعفهما على بعض فإنه يتعين الاستنتاج عن هذه الدفع... وصيت أنه عن



(309)

الدفع من محامي المتهمين بأنه لا توجد دولة في تاريخ الواقعة الا دولة القذافي... فأنه دفاع غير مسيد لأن الدولة هي كيان سياسي تتكون من اركان ثلاث هي الشعب والاقليم والسلطة السياسية وهذه العناصر الثلاث موجودة فالسلطة السياسية الحاكمة وقت ارتكاب الجريمة هو المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي التابع له وقد هدف المتهمان وشركائهما من جريمتهم وصول السلطة الليبية الجديدة وظهر انها اعززة عن حكم البلاد وانها سمحت بوجود الادعاء في ليبيا وذلك لدفع المجتمع الدولي لتفسير موقفه من الثورة الليبية الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث انه عن الدفع من ذات المحامي بأنه لا يوجد دليل قنفي يثبت ان الحادث اتي وحقق من السيارات مواد متفجرة فأنه دفع غير مسيد لأن المتهمين اعترفوا بأنهم قاموا بتفويض المركبات وأنهم وضعوا في شباوبنها مواد متفجرة من نوع (سايفل) وهذه الاعتراف يعد دليل كاف في اثبات السمة عامة للمتهمين الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث انه عن الدفع من محامي المتهمين بأن موكله كانا مكرهين لأنها كانا ينفذا ان تعليمات رؤسائهما... فأنه برئته غير مسيد... لأنه بما لا نزاع فيه ان تفويض المركبات لتفجيرها من الاماكن العامة هو امر مجرم قانونا بل يعد من جرائم الارهاب والتهور من اعمال الحرب القذرة والتهور معلوم للمتهمين وبالتالي فإنه لا يجوز لها تنفيذ هذه التعليمات والقيام بهذا العمل لأنه من المقرر وكما ذكرت المحكمة في تواريخ تشق من الحكم انه لا يجوز للمرفق ان يتدبر بتعليمات الرئيس ليمبر لنفسه ارتكاب الجريمة متى كان امر الرئيس قاطعاً  
المخالفة للقانون الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث انه عن الدفع من محامي المتهمين بأن فعل المتهمين يقع لتجاوز القانون العنصريتم كمو لسنة 2012 م وأنه يوجب تمكن موكله من اعلان توبته ما سناً أنه دفع غير مسيد لأن المادة الاولى من القانون نصت صراحة على عدم سرية جرائم القذافي وزوجته وابنائهم وابنائهم وابنائهم وحيث انه طالما ان المتهمين اشتركوا في الحرب ضد بناء الشعب المناهض لحكم القذافي وبالتالي فانهما يعتبران من عمود القذافي ولا يستفيدان من ميزة العفو المنصوص عليها في القانون... وذلك فأن الجرائم العنيفة بالعنف تلك الجرائم الجنائية المرتكبة من عوام الناس قبل احداث ثورة السابع عشر من فبراير اما الجرائم السياسية المرتكبة من مناصب الالجهزة التابعة للنظام او المتطوعين للقتال معه فأنها مرتفع لأحكام هذا القانون الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع... وحيث انه عن الدفع من محامي

(310)

المتهمين باستثناء أرفكان جبريلة، التعريب في وقت موكليه... فأنة دفع غير سديد والمحكمة  
لا توافقت عليه وما أوردته من أسبابها في معرفتها ليلاها على تبوت تهمة الشروع في جريمة التعريب كما  
للوردان لذا الدفع الامر الذي يتعين منه ألا لتفات عنه... وصيت انه عن الدفع بأن  
العمل الذي ارتكبه المتهمان من قبيل الاعمال التعفيرية الغير مجرمة... فانه  
دفع غير سديد ذلك ان قيام المتهمين بوضع المواد المتفجرة في تجاويرات السيارات  
يقتضي تفجيرها فيما بعد هو من الجهد في تنفيذ الركن المادي لجريمة التعريب ولا يقتصر على الاعمال  
التهيبية الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذه الدفع والمحكمة على النحو الوارد بالنظر في  
وصيت انه عن تهمة التعريب وقتل الناس جزافا المستندة للفتوى السادسة والعشرون  
مدين الهادي اللوزي لكونه قام بالاشتراك مع اخرين في تفخيخ عدد من المركبات  
لتفجيرها في بنغازي... فأنها ثابتة في هذه اذ اعترافه أمام النيابة العامة  
بقيامة مع كل من سعيد الغرياني ورفوان الهادي وعبد الله الشعلان بتفخيخ خمس  
مركبات حيث قاموا بوضع المواد المتفجرة في تجاويرات السيارات بغية تفجيرها في مدينة  
بنغازي بناء على طلب عبد الله السنوسي... ويعلم المتهم - بالوزيد دوده... كما ان  
ان التهمة ثابتة في هذه اذ اعتراف المتهم سعيد الغرياني والمتهم جمال الشعلان  
وعبد الله الشعلان اللذين اجمعا في اعترافاتهم على أنهم قاموا بتفخيخ خمس مركبات  
وان المادة التي استخدموها مادة (سانتاكس) وقد وفوها في تجاويرات هذه السيارات  
حيث وفوها في كل سيارة من عشرين الى ثلاثين كيلو جرام... وصيت ان هذا الذي اعترف  
به المتهم وشركائه يثبت قيامه بالاشتراك في تفخيخ مجموعة من السيارات لفرض  
تفجيرها في مدينة بنغازي حيث اشترك في وضع المواد المتفجرة نوع (سانتاكس) في  
تجاويرات السيارات... وصيت انه ان اخلوا لوراء الدعوى من أي مدعى يثبت حصول  
التفجير او حصول سلبات قتل من جراء هذا العمل وهو ما يدعي ان فعل المتهم وشركائه قد أوقفت  
وقاب أكثره لسبب لا دخل لأرادتهم فيه يقتل في عجزهم عن ايمان السيارات التي ففوها  
التي فيها النفاث... وصيت ان جنائية التعريب وقتل الناس جزافا العاقبة عليها بالمادة  
(202) من قانون العقوبات كما تكون جريمة تامة اذا حصل التفجير وفعل التعريب  
يمكن ان تقف عنه حد الشروع اذا تم فعل التفخيخ وفشل فعل التفجير لسبب لا دخل  
لارادة الجناة فيه... وصيت انه لا تراعى اذ من الأدلة السائدة ان المتهم اشترك



(311)

من تفخيخ معدن في سيارته وهو ما يعنونه به أفعاليا في تنفيذ الركن المادي لجريمة  
التفخيخ وقتل الناس جزأنا وحيث إن المتهم يشركا في ما نوا استهدافون من فعلهم  
أعدت تفخيخ في المكان المستهدف بالتفخيخ وقتل أكبر عدد من الناس له وادفع  
سياسة تستهدف الاعتداء على سلامة الدولة بأجور السلالة الجديدة في ليبيا  
المعترف بها من المجتمع الدولي وهي المجلس الوطني الانتقالي والائتلاف للعالم  
الكارهين بأن هذه السلالة عاجزة عن ضبط الأمن في ليبيا ومنها سمعت يقول الأركان  
الليبية من أجل دفع الجمعية الدولية لتغيير موقفها من الثورة الليبية وبالتالي فإن  
الركن المادي لهذه الجريمة يكون متحققا. أما كان ذلك وكان من الجمع عليه علما  
وعلا أن المحكمة الموضوع ان تعذر القيد والوفد الذي سيفتح سلفة التحقيق عن الواقعة  
وأن تورد الوصفها الصحيح كما أنه من المقرر أنه إذا كان تقبيل القيد إلى الوصف  
الألف فإن ذلك لا يستدعي تقييد المتهم لهذا التقبيل. سوتا ليبيا على جميع ما سبق  
فإن المحكمة تعذر القيد والوفد بالنسبة لهذه التهمة المستندة للمتهم وتستدل به تهمة  
الشروع في ارتكاب فعل يرمي إلى التفخيخ وقتل الناس جزأنا وذلك بأن اشترط  
مع اقتران في وضع المواد المتفجرة نوع (سانتكي) في تباوين فوس من السيارات المينة  
نونا ووفقا بالأوراق غير أن هذه النفل أوقفت وقاب انتره لسيب لادفل لارادته واردة  
شركائه فيه ولم يميز لهم عن ايرمال السيارات المفخخة إلى المكان المستهدف بالتفخيخ  
وحيث أنه ثبت ارتكاب المتهم لهذه الجريمة فإنه يتعين تأسيسا على ما سبق وعمل  
بحكم المادة (21277) من قانون الإجراءات الجنائية ادنته عنها مسوحيته أنه  
من تهمة منع الغير من ممارسة الحق السياسي فإنها قد قدرت وحيث أن التهمة العامة  
لأن المتهم كان يهدف من جريته الأولى هو معاقبة الناس على قروهم على المذهب  
السياسي للنظام القائم وجبار لهم على العودة إليه سوتا ليبيا على ما سبق وعمل  
بحكم المادة (176) من قانون العقوبات اعتبارها جريمة واحدة ومعاقبة  
المتهم عنها يعنونه الجريمة الاشد وهي الشروع في جريمة التفخيخ مسوحيته  
أنه على العقوبة فإنه لا كانت المادة (160) من قانون العقوبات تنص على أنه  
يعاقب على الشروع في الجنايات التي عقوبتها الإعدام بالسجن المؤبد ولما كان  
المتهم ليس من ذوي السوابق الجنائية ورأته به ومن أجل منعه فرقة في العقوبة

(312)

فإن المحكمة تأسيس على ما سبق وعمل بموجب المادة (29) من قانون العقوبات تكفي في  
بمعاقبته بالسجن لمدة تتراوح بين 15 سنة و 20 سنة من حقوقه المدنية حرماناً دائماً عما عملت به المادة  
(39) من قانون العقوبات وعلى النحو الوارد بالنصوص السابقة من حيث أنه عن الدفع من محامي  
المتهم بأن فعل المتهم وشركائه لا يشكل جريمة لأنهم قاموا بعمل حيلة فنية تحول دون  
انفجار السيارات فتتمثل في عدم ربط الهاتف على الدائرة الكهربائية للسيارة... فأنة  
مجرد دفاع من قبل الادعاء عليه الاقوال المتهمة أنفسهم وتوابعه لا يمكن الركون اليه  
لأنه ليس دليلاً معاكساً وإنما مجرد ادعاء من المتهمين لثبوت أنفسهم والافلات من  
العقاب الا ان الادعاء يتعين معه الاتفاقات عن هذا القول والحكم على النحو الوارد بالنصوص  
(4) وجيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزافاً المسندة للمتهم السابع والقرن  
معد فليكن الواضح لكونه مشترك مع اقرنين في تفخيخ عدد من السيارات لتفجيرها  
بمدينة بنغازي... فانها غير ثابتة في حقه لأنه لا يوجد أي دليل يثبت اشتراكه  
في عملية تفخيخ المركبات فلم يبرده ذكر على ايمان المتهمين على انه قام بالتنسيق  
لهذه العملية أو انه اشترك في عملية وضع المتفجرات في السيارات التي تم تفخيخها  
وما ذكره من ان المتهم لا يوجد عليه غير غلب منه احتجاب المتهم سعيد الفرياني الى شرع عمل  
المتهم عبد الله العزوي هذا الامر يفرض ثبوته لا يجعله شريكاً في اقتراح هذه الجريمة  
لأنه لم يثبت انه كان على علم مسبق بسبب هذه الزيارة وانها الغرض تكليفهم بهمة  
تفخيخ المركبات... لما كان ذلك وكان من المقرر في نقاط العدالة الجنائية أن  
الاحكام تبني على الجرم واليقين وانه لا يجوز ادانة انسان عن جريمة الا بدليل صحيح  
يتبين متعارفته لها وحيث ان الامر كذلك وانه لم يثبت لدى المحكمة ان المتهم ساهم بفعل  
أجاب في الجريمة المسندة اليه وانه كان عالماً بتهمة المتهم الثاني عندما مضى  
بعض المتهمين اليه فانه يتعين تأسيس على كل ما سبق وعمل بموجب المادة (277) من  
قانون الاجراءات الجنائية التواء ببراءة المتهم من هذه التهمة وكذلك من تهمة  
منع الناس من ممارسة الحق السياسي بالقوة والتهديد لعدم ثبوتها اي فاعية لم يثبت  
بالاثر ان كان للمتهم أي دور في قمع المتظاهرات وقتل واعتقال المعارضين ومن ذلك  
كله يكون ما دفع به محامي المتهم في محله ويتعين الحكم على النحو الوارد بالنصوص  
(5) وجيت انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزافاً المسندة للمتهم الثامن والعشرون



(313)

ابو عجيله محمد غير لكونه مشترك مع اقران في تفخيخ عدد من السيارات توفئة لتفجيرها  
بنقازي، سفا أنها ثابتة في حقه اخذ أمن اعترافات المتهم جمال احمد السالمة  
التي ذكر امام النيابة العامة بأنه في شهر مايو 2011 استدعى من قبل المتهم  
عبد الله السنوسي عن طريق المتهم ابو عجيله غير الذي طلب منه تفخيخ مركبات لارسالها  
الى مدينة بنقازي وتفجيرها لئلا توضع له ان المهمة تحتاج الى  
أجهزة تحكم عن بعد فأثقت معه على ان يعود اليه ثم ذهبوا سوريا الى مقر عمل المتهم  
عبد الله السنوسي والتقى بالمتهمة عبد الحميد عمار الذي طلب منه ان يتصل بالمدعوم عبد السلام  
اصرو بجهاز لاسلكي خارجي وقد تم ذلك والى وفرت لهم أجهزة الاتصال لاستعمالها  
في العملية كما ان التهمة ثابتة في حقه اخذ أمن اعترافات المتهم محمد خليفة  
الزعر الذي ذكر ان المتهم ابو عجيله غير طلب منه اصطحاب الرائد جمال اللوزعي  
والعقيد سعيد الفرياني الى مقر عمل المتهم عبد الله السنوسي الذي يريد تكليفهما  
بمهمة وعندما اصطفيهما التقوا بمساعدة عبد الحميد عمار الذي بلغهما بالمهمة  
وهي تفخيخ مجموعة من المركبات لفرق تفجيرها وسوحيته أن هذه الادلة تثبت فلو  
المتهم واشتركت في عمليات تفخيخ المركبات وان كان على علم بهذه المهمة وقام  
بالتنسيق لها وعند مراجعات بشأنها بين المتهمين المشاركين فيها ولو لم يعمل  
شريكاً فيها بالاتفاق والمساعدة لأن الاشتراك في الجريمة بحسب نص المادة (100)  
من قانون العقوبات لا يقتضي بالضرورة على ارتكاب الجريمة او الاتفاق مع الفاعل  
الرادى على ارتكابها او مساعدة الفاعل او الناعطين بأى عمل مما يسهل الجريمة او تمامها  
وحيث انه انما خلوا الأوراق من أى معطيات تثبت حصول التفجير وحصول عمليات قتل من جراء  
هذا العمل ولو كان على ان فعل المتهم وشركائه قد أوقفه وقاى أنقوه لسبب لا دخل لأمراتهم  
فيه يتحمل من جزئهم عن ارتكاب السيارات التي ففوها الملاحمة فيها النهاشم وسوحيته ان جنائية  
التفخيخ وقتل الناس جزافاً المعاقب عليها بالمادة (202) من قانون العقوبات كما تكون  
جريمة تامة إذا فعل التفجير وقتل الضريب ويمكن ان تثقف منه أحد الشروع اذا تم فعل  
التفخيخ وقتل فعل التفجير لسبب لا دخل لارادة الجناة فيه وسوحيته انه لا نزاع  
أخذاً من الادلة العائدة ان المتهم اشترك في هذه الجريمة لقيامه بالتنسيق بين  
فرقة التفخيخ والمتهم عبد الله السنوسي وسوحيته انه بناء على ذلك الاتفاق الذي ساهم

(314)

المتهم في إيجازة قام فريق التفويض بتفويض فمس سيارات ما يعني أنهم بدتوا فعليا في تنفيذ  
الركن المادى بجريمة التخريب وقتل الناس جزافا وحيث ان المتهم وشركائه كانوا يستهدفون  
من فعلهم اعداء تخريب في المكان المستهدف بالتفجير وقتل أكبر عدد من الناس لدوافع  
سياسية تستهدف الدولة على سلامة الدولة باعتبار السلطة الجديدة في ليبيا المعترف  
بها من المجتمع الدولي وهي المجلس الرئاسى الانتقالي والاتحاد للعالم الخارجى بأن  
هذه السلطة باجزة في ضبط الأمن في ليبيا ونهاست به قول الأركان إلى ليبيا من أجل  
دفع المجموعة الدولية لتغيير موقفها من الثورة الليبية وبالتالى فإن الركن المعنوي  
لهذه الجريمة يكون متحققا لما كان ذلك وكان من المجمع عليه علما وعملا انه الحكمه  
المفوض ان تغل القيد والوصف الذى أسبقته سلطة التحقيق عن الواقعة وان تتردها  
لوصفها الصحيح كما انه من المقرر أنه اذا كان التعديل الى الوصف الاخر فان ذلك  
لا يستدعى تغيير التهم لهذا التعديل وتأسيسا على كل ما سبق فإن الحكمه تغل القيد  
والوصف بالنسبة لهذه التهمة المسندة للمتهم وتسنده تهمة الشروع في ارتكاب فعل  
يرمى الى التخريب وقتل الناس جزافا وذلك بأن قام بالتنسيق بين المتهمين الثاني عبد الله  
الموسى وعبد الحميد عامر ورفوان الهامى وجمال اللوى وسعيد الغرباوى وعقد الاجتماعات  
بينهم للاتفاق على تفويض عدد من السيارات لتفجيرها في مدينة بنغازى وقام فريق التفويض  
بناء على هذا الاتفاق الذى تسبقه التهم بتفويض فمس سيارات مهيئة وهذا رتوا يارفاق  
الدعوى غير ان النفل أوقف وقابله بتره بسبب لادفل لارادة جميع الجناة فيه ولو لم  
عن ايعال السيارات المفخخة للمكان المستهدف بالتفجير وحيث انه ثبت ارتكاب  
المتهم لهذه الجريمة فإنه يتعين تأسيسا على كل ما سبق وعملا بمحكم المادة (277) من  
قانون الإجراءات الجنائية ادائه عنها وحيث انه عن تهمة منع الغير من ممارسة  
الحق السياسى فأخافه تغل وصفا مع التهمة الادلى بحسبان ان الهدف من التهم كان  
يستهدف من جريمتهم الادلى معاقبة الناس لخروجهم على النظام وخروج غيرهم عن هذا النفل  
وأدباهم ومنعهم من الخروج الى الأماكن العامة للتعبير عن رأيهم وبالتالى فإنه  
يتعين تأسيسا على ما سبق وعملا بمحكم المادة (276) من قانون العقوبات اعتبار  
هذه الجريمة مع الادلى جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عنها بعقوبة الجريمة  
الاشد وهى الشروع في جريمة التخريب وحيث انه عن العقوبة فإنه لما كانت



315

المادة (65) من قانون العقوبات تنص على أنه يعاقب على الجنايات التي عقوبتها الإعدام بالسجن المؤبد والمأفان المتهم ليس من ذوي السوابق الجنائية وأن دوره يقتصر على التفتيش بين المتهمين الذين دبروا ونفذوا هذه الجريمة وبالتالي فإنه وإن كان شريكاً لهم إلا أن العدالة تقتضي أن يعاقب على قدر سلوكه وتأثيره على كل ما سبق وعمل المحكم المادة (29) من قانون العقوبات بأن العكس يقتضي بعاقبته بالسجن لمدة عشر سنوات وحرمانه من حقوقه المدنية حرماناً دائماً عن النوال والرد بالنظر في مسوحيته أنه عن الدفع من محامي المتهم بعدم وجود أي دليل يثبت ارتكابه لأفعال مجرم... فإنه دفع غير مسدود لأن المتهم لم يثبت عليه التفتيش ولو من أطرافهم أي من عمل المتهم الثاني للتفتيش والاتفاق على تنفيذ هذه العملية وبالتالي فإنه يعتبر شريكاً فيها بالاتفاق والمساعدة الأمر الذي يثبت معه الاتفاقات عن هذا الدفع مسوحيته أنه عن بقية دفع محامي المتهم بأن المحكمة تحيل في الرد عليها إلى ردودها عن دفع ذات الثاني عند تناولها للمتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون منفاً للتكرار...

(29) وجيء أنه عن تهمة التفريب وقتل الناس جوارفاً المسندة للمتهم التاسع والعشرون سعيد إبراهيم الغرياني لكونه اشتركت مع آخرين في تفخيخ عدد من المركبات لوطنية لتفجيرها بمدينة بنغازي... سناًها ثابتة في هذه أقوال المتهم جمال لشاهد الذي ذكر أمام النيابة العامة بأنه بناء على تكليف المتهم الثاني والاتفاقات معه قام هو وكل من معه بعبء الله الغرياني وعبد الله الشفلافي ومحمد حسن اللوحى بتفخيخ خمس مركبات نوع لوتنات سوناتا ودبل كابينه وأنهم وضعوا المواد المتفجرة في تجاويف السيارات وأنه طلب من المتهم سعيد الغرياني إقتصاص كمية المادة المتفجرة إلا أنه رفض وورد عليه بتوبه (أنا نبي نقتل دين الله البوشنة)... كما أن التهمة ثابتة في هذه أقوال اعترافات بقية المتهمين عبد الله الشفلافي ومحمد حسن اللوحى الذين أكدوا بأنهم قاموا بعصبة المتهم سعيد الغرياني ورفوضان الهماكي بتفخيخ خمس سيارات حيث وضعوا في تجاويف كل سيارة من عشرين إلى ثلاثين كيلو جرام من مادة (سانتاكس) شديدة الانفجار... كما أن التهمة ثابتة باعتراف المتهم من أنه قام مع بقية المتهمين رفوضان الهماكي وعبد الله الشفلافي ومحمد حسن اللوحى بتفخيخ خمس سيارات وأنهم

316

مصر وفعولها مادة سانتكس وأقرره بعدة مائسة له المتهم ضوان الهادي من انه  
يرفض انتقام كمية الادة المتفجرة وقال (دناشي نقتل دين امه البوشنة) وحيث ان  
هذا الذي اعترف به المتهم وشركائه يتتبع قيامه بالاشتراك في تفخيخ مجموعة من السيارات  
لغرض تفجير ابيدنية بنغازي حيث اشترك في وضع المواد المتفجرة نوع (سانتكس)  
بشبهة الانبعاث في تجاويف هذه السيارات... وحيث انه اذاع فلورا وراف الدوي من أي  
معرفة حيث حصول التفجير وحصول عمليات قتل من جراء هذا العمل وهو ما يدل على ان فعل  
المتهم وشركائه قد اوقف وقاب اثره لسبب لا دخل لأرادتهم فيه فقتل في مجزئهم عن افعال  
السيارات التي ففقدوا الى هذه النفاث... وحيث ان جنائية التفجير وقتل  
الناس جزاءا المعاقب عليها بالمادة (202) من قانون العقوبات كما تكون جريمة  
تامة اذا حصل التفجير وفعل التفجير والقتل يمكن ان تقع عند الشروع اذا تم  
فعل التفخيخ وقتل فعل التفجير لسبب لا دخل لإرادة الجناة فيه... وحيث انه لا نزاع  
اذا من الادلة السابغة ان المتهم اشترك في تفخيخ عدد من سيارات وهو ما يدل  
انه بعد افعلياً في تنفيذ الركن المادي لجريمة التفجير وقتل الناس جزاءا... وحيث ان  
المتهم وشركائه كانوا يستهدفون من فعلهم اعداء تحريض في المحاكم المستهدف بالتغير  
وقتل اكبر عدد من الناس له وافع سياسية تستهدف الاعتداء على سيادة الدولة  
باجراء السلطة الجديدة عن ليبيا المعترف بها دوليا المجلس الوطني الانتقالي والايحاء  
للعالم الخارجي بأن هذه السلطة عاجزة عن ضبط الأمن وانها سمحت بدخول الارهاب  
الى ليبيا من اجل دفع المجموعة الدولية لتغيير موقفها من الثورة الليبية وبالتالي  
فان الركن المعنوي لهذه الجريمة يكون متحقق... لما كان ذلك وكان من المقرر انه  
لمعامة الموضوع ان تفعل القيد والرفع الذي اُسِفته سلطة التحقيق عن الواقعة  
وان تتردنا الرفعها للجميع... كما انه من المقرر انه اذا كان القيد للرفع الرفع  
فان ذلك لا يستدعي تنبيه المتهم... وتأسيساً على جميع ما سبق فان المحكمة تفعل  
القيد والرفع بالنسبة لهذه التهمة الماسة للمتهم وتستند له التهمة الشروع في ارتكاب  
فعل يبرر الى التفجير وقتل الناس جزاءا وذلك بأن اشترك مع اعدائهم في وضع المواد  
المتفجرة نوع (سانتكس) في تجاويف نفس من السيارات الميمنة نوفا وفعلاً بالاوراق  
غير ان هذا الفعل اوقف وقاب اثره لسبب لا دخل لأرادته وإرادة شركائه فيه وهو أنهم



317

عن ديمال السيارات المنفذة الى المكان المستهدف بالتفجير وسوجيت انه ثبت ارتكاب  
المتهم لهذه الجريمة فأنة تفتي تأسيساً على سابقة وعملته حكم المادة (2/271) من قانون  
الرجعية الجنائية ادانتها عنها وسوجيت انه عن تهمة صنع الفير من ممارسة الحق  
السياس فانها قد تعدت موريات الاداء الامر الذي يوجب معه علة بنص المادة  
(276) من قانون العقوبات اعتبارها جريمة واحدة ومواقبة المتهم عنها بجهة  
الجريمة الاشد وهي عقوبة الجريمة الادلى وسوجيت انه عن العقوبة فأنة  
لما كانت المادة (60) من قانون العقوبات تنص على انه يعاقب على القسور  
في الجنايات التي عنويتها الاعدام بالسجن المؤبد ولما كان المتهم ليس من ذوي  
السوابق الجنائية ورافة بعد من اجل منحه فرصة في النوع عنه فأنة المحكمة  
تأسيساً على ما سبق وعملته حكم المادة (291) من قانون العقوبات تكفي به علة  
المتهم بالسجن لمدة اثنا عشرة عاماً وعمره من حقوقه المدنية عبر نادائه  
عملته بنص المادة (34) من قانون العقوبات وسوجيت انه عن الدفع من  
محامي المتهم بأن فعل المتهم وشركائه لا يشكل جريمة لأنهم قاموا بعمل حيلة تحول  
دون انفجار السيارات فتقتل فمعدم ربط جهاز الهاتف على البطارية للسيارة  
بتمعدم تفجيرها فأنة بجر دفاع مرسى لا دليل عليه الادعاء المتهم وهو ادعاء لا يمكن  
تقريبه لاسيما مع ثبوت بانسب للتهم من انه طلب انقاص كمية المواد المتفجرة  
فرفض وقال لمعدته (انا بنى نقتل دينامو البوشنه) فهذا القول من المتهم يدل  
دلالة قاطعة على امره على ارتكاب جريمة ونجاها من تحقيق هدفها ولا يمكن معه  
تقريبه بأنه عمل حيلة تحول دون انفجار السيارات وسوجيت انه لا يوجد أي دليل  
محايه يثبت صحة القول فانه يعني الالتفات عنه سواء الحكم على النحو الوارد  
بالنصوص.

30. وجيت انه عن تهمة تقتت الوعدة الوطنية واثارة الحرب الأهلية المسندة  
المتهم الثلاثون محمد خاشق - لكونه قام بتكوين جماعة قبلية مسلحة قوامها  
بالاسلحة والموال فأنها ثابتة فمعدته رخص شهادة المدعى العديد الدردار  
دترخص شهادته امام النيابة العامة بأن المتهم محمد الخاشق كان حلقة الوصل بين  
المتهم الثالث البغدادي الحمودي وعزل النوايل كما ان التهمة تامة فمعدته

(318)

أخذ من أقوال المتهم محمد الذيب الذي ذكر أمام النيابة العامة بأن المتهم البغدادي  
المحمود كان المسؤول عن تشكيل بعض مسلح من قبيلة النوايل وأن مدير مكتبه محمد  
الحناشي كان علاقة الرجل بينه وبين أفراد هذه القبيلة الذين ذكروا له إمكانية كبيرة من  
المباريات والأموال. كما أن التهمة ثابتة في حق المتهم أخذت من اعترافه المبرر  
أمام النيابة العامة بأن المدعى فرج الحناشي المسؤول عن بعض النوايل كان يتصل  
به لاغراض توفير السيولة المالية والامانة والمركبات لبعض النوايل. واعترافه  
بأنه اتصل بالمدعى فرج الحناشي وأخذ منه العدد الذي التفت فعليا به بعض  
النوايل. كما اتصل بالمسؤولين بمنطقة الجميل من اجل استكمال عدد المطلوبين  
المطلوبين منهم وصيت ان ما ذكره الشهود وعترف به المتهم يتبنت ان المتهم كان  
في الغالب تكوين بعض النوايل ربه بالأموال والمعدات والامانة. كما كان فاعلا  
في حق النافذين في منطقة الجميل على عيشه المطلوبين. وصيت ان البدائل القبلية  
المسماة التي تسمى المتهم في تشكيل وتجهيز اعدائها كان الغرض من انشائها ضرب لنسيج  
الاجتماعي للشعب الليبي بتأليب النافذ والقبائل البدوية المولية للنظام على المناطق  
والقبائل المناهضة له وقد كان من نتائج هذه السياسة التي ساهم المتهم بتنفيذها  
استيلاء على عدوات قديمة كانت نافذة بين بعض المناطق البدوية ونشر عدوات  
جديدة كما الذي حصل بين الزاوية وورشانة والجميل وزداره وهرارة وتادارغاء  
وذلك بسبب ما ارتكبه متطوع هذه البدائل من ففائح ضد المناطق والقبائل النافذة  
من اعمال قتل وفجفج وشلل للأراض ونهب وتخريب للأموال وقصف للمدن  
وصيت ان بعض النوايل الذي اشترك المتهم في تكوينه وتجهيزه بالأموال والمعدات  
أشتهر أفرادهم بارتكاب جرائم قسرية ضد السكان زواجر والغزاة صبا أو تحت الحكم  
تنفيذ عند شعراؤها لتبوت ذات التهمة في حق المتهم الثالث البغدادي المحمدي  
وبذلك فإن المتهم محمد الحناشي يكون شريك في ارتكاب هذه الجريمة لأنه ساعد  
الفاعلين الاقليميين وسهل لهم ارتكاب هذه الجرائم عندما قام بهم بالأموال والبيارات  
والمؤن وقد نصت المادة (١٥٥) من قانون العقوبات على ان الاشتراك في الجريمة  
يتحقق باتفاق المتهم مع الفاعل الاولي على ارتكاب الجريمة او باعانة بأية مساعدة  
تسهل له ارتكاب الجريمة او اتقاها. وصيت ان المتهم يعلم ان من شأن تشكيل



(319)

الجدافل القبلية أن يؤدي إلى خلق فتق واقتتال بين المناطق الحولية للنظام والمعارضة له ومع ذلك، أقدم على جريمته واشترك في تنفيذ هذا المشروع الإجرامي دون أي مبالغة وبذلك فإنه يكون قد ارتكب جريمة آثار الحرب الأهلية وقتبت الوعدة الرضوية المسندة إليه الأمر الذي يتعين معه تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (2/277) من قانون العقوبات الجنائية إدانته عنها وسوءت عنه عن يقية التهم المسندة للمتهم وهي تهمة التضريب وقتل الناس جزافاً لكونه قام بتشكيل مجموعة مسلحة ودماراً بالأسلحة والعنابر والمعدات والأموال، وتهيئة منع الغير من ممارسة حقهم المياسي بالفترة والتقديم، فإن لما تبين التهمتين قد قد تآمر مع التهمة الأولى وهي تهمة آثار الحرب الأهلية وبالتالي فإنه يتعين عملاً بنص المادة (16/1) من قانون العقوبات اعتبارهما جريمة واحدة مع التهمة الأولى، والالتقاء بمعاقبة التهم عنها بعقوبة الجريمة الأشد سوءت عنه عن العقوبة فإنه لما كانت الفعل الذي قاربه المتهم القتل في الاشتراك في تشكيل الجدافل القبلية المسلح بمنطقته النوايل والجبل ودماراً بالأموال والسيارات والمؤن هذا الفعل هو فعل غير يسب ما قام به هذا الجدافل من تدميرات على سكان المناطق المتأثرة وصحت أن هذا السلوك من التهم بالمثل يدل على فظيعة تروا ولا تفتق لهواء السياسة غير أنه لما كان المتهم ليس من ذوي العواطف الجنائية ورأفة به ومن أجل منه فرحة في العنوة عنه فإن المحكمة تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (29) من قانون العقوبات تستعمل بعقوبة الإعدام المندرة للجريمة التركيبية من التهم بعقوبة السجن المؤبد، كما تبين بحرقه من حقوقه المدنية حرماناً دائماً عملاً بحكم المادة (34) من قانون العقوبات وذلك كله على النحو الوارد بالمنطوق...

(31)

وعليه أنه عن تهمة التضريب وقتل الناس جزافاً المسندة للمتهم الواحد والثلاثون عويدهت عند دور النوع، بكونه قام بتوفير الدعم المادي لعناصر اللجان الثورية التي ساهمت في قمع المقاتلين... فأخفا ثابتة في عقه أخذاً من شهادة الشاهد... يشير محمد سعد التارغني... الذي ذكر في شهادته أعمام الليابة العاصم بأنه كان يشغل وظيفة معاون منسق مكتب الاتصال باللجان الثورية وأنه شكلت بمكتب الاتصال باللجان الثورية غرفة عمليات ضمت في عضويتها المتهم (عويدهت عند دور النوع)...

320

مسؤول الشؤون الإدارية والمالية بالكتب وكانت الغرفة تفقد اجتماعاتها يوم  
الأربعاء من كل أسبوع لرفع الحفظ واللايات لمنع أي نشاط أو مظاهرات وقام  
مكتب الاتصال بتوفير الدعم اللوجستي حيث صرف لها مبلغ خمسون مليون دينار  
ومجموعة من المركبات أسلمها المدعى عويضة غندور. كما أن التهمة ثابتة  
من حق المتهم أحد من شهادة المدعى أحمد عبد الله الغندور الذي ذكر في شهادته  
أمام النيابة العامة بأن المتهم عويضة غندور كان مسؤولاً بغرفة عمليات اللجان  
الثورية وهو المسؤول عن الشؤون المالية وكان يعرف الأموال لشراء المركبات  
المجموعات الثورية الذين كانوا يقعون الثوار. كما أن التهمة ثابتة من حق المتهم  
أحد من أقوال المتهم ميلاد دعان الذي ذكر بأنه عند اندلاع أحداث الثورة تم  
الارتفاق بين المتهمين على أن تتولى الأجهزة الأمنية والحرس الثوري وانعفاء  
اللجان الثورية السيطرة على طرابلس ومنع المتظاهرين من الوصول إلى الساعة الحمراء  
كما أن التهمة ثابتة من حق أحد من شهادة الشاهد حسن زايه الراشي الذي ذكر  
في شهادته أمام النيابة العامة بأنه فابط شرفه برتبة مقدم وبشغل منصب رئيس  
وحدة الدريات بالأدارة العامة للتفتيش ببغداد وأنه بتاريخ 2011/2/17 قد خرج  
من منزله وتجهز في المدينة وأنه شاهد الشباب يتجمعون في شارع عمر ابن العاص ويتكلمون  
أي بيده أن الشجرة ولهم يهتفون هذا النقام وكانت أعدادهم في تزايد كما شاهد عند الساعة  
الواحدة ظهراً شارع جمال عبد الناصر مكتفياً بأصحاب القبعات الحمراء فأتجه  
ناصيتهم حيث عرف أحد لهم وهو المدعى عبد العظيم السيلو وهو من أعضاء اللجان الثورية  
وكان يرفع قبعة عذراء على رأسه فسأله من هو الذي يرفع عليه بقوله (لماذا وما غوتنا  
من قوى الثورة من هراوة وسرور وسبها ومن الجماهيرية كلها جايين بيوقفوا معنا  
بيش ننفوا الشفيعات ثم شاهد لهم يتجهون نحو المتظاهرين بيده أن الشجرة وقاموا  
بضربهم بالهراوات. كما أن التهمة ثابتة من حق المتهم أحد من شهادة المدعى  
محمد صالح العمار الذي ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه فابط شرفه برتبة  
معيد وأنه بتاريخ 2011/2/16 قد أتت تتواند على معسكر 7 أبريل بمجموعات من الثوريين  
وأنه شاهد منهم عائلات زرقار اللون توقفت عنه ميني المتابعة الألام ونزل منها مالاً بل  
عن أربعين ثمنه شاهد لهم يهتفون على رؤوسهم قبعات عذراء وكان لهم كما



(321)

أما ساحة وكاء هناك تجمع من الشباب بعيدان الشجرة وعيدان الجزارين يهتفون ضد النظام وقد علم في ذلك اليوم ان النار اطلقت بكثافة على المتظاهرين فستط العديد منهم قتلى وجرحى. كما ان التهمة تابتة في حق المتهم افد من شهادة المواقن فتحت  
ابو القاسم البرغثي الذي ذكر انه كان يشهد على الاعتداءات في بنغازي وانه بتاريخ 2011/2/17  
لقرص المتظاهرين بعيدان الشجرة للاعتداء من قبل اعداء القبعات الصفراء والثوريين  
حيث استط منهم شهيد بشارع جمال عبد الناصر وعنده جرح عليان. كما ان التهمة تابتة  
في حق المتهم افد من شهادة المواقن وليد محمد الهادي ورفاق محمد الهاوي وليد محمد العبد  
نحير حيث ذكر الال ان شقيقه سليم قتل يوم 2011/2/20م بطرابلس بعيدان الشجرة  
حيث اصابه قذيفة نارية في رأسه من قبل عناصر الان ومستقلى السيارات المدنية عند فروجه  
في القاهرة سلبية. وذكر الثاني ان ابنه (حمزة) قتل بتاريخ 2011/2/20م بمنطقة  
سوق الجمعة حيث اطلقت عليه النار من قبل عناصر الان ومستقلى السيارات المدنية  
عند فروجه في القاهرة سلبية. وذكر الثالث بأن شقيقه - هشام - قتل بتاريخ  
2011/2/25م بمنطقة فشلوم حيث اطلقت عليه النار من قبل عناصر الان ومستقلى  
السيارات المدنية. كما ان التهمة تابتة في حق المتهم افد من شهادة ميلاد اليوسفي  
الذي ذكر في شهادته بأنه يعمل بجهاز الان الخارجي وانه قتل مع مجموعة من  
عناصر الجواز بحراسة مرفأ ليبيا المركزي وبتنار من وردهم بالساعة الخضراء شاهدوا  
تنار دعاء غفيرة وسيارات محروقة وجبارة متناثرة وقد علموا ان ذلك في انار  
قيام الابهرة الامنية والحرس الشبي والليجان الثورية بقمع المتظاهرين حيث تم  
اطلاق النار على المتظاهرين. كما ان التهمة تابتة في حق المتهم افد  
من التقارير الطبية وقوائم القتلى اللذين سقطوا في مقاهرات طرابلس وتقارير  
وحيث ان كل هذه الأدلة تثبت ان المتهم عويدات غندور قام بتوفير الدعم المالي لعناصر  
الليجان الثورية اللذين كانوا يشتركون في قمع المقاهرات السلبية في طرابلس وتغازي  
حيث كان يقدم لهم الدعم اللوجستي من امانشة وسيارات ووسائل نقل وغيره من اجل  
ان يسهل عليهم هفهم في قتل المتظاهرين. وحيث انه كان من شأن هذا الدعم المالي  
الذي وفره المتهم لعناصر الليجان الثورية قيام هؤلاء العناصر بسوء السعة بالاشتراك  
في قمع تنار الشعب والولوج في دماهم. وحيث ان المتهم كان يعلم ان من شأن

322

قيامه بتوفير الدعم المادي من سيارات وغيرهما للأعضاء الثورية ان لم يكنهم يستعملونهم  
لفظها وقتل المقاتلين وصيت انه مع علمه بكل هذه الحماير أقدم على فعله لدوافع  
سياسية تستهدف الاعتداء على سلامة الدولة بإشاعة القتل فيها وكذلك الاعتداء على سلامة  
الشعب انتقاماً منه لخروجه على النظام وبذلك فإنه يكون شريكاً في ارتكاب جريمة  
التفريب وقتل الناس جزافاً لأن الاشتراك في الجريمة يتحقق بحسب نص المادة  
(١٥٥) من قانون العقوبات بقيام الجاني بتعريض الفاعل الأعلى على ارتكاب الجريمة  
أو الاتفاق معه على ارتكابها أو مساعدته بأية وسيلة تسهل عليه ارتكاب الجريمة  
أو اتقائها أو صحت ان لا يركز ذلك فإنه يفتن أدلة المتهم عن هذه التهمة وصحت  
أنه عن تهمة التفريب وقتل الناس جزافاً المسندة للمتهم لكونه قام بجلب وتجهيز المرتزقة  
فأخا ثابتة في حقه أخذ من شهادة المدعى أحمد بركة العزومي الذي ذكر في شهادته  
أنه الليابة العامة بأن المتهم عويدهت عنده وكان له دور في صرف الأموال للمرتزقة  
الرجاء من محاميات قاعة المحكمة أن لا يقال في موريتانيا والنيجيرية وحيت ان  
المتهم لم يذكر ما قاله الشاهد ولم يقدم أي دليل يدعي شهادته بأن المحكمة أقضت  
لها وتأخذ بها في أدلة المتهم بهذه التهمة وصحت ان المرتزقة الانارة الدين سألهم  
من جلبهم ودفع الأموال لهم قد اشتركا في عمليات قتالية ضد بناء الشعب الليبي في المناطق  
المتأثرة من الجبل الغربي وحرارة محباً بقبضة المحكمة في مواقع شتى من الحكم عندنا ولها ثلاث  
التهمة بالنسبة للمتهمين الاول والثاني والثالث والرابع وصحت ان المتهم يعلم بحكم وظيفته  
ان جلب وتجهيز المرتزقة ودفع الأموال لهم لقتل بناء الشعب أمر مجرمه القانون كما أنه  
امر يناهز الوطنية ومع ذلك أقدم على ارتكابه لدوافع سياسية تستهدف الاعتداء على سلامة  
الدولة باسقاط السلطة الجديدة وكذلك الاعتداء على سلامة الشعب انتقاماً منه لخروجه  
على النظام وبالتالي فإن هذه التهمة تكون ثابتة في حقه وهو ياوجب أدلته عن  
وصيته انه عن تهمة تشكيل عمليات مسلحة لقتل الناس جزافاً فأخا ثابتة في حقه أخذ  
من شهادة الشاهد أحمد بركة العزومي الذي ذكر ان المتهم عويدهت عنده وكان يعرف  
الأموال لشرار المركبات لجموعات التوريين الذين كانوا يقعون التوار كما ان  
التهمة ثابتة في حقه أخذ من أقوال الشاهد بشير الناونعي الذي ذكر في شهادته بأن  
المتهم عويدهت عنده وكان عفو من غرفة عمليات الجبان الثورية التي كانت تقع الخزانة



323

أي نشاط أو مقاصد، وكانت تتابع الوقت في الميدان بواسطة أجهزة اللاسلكي  
وإنه استلم مبلغ خمسون مليون دينار ليرفعها على شراء المركبات. كما أن التهمة ثابتة  
بأقوال الشهود الذين ذكروا بأنه تم دفع عناصر اللجان الثورية بالمئات من جميع  
مناطق لقمع المظاهرات في بنغازي من أشهر وأصحاب القبعات الخضراء...  
وعليه، إن هذه الأدلة تثبت قيام المتهم بتشكيل عمليات مسلحة من عناصر اللجان الثورية  
ومعهن بالاربع والسيارات من أجل قتلهم بقمع الناس المناوئين للنظام وحيث  
أن عناصر اللجان الثورية التي سألهم المتهم في تجهيزها بالسيارات هي مجموعات مسلحة  
غير شرعية وقد سالت في قتل الناس إبان فترة الثورة الليبية وحيث أن المتهم كان  
يعلم أن من شأن توفير الاربع والمئتين والسيارات لهذه المجموعات المسلحة  
من الثوريين أن يسهل عليها وليكنها من قمع وقتل المتظاهرين وحيث أنه فعل  
ذلك لدوافع سياسية تستهدف الانتقام من أبناء الشعب الذين خرجوا على النظام فإن  
إنه التهمة تكون ثابتة في حقه ولو ما يوجب أدلتها عن سبب وحيث أنه عن تهمة  
الافترار بالمال العام فإنها ثابتة في حقه أيضاً من ثبوت قيامه يهرف بالاربع المالية  
طائفة على شراء السيارات وغيرها من المعدات والامتناع على عناصر اللجان الثورية الذين  
كانوا يقدمون المقاصد السلبية من ثبوت قيامه يهرف بالاربع على المرتزقة الانفاق  
وحيث أن هذا الهرف للمال العام الذي قام به المتهم كان لا يفر من غير شرعية وأنه قد تم  
يهرقة مقالة للفريضة والجمهورات المنصوص عليها في القانون المالي للدولة وظل ذلك  
سبب فراراً جلياً بالمال العام مما لا شك به بتقرير الخبير رقم 2018/274 الذي ثبتت  
فيه الجبرية أن جميع عمليات الهرف كانت بالثلاثة للقانون المالي للدولة ولائحة  
الميزانية والحسابات وحيث أن المتهم يعلم بحكم وظيفته أنه لا يجوز هرف المال لا يفر من  
اللائحة المحلة العامة ولا يجوز اجراء الهرف بالثلاثة للفريضة المنصوص عليها  
في القانون المالي للدولة وحيث ذلك أكد على هذا الفعل وبذلك فإنه إن  
التهمة تكون ثابتة في حقه ولو ما يوجب أدلتها عن سبب وحيث أنه عن تهمة منع الغير  
من ممارسة الحق السياسي فإنها قد تعددت لحدوثها مع التهمة الأولى وبالنسبة لثبوتها  
عملاً بنص المادة (76) من قانون العقوبات اعتباراً مما جرى عليه وحيث أن  
إن المتهم ارتكب جرائم في ثورة ابرامية واحدة وتنفيذ التهمة ابرامية واحدة فإنه لا يمكن

(324)

أعتبروا جميعاً جريمة واحدة ومعاقبة المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة القتل  
 وقتل الناس جزافاً... وحيث أنه ثبت ارتكاب المتهم لكل هذه الجرائم فإنه يتعين إدانته عنها  
 عملاً بمحكم المادة (2/277) من قانون الإجراءات الجنائية... وحيث أنه عن العقوبة فإن  
 المتهم ارتكب جرائم خطيرة تتمثل في تجهيز عناصر اللجان الثورية وتوفير الامكانيات المادية لها  
 للقيام بقمع المثاقشرين وقتلهم وهو ما مكّنهم وسهل عليهم ذلك... كما أنه قام بحرق الأموال على  
 المرتفعة وهذه الأفعال كلها تدل على فظورة المتهم ونزعة للإجرام وإن وراثته لهذه السياسة  
 والحكم مستبعدة وحيث أنه عرّج على أفعاله أن ذلك أروّج الكثير من الناس فإنه لا مناص  
 أمام المحكمة وإكمال هذه الاعاقبة بالعدم لغزير أسوأ وحيث أن العقوبة البدنية لا تجب العقوبة  
 المالية حيث يتحقق هذه العقوبات المالية المتمثلة في الغرامات وغيرها نافذة في مال الحكومة عليه  
 فيما لو تأيد الحكم العادي بالعدم ونفذ وتكون لهادوة الامتياز على غير الناس الذين وحيث  
 أن لا تركه لك وعملاً بمحكم المادة التاسعة من قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 1979م  
 المعدل بالقانون رقم 14 لسنة 2001م فإن المحكمة تقتض بتفريم المتهم بمبلغ خمسين ألف  
 دينار والنزاع بتقويض الخزائنة العامة عن ما أحدثته من ضرر بالمال العام وفقاً للقيمة  
 المحددة بتقرير الجبف رقم 88 لسنة 2012م وعلى النحو الوارد بالمنطوق... وحيث أنه عن  
 الدفع من سماع المتهم بانتفاء جريمة توفير الدعم المالي في حق موكله لأنه كان ينفذ تعليمات  
 رئيسه... فإنه دفع غير مسدّد لأنه دفاع مرسل لا دليل عليه وهو بخالف ما ذكره الشاهد  
 بشير التاورغي والشاهد أحمد عبد الله الغزوي من أن المتهم عوّدات غندور كان مسؤولاً عن  
 عمليات اللجان الثورية وأنه لم يكن أسلم الأموال المخصصة لمكتب الاتصال باللجان  
 الثورية وسخرها لشراء السيارات لعناصر اللجان الثورية العاملة في الميدان... وفقاً عن  
 ذلك فإنه متى لو صح أن هذا القول كان بتعليمات رئيس المكتب فإن المتهم يعتبر شريكاً  
 في هذه الفعل بالاتفاق والمساعدة الأمر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذه الدفع...  
 وحيث أنه عن الدفع من سماع المتهم... بأن الأموال التي صرفها المتهم لم يكن يصرح بها إلى  
 القريب وقتل الناس جزافاً لأنه لم يكن في نيته ذلك... فأما أنه دفع غير مسدّد لأن السلوك  
 يعبر عن النية فقيام المتهم بتفويض الأموال الطائلة لشراء المركبات لعناصر اللجان  
 الثورية الذين يقومون بالهجوم على المثاقشرين وقتل المثاقشرين لا شك أنه عمل في تقديريته  
 المحكمة يدل على أن نية المتهم لقتل الناس جزافاً ليست غفلة السياسة المناهضة



(325)

للنظام الذي كان المتهم احد مؤيديه. ولا اهمية لكون المتهم يعتقد شرعية فعله او العبرة  
بموقف القانون من هذا الملوكة. الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع  
وعن الدفع من مبادئ المتهم بانتفاء جريمة جلب المرتزقة لانه لا يوجد فرق واحد ذكر  
ان المتهم يريد ان يغيب وقام بحلبه من الخارج... فانه دفاع غير سديد لان الامر ليس بهذا  
البسيط. ذلك ان الشاهد احمد عبد الله بركة العزدي ذكر عراحة بأن المتهم عو يدات  
غندور وهو من قبيلته كان له دور في صرف الاموال للمرتزقة من حسابات قاعة بمكتب  
الاتصال بالبحرانية التوربية يومين في انيا واليخرد وال... وصحت انه قال ان المتهم كان  
ينفق الاموال على جلب المرتزقة من دول الفرق من حسابات قاعة تتبع البجان  
التوربية فانه يكون قال في جلب المرتزقة حتى ان لم يباشر عمليات الجلب بنفسه  
او لم يتم بالتفاد في معقارة لولا المرتزقة لان توفير الاموال لهذه العملية به  
صورة من صور المساعدة على ارتكاب الجريمة والتماسا. وصحت ان المتهم ومماسيه لم يقدما  
اي دليل يثبت كذب الشاهد. والتمس المتهم في ذكرته بوصف الشاهد بأنه شاهد  
زور وانه لا يعرفه ولم يسبق له وان التقاه وهذا القول لا يكفي لرد شهادته  
منه وكان عليه ان ينفى الوقائع والاعلوات التي اسند لها الشاهد يدرا من  
تجربته ونقته بأنه شاهد زور نكاح عليه مثلا ان ينفى وجود حسابات قاعة البجان  
التوربية بدول الفرق التي ذكرها الشاهد او علمه بهذه الحسابات وان يكون نفسه  
لوجود هذه الحسابات بأدلة بارية صحيحة وصحت ان الامر كذلك فانه ينفى الالتباس  
عن هذا الدفع. وصحت انه دفع من المتهم بقاكرة دفاعه بعدم حوز الركون لشهادة  
الشهود منه لان الفياضة العامة لم تواجه بهم... فانه دفع غير سديد لان  
شهادة الشهود كانت تحت نظر المتهم ودفاعه وكان في إمكانهما اثبات كذبهم ليس  
بالتجريح الشخصي فادعاء ان الشاهد كاذب او انه مريض بهر في نقاي ولكن ينفى صحة  
الوقائع التي ذكرها الشاهد لان القاعدة في فئة الشهادة هو انه متى اسند الشاهد  
وقائع محددة للمتهم انشغلت ذمته بهذه الوقائع ولا يشترط ذمته منها الا اذا ثبت  
به دليل صحيح كذب الشاهد. والقول بغير ذلك يؤدي الى توقف جلة الدقة في طرح الشهادة  
لجود انكار المتهم لما ذكره الشاهد الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا القول  
وصحت انه عن قول المتهم بأن مكتب الاتصال بالشوربية لا يخضع للقانون المالي للدولة

326

ولهذا فإن جريمة الإضرار بالمال العام غير قائمة في محقه... فإنه دفع غير سديد والحكمة  
لا توافق عليه لأنه وإن كان مكتب الاتهام باللبان التوجيهية يحيط به الكثير من الغموض ولا  
تعرف المحكمة له تشريع محكم وينظم وضعه القانون إلا أنه لا يخرج عن كونه مؤسسة  
أوسنية أو جمعية من تلك التي عددتها المادة الثانية من قانون الجرائم الاقتصادية رقم 79  
وإن دواءه تعتبر من الأموال العامة بموجب نص المادة الثالثة من ذات القانون  
وظالما إن الأموال تسيّل له من الخزنة العامة ومن أموال الدولة والشعب فإن العدالة  
تقتضي أن يكون العيب بهذه الأموال من القائمين على هذا المكتب ومرفها في وجوه  
صرف غير شرعية وبطريقة خالفة للقانون المالي للدولة يشكل جريمة الإضرار بالمال  
العام المعاقب عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم 2 لسنة 79 في شأن الجرائم الاقتصادية  
المادة بالقانون رقم 14 لسنة 2002م والقول بغير ذلك يعني جعل طائفة من الناس  
مفوق القانون وهو أمر غير جائز قانوناً الأمر الذي يتعين منه التفتات عن هذا الرفع  
وحيت أنه في دفع التهم ومما به فإن ما أوردته المحكمة من حشيات حكمها في معرض  
ته ليعلمها على تبون تناقض التهم المسمدة اليه يعتبر رداً عليها الأمر الذي يتعين منه  
الاتفات عنها والحكم على التوا بالملفوق.

وحيت أنه من جهة اتهامه الحربي أ ك حقيقة وتفتت الرعدة الوطنية المسندة للتهم الثاني  
والثلاثون. عمار الميردك النافذ. لكونه قام بتشكيل جعل قبلي مسلح بمنطقة ترونة  
فأنها ثابتة في محقه أحد أن اعترافه بأنهم في القيادة الشعبية ترونة شكلوا جعل  
من أبناء ترونة المقيمون بطرابلس أشرف عليه عز الدين الهنشير... كما أنهم في شهر يوليو  
2011 اجتمعوا في القيادة الشعبية ترونة واستلموا قواشراً بالشباب المتطوعين لتشكيل جعل  
وإلا والذين القواشراً إلى الفرقة الهادي الميرشش رئيس الفرقة الأمنية من أجل  
تشكيل الجعل وتسلحه... كما أنه ذهب إلى التهم منور بنو إبراهيم بفرقة رئيس  
القيادة الشعبية ترونة وجلباً منه مبلغ فسمائة ألف دينار لغرض صرفه على هذا الجعل  
كما أن التهمة ثابتة في محقه التهم أفدأ من أقوال التهم منور بنو إبراهيم الذي أكد بأن  
التهم عمار النافذ منور بنو إبراهيم بفرقة عمار حربية وقد ماله تشنابه إحدى عشر مؤتمراً تستلم  
السلاح فسلم لهما السلاح المطلوب وكان الهدف من ذلك الدفاع على المنطقة والنظام  
كما أن التهمة ثابتة في محقه التهم أفدأ من شهادة المدعى أحمد محمد يحيى الهادي مدير



327

مكتبه. أمر الحرس الشعبي بمغادرة دير اليم الذي دُكر في تنايا شها دته ان الحرس الشعبي  
وخرج على اعيان القبائل ومنسقى الحرس مبالغ بالية كبيرة ومن بين من استلم المبالغ عمار  
النايفي وناصر حريبه من ترونية وسويعت من لينا الذي اعترف به المتهم وآله الشهود  
يتبعه مغربه في تشكيل مجدل قبلي مسلح ببنقطة ترونية وانه عمل على التحشيد لمسهو  
في قلب السلاح والاسوال له من امر الحرس الشعبي ومن رئيس الغرفة الامنية العليا  
وعيت ان الجدا فل القبلية المسماة كما دكرت المذمة سابقاً في موافق شتي من الحكم  
في تشكيلات مسلحة غير شرعية تشكلها النقام من المناطق الموالية له لغزته وللمارسة  
المناطق التي فرقت عليه وقد سالت هذه التشكيلات في طوبه النسيج الاجتماعى للأمة  
اللبيه بسبب الفنايع التي ارتكبها المتطوعين في لته الجدا فل من اعمال قتل وخطف  
ولتهك للاغراض ونهب وتخريب للاموال والبيوت هذه سكان المناطق المناوئة  
للنقام على نحو ما عمل في زواره والردايه والغزايه وهراته. وعيت ان المتهم كان يعلم  
ان هذه الجدا فل في تشكيلات مسلحة غير منظمة وان من شأنها ان تتغير النعرات  
القبلية والجهوية بين المناطق والقبائل اللبيه كما انه يعلم ان من شأن تشكيل هذه  
الجدا فل ان يقوم عناصرها من المتطوعين وعلهم من الشباب الفقار الغير منظمين  
باعمال عدوانية ضد سكان المدن والمناطق النائية ولتواجل فعلا في العديد من المناطق  
وعيت ان المتهم مع علمه بكل هذه الحادير أقدم واشتركت في تشكيل هذه الجدا فل وكان  
جاداً في هذه الامور وعيت ان المتهم ارتكب جريمة لته لدوانه سياسية مرددا ورائه للنقام  
فأما لته لا يكون قد ارتكب جريمة تقتض الوعدة الوطنية وانارة الحرب الالديه  
الامر الذي يتعين معه ادانته عنها. وعيت انه عن تهمه التهرب وقتل الناس  
جنافاً المسندة للمتهم كونه قام بتوفير الدعم المالى وكونه قام بتشكيل مجموعة مسلحة  
ومرددا بالاسلحة. وكذلك تهمه منع الغير من ممارسة الحق السياسى فان كل هذه  
التهم تعددت وعضياً مع التهمه الالديه ولى تهمه تقتض الوعدة الوطنية وانارة  
الحرب الالديه. وبالتالي فإنه يتعين عملاً بنص المادة (76/أ) من قانون العقوبات  
اعتبارها جرمين واحدة ومداقية المتهم عنها بمتوبة الجريمة الال ولى التوا للورد  
بالقوف. وعيت انه ثبت ارتكاب المتهم للجريمة المسندة اليه فإنه يتعين عملاً  
بنص المادة (2/277) من قانون الاجراءات الجنائية ادانته عنها. وعيت انه

328

عن العتوبة فإنه وإن كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم من الجرائم الخطيرة التي أقرتها اللائحة  
 اللبية إلا أنه لا كان المتهم رجل كبير في السن فهو منصف العتوب السابع من عمره حسبما يبين  
 من تاريخ ميلاده المدون بعافر التفتيش وأنه ليس من ذوي القربى الجنائية ونظرًا لأنه كان  
 فدية لسياسة النظام التي كانت يمارسها على شيوخ ووجهاء القبائل في المناخات الخاضعة لهيئته  
 وصيته أنه وإن كان هذا الأمر لا يعفي المتهم من المسؤولية والعتاب لأنه لا يعدر بالجهل بالقانون  
 إلا أن الحكمة تأخذ ذلك في اعتبارها ولا كانت العتوبة تستهدف علاج الجاني وليس  
 الانتقام منه ورأى أنه بالتهم ومن أجل هذه فرفة في العتوبة فإن الحكمة تأسي على كل ما سبق  
 ومما يؤيد حكم المادة (29) من قانون العقوبات تشديد عتوبة الإعدام المترتبة للجريمة المنظمة  
 من التهم بعتوبة السجن المؤبد... وصيته أن الحكمة ترى أن القانون لا يمنع من انزال  
 العتوبة مرة أخرى إذا توفرت ذات الظروف المشار إليها في المادة (29) حيث تجيز الفترة  
 الأخيرة من ذات المادة للقاضي في مواد الجنائيات أن ينزل بالعتوبة أي نفس المدعى الأدنى  
 وصيته أنه بحسب مفهوم الممانعة للمادة (21) من قانون العقوبات فإن المدعى الأدنى لعتوبة  
 السجن المؤبد هو ست عشرة عامًا... وصيته أن الفترة الأخيرة من المادة (29) من قانون  
 العقوبات تجيز كما سلت القول انزال العتوبة أي نفس المدعى الأدنى وهو ما يعني أن  
 المسألة جوهرية وأنه للحكمة أن تقتضي بنفس المدعى الأدنى أو أكثر منه والمختار عليها فنظر  
 هو انزال العتوبة إلى أقل من نفس المدعى الأدنى وصيته أن لا يترك ذلك فإن الحكمة  
 تأسي على كل ما سبق تقتضي بمعاينة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وعمره أنه من قوته  
 المدنية حرمانًا دائمًا على ما ينص المادة (34) من قانون العقوبات وعلى النحو الوارد  
 بالمشرف... وصيته أنه عن الدفع من ماضي المتهم... باستثناء أن كان الجريمة السدة  
 لوكلة لعدم وجود اتفاق ضامن بينه وبين المدعى (كما هو عربي) على تشكيل جفيل قبلي  
 وإن الجريمة لم تنهت لوجود الجفيل... سلفاً به بجميع وجوده دفع غير سديد والحكمة  
 لا توافق عليه لأن الاشتراك في الجريمة أو المساهمة فيها لا تحقق بأي صورة من صور  
 المساهمة المحددة في المادة (100) من قانون العقوبات كما أنه يحذف عن الجريمة  
 أو الاتفاق على ارتكابها أو إغراء الفاعل أو الفاعلين الإقليميين أي شيء مما يسهل  
 عليهم ارتكاب الجريمة أو إتمامها... وصيته أن المتهم اعترف بعضوية لا يعرف بالقبارة  
 الشعبية شرفونة وانهم اتفقوا على تشكيل جفيل قبلي يعرف بدخار الشقيقة وأنهم



**LBY-OTP-0051-0333**

330

المتهم بوقائع مجرمها القانون، فقد اعترف بأن يسوغ للمحكمة أخذه به وإدانتها استناداً له ولا يزال  
 من ذلك كون المتهم يعتقد له دفاع سياسية مشروعية فعله، إذ العبرة بعوقف القانون  
 من هذا الأمر، فالمادة القانون مجرمة فهو جرمه الأمر الذي يتعين معه الاتفاقات عن  
 هذه الدفع... وعن اعتدال المتهم بشهادة شهود النفس فأنت هذه الشهاديات لم يرد  
 فيها ما يطلع له معنى أدلة الإثبات التي تبين ارتكاب المتهم واشتراكه في تشكيل  
 الجفيل القليل المسمى بجفيل الشقيقة واعترافه بأنه رافقت المدعو عامر عويضة إلى  
 مقر عمل المتهم الرابع كلبه الاموال الأمر الذي يتعين معه الاتفاقات عن هذه الشهادات والحكم  
 على النوايا بالمتروكة.

وحيث أنه عن تهمة التخريب وقتل الناس جنزاقاً المسندة للمتهم الثالث والثلاثون  
 عامر على مادي العبان... لكونه قام بحلب وتجهيز المرتزقة... فأنها غير ثابتة في هذه ذلك  
 أن المتهم ذكر في أقواله بأنه خلف من المتهم الخامس عشر عبد الحميد عمار... بأن يذهب برفقة  
 العميد محمد بوشينة مدير مدرسة الاستخبارات للجورس مع شفيق بن لا يعرف اسمه  
 من أجل مساعدته في تقديم احتياجات التسوين والإسكان لعدد مائتي شخص لم يكن يعلم أنهم  
 من المرتزقة... وحيث أن ما ذكره المتهم من عدم علمه بأن المهمة التي كانت بها كانت تتعلق  
 بالمرتزقة قد ثبت صحتها بشهادة الشاهد السائح على خليفة بلعيد الذي ذكر أمام النيابة  
 العامة بأن المتهم عبد الحميد عمار أبلغه بأنه خلف العميد عامر على العبان بعفوية لجنة  
 دون أن يبين له فحوى عمل اللجنة ومهامها... وحيث أنه فلا عمن ذلك فإنه لا يوجد  
 أي دليل في الأوراق يثبت قيام المتهم به المرتزقة بالإسكان أو الاموال أو اللوات  
 أو المعدات أو أنه وفر لهم ما أن التمر كرفيها... وحيث أنه طالما أن المتهم لم يكن يعلم بأن  
 المهمة التي كانت بها هي من أجل توفير التجهيزات للمرتزقة وأنه لم يثبت أنه قدم أية  
 تجهيزات لتوالت المرتزقة فإن التهمة تكون غير ثابتة في هذه... كما أنه لا يوجد  
 في الأوراق أي دليل يثبت قيام بأي عمل يستهدف منع الناس من التجهيز عن ارتداتهم  
 السياسية وبالتالي فإن هذه التهمة تكون غير ثابتة في هذه... وحيث أنه من الجدير  
 عليه علماً ومبدأ من مبادئ العدالة الجنائية أن الأحكام تبين على الجرم واليقين وأنه  
 لا يجوز إدانة الإنسان بمجرد شهادات وبالتالي فإنه يتعين تأسيساً على كل ما سبق وعمل المحكم  
 المادة (277) من قانون الإجراءات الجنائية القضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه وإلى النوايا بالمتروكة.



(331)

٤

(34) - وحيث انه عن تهمة التخريب وقتل الناس جزأاً المستندة للتمهم الرابع والثلاثون  
لـ محمد رشيدان (الشطبية) لكونه قام بترويع المؤتمرات العقلية بين  
عناصر لثائب القذافي... فأنها ثابتة في حقه وهذا من شهادة الشاهد أكرم خليفة  
- الجعفرى - الذى ذكر في شهادته أمام النيابة العامة بأنه يعمل بميناء طرابلس وأنه  
في أحد الأيام هنأه الميناء بحسب يدعى (منير زبيدة) تابع للواء 32 - وكان يسأل  
عن شخص يدعى (الهديت) يتبع الدفاع البشرية وشاهد بعد كبتة مبلغاً بالياً كبيراً  
فسأله هل هذه الاسماء مرتبات فأجابه المدعى (منير زبيدة) بقوله (لا هذا النقيب  
محمد الشطبية يقتلنا بأش نشروا جيوب (الوسعة) ونحذرات) ثم ذهب المدعى منير  
زبيدة مع المدعى (الهديت) وبعدها بعد ساعتين وكانت السيارة مملوءة بالذوق  
كثير به جيوب (الوسعة) وعدد كبير من قمرات (الحشيش) فسأله بعبارة (علشان هذا)  
فرد عليه المدعى منير زبيدة بقوله (كيفاشي الجيش يقاتل في الجبهة) - كما ان  
التهمة ثابتة في حقه وهذا من شهادة على الزبيدي - الذى ذكر في شهادته أمام  
النيابة بأنه بتاريخ 28/4/2011م تسلم عمليات الحور الشرقي - تأور غاء - الرائد محمد  
ابوزنايه زوج الناشئة معهم القذافي - فسلمه العندوتين اللتين كانا بحوزته وتحويا  
كمية كبيرة من الاقراص المملوءة وبعد أربعة أيام دخل الى النعم الخامس بالحور والذى  
كان يشرف عليه ضابط من اللواء 32 - ومنز برتبة نقيب يدعى (الشطبية) وقد قلب منه  
كوب من الشاي فأعلمه الضابط الشطبية بأن (الترمس) به شاي أذيت فيه جيوب  
(الوسعة) وعندها تحدث عن الامر مع المدعى (محمد ابوزنايه) فأخبره بأن هذه الاقراص  
لها تأثير على الجنود حيث تجعلهم لا يشعرون بالمخاطر المحيطة بهم ويقعون على ارتكاب  
أفعال لا يمكن ان يقدموا على ارتكابها في حالتهم الطبيعية... وحيث ان الذى ذكره  
الشهود يثبت فلو ان المتهم في ترويع المؤتمرات العقلية والمخدرات بين عناصر لثائب  
القذافي بجلبها لهم من معادنها وبعثاتها لهم مباشرة فادباستها في المشاريب العاطف  
(الشاي) التي تغطي لهم وذلك لا تخفى سياسية بهذه دفع هؤلاء الجنود للقتال وارتكاب  
اعمال عنف من قتل ونفقات وترويع هذا المعاصر في للنظام من ببناء الشعب سوء من  
الثوار وغيرهم المدنيين العزل... وحيث ان التابطة من اقوال المدعى ابو اليم العيد  
اللوثة والمدعى عتيبة ابوالجهد القذافي - والعتيب محمد الحيشي والجندى كمال حبيب الزبيدي

332

والجند صالح مفعلي الشوشان وغيرهم التي اوردت المحكمة زعمها كحالة عند تناولها التهمين  
جلب وترويع المذرات والمؤثرات العقلية والاعتقالات المسدتين للمتهم عبد الله المنوسي  
والتي ذكر فيها الاول باقتدار بان سرقة المذات بالكتيبة كانت تعرف لهم هذه الاقران وانه  
بسببها كانوا يشعرون باعراض غير طبيعية مثل العدوانية وعدم النوم والتفكير بالقوة وان  
لكتيبهم كتيبة السامعي اشتركت في جميع ممارك القتال وان الجنود كانوا يعملون قتل واعتقالات  
وانه شانه ثلاث نسوة بمنطقة بن جواد ثم اتفاهن... وذكر الثاني ان المؤثرات العقلية  
كانت تجلب لهم بحميات كبيرة وهي من النوع مختلفة مثل (الروح ووردي الدثاب وتروادول)  
وانه بسبب تعاطيها به فلو ان حالة من اللاوعي وبسببها قام لوشننيا بقتل السجناء  
بعضهم الايرمولك حيث برز القنابل اليدوية داخل شبر السجناء... وذكر الثالث بأنه  
قام بعلاج المذات كثيرة من النسوة اللاتي تعرضن للاعتقالات وقام باجراء عدة عمليات اجهاض  
وترويع لفتش البكارة بناء على فتوى من علماء مدينة مراكش... وانه شاهد وسع عشرات  
الجنود حيث ذكر ان الضباط كانوا يلعبون منهم الاعتقالات... وذكر الجنود بأنهم قاموا بعدة  
عمليات اعتقالات أثناء ترويعهم بمناظرة القتال في الاقدية وشارع طهر ابلين...  
وحيث ان المتهم يعلم ان جلب المواد المذرة والمؤثرات العقلية وترويعها وتسهيل  
تعاطيها بين عناصر الكتاب هو أمر مجرمه التناون بل هو من اساليب الحرب القدرة  
لما فيها من الضرر الكبير على متعاطيها وعلى المجتمع بأسره بسبب ما سوف يهدر عن متعاطي  
هذه المواد من اعمال إجرامية كالذي ذكره الشهود... وحيث ان المتهم مع علمه بهذه الممارير  
أقدم على ارتكاب جريمته بأن قام بترويع المذرات والمؤثرات العقلية بين عناصر  
الكتاب لاغراض سياسية يستهدف الاعتداء على سلامة الدولة والشعب باشاعة  
العمال القتل والاعتقالات فيها وحرمانها عن العمل فعلاً وبذلك كله فإن جريمة الترويع  
وقتل الناس جنراً فأكبر ثابتة في حق... كما ان فعله ايضاً يشكل جريمة قتل  
المذرات والمؤثرات العقلية حيث كانت المواد التي تقوم بترويعها في جوارته ومحت  
سلطته وكان حيازته لها يفرض ترويعها... كما ان تهمة منع الغير من ممارسة الحق السياسي  
تأبئة في حقته بحسبان ان المتهم كان يستهدف منع الناس من اعتنائهم بدين سياسي  
اعرف غير مذسب النظام سرهيت ان المتهم ارتكب جرائمه في ثورة إجرامية واحدة  
وتنفذ الترويع الإجرامية واحدة فأنه يتعين اعتبارها جميعاً جريمة واحدة وعقوبة



333

المتهم بعقوبة أشد من هذه الجرائم وهي جريمة القتل وذلك عملاً بنص المادة (76) من قانون العقوبات، وسواءً كانت ارتكبات المتهم لهذه الجرائم فأنه يفتن تأسيساً على كل ما سبق، وعملاً بحكم المادة (2/277) من قانون الإجراءات الجنائية فإنه عنها وعلى النحو الوارد بالمطروقة مسسوحية أنه عن العقوبة فأنه وإن كان الفعل الذي ارتكبه المتهم هو فعل فظير حيث عمل على ترويع الخدشات والمؤثرات العقلية بين عناصر الكتائب، إلا أنه بالنظر إلى كون المتهم شاب صغير في مستقبل العصور وبداية حياته العملية ولا نعلم من ذوي السوابق الجنائية ومن أجل هذه فرقة من العنوسة ورأته به فأن المحكمة تأسيساً على كل ما سبق وعملاً بحكم المادة (29) من قانون العقوبات تسببه له عقوبة الإعدام المقررة للجريمة المركبة من المتهم بعقوبة السجن المؤبد مسسوحية أن القانون لا يمنع من انزال العقوبة مرة أخرى إذا توفرت الظروف المشار إليها في المادة (8) من قانون العقوبات حيث تتميز النقرة الأخيرة من ذات المادة للقاضي فعوداً الجنابات من ينزل بالعقوبة إلى نصف الحد الأدنى مسسوحية أنه بحسب مفهوم المثلثة للمادة (21) من قانون العقوبات فأن الحد الأدنى لعقوبة السجن المؤبد هو ستة عشر عاماً وسواءً أن النقرة الأخيرة من المادة (29) من قانون العقوبات تتميز كما سلف القول بالنظر إلى العقوبة إلى نصف الحد الأدنى وهو ما يعني أن المسألة لا يجوز إيقافه للمحكمة أن تقتضي بنصف الحد الأدنى أو أكثر منه والمنصوص عليها في القانون بالنظر إلى العقوبة أي ما دون نصف الحد الأدنى مسسوحية أن الأمر كذلك فأن المحكمة تأسيساً على جميع ما سبق تقتضي بعاقبة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وحرمانه من حقوق المدنية فورا نادراً عما ينص عليه المادة (34) من قانون العقوبات... وسواءً أنه عن الدفع من محامي المتهم بعدم انطباق حكم المادة (202) من قانون العقوبات لأن المتهم لم يكن يؤمر الاعتد على سلامة الدولة بل كان يدافع عن النظام الذي كان يعتقد أنه شرعي وأن النفي المنطوق على الوقائع المسندة للمتهم وغيره من المتهمين هو حكم المادة (223) من قانون العقوبات والذي يعالج أعمال التخريب لغير الاعتد على سلامة الدولة مسسوحية أنه بجميع وجوده دفع غير مسسوحية لأن ترويع الخدشات والمؤثرات العقلية بين عناصر التشكيلات المسلحة من عسكريين ومدنيين ودسها لهم في المشروبات التي كانوا يشربونها من أجل تقييد عقولهم وجعلهم في حالة غير طبيعية بغية دفعهم إلى ارتكاب أعمال انتقامية ضد مفهوم النظام من المدنيين

(384)

الذين ضروا على النظام ولو عمل يستهدف التخريب وقتل الناس جزافاً أو يمثل اعتداء على سارية الدولة واستأطرها عن طريق تخريب المدن والاعتداء على سكانها من أبناء الشعب وقول الدفاع بأن الدولة هي النظام السياسي هو قول غير صحيح لأن النظام قابل للتفسير بإرادة الشعب أما الشعب فهو باق ما بقى الدولة ومن يعنى على الشعب يكون قد اعتدى على الدولة الأمر الذى يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع وسوجيت أنه من الدفع من محامى المتهم بانتفاء الركن المادى لجريمة التخريب المسندة لموكله بمقتولة أن التخريب يقع على الأموال وليس على الأشخاص... فأنت دفع غير سديد لأن نص المادة (202) من قانون العقوبات صريح فى أن الجريمة تقوم من حق المتهم متى بدت قيامه بعمل يرمى أى يهدف إلى التخريب وقتل الناس جزافاً ولا شك أن وضع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية فى المنشآت التى يتناولها الجنود من أجل تقييد عقولهم وجعلهم فى حالة غير طبيعية تحت تأثير مفعول هذه المواد حسب أدلة من محور عمليات تارغنام حميد أبو زتابه... كل ذلك أدى إلى قيام العناصر المسلحة بأرتكاب ففائع ضد سكان مدينة مرسىة من قتل واعتقال وتخريب للهدنة وبالتالي فإن سلوك المتهم أن ارتكاب أفعال التخريب وقتل الناس جزافاً مما يعنى أن الركن المادى للتهمة المسندة إليه قد تحقق الأمر الذى يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع وسوجيت أنه عن الدفع من محامى المتهم بانتفاء التقه الجنائى من جريمة ترويج المخدرات لأن المادة (34) من قانون المخدرات رقم 7 لسنة 1995 المعدلة بالقانون رقم 23 لسنة 2002 تم تشريع قيام جريمة جلب أو ترويج المخدرات أو تعريضها أن يكون قد أجازى من ذلك هو الاتجار ولو أن غير متصور من حالة المتهم... فأنت دفع غير سديد ذلك أن الفترة الأولى من المادة المذكورة مرتبطة فى قيام الجريمة ضد المتهم واستحقاقه للعقوبة من حالة ما إذا كان قد ارتكب أى عمل من الأعمال التى عدها المادة وجهاً للاتجار أو الترويج... وسوجيت أن المتهم كان يهدف من دفع المواد المخدرة فى المنشآت التى كانت تعد لعناصر الكتائب لترويجها بينهم وجعلهم يتصرفون بعدوانية تجاه صفوف النظام تحت تأثير مفعول هذه المواد وبالتالي فإن هذه التهمة تكون قائمة من حق المتهم ويكون ماد دفع به محاميه فى هذا الشأن غير صحيح الأمر الذى يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع وسوجيت أنه عن الدفع من محامى المتهم بأن المؤثرات



335

العقلية أستاذها المدعى على الزبيدي في شهر 2011م أي قبل قتل المتهم للعمل بجمعية  
 تاوورغاء... فأنت دفع غير سديد لأن الشاهد على الزبيدي أكد في شهادته بأن أمر  
 محور عمليات تاوورغاء - حميد الوزنايه - أبلغه بأنهم يقومون بأدوية المؤثرات  
 العقلية في الأريب السافنة التي كانت تعطي الجنود لأنها تؤثر على سلوكهم  
 وتجعلهم يتصرفون على ارتكاب افعال لا يقومون على ارتكابها في أحوالهم العادية  
 وأنه دخل إلى مفعم القاطع وطلب كوب من الشاي فذكر له مشرف المفعم (المتهم)  
 بأن الشاي غذاء به مواد مخدرة وحيث أن المتهم قد قاعه لم يأشأ بها يدعي  
 ما ذكره الشاهد فأن ذلك يثبت فلوح المتهم في هذه الجريمة إلا أن الذي يتعين معه  
 الالتفات عن هذا الدفع... وحيث أنه عن الدفع من محامي المتهم بأن الترامدول أضيف  
 للجدوال الملحق بتأنيون المخدرات في عام 2012م مما يعني أن سلوك المتهم يشكل جريمة  
 في تاريخ الواقعة... فأنت دفع غير سديد لأن الدافع بأن المواد التي أضيف للمتهم  
 أنه قام بتركيبها بين كائنات القدي في محور تاوورغاء (المتهم) العقار الترامدول هو مجرد  
 أدعاء من قبل وخالفه القاتل بشهادة الشاهد أكرم الجعز الذي ذكر في شهادته  
 بأن المدعى عن الزبيدي ذكر له أن محمد الشطييه أرسله لشرائه مخدرات ومؤثرات عقلية  
 وأنه شاهد لدى الشخص المذكور كمية من مخدر الحشيش وحبوب الهلوسة... كما ثبتت  
 من تقارير الخبرة المتعلقة بفحص عينات المواد التي فُحصت بحوزة أسرى كائنات  
 القدي... ومن ما أن تمر كثر ما أنها مؤثرات عقلية ومنشطات جنسية وحيث  
 أنه فلا عن ذلك فأنه حق لو ثبت على وجه اليقين أنها أدوية المتهم فهو الترامدول  
 فأن هذا العقار دون المؤثرات العقلية به ليل أنه أضيف إلى الجدوال الملحق  
 بتأنيون المخدرات وقد ثبتت أن الهدف من وضعه في الشاي الذي يتناوله  
 الجنود هو للتأثير على سلوكهم ودفعهم إلى ارتكاب أعمال إجرامية لا يتصور أن  
 يقدموا على ارتكابها في أحوالهم العادية وبالقائ فأن المتهم بهذا السلوك  
 يكون قاتلاً جريماً وقيل الناس جزأنا لأن ترويض المؤثرات  
 العقلية بين الجنود والمتطوعين لدفعهم لارتكاب جرائم معينة هو مظهر لجريمة  
 القريب والقتل الجحزي إلا أن الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع...  
 وحيث أنه عن الدفع من محامي المتهم بأن بوكله كان ينفذ تعليمات رئيسه المباشر أمر القاطع

336

وانه عمله لهذا السبب ليس عملاً مجزئاً... فأندفع غير سعيد والحكمة لا توافق عليه لأن  
المتهم بلاشك يعلم علم اليقين بأن ترويض الخدشات والوثائق العقلية بين الجنود أمر  
غير مشروع ومجرم بجميع التشريعات بل ويعلم أن هذا العمل هو من أساليب الحرب القذرة  
ولا تتطلبه العمليات الحربية وبالتالي فإنه لا يعنيه العقاب إلا دعاء بأنه كان ينفذ تعليمات  
رئيسه أمراً فافعل عمليات تاورغاد لأنه لا يصح أن يعفى من العقاب من يأتي فعلاً من  
الاقبال بأمر رئيسه حال كون هذا الفعل محرمة القانون تحريماً جلياً وقد استقر  
تقار الحكمة العليا الموقرة على أن الأمر الغير مشروع يسئل عنه مديره ومنفذه  
لأنه لا طاعة للرئيس في معصية القانون فهم في هذه الحالة شركاء في الجريمة  
وصيت أن الأمر كذلك فإنه يتعين ألا يلتفت عن هذا الدافع... وصيت أنه عن  
الدفع من سماع المتهم بعدم صحة شهادة الشاهد أكرم الجعفر بقوله أنها غير قابلة  
للتقديم... فإنه مجرد تجريح لا يصلح لدفع ما ورد بهذه الشهادة فهو لم يدكر أي مدير  
مقنع يصلح لشرح هذه الشهادة وبالتالي فإن الحكمة تظمن ما ورد فيها لأنه لا تهمة فيها  
الأمر الذي يتعين معه ألا يلتفت على هذا القول... وصيت أنه من احتياج المتهم بالشهادة  
المكتوبة المنسوبة للشاهد منير محمد الجبروك... فإنه احتياج غير مستجيب وليس من شأنه  
أن يغير وجه الرأي في الدعوى من حيث ثبوت التهمة الأمر الذي يتعين معه الالتفات منها  
والحكم على التوازي بالخطوة

وصيت أنه عن تهمة الاضرار بالمال العام المسندة للمتهم الخامس والثلاثون عبد الرحمن  
عبد السلام القضاة... فإنها تباينة في هذه احدى من اعترافه بحرف العهدة المالية التي  
تقدر بحوالي سبعة وثلاثين مليون دينار بالخالفه للقانون المالي للدولة حيث كانت  
يعلم بعدم سداد الضرائب على التوريدات وعدم وجود عروض للحواد المشتراة وعدم وجود  
قرارات لحرف الخلفات... كما أن التهمة تباينة في حق المتهم اخذاً مما أثبتته الجبريت  
المنتهية في الدعوى في تقريرها 2012/8 م الذي ذكر فيه أن جميع عمليات  
الحرف تفت بالخالفه للقانون المالي للدولة وللأمانة الحسابات والميزانية والموازن  
مما نجم عنه وجود ضرر عظيم بالمال العام... وصيت أن جريمة الاضرار بالمال العام  
تتحقق متى قام الخافض بالحرف الاموال لاخر من غير شرعية وطريقة مخالفة للقانون  
وصيت أن المتهم اعترف بأن تصرفه في العهدة التي بحوزته وسفها حرفة بطريقة مخالفة



(334)

للقانون وصية ان المتهم اعترف بأنه تعرض في العدة التي بحوزته وسجل مرغها  
بمطالبة من الة للقانون بدون وجود قرارات تنفي بمعرفة المكافآت ودون سداد  
الغرائب على التواثير دون وجود عروضة للأضاحات المبردة وهو ما نص على اتيانه  
القانون المالي للدولة ولائحة الجزائية والحسابات سرعية ان المتهم يعام بحكم خبرته  
ووضيعة بوجوب نتائج هذه الاجراءات ولكنه أصر على مخالفتها لتشييع رغبات  
المتهمين الثالث والسابع عشر والثاني فأنه يكون شريكاً لها في جريمة الاضرار  
بالمال العام حيث اتفقت معها على مخالفة الاجراءات القانونية الواجب اتباعها  
في صرف المال العام للغرض سياسية تستهدف توفير الاموال للتشكيلات التي تقوم  
بفتح ثورة السابع عشر من فبراير والثاني فأنه يتعين تأسيسا على جميع ما سبق  
وعمل بمحكم المادة (2/277) من قانون الاجراءات الجنائية ادانته عن هذه الجريمة  
وصية انه عن السوية فأنه لما كان المتهم أرتكب جرماً خطيراً حيث أ قدم على صرف مال  
كبير من المال العام على وجه صرف غير شرعية لا ملحة فيها للوطن والشعب  
وبمطالبة من الة للنظام المالي للدولة وكل ذلك يدل على انعدام الامانة والورع لديه  
اذ واجب الامانة يقتضي منه ان لا يتصرف في المال العام للدولة الا فيما تقتضيه  
المصلحة العامة ووفقاً للائحة والاجراءات المنصوص عليها في القانون وصية ان  
تصرف المتهم يدل على فطوره الاجرامية والثاني فأن المحكمة تأسيسا على ما سبق  
وعمل بمحكم المادة (28) من قانون العقوبات ومادة الاتهام المادة التاسعة من  
قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 1999 المعدل بالقانون رقم 14 لسنة 2001م  
تنفي بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ست سنوات وعمرانه من حقوقه المدنية مدة تنفيذ  
العقوبة مدة اربعة اوتقريرة بمبلغ مائة خمسين ديناراً الزاوة بتقويض الخزائنة  
العامة عن الضرر الذي أحدثه بالمال العام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 80 لسنة 2012م  
وعلى النحو الوارد بالمحقوق.

(36)

وصية انه عن تهمة الاضرار بالمال العام المسندة للمتهم السادس والثلاثون على  
عبد السلام الليبي فأنها ثابتة في حقه أ فأنه من المعتزلة بقيامه بتسليم مبلغ مالية  
كبيرة لآخرين بالمخالفة للقانون كما ان التهمة ثابتة في حقه أ فأنه من مائتته  
الخبر المتضمن الدعوى الذي ذكره تقريره رقم 80/2012م بأن المتهم على عبد السلام

338

اللي كان لديه عمدة مالية بقيمة مليون وقسمائة الف دينار لم يقم باقفالها... وحيث ان قيام المتهم بدفع أموال عامة كانت موجودة بعهدته لأشخاص أو جهات بطريقة مخالفة للقانون وبدون وجود سند قانوني يبيح له صرف هذه الأموال هذه التصرفات يجعله مشترباً بجريرة الاضرار بالمال العام التي تقوم وتتثبت أركانها متى قام المتهم بصرف المال العام على أغراض غير شرعية لا يتقرب القانون وبدون اتباع الاجراءات المنصوص عليها في النظام المالي للدولة وللأمانة الميزانية والحسابات والمخازن وقانون الميزانية... وحيث انه لا معنى للمتهم العقاب الادعاء بأنه كان ينفذ تعليمات المتهم الثالث لأنه بدفع هذه الأموال يكون قد شغل للمتهم المذكور عملية تنبيه أولاد المال العام وهو ما يجعله شريكاً له في هذه الجريمة وفقاً للنص المادة (100) من قانون العقوبات... إفاقة الى انه من المتبرر انه لا يصح ان يعفى من العقاب من يأتي فعلاً من الاضرار بأمر رئيسه حالة كون هذه الفعل محرمه القانون تحريماً جلياً كما ان الاتهام الذي يقع من العقاب في تقدير المحكمة هو ذلك الاتهام الذي يهدد المتهم بضرر جسيم سوف يقع على نفسه او على غيره اذا لم يرتكب الفعل الجرم المطلوب منه اما الاتهام الذي لا يدل الى هذا الحد الذي يهدد المتهم بضرر بسيط كما الرقود من العمل واتخاذ الاجراءات التأديبية فان مثل هذه الاضرار لا تعد من قبيل الاتهام الذي يبرر ارتكاب الجريمة ولا يمنع من عقاب المتهم وحيث ان مجزدهم من تعليمات من رؤساء المتهم لا يبرر له ارتكاب التالفات المالية وحيث ان المتهم يعام بحكم وظيفته وخبرته في المجال الإداري والمالي ان صرف الأموال العامة بطريقة مخالفة للاجراءات المقررة لسرف النقدية العامة هو أمر مجرمه القانون ومع ذلك أقدم على هذا الفعل وقام بتسليم الأموال التي كانت بعهدته لأشخاص أو جهات بدون اجراءات قانونية صحيحة مما أعجزه عن قفل العمدة لأنه صرفها بطريقة مخالفة للقانون وعلى أغراض غير شرعية بدافع ارفاء النظام وهو ولائه له دون أكثرات بالقانون... وبالنسبة فانه يتعين تأسيساً على كل ما سبق وعمل بموجب المادة (2/237) من قانون الاجراءات الجنائية ادانته عنها وحيث انه عن العقوبة فان المتهم ارتكب جريمة خطيرة عند ما أقدم على صرف المبالغ المالية التي كانت مخصصة له كعمدة على وجهه صرف غير شرعية وبطريقة مخالفة للقانون وهو لا يدل على قسوته ونزوعه للأضرار والعداوة الامانة لديه وبالجملة فان المحكمة تأسيساً



339

على نقل ماسية وعملاً بمحكم المادة (28) من قانون العقوبات والمادة التاسعة من قانون الجرائم  
والاقتداء برقم 2 لسنة 2019 م المعدلة بالقانون رقم 4 لسنة 2008 م فإن المحكمة  
تتفق بعدالة التهم بالسجن لمدة ست سنوات وعزوفاته من حقوقه المدنية مدة تنفيذ  
العقوبة وسنة بعد ما عملت بنص المادة (34) من قانون العقوبات وتقره  
ببلاغ قضائي الذي ينشأ من الزامه بتوقيف الخزانة العامة عن الفرار الذي احدثه  
بالمال العام وفقاً للقيمة المحقة بتقرير الخبيرة رقم 2012/8 م وعلى النحو الوارد  
بالملحق 5

(37) وحيث انه عن قسمة الاضرار بالمال العام المسندة للتهمة السابع والثلاثون، يجد الرؤ  
مسعود الامور مسافاً بأنها ثابتة في حقه أفداً من اعترافه بقيامه بالتوقيع على تقرير لجنة  
مراجعة المروفات من العهد المسلمة لما يعرف بالجنة الشعبية العامة رغم ان اللجنة  
لم تجتمع ورغم تأكيد عدم صحة إجراءات الحرف لعدم وجود أو تركيزه وقرارات  
بالحرف مس كما ان التهمة ثابتة في حقه أفداً من اعترافه بقيامه بالتوقيع على  
مكتابات موصلة الى ادارة العمليات الحرفية بمعرف ليبيا الركن من تتعلق بحرف  
ببالغ بالية بالعمليتين اللعبة والمحلية لهالغ اشخاص بناء على التعليمات المتفان  
يتلقاها من مدير الادارة العامة للخزانة المدعو عبد الكريم الشبلي بناء على تعليمات  
التهمين البعثات المدعوين وعبد الحفيظ الزليطني ومكانته كونه المبالغ تحمل على بند  
العمل السياسي والواقع انها لم تكن كذلك مس كما ان التهمة في حق المتهم أفداً من  
النتيجة التي انتهت اليها التحريين في التقرير رقم 2012/8 م والذي انتهى فيه الى ان جميع  
عمليات الحرف التي تمت كانت بالخالفة للقانون المالي للدولة ورأحة الإلكترونية والحسابات  
وانها اعدت غرضاً جيفاً بالمال العام مس وحيث ان الذي اعترف به المتهم وتأكيد بتقرير  
الخبيرة يتبعه بشرائه المتهم بالمساعدة للتهمين الثالث والحادي عشر والثامن  
عشر وغيرهم في اضرار المال العام حيث سئل وساعد في حرفة ببالغ بالية كبيرة بالعمليتين  
المالية واللعبة لأشخاص دون ان يكون هناك قرارات تخيز عمليات الحرف  
وقد كان هذا الحرف في حوه غير شرعية جميعها ينصب على قمع بناء الشعب للدين  
خروجها على النقام مس وحيث ان جريمة الاضرار بالمال العام تتحقق متى قام المتهم  
بحرف المال العام على اوجه حرفة غير قانونية وبطريقة مخالفة للاجراءات والنوازل

(340)

المقبرة لعرف المال العام، سويت ان المتهم يعلم بحكم وخفيته وخبرته في المجال الإداري  
والتالي ان هذا المال العام على أنه معرف غير قانونية وبالمخالفة للاجراءات المنصوص عليها في النظام  
المالي للدولة وهو محرمه القانون، وسيت انه يع علمه بهذه الحقيقة أقدم على هذا الفعل بدرجة  
تنفيذ التعليمات العادية اليه من رؤسائه وليس بمرر لا يفهم من المسؤولية والعقاب حسب  
أوضاع المحكمة في معرف ردع على ذات المبرر الذي ساقه المتهم السادس والثلاثون والتالي  
فأنه بهذا العمل يكون قد اقترف جريمة الاضرار بالمال العام المسندة اليه وهو ما وجب  
تأسيسه على كل ما سبق وعملنا بحكم المادة (2/277) من قانون الإجراءات الجنائية  
ادانته عنها وسويت انه عن العقوبة فأن المتهم ارتكب جريمة خطيرة عند ما سئل عرف  
مبالغ مالية كبيرة بالعمليتين المالية واللعبة على وجوه معرف بمخالفة للقانون تستهدف  
قبح ابتزاز الشعب وبالمخالفة للاجراءات والظوابط المنصوص عليها في القانون  
المالي للدولة وسويت ان هذا الفعل يبدل على فطورية المتهم والقدر الامانة لديه والتالي  
فأن المحكمة تأسيسه على جميع ما سبق وعملنا بمادة الاتهام والمادتين 28 و34  
من قانون العقوبات تنص بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ست سنوات وحرمانه من حقوقه  
المدنية مدة تنفيذ العقوبة وسنة بعد ذلك وتقريره بمبالغ قمسين الف دينار والزامه  
بتقويض الخزينة العامة عن الثمن الذي احدثته بالمال العام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير  
الخبرة وعلى النحو الوارد بالمنطوق

وسويت انه عن الدفع من محامي المتهم الثاني في مذكرة دفاعه - ببطلان اعترافات موكله  
لأن التحقيق معه كان يتم بهجسه بسبب الهبة وكان يتم وهو في حالة محمية  
سيرة... فأنه دفع غير سديد لأن الأصل في الاعتراف لدوره عن ارادة حرة  
غير مهيبة وكان من بديع خلاف ذلك الأصل ان يتم الدليل - يرجع في هذا المعنى حكم  
المحكمة العليا في الفطن رقم 39/1667 ق.م.م. ع.س. 29. 11. 2018 وسويت ان المتهم سويت  
معه من قبل النيابة العامة ولا يثبت ان تمارس النيابة العامة أي اكراه على  
المتهم بدليل ان الثابت بالادعاء ان المتهم عند ما يكره للمحقق ان حالته الصحية غير جيدة  
يتوقف عن التحقيق ويعرفه الى وقت اخر الاسر الذي يتعين معه التنازل عن هذا  
الدفع... وسويت انه عن محامي المتهم الثاني بأن تقرير الخبرة لم يبين عمليات  
العرف بمخالفة للقانون... فأنه دفع غير سديد لأن تقرير الخبرة ذكر ان معه



(34)

عمليات الصرف التي تمت من الجهات والاشخاص المذكورين في التقرير والذين من بينهم  
المتهم - عبد الله السنوسي - هي عمليات مخالفة للقانون المالي للدولة وراثمة الميزانية  
والحسابات والمخازن وقانون الميزانية. ونفا اعدت ضراً جسيماً بالمال العام  
الاموال، يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع. وصية انه عن باقي دفعات محامي المتهم  
في مذكرة دفاعه بأن المحكمة تحيل الردود والسابقات على ذات الدفوع الامر الذي يتعين  
معه الالتفات عنها.

\* وصية انه عن ما ذكره محامي المتهم الثالث في مذكرة التي اوردتها بملف الدعوى والذي  
نفي فيها جميع التهم عن موكلها سناً انها جميعاً دفع غير صحيحة وما ذكرته المحكمة من علل  
واسباب في معرفتي تدليها على قبول هذه في حق المتهم يعتبر رداً على هذه الدفوع  
التي صيغت الرد عليها بما يغني عن التكرار.

\* وصية انه عن الدفع من محامية المتهم الرابع في مذكرة دفاعها التي اوردتها بملف  
الدعوى من بطلان التفتيش مع موكلها سناً انه دفع غير سديد لأنه مجرد دفاع يحمل  
لمرتبين فيه وجه البطلان الذي استند اليه التحقيق مع المتهم الامر الذي يتعين  
معه الالتفات عن هذا الدفع خاصة وأنه من المقرر انه لا أثر للبس المدعى ببطلان  
على الأدلة التي لم تستد منه. وسو عن الدفع من محامية المتهم بعدم صحة ما ذكره  
الشهود بحقق المتهم في اعدت بنغازي، لأن النيابة العامة لم تتبصر في  
حده الشهاديات سناً فأنه برسمه دفع غير سديد لأن الشهود أسندوا وقائع التهم  
انه ارتكبها تتعلق بقتل المتظاهرين وهي أعمال مجرمة ولا يمكن التهميش بقتل  
منها الا اذا ثبتت كتب لولا الشهود وهو ما لم يتثبت الامر الذي يتعين معه الالتفات  
عن هذا الدفع. وسو عن الدفع من محامية المتهم بعدم صحة قوائم القتلى لعدم وجود  
تتاربير طبية للبعين عليهم سناً انه دفع غير سديد لأن النيابة العامة ارفقت  
بملف الدعوى التتاربير الطبية الخاصة بالجثث عليهم الامر الذي يتعين معه الالتفات  
عن هذا الدفع. وصية انه عن باقي دفعات محامية المتهم فأن ما اوردته المحكمة  
في عمليات حكمها عند تناولها التهم المسندة للمتهم ودفعه يعتبر رداً على ما ورد  
بالمذكورة الامر الذي يتعين معه الالتفات عنها.

\* وصية انه عن الدفع من محامية المتهم الخامس في محكمتها التي اوردتها

342

بانتفاء جريمة تقتت الوعدة الوطنية وثارة الحرب الأهلية، لأن الصراع في ليبيا قد فلت  
فيه دول أجنبية، شأنه برمته غير سديد ذلك، أنه ثبت من أقوال العديد من الشهود  
قيام المتهم بتشكيل مجموعة قبلية مسلحة من أبناء عشيرته الوحيات وأنه عمل على هذا  
بالأسلحة وزج بها في القتال ضد الثوار في المناطق النائية في الجبل الغربي وكان يفاوضهم  
وهذا يثبت فلو أنه في ارتكاب جريمة تقتت الوعدة الوطنية وثارة الحرب الأهلية، لأنه لا  
سألت في أعياء العروات القديمة وفلت عدوات جديدة بين أبناء المناطق الليبية الأمر الذي يتعين معه  
الالتفات عن هذا الدفع، وحيث أنه عن الدفع من محامية المتهم الخامس بانتفاء جريمة التحريض  
على الاغتيال لا تنفي الدليل عليها، شأنه دفع غير سديد لأن الشهود من الجف عليهم وغيرهم  
الذين أوردت المحكمة شهادتهم في محالها من الحكم أكدوا على تعرض الجف عليهم  
للاغتيال في مرآة الانتقال التابعة لهما، لأن الخارج من الخاضعة لأشراف المتهم ولم يثبت  
أنه أصدر تعليمات للناصر التابعة له على عدم القيام بهذه الأعمال المشينة والقدرة أو أنه  
قام بمعاينة مقتول هذه الأفعال الصغيرة وبالدليل أن المتهم الخامس يكون مسؤولاً عن هذه الأفعال  
وشريك في اقتراحها بالتحريض والاتفاق الأمر الذي يتعين معه الالتفات  
عن هذا الدفع، وحيث أنه عن احتجاج المتهم بشهادة الجمع الغير من أهالي بلدة الرحيات  
فأنه احتجاج مرفوض لأن هذه الشهادات لا قيمة لها في الإثبات كونها شهادة مكتوبة  
لم تؤيد تحت طائلة القسم ولأن هؤلاء الشهود ذكر في شهادتهم عبارات عامة ليس فيها شيء للوثائق  
الناطقة بشهادة شهود الإثبات والتي تثبت قيام المتهم بتشكيل جف قبلي من أبناء عشيرته وأنه قام بهذه  
بالأمارة والقتاد والعدوات وأنه عقد الاجتماعات لهذا الغرض مع العديد من  
الاشخاص وأنه كان يفاوضهم، لأن هذا الجدول يشار إلى العمليات الفكرية التالية  
جد الثوار بقوة، الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذه الشهادة وسوء  
بينة دفع محامية المتهم فأن المحكمة تكلف من الرد عليها بمرور السابغة  
وبما أوردته في أسبابها عند تناولها للمتهم السبعة للمتهم  
وحيث أنه عن الدفع من محامية المتهم السادس بطلان التحقيق مع المتهم لكونه تم في فترة  
حبس باطل، فأنه دفاع مرفوض ومجمل لم يبين فيه محامية المتهم وجه البطلان الذي تبنى  
الغرض التحقيق مع المتهم، وحيث أنه وثق بالأحكام القانونية رقم 38 لسنة 2012 م فأن  
فترة الذخيرة المأينة على حالة المتهم للنيابة العامة لا تتعدى مدة معينة وبالتالي فأنه



343

الامعة للبطلان الذي تنبئ به حماية المتهم بدفع مبدئية وغير واثمة الامر الذي ينبغي  
معها الاستات عن هذا الدفع... وحيت انه عن الجدل الموضوعي الذي ادارته حماية المتهم  
في مذكرة تفتيشه ما اوردته المحكمة من بطلان واسباب في معرفته ليلها على ثبوت التهم في حق  
المتهم يعتبر دأ على هذه الدفع الامر الذي ينبغي معها الاستات عنها...  
\* وحيت انه عن الدفع من سائر المتهم السابع بعدم جواز الرفع بالمادة الثالثة عشر من القانون  
رقم 98 لسنة 2012 في شأن بعض الاعترافات المعلقة بالرفعة الانتقالية لعدم دستوريتها...  
فانه دفع غير صحيح لأن هذا التفتيش لا يقال في عدمه من قانون اساسي أو دستوري  
بل هو من مقتضيات العدالة الانتقالية اذ لا يجوز ان يتوقف التحقيق  
أو دفع الدعوى على من أرتكبوا جرائم عند عموم الشعب على أي قيد أو شرط الامر الذي ينبغي  
معها الاستات عن هذا الدفع فاعية وانه لامعة على الإطلاق لما ذهب اليه الدفاع من انه  
يجوز له محكمة الجنايات ان تقل في صحة الادعاء تشرية نافذة لأن هذا اقتضاه من اجل  
ومانع للدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الامر الذي ينبغي معها الاستات عن هذا الدفع...  
\* وحيت انه عما يأتي دفع في حق الدفاع على التفتيش في مذكرة التهم التكميلية فأن ما اوردته المحكمة  
في مبيئات حكمها في معرفته ليلها على ثبوت التهم في حق المتهمين يعتبر دأ على هذه  
المذكرات والدفع الامر الذي ينبغي معها الاستات عنها لما لا يفتقر من انه ليس على محكمة  
المفوض استتبع كل ما يتوله الكفوم طالما كان في ما اوردته في اسبابها التبرير المستط لهذه  
الدفع والاقوال... وحيت ان المادة (39) من قانون العقوبات توجب الحكم بنشر الحكم الصادر  
بالاعدام والسجن... كما تجيز اعادة الحكم وذلك تنقيحاً للدفع العام... وتأهيساً على  
كل ما يثبت فأن المحكمة تتفق بنشر الحكم ثلاث مرات على ننتة المحكوم عليهم بدرجة  
العدالة... والعاقبة اعلا من هذا في محل اقامة المحكوم عليهم... ويعتبر المحكمة  
بدرجة الحكم... وأدعت به جميع الادعاءات والمطالبات النهائية للدية على النحو  
الوارد بالخطوة...  
\* وحيت ان الحكم بالمعاقبة جوازاً للمحكمة فأنها تعني التفتيش منها...  
بحكم المادة (287) من قانون الجزاءات الجنائية...  
\* وحيت ان التفتيش الاول والثالث والعشرون والثلاثون والخامس والستون  
والسابع والثلاثون والسابع والثلاثون لم ينفردوا بجلسات نظر الدعوى

344

رغم ما علم منهم.. كما أن المحكمة من خلال إفاضتها بالشأن العام تعلم أن المتهم الأول ذكر  
في إحدى جلسات محكمة استئناف الزاوية دوائر جنائيات الزنتان أنه يريد أن يحاكم  
في المدينة المذكورة وهو يافق أن عدم قبوله أمام المحكمة يرجع لرفضه وفروع سجانيه  
عن الدولة والقانون حسب القابلية بمسألة جهاز الشرطة القضائية رقم 8-9-1648  
الورقة في 2015/4/14... وحيث أنه سبق للمحكمة وأن قررت السير في قضية لولا التحقيق  
جيفاً قاتل الحكم يوصف من عتقهم بأنه غيابة عملاً بنص المادة (211) من قانون الإجراءات  
الجنائية... وحيث أن بقية المتهمين عدان ذكر قد عذرنا جلسات نظر الدعوى وعذر  
مريت الدفاع عنهم وتقدم بدفاعه الشفوي والكتابي عنهم بأن الحكم يوصف من عتقهم بأنه  
عنصر عملاً بنص المادة (210) من قانون الإجراءات الجنائية وعلى النحو الوارد بالمنظر.

### الدعوى المدنية

وصيت أنه عن الدعوى المدنية المرفوعة من المشتغل بالحكم المدعى (محمد علي رمضان قدح)  
عند المدعى عليهم المتهم الأول (سيد الاسلام عمر القداني) والمتهم الثالث (البغدادي الحمودي  
والمتهم الرابع - مفور فواير اليم... فأنا بالنسبة للمدعى عليه الأول قاتل المدعى لم يتم بإعلان  
المدعى عليه المذكور بصحيفة الادعاء بالحكم المدعى وتقبل القابات لما كان ذلك وكانت المادة  
(224) من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الادعاء بالحكم المدعى يقوم بإعلان  
المدعى عليه على يد محضر أو مخلص في الجلسة إذا كان المتهم حاضرًا وصيت أن الأخير كذلك  
فأنه يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى حياله لعدم إعلانه بصحيفة الادعاء بالحكم  
المدعى... وصيت أنه بالنسبة للمدعى عليهما الثاني والثالث قاتل أركان المسؤولية  
المدنية الثلاث وهي الخطأ والفر وعلاقة السببية قائمة في عتقهما حيث تمت قيامها  
بالاشتراك في الاستيلاء على موجودات (شركة البعير الأبيض المتوسط للاستيراد وسائل  
النقل وتجهيز الورش) المملوكة للمشتغل بالحكم المدعى حيث قام ثابوا المدعى عليه  
الثالث (مفور فواير) بأمر منه بالقبول عنوة وباشغال السلاح إلى مشروع الشركة بملفنة  
بشر الاسطى ميلاد وقاموا بالاستيلاء على عدد أربعة وتسع سيارات نوع (نيسان تيدا)  
بعد أن جلبوا عددًا من اللصاع للقاعة مناتيج منطقة لتسقيها ودير المدعى عليه  
الثالث (البغدادي الحمودي) أمر نقلها إلى جهة غير معروفة بعد مئة سرت... وذلك



345

كله حسب التابعت باعتبار المدعى عليه الثالث من موقوفين وشهود الواقعة بعد الهادي  
ابراهيم القاسم وعبد الواحد عبد السلام على واشترى العبد فنان المدونة بعد تحقيق استخبارات  
ممراته والتي أوردت المحكمة فيها كما ملأ عندئذ لها لقبوت قهمة السرقة بالاكراه  
باعت المتهمين البغدادى المحمودى ومحمودى بها يغنى عن تكرارها في هذه المقام... وجيت  
ان هذا الفعل يشكل ركن الخفاء في المسؤولية التقديرية سرقة انه ترتب على هذا  
محول اضرار مادية للمدعى تثللت في الخسائر التي لحقت به من جراء الاضرار على ممتلكاته  
المتعلقة في العيارات وتثللت ايضا في الكسب الذي فاتته من جراء حرمانه من ارباح العيارات  
فيما لو تمكن من بيعها... كما سبب له تضرر المدعى عليها ضررا معنويا ثقل في الاسباب  
والخزنة المدعى شعربه على ضياع امواله لأن حال الانسان عجز عن نفسه يفرح  
بغير الامور وزيادته وتضرره لتفقد رضايه... وجيت ان هذه الاضرار في تقدير المحكمة  
كانت نتيجة مباشرة لسلوك المدعى عليها والتاخر فانها يكرهان بلزيم بتعويض  
المدعى عن هذه الاضرار التي لحقت به من فساد امواله... المادة (224) من  
قانون الاجراءات الجنائية - المواد (166 و 167 و 224 و 225) من القانون  
المدنى الامر الذي يتعين معه التزامهما متخاضين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدعى  
مبلغ مائة وعشرين ديناراً كتعويض مؤقت عن الاضرار المادية والمعنوية مع التزامها  
بمصاريف الدعوى عملاً بنص المادة (243) من قانون الاجراءات الجنائية  
وعلى النحو الوارد بالمناقشة... وجيت انه عن الدفع من محامى المدعى عليه الثاني  
البغدادى المحمودى بعدم قبول القفل بالحق المدعى لأن المدعى لم يقدم صحيفة  
الامور أو بعد بد جلساته المرافعة... أن دفع غير سديد والمحكمة لا توافقه عليه  
لأن المادة (224) من قانون الاجراءات الجنائية تجيز ان كفه ضرر من  
الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بالحقوق المدنية طالما ان باب المرافعة لم يغلق  
في الدعوى... وجيت ان المدعى قد تقدم بهيفة الادعاء بالحق المدعى أثناء جلساته  
نظر الدعوى وموعد محاميه عن كل جلساته نظر الدعوى حسب التابعت من بما فر  
الجلسات وتلك بطلب مركلة في مواجهة المدعى عليها وفريق الدفاع عنها  
قبل ان يقدم فريق الدفاع دفاعه وبالتالي فان المدعى لم يكره بتبطل يكون  
الدفع به محامى المدعى عليه الثاني في غير محله ومتعين الرفض... وجيت انه

346

عن الدفع من سحابي المدعي عليه الثالث - منصوص في عدم انطباق الوقت القانوني الذي  
يسبقه الغيبة العادية في الواقعة وانها لا تشكل جريمة السرقة بالالتزام بالتالي لا وجه  
للتدخل بالحق المدعي... فانه دفع غير سيده والحكمة لا توافق على قيام المدعي عليه  
الثالث - منصوص في تكليف العناصر الخاضعة لسلطته بالدخول عنوة الى المستودع  
الخامس بالمتدخل بالحق المدعي باستعمال السلاح ومن ساعة متأخرة من الليل على النحو  
المدعى منه الشهود ورفع السيارات الموجودة به بعد تشغيلها لتفادي هطلة  
جبراً عن صاحبها ودون اذنته بوافقه وقرينة هذا الفعل يشكل جريمة السرقة  
بالالتزام... ولا يمكن اعتبار هذا العمل على انه من قبيل المصادرة او نزع الملكية لأن  
هذه القرارات تعتبر تصرفات قانونية تستند في صدور قرار من سلطة شرعية معتبرة وان  
ينفذ بطريقة نظامية وبدون استخدام العنف والقوة والسلاح لأن ذلك من شأن  
العمليات وليس الدول وان يتم قيد وتسجيل ما يتم الاستيلاء منها فانه محتوت  
مخاطبات وصية ان كل هذه التواعد الافلاقية لم يقيم بها المدعي عليها بل قام  
بإفاد وجودات المدعي بالعنف والقوة وبالتالي فان فعلها يشكل جريمة  
السرقة بالالتزام المماثل عليها بالادة (450) من قانون العقوبات  
كما انه يشغل مسؤوليتها المدنية بتقويض المدعي عن الاضرار الذي رعايته الامر  
الذي يتعين معه الاثبات عن هذا الدفع...

وصية انه عن الدعوى المدنية المرفوعة علاج محدد مختار عن المدعي عليه المتهم  
الرابع - منصوص في الجرم... للمطالبة بتقويضه عن الافتراء التي لحقت به من  
جرائم قيام المدعي عليه بالاستيلاء على السيارات الخاضعة لشركة المملوكة  
له (شركة المددلة لاستيراد السيارات) فانه لما كانت مناط اقتصاص التقاضي  
الجنائي بنظر الدعوى المدنية التابطة يتحدد بالافتراء الناشئة عن الجرائم التي رفعت  
عنها الدعوى المدنية اما الافتراء التي لم تكن ناشئة عن جريمة او كانت ناشئة عن  
جريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية فان التقاضي الجنائي لا يخفى بنظر التقويم عن هذه  
الافتراء وصية ان يتأمل المحكمة في أمور وقت الدعوى وقرائن الاتهام والافعال  
تبين لها ان الواقعة التي أوردتها المدعي فاعل بالحق المدعي في صحيفة دعواه لم تتناولها  
الغيبات العادية عن هذه حقائق ولم تشر لها في قرار الاتهام وبالتالي فان هذه الفكرة



(347)

تكون غير متقنة بنظر هذه الدعوى دون حاجة لبحث موضوعها. وعن قلب محامي المدعى  
استجواب المدعى عليه حول الواقعة والاستماع لشهادة الشهود فإن هذا الطلب  
غير سديد ولا جدوى منه لأن المحكمة غير مختصة بتحقيق الدعوى المدنية التي لم تكن  
مجالاً للبرهنة التي تنظر دارتنا للقرارات الإحالة الأمر الذي يتعين معه الالتفات على  
هذا الطلب. وحيث أن الأمر كذلك فإنه يتعين تأسيماً على كل ما سبقت التفاه بعدم اقتضاء  
المحكمة أساسياً بنظر الدعوى مع التزام رافقها بالاعتراف بذلك والنموالورد بالملف رقم  
(3) وحيث أنه عن الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحق المدعى محمد أبو القاسم عبد الله  
فد المدعى عليه المتهم الخامس - أبو نزيه محمد دويره - سبقت المدعى لم يحضر لمرور محاميه جلسات  
نظر الدعوى واقترح حضور محاميه على الجلسة الختامية بتاريخ 20/15/2015م التي كانت  
مخصصة لطلب قرينة الدفاع عن المتهم الخامس لتقديم دفاعهم، وحيث أن قرينة الدفاع  
أعترض على حضور محامي المدعى بالحق المدعى وذكر أنه لا علم له بوجود صحيفة التدفل  
بالحق المدعى فندموكلهم ولم يعتبروا عليها أثناء إطلاعهم على ملف الدعوى وأنه في حالة  
قبول تدفله في الجلسة فأنهم سون يطلبون التأجيل للإطلاع على الصحيفة والرد عليها  
لما كان ذلك وكانت الفترة الأخيرة من المادة (224) من قانون الإجراءات  
الجنائية تنص على أنه لا يجوز أن يترتب على تدفل المدعى بالحق المدعى تأخير  
التدفل في الدعوى الجنائية والافكت المحكمة بعدم قبول التدفل وحيث أن  
الأمر كذلك فإنه يتعين تأسيماً على كل ما سبقت التفاه بعدم قبول تدفل المدعى  
بالحق المدعى محمد أبو القاسم عبد الله وحيث أن غرض الدعوى على من فسر لها  
بحسب نص المادة (2/293) من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يتعين التزام  
المدعى به وعلى النموالورد بالملف رقم

وعن الدفع من محامي المتهم الثالث بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة فندموكله  
عن التدفل بالحق المدعى (محمد علي قرح) لأنها تحتاج إلى تحقيق يؤفر التدفل  
في الدعوى الجنائية فإنه دفع غير سديد ذلك أن دعوى التدفل بالحق  
المدعى (محمد علي قرح) لا تحتاج إلى تحقيق لأن ففأ المدعى عليه ثابت من قلال  
ببوتة اشتراكه في ارتكاب جريمة الاستيلاء على ممتلكات شركة التدفل  
بالحق المدعى وفقاً لما بيته المحكمة عند مشارلها لهذه التهمة المسندة للمتهم أفافة إلى

348

ان الذي طلب تفويض مؤقت ولم يقابل بقية السيارات التي تم الاستعداد عليها والذي  
قد يحتاج الى الاستعانة بالخبرة الفنية لتقدير قيمتها وبالتالي فإن النحل في الدعوى يحتاج  
الى تحقيق الامر الذي يتعين معه الاتفاقية عن هذا الدفع.....  
وصيت انه عن الدفع من ماضي المقيم الثالث في ذكرته التي اودعها في نهاية مدة  
السماح والتي تنفي فيها عن موكله قيمة التعويض على الاتفاقية والواقعة... فأدنه  
دفع غير سيد لأن هذه القيمة ثابتة في وقت المقيم وهذا من الأدلة التي ساقتها  
الحكمة عند تناولها لهذه القيمة والتي من بينها شهادة الجفت عليها تيمونز خليفة مسعود  
عليه ور باب محمد الرحمن سواني أوردت المحكمة نفسها كما أنه عند سردها لوقائع  
الدعوى... والتي ذكرت فيها الأولى بانها أنه مجموعة من المتقوعين من منطقة الجبل  
اقتحموا منزلهم ونقلوا عنوة بسيارتهم بعد ان اوثقوا يديها ورجليها وربطوا  
فهما رجليها بشفرة قماش... وكانوا يريدون لها عبارات بديهة منها قولهم انا انا  
جسمك... وفتشوا فيك الليلة... وسوف تكسر خشم زوارة... وعند ما وصلوا الى المكان  
الذي يدور القوابها داخل جراج على فراش وكانوا يقومون بحزبها وركلها واهانتها  
ثم جردوها من ملابسها واخذوا في تمسكها ولمس اماكن عفتها كما تناوبوا على مواقعتها  
في القبل والذبر... كما قاسوا بوضع افعالهم التناسلية في نفسها وسكبوا سوائهم في  
فمها وعلى وجهها وساثر اعضاء جسمها وأجبروها على بلعها الى ان اصبحت بالقيان  
وانفست عنها... كما اخرجوا كلب مدرب وعرضوه عليها حيث لعق اماكن عفتها وفرس  
ذكره في فمها مما انتقد لها رعيها من سوء ما تعرفت له... واخافت بأن كل هذه الاعمال  
القبحة التي تعرفت لها من فاضليها كانت معونها بالاستعداد عليها بالضرب... ثم اثم القوا  
بها في مكان هجور حيث عثرت عليها مجموعة اخرى من تنوع الجبل نقلوها الى  
مستشفى الجبل حيث وجدت نفسها بعد اذ خافت من غيبوبتها مداعلة بعد من  
السرفات من منطقة الجبل كن يتلقن لها عبارات مهينة حيث وصفنها بأنها  
عاهرة الى غير ذلك من العبارات البذيئة... واخافت بأن فاضليها لهم من أعوان  
المقيم البغدادي الممهور... وأنه لو من يجر ضهم على اغتصاب نساء زوارة  
... وذكرت الثانية في شهادتها ما امله ان المقيم البغدادي الممهور عرض بشار قبيلة على  
انتهاك نساء زوارة حيث علموا بذلك من خلال الكالة التي دارت بينه وبين المدعو



349

الطيب العارف والتي ذكر فيها ان كل بيت من بيوت زوارق اماعة نفس برجال من الجميل والعصه  
 وقاي اليد من الجميل والعصه يشتمقون كوتات زوارق سوارقاقت انه يسبب هذه التز  
 تعرفت الكثير من نساء زوارق للانتقا بس وحيث ان ماورد يشهادة الجفت عليها وغيره  
 من الادلة يثبت فلو ان المتهم في التحويلات على اختفاب نساء منعتة زوارق لدوافع غشيرة  
 وسياسية انتقائا من انما في هذه المناطق مخروجههم على النظام وبالتالي فان المتهم  
 الثالث يكون شريك في ارتكاب هذه الجريمة والتي تعتبر ايضا مقهرا من مقالهم خمسة  
 الاخرين وقتل الناس جزافا بحسبان ان المتهم كان يستهدف بهذا العمل الى اشاعة  
 الخراب والتوفيق في البلاد انتقائا من ابناء الشعب مخروجههم على النظام الامر الذي يتعين  
 معه الالتفات عن هذا الدفع

وحيت انه عن الدفع من حماية المتهم الرابع يعرف المدعى المدنية حيال موكلها العه  
 وجود اساس لها فانها برهنة غير سديد وما اوردته المحكمة في معرفته ليلها على  
 ثبوت الخفاء في جانب المدعى عليه يعتبر ردا على هذا الدفع الامر الذي يتعين معه الالتفات  
 عنه

وحيت انه عن باقي دفع المدعى عليها بالحق المدعى فان ما اوردته المحكمة في  
 معرفته ليلها على تثبت اركان المسؤولية المدنية في حقها يعتبر ردا على  
 هذه الدفع الامر الذي يتعين معه الالتفات عنها والتحكم على  
 النوايا الوارد بالمنطوق

غلوze الاسباب

حكمت المحكمة نيابتي للمتهمين الأول والثالث والعشرون والثلاثون والخامس  
والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون... وهو غور يا لبقية المتهمين  
أولاً - بأدانة المتهمين الأول - سيف الإسلام معمر القذافي، والثاني - عبد الله محمد  
النوس، والثالث البغدادي، والرابع - محمود، والرابع من غور يا إبراهيم والخامس  
ابوزيد عمر سعيد دوردة والسادس ميلاد سالم دمان، والعاشر مندر مختار الفندي  
والخامس عشر عبد الحميد عمار او حيدة والواحد والثلاثون - عويديات - عند دور النوى البرهوية  
عن ما أسند اليهم ومعاقبتهم جميعاً بالاعدام لتفريقهم رتباً بالبراهين... وبتقرير كل واحد من المتهمين لثبات  
والثالث والرابع والخامس عشر والواحد والثلاثون - الخمسين ألف دينار، والزام الثالث  
بتقويض الخزنة العادية عن ما أسند من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبيرة رقم  
2012/80 م ومقدارها (24,505,000) أربعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وخمسة آلاف  
دينار، والزام الثالث بتقويض الخزنة العادية عن ما أسند من مال عام وفقاً  
للقيمة المحددة بتقرير الخبيرة رقم 2012/80 م ومقدارها (418,000,406) تسعمائة وستة  
ملايين وأربعمائة وثمانية عشر ألف دينار، وبالزام الرابع بتقويض الخزنة العامة  
عن ما أسند من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبيرة رقم 2012/80 م ومقدارها  
(62,672,000) اثنان وستون مليوناً ومئتين واثنتان وستون ألف دينار.



351

والزام الخامس عشر بتقويض الخزنة العامة عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 2012/80 م ومقدارها (134,000,000) ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وثلاثون ألف دينار، وبالزام الواعد والثلاثون بتقويض الخزنة العامة عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 2012/80 م ومقدارها (5,000,000) خمسة ملايين دينار.

ثانياً - بأدانة المتهمين التاسع عشر من الوعش الهادي الكبير والثاني عشر عامر علي فرج الدين وسر الثالث عشر رضوان الهادي على الهادي والرابع عشر بشير على شجاع عبيد الله والثامن عشر محمد اليوبكر الديب، والتاسع عشر المبروك محمد المبروك مسعود والواحد والعشرون عمر النعمان الفرطاني، والثلاثون محمد خوجياشي عن ما أهدرهم ومعاقبهم جميعاً بالسجن المؤبد وعمرانهم من حقوقهم المدنية حرماناً دائماً، وبتقرير الرابع عشر يبلغ (32,000,000) اثنان وثلاثون ألف دينار، وتقرير الثامن عشر بخمسين ألف دينار والزامه بتقويض الخزنة العامة عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 2012/80 م ومقدارها (10,000,000) عشرة ملايين دينار.

ثالثاً - بأدانة المتهمين السابع عشر محمد أبو القاسم الزوي والثامن عشر أحمد الشريف والسادس عشر جبريل عبد الكريم الكويكس والثاني عشر جرجال على أحمدة الشاهد والخامس والعشرون عبد الله أبو القاسم الشعلان والسادس والعشرون محمد الهادي اللويح والتاسع والعشرون سعيد عبد الله الفرطاني عن ما أهدرهم ومعاقبهم كل واحد منهم بالسجن لمدة اثنتي عشرة عاماً وعمرانهم من حقوقهم المدنية حرماناً دائماً، وبتقرير الثامن بخمسين ألف دينار والزامه بتقويض الخزنة العامة عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 2012/80 م ومقدارها (2,603,000) مليونان وستمائة وثلاثة آلاف دينار.

رابعاً - بأدانة المتهمين الحادي عشر عبد الحفيظ محمود الزليطني والثامن والعشرون أبو عجيبة محمد خير مسعود والثاني والثلاثون عمار المبروك النايضي والرابع والثلاثون محمد رمضان أشتيبي عن ما أهدرهم ومعاقبهم كل واحد منهم بالسجن لمدة عشر سنوات

(352)

وعمرمانهم من متوقهم المدينة عرباً دائماً. وتفرجهم الحاد عشر بخمسين ألف دينار  
والزاد بتعويض الخزانة العامة عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير  
الخبرة رقم 2012/80 م ومقداره (193, 755,000) مائة وثلاثة وتسعون مليوناً  
وسبعاً مائة وخمسة وخمسون ألف دينار.

فامسأ بأدانة المتهمين الخامس والثلاثون عبد الرحمن عبد السلام القفاطى  
والسادس والثلاثون علي عبد السلام الليد والسابع والثلاثون عبد الرؤوف مسعود  
الأور عما أسند إليهم ومعاقبته كل واحد منهم بالسجن لمدة ست سنوات وعمرمانهم  
من متوقهم المدينة مدة تنفيذ العقوبة وستة أشهر. وتفرجهم كل واحد منهم بخمسين ألف  
دينار سوا الزام الخامس والثلاثون بتعويض الخزانة العامة عن ما أهدره من مال عام  
وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم 2012/80 م ومقداره (51, 377, 834) واحد وخمسون  
مليوناً وثلاثمائة وسبعة وسبعون ألف دينار، والزام السادس والثلاثون بتعويض  
الخزانة العامة عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة رقم  
2012/80 م (500, 000, 000, 000) مليون وخمسمائة ألف دينار، والزام السابع  
والثلاثون بتعويض الخزانة العامة عن ما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير  
الخبرة رقم 2012/80 م ومقداره (2, 373, 000) مليونان وثلاثمائة وثلاثة  
وسبعون ألف دينار.

سادسأ بأدانة المتهم العشرين عبد المجيد سالم فرج المزروعى عن التهمة الثانية  
المسندة إليه ومعاقبته عنها بالسجن لمدة خمس سنوات وتفرجته بعشرة آلاف دينار  
والزاد بتعويض الخزانة العامة عما أهدره من مال عام وفقاً للقيمة المحددة بتقرير الخبرة  
رقم 2012/80 م ومقداره (110, 000) مائة وعشرة آلاف دينار. وعمرمانهم من  
متوقهم المدينة مدة تنفيذ العقوبة وستة أشهر. وبرأءته عن بقية التهم

السندة إليه



353

سابعاً - بموجبة المتقين السابع عشر عبد العاطي البراهيم العبيد، والثاني والعشرون على  
المتوفى الزدعي والسابع والعشرون معده خليفة الراعي والثالث والثلاثون عامر على مادي  
العاني وما أسند اليهم .

ثامناً - بوقف المبرغ الدعوى حيال المتهم الثالث والعشرون نورى الهادي الفاسر  
الجلادي وادعاءه بتهمة الرضى للأمر في القضية الى حين ثبائته .

تاسعاً - تأمر المحكمة بمصادرة المواد المضيوفة، ونشر الحكم الصادر بالانعدام والسجن المؤبد  
في ثلاث مرات على ثقة المحكوم عليهم بجريرة العدالة والاعاقبة اعلان بذلك بمقرر المحكمة ومحل  
اقامة المحكوم عليهم ومكان وقوع الجرائم بعموم ليبيا وادانته بجميع الادعاءات والمخاطات القضائية  
اللية العامة الخاصة وبلا مواردين جنائية .

عاشراً - في الدعوى المدنية المرفوعة من المتدخل بالحق المدعي معده على رمضان قدح - بالزام الذي عليهما  
المتهمين الثالث والرابع بأن يدفعوا مائة الف دينار كتعويض مؤقت  
عن الاضرار المادية والعنوية التي اصابته من جراء نهب ممتلكاته مع الزامها بالمصاريف مناعنة بينهما  
وبعدم قبول الدعوى حيال المدعي عليه - سيف الاسلام معمر القذافي .

- وفي الدعوى المدنية المرفوعة من المتدخل بالحق المدعي - صلاح معده المختار - بعدم اقتصاص المحكمة  
ورائياً بنظر الدعوى مع الزام رافعها بالمصاريف .

- وفي الدعوى المدنية المرفوعة من المتدخل بالحق المدعي - معمر ابو القاسم عبد الله - بعدم قبول الدعوى  
مع الزام رافعها بالمصاريف .

مكتب الجلسة  
عفو الدائرة  
رئيس الدائرة  
عفو الدائرة  
أبو القاسم عبد الله

أستأثرت الأسباب ببقاء عفو الدائرة  
المستشار أ. الهديت جاد  
الأسباب في قرارهم إلى  
28 - 7 - 2015